



801	E. 2. K. 1010
İsim	Seyyid Nazif
Yeni Kayıt	2
Eski Kayıt	58
Tasnif No.	16

وفاقیہ

۵۷



* بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله اجمعين قوله على افهام
الخطاب اي اعلامه اياتا جنس الخطاب وهو توجيه الكلام نحو الغير
فايقاع الافهام عليه اسناد الى السبب اذا الخطاب سبب افهام
ماخوطة به او المراد ماخوطة به وهو الكلام اللفظي ففي الاسناد
تجاوز ايضا او النفس فلا تجوز فيه ويحتمل ان يحمل الخطاب على الخطاب
المعهود هو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين وهو الاحكام
الشرعية وافهامها اياتا من اجل النعم واما افهام مطلق الخطاب
فهو نعمة شاملة للثقلين ثم انه لم يقل على فهم الخطاب مع انه النعمة
الواصلة اليها الموجبة للشكر لما قالوا ان المحمود عليه يجب ان يكون
من الافعال الاختيارية المحمود فان قلت كون المحمود عليه فعلا
للمحمود ينافي اجتماع الحمد مع الشكر الذي يجب كونه في مقابلة النعمة
الواصلة اذا الفعل لا يقبل الانتقال اصلا قلت مرادهم من النعمة الوصلة
الى الشاكر الانعام الواصل الاثر اليه بشهادة قوالهم في تعريفه بسبب
كونه منهما فان الانعام وان لم ينتقل عن المم الى الشاكر الا انه انتقل اليه

اثره

اثره الذي هو ما وصل اليه من النعمة فالحمد اللغوي والشكر مجتمعان
في مثل تحمده على انعامه قطعا فاقبل في شرح الفرائد من ان قوله
الحمد لواهب العطية لبس مادة الاجتماع اذا الهبة فعل اختياري لا يقبل
الانتقال فغلط بقى ههنا بحث شريف هو ان قوله على افهام الخطاب
اماقيد الحكم فيلزم الكذب في صورة الاستغراق والجنس اذ ليس
كل حمد معللا بالافهام واماقيد الموضوع فيلزم تخصيص الموضوع
بالحمد المعللة به وهو لا يلائم الاستغراق والجنس ولا يخلص الا بان يكون
قيد الاثبات لا للثبوت كما قيل في مثله اذ لا يلزم من كون الاثبات في مقابلة
الافهام كون ثبوت المحامد المثبتة في مقابلتها وفيه ان الاثبات المتعلق
بهذا الحكم هو التصديق والادراك الاذعاني ولا معنى لتعليقه بافهام
الخطاب نعم ان حمل الجملة الحمديّة على الانشائية كما هو المرجوح يصح
كونه قيد الانشاء المداول عليه بالنسبة ما به الانشاء فكأنه قال احده
بهذا الكلام على افهام الخطاب ويمكن ان يحمل الاثبات على الجاد
الحمد بهذا الكلام قوله المبعوث لاطهار الصواب اللام للعاقبة عند
الاشاعة حيث لم يجوزوا تعليل افعال الله تعالى بالاغراض والغرض
عند المجوزين كالمعتزلة وكما لا يجوز انفكاك العاقبة عن ذي العاقبة لا تجوز
تخلف اغراض الله تعالى عند المجوزين فالمراد من الصواب الاحكام
الحقة التي قصد بها ما فيها وايضا حقا فلا يرد مثل حقيقة الروح وسائر
المنشابهات مع ان لام الصواب يحتمل الجنس وان كان الاوفق للمقام
الخطابي الاستغراق ولك ان تقول المراد اظهار الحق واعلاؤه بالمجادلة
والمقاتلة او اظهاره بالمناسبة كما اشير اليه بقوله تعالى وجادلهم بالتى هي
احسن قوله المتأدبين بخير الاداب في القاموس الادب الظرف وحسن
التناول وهو الامر المستحسن الذي ربما يلام تاركه وان لم يعاقب فالمراد
بالاداب اما الطرق المسنونة عن الانبياء عليهم السلام في امور الدين والدنيا
واما الطرق المستحسنة في الزام المعاصدين وبخير الاداب هو طريقة نبينا

عليه الصلوة والسلام فلا يلزم تخصيص الصلوة بالتعبد ببعض الاصحاب
مع ان التعبد مأموره وذلك لان المراد من الخير واحد نوعي شامل ثم ان
صيغة الفعل اما للدلالة على مطاوعتهم لاساديب النبي عليه السلام واما
للتكلف الموجب اكمال اديهم واما للعمل بلا صنع كما في الله المتوحد
بجلال ذاته فتفيد ان اديهم جليلة ولا بأس في الادعاء ولا يخفى
ما في الفقرات الثلاثة من راحة الاستهلال قوله فهذه فائدة الفائدة
ما استفدته من مال او علم في جلها مبالغة سواء اشيرت الاشارة الى الالفاظ
او المعاني والنقوش واما الاشارة الى الادراكات فمتممة في الاشارة الى العلم
لا الى الكتاب ثم ان توصيفها بالهجاب والزيادة في الحساب يحتمل المدح والذم
على نحو قوله خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء قلت شعر ايس يدري
امدح ام هجاء اذ قد كان عمرو خياط اعور فكونها هجاء يحتمل انها
لحقارتها يتعجب من عرضها في معرض الفوائد العظام وليس المعنى حيثئذ
انها لعدم كونها فائدة في نفسها يتعجب من عرضها في معرض الفوائد
اذ يضع الترتيب الاتي فان معناه بل زائدة لاتدخل في حساب الفوائد
كالكسور التي لاتدخل في صحاح الاعداد واعلمه مراد من قال فيه هضم
يفهم من الكسر ولاتنافي بين تحقيرها وبين الصفات الالية من الكشف
والشرح المتجددين على سبيل الاستمرار اذا التحقير للهضم لا يوجب
التحقير بحسب نفس الامر ويحتمل انها اعظمها قدرا يتعجب منها بل زائدة
على سائر الفوائد لا يمكن احصاء فضائلها وبلايحه الاوصاف الالية
واطلاق الفائدة عليها باعتبار الاول قوله يكشف عن وجوه مقاصده
في تشبيه المقاصد بالعراس اللاتي لم يطمنهن انس قبلهم ولا جان استعارة
بالكناية واثبات الوجوه تخيل ان كانت بمعنى الخارجة وان كانت بمعنى الطرق
فذكرها ابهام والتخيل اثبات النقاب والكشف على التقديرين ترشيح
كاللقاب على الاول ثم ان النقاب ترشيحا كان او تخيلا مستعار لما يمنع
عن الوصول اليها والكشف لازالته قوله الحمد معنيان مشهوران

ظاهرة

باعتبار الاول المجازي الاول
كما في قوله تعالى اني اراي
اعصر نخلا فان العصير
يقول الى الحمر

ظاهرة انها مشهوران في عهد المحشي بحسب ذاتها وبحسب كونها
معنا الحمد والمحشي حاكم بما شاهدته وتواتر عنده ولا معنى لتعمد الكذب
في مثله فاقيل لانسلم كونها كذلك بل هو تحكيم محض ففدركب شططا
ركوبا مبني على ما راي من ان اكثرهم جعل العرفي معنى الشكري اللغوي
ولا حاجة في دفعه الى ما قيل ان مراده مشهوران ذاتا لاصفة قوله وكل
واحد منهما محتمل الخ قيل صرح في التلويح بان العرفي ما يفهم من اللفظ
بلا قرينة لغوية الاستعمال فيه فان وجد قرينة فيحمل على ماداة عليه
القرينة والا فيحمل على العرفي فعلى كلا التقديرين لا احتمال لكل منهما
انتهى واجيب بان احتماله لكل منهما باعتبار تحقق القرينة على كل منهما
فان مقام الخطبة قرينة على اللغوي ومقام اثبات الحمد له تعالى بحيث
لا يشذ فرد قرينة على العرفي وفيه ان الخطاب ههنا اما لغوي او عرفي
فعلى الاول هو حقيقة في المعنى اللغوي ومحاز في العرفي لان الاول هو
الموضوع له في الاصطلاح الذي به كان الخطاب دون الثاني وعلى الثاني
الامر بالعكس على ما حققوا في مثل الصلوة وعلى كل تقدير لا قرينة
الافى المجاز ولم يقل احد باحتياج الحقيقة الى القرينة نعم لو كان الحمد
مشتركا لفظيا بينهما بحسب اللغة او بحسب العرف لا احتاج الى قرينة تعيين
احدهما بل الحق في الجواب ان مراده ان كلا منهما محتمل اذا الخطاب
في الخطب او وجب ان يكون لغويا لما غلب الحمد في المعنى العرفي لان غلبته
في خطب الكتب فالخطاب محتمل بين اللغوي والعرفي فكذا ما كان
عليه او مراده ان الخطاب في الخطب بحسب اللغة قطعاً لكن ههنا
احتمال قرينة الاستعمال في معنى الشكر مجازا وهي عطف المنه وتعميم
مورد الحمد من جميع الجوارح واستزاده نعمة التأليف عملا بقوله تعالى
لئن شكرتم لازيدنكم مع انه يخرج عن عهدة حديث الابتداء واحتمال
القرينة كاف في احتمال المجاز قوله اما ان يراد المبني للفاعل الخ لا بد من نوع
بسط لينكشف المرام قال العلامة التفاتاني في التلويح في المقدمات

قوله واحتمال القرينة كاف
ولذا ترى ائمة التفسير يجمعون
بين المعاني الحقيقة والمجازية
مع امتناع التعويض فيما يمكن
الحقيقة كما لا يخفى

الاربع الموضوعات لتحقيق الافعال الاختيارية للعباد ان كثير من المصادر
مما يحصل به للفاعل معنى ثابت قائم به كما اذا قام زيد فحصل له هيئة القيام
او تحرك فحصل له حالة هي الحركة فلفظ الفعل اى الذى جمع على افعال
وكثير من صيغ المصادر قد يطلق على نفس ايقاع الفاعل ذلك الامر
وهو المعنى المصدرى ويسمى تأثيرا كاحداث الحركة واجادها في ذات
الموقع والمحدث لا كايقاع الحركة في جسم اخر حتى يكون تحريرا وكايقاع
القيام والفعول في ذاته وقد يطلق على الوصف الحاصل للفاعل
بذلك الايقاع وهو معنى الحاصل بالمصدر ويكون وضعيا كالقيام
او كيفية كالحرارة والحالة التى يكون المتحرك مادام متوسطا بين المبدأ
والمنتهى والاول حقيقة معنى المصور وهو جزأ مفهوم الفعل الاصطلاحي
وهو امر اعتبارى لا وجود له في الخارج انتهى وانما قال وكثير من صيغ
المصادر لان منها ما هو موضوع للتأثر والانتفاع وما هو موضوع للامر
العدمى غيرهما كالامكان والامتناع والعدم فلما لم يلق صيغ المصادر سواء
كانت موضوعة للتأثير او للتأثر او لغيرهما معنى مصدرى يقال له الحدث
لحدوث اكثر افراده وهو قائم بالفاعل وبسببه يحصل للفاعل هيئة
موجودة حقيقية ان كان تأثيرا او تأثرا كما في الضرب والقيام والانكسار
او اعتبارية ان لم يكن تأثيرا او تأثرا كالوجوب والامكان ويحصل للمفعول
ايضا احدى الهيئتين ان كان متعديا وصيغ المصادر اما مشتركة بين
المعنى المصدرى وبين الهيئة الحاصلة للفاعل والمفعول به كما ذهب
اليه بعضهم واما موضوعة للاول فقط ولا يستعمل في الثانى الامورا
كما ذهب اليه اكثر المحققين ويؤيده تسمية الهيئة بالحاصل بالمصدر ولا يدل
عليه لجواز ان يكون التسمية بحسب اصل الوضع وان يكون صيغ المصادر
حقيقة عرفية في الهيئة بغلبة الاستعمال وفيه ان المعنى الاصلى غير
مجهور بل الوجه ان لفظ المصدر يجوز ان يكون موضوعا لصيغ المصادر
من حيث وضعها للمعنى المصدرى الذى هو مدلول الفعل الاصطلاحي

فقط كما دل عليه كلام التلويح وعلى هذا كلام التلويح ايضا يحتمل
المذهبين لان قوله والاول حقيقة معنى المصدر يحتمل معنى لفظ المصدر
كما يحتمل معنى صيغ المصدر كما لا يخفى ثم انهم كما يقسمون الفعل الاصطلاحي
الى المبنى للفاعل والى المبنى للمفعول يقسمون المصدر المتعدي اليهما
يعنون بهما الهيئتين الحاصلتين قال المولى الفارسي في تفسير سورة
الفاتحة تسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا
مبنيا للفاعل وقد يكون مصدرا مبنيًا للمفعول يعنون بهما الهيئتين
الحاصلتين هما معنى الحاصل بالمصدر والان كان كل مصدر متعدي مشتركاً
ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء
في لازم معناه انتهى والمناقشة في بطلان اشتراك كل مصدر متعدي بحال
واسع كيف وان اهل اللغة يطلقونها على الهيئات اطلاقا شايعا وانكر
الفاضل العصام المصدر المبنى للمفعول بالكلمة واستدل بانه لو وجد
لكان معنى قائما بالمفعول به وكان اسناده اليه على طريقة القيام لاعلى طريقة
الوقوع عليه فلم يخرج نائب الفاعل عن تعريف الفاعل بقيد على جهة
قيامه به مع انهم ساقوه لاجراجه بل المصدر المتعدي لم يوضع الا للمعنى
المصدرى والفعل المعروف وشبهه وضع لنسبته الى الفاعل من جهة
القيام والفعل المجهول وشبهه لنسبته الى المفعول به من جهة لوقوع اقول
على هذا يكون معنى قولنا كسر الكاسر ان وقع عليه التأثير القائم بالكاسر
لانه قام به كونه بحيث وقع عليه كسر الكاسر كما يقتضيه كلام من اثبتته
كما قال العلامة التفتازاني في تفسير التعقيد اى كون الكلام معقدا على
ان يكون من المصدر المبنى للمفعول ويؤيد ما قاله الفاضل العصام ما ذكره
في التلويح حيث جعل التأثير جزء مفهوم الفعل الاصطلاحي مطلقا
معروفا كان او مجهولا ويستفاد من كلام ذلك الفاضل انه انكر المبنى
للمفعول القائم بالمفعول به واثبت بوجه اخر غير ما ارادوه فان المصدر
قد يضاف الى فاعله وقد يضاف الى نائبه فالماضاف الى الفاعل نحو

كسر زيد الزجاج مصدر مبنى للفاعل والمضاف الى نائبه نحو كسر
 الزجاج بمعنى وقوع الكسر عليه لا بمعنى قيام المكسورية به كما يقتضيه
 تفسير التعقيد مبنى للمفعول نعم يجوز ان يكون المصادر مشتركة لكن
 لا تنسب ولا تضاف الا باعتبار استعمالها في المعنى المصدري المقتضى للنسبة
 الى الفاعل والمفعول به فحينئذ يتجه على دليل الانكار ان غاية ما افاده
 نفي اشتراك صيغ الافعال وشبهها الموضوعات لنسبة معينة اما من حيث
 القيام واما من حيث الوقوع لانني اشترك صيغ المصادر الغير الموضوعات
 لشي من النسبتين وان عرضنا تارة وخصصنا المصادر بالمعنى المصدري
 وهو لا يقدح استعمال المصدر الغير المضاف في المعنى القائم بالمفعول به
 كما في التعقيد فاضبط هذه الجملة فانه من نقائس المباحث اذا تقررت هذا فنقول
 يحتمل ان يكون مراده من المبنى للفاعل والمبنى للمفعول الهيتين الحاصلتين
 للحمد والمحمود على الاستعمال الشائع المستفاد من كلام المولى الفارسي
 ويرد على هذا الاحتمال ان تأخير المعنى المصدري الذي هو الاصل الراجح
 الى الاحتمال الرابع المذكور بقوله ويجوز ان يراد الخ غير مناسب وايضا
 يشكل التقابل بينهما وبين الحاصل بالمصدر الا ان يقال التقابل
 بحسب الارادة اذ لا يجوز اجتماع ارادة العام مع ارادة الخاص فين الارادتين
 تقابل وان لم يكن بين المرادين ويحتمل ان يكون مراده منهما ما استفاد
 من كلام الفاضل العصام اعني المعنى المصدري من حيث القيام والمعنى
 المصدري من حيث الوقوع فح لا تأخير له الى الاحتمال الرابع ويحسن
 التقابل بين المرادين ايضا ويتجه عليه ان استعمال المبنى للمفعول في المعنى
 القائم بالفاعل خلاف الاستعمال الشائع والحق ان مراده من المبنى
 للفاعل ما قام بالفاعل سواء كان معنى مصدريا او هيئة حاصلة به ومن
 المبنى للمفعول ما قام بالمفعول اما من الهيئة الحاصلة بسبب المعنى المصدري
 من ظهور العظمة والمهابة عند القلوب واما اعم منها ومن الكمالات التي
 نصير سببا للمحمودية وعلى جميع التقادير مراده من الحاصل بالمصدر

اما المعنى

اما المعنى الاصطلاحي اعني الهيتين القائمتين بالفاعل والمفعول به واما
 المعنى اللغوي الشامل لهما والمادحية والمعدوية والمعدوية والمعدوية
 اللازمتين للحمادية والمحمودية لزوم الاعم للاخص اذ المدح والتعظيم اعم
 من الحمد للفرق والعرفي وذلك لان الحاصل بالمصدر بحسب الاصطلاح
 موضوع للهيئة الحاصلة للفاعل او المفعول به بسبب المعنى المصدري
 اولا وبلا واسطة كالحمادية والمحمودية الحاصلتين بسبب الحمد
 ومثل المادحية والمعدوية حاصل تائبا وبواسطتهما والمعنى اللغوي
 الحاصل بالمصدر هو الحاصل بسبب المصدر اعم من ان يكون حاصلا
 الا وبلا واسطة وان يكون حاصلا وبواسطة كالام بالنسبة الى الضرب
 والمادحية والمعدوية والكلام الحاصل من الحمد على ما صرح بمثله
 بعض الافاضل فيكون المعنى اللغوي اعم مطلقا اذ الكلام الذي هو
 لفظ وصوت ليس هيئته حاصلة لشي من الحمد والمحمود بل هو حاصل
 للهو التكيف لكنه حاصل بسبب التكلم الذي هو الحمد وعلى اي معنى
 يحمل الحاصل بالمصدر يرد عليه ان لفظ الحمد لم يوضع للقدر المشترك
 بين الهيتين الحاصلتين للفاعل والمفعول به وان وضع لكل من الهيتين
 على القول باشتراك صيغ المصادر المتعدية كما ان المصادر اللازمة مشتركة
 عنده بين المعنى المصدري وبين الهيئة الحاصلة للفاعل فان اراد
 بالحاصل بالمصدر كلاما من الحمادية والمحمودية كان المضروب اولا
 اربعة لاثنتان وان اراد القدر المشترك فهو ليس الا بتأويل ما يطلق
 عليه الحمد وهو المعنى الرابع فلا تقابل بينهما الا ان يقال المعنى الحاصل
 بالمصدر اصطلاحيا كان او لغويا اخص مطلقا مما يطلق عليه الحمد
 اصدقه على نفس المصدر ايضا فيصح التقابل بين الارادتين ايضا
 وان كان اطلاق لفظ الحمد على الاحتمال الثالث تأويل ما يطلق عليه الحمد
 قوله او الحاصل بالمصدر قد عرفت انه اما بالمعنى الاصطلاحي
 واما بالمعنى اللغوي وانه على الاول عبارة ههنا عن الحمادية والمحمودية

المفسرين بالكون حامدا والكون محمودا كما عرفت من تفسير التعقيد
ولافرق بين العبارتين الا بالاجمال والتفصيل كما يشهده العلوم العربية
وقد اشار اليه الفاضل العصام فن جعل الحاصل بالمصدر عبارة
عن الحامدية والمحمودية وجعل الكون حامدا عبارة عن المعنى المصدري
فقد اختلف كلامه بوجه بين اذ الكون المذكور عبارة عن نسبة قضية
قائلة بان هذا حامدا كما ان الكون محمود عبارة عن نسبة قضية قائلة بان ذلك
محمود وكيف يكون النسبة عين المحمول الذي هو المعنى المصدري
بل الكونان كالحامدية والمحمودية متأخران عن المعنى المصدري الا يرى
ان العلم وان كان من مقولة الكيف كان العالمية والمعلومية المفسرتين
بالكونين متضايفان قطعاً فكيف يكون ماهو من مقولة الاضافة من مقولة
الكيف مع ان المقولات اجناس عالية متباينة على ما صرحوا في كتبهم
قوله ويجوز ان يراد ما يطلق عليه الحمد الخ يحتمل ان يكون مراده ما يطلق
عليه الحمد اللغوي فقط حقيقة او مجازا او الحمد العرفي فقط حقيقة او مجازا
لشمل اللغوي جميع احتمالات اللغوي والعرفي جميع احتمالات العرفي
ويحتمل ان يكون مراده ما يطلق عليه مطلق الحمد لغوياً كان او عرفياً
حقيقة او مجازاً ليشمل جميع احتمالات اللغوي والعرفي ويرد على الاول
انه يستلزم ان يكون المضروب فيه ثانياً ثمانية لاسبعة وعلى الثاني انه
لا وجه لترك ما يطلق عليه الحمد اللغوي فقط والعرفي فقط الا ان يحتمل
على المقايضة او يكون هذا الاحتمال شاملاً للكل بان يراد به ما يطلق
عليه هذا التركيب اعني ما يطلق عليه الحمد فتأمل والوجه ان يحتمل
على صنعة الاحتباك فانه ترك القدر المشترك بين المبنى للفاعل والمبنى
للمفعول ايضاً بناء على ان المراد من المبنى للفاعل اما المعنى المصدري
فقط او ما قام بالفاعل مطلقاً معني مصدر يا كان او هيئة حاصلة له كما تقدم
كما انه ترك كلا من الهيئتين على حدة فاشار بذلك كل من المبنى للفاعل
والمبنى للمفعول الى احتمال كل من الهيئتين والقدر المشترك ههنا الى القدر

المشترك

المشترك بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول والى القدر المشترك بين الثلاثة
لكل من اللغوي والعرفي وما ذكره في الضربين هو الاحتمالات المصرح بها
لا اعم من الرموز اليها فانها ترتقي الى كثير اذا تأملته تعرفه قوله ما يطلق
عليه حقيقة او مجازاً والمراد يطلق عليه فيما بينهم ويراد ذلك بالفعل
لاماً من شأنه ان يطلق ويراد حتى يشمل الحامد والمحمود وجميع اسباب الحمد
وزمائه ومكانه وجميع ما يشابهه فيبطل في صورتي الجنس والاستغراق
وان كان الكل مختصاً به تعالى من جهة التعلق فليتأمل قوله ليعلم
الكل اي كل جنس من جنسي اللغوي والعرفي وكل نوع من انواعهما
وان عم معهما ما هو خارج عن الجنسين واقسامهما مثل المدح الذي اطلق
عليه الحمد في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاماً محموداً فان قيل
هذا التعميم مناف للعهد قلنا المعهود لا يجب ان يكون شخصاً معيناً
بل قد يكون نوعاً معيناً كما في قوله تعالى واذا جاءتهم الحسنة قالوا هذا
هذه وان تصبهم سيئة يطبروا بموسى ومن معه وكما حل الفاضل الجامي
لام الكلمة على العهد على ان يراد الكلمة العربية التي قصد النجاة بيان
احكامها بناء على ان الكلمة وتعريفها صادقان على كلمات سائر اللسان
فعلى هذا يجوز ان يكون المعهود نوعاً معيناً من ذلك المفهوم الا اعم شاملاً
الافراد الكاملة من كل نوع فلا اشكال قوله ولا من التعريف يحتمل ان يكون
للاستغراق الخ لا يخفى ان الحمد بالمعنى المصدري تأثير باللسان او بالجوارح
كما سيأتي منه والتأثير الذي هو من مقولة الفعل من الامور الاعتبارية
عند المتكلمين النافين لوجود الاعراض النسبية سوى الابن وان كان
الكل من الموجودات الخارجية عند الحكماء والهيئة الحاصلة للحامد
من الموجودات الخارجية عند الكل كما ان الهيئة الحاصلة للمحمود
من الامور الاعتبارية عند الكل والاي لزم قيام الحوادث بذاته تعالى
لتجديد المحموديات بتجديد المحامد الحادثة فاو كانت المحمودية صفة حقيقة
يلزم القيام المذكور قطعاً وهو محال عند الكل الا الكرامة ولا يعارضهم

قوله بناء على ان الكلمة الخ
اشارة الى دفع ما ورد عليه
من ان حمل لام الكلمة
على العهد الخارجي غير صحيح
بوجه ومن الموردين الفاضل
العصام والفاضل البروي
في الاقتصار نعم يراد عليه
على هذا يلزم كون التعريف
اعماله جائز عند القدماء
او هو مبنى على حل اللفظ
على اللفظ العربي لينتج
كلمات سائر اللسان من التعريف
كما اخرجت عن المعرف
ولا قدح ان الهاء انما يجهلون
من احوال الكلم العربية
لا عن احوال مطلق الكلم

وكذا الكلام في المعبودية وامثالها ولا مانع من تجدد صفاته تعالى
 الاعتبارية فان حل الحمد على التأثير كان القضية في صورة الاستغراق
 كلية ذهنية عند المتكلمين وخارجية او حقيقية عند الحكماء وان حل
 على الهيئة الحاصلة المحامد كانت كلية خارجية او حقيقية عند الكل
 وان حل على الهيئة الحاصلة للمحمود كانت كلية ذهنية عند الكل
 واما اذا حل على مقام بالحامد تأثيرا كان اوهية حاصلة له او على مطلق
 الحاصل بالمصدر سواء كان هيئة الحامد اوهية المحمود او على ما يطلق
 عليه الحمد الشامل للكل فلا يصح ان يكون ذهنية ولا خارجية ولا حقيقية
 بالمعنى المشهور وانما يكون حقيقية بالمعنى الذي احدها الشريف
 المحقق اعني القضية الحاكمة على الافراد الخارجية المحققة او المقدرة
 وعلى الافراد الذهنية وههنا بحث اما اولافلان المحمول ههنا الثبوت
 والوجود الذي هو معقول ثان وكل قضية محمولها معقول ثان لا تكون
 الا ذهنية فهي على جميع التقادير ذهنية ولا بأس في كون الموضوع موجودا
 خارجيا بعد ان كان المحمول من العوارض الذهنية كما قالوا في زيد موجود
 الا ان يقال فرق بين مطلق الثبوت والوجود وبين الثبوت لله تعالى
 والمعقول الثاني هو الاول دون الثاني نعم هو من الامور الاعتبارية لكن
 قد ثبتت الامور الاعتبارية في الخارج كما قالوا في زيد اعني واما ثانيا فلان
 الحقيقية المحدث لما كانت حاكمة على الافراد الخارجية والذهنية
 وجب ان يكون محمولها من لوازم الماهيات اعني لا يتفك بالضرورة
 عن الموضوع في كلا وجوديه اعني الخارجي والذهني وكون الثبوت له
 تعالى كذلك محل تأمل الا ان يقال هو لازم لماهية كل من الحمد اللغوي
 والعرفي اذ قد اخذ في ماهية كل منهما وقوعه في مقابلة الجميل والانعام
 وكل جميل اما صفة قائمة به تعالى واما مخلوق له تعالى فلو فرض جد غير
 متعلق به تعالى يلزم ان لا يكون واقعا في مقابلة الجميل والانعام فينقلب
 الى ماهية اخرى ولا نعني بلازم الماهية الا انه لو فرضت الماهية خالية عنه

قوله في مقابلة الجميل المقابلة
 ههنا اعني من السببية والابدية
 فلا يرد ان الحمد اللغوي
 لم يشترط كونه في مقابلة الانعام
 ولذا كان اعني من العرفي
 من حيث يتعلق به

انقلبت

انقلبت الى ماهية اخرى فاعلم هذا قوله اشارة الى الفرد الكامل
 الشخصي او النوعي قيل وهو المشار اليه بقوله عليه السلام لا احصى ثناء
 عليك الخ وفيه بحث اما اولافلان انه انما لم يعتبر قيد اللسان
 في ماهية الحمد اللغوي وسيظهر من كلام المحشي اعتبارها فيها واما ثانيا
 فلانه انما هو المعهود من الحمد اللغوي ان لم يعتبر فيه قيد اللسان
 او من الحمد المجازي او العرفي ان اعتبر فيه ذلك القيد او ان اعتبر وكان ثناء
 في مقابلة الانعام وما المعهود من العرفي وما يطلق عليه الحمد وما ثناء
 تعالى ذاته العلية على غير الانعام فالحق ان الفرد الكامل من اللغوي جد
 الرسل والانبياء عليهم الصلوة والسلام والملائكة المقربين عليهم السلام
 او الحمد الواقع من العباد على وجه الاحسان كالواقع من المص ان اعتبر
 ذلك القيد والافذلك ومن العرفي تعظيماته تعالى ذاته العلية في مقابلة
 انعامه تعالى على عبادته اذ لا يشترط في الحمد العرفي وصول النعمة الى الحامد
 وان اشترط ذلك في الشكر اللغوي عند بعضهم ثم ان اثبات الفرد الكامل له
 تعالى يوجب اثبات الباقي بالطريق الاولى وهذه الطريقة طريقة
 برهانية فمن البلاغة وفيه دلالة على عدم لياقة الباقي بالاثبات له تعالى
 وفيه من التعظيم ما لا يخفى لكن مع ذلك ربما يوهم عدم ثبوت البعض
 من المحامد فلذا اخرج احتمال العهد قوله لاختصاص الصفة بالموصوف
 فان قلت بل اللام موضوع لمطلق الاختصاص الشامل للاختصاصين
 فاستعمالهما في احدهما يجوز بلا صارف الصحة المطلق لصحة كلا فردية
 قلت بل اللام موضوع لاختصاصات جزئية كسائر الحروف عند التحقيق
 فيكون مشتركة بين تلك الاختصاصات نعم يحتاج الى قرينة تدل على المراد
 ولا حاجة اليها ههنا لصحة ارادة كل فرد صالح للمقام من النوعين
 وقد صرحوا ان المشترك انما يحتاج الى قرينة معينة اذ لم يصح ارادة كل
 من المعنيين قيل بل اللام ههنا على اختصاص الصفة بالموصوف
 لا ينطبق على جميع الاحتمالات لانه انما يستقيم فيما كان الحمد صفة له تعالى

لا فيما كان صفة للعباد اقول هذا الاحتمال مبني على اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اما بان ينزل محامد غيره تعالى منزلة العدم او منزلة غير الحمد كأنها في جنب محامده تعالى ليست بمحامد موجودة كما قيل وفيه انه لا يلزم صورة العهد الخارجي في لام الحمد لانها تدل على ان هناك محامد ناقصة لا تليق بالاثبات له تعالى واما بطريق ارجاع محامد العباد الى محامده تعالى اما ارجاع محموديتهم الى محموديته تعالى فظاهر لانهم انما استحقوها بسبب جميل فيهم وكل جميل مخلوق الله تعالى ولأن تأثيره لقدرتهم عند الاشاعرة فكما ان ممدوحية النفس راجعة الى النفس فكذلك ههنا واما ارجاع حامديتهم الى حامديته تعالى فبادعاً ان كل عبادة في الحقيقة عبارة عن توفيق الله تعالى العبد لها واقداره عليها ولا يخفى ما فيه من سلب تأثير القدرة في العبادة عن العبد وتنفويض امر العبادة اليه تعالى ومن ههنا قال بعضهم ان الله تعالى يحمد لذاته بذاته وبفعله ولا جل هذه النكتة قدم هذا الاحتمال على الاحتمال الثاني الغير المحتاج الى تأويل اذ كل حمد متعلق به تعالى من غير ادعاء وتزويل واما ما قيل ان محامد غيره تعالى صفة له تعالى باعتبار الخلق ففيه بحث من وجوه اما اولاً فلان الافعال انما تسند حقيقة الى كاسمها لا الى خالقها والافهوه تعالى خالق الخير والشر واما ثانياً فلان المخلوق لو كان صفة للمخلق لكانت الجواهر المخلوقة صفات قائمة به تعالى وهو باطل بل المخلوق اثر صفة الخلق وان اراد تقدير المضاف الى خلق الحمد فيخرج المحامد الغير المخلوقة اعني محامده تعالى القديمة بكلامه القديم والامور الاعتبارية كالحمودية والتأثير على مذهب المتكلمين وهو غير مناسب لجميع صور لام التعريف اللهم الا ان يحمل مراده ايضا على مثل ما قلنا من انه بادعاً ان محامد غيره تعالى عبارة عن خلقه تعالى اياها فيهم فيندفع بعض الاشكال فالوجه ما ذكرنا قوله لاختصاص المتعلق بالمتعلق قديتوهم انه لا تقابل بين هذين الاحتمالين اذ المتعلق والمتعلق اعم من الصفة والموصوف وهو

ظاهر والجواب بتخصيص العام بماعدا الخاص بقاعدة اذا قول بل العام بالخاص يراد ما وراه الخاص غير مرضي ههنا اذ ضرب الاحتمال الثاني في جميع الاحتمالات السابقة التي من جلتها الاحتمال المشتمل على المحامد التي هي صفة له تعالى يباه واقول وان لم يرتضوا هذا الجواب لكننا يرتضيه اذ فرق بين تخصيص المتعلق والمتعلق بماعدا الصفة والموصوف وبين تخصيص المتعلق بماعدا تعلق الصفة بالموصوف فان لمحمد الله تعالى تعلقين به تعالى احدهما قيامها به تعالى وهو تعلق الصفة بالموصوف تعلق القيام به وثانيهما كون تلك المحامد بسبب الجميل الصادر منه تعالى اما وجوباً كالحمد على الصفات الذاتية او اختياراً كالحمد على افعاله تعالى الاختيارية كالخلق وهذا التعلق هو تعلق الحمد بالمحمود الحقيقي فالمراد من اختصاص المتعلق بالمتعلق اختصاص التعلق الثاني على ان يكون قيد الحبيثة ملحوظاً اي اختصاص المتعلق من حيث انه متعلق ولا شك في التقابل بين التعلقين فان بينهما مبانة بحسب الحمل فان محامد العبادة تعالى متعلقة بهم بالتعلق الاول وبه تعالى بالتعلق الثاني ومحامده تعالى لعباده متعلقة به تعالى بالتعلق الاول وبهم بالتعلق الثاني ومحامده تعالى لذاته متعلقة به بكلا التعلقين لكن تعلقها الاول تعلق الحمد بالخامد وتعلقها الثاني تعلق الحمد بالمحمود وبالجملة ان المراد من التعلق في الاحتمال الثاني غير تعلق القيام فيكون اختصاص الحمد به تعالى على هذا الاحتمال عبارة عن اختصاصه من حيث التعلق الثاني سواء كان مختصاً من حيث التعلق الاول الذي هو تعلق القيام او لا فلا اشكال اصلاً كما لا يخفى ويمكن ان يقلل ايضا ان لام الغرض في الاحتمالين دلت على ان مدارهما على الارادتين ولا شك ان ارادة العام مقابلة لارادة الخاص وان لم تكن تقابل بين المرادين فتأمل قوله من ضرب الثلاثة التي هي المبني للفاعل والمبني للمفعول والحاصل بالمصدر سواء كان هبة حاصلة للفاعل او للمفعول في الاثنين اللذين هما المعنى اللغوي والعرفي ضرباً

أولاً ومن ضرب الثلاثة التي هي احتمالات لام التعريف في السبعة التي
سنة منها حاصلة من الضرب الأول وواحد مضموم إليها وهو معنى
ما يطلق عليه الجسد ومن ضرب الاثنين هما احتمالاً لام الملك في أحد
وعشرين التي حصلت من الضرب الثاني فالجموع اثنان وأربعون
وإنما ضم معنى ما يطلق عليه الجسد إلى السنة الحاصلة من الضرب الأول
ولم يجعله من جملة المضروب فيه أولاً حتى يكون الحاصل من الضرب الأول
تسعة إذ هذا المعنى الأعم الشامل لكل لا يتصور فيه المبني للفاعل والمبني
للمفعول والحاصل بالمصدر نعم ينقسم إليها لكن الكلام فيه بالنسبة
إلى المقسم لا بالنسبة إلى قسم منه وهو ظاهر وما قيل لم يلحقه في الثلاثة
المضروبين أولاً لأن قوله ويجوز إلح عطف على قوله كل منهما محتمل لأعلى
قوله أما إن يراد إلح لا يستعمل ولا يغني عن جوع إذ لعلنا نل أن يقول لم يعطفه
على الثاني بل العطف مترتب على عدم إلحاق للعللة التي ذكرناها
لأن العكس ثم إن مرتبة المضروب فيه أقدم عند الحساب من مرتبة المضروب
في الرسم على ما هو المشهور من طرق الضرب ولما كان الاحتمالان المذكورين
أولاً والثلاثة مذكورة ثانياً جعل الثاني مضروباً بالأول مضروباً فيه وأما جعل
الأقل مضروباً والاكثر مضروباً فيه فأنما يناسب عند تكرار المراتب
ولابأس في العكس في ضرب الأحاد في الأحاد كما يظهر من جدول
قوله فليتأمل في التمييز بين غث تلك الاحتمالات وسعيتها إذا البعض
أقرب من البعض أو في أن بعضها يحتاج إلى التأويل دون بعض أو في
تأويل ما يحتاج إليه من مثل الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر أو في
صحة الكلية الحقيقية بالمعنى المحقق التوقف صحة على كون المحمول
من لوازم ماهية الموضوع وقد عرفت أو فيما يرد على البيان من الإراد
على الاحتمالين من المبني للفاعل والمفعول والحاصل بالمصدر أو في الجواب
عنه كما سبق قال الشارح جعل الله تعالى مخاطباً تنبيهها على القرب إلح
الظاهر أن مراده بيان ما يقتضيه الخطاب في هذا المقام من التكتين

ويتضمن

ويتضمن الاستدلال على أن هذا الخطاب موجه مقبول عند البلغاء لأن
هذا الخطاب لأحدي هاتين التكتين وكل منها أمر مناسب لمقام الحمد
وكل خطاب كذلك فقبول لكن هذه الكبرى إنما ثبت بكون الخطاب
مفيداً لها والأعلى دون الغيبة والحاصل أن نفس التنبيه واللباقة
علتها الخطاب والخطاب لهذه النكتة المقبولة في هذا المقام دليل
كونه موجهاً مقبولاً ثم إن احتياج الخطاب إلى النكتة أمالته خلاف
الأصل بناء على أن الأصل فيه أن يكون المخاطب مشاهداً وعلى
أن الأصل في العبد أن لا يخاطب موله سيما عند تباعد المنزلتين وأما
لأنه الأصل وإن لم نشاهده فانه سميع لكل ما نقول فالخطاب له كخطاب
إنسان وراء جدار إلا أن الأصل كخلافه يحتاج إلى نكتة كتقديم المسند إليه
وتعريفه على أن الغيبة ههنا أصل أيضاً ولا بد لترجيح أحد المتساويين
على الآخر من نكتة ومعنى قوله تنبيهها على القرب تنبيه السامع لا المخاطب
ولا يخفى أنه تنبيه قاصر لأنه إنما يدل على قربه بحيث يجوز الخطاب
وهو تعالى أقرب إلينا من جبل الوريد اللهم إلا أن ينساق الذهن إليه
قوله فائدة هذا التنبيه إشارة يعني أن قائده نفس الإشارة والتنبيه على
ذلك كما هو صريح الجواب الآتي وليست الإشارة المنكرة بمعنى مشيرة كما
وهم يحتاج إلى كون الفائدة غير هذه الإشارة بل المراد أن نفس تلك الإشارة
فائدة ترتب على التنبيه على القرب فهنا تنبيهان الأول التنبيه على القرب
والثاني التنبيه على لياقة هذا الحمد من المص والتنبيه الأول غير مقصود لذاته
بل لغرض التنبيه الثاني وفيه بحث لأن نفس التنبيه على القرب فائدة يعتد بها
فلا يحتاج إلى فائدة أخرى غير نفسها ولا لتسلسل الفوائد لا يقال المدلول
عليه بظاهر الخطاب أن لم يؤل شيء فهو أقرب مكاناً يستحيل في حقه تعالى
فضلاً عن كون التنبيه عليه فائدة مقصودة بالذات وإن أول العلم
المحيط كما أوله الشارح في الحاشية فهو معلوم لكل أحد فلا فائدة
في التنبيه عليه فلا يرد أن يكون وسيلة إلى حصول فائدة من العلم لا

نقول نختار عدم التأويل كما اختاره القدماء في جميع التشابهات بان قالوا هي معلومة الاصل مجهولة الوصف فالتنبيه على القرب بالمعنى المتشابه الذي تحريفه العقلاء فائدة يعتد بها الا ان يقال كلامه مبني على التأويل الذي اختاره المتأخرون ومنهم الشارح او نختار التأويل لكن التنبيه انما يكون على امر معلوم الا يرى ان اللياقة الالية لو لم تكن معلومة بحديث الاحسان لما حصل التنبيه فلا تصح النكتة الثانية واما كون مثلها فائدة فباعتبار استفادتها من الكلام ويندفع الدور بما رفعوه من دلالة الالفاظ الموضوعية على معانيها بالنسبة الى العالم بالوضع ولا تخلص الابان يقال التنبيه على القرب وان كان فائدة في نفسه لكنها ليست من الفوائد التي تقتضيها خصوصية مقام الحمد والعبادة لقربه تعالى منافي كل حال وبلاغة الكلام بافادته ما يقتضيه المقام لا يقال صنعة الاستغراب والالتفات كما علمه المحشي بعد ليست من الفوائد التي تقتضيه خصوصية مقام الحمد ايضا لامكانها في كل مقام لاننا نقول مثل تلك الصنائع من وجوه التحسين الزائدة على اصل البلاغة ولذا لم يختص بها مقام دون مقام نعم ينجم على المحشي هناك ان تعليل الخطاب بما لا دخل له في البلاغة مما لا وجه له ما لم ترجع الى فائدة تقتضيه المقام وينجم عليه ههنا ان مقتضى مقام الحمد والعبادة لتنبيه على قصورها لا للتنبيه على كونها على الوجه اللائق فانه عجب مذموم وكذا ما قيل ويحتمل ان يكون فائدة التنبيه على القرب الاشارة الى كون هذا الحمد في مقام التأديب بل الاوفق اعطى المنه ان يكون فائدته اظهار قصوره بانك مع قربك منا نفعل عنك ونترك الشكر على نعمك فلك الحمد والمنه بل هو اشارة الى وجه ثبوت جميع المحامد له تعالى من جهة ان فيه تنبيها على ان كل جميل مستند اليه تعالى ابتداء كما هو مذهب الاشعرى اذ القريب لا يحتاج الى واسطة قوله اذ اللائق بحال الحامد الخ يعني كما ان السامع اذا شاهد الخطاب في كلام الحامد ينتقل ذهنه الى اللياقة المشهورة بحديث الاحسان كما هي النكتة

الثانية

الثانية كذلك اذا شاهد الخطاب المنبه على القرب ينتقل ذهنه الى لياقة هذا الحمد بواسطة اللياقة المشهورة اذ ينظم في ذهنه ان هذا الحمد جد او حظ فيه المحمود قريبا وكل جد كذلك فهو واقع على الوجه اللائق وصغراه ثابتة بالتنبيه على القرب وكبراه باللياقة المشهورة التي هي ما ذكره الشارح في النكتة الثانية فقوله اذ اللائق دليل كبرى القياس المنتظم في ذهن السامع ومنه يعلم ما دعاه المحشي من ان التنبيه على لياقة هذا الحمد فائدة التنبيه على القرب لانه يترتب عليه بهذا الطريق ثم ان قيد الحيثية ملحوظ في ذلك القول اي بحال الحامد من حيث هو حامد فيؤول الى اللائق بحال حده فيندفع ما قيل ان كان المدعى وقوع الحمد على الوجه اللائق بحال الحمد فلا يثبت الدليل المذكور وان كان وقوعه على الوجه اللائق بحال الحامد فيرجع الى النكتة الثانية للشارح ولا حاجة الى ما تكلف به بعضهم في جوابه باننا نختار الاول ونستدل بالدليل المذكور على ان اللائق بحال الحمد ان يلاحظ فيه المحمود قريبا ثم نستدل به على ذلك المطلب او نختار الثاني ونمنع الرجوع اذ بين النكتتين بون بعيد ولك ان تقول حديث الرجوع بعينه ما ذكره المحشي في السؤال الاقوي ويندفع بدفعه ولقائل ان يقول بل لا بد من كون المدعى وقوع هذا الحمد على الوجه اللائق بحال العبد الحامد لان اللائق بحال جنس الحمد ما في فرده الاكل لاملحظة المحمود قبل الحمد الحادث والجواب بان المدعى وقوعه على الوجه اللائق بحال جد العبد لا بحال جنس الحمد ثم ان قوله قريبا اي على وجه يكون حاضرا ومشاهدا كما هو مقتضى الخطاب المقيد له فيكون المقدمة التي ذكرها المحشي ههنا عين ما ذكره الشارح في النكتة الثانية كما هو ظاهر كلامه الاقوي وح يكون قوله على قياس الخ متعلقا بقوله فائدة التنبيه اشارة الى انما اتى به لدفع توهم ان ذلك التنبيه لما لم يستقل في افادة تلك الفائدة بل احتاج الى انضمام مقدمة اخرى لم يكن فائدة مرتتبة عليه فاجاب بان

قوله ما في فرد الاكل ومن هذا الله تعالى اذ لا ملاحظة فيه لكنه انما ينجم اذا علم الحمد من العرف او خص به واما اذا خص بالاقوى فلا ينجم اذا اخص بالاقوى باللسان الا ان يمنع ذلك كما شئنا بعض الافاضل في سائبة المطول

قوله ونجمه المحسوس مرفوع هذا الانجاء بناء على ان ملاحظة قرب المحمود يستلزم كون الحمد له على وجه التأديب

ما ذكره الشارح في النكتة الثانية ايضا كذلك فاهو جوابه فهو جوابنا
ويمكن ان تكون المقايضة متعلقة بقوله اذ اللابق الخ بناء على ان القرب
على هذا الوجه وكونه حاضرا ومشاهدا متغيرا ان بحسب المفهوم
متلازمان بحسب الخارج فلا ينفك كل منهما توجب ايسافة الآخر واما قياس
ايسافة ملاحظة مطلق القرب على ما ذكره الشارح فمع الفارق قوله
فان قلت منشأ هذا السؤال اما توهم ان فائدة النكتة الثانية ايضا
ذلك من غير تفاوت واما توهم ان قول الشارح ولان اللابق الخ نفس
النكتة الثانية كما يقتضيه ظاهر عطفه على قوله تنبيهها على القرب
ومورده قوله فائدة هذا التنبيه اشارة الخ لكن لا باعتبار دعوى الترتب
فقط بل باعتبار كونها فائدة مقصودة وحاصله او كان المقصود من التنبيه
على القرب هو التنبيه الثاني لرجع النكتة الاولى الى الثانية واذا رجعت
لم يحسن التقابل بينهما في نفس الامر وعند الشارح لانه ظاهر واذا
لم يحسن لم يجعلهما الشارح متقابلين بل ترك العطف بنجانه لو كان المقصود
ذلك لما جعلهما متقابلين بل ترك العطف واللازم باطل فكذا المألوم
فهو معارضة لدعوى كونها فائدة مقصودة قوله فعلى هذا ترجع
هذه النكتة اى على تقدير كون التنبيه الاول لغرض التنبيه الثاني ترجع
ومعنى الرجوع اما اتحاد حاصل النكتتين بناء على توهم ان المقصود
الاصلى من النكتة الثانية ايضا ذلك كما ينساق الالذهان اليه وهو الملايم
لقوله في الجواب الاى وعلى كلا التقديرين بين النكتتين بون بعيد واما
توقف النكتة الاولى المقصودة على النكتة الثانية بناء على توهم
ان نفس النكتة الثانية المقصودة هي ما ذكره الشارح وقد توقف
حصول الاولى من الكلام واستفادتها منه على المقدمة القائلة بان اللابق
بحال الحامد الخ كما علله المحشى بها على ان تكون بعضا من مقدمات دليل
السامع واذا كانت تلك المقدمة عين النكتة الثانية المقصودة فقد توقف
استفادة الاولى من الكلام على نفس الثانية فلا يحسن التقابل بينهما

قوله لكن لا باعتبار دعوى
الترتب فقط اذ لا يكون كل
مرتب على الشيء مقصودا
منه والسؤال انما يدور على
القصد لا على مجرد الترتب
وهو ظاهر

اذ حسن

اذ حسن التقابل بين النكتتين بان لا يتوقف حصول احدهما واستفادتها
من الكلام على الاخرى وهذا الاحتمال هو الملايم لقوله الا ان مدارهما على
مقدمة واحدة اذا المتبادر منه ان احدى النكتتين لا تدور على الاخرى
وانما تدوران على امر ثالث وايضا هو الملايم لقوله فلا يحسن التقابل
فان التقابل غير صحيح على تقدير اتحاد النكتتين لانه واقع غير حسن
الا ان يقال انه من حيث ترتيبه على التنبيه على القرب يفارقه من حيث
ترتيبه على اللباقة المذكورة في النكتة الثانية فهناك تغاير باعتبار تغاير
الطريقين الموصلين فالتغاير الاعتبارى كاف في صحة تقابل النكات
وان لم يحسن وبالجمله تقرير السؤال يحتمل الوجهين الاول انه لو كان
المقصود من التنبيه على القرب ذلك لرجع الاولى الى الثانية اذ المقصود
من الثانية ايضا ذلك فتجدان في المقصود وان اختلفتا في الطريق
الموصل اليه فلا يحسن التقابل بين النكتتين وما يتوهم ههنا ان الدليلين
متجددان واتحاد الدليلين يوجب اتحاد المدلولين فمع ان ذلك لا يقول به
عاقل بناء على ان المألوم الواحد يستلزم لوازم مختلفة لبس بشئ اذ دليل
النكتة الاولى وان توقف على دليل الثانية لكنه مشتمل على التنبيه على
القرب ولم يشتمل عليه دليل الثانية الا يرى ان ذهن السامع انتقل اليه
بواسطة التنبيه على القرب في النكتة الاولى وبدون توسطها في النكتة
الثانية كما لا يخفى والثاني انه لو كان المقصود ذلك لتوقف حصول الاولى
واستفادتها من الكلام على نفس النكتة الثانية فلا يكون الاولى نكتة على
حدة بل بمعونة الثانية فلا يحسن التقابل وبهذا يظهر ان مراده من قوله
بل الظاهر الخ كون اللباقة المذكورة علة للتنبيه على القرب باعتبار فائدته
لا باعتبار نفس ذلك التنبيه الحاصل بمجرد الخطاب اذ حاصل الكلام حيثئذ
للتنبيه المفيد لتلك الفائدة لان اللابق بحال الخ فلا يرد ما قيل ان اللباقة
المذكورة لا يكون علة للتنبيه المذكور هكذا حقق المقام قوله قلت حاصل
النكتة الاولى الخ حاصل الجواب اما على التقرير الاول فمع لزوم الرجوع

مستندا بانها انما ترجع لو كان حاصل الثانية ايضا ذلك من غير تفاوت وهو ممنوع لجواز ان يكون حاصل الثانية احدا الامرين واما على التقرير الثاني فنعم لزوم الرجوع ايضا مستندا بانها انما ترجع لو كان مذكرا الشارح في النكتة الثانية نفس النكتة الثانية وهو ممنوع لجواز ان تكون اصل النكتة احدا الامرين وما ذكره مدارا لها والمراد من الحاصل الثمرة المقصودة قوله وحاصل النكتة الثانية الخ اتفق الناظرون على ان استفادة التنبيه من كلام الشارح بعيد جدا ولم يعرفوا انها مبنية على نكتة خفية هي ان العلل والمقتضيات التي يقصدها البلغاء من خواص تراكيهم لا بد وان تكون مستفادة من تلك الخواص ولا بد ان تكون مرادة المتكلم حتى لو قصدها ولم يفدها الخواص كإرادة القرب من الغيبة او افادها الكلام ولم يقصدها المتكلم لم يكن كلامه بليغا ولذا قالوا هي الاغراض التي يصاغ لها الكلام ثم انهم قد يعطلون بنفس الغرض المرتب على الخاصية كما في قولهم قدم المستند اليه لافادة شرفه ومن هذا القيل التنبيه على القرب بالخطاب وقد يعطلون بما كان المقصود افادته كما في قولهم قدم للشرف لصحة التعليل بكل منهما اذا الاول علة ذهنية والثاني علة خارجية ولا شك ان نفس الشرف لا يترتب على التقديم المتأخر عنه بحسب الوجود فلا يكون غرضامنه وانما الغرض المترتب عليه افادته بالتقديم والتنبيه عليه فمثل قولهم قدم للشرف وكذا النكتة الثانية لا يكون شيئا منهما نكتة معتبرة في البلاغة الاعتبار افادة التقديم والخطاب ما هو المقصود منهما والتنبيه عليه وليس مراده ان كلام الشارح محمول عليه بمثل حذف المضاف اي لافادة ان اللائق حتى يكون بعيدا بحسب العبارة بل لقائل ان يقول اشار بزيادة التنبيه الى وجوب حذف المضاف اذ يرد على ظاهره ان مجرد كون اللائق بحال الحامد تلك الملاحظة لا يقتضي اختيار الخطاب لانها لا يفة في الحمد لله ايضا وفي سائر العبادات الفعلية بمقتضى الحديث وانما المقتضى لاختيار

الخطاب

الخطاب فصد افادة تلك اللياقة والتنبيه عليها ويؤيده انه اورد على الشارح مثل هذا اليراد في توجيه التقديم بالنكتة الثانية كما يحى في الاستبانة وسكت عنه ههنا قوله واما كونه الخ اتفق النحاة على ان اما عاطفة لم دخولها على مدخول اما والواو عاطفة لاما على اما فعطفه على ان اللائق الخ او على ان يلاحظ الخ كما قيل وهم وتقدير الفاظ متعددة اعتساف جلي فينتج عليه ان كون ذلك نكتة معتبرة ايضا لبس الاباعتبار الافادة والتنبيه عليه فزيادة التنبيه في الشق الاول دون الثاني تحكم ظاهر الا ان يقال زيادته في الاول لحصل المغيرة بين النكتة المقصودة وبين مدارها ولما كانت المغيرة ظاهرة في الثاني لم يحجج اليه وما ذكرنا فيما سبق من ابتناء الزيادة على النكتة الخفية فصحيح الحاصل لا اشارة الى غرضه من الزيادة على انه يجوز ان يكون الزيادة ناظرة الى ما هو التحقيق في نفس الامر وعدم الزيادة ناظرا الى المباشرة مع ظاهر الشرح فان قلت حصول التنبيه على كونه تعالى ملحوظا في هذا الحمد كذلك لا يدور على المقدمة التي ذكرها الشارح بل يحصل بمجرد الخطاب من غير توقف عليها فعلى هذا الاحتمال لا يصح قوله الا ان مدارهما على مقدمة واحدة وان عطف هذا على الملاحظة قلت الحاصل من مجرد الخطاب هو التنبيه على كونه تعالى ملحوظا في هذا الحمد على وجه يجوز له الخطاب واما التنبيه عليه بحيث لا مساغ هنالك لغیر الخطاب كما يقتضيه الاقتضا فلا يحصل من الخطاب الا بمعونة تلك المقدمة بناء على ان المراد منها لياقة الملاحظة حاضر بحيث يستحق الخطاب ويقتضيه كما سبشيرا اليه المحشى فافهم قوله الا ان مدارهما على مقدمة واحدة اي مدار الحاصلين على التقديرين فان قلت مقام النكات لبس مقام الاستدلال فلا يدور نكتة على مقدمة ولا على حجة ودليل قلت بل جميع النكات استدلال بالانار الاعم على خصوصية العلل بقرائن مخصوصة فان الحذف مثلا قد يكون للتعظيم وقد يكون للتحقير

قوله لا مساغ لغیر الخطاب
الح وهذا فيما اذا كان الخطاب
اقرب واما اذا كان بعيدا
في الجملة فيجوز له الخطاب
وعلم الخطاب

فاذا قيل حذف المسند اليه للتعظيم فالحذف لا يدل عليه ما لم ينضم اليه قرائن خارجية مثل كون المحذوف شريفا في نفسه او بحسب ادعاء المتكلم مع كونه في مقام مدحة فاذا شاهد السامع الحذف انتقل ذهنه منه بمعونة تلك القرائن الى ان غرضه من الحذف اظهار عظيمته والتبنييه عليها ولا فجرد الحذف الذي هو المعلوم الاعم لا يدل على خصوصية العلة الخاصة ولذا اشرنا فيما سبق الى انتظام القياس في ذهن السامع في النكتة الاولى واما القياس المنتظم في الثانية على الاحتمال الاول فبان يقال كلما خاطب الحامد له تعالى في حده كان غرضه التبنييه على ان اللايق بحال الحامد الخ لكنه خاطب والمقدمة الاستثنائية ثابتة بالخطاب واما الملازمة فلان اللايق بحال الحامد الخ اي تلك اللياقة واقعة في نفس الامر على نحو ما في الحذف للشرف بحسب نفس الامر اذ ينظم هناك ايضا انه كلما حذفه المادح يكون غرضه اظهار شرفه لانه شريف بحسب نفس الامر فكما ان الشرف مقدمة يتوقف عليها الاستدلال بالحذف فكذا اللياقة ههنا مقدمة يتوقف عليها الاستدلال بالخطاب واما القياس المنتظم في الثانية على الاحتمال الثاني فبان يقال هذا الحمد قد دخله المحمود تعالى فيه وكل حمد شأنه كذا الوحد فيه المحمود تعالى على وجه لا مساغ فيه لغير الخطاب والكبرى ثابتة تلك المقدمة ايضا ولا يصح تقرير القياس بان يقال المحمود تعالى محمود مخاطب في الحمد وكل محمود مخاطب في الحمد ملحوظ فيه على ذلك الوجه لان اللياقة المذكورة مختصة به تعالى ولا توجد في كل محمود مخاطب فلا يثبت بها الكبرى الا ان يقيد الاوسط بكونه محمودا مخاطبا في هذا الحمد فيصح ويمكن ان يقال مراده من دور ان النكتتين على مقدمة واحدة دور ان الاستدلال بالنكتتين على دعوى كون الخطاب موجها عليهما كما اشرنا لادور ان نفس النكتتين عليهما حتى توجه ان يقال ليس مقام النكات مقام الاستدلال وبؤيده ما ساقى

منه من ان المراد توجيه اختيار الخطاب لكن على هذا ينبغي ان يقرر اصل السؤال برجوع الاستدلال بالنكتة الاولى الى الاستدلال بالنكتة الثانية فافهم ما ذكرناه في تقرير السؤال والجواب اذ قد ذل فيهما اقدام كثير من الاعلام واعتنفوا عن الصواب والحمد لله على افهام الخطاب قوله ويحتمل ان يكون الخ معطوف على قوله فائدة التنبية على القرب اشارة الخ ونفس الاشتمال هو الحاصل بالخطاب فلذا لم يحتاج الى زيادة التنبية لكن قد اشرنا فيما سلف ان مثل التلميح والاستغراب والالتفات وغيره من المحسنات البدعية لا يختص بمقام دون مقام والبلاغة بمطابقة الكلام لمقتضى المقام فاللايق الموافق لامر البلاغة ارجاع المحسنات الى ما يقتضيه المقام لا العكس كما فعله المحشي ههنا قوله وهو الاشارة الخ هذا التعريف هو ما صرح به في كثير من المتون وصرح النفزازي في شرح التلميح بان من اقسام التلميح الاشارة الى المثل السائر فهو باعتبار التمر والنظم ستة اقسام وصرح الفاضل العصام في الاطولي بان تلك الستة هي الاقسام المشهورة والافلاشارة الى الاية والحديث من اقسام التلميح ايضا في جعل المحشي ههنا الاشارة الى الاية والى الحديث كما يأتي بعد من احد قسمي التلميح المفسر بمما في المتون اشارة الى دفع ما اورده الفاضلان بحمل الفصحة على معنى المضمون المشتهر اذ الفصحة كثيرا ما يطلق على مطلق المضمون كما في ضمير الفصحة وح يكون مقابلتها للشعر من مقابلة العام الخاص بالتأويل المشهور ومثله غير عزر بر وقد اشار الى ما قلنا بزيادة المضمون في قوله الى مضمون قوله تعالى والى مضمون الحديث ويؤيده ان المضمون اعم من المضمون الاخباري والانشائي كالشعر والتلميح يجري في كل قسم واواني الفصحة على ما هو الظاهر لا يختص بتلميح النثر بالاخبار وليس كذلك فعلى هذا جميع الاقسام التي اثبتتها الفاضلان داخله في القسم الاول ومن غفل عن حقيقة الحال اعترض عليه بان الاشارة الى الاية والحديث خارج عن كلا قسمي التلميح

بل عن الاقسام الثلاثة التي بينها التفاضل ثم اجاب بانه مبني على ما ذكره
 الفاضل العصام في الاطول فاعلم ذلك قوله وما ذكره في الحاشية
 الخ اعلمه جواب سؤال يتوجه عليه بان ما ذكره الشارح في الحاشية النكتة
 الاولى صريح في الاشارة الى التلميح الى مضمون الآية فلا مجال للفائدة الاولى
 من الفائدتين اللتين ذكرهما المحشي للتنبيه على القرب وحاصل الدفع
 ان ما ذكره لبس بنص في التلميح بل له احتمالات ثلاثة من جعلها التلميح
 قوله بوقوع الاذن الشرعي الخ يعني لما قال تنبيهها على قربها تعالى منا
 توجه ان يقال اضافة القرب مما يوجب القرب المكاني ومثله لا يستعمل في حقه
 تعالى بدون الاذن الشرعي كما في اضافة اليد والوجه اذا اضافة نسبة
 شيء اليه تعالى والمحتاج الى الاذن في اطلاق الاسماء هو في الحقيقة النسبة
 فدفعه بان نسبة القرب مأذون شرعا وما قبل المحتاج الى الاذن هو الاسماء
 لا اضافة فليس بشيء ولعل ذلك القائل لا ينحاشي عن اضافة الرأس
 والرجل وغيرهما مما لم يرد اضافته في الشرع وان نحاشي فباي دليل ما عدا
 التوقيف قوله رعاية صنعة الاستغراب الخ قيل رعاية تلك الصنعة
 لا يقتضي الخطاب لخصولها في له الحمد كما سيصرح به المحشي انتهى
 وليس بشيء اذا الاستغراب الحاصل من جهة التقديم الذي هو خلاف المعتاد
 غير الاستغراب الحاصل من خطاب العبد لمولاه لا سيما عند تباعد المنزلتين
 ومراد المحشي رعاية الاستغراب من جهة الخطاب لا مطلق الاستغراب
 ففي قول المص لك الحمد استغراب من وجهين اذا المعتاد ان الخطاب العبد
 لمولاه بحيث يتعجب من تركه وان يؤخر المسند وفي الثاني نظر اذا التقديم
 لموجب كقصد التخصيص والتعظيم لبس خلاف المعتاد ولا يتعجب
 منه قوله بتأعالي انه تعالى مذكور الخ انما احتاج الى البناء المذكور
 اذا الالتفات على مذهب السكاكي وان حصل بتعبير واحد مخرج على خلاف
 مقتضى الظاهر الا ان كون الخطاب هنا خلاف مقتضى الظاهر محل
 تأمل لما عرفت ان الخطاب له تعالى كخطاب انسان من وراء جدار

وما قبل انما يتم ذلك لو كان البسملة جزءا من الكتاب لبس بشيء
 لان البسملة وان لم يكن جزءا من الكتاب لكنها جزء من الكلام المشتمل
 على البسملة ولادلالة في تعريف الالتفات على وجوب كون التعبيرين
 جزءا من كلام معين هو الكتاب مثلا بل الالتفات واقع بين التعبيرين
 المتعاقبين من متكلم واحد سواء كان احدهما جزءا مما كان الاخر جزءا
 منه اولم يكن كما لا يخفى على ان ذلك يجوز ان يكون مبنيا على القول بالجزئية
 لاسيما اذا كان البسملة والحمدلة معمولي عامل واحد اي بسم الله اقول لك
 الحمد الخ نعم يتوجه على المحشي ان مجرد الالتفات لا يكفي في امر البلاغة
 بل لابد ان يعمل نفس الالتفات باحدى النكات المذكورة ههنا اذ يجب
 له نكتان عامة هي تنشيط السامع وخاصة بالمقام على ما قالوا قوله ومدار
 المناظرة على مخاطبة وذلك لان المناظرة سواء عرفت بمدافعة الكلام
 او بالنظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشبثين اظهارا للصواب
 كما هو المشهور لا يتحقق بدون مخاطبة لتحقيق الوترين ولا خصصوا
 الجانبين بالمغل والسائل ولا يكون احدهما معلا او سائلا في العرف
 بدون التكلم واعتبار الخطاب بينهما وان لم يتخاطبا بالفعل والصدق
 التعريف المشهور على المفاكرة المتخالفة مع انهم خصصوا الجانبين بهما
 لاخراجها اذ هي ليست بمناظرة عرفا فاندفع ما قبل هذا على تقدير تعريفها
 بالمدافعة ظاهرة واما على تقدير تعريفها بالنظر بالبصيرة الخ فلا انتهى
 مع ان براعة الاستهلال يكفيها وقوع مخاطبة في اكثر افراد المناظرة
 على ان يكون قوله ومدار المناظرة بمعنى ان مدارها في الاكثر فلا اشكال
 وانت تعلم انه يمكن ان يقال انما اختار الخطاب للدلالة على كون الجملة
 الحمديّة انشائية كالصلواتية لئلا يتوجه عليه عطف الانشاء على الاخبار
 وذلك لان الاخبار له تعالى غير ممكن لعدم الفائدة ولازمها بخلاف
 ما قال له الحمد فان الخطاب غيره تعالى حيث قد قالوا في مثله ان الجملة
 الحمديّة ظاهرة في الاخبار والجملة الصلواتية ظاهرة في الانشاء فيتوجه

عليهم ذلك في عطف جملة الصلوة ويحتاجون في دفعه الى اعتبار عطف
القصة اوالى جعل الجملتين معمولى عامل ليكون لهما محل من الاعراب
ويصح العطف المذكور كما حققه الشريف المحقق في حاشية المطول
مستندا بكلام الكشاف كما في قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل
بناء على كون الواو من الحكاية لامن المحكى قال الشارح ان يلاحظ
المحمود اولا ثم يحمد المح لا يحتمل ان يكون قوله اولا بمعنى قبل ملاحظة الحمد
ويحتمل ان يكون بمعنى قبل الشروع في الحمد فعلى الثاني يكون التراخي
المدلول عليه بكلمة ثم توكيدا لما يستفاد من قوله اولا وعلى الاول يكون
تأسيلا توكيدا اذا المعنى حيث ان يلاحظ المحمود اولا والحمد ثانيا وبعد
تكميل هذه الملاحظة على هذا الوجد يشترع في الحمد ويكون اشارة
الى مثل ما ذكره البيضاوى في قوله تعالى اياك نعبد من ان تقديم المفعول
للتثنية على ان العابد ينبغي ان يكون نظره الى المعبود اولا وبالذات ومنه
الى العبادة لامن حيث انها عبادة صدرت منه بل من حيث انها نسبة
شريفة اليه تعالى ووصلة بينه وبين الحق انتهى فعلى هذا لا يرد عليه
ما اورده المحشى عليه في الاستبانة الاتية كما لا يخفى وانما يرد اذا حصل
على الاحتمال الثاني كما حله المحشى عليه قوله فيه ان اللايق بحال الحامد
الح اما نقض اجمالى بخصوص الفساد الذى هو لزوم اللياقة فيما يست هي
فيه بحسب نفس الامر واما منع تلك المقدمة مستندا بان اللياقة منحصرة
في زمان الحمد لا قبله وعلى كل تقدير فالغرض القدرح في هذا الدليل
بان الدليل الشرعى الذى هو حديث الاحسان انما يفيد اللياقة في وقت الحمد
لا قبله وليس الغرض ان المطلوب الذى سبق هذا الدليل لبيان غير ثابت
حتى يرد ما قيل هذا المنع غير مضر اذ المستدل ان يقول ان كان اللايق
تلك الملاحظة في آن الحمد ثبت المطلوب وان كان اللايق تلك الملاحظة
قبل الشروع ثبت المقدمة انتهى وذلك لان المنع المتضمن لاعتراف
صحة المطلوب وان لم يضر المستدل فيما اذا كان قصد السائل هدم المطلوب

لكنه

لكنه يضره فيما اذا كان المقصود هدم الدليل ويجب على المستدل
اثبات المنوع ونصحيح الدليل كالدخل في سنده السند قوله في آن الحمد
الح لا يخفى ان الظاهر في زمان الحمد لانه المقابل لقوله لا قبل الشروع
لان كلمة قبل وبعدها على الزمان لا على الزمان لانه لا يلاحظ لا تقع
بحسب نفس الامر الا في الزمان لا سيما الملاحظة على وجه المشاهدة فانها
نما لا يمكن حصولها الا بتفريق البال عن المشاغل الدنيوية وذلك
نما لا يحصل في آن بل يحتاج الى امتداد زمان لكنه قصد الاشارة الى ان
ما ذكره الشارح غير مشتمل على ادنى مراتب اللياقة وهو المعية في آن
واحد او قصد الاشارة الى ان اللياقة منتبهة الى ان اول الحمد لا تتعداه
الى ما قبله كما حكم به الشارح قوله لا قبل الشروع في الحمد الح يشير الى ان
قوله ثم يحمد لما كان دالا على تراخي الحمد بحسب الوجود الخارجى عن
ملاحظة المحمود كان بمعنى ثم يشترع في الحمد بناء على ان الشارع في الحمد
حامد بالفعل كما ان الشارع في الصلوة مصل بالفعل ولذا لو قبل في حقه
قبل اتمام الصلوة هو يصلى الآن كان حقيقة وفيه ان ذلك وان كان حقيقة
بحسب الزمان مجاز بحسب المادة من باب ذكر الكل وارادة الجزء والا كان
بمجرد قوله لك وبمجرد القيام جدا و صلوة وهو باطل ضرورة فالحق ان الحمد
الحقيقى انما يتحقق عند تمام الجملة الحمديّة والفعل فلا حاجة الى ما قيل
في دفعه ان قوله ثم يحمد بمعنى ثم يتم حده ولا يخلص الابان يقال
ان اطلاق الفعل على بعض اجزائه مجاز مشهور بحيث لا يحتاج الى قرينة
صارفة كما قالوا في كلمة رب الموضوع للتقليل المستعملة بلا قرينة صارفة
للتكثير او يقال انما حكم المحشى بكون الملاحظة قبل الشروع بمقتضى
كلمة ثم الدالة على التراخي بحسب الزمان اذ لو كانت الملاحظة
عند الشروع اما قبل الحمد في الوجود ثم ان الحصر المستفاد من هذا
العطف اما قصر قلب واما قصر افراد ويرد على الاول ان اعتقاد
الشارح المحقق حصر اللياقة فيما قبل الشروع بعد جدا كيف واللياقة

فما قبل الشروع لاجل الباقية في اثناء الحمد كما سينضح ورد
على الثاني ان قوله واوسلم فلا يتم التقريب باباه اذا التسليم جنبئذ
انما يتعلق بتحقيق كلنا اللياقين ولا شك انه بعد تحقيقهما يتم التقريب
وايضاً هذه العبارة ظاهرة في قصر القلب اللهم الا ان يحذف كلمة ايضاً
اي لا قبل الشروع ايضاً الا ان يقال مراده الاول بناء على ان الظاهر
من قول الشارح ان اللاحق بحال الحمد الخ حصر الباقية في المشاهدة
اولاً بواسطة تعريف المسند اليه ويمكن اختيار الثاني بان مجرد تحقق
اللياقة في اثناء الحمد لا يكفي في اتمام التقريب بل لابد من اخذها في الدليل
مع ان الحكم المأخوذ اعني اللياقة فيما قبل الشروع مما لا دخل له في اتمام
التقريب بل مناطه هو الحكم المتزك قوله فلا يتم التقريب قد اشترنا
ان قول الشارح وان اخذنا نكتة الخطاب لكنه مقدمة دليل لكون الخطاب
ههنا موجهاً مقبولاً عند البلغا بان يقال هذا الخطاب خطاب للتنبيه
على القرب اولاً للتنبيه على اللياقة قبل الشروع اولاً لغيرهما من الامور
المناسبة لمقام الحمد وكل خطاب شأنه هذا فهو موجه مقبول عندهم
اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان الخطاب يفيد ما قصد التنبيه
عليه دون الغيبة فيكون اختيار الخطاب على الغيبة ههنا موجهاً مقبولاً
عندهم فراده من التقريب تقريب ذلك الدليل كما يدل عليه قوله لان
المقصود توجيه اختيار الخطاب الخ وانت خبير بان ما لا يراد ان الخطاب
في اثناء الحمد لا يفيد اللياقة قبل الشروع وانما يفيد لياقة المشاهدة
في اثناء الحمد ولا يخفى ان هذا الاراد متوجه على كبرى ذلك الدليل لا على
تقريبه الا ان يقال قصد الاشارة الى ان ذلك الوجه انما يفيد توجيه
اختيار الخطاب قبل الحمد بان يقال اللهم لك الحمد ولا يلزم من كون
الخطاب لهذه النكتة موجهاً فيما قبل الحمد كونه موجهاً في اثناء الحمد
قوله ويمكن دفعه بان المراد بقوله اولاً الخ اثبات للتقريب المنوع بتحرير
المراد ثم انه مبني على حمل كلمة ثم في قوله ثم بحمده الخ على التراخي في الرتبة

من جهة ان المشاهدة لما كانت سبباً لكمال الحمد كان رتبته متأخراً عنها
تأخر المسبب عن السبب وان لم يتأخر عنها زماناً او على معنى فاء التعقيب
كما هي قد تستعمل فيه مجازاً وليس مبنياً على مجرد حمله على معنى ثم يتم
حمده كما وهم لان انتمام الحمد انما يتراخي زماناً عما قبل الشروع لا عما
في وقت الحمد وهو ينافي التفسير الآتي قوله اي وقت الحمد لما كان معنى
قبل الفراغ اعم مطلقاً من معنى قبل الشروع فلا يتم التقريب بهذا
القدر لجواز ان يكون لياقة المشاهدة قبل الفراغ متحققة في ضمن
لياقتها قبل الشروع فسرره بوقت الحمد واخرج عنه ما قبل الشروع
ففيه ارتكاب مجازين احدهما تخصيص اول بوقت الحمد والثاني حل
كلمة ثم على التراخي في الرتبة او على معنى فاء التعقيب فلا بد لهما من قرينة
صارفة ولذا قال ولا يخفى ان الحديث الذي الخ قوله ولا يخفى ان الحديث
الذي وهو حديث الاحسان الفاضل الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه
وان لم تكن تراه فإنه يراك ووجه حصر الملازمة ان قوله عليه السلام كأنك
تراه جملة حانية عن فاعل تعبد اي حال كونك مثل الراي له تعالى والحال
في المعنى ظرف لعامل ذبها فيفيد ان تلك المشاهدة وقت العبادة لا قبلها
ولا فيها ويؤيده ان اطلاق الحامد في كلام الشارح على الشارع في الحمد
اقرب من اطلاقه على فاعل الحمد وهذا اطلاق الثاني هو مبني السؤال
هذا وما قبل ان التقريب غير تام بعد هذا الجواب لان مفهوم قبل الفراغ
وبوقت الحمد يصدق على آن الجزء الاخير من الحمد والملاحظة المذكورة
في ذلك الآن لا يستلزم الخطاب في الجزء الاول والمقصود ذلك فتوهم
فاسد لان المقصود توجيه اختيار الخطاب سواء في الجزء الاول او في الجزء
الثاني ولذا لم يأخذ الشارح قيداً ولا في جانب المدعى حيث قال جعل الله
تعالى مخاطباً كيف ولو اخذه لم يكن لقوله واستبان منه الخ وجه اصلاً
نعم بتوجهه على المحشى بحث من وجوه اما اولاً فلان التقريب تام
على تقدير التسليم المذكور بالجوابين اللذين سيذكرهما في دفع ما يورده

على الاستبانة الآتية بناء على ان لسياقة المشاهدة قبل الشروع لما
اقتضت تقديم قوله لك على مفهوم الحمد الصادق على افراده في اثناء
الحمد فقد اقتضت الخطاب في اثناء الحمد ايضا لان مقتضى الخاص
الذي هو الخطاب المقدم في اثناء الحمد يقتضي العام الذي هو الخطاب
في اثناء الحمد واما ثانيا فلانه سبب دفع ما اورده على الاستبانة الآتية على
كل التقديرين اى على تقدير كون قوله اولاً بمعنى قبل الشروع وعلى تقدير
كونه بمعنى قبل الفراغ وههنا حصر ملائمة الحديث في الثاني فان وجد
السياقة فيما قبل الشروع كما توجد وقت الحمد فلا بد ههنا من الجواب
على كلا التقديرين ايضا والا فلا يصح الجوابان الاتيان عما اورده على
الاستبانة على التقدير الاول فلا بد من توجب ملائمة الحديث واثبات
السياقة فيما قبل الشروع ايضا كما ذكره واما ثالثا فلان مراد الشارح
المحقق من ايراد القيد ان الملاحظة على وجه المشاهدة مما لا يحصل في آن
بل يحتاج الى امتداد زمان في تفرغ البال عن المشاغل الشاغلة عن
ملاحظة المعبود فلو كان الشروع في الملاحظة مع الشروع في الحمد
لم يقع الجزء الاول من الحمد على المشاهدة وهو غير لائق لان كل جزء
من الحمد وان لم يكن جدا ولكنه عبادة ولذا يزداد الثواب بازدياد
الاجزاء وكل عبادة يليق فيها المشاهدة بمقتضى الحديث فلا يكون
الحمد على الوجه اللايق الابتداء بالشروع في الملاحظة على الشروع
في الحمد زمان يكمل فيه الملاحظة وتبلغ الى مرتبة المشاهدة فالترخي الزمانى
بين الشروعين لا بين الفراغ عن يحصل المشاهدة والشروع في الحمد
ومن ههنا عرفت ان لسياقة الشروع في المشاهدة قبل الشروع في الحمد
انما كانت لاجل لياقتها وقت الحمد وان لياقتها وقت الحمد والعبادة
ثابتة بعبارة الحديث ولياقتها قبل الشروع ثابتة بدلائله لما عرفت
ان تحصيل المشاهدة مما لا يمكن في آن وان كل جزء من الحمد عبادة
اذا العبادة كالقران مشترك بين الكل والجزء اشتراكا مغنويا وان لم يكن

الحمد والصلوة واما لهما مشتركة بينهما قوله لكان اخصر واظهر
اما الاول فظاهر واما الثاني فلان الظاهر حينئذ معنى العرفية العامة
القائلة بان الحمد مادام حامدا يليق له تلك الملاحظة واستيعاب
المشاهدة بجميع اوقات الحمد هو الملايم الحديث وهو المستفاد من معنى
العرفية واذا ذكر القيد ان لا يفهم منه هذا المعنى الملايم الابطحالات قوله
لكن لا ينتظم حينئذ اى حين ترك القيد بخلاف ما اذا ذكر اسواء حل قوله
اولا على معنى قبل الشروع او على معنى قبل الفراغ كما سيجى ولبس
مراده ان قوله اولاً على تقدير ان يحمل على معنى قبل الفراغ لا ينتظم الاستبانة
ليكون اراداً على الجواب المذكور لانه خلاف الواقع كما سيظهر ولانه
يشعر بالانتظام على تقدير ان يحمل على معنى قبل الشروع ولانه سيورد
مثله على ذلك الانتظام فيكون تكرارا كما قيل قوله وانما قال كما يلايم الخ
دفع لما يتوهم على الحصر في قوله انما يلايم هذا المعنى من ان الحديث دال
على لياقة المشاهدة وقت الحمد وملايم للياقته قبل الشروع فتأمل
ويمكن ان يكون جوابا عن الاستفسار قوله لان الحديث انما يستدعى
الخ بمعنى انما يستدعى ملاحظته كالمرئى لا ملاحظته مرثيا بالفعل مشاهدا
بحيث يستحق الخطاب كما يشعر به ايراد اداة التشبيه في مستدعى الحديث
دون ما ذكره الشارح وذلك لانه لا يصح الخطاب لمن هو كالمرئى بل لابد
ان يكون مرثيا ومشاهدا بالفعل وايضا لا يكفي مطلق الرؤية بل لابد
وان يكون مرثيا قريبا فين الملاحظة بين فرق من وجهين بكل منهما
لا يستلزم مستدعى الحديث ما ذكره الشارح فلذا لم يقل بدل مقدار
الفرق على كلا الوجهين لاعلى احدهما كما وهم ثم نقول ملاحظته تعالى
حاضرا حقيقة مما الاشبه في صحته واما ملاحظته تعالى مشاهدا حقيقة
فما لا يصدر عن عاقل في هذه النشأة فالحق ان مراد الشارح ان يلاحظ
الحمود حاضرا حقيقة وكالمرئى المشاهد على سبيل التشبيه البالغ نعم
مع ذلك لا يدل الحديث على ما ذكره الشارح لان ملاحظته كالمرئى المشاهد

كما هو مقتضى الحديث اعم من ملاحظته كما شاهد القريب المستحق
للخطاب وفيه نظر ايضا لان ملاحظة المعبود كالمرئي المشاهد انما هي
لدفع التكاسل والتهاون في امر العباد الا يرى ان العامل للسلطان
عند حضوره يهتم لعمله بما في وسعة وعند مرئي بعيد منه ربما يتهاون
فسوف الحديث يدل على انه لا بد ان يلاحظ المعبود حاضرا او كالمرئي القريب
المستحق للخطاب واعله مراد من قال لافرق بين الملاحظتين بالنسبة اليه
تعالى فان ملاحظته تعالى كالمرئي المشاهد يقتضي ملاحظته تعالى حاضرا
بحيث يستحق الخطاب قوله بحيث يستحق الخطاب يشير الى انه لا بد من تقييد
ما ذكره الشارح في النكتة الثانية بذلك القيد والالم يكن وجهها
صححا لتوجيه اختيار الخطاب وبعد تخصيص مراد الشارح بذلك لا يدل
عليه الحديث وقد عرفت ما فيه ولذا بادر الى التسليم والعلاوة قوله
على انه يجوز الخ قد تحيروا في توجيه العلاوة فنقول معنى احسان العباد
بحسب اللغة جعلها حسنا كاملا فاذا حل عليه الحديث كان معناه
تكميل العباد ان تعبد الله الخ ويدل على الباقية لكن الحديث كما يحتمل
ذلك يحتمل ان يكون بيانا لما وضع له الاحسان في عرف الشرع فعلى
هذا لا يدل الاعلى ان ماهية الاحسان عند الشرع هذا ولا يدل على
لباقتها فانها عبارة عن التدب وهو حكم شرعي لا يثبت الابدليل شرعي
عند الاشاعة القائلين يكون الحسن والقبح شرعيين لاعتقدين فلا
يكفي مجرد انسياق الذهن الى لباقة الاحسان فان قلت لبس نقله من المعنى
اللفوي الى الشرعي الوجود معنى التكميل فيه ولا شك ان التكميل
لا يبق فالحديث دال عليه وان كان بيانا للمعنى الشرعي قلت لا يجب
النقل من العام الى الخاص اذ ربما يكون النقل تغيير علاقة العموم
والخصوص ولو سلم فربما يكون المنقول اليه اخص من وجه فلا يكون
مثله دليلا شرعيا ويمكن تقرير العلاوة بوجه اخر هو انه يجوز
ان يكون بيانا لتكميل العبادات المقصودة لذاتها كالصلوة لا تكمل

كل عبادة سواء كان مقصودة لذاتها او غيرها كالوضوء الا يرى
ان نفس الملاحظة عبادة ايضا ولا يمكن فيها هذا المعنى وكون الحمد
من العبادات المقصودة لذاتها محل تأمل بل الظاهر انه عبادة
لتكميل التأليف كما ان المشاهدة عبادة لتكميل الصلوة وغيرها
من العبادات المقصودة لذاتها لا وسيلة الى غيرها فلا اشكال قوله فتدبر
اعله اشارة الى السؤال والجواب اللذين قد مناهما اولى ان معنى التكميل
متحقق في جميع افراده وانه متحقق بالنسبة الى كل عبادة اما الاول فبشهادة
سياق الحديث فان جبرائيل عليه السلام اتى في صورة رجل فجلس عند
النبي عليه السلام فسئل عن الاسلام والايمان فاجاب عليه السلام عنهما
ثم سئل عن الاحسان فاجاب بما ذكره وكان عمر رضى الله عنه حاضرا فبعد
ما ذهب السائل قال النبي عليه السلام يا عمر اتدري من هو فقال الله ورسوله
اعلم فقال النبي عليه السلام هو جبرائيل انا كم يعلمكم دينكم ولا شبهة
في ان تشربكم للاسلام والايمان وقوله عليه السلام يعلمكم دينكم يدل
على انه من الامور المكملة الاليفة واما الثاني فلعله عليه السلام ان الله
كتب الاحسان على كل شيء اواشارة الى بعض ما وردناه من وجوه البحث
او كلها قوله فيه ان كون الالاف الخ منع لما تضمنه قوله واستبان الخ لانه
في قوة ان يقال كون الالاف بحال الحامد ذلك يقتضي تقديم قوله لك على
الحمد ليفيده ذلك التقديم وهو انما يقتضي التقديم لاجل افادته اذا افاده
التقديم دون التأخير وذلك لان الغرض بيان النكتة الموجهة المقبولة
عند البلغاء ونكتة التقديم انما يكون مقبولة اذا افادها التقديم دون التأخير
واما اذا افادها التأخير ايضا ولم يفيدها او افادها التأخير دون التقديم فلا
يكون نكتة مقبولة للتقديم عندهم فاورد عليه بان قوله ولا ان كان بمعنى
قبل الشروع فلا يفيد تلك الباقية شيء من التقديم والتأخير ولا يدل عليها
وانما يدل التقديم عليها لو كان تقديما على مجموع الحمد لاعلى الجزء الاخير
منه بل لو دل فاما يدل على لباقة المشاهدة في الجزء الاول من الحمد لاعلى

ليأقتهما قبل الشروع فيه وان كان بمعنى قبل الفراغ أي وقت الحمد
 فيفيدها التأخير أيضا وعلى كلا التقديرين لا يكون قصد التنبيه على
 اللياقة المذكورة بالتقديم مقتضيا لذلك التقديم فقد عرفت ان قوله فتقديمه
 لا يستلزم بمعنى لا يدل ولا يفيد كما يقتضيه الجواب فيندفع ما قيل ان الكلام
 في استلزام المشاهدة قبل الشروع التقديم المذكور لافي العكس انتهى
 وعرفت ايضا ان ذلك القول سند المنع على التقدير الاول كما ان قوله
 وتأخير الخ سند المنع على التقدير الثاني والفاء لتفريع السندين معا
 على تنويرهما الذي هو قوله لان قوله لك من الحمد ثم الظاهر من السؤال
 والجواب انه جعل وجه التقديم نفس اللياقة لا المستبين منها وهو خلاف
 ما يظهر من الشرح فانه جعل وجه التقديم ما هو المستبين من تلك اللياقة
 لانفسها اللهم الا ان يكون اللياقة من حيث كونها وجهًا للتقديم مستبينة
 من نفسها من حيث كونها وجهًا الخطاب او يكون الوجه المستبين منها
 قصد التنبيه عليها او كونه تعالى ملحوظا قبل هذا الحمد كما ذكرهما
 في حاصل تلك النكتة الخطاب قوله لان قوله لك الخ ان كان الحمد بمعنى
 الوصف فالقول بالمعنى المصدري وان كان بمعنى الكلام المخصوص كما
 سيأتي منه فهو بمعنى المقول قوله وتأخير لا ينافي الخ اي يوجد الدلالة
 على المشاهدة وقت الحمد في صورة التأخير كما توجد في صورة التقديم
 وينقل الى لياقتها في كلتا صورتين بالتنبيه على لياقتها لا يختص
 بصورة التقديم ليقضي ترك التأخير واختيار التقديم عليه ثم اقول لا يخفى
 ان منشأ السؤال على هذا التقدير حل قوله اولا على وقت الحمد مطلقا
 سواء في وقت الجزء الاول والثاني اوفي الجميع وحل كلمة ثم على التراخي
 في الرتبة او التغافل عنها بالكلية والجواب الاول الاتي على هذا التقدير
 يمكن بناؤه على حل كلمة ثم على معنى فاء التعقيب اذا المعنى حينئذ التقديم
 للتنبيه على ان اللائق بحال الجاهل ان يلاحظ المحمود حاضرا ومشاهدا
 في الجزء الاول من الحمد ولا ينبغي ان تتأخر تلك الملاحظة الى الجزء

الاخير بناء على ما قدمنا من ان الحمد انما يتحقق عند الجزء الاخير لا عند
 الاول فالمشاهدة الواقعة في وقت اجزاء الحمد اذا تحقق الحمد عقيبها
 تكون في الجزء الاول وسبب زيادة الاتضاح والناطرون في المقام اوردوا
 على المحشى ههنا بان ذلك وان لم ينافي كون المشاهدة قبل الفراغ لكن
 ينافي كون اتمام الحمد بعد المشاهدة كما هو مقتضى قوله ثم بحمده ثم اوردوا
 على الجواب الاول بانه لا يدفع السؤال على التقدير الثاني وغفلوا عن انهم
 لو حملوا الجواب على التقدير الثاني على ما اوردوا على السؤال ههنا لا يدفع
 ما اوردوه عليه في جاني السؤال والجواب كما لا يخفى قوله ويمكن دفعه الخ
 اعلم ان تقديم المسند اليه في قوله بان تقديم قوله لك الخ على الخبر الفعلي
 لافادة التخصيص اي لا يدل عليه التأخير وتقدم المسند اليه فيما لم يلي
 حرف النفي وان لم يكن نصافي التخصيص بل محتملا للتقوى ايضا لكن
 ههنا قرينة على ذلك ضرورة ان صحة الجواب تتوقف على ذلك فنقول
 مراده ان كان اللائق هو المشاهدة قبل الشروع وحل عليه كلام
 الشارح فالتقديم وان لم يدل عليه من حيث كونه تقديم احد جزئي الحمد
 على الآخر لكن يدل عليه من حيث كونه تقديم على مفهوم الحمد الذي
 اندرج فيه جميع افراد الحمد وهذا القدر كاف في النكات وان كان
 اللائق هو المشاهدة وقت الحمد وحل قوله اولا على وقت الحمد حينئذ
 نقول كلمة ثم في قوله ثم بحمده محمولة على معنى فاء التعقيب بناء على
 ان المراد من الحمد تحقق نفس الحمد لا تحقق شيء من اجزائه وقد سبق
 انه لا يتحقق الا عند الجزء الاخير فالمعنى حينئذ ان اللائق بحال الجاهل ان
 يشاهده في الجزء الاول من الحمد ولا يخفى ان تقديم قوله لك من حيث كونه
 تقديم جزء الحمد على الجزء الاخر يدل على لياقة المشاهدة في الجزء
 الاول ومن البين ان التأخير لا يفيد شيئا من اللياقتين بشيء من الحثيثين
 فانه من حيث كونه تأخير البعض الاجزاء عن بعض يدل على لياقة الملاحظة
 في الجزء الاخير ومن حيث كونه تأخيرا عن مفهوم الحمد الصادق

على افراده يدل على لياقة المشاهدة بعد الفراغ عنه فالأقتضاء المنوع
ثابت على التقديرين فان قلت لياقة المشاهدة في الجزء الاول انما يقتضي
التقديم لولم يوجد لياقة المشاهدة وقت الجزء الثاني وقد سبق منكم
ان كل جزء من الحمد عبادة يليق فيها المشاهدة قلت لبس المقتضى للتقديم
نفس اللباقة وقت الجزء الاول ليعارضها اللباقة وقت الجزء الثاني ايضا
بل قصد التنبيه على اللباقة في الجزء الاول ولا يلزم من عدم التنبيه على
وجودها في الجزء الاخير عدمها فيه في الواقع واول العبادة لما كان
مظنة عدم انقطاع الخواطر الشاغلة عن ملاحظة الحق دون آخرها
كان التنبيه على لياقة المشاهدة فيه اهم من التنبيه عليها في آخرها
فلا اشكال في كون هذا الجواب تاما على التقديرين وان توهموا عدم تمامه
على التقدير الثاني بناء على زعمهم ان الجواب كالسؤال مبني على حل كلمة ثم
على التراخي في الرتبة لاعلى الحقيقة ولا على معنى فاء التعقيب ولبس
كذلك بل مبني على الثاني كما عرفت ولك ان تقول لا يخفى ان هذا الجواب
على التقدير الاول انما يصح اذا وجد اللباقة قبل الشروع كما قدمنا من انها
ثابتة بدلالة الحديث وبعد ذلك نقول كما ان هذا الجواب على التقدير
الثاني مبني على حل كلمة ثم على التعقيب كذلك هو مبني على تعميم قبل
الفراغ عما قبل الشروع فالاعنى الالاق بحال الحمد المشاهدة قبل
الشروع وفي الجزء الاول من الحمد ويدل عليه التقديم دون التأخير فانه
من حيث كونه تقديم بعض الاجزاء على بعض يدل على لياقة المشاهدة
وقت الجزء الاول ومن حيث كونه تقديم على مفهوم الحمد الذي ادرج
فيه جميع افراد الحمد يدل على لياقة المشاهدة قبل الشروع فذلك
التقديم دل على اللباقتين بالحيتين ولا يدل عليهما التأخير نعم السؤال
على التقدير الثاني مبني على تخصيص قبل الفراغ بوقت الحمد وتعميمه
من وقت الجزء الاخير لكن الجواب لا يجب ان يبنى على يبنى عليه السؤال
وانما يجب ان يبنى على المبني الصحيح ثم اقول ولوسلم ان هذا الجواب مبني

على ما بني عليه السؤال بعينه فيمكن تعميمه ايضا بان ذلك مبني على الفرق
بين دلالة التقديم والمقدم ودلالة التأخير والمؤخر اذ لما كان المراد
حينئذ لياقة المشاهدة وقت الحمد مطلقا سواء في الجزء الاول من الحمد
او في الجزء الثاني وكان قوله لك دال على تلك اللباقة المطلقة سواء
كان مقدما او مؤخرا لم يكن شئ من التقديم والتأخير دال عليها وانما
الدال هو المقدم او المؤخر والكلام في دلالة التقديم عليها وهو انما يدل
عليها من جهة كونه تقديم على مفهوم الحمد الصادق فانه من هذه
الحيثية يدل على لياقة المشاهدة قبل الشروع في الحمد والدال على
اللباقة قبل الشروع دال على اللباقة وقت الحمد بالطريق الاولى لما
عرفت ان المشاهدة قبل الشروع انما كانت لياقة للمشاهدة وقت الحمد
لكونها وسيلة الى اكمال المشاهدة وقت الحمد بخلاف التأخير فانه انما
يدل على لياقة المشاهدة بعد الفراغ عن الحمد ولا مدخل لها في اكمال
المشاهدة وقت الحمد حتى يمكن ان يقال الدال على لياقتها بعد الفراغ
دال عليها وقت الحمد ايضا فلا اشكال في المقام اصلا قوله يدل
على ان ملاحظة المحمود الخ فيه ان غاية ما افاده تقدم المحمود على الحمد
اما في الوجود الخارجي واما في الوجود الذهني ولا يدل على ان المحمود
بحسب الوجود الذهني مقدم على الحمد وافراده بحسب الوجود الخارجي
والمفيد في المقام هو الاخير لاحد الاولين اللهم الا ان يقال التقديم يدل على
ان ملاحظة المحمود مقدم على ملاحظة الحمد وملاحظة الحمد مقدم
على وجود الحمد في الخارج لكونه فعلا اختياريا واثره وكل فعل
اختياري مسبوق بملاحظته وتصوره فملاحظة المحمود متقدم على
وجود الحمد في الخارج وهذا التقديم الدال على تقدم الملاحظة اثر
اذا شاهد السامع انتقل ذهنه الى انه انما قدمه لاجل اللباقة المشهورة
فهو بهذا الاعتبار يفيد اللباقة وينبئ عليها ولا يخفى ما فيه من التكلف
ولذا صدره بالامكان وقد عرفت ان المراد من الدلالة الدلالة المعبرة عند

اهل العربية في الخواص والمزايا ويكفيها لزوم في الجملة فلا يرد ما قبل
الصواب يشعر قوله في جميع المراد ومن جعلتها هذه المادة فهو
يشعر بامثال المص بتلك اللياقة من وجهين الاول ان نفس اللياقة يقتضي
العمل بالامر اللايق والثاني ان التنبيه عليها يقتضي العمل ايضا بالخرج
عن عهدة النهي المستفاد من قوله تعالى لم تقوان ما لاتفعلون والحق
ان دلالة على مشاهدة المص قبل هذا الحمد اوضح من دلالة التنبيه
على القرب على كونه تعالى مشاهدا في هذا الحمد فضلا عن دلالة على كون
هذا الحمد على الوجه اللايق بواسطة الدلالة الاولى كما هو فائدة التنبيه على
القرب كما سبق منه فتسلم الدلالة هناك دون الدلالة ههنا كما توهموه
تحكم باطل وما توهمه بعضهم من ان قوله وان لم يكن قوله لك الحينافيه فتوهم
فاسدا لا يجب اتحاد زمانى الكلام وملاحظة معناه ثم اعلم ان المراد جميع
مواد المحامد اللغوية او العرفية او القدر المشترك قوله وان لم يكن اشارة
الى منشأ غلط السائل يعنى انك ظننت ان الدلالة على وقوع المشاهدة
قبل الشروع ولباقها تتوقف على تقديم قوله لك على هذا الحمد وليس
كذلك فانها حاصلة بمجرد تقديمه على مفهوم الحمد فالغرض نى توقف
الدلالة على اللياقة على تقديم قوله لك على هذا الحمد لاننى وقوع المشاهدة
قبيله وبهذا يحل عقدة مانوهم وامن قبل وكما انه اشارة الى منشأ
غلطه هو اشارة الى الفرق بين الجوابين فان الجواب الثانى معنى على
تسلم ان الدلالة على اللياقة تتوقف على تقديم قوله لك على هذا الحمد
لاكن تقديم قوله لك على مفهوم الحمد كتقديمه على مجموع هذا الحمد
قوله ويمكن ان يقال الخ جواب اخر على التقديرين ايضا وتقريره
كما سبق بان يقال كلما دل التقديم على اياقة المشاهدة قبل الشروع
او قبل الفراغ دون التأخير فاللياقة المذكورة يقتضى التقديم المذكور
في ان تنبيه عليها بالتقديم لكن المقدم حق اما دلالة التقديم على اللياقة
قبل الشروع او قبل الفراغ فلانه كالتقديم على المجموع فبديل على وقوع

المشاهدة

المشاهدة قبل الشروع او قبل الفراغ وبواسطة طعتها على لياقتها واما عدم
دلالة التأخير عليها فلانه كالتأخير عن المجموع فلا يبدل الاعلى وقوع
المشاهدة بعد الفراغ ثم ان كونه جوابا على التقدير الاول ظاهر
دون كونه جوابا على التقدير الثانى لان التقديم انما يبدل على المشاهدة
قبل الشروع في هذا الحمد والتأخير على المشاهدة بعد الفراغ عنه
فعلى التقدير الثانى يحتاج دلالة التقديم على لياقة المشاهدة وقت الحمد
وعدم دلالة التأخير عليها الى مقد مات فصلهاها في الجواب الاول
فالقول بان تطبيق هذا الجواب على كلا التقديرين ظاهر واما الجواب
الاول فغير منطبق على التقدير الثانى فان التقديم بالاعتبار الذى
ذكره المحشى فيه لا يبدل على ان الملاحظة المذكورة بذنى ان يكون
في وقت الحمد تحكم باطل بل اما ان يصح الجوابان معا اولاهما معا
فان مبناهما امر واحد بى ان دلالة ما هو بمنزلة المقدم والمؤخر بالفعل
على مادلا عليه محل بحث ولذا اخره عن الجواب الاول قال الشارح
لكونه مقام الحمدي يقتضى الاحتضاء المقام التقديم ليس مطلقا بل بشرط
قصد التنبيه على ان الحمد في هذا المقام اهم فان من قصد هذا التنبيه
يجب عليه اختيار التقديم مقام الحمد يقتضى التقديم لاجل التنبيه عليه
كما سبق فلا يرد ان التقديم لما كان مقتضى المقام كان التأخير كما في التنزيل
خلاف مقتضى المقام فلا يكون بليغا اذ البلاغة مطابقة الكلام
لمقتضى الحال والحال والمقام شى واحد كما صرح ارباب المعاني بى ههنا
بحث شريف هو ان اللابق لما كان تقديم المشاهدة على هذا الحمد يلزم
ان لا يكون جميع صور التأخير على الوجه اللابق فيلزم ان لا يكون
ما فى التنزيل على الوجه اللابق وهو باطل والجواب ان اللابق نفس
تقديم المشاهدة لا التنبيه عليه ولا على لياقته والتأخير لا يوجب الافوت
الثانى كما لا يخفى وفيه ان ما ذكره علما البلاغة في الفائدة الخاصة للانفات
في قوله تعالى اياك نعبد الخ من انها اشارة الى انه يجب للعبد اذا اخذ

لكن ينبغي ان يعلم ان هذا
الجواب ليس منبيا على كل
ثم على معنى فاه التقريب ونخصص
وقت الحمد بوقت الجزء الاول
بل على انباء وقت الحمد
على عومه فالمراد المقدمات التى
فصلهاها على المجموع دل على
كالتقديم على هذا الحمد
وقوع المشاهدة قبل الشروع
فبديل على لياقتها قبل الشروع
والدال على لياقتها وقت الحمد
دال على الاول لكون الاول
بالطريق الاول الثانية بخلاف
وسيلة الى اكمال الثانية على المشاهدة
التي اخبرناه انما يبدل على المشاهدة
ولياقتها بعد الفراغ ولا يدخل فيها
في اكمال المشاهدة وقت الحمد
فقال

في القراءة ان يجد من نفسه محررا للاقبال على الحقيق بالحمد وكما جرى عليه صفة من الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان ينهض ويتكامل بحيث يوجب الاقبال اقام عند قوله تعالى اياك نعبد والتخصيص بغاية الخضوع والاستعانة بنا في ما ذكره الشارح والجواب فرق بين الوجوب واللباقة ولا بد منه لئلا يخالف حديث الاحسان قوله لا مجرد لفظ الحمد فان قيل الصواب ان يقال مقام الحمد مقام المجموع لا مجرد مقام الجزء الاول حتى يلزم من التأخير عدم وقوع الحمد في مقامه قلنا مراده الحمد هو المجموع لا مجرد لفظ الحمد فلهذا خصه من هذا المقام ايضا فنسب هذا المقام الى كل من جزئه على السواء فليس له مزيد اختصاص باحدهما حتى يقتضي تقديمه بقى ان المقام هو الامر الداعي فليس بامر ممتد الا ان يقال صرح العلامة التفتازاني ان اطلاق المقام عليه باعتبار توهم كونه محلا للكلال كما ان اطلاق الحال عليه باعتبار توهم كونه زمانا له فن توهمه محلا بتوهمه ممتدا ثم ان القول هنا ايضا اما بالمعنى المصدرى او بمعنى المفعول وقوله لا مجرد لفظ الحمد يؤيد الثاني الا ان بقدر الذكر او يحمل للفظ على التلفظ ثم ان الظاهر انه معارضة لدعوى الشارح ويمكن الحمل على منع مقدمة دليله وقوله فلا يقتضي من تفرع تقيض المنوع على السند تنبيهها على تفويته قوله واجيب الخ ان حمل السؤال على المعارضة فاجواب اما منع استواء النسبة من كل وجه كما يشعر به قوله وان كانا متساويين الخ وسند المنع ما ذكره واما المعارضة على المعارضة وتقريره ان هذا المقام مقام هذا المجموع وهذا المجموع فرد من الحمد ينتج من غير المتعارف ان هذا المقام مقام الفرد وكل ما هو مقام الفرد فهو يقتضي كثرة الاهتمام بشأن الصادق عليه بالنسبة الى غير الصادق ينتج من المتعارف ان هذا المقام يقتضي كثرة اهتمام المكلم بشأن الصادق على ما فيه وكثرة الاهتمام بشأنه يقتضي تقديمه على غير الصادق عند قصد التنبيه عليها ينتج من المساواة ان هذا المقام يقتضي تقديم الحمد

قوله بنا في ما ذكره الشارح
قائه يدل على ان اللابقي وقوع
المساواة في أثناء قراءة سورة
الفاتحة وبعد الحمد

قوله الا ان يقال الخ الاول
في الجواب ان يقال المراد من مقام
الحمد زمان الحمد الممتد لان الحمد
عبارة عن الالفاظ السالبة
فقال

عند قصد التنبيه على كثرة الاهتمام وقد عرفت انه انما يقتضيه اذا قصد التنبيه عليها لا مطلقا لئلا يكون التأخير خارجا عن البلاغة وان حل على المنع فالجواب اثبات المنوع وعلى كل تقدير لا يرد ما قيل ان الجواب لا يطابق السؤال لان السؤال بعدم الاقتضاء والجواب بكثرة الاهتمام لا يقال اقتضاؤه الكثرة ممنوع وان كان اقتضاؤه اصل الاهتمام مسلما وذلك لجواز ان يكون له تعلق بغير الصادق بوجه ما ايضا غير تعلق الصديق لانا نقول مراده مقام الفرد يقتضي كثرة الاهتمام بشأن الصادق بالنسبة الى غير الصادق بعد ان يكون اصل الاهتمام بشأنهما بتا بواسطة جزئيهما عافية فلا اشكال بقي هنا بحث هو ان كونه فردا تعليمي اذا حل الحمد على اللغوى واما اذا حل على العرفي فلا اللهم الا ان يراد من المقام في كلام الشارح هذا المقام الذي لا يمكن ان لا يكون في مقابلة الانعام لانه مقام حمد الله لا مطلق مقام الحمد ولعله لهذا قال اجيب الخ قوله على ان يكون قوله والشرف عطف تفسير لازالة الابهام عن التعظيم اذ التعظيم بمعنى اظهار العظمة قد يكون بمجرد اظهارها من غير عظمة وشرف في نفس الامر فلو قيل والتشريف لم يزل ذلك الابهام اذ التشريف ايضا يحتمل مثله وكونها نكتة واحدة باعتبار حاصله فان حاصله على ما سبق منه في حاصل النكتة الثانية التنبيه على الشرف وهو بعينه معنى التشريف عن شرف في نفس الامر بل نقول هو باعتبار معناه من غير اعتبار الحاصل انما انى لمجرد التفسير والايضاح والمقصود الاصل هو التعليل بالتعظيم فكونها نكتة واحدة لا يتوقف على كونها بمعنى واحد كما ظن من قال هو مبني على جعل التعظيم بمعنى العظمة ليكون مراد فالشرف او جعل الشرف بمعنى التشريف اذ كل من الثلاثي والمزبد يستعمل في معنى الآخر وبالجملة التفسير لا يجب ان يكون بالمنطوق قوله ويحتمل ان يكونا نكتتين كونهما نكتتين مبني على ارادة التعليل بكل منهما ولا يكفي فيه مجرد تغاير اللفظين او المفهومين بعد اتحادهما

بحسب الخارج فهو ما مبني على عدم تأويل الثاني وان اتحد في الحاصل
 او على التأويل لكن على ان يراد بالتعظيم اظهار العظمة في ذاته
 وبالتشريف اظهار الشرف في صفاته او بالعكس او على ان يراد باحدهما
 الظاهري وبالاخر الباطني اعني اعتقاد العظمة او الشرف قوله الا انه
 وجههما في الذكر الخ اي يحذف اللام في المعطوف مع ان التعليل بكل
 يناسبه اعادة اللام وان لم يجب بناء على جواز ملاحظة العطف بعد
 ربط التعليل وجعلهما نكتة واحدة مبني على ملاحظة العطف
 قبل الربط الا ان يكون الواو بمعنى حرف التفسير فلا عطف قوله
 مثل التشويق الخ قيل بشرط ذلك بان يكون في المسند المقدم طول كما صرح
 التفتازاني في شرح التلخيص بهذه العبارة اقول لعلة مبني على حل كلام
 التفتازاني على الفرد الكامل اذ التشويق مراتب متفاوتة فيجوز حصول
 ادناها بملحق التقديم او على ان في هذا المسند طول باعتبار المتعلق
 المحذوف وباعتبار لام الاختصاص او على ان يعم الطول اعم
 مما في حكمه اذ التشويق لا يختص بالطول بل يحصل بمجرد دلالة المسند
 المقدم على ما يشوقه بوجه ما ولا كان المسند مشتملا على لام الاختصاص
 دل على ان المسند اليه التأخر مما يختص به تعالى وينبغي ان يثبت له
 وبذلك يحصل الشوق ويعضده طريق الاستغراب قوله وصنعة
 الاستغراب اذ المعتاد هو التأخير معنى الغيبة ففيه استغراب من وجهين
 وفي قولنا الحمد لك وله الحمد استغراب من وجه واثبت تعلم ما في هذه النكتة
 لانها صنعة بدعية لا يعمل بها خواص الكلام في باب البلاغة بل اللائق
 ان يعمل تلك الصناعات بما يناسب المقام ولذا اوجبوا للالتفات فائدتين
 عامة وخاصة تناسب المقام ففائدة الاستغراب ههنا اظهار الوله عند
 مشاهدة المحبوب او بهام انه لا يزول عن خاطر قوله ان الحمد كالنسبة
 اي كالأعراض النسبية المتحققة بين الخامد والمحمود كما سيصرح فيما
 اخر عنهما اي عن ذاتهما وان تقدم عليهما من حيث كونهما حامدا ومحمودا

قوله اظهار الوله الخ الوله
 التحريكانه تحريكه في طريق
 المعتاد وسلك في طريق غريب
 عليه

لما عرفت ان الخامدية والمحمودية حاصلتان بالمعنى المصدري والمقصود
 ههنا تقدم ذاتهما عليه لامن هذه الحيثية لان قوله لك انما يدل على ذات
 المحمود والحيثية انما يستفاد بعد تمام الحمد قوله مقدم عليه بالطبع الخ
 قيل اهل هذا مبني على مذهبه من قاصدة خلق الاعمال والافعال المحمود
 مؤثر في محامد العباد له تعالى وقد اشترط في التقدم الطبيعي عدم تأثير
 المتقدم في المتأخر واجيب عنه بان المحشى ههنا اراد بالتقدم الطبيعي
 للمعنى الاعم الشامل له وللتقدم بالعلية وذلك المعنى الاعم هو تقدم المحتاج
 اليه على المحتاج سواء كان مؤثرا فيه او لا كما استعمله الشيخ في ذلك المعنى
 الاعم ولا حاجة اليه لان التأثير المعتبر في التقدم بالعلية هو التأثير
 بطريق الايجاب كما هو المشهور عند الجمهور فالتأثير المنفي في مفهوم التقدم
 الطبيعي ايضا ذلك لا مطلق التأثير والالم ينحصر التقدم في الخمسة
 اللهم الا ان يدرج في التقدم بالعلية على ما ذهب اليه صاحب المحاكات
 حيث جعل المتقدم بالعلية هو الفاعل المؤثر مستقلا كان بالتأثير او لا وما يتوهم
 من ان التأثير المعتبر في التقدم بالعلية لو حل على التأثير بالايجاب لزم
 ان لا يتحقق التقدم بالعلية عند المتكلمين فاسد لان تقدم الواجب تعالى
 على صفاته الذاتية وتقدم تعلق قدرته وارادته على المقدور المراد بالعلية
 عندهم وذلك لا يقدح في كونه فاعلا مختارا في افعاله اذ تعلق القدرة
 والارادة غير واجب عليه تعالى وان وجب الخلق بعد تعلقها والى مثله
 اشار الشريف المحقق في شرح المواقف نعم يجب حل التقدم الطبيعي
 في كلام المحشى على ذلك المعنى الاعم لان تقدم المحمود بالطبع بالمعنى
 الاخص انما ينم في محامد العباد له تعالى لافي محامده تعالى لذاته بكلامه
 القديم اذ الكلام من الصفات الذاتية اللازمة للذات عند الاشاعرة وح
 لا يرد على المحشى ايضا ان حاصل كلام الشارح مطلق التقدم الشامل
 للطبيعي والتقدم بالعلية لا الاول فقط اذ النسبة لا يجب ان يكون متأخرة
 بالطبع بالمعنى الاخص كما قدم الذاتي فضلا عما هو كالنسبة فتأمل

قوله لان الحمد الخ قبل معنى العرفي ومنه يعلم حال اللغوى ولذا خصه بالذكر ولا يخفى انه انما يصح بحمله على ما يطلق عليه الحمد العرفي ليدخل فيه جميع الاقسام الالوية التي من جملتها المعنى المصدرى اعنى التأثير بالجوارح او باللسان والمعنى الحاصل بالمصدر اعنى الكيف والكلام الخصوص بل لا يصح الاجماله على ما يطلق عليه الحمد العرفي حقيقة او مجازا اذ الكلام الخصوص لكونه صوتا كيفية قائمة بالهواء كما حقق في محله لا قائمة بالمتكلم الحامد وانما القائم به التكلم او الكلام بمعنى ضد الافة التي هي الخرس لا الكلام بمعنى الاصوات كما سيجي فلا يكون فعلا للحامد فلا يكون جدا عرفيا حقيقة اذ الفعل لما اخوذ فيه وان كان بمعنى مطلق الصفة الا انه لا بد وان يكون وصفا للحامد فلا يطلق عليه الحمد العرفي المجازا وان بنى على مذهب من قال بوضع صيغ المصادر بالاشتراك بين التأثير والار الحاصل للفاعل والمفعول ولا شك ان هذا المعنى اعنى ما يطلق عليه الحمد العرفي حقيقة او مجازا غير المعنى الرابع في صدر الكتاب والالكان المضروب فيه ثانيا ثمانية لاسبعة اذ ما يطلق عليه الحمد اللغوى حقيقة او مجازا احتمال اخر بل المعنى الرابع هناك ما يطلق عليه لفظ الحمد مطلقا لغويا كان او عرفيا حقيقة او مجازا فالاولى ان يحمل ههنا عليه ايضا ليندرج اللغوى ايضا فكانه قال وانما قال كالنسبة لان الحمد ليس بنسبة بينهما على شئ من الاحتمالات التي ذكرناها في صدر الكتاب لان الحمد الشامل للكل اما ان يكون بالجنان او بالاركان او باللسان وكل ما هو بالجنان فهو من مقولة الكيف وكل ما هو بالاركان فهو من مقولة الفعل وكل ما هو باللسان فهو اما من مقولة الفعل واما من مقولة الكيف ينتج ان الحمد اما من مقولة الكيف واما من مقولة الفعل ولا شئ من الكيف بنسبة ولا شئ من الفعل بنسبة بين الحامد والمحمود في الحمد الفعلي ينتج ان الحمد ليس بنسبة بينهما ويرد على الكبريات الثلث الاول منوع كما سنشير اليها وعلى الصغرى المنفصلة ان انحصار ما يطلق عليه الحمد

حقيقة او مجازا فيما بالجنان والاركان واللسان ممنوع اذ جدا لله تعالى لذاته الشريف اولعباده الصالحين بكلامه القديم ليس في شئ من هذه الاقسام مع انه داخل في اللغوى ان لم يعتبر قيد اللسان في مفهومه كما اسقطه بعضهم وسواء كان دخلا في اللغوى او لم يكن فهو داخل في حقيقة العرفي قطعاً قوله ان كان بالجنان فهو من مقولة الكيف لانه عبارة عن اعتقاد ان المحمود متصف بصفات الكمال والجلال كما صرح به شارح المطالع والاعتقاد من اقسام العلم الذي هو من مقولة الكيف على الاصح كذا قيل اقول ولا يقتصر ههنا على هذا القدر وان جاز في مقام التمثيل اذ الصور العلمية لمعاني الجمل الحميدة اخبارية كانت او انشائية جدا جنائى ومن مقولة الكيف على وفق ما سبأنى ان الكلام لى الفؤاد وانما جعل اللسان على الكلام دليلا نعم لو كانت الجملة الحميدة اخبارية قطعاً لا يمكن ان يقال اعتقاد ثبوت جميع المحامد او جنته له تعالى مندرج في اعتقاد انه متصف بصفات الكمال لكنه غير مقطوع وفيما ذكره المحشى بحث من وجوه اما اولها فلان تعريف الحمد العرفي كما يصدق على الكيف الذي هو الاعتقاد يصدق على تحصيل ذلك الاعتقاد بالتوجيه نحو المعلومات وترتيب المقدمات وذلك لان الفعل المأخوذ في مفهومه ان خصص بالمعنى المصدرى لم يصدق على الكيف الحاصل في الجنان بسبب تأثير الرخا في فيه وانعم فكما يصدق على الكيف يصدق على تحصيله وذلك التحصيل مقدور العبد لان ذلك الاعتقاد نظري وكل نظري مقدور على ما قالوا وايضا ولم يكن مقدورا لما كلف به فهناك تأثير من جنان الحامد يستتبع ايجاد الله تعالى ذلك الكيف فيه كما هو شان جميع الاعمال الاختيارية عند الاشاعرة اللهم الا ان يدرج الجنان من هذه الحيثية في الاركان واما ثانيا فلان كون العلم في الجنان عندها هل الشرع فاللايق تقيم الكلام على المذهب الاصح من المتكلمين لاعلى المذهب الاصح من مذاهب الحكماء والمذهب

الاصح من المتكلمين في العلم مذهب الاضافة والكلام تام عليه ايضا
لان العلم اضافة بين العالم والمعلوم فيكون الاعتقاد المذكور اضافة
بين الخامد وبين انصافه تعالى بالكمال لا بين ذاته الشريف المحمود
واما ثالثا فلان الحكماء متفقون في ان في النفس العالمة ثلاثة اشياء الصورة
والانفعال من تأثير المبدأ الفياض والافاضة بين النفس والصورة وانما
الخلاف بينهم في ان حقيقة العلم اتبها ولا شك ان الحمد العرفي يصدق
على كل من الاضافة والانفعال كما يصدق على الكيف فاما ان يبطل
حصر الحمد الجناني في الكيف واما ان يبطل تعريف الحمد العرفي منعنا
الابري ان الاعتقاد المذكور حد جناني عند القائلين بكون العلم اضافة
او انفعالا لا يقال كلامه مبني على حل الوصف والفعل في مفهوم الحمد
اللغوي والعرفي على المعنى المصدري والعرفي فيها حقيقة هو المعنى
المصدري فلا يبطل تعريف العرفي بعدم صدقه على الكيف ولا تعريف
اللغوي بعدم صدقه على الكلام المخصوص وانما تعرض بهما على
احتمال الحاصل بالمصدر او على احتمال ما يطلق عليه الحمد حقيقة
او مجازا وهو ظاهر لا نأقول لما كان الاضافة والانفعال كالكيف
حاصلين بسبب المصدر ويطلق عليهما الحمد ولو مجازا اختل حينئذ
حصر الحاصل بالمصدر او حصر ما يطلق عليه الحمد في الكيف قطعاً
لا يقال الحصر غير مراد لا نأقول قد عرفت ان هذه الشرطيات
الثلاث اشارة الى الكبريات الثلاث ولا يتم كليتها بدون الحصر هنا فكلية
ان الشرطية فيها بمعنى متى او كلما لا الهامال واما رابعاً فلانه حقق
في حاشية التهذيب ان كون العلم من مقولة الكيف لا يصح عند المحققين
القائلين بحصول انفس المعلومات في الذهن لا اشباحها الاعلى سبيل
التشبيه ومنه البين ان قوله ومن البين ان الكيف ليس نسبة اصلاً انما
يتم فيما هو كيف حقيقة لا فيما هو شبه بالكيف بل ذلك التشبيه ههنا
لما كان عبارة عن انصاف المحمود بالكمال كان نسبة بين المحمود والكمال

لا بين الخامد والمحمود فاللايق اما سرد جميع المذاهب الواقعة في العلم
وبيان عدم كونه نسبة بينهما على جميعها واما ان يبين بما هو التحقيق
كما ذكرنا اللهم الا ان يقال مذهب الكيف مشهور بينهم ولا يتم الكلام
على مذهب الانفعال لان العلم الذي هو الانفعال لما كان حاصلاً
في النفوس العالمة بتأثير الواجب تعالى فيها كان الحمد الجناني نسبة
بين الخامد والمحمود الا ان يقال المؤثر في عالمنا هذا على زعم الحكماء هو
المبدأ الفياض الذي هو العقل العاشر فيكون نسبة بين الخامد
وبينه لا بين الواجب المحمود فانظر في هذا المقام قوله وان كان
بالا كان فهو من مقولة الفعل الخ لانه عبارة عن تأثير الخامد اما في جسمه
فقط كسجدة الشكر او في جسمه مع جسم اخر كذبح الاضحية والقرأة
فانها تأثر في لسانه وشفاه مع الهواء بحيث يتكيف بكيفية يسمعها
القاري الخامد وفيه بحث من وجوه اما اولاً فلان تعريف الحمد العرفي
كما يصدق على نفس التأثير في الحمد الاركاني واللساني يصدق على
الهيات الحاصلة للخامد وهي في القرأة عبارة عن حركات الاعضاء
مع الكيفية الدافعة للهواء من الباطن الى الخارج بنوع شدة وفي السجدة
والقيام والركوع وضع وفي الطواف عبارة عن الحركة المستديرة بمعنى
التوسط والحركة ليست من مقولة الفعل وان كان التحريك منها وفي ايس
الاحرام ملك الى غير ذلك واما ثانياً فلان الحمد الاركاني واللساني
قد يكونان عبارتين عن الترك كالصوم وترك الاعتراض ولا تأثر هناك
بالجوارح واما ثالثاً فلان التأثير من العبد الخامد انما يصح على مذهب اهل
الاعتزال القائلين بخلق الاعمال والمؤثر في الكل عند الاشاعرة هو
الواجب وبمجرد كسب العبد ليس في شيء من مقولة الفعل فليتبأمل
قوله واما لو كان عبارة عن الكلام المخصوص فهو من مقولة الكيف
اذ الكلام اللفظي مركب من كلمات هي الفاظ واصوات وهي كيفيات
مسموعة وفيه ايضا بحث اذ قد عرفت ان كونه حيداً اماً بالمعنى الحاصل

قوله فليتبأمل اشارة الى ان التأثير
من العباد بحسب الظاهر كاف
في مقولة الفعل

بالمصدر بالمعنى اللغوى لا الحاصل بالمصدر بحسب الاصطلاح واما بمعنى ما يطلق عليه الحمد حقيقة او مجازا وعلى كلا التقديرين لا يتم الانحصار في الكيف اذ المدح والتعظيم اللذين هما اعم مطلقا من الحمد اللغوى حاصلان بسبب المصدر ويطلق عليهما الحمد مجازا وقد اطلق على الاول في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا وايضا المدح على الجميل الغير الاختيارى والكلام المادح كافى ثناء الله تعالى على صفاته الذاتية على قول مما يطلق عليه الحمد اللغوى مجازا فقد عرفت ما في الشرطيات الثلاثة من خروج المحامد الجنسية والاركانية واللسانية عما حكم فيها ولا بد من نفي نسبة الكل حتى يتم الاستدلال ولا يكتفى بنفي نسبة البعض وهو ظاهر ويمكن الجواب بانه لم يرد استيفاء الاقسام وبهذا القدر يتم المرام لان الغرض توجيه التشبيه ويكفيه عدم نسبة البعض اذ لو حذف اداة التشبيه لكان كل حمد نسبة فكانه قال لم يقل نسبة بينهما اذ لو قال كذلك لكان كل حمد نسبة بينهما لكن التالى باطل اذ بعضه ايسر بنسبة بينهما وفيه نظر اذ يجب عليه حيث نفي نسبة البعض من كل احتمال ذكره في صدر الكتاب اذ الاتمام يتوقف عليه وان لم يتوقف على نفي نسبة كل فرد من كل احتمال مع انه لم يتعرض بنفي نسبة على بعض الاحتمالات التى قدمها الا ان يقال ان هذا الكلام منه ههنا دليل على انه اراد هناك من المبنى للفاعل والمبنى للمفعول المعنى المصدري من حيث القيام والمعنى المصدري من حيث الوقوع و اراد من الحاصل بالمصدر معناه اللغوى اعنى الحاصل بسبب المصدر فحيث يحصل نفي نسبة البعض من كل احتمال اذ نفي نسبة التأثير بالاركان وباللسان ناظر الى احتمالى المبنى للفاعل والمبنى للمفعول من كل من الحمد اللغوى والعرفى ونفي نسبة الجناسى ناظر الى احتمال الحاصل بالمصدر من العرفى ونفي نسبة الكلام ناظر الى احتمال الحاصل بالمصدر من اللغوى والكل ناظر الى الاحتمال الرابع الشامل لكل ويمكن ان يقال

اراد من المبنى للفاعل ما قام بالفاعل معنى مصدرى باكان او هيئة حاصلة له ومن المبنى للمفعول ما قام بالمفعول من الهيئة الحاصلة له و اراد من الحاصل بالمصدر معناه اللغوى ايضا فنفي نسبة التأثير ناظر الى المبنى للفاعل من كل من اللغوى والعرفى ونفي نسبة الجناسى ناظر الى الحاصل بالمصدر من الحمد العرفى ونفي نسبة الكلام ناظر الى الحاصل بالمصدر من اللغوى والكل ناظر الى الاحتمال الرابع ولم يتعرض لنفي نسبة شئ على احتمال المبنى للمفعول من كل من اللغوى والعرفى اشارة الى كمال بعد ذلك الاحتمال مع وجود الاحتمال الرابع فليفهم قوله والفعل وان كان من النسبة المنقسمة الخ جعل المقولات السبع نسبة وفيه خلاف اذ قد ذهب بعضهم ان غير الاضافة منها ملزوم النسبة لانفسها فالاولى ان يحمل النسبة في كلام الشارح على ما يبادر منها من الاضافة ويستغنى عن ذلك الاستدلال الذى يحتاج الى تمحيلات ذكرناها اذ عدم كون جميع المحامد اضافة بين الحامد والمحمود وبمثلة الاضافة امر ظاهر قوله والمحمود ليس بمنفعل الخ يعنى لو كان الحمد الفعلى نسبة بين الحامد والمحمود لكان المحمود منفعلا متأثرا اذ مقولة الفعل عبارة عن التأثير الموجب للتأثر والانفعال فان قلت وان لم يكن ذات المحمود متأثرا لکنه متأثرا من حيث الحمودية الحاصلة بعد الحمد قلت ليس المراد من التأثير فى مقولة الفعل مجرد احداث معنى فى التفسير حقيقيا كان او اعتباريا بل المراد احداث حالة موجودة فى الخارج والمتأثر بهذا المعنى هو تلك الاجسام المنفعلة لا المحمود فان الحمودية والمعبودية وامثالهما من الامور الاعتبارية لاستحالة قيام الحوادث بذاته تعالى وقد يقال المنفعلة هناك هو ما يفعله بالاركان واللسان من الكلام والهيئات الموجودة وهو فاسد على قاعدة الحكمة اذ المتأثر علة قابلة حاملة لامكان الحادث فكما يجب سبق الامكان على التأثير والايجاد يجب سبق الحامل له لاستحالة قيام الامكان والاستعداد بدون المحل ولذا حملوا استعداد النفوس الناطقة للوجود على هوى

الاجسام التي تعلقت هي بها بل المنفعل هو الاركان واللسان والهواء المتأثرة
عند الحمد لا الامر الحادث فيهما من الكلام والهيئات لا يقال الامكان امر عقلي
فيجوز قيامه بالامر الحادث باعتبار وجوده الذهني السابق على وجوده
الخارجي لا نقول كل حادث عند الحكماء مسبوق لا بمجرد الامكان الذاتي بل
معه ومع الامكان الاستعدادي الذي هو امر موجود من مقولة الكيف فلا بد
من محل موجود يقوم به قوله حتى يكون هذا الحمد نسبة الخ فان قلت الحمد
اللفظي وصف بالجميل ولا شبهة ان الوصف نسبة بين الوصف الحامد
والموصوف المحمود بل الوصفية والموصوفية والحامدية والمحمودية
متضايان بلامرية قلت الحكم بالثبوت لله على افراد الحمد لا على مفهوم
الحمد الذي هو من الامور الاعتبارية والنسبة بين الحامد والمحمود هو
كون تلك الافراد وصفا واحدا او واصفية وحامدية او موصوفية ومحمودية
وتوضيحه ان هناك فعلا لسانيا واركانيا هو نسبة بين فاعله ومنفعله
كتأثير المتكلم في جسمه مع الهواء وذلك التأثير من حيث انه تأثير في ذلك
المنفعل ليس بحمد والا لكان المحمود ذلك الجسم المنفعل وهو باطل
وايضا ذلك التأثير متحقق في صورة الاستهزاء فيلزم ان يكون الاستهزاء
خدا او هو بطل بل ذلك التأثير قد يعرضه مفهوم الحمد والعبادة اذا كان
التأثير في ذلك المنفعل دالا على اتصاف المحمود بالجميل ومقارنا للتعظيم
وقد لا يعرضه بان لا يكون دالا ولا يكون مقارنا فكان مفهوم الحمد
من العوارض المفارقة لنوع ذلك التأثير وكذا يحصل هناك الحامد
والمحمود هيئة هي كون المتكلم متكلم بهذا الكلام للدلالة على وصف
المحمود مع تعظيمه وكون المحمود قد تكلم في حقه ذلك الكلام المخصوص
ويعرضها مفهوم الحامدية والمحمودية كما يعرض مفهوم الحامد لذات
الحامد ومفهوم المحمود لذات المحمود فالتسوية بين الحامد والمحمود
هذه العوارض والكلام في المعروضات ولا يلزم من كون العوارض نسبة
بينهما كون المعروض نسبة بينهما وقس عليه حال الحمد العرفي فان قلت

بل الكلام في مفهوم الحمد العارض اذا التقديم وقع عليه لا على الافراد
وايضا ما ذكره انما يتم في صورتي الاستغراق والعهد لا في صورة الجنس الذي
هو ذلك المفهوم العارض قلت اما الجواب عن الاول فقد سبق مثله
من المحشى من ان التقديم على المفهوم دال على التقديم على الافراد واما
عن الثاني فبان المراد من الجنس جنس ما يعرضه مفهوم الحمد لا هذا
المفهوم الاعتباري الا يرى انك اذا قلت الواحد من الرجال يطبق هذا
الحجر وارتدت جنس الواحد كان المراد من الجنس المساهية الانسانية
المذكورة المعراة عن الشخصات لا مفهوم الواحد الاعتباري اذا المفهوم
الاعتباري غير موجود في الخارج فضلا عن اطلاق الحجر ويجب
ان يعلم هذه المباحث قوله لكن الحمد مطلقا اي جنائيا كان
او اركانيا اولسانيا ولك ان تقول على كل احتمال مما ذكرناه في صدر
الكتاب كما عرفت قوله في نفس الامر ونفس الامر اعم مطلقا من الخارج
بمعنى الاعيان وانما لم يقل في الخارج اما لان الاعراض النسبية ما عدا
الابن ليست من الاعيان عند المتكلمين فلا يكون تأثير الحامد في المنفعل
من حيث تعلقه بالمحمود اي من حيث كونه جدا ولا ما هو النسبة بين
الحامد والمحمود موجودين في الخارج بل في نفس الامر واما لان تحقق
الحمد في الخارج على مذهب الحكماء القائلين يكون مقولة الفعل وسائر
المقولات النسبية من الاعيان لا يتوقف على تحقق المحمود في الخارج
كما دام الله لبينا عليه افضل الصلوات في الازل او في عهد الانبياء
المنقدمين عليهم صلوات الله تعالى لكنه عليه السلام متحقق في نفس
الامر ومتقدم على الحمد بالطبع باعتبار وجوده العيني الازلي قوله اما
لام التعريف بيان للاحتتمالات الممكنة من مثل هذه العبارة ليتضح وجه
تخصيص الشارح في الحاشية الآية كلام نفسه بلام الملك وليتضح
بعد النظر الاتي قصوره في توجيه كلام نفسه بلام الملك وليتضح
الشارح من كلمة الام اذ فيه الحاشية الآية التي نقلها الشارح عن بعض

انصاف الشريف المحقق فان قلت يجوز ان يحمل لام الجنس في تلك الحاشية على اعم من لام الاستغراق ولام الحقيقة بناء على ان لام الجنس كثر ما يطلق على لام الاستغراق ايضا فالعنى ان كلامنا من لام الجنس الشامل للاستغراق ولام الملك يدل على الحصر كما يؤيده قوله بدلان اذ على تقدير كون الدال المجموع لا يكون كل منهما على حدة دالا فلا وجه للتثنية قلت الشريف المحقق لا يقول بدلالة لام الجنس المقابل للاستغراق وحده على الحصر كما دل عليه قوله وتبعه الشريف المحقق في الاستغراق فلا بد ان يحمل على معنى ان مجموع لام الجنس المقابل للاستغراق والملك يدل عليه وليس تلك الدلالة الا بواسطة لام الملك والحواسي التي نقلها المحشى عن الشارح معتمدة عنده كما صرح به في اخر الكتاب فلا يمكن حمل التريد على بيان احتمالات المراد لعدم الاعتماد قوله على ما صرح به المحقق التفازاني عند قول صاحب التلخيص والثاني قد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا يجوز به الامير او مبالغة نحو عمرو والشجاع بان قال وكذا اذا جعل الم عرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال له لام الجنس فامر ظاهر لانه بمنزلة ان يقال كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجمعا من الامير وعمرا وجمعا من الشجاع متحدان في الخارج انتهى وبين افادة الثاني الاتحاد المذكور بدليل غير تام اشار اليه نفسه باراد النظر عليه ثم قال وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله تعالى على ما مر قوله وتبعه الشريف في الاستغراق دون الجنس لانه حقق بان حمل اللام على الاستغراق يفيد كلية الحكم كما قال التفازاني فلو لم ينحصر الحكم في المحكوم عليه يلزم بطلان الكلية

وخالفه

وخالفه في الجنس ولذا صار الى لام الملك في حاشية المطول فان قلت بعد ما بين الشريف في حاشية المطول وجوه النظر الذي اورده المحقق التفازاني على افادة الجنس الحصر في مثل زيد الامير حكم بان تعريف الجنس يدل على الحصر بناء على دلالة على اتحاد زيد بجنس الامير بحسب الادعاء اذ النكرة نحو زيد امير كافية في مجرد الحكم بصدق المحمول فالعدول الى تعريف الجنس دال على ادعاء المنكلم الاتحاد المذكور ولا شك ان الدال على الاتحاد دال على الفصر التحققي الذي كان المحققان يصدده في المثال المذكور وبمجرد تحقق الادعاء في طريق الدلالة لا ينافي كون الحصر المدلول حقيقيا مطابقا للواقع ولا يقتضي كونه حصرا ادعائيا لان الحصر الادعائي ما لم يكن احد جزئيه الايجابى والسلبى مطابقا للواقع الا بحسب الادعاء كما في مثال عمرو والشجاع قلت لا يلزم من دلالة تعريف الجنس في المسند على حصره في المسند اليه دلالة تعريف الجنس في المسند اليه على حصره في المسند اذا حكم عليه بنكرة كما في قول المحشى من ان جنس الحمد ثابت مرتبط فلا تنافي بين كلامي الشريف المحقق وعليك بالتأمل في هذا المقام قوله واما كلاهما الح مبنى على ان دخول اللام على اسم الجنس بعد تجريده عن معنى الوحدة او على مذهب وضع اسم الجنس للماهية المطلقة والا فافراد اللام بآباء قوله فلان لام الاستغراق والجنس في تسويةهما تعريض للمحقق الشريف بان يجوز تعلق الجنس بشخصين دون تعلق الفرد بحكم ظاهر قوله انما يدل على ان الح معنى ان الكلام بدون اللام يدل على ان الحمد ثابت واللام للاستغراق او الجنس انما يدل على كون ذلك الثبوت لكل فردا والجنس لما قالوا ان الحروف تدل على معنى في غيرها وهذه الارادة من المحشى مبنية على ما قاله الشيخ عبد القاهر من ان كلامنا من الاثبات والنفي راجع الى القيد فاندفع ان اللام دال على حال المحكوم عليه استغراقا او جنسا لا على الثبوت بل هو مدلول لام الملك اقول

قوله اذا حكم عليه بنكرة
اشارة الى ان الجنس مفيد عنده
في مثل الامير زيد كما فاده
في زيد الامير فتأمل
قوله مبنى على ان دخول اللام
اي دخول لام التعريف على قوله
اللام الذي هو اسم الجنس اللام
الشامل اللام التعريف ولام الملك

بل هو مدلول الرابطة الدالة على وقوع النسبة اولا ووقوعها مع ان اسناد
 الدلالة الى اللام من الاسناد الى السبب والبدال في الحقيقة الكلام المشتمل
 عليه قوله مرتبط به بيان ثابت لله لما فيه من الابهام اذا المتبادر منه
 ثبوت الصفة للموصوف كما سلف منه مثله في معنى لام الملك وحيث لا يرد عليه
 ما اورده على الاستغراق لاستحالة قيام صفة واحدة بالشخص بموصوفين
 فهو مبنى السؤال الوارد على دلالة لام التعريف وحده وليس مراده حمل
 لام الملك على معنى الارتباط حتى ينجم عليه ان اللابقي تأخير هذا اليراد
 عن اليراد على الثاني والثالث لتوقفه عليه قوله بل واز ان يتعلق
 احد واحد بالشخص كما في الاستغراق او بالجنس كما في الجنس بشخصين
 سواء كانا محمودين في هذا الحمد كما اذا قلنا حدثت الله وزيدا على انعامهما
 او لم يكن احدهما كما اذا قلنا حدثت زيدا على انعامه فانه متعلق
 ومرتب بخالف الانعام كما كان متعلقا بكاسبه على مذهب الاشاعرة
 وذلك لانه ليس المراد من التعلق والارتباط بالله تعالى كونه تعالى محمودا
 في هذا الحمد بالفعل واللام يكن الصورة الثانية متعلقة به تعالى مع
 انه من افراد الحمد فيبطل الكلية القائلة بان كل احد متعلق بالله تعالى
 فيحتاج الى الادعاء ولا قائل به من الاشاعرة في الافراد المتغايرة بالذات
 والغرض بيان انه بعد صدق تلك الكلية هل يلزم الحصرام لا فلما حكم
 المحققان باللزوم اورد المحشي عليهما بان صدق الكلية يمكن مع عدم
 الحصر بان يكون بعض افراد الكلية متعلقا بشخصين اذ لا تنافي بين
 التعلقين الا يرى ان الامر الواحد الحادث يتعلق بفاعله وجميع اسبابه
 وشروطه وبالجملة فرق بين الثبوت والاثبات ومن غفل عما حققنا
 قال اذ قلنا حدثت الله وزيدا على انعامهما فهو في الحقيقة خدان
 متغايران بالذات لان تحقق ذات الحمد مشروط باور من جملتها الحمد
 فتغاير ذات الحمد يستدعي تغاير ذات الحمد فافرض خذا واحدا
 متعلقا به تعالى وبغيره في الحقيقة خدان متغايران بالذات لا باعتبار

وانما بناء عليه ان المحقق التفازي
 والشريف انما تكلم على احتمال
 اختصاص التعلق بالتعلق
 من الاحتمال الذين ذكرهما المحشي
 قبله

انتهى

انتهى ولم يدر ان تعلق الحمد غير منحصري تعلقه بالمحمود واقول هذا
 النظر مدفوع اما اولافان المراد من تعلق الحمد به تعالى تعلقه به تعالى
 من جهة كونه تعالى مؤثرا حقيقيا في المحمود عليه الذي هو الجبيل
 الاختياري في الحمد اللغوي والانعام في العرفي لا مطلق التعلق وهو
 ظاهر فلو كان متعلقا بهذا التعلق بشخصين يلزم تعدد الصانع فهو
 يفيد الاختصاص المذكور بالنسبة الى من يوحده الصانع قطعا وان لم يفده
 بالنسبة الى المشترك وليس مرادهما انه كلما اطلق هذا الكلام فبمجرد مفهومه
 يدل على الحصر بل المراد انه قد يفيد في المقام الخطابي بمعونة القرائن كما هو
 صريح كلامهم واما انما فلا ن ماذ كره انما يتوجه لو كان حصره في التعلق
 بالله بالقياس الى تعلقه بالغير واما اذا كان بالقياس الى عدم تعلقه به تعالى
 على ان يكون قصر قلب بان يعتقد دهرى ان جملة المحامد المتغايرة
 بالذات مقصورة على عدم التعلق بالله لا تتجاوز الى التعلق بالله تعالى
 او على ان يكون قصر افراد بان يعتقد مشترك ان من جملة المحامد المذكورة
 ما لم يتعلق بالله تعالى بوجه جملة المحامد او جنسها مشتركة بين وصفي
 التعلق وعدم التعلق به تعالى او على ان يكون قصر تعيين بان يعتقد
 احدان احد الوصفين متحقق في جملة المحامد او جنسها او يتزدد في انه
 التعلق او عدم التعلق فلا يتوجه على الاستغراق بوجد ويتوجه على
 الجنس ولذا قيل الشريف الاستغراق دون الجنس والمحشي لم يطلع
 عليه واقتنى اثره اتباعه ثم اعلم انه قد اشارنا الى ان مبنى اراد المحشي عليهما
 جعل التعلق تعلق المسبب بالسبب بناء على ان الحمد مسبب عن المحمود
 عليه وهو مسبب عن خلق الله تعالى اياه وهذا التعلق غير تعلق
 الصفة بالموصوف كما اشارنا فيما سبق فمن توهم ههنا بان في كلام المحشي
 شائبة قيام الصفة الواحدة بالشخص بمحلين مختلفين فقد ركب متن
 عيبا واردف من قال ان تعلق الحمد اعم من تعلق الصفة بالموصوف
 فالشائبة واقعة ولو سلم فلا شك في وقوعها على احتمال اختصاص الصفة

قوله فلا يتوجه على الاستغراق
 الخ او الحمد الواحد يجوز
 ان يكون متعلقا بالله تعالى
 وان لا يكون وان جاز ان يكون
 متعلقا به تعالى وبغيره ايضا

بالموصوف قوله اللهم الا ان يراد كل فرد اى من الحمد المعروف بلام الاستغراق كل فرد اعم من ان يكون فردا واحدا حقيقيا او اعتباريا وما فرضته من الفرد الواحد المتعلق بشخصين وان كان فردا واحدا بالذات الا انه فردان باعتبار تعلقه بهما اذ هو بكل اعتبار بغيره باعتبار اخر فهناك فردان اعتباريان فعلى تقدير ان يكون جميع الافراد الحقيقية والاعتبارية متعلقة به تعالى فاما ان يلزم الحصر واما ان يبطل الكلية فهو جواب عن اليراد على الاستغراق لاعلى الجنس ويشير الى انه غير مدفوع عن الجنس بوجه ولذلك يقل به الشريف وأشار بكلمة اللهم الى ضعف الجواب كما هو المعتاد لان لام الاستغراق انما يستغرق الافراد الحقيقية المتغايرة بالذات بحسب الظاهر فاستغراق الكل بعيد جدا وان امكن بقرينة ان الحصر المطلوب المناسب لمقام الحمد لا يحصل الاية كما ان الاستثناء في قوله تعالى ان الانسان لني خسر لا يصح الا بالاستغراق فهذه القرينة حل اللام عليه قوله من الافراد المتغايرة بالذات وهى الاقوال والافعال المتغايرة بالشخص وان كان الحامد والمحمود والمحمود عليه واحدا فيها بل وان كان الحمودية واحدا ايضا فيها فالافراد المتغايرة بالاعتبار ما في قول واحد وفعل واحد بالشخص كما اذا قلت حدث زيد ا على انعامه فهو وان كان قولا واحدا بالشخص الا انه باعتبار تعلقه بزيد المحمود الكاسب للانعام المحمود عليه بغيره باعتبار تعلقه بالواجب تعالى الخالق للانعام على مذهب الاشاعرة قوله ويحمل الكلام على الادعاء الخ يعنى ان الفرد الاعتبارى الحاصل باعتبار تعلقه بغيره تعالى غير متعلق به تعالى بجملة متعلقه تعالى ايضا يحتاج الى ادعاء التعلق حتى يصدق الكلية على طريق ما افاده الشريف في دلالة لام الجنس على الحصر في مثل زيد الامير من ادعاء اتحاد جنس الامير زيد فان قلت لا حاجة الى الادعاء لان تعلق الحمد بغيره تعالى باعتبار مكسوية المحمود عليه له

ولاشك

ولاشك ان كسبه باعتبار توفيقه تعالى اياه له فهو بهذا الاعتبار متعلق به تعالى ايضا قلت غاية ذلك اثبات التعلق بوجه اخر وهو لا يبنى تعلقه بغيره تعالى بل له تعلق بالعبد باعتبار الكسب الموفق له قطعاً وما ذكره بعينه مدار ذلك الادعاء وما ذكرنا علمت فساد ما قيل يشعر كلامه بان هذا الادعاء انما يحتاج اليه بعد التعميم من الافراد الاعتبارية لاقبله وليس كذلك انتهى لانه مبنى على زعم ان بعض الافراد المتغايرة بالذات غير متعلق به تعالى حقيقة بناء على زعم ان التعلق بالله تعالى منحصر في كونه تعالى محمودا في هذا الحمد بالفعل وقد عرفت فساد فان قلت ان النزاع بين المحققين في الحصر الحقيقى لافى الادعاء كما يدل عليه كتابهما وما ذكره في الجواب انما يفيد الادعاءى فالحق ما ذكرتم من ان مرادهما حصر الحمد بالنسبة الى وصفى الثبوت لله وعدم الثبوت حصرا حقيقيا اذ ليس هناك بالضرورة حصر غير متعلق به تعالى في نفس الامر بالنسبة الى وصف الثبوت لله والثبوت لغيره قلت بل النزاع في دلالة اللفظ على المعنى الحصرى سواء كان المدلول حصر حقيقيا او ادعائيا كما لا يخفى قوله انما وضعت للاختصاص بمعنى الارتباط الخ فعلى تقدير الجنس والاستغراق يكون معنى الكلام ما تقدم بعينه من ان كل فرد من الحمد او جنسه مرتبط به تعالى ولم يلزم الحصر من جهة دلالة لام المالك في صورتين وان لزم من جهة لام الاستغراق بملاحظة الجواب المقدم ويعلم انه حال العهد فهو نصريح باشتراك الارادتين في العلة والذين غفلوا عنه قالوا ما قالوا ثم ان هذا الكلام من المحشى مخالف لما ظهر من كلام ائمة التفسير كيف ولو كان الامر كذلك لكان جميع صور الاضافة لادنى الملابس مثل كوكب الحرقا اضافة حقيقية مع انهم اجمعوا على انها مجازية فالحق انها موضوعية للمعنى الحصرى لكن يجوز ان يكون اعم من الحقيقى والاضافى قوله والاعتذار عن هذا الخ اى عن الشاى والثالث فقط لما عرفت من اشتراكهما فى العلة وفي هذا التقديم دلالة على

ولم يلزم الحصر من جهة لام الملك الخ واذا لم يلزم من جهة لم يلزم من جهة المجموع ايضا وهو ظاهر

الحصر اى لا الاعتذار عن الاول بان يكون معنى الحاشية المنقولة ان كلا
من لامى الجنس الشامل للاستغراق والمالك يدل على الحصر لما عرفت ان
النقل عن الشريف ياباه ففيه بيان مراد الشارح من تلك الحاشية كما لا يخفى
واقول قد عرفت ان لام الملك دالة على المعنى الحصرى على ما هو ظاهر
كلامهم فاعل مراد الشارح من قوله ان تم ثم ولا فلا اعتذار على ما يرد على
نفس البناء بناء على ما ذكره الشريف في حاشية المطول وسبب سير اليه المحشى
من ان لام الملك انما تدل على اختصاص المجد به تعالى لا على اختصاصه
بالاختصاص بالله تعالى والتقديم يدل على الثانى دون الاول فالمعنى
ان تم بناؤه عليه ثم والا فلا ويحتمل ان يكون اعتذارا عما يرد على المبنى
عليه لكن باعتبار اتمام التوكيد على الاحتمالين المشهورين ههنا
فى لام التعريف اى ان تم هذا ثم التوكيد على تقدير الجنس والاستغراق
والا فلا يتم فى احدهما اى فى صورة الجنس وان تم فى صورة الاستغراق
فعلى هذا يندفع الوجه الاول من وجهى النظر الاتى قوله اما اولا
فلان البناء المذكور الخ يعنى ان قوله ان تم ثم والا فلا يدل صريحا على دعوى
الاحتياج الى هذا البناء على ذلك الامر المشكوك فعارضها بانه لا حاجة
فى امر التوكيد الى هذا البناء ثم الى الاعتذار لان لام التعريف اذا حمل
على الاستغراق يدل عليه فيدل المجموع ايضا وان لم يتم ما ذكره الشريف
وبهذا البيان اندفع ما قيل فيه انه انما يتيم ما ذكره ان لو حمل الحاشية
المذكورة على الاعتذار عن النظر الوارد على حمل اللام على لام التعريف
لكن الظاهر انه حملها على الاعتذار عن النظر الوارد على حمل اللام
على لام الملك فعلى هذا لا مساس لما ذكره بل الظاهر ان يقول
لا حاجة الى ذلك الحمل ثم الاعتذار بالبناء المذكور مع جواز حمل اللام
على لام الاستغراق الذى يفيد المقصود عندهم او يقول لا حاجة اليه
مع افادة لام الملك المقصود عندهم ويبنى الكلام على ما قاله بعض الفضلاء
من ان ائمة التفسير صرحوا بافادة لام الملك الحصر انتهى نعم ينتجه

عليه بحثان الاول ان ما ذكره انما يرد عليه لو كان ذلك القول من الشارح
اعتذارا عما يرد على الثانى والثالث فقط لا عن الاول وهو ممنوع لجواز
ان يحمل ما ذكره فى الحاشية على معنى هذا مبنى على ما ذكره الشريف
من ان كلا من لام الجنس ولام الملك يدل على الاختصاص فحينئذ
يكون قوله ان تم ثم الخ اعتذارا عما يرد على كل احتمال وقد سبق منه ما يرد
على احتمال لام التعريف وكون لام الاستغراق مفيدا للحصر عند
اهل العربية غير مفيد للمحشى لانه ان اراد الافادة بحسب المشهور
فلام الجنس ولام الملك يفيدان ايضا فى المشهور وان اراد الافادة بحسب
التحقيق فلام الاستغراق ايضا غير مفيد الا بتأويل بعيد والجواب
ان حمل ما نقل عن الشريف على هذا المعنى يقتضى تخصيص لام الجنس
فى كلامه بلام الاستغراق لان الشريف غير قائل بافادة لام الحقيقة وذلك
التخصيص بعيد جدا بل الظاهر ان يحمل على لام الحقيقة او على ما
يطلق عليه لام الجنس سواء كان لام الحقيقة او لام الاستغراق او لام
العهد الذهنى وحيث لم يصح جملة على معنى ان كلا من لامى الجنس والمالك
يدل الخ فقد وجب جملة على معنى ان مجموع اللامين يدل وايضا اندفع
ما يرد على لام الاستغراق وان كان بتأويل بعيد الثانى ان ما ذكره انما يرد
لو كان مراد الشارح ان التوكيد ههنا مطلقا يحتاج الى تمام ما ذكره الشريف
وهو ممنوع لجواز ان يكون مراده ما قدمنا من ان يتيم امر التوكيد على كل
احتمال مشهور فى لام التعريف يحتاج الى تمام ما ذكره الشريف
وان لم يتجسس اليه فى بعضه قوله على الاختصاص المقصود ههنا
يشير الى ان التوكيد تام بمجرد حصول المعنى المقصود باى طريق كان
ولامد خل الخيبة كونه مستفادا من لام معين او من مجموع اللامين قوله
عند اهل العربية قيل فيه فائدة دفع التناقض بينه وبين ما سبق منه
من اراد النظر على افادة لام الاستغراق اقول قد عرفت ان مجرد كون
الاستغراق مفيدا فى المشهور لا يفيد للمحشى ههنا لان لام الجنس

ولام الملك يفيد انه في المشهور ايضا فلا يمكن دفع التناقض بحمل النظر
السابق على التحقيق وما ذكره ههنا على المشهور بل الكلام ههنا
ايضا على التحقيق بناء على الجواب المذكور بقوله اللهم الان يراد الخ
الان يقال مراده عند جميع اهل العربية ولام الجنس ولام الملك لا يفيدانه
عند جميعهم بل عند بعضهم وفيه ما فيه قوله واما ثانيا الخ تلخيصه
كلما كان لام الملك كافيا في الدلالة على الاختصاص المقصود الذي
يؤكد بالتقديم فالبنا على دلالة مجموع اللامين كما يدل عليه قوله بدلان
الخ غير صحيح لكن المقدم حق وكذا التالي ولعله مبني على ان لام الملك
يدل على معناه بمجرد انضمامه الى مجروره فعنا اختصاص شي ما
بمجروره لا اختصاصا صرحا معينا بكونه كل جدا وكنس الحمد او المعهود
بمجروره فان تلك الدلالة انما هي بمجموع اللامين لا بالملك فقط
فان قلت اختصاص شي ما بمجروره معنى كلي وقد صرح جوابا بالحروف
موضوعة للمعاني الجزئية قلت لعل مرادهم اعم من الجزئية الاضافية
والحقيقية والا فلا ابتداء المستفاد من قولنا سرت من البصرة الى الكوفة
لبس جزئيا حقيقيا ايضا اذا ابتداء منها يحتمل على وجوه لا تحصى
مثل الابتداء راجلا او فارسا او منفردا او مع قافلة الى غير ذلك من الافراد
التي ينطبق عليها ذلك الابتداء المستفاد ولا شك ان اختصاص شي ما
بالله تعالى جزئي اضافي بالنسبة الى اختصاص شي ما بشي ما ولو سلم
انها موضوعة لمعان جزئية حقيقية فالدلالة على المعنى اعم من الفهم
الاجمالي والتفصيلي كما صرح به المحشي في حاشية التهذيب ولا شك
ان لام الملك بمجرد انضمامه الى المجرور يفهم منه معناه ولو اجمالا فيكون
دالا عليه ولك ان تقول بل هو مبني على ان لام الملك موضوع لاختصاص
شي معين بمجروره المعين وهو دال عليه بواسطة انضمام طرفيه واحتياجه
في الدلالة عليه الى لام التعريف المحمول على معنى معين لا يوجب كون
لام التعريف جزءا من الدال على الاختصاص والا لكان كاف الخطاب

جزأ من الدال عليه ايضا فالدال على الاختصاص هو لام الملك فقط
ولام التعريف من شرايط دلالة كالمجرور وليس شي منها جزءا
من الدال وقول الشارح بدلان صريح في ان لام الجنس جزء من الدال
قوله سواء كان لام الخ هذا التعميم بحسب المعنى استدلال على كفاية
لام الملك في الدلالة عليه لكنه مبني على ان المقصود ههنا واحد من تلك
الاختصاصات لا بعينه وذلك الواحد يدل عليه لام الملك وحده
وان احتاج في الدلالة على كل اختصاص معين الى واحد معين من معاني
لام التعريف ولذا اجاب عنه بان المراد هو اختصاص معين هو اختصاص
كل حده تعالى لا واحد منهم قوله واما تعرض بلام الجنس
الخ اما جواب استفسار بانه لما كان كافيا فلم تعرض به السيد السند
فاجاب بانه لعله تدعوه اليه واما جواب معارضة بانه لو كان كافيا
لم تعرض به السيد السند فدفعها بان تعرضه لمصلحة تدعوه اليه لا لعدم
كفايته في الحصر المقصود ههنا ولما توجه عليه على التقديرين
ان يقال يجوز ان يكون تعرض الشارح ايضا لاجل تلك العلة دفعه
بان تلك العلة غير متحققة ههنا اذ بين المقامين بون بعيد اذا شارح
في مقام اصلاح توكد الاختصاص المقصود ههنا وهو اختصاص
الحمدية تعالى اي اختصاص كان والشريف في مقام ان الاختصاص
كما يستفاد من لام الاستغراق وحده يستفاد من مجموع لامى الجنس والملك
فالتعرض بلام الجنس واجب في المقام الذي كان السيد بصده وغير
صحيح في المقام الذي كان الشارح بصده لكونه محلا بتعمير امر التوكيد
على كل احتمال يصح ان يقصد ههنا بناء على ان اختصاص الحمد
المعهود المستفاد من لام الملك من جملة الاحتمالات المذكورة ههنا
وان التقديم يؤكد ايضا فلا وجه لتعرضه بلام الجنس بل الصواب
ان يقتصر على لام الملك الدال على الاختصاص على كل احتمال وهو
اللايق لمن كان شارحا لكلام المص قوله اللهم الان يقال الخ

في بعض النسخ المراد من الاختصاص ههنا ايضا اختصاص كل
 حده تعالى لانه ابلغ في الحمد انتهى اى كما ان مراد الشريف ذلك واقول
 ان حل هذا الجواب على معنى ان ابلغ في مقام الحمد بيان اختصاص
 كل حد بذاته تعالى على ان يكون من اختصاص المسند اليه بمجرور
 لام الملك كما هو مدلول مجموع لامى الجنس والملك سواء حل لام الجنس
 على لام الاستغراق او على لام الحقيقة بناء على ان اختصاص حقيقة
 الحمد بالمجرور يستلزم اختصاص كل فرد به ايضا لا بيان اختصاص كل
 حد بصفة الثبوت لله تعالى على ان يكون من اختصاص المسند اليه
 بالمسند كما هو مدلول لام الاستغراق فقط وذلك لان في الاول دلالة
 على مملوكة كل حده تعالى وليس ذلك في الثاني فيكون الاول ابلغ
 يكون جوابا عن الوجه الاول من وجهي النظر بان يقال لانسلم
 ان لام الاستغراق وحده دال على المعنى المقصود بالتوكيد ههنا وانما يتم
 ذلك لو لم يكن المراد ما هو ابلغ الذي ينبغي ان يحمل عليه كلام المص
 وان حل على معنى ان ابلغ بيان اختصاص كل حده تعالى لا بيان
 اختصاص الحمد المعهود الذي هو البعض يكون جوابا عن الوجه الثاني
 بان يقال لانسلم ان لام الملك كاف في الدلالة على المقصود بالتوكيد ههنا
 وانما يكفي او قصد توكيد كل واحد من الاختصاصات المحتملة ههنا
 وهو ممنوع لجواز ان يكون المقصود بالتوكيد ما هو ابلغ وان حل على كلا
 المعنيين معا كان جوابا عن كلا الوجهين معا ويندفع ما قيل لا يصح
 كونه جوابا عن الاول اذ بعد استفادة اختصاص كل حده تعالى
 من مجرد لام الاستغراق لا يثبت الاحتياج الى البناء المذكور واما ما قيل
 في دفعه بان مراده ان الشارح ايضا في المقام الذي كان السيد السند
 في صدره فراد الشارح ايضا ان بيان ذلك الاختصاص كما يستفاد
 من لام الاستغراق يستفاد من مجموع لامى الجنس والملك ففيه ان قوله
 لانه ابلغ في مقام الحمد ياباه لان بيان الاستفادة لا يتوقف على الابلغة

بل هو من فضول الكلام في هذا البيان قوله او يقال ان المقصود
 من ذكر المقدمة الخ جواب عن وجهي النظر ايضا اما عن الثاني
 فبان يقال او سلم ان المقصود ههنا توكيد كل اختصاص على كل احتمال
 فليس في كلام الشارح بناء على دلالة مجموع اللامين بل على دلالة
 لام الملك فقط وليس تعرضه بلام الجنس لاجل توقف دلالة لام الملك
 على الاختصاص المقصود ههنا بل لعدم التصرف في المنقول فلا يصح
 المعارضة لانها معارضة دعوى غير ملتزمة واما عن الاول فبان
 لا نسلم ان لام الاستغراق كاف في الدلالة على الاختصاص المقصود
 بالتوكيد ههنا كيف ويجوز ان يكون المقصود بالتوكيد ههنا كل
 اختصاص من الاختصاصات المدلولة على الاحتمالات الثلاثة
 في لام التعريف والاستغراق انما يدل على واحد معين منها لا على كل
 واحد بل الصالح لذلك هو لام الملك وحده كما لا يخفى في قوله
 فيه ان افادة التقديم الخ منع للملازمة القائلة بانه كلما كان تقديم الخبر ايضا
 يفيد الاختصاص فيصح ان يكون تأكيذا للاختصاص المستفاد من كلمة
 اللام كما ان الاعتراض الاقوى منع لتلك الملازمة ايضا فقوله لا يستلزم يدل
 على انه قرر الدليل استثنائيا فلا تسامح كما وهم قوله المستفاد من اللام
 اى لام الملك كما دل عليه الحاشية المنقولة من الشارح واعلم من لام التعريف
 بحسب ظاهر عبارة الشرح قوله اذا التوكيد لابد ان يكون متأخرا
 اى ذاتا او زمانا لئلا يلزم التحكم في الحكم يكون احدهما تأكيدا للآخر
 لجواز العكس من غير ترجيح ولا يمكن تقدم التوكيد اذ تقرير الشيء
 وتثبيته انما يتصور بعده وقد تخصص مراده ههنا وفي المعية الاتية
 على التأخر والمعية الزمانية فينتج عليه ان التأخر الذاتي كاف في دفع التحكم
 كما في موكدات الحكم نحو ان زيدا القاسم اقول يمكن اقامه ايضا بان يقال
 المؤكد قسمان قسم وضع لاجل التوكيد وهذا القسم لا يدل الاعليه
 وان كان اقدم بحسب الزمان كما في قولنا نفس السلطان ضرب وكافى القسم

من مؤكدا ان الحكم وقسم لم يوضع له وانما يحصل التوكيد من جهة التكرير
والاعادة مرة اخرى ولا شك ان افادة هذا القسم متأخر عن افادة التوكيد
بالزمان وما نحن فيه من قبيل القسم الثاني لان قبيل القسم الاول اذا تقدم
لم يوضع لتوكيد الحصر ولم يتعارف عليه عند البلغاء ولا لوجب
ان يكون دلالة التقديم عليه مشروطا بدلالة الدال الاخر عليه وهو باطل
عند البلغاء وائمة علماء المعاني فراد المحشى من التوكيد هو القسم الثاني
لامطلق التوكيد قوله اذا الظاهر معية الافادتين اي ذاتا وزمانا اما الاول
فلان التأخر الذاتي هو تأخر المحتاج عن المحتاج اليه كما ان التقدم الذاتي
تقدم المحتاج اليه على المحتاج ولا شك ان احدي الافادتين غير متوقفة
على الاخرى كافي قولنا متعلق بك الحمد والمجمل وذلك لان الدال
على الحصر هو التقديم النوعي لا الشخصي على نحو ما قلنا او ان الدال
على الزمان المعين من الفعل هو الهيئة النوعية لا الشخصية ولا شك
ان افادة التقديم المطلق للحصر غير متوقفة على افادة اللام ذلك كافي المثال
الاول وانما يتوقف على افادة المقدم معنى ما ضرورة ان تقديم المهيمل
غير مفيد للحصر واما الثاني فلان التقديم واللام يدلان عليه عند
تمام الكلام لاقبله ولا بعده اما التقديم فلان نفسه لكونه اضافة بين المقدم
والمؤخر يستحيل تحققه قبل تحقق الطرفين ومن المعلوم ان الشيء
لا يتصور ان يكون دالا قبل وجوده واما اللام فلانه حرف موضوع لمعنى
في غيره فيحتاج في دلالة الى ضميمة الحمد وكاف الخطاب فلما لم يكن
افادة التقديم متأخرة لاذاتا ولا زمانا لم يصح كونه توكيد له قوله بمجرد
انضمام متعلقه الذي هو كاف الخطاب الخ فيه ان الاختصاص كالابتداء
نسبة بين الشيئين فلا يدل عليه لام الملك الا بانضمام كلا المنسبين
ولا يكفي انضمام احدهما ولذا احتاج كلمة من في الدلالة على الابتداء
المختص الى ضميمة السبر والبصرة فلبس معنى اللام ههنا اختصاص
شيء ما بمجرد بل اختصاص الجملة به ولو عند القائلين بوضع الحروف

قوله لم يوضع لتوكيد الحصر
وانما يستفاد منه نفس الحصر
لكنه مما لا يجدي لان مطلق
القسم الثاني انما يكون مؤكدا
اذا دل على نفس المعنى الذي
فصلنا كبده

المعاني

للمعاني المطلقة لانهم شرطوا استعمالها في المعاني الجزئية نعم الحروف
التي ليست معانيها نسبة بين الشيئين كلام التعريف دالة بمجرد انضمام
مدخولاتها اليها وبالجملة ليس افادة التقديم الحصر المذكور متأخرة
عن افادة لام الملك تأخر ازماني كما قصده بهذا الجواب واعلم وجه التامل
فان قلت قد ظهر ان لام التعريف دال على الحصر قبل زمان دلالة التقديم
عليه فالصواب ترك قوله الذي هو كاف الخطاب ليكون جوابا على كل
احتمال من اللام قلت اما اولا فقد دل الحاشية المنقولة عن الشارح
على مراده من اللام واما ثانيا فلان لام الاستفراق انما دل على الحصر
بملاحظة الكلية فهو لا يدل عليه الا بعد تمام الكلام كالتقديم قوله
بل لا يتحقق الا بعد تحققهما فائدة الترفي تحقيق تأخر دلالة التقديم
عن دلالة اللام زمانا لاستحالة دلالة الشيء قبل وجوده على شيء او دفع
توهم ان التقديم يوجد بمجرد قوله لك ايضا لانه هو المقدم ولا يخفى انه
كوجود الاب قبل الابن ولا يتحقق وصف الابوة الا بعد وجود الابن
فكذا ههنا لان التقديم اضافة بين المقدم والمؤخر ايضا ثم ان هذا الجواب
صحيح على تقدير جواز تأخر افادة التقديم زمانا وان كان هذه البعديّة ذاتية
لازمانية اذا اضافة لا تأخر عن تحقق المضافين زمانا لا يقال فعلى
هذا كان الترفي اشارة الى جواب آخر مبني على تسليم عدم التأخر الزماني
فكانه قال اوسلم ان افادة التقديم كاللام عند تمام الكلام فلا تقدم تأخر
ذاتي عن المقدم والمؤخر فله تأخر ذاتي عن اللام الذي هو جزء المقدم
لا نقول الكلام في تأخر احد الافادتين عن الاخرى وقد عرفت انه لا تأخر
بينهما لازمانا ولا ذاتا لافي تأخر احد المضيفين عن الاخر ولا في تأخر
في افادة احدهما عن نفس الاخر وان اشكل ذلك ههنا على بعض الازدهان
القاصرة واعلم ان الخاص يؤكد العام الذي يتحقق في ضمنه فلا يرد
ان مدلول اللام بمجرد صميمية الكاف اعم ومدلول التقديم اخص
اي اختصاص الحمد بكاف الخطاب فلا يؤكد كونه كما وهم قوله لما كان

ذات اللام اى لام الملك اولام التعريف مقدما بالزمان على التقديم جعل
التقديم توكيذا وان لم يكن تأكيذا في نفس الامر بناء على اشتراطه بتأخر
الافادة ذاتا اوز مانا فكلام الشارح مبنى على التشبيه البليغ اى
كتا كيد في معنى التكرير ومطلق التأخر ويمكن ان يقال انه مبنى
على ان تأخر احد الدالين عن الاخر كاف في التوكيد حقيقة
ولا يشترط التأخر بين الافادتين قوله اواراد بالتساكيد مجرد التكرير
اى المجرد عن التأخر اذا المؤكد هو المكرر المتأخر فيكون من باب ذكر
الخاص والسبب وارادة العام او السبب وليس هذا الجواب بالجل
على التاكيد اللغوي اذا السؤال ايضا بالجل عليه لامتناع المصطلح ههنا قوله
فليتأمل اشارة الى ان الاحتياج الى هذه الاجوبة انما يتم اذا فسرت الافادة
ههنا بمطلق الدلالة المفسرة بكون الشيء بحيث اذا فهم يفهم منه الشيء
الثاني اذا الدلالة بهذا المعنى لا يتوقف على الفهم بالفعل فيجتمع الدالان
في زمان واحد واما اذا فسرت بالدلالة اللفظية لمفسرة يفهم المعنى
من اللفظ كما هو المشهور فلا حاجة اليها اذ يستحيل التفات النفس
في زمان واحد الى معنيين مختلفين وان كانا متلازمين فهي تلفت اولا
الى ما تقدم داله زمانا ثم الى ما تأخر داله فدلالة التقديم على معنى يستلزم
معنى اللام كما سبأني متأخرة بالزمان عن دلالة اللام على معناه ولو سلم اتحاد
الدولين فهي تلفت اليه من المتقدم ثم المتأخر لا يقال لابد من حل
الافادة على مطلق الدلالة بناء على ان التقديم ليس بلفظ لانا نقول بل
الدال هو الكلام بواسطة التقديم فاسناد الافادة الى التأخير والتقديم
والحذف والاضمار وامثالها من الاسناد الى السبب واشارة الى ان مراده
من المؤكد هو القسم الثاني من القسمين اللذين ذكرناهما فلا اشكال
في وجوب التأخر الزماني ولا يدفع بمثل مؤكداة الحكم او اشارة الى ما يرد
على الجواب الثالث من انه بعد ذلك لابد من نكتة في تخصيص اسناد
التاكيد والتكرير بالتقديم دون اللام مع ان التكرير يقتضى التأخر

ايضا قوله وحاصله اختصاص الحمد الخ وانما قاله وحاصله لان منطوقه
اختصاص الحمد بالثبوت لله تعالى مختصا به على ان يكون معنى اللام
الحرفي ملحوظا تبعاً وفي معناه تكرير معنى الثبوت اذا اختصاصه به تعالى
ان يثبت له ولا يثبت لغيره فحذف احد الثبوتين وملاحظة المعنى الحرفي
على وجه الاستقلال انما هو في حاصل المعنى المنطوق ولازمه قوله
وبين المعنيين بون بعيد قيل فان الاول من قصر الصفة على الموصوف
والثاني بالعكس ولا يخفى قصوره فان كون الاول من قصر الصفة
على الموصوف انما هو في احد الاحتمالين اللذين اسفلهما المحشى في توجيه
لام الملك واما في الاحتمال الاخر فهو من قصر المتعلق على المتعلق كما لا يخفى
قوله ويمكن دفعه الخ اعلم ان الحمد ثلث صفات الاول كونه مختصا به
تعالى والثاني كونه مختصا بغيره تعالى والثالث كونه مشتركا بينه
تعالى وبين غيره والحصر المستفاد من التقديم وتخصيصه بالصفة الاولى
اعنى الاختصاص به تعالى انما كان بالاضافة الى الصفتين الى الباقيتين
كما اشار اليه المحشى في الاراد على افادة لام الاستغراق والجنس ذلك وايضا
الحصر المستفاد من التقديم ولام التعريف من باب قصر الموصوف على
الصفة ولا يكون الاضافيا كما حقق في محله اذ انقرر هذا فعنى كلامه
ان اختصاص الحمد به تعالى كما هو معنى لام الملك يستلزم اختصاصه
بصفة الاختصاص بالله تعالى كما هو المستفاد من التقديم اذ لو
لم يختص الحمد بهذه الصفة فاما ان يكون مشتركا بين هذه الصفة وبين شيء
من الصفتين الاخرين اللذين كان الحصر الاضافي في التقديم بالنسبة
الى احدهما واما ان يكون مختصا باحدة من الصفتين المذكورتين وكلا
كان مشتركا بين هذه الصفة اعنى الاختصاص بالله تعالى وبين شيء
من الباقيتين يلزم ان لا يختص الحمد به تعالى اما اذا وجد فيه صفة
الاختصاص بالله وصفة الاختصاص بغير الله تعالى فلانه يلزمه ان يثبت
الحمد له تعالى وبغيره تعالى معا وان لم يثبت ايضا ان لا يثبت لهما معا واما

اذا وجد فيه صفة الاختصاص بالله تعالى وصفة الاشتراك بينه تعالى وبين غيره تعالى فلان وجود صفة الاشتراك في الحمد يستحيل بدون ثبوته لغيره تعالى وكما كان الحمد مختصا باحدى الصفتين الباقيتين يلزم ان لا يختص الحمد به تعالى وهو ظاهر ينتج من الاقتراض الشرطي انه لو لم يختص الحمد بصفة الاختصاص بالله تعالى يلزم ان لا يختص الحمد به تعالى وينعكس بعكس النقيض الى الاستلزام المطلوب. ولك ان تقرر دليل ذلك الاستلزام بطريق الخلف اى لو لم يختص الحمد بهذا الاختصاص على تقدير اختصاص الحمد به تعالى يلزم خلاف المفروض وهو باطل مستلزم لاجتماع النقيضين وذلك المحال انما يلزم من فرض وقوع عدم الاختصاص بالفعل فهو دليل على امتناع عدم الاختصاص على ذلك التقدير اذا لم يكن لا يستلزم المحال واذا بطل الامكان ايضا ثبت الوجوب وال لزوم والى مثله اشار الفاضل العصامي في حاشية التصديقات وعلى كلا التقريرين اراد ان تسلط النفي على القيد تارة وعلى المقيد اخرى يحدث قسمين ولذا قال لكان اما مشتركا بينه الخ وان اشكل الامر على بعضهم ههنا كما اشكل عليه معنى الغير في قوله وبين غيره او مختصا بغيره الخ وبما ذكرنا من كون الحصر المقصود بالتقديم اضافيا بندفع ما قيل على قوله وعلى التقديرين الخ ان اختصاص الحمد بالاختصاص بالله تعالى من قصر الموصوف على الصفة ولا يلزم من عدم اختصاصه بهذه الصفة وقصره عليها ان لا يختص الحمد به تعالى لجواز ان يكون مشتركا بين صفة الاختصاص به تعالى وبين صفة اخرى مثل كونه صادرا عن اللسان فقط انتهى اذ على تقدير عدم الحصر الاضافي يوجد شيء من الصفتين الاخرين اللتين كان الحصر بالاضافة الى شيء منهما قطعاً وبما ذكرنا ظهر ايضا ان الغير في الموضعين عبارة عن الصفة الاخرى التي كان الحصر في التقديم بالاضافة اليها بلا اشكال على ان يكون الضمير ان راجعين الى هذا الاختصاص ويجوز ان يرجع اليه تعالى

على ان يكون الغير عبارة عن العباد والاوليان لكن ترك التنزيه بعد الضميرين كما في اكثر النسخ يؤيد الاحتمال الاول بقى كلام هو ان مراده ان اختصاص الحمد به تعالى في وقت يستلزم اختصاصه بهذا الاختصاص في ذلك الوقت فان كان الاختصاص الاول في بعض الاوقات كالشأنى ايضا في ذلك البعض كاختصاص الغلام بريد في بعض اوقات وجوده فانه يستلزم اختصاص الغلام بصفة الاختصاص بريد في ذلك الوقت لا يتجاوز الى صفة الاختصاص بعمره ولا الى صفة الاشتراك بينهما وان كان الاختصاص الاول دائما كما هو المستفاد من الجملة الاسمية ههنا فالشأنى ايضا دائم فلا يتوهم انه يجوز ان يكون الحمد مختصا به تعالى في بعض الاوقات دون بعض ولا يلزم منه اختصاصه بصفة الاختصاص به تعالى لجواز ان يكون مختصا بصفة الاختصاص بالغير في وقت اخر قوله وكذا اختصاصه الخ سبق الى بعض الاوهام استدراكه وستعرف اندفاعه قوله وهذا القدر اما اشارة الى اللزوم واما الى التلازم فعلى الاول مراده انه لا يجب في التوكيد دلالة التوكيد مطابقة على نفس المعنى المؤكد بل يكفيه الدلالة المطابقة على لازمه وان لم يكن لازما بينا وهو المشار اليه بالوجه الاول الذى ذكره بقوله اختصاص الحمد به تعالى يستلزم الخ واستدل على الاستلزام ويكفيه الدلالة الالتزامية على نفسه وهو المشار اليه بقوله وكذا اختصاصه ولذا حكم بظهور الاستلزام فيه اذ الدلالة الالتزامية مشروطة باللزوم البين بالمعنى الاخص عند الجمهور وبالمعنى الاعم عند الامام وعلى الشأنى مراده انه لا يجب في التوكيد اتحاد المدلولين بدلالتهما المطابقة بل يكفيه تلازمهما وان لم يكف مجرد لزوم احدهما الاخر لان التلازم اقرب الى الاتحاد وعلى كل تقدير لا استدراك في قوله وكذا اختصاصه كما لا يخفى نعم مجرد اللزوم ولو بواسطة القرائن كاف في التوكيد عند اهل العربية كما يظهر بالرجوع الى مباحث الفصل والوصل حيث اوجبا فصل الجملة المؤكدة

للاولى بمجرد الاستلزام المعتبر عند اهل العربية وحينئذ لا حاجة الى قوله وكذا اختصاصه الخ ولا الى التلازم لكنه قصد تطبيق الكلام على ما ذهب اليه اهل المعقول في الدلالة الالتزامية كما عرفت ولو سلم كلامه مبنى على ما ذهب اليه اهل العربية فانما تعرض باستلزام مفاد التقديم لمفاد اللام بقوله وكذا اختصاصه لدفع التحكم المتوجه الى ما ذكره اولاً بان اعادة الشيء بالدلالة الالتزامية ليست احط رتبة من اعادة لازمه بالدلالة المطابقة فالخصيص بالثانية كما هو الوجه الاول من غير تخصيص فلا اشكال قال المص والمنة عطف على الحمد اما بجامع عقلي هو التماثل بينهما لان كلاهما متعلق بالانعام ومسبب عنه فهما متحدان في مفهوم واحدله نوع اختصاص بهما او بجامع وهما هو شبه التضاد فان الحمد وصف المنعم عليه والمنة وصف المنعم ولو سلم ان الممنونة وصف المنعم عليه ايضا فالمن والشكر مترادفان اذا وجد احدهما يفتى الاخر لكن الوهم يتر لهما منزلة المتضاديين او بجامع خيالي اذا جلا على الكلام السموع بناء على انهما مما يجتمعان في خيال المنعم عليهم وهما اما بالمعنى المبني للفاعل واما بالمعنى المبني للمفعول وعلى كلا التقديرين فلامها اما الاستغراق او الجنس والاعهاد اشارة الى المننة الكاملة التي هي المننة على نعمة لاسلام كما دل عليها الآية التي ذكرها الشارح فيما بعد او المننة على كل احد وغيره تعالى انما يمن على بعض الاحاد ولا م الملك بمعنى اختصاص الصفة بالموصوف او بمعنى اختصاص المتعلق بالمتعلق لكن كل من المعنيين لا يمتشي في جميع الاحتمالات ههنا اذ لا يصح ارجاع الصفات المذمومة للعباد الى صفته تعالى كما جاز ارجاع محامدهم الممدوحة الى حده تعالى ولا يصح ارجاع ممنونية العباد الى ممنونيته تعالى لانه تعالى غير ممنون لاحد بوجه فعلى هذا حل لامها على الاستغراق او الجنس انما يصح اذ حل لام الملك على اختصاص المتعلق بالمتعلق بناء على انه تعالى ولي كل نعمة فمنونية كل احد لا يتعلق الا بالله تعالى ويمكن ان يقال

على تقدير المبني للفاعل يصح الاستغراق والجنس باعتبار ان براد من المننة استحقاقها لكل ما هو استحقاق المننة او جنسه مختص به تعالى اختصاص الصفة بالموصوف فان منة غيره تعالى ليست باستحقاق لعدم تأثير قدرته في الانعام عند الاشاعرة وعلى اى تقدير من التقادير الصحيحة يكون تقديم المسند ايضا توكيد للاختصاص المستفاد من اللام قوله وهو الاولى تعريف المسند لحصر الاولوية في المعنى الثالث بالنسبة الى الاولين وتبين وجه الاولوية منهما في الحاشية حيث قال وجه الاولوية ان ظاهر التعريف الاول لا يشمل المننة على النعمة الواحدة فهو غير جامع والتعريف الثاني يشمل المننة التنبيهية ايضا مع ان الظاهر تعريف المننة التوبيخية فهو غير مانع انتهى وقد اشار الى امكان توجيه التعريفين ولذا قال اولى اما التعريف الاول فبان يحتمل على معنى تعداد ما انعم من جملة الانعامات المعتبرة وعدادها واما التعريف الثاني فبان يحتمل على تعريف المن المنقسم الى التوبيخى والتنبيهى اذا ظاهر ان اشتراك المن بينهما معنى لاللفظي فلا بد للمطلق من تعريف ولا مانع عن اثبات مطلق المننة له تعالى ههنا ويمكن توجيه الاول بغير ما اشار اليه بان العرض تعريف المننة الكثيرة الوقوع التي هي بعد النعم المتعددة ووقوع المننة بعد النعمة الواحدة نادر وقد يقال يمكن توجيه الثاني ايضا باستفادة الاستعلاء من كلمة على وفيه انها لما تادل على استعمال النعمة على المنعم عليه لا على استعلاء المنعم على المنعم عليه وهو النافع في اخراج التنبيهى دون الاول والا لكان قيد على سبيل الاستعلاء مستدركا في التعريف الاول نعم لو جعل قيد على المنعم عليه حالا من المنعم لدل عليه لكنه ركيك جدا مع انه يجوز الى تقدير مثله اذ لا بد من صلة الاظهار بقى في كلامه بحث اما اول فلان التعريف الثالث ايضا يصدق على التنبيهى اذا التنبيه لا يكون الا على امر معتد به اللهم الا ان يحتمل على الاعتداد الكامل الذى هو مخصوص بالتوبيخى واما ثانيا فلان الثالث كالثاني يصدق

على الافعال الدالة على الاعتداد بالصيغة واظهار ما انعم عليه بتلك الافعال كما يصدق على الاقوال كذلك مع ان المن مخصص بالاقوال فلا يكون شئ من التعريفين مانعا فلا يكون اولى من الاول نعم يمكن توجيههما ايضا بتخصيصهما بالا اعتداد والاظهار القويين وتوجيه امثال بحمل الاعتداد المعنى بالبلاء على معنى التعداد الاعلى معنى الاعتبار وحيث يرد عليه ما يرد على الاول ويدفع بما دفع به عنه لكن امثال هذه التوجيهات لا يفيد الاولوية بل يتنافى بها واما المثالان الثالث بعد تخصيصه بالاعتداد القوي لئلا يصدق على الاعتداد الباطني والفعل يصدق على الاعتداد القوي عند غير المنعم عليه مع انه ليس بمنه قطعا فلا بد ان يفيد بكون الاعتداد عند المنعم عليه فلا يكون اولى من الاول والثاني لان قوله على المنعم عليه فيهما متعلق بالتعداد والاظهار ولعله لهذه الوجوه امر بالتدبر قوله هي الاشارة الى الاعتراف بالمعجز عن اداء الحمد الخ ولقائل ان يقول بل لا يحصل من ذكر المنه الا الاشارة الى الاعتراف بالمعجز عن اداء الشكر لانه الواقع في مقابلة الانعام لا يقال مراده حمل الحمد على العرفي لا نأقول فعلى هذا يتخلل ما سلف منه من ان كلام الحمد للغوي والعرفي محتمل ههنا فالوجه ان يقال ان تعقيب الحمد بالمنه يدل على ان نعم الله تعالى علينا لغاية كثرتها وجلالها بالغاية الى مرتبة بحيث لو عدي جميع المحامد اللغوية التي من جملتها ما لم يقع في مقابلة الانعام لما امكن ان يفي بها بل بعد ذلك يبقى نعم جلالت لم تقابل بشئ ولم توازن فيدل على كمال المعجز واليه يشير قوله لا يقابلها حمد حامد ولا يوازنها كما وكيفا شكريا كرفع على هذا يكون الحمد في قوله عن اداء الحمد بمعنى الشكر وفي قوله بعد الحمد بمعنى ما يطلق عليه الحمد لغة او عرفا ثم اقول بعد ذلك فيه بحث اما اولا فلان استحقاق العبد المنه انما هو بترك المحامد التي في وسعه للقطع بانه لا يستحق الامتنان بعدم اتيانه بما هو خارج عن وسعه واداء الحمد على وجه الكمال على تقدير

استحالة

استحالة من العبد لاحد الوجهين غير مطلوب من العبد ولا هو مكلف لا سيما على تقدير استلزامه التسلسل المستحيل عقلا فايراد المنه بعد الحمد لا يتضمن الاشارة الى المعجز عنه بل الى التهاون والتكاسل في اداء ما في وسعه واما ثانيا فلوسلنا جواز المنه على عدم اتيان ما هو خارج عن الوسع فغاية ما دل عليه تعقيب الحمد بالمنه بقاء نعمه لم يشكر بازائها سواء للمعجز او للتكاسل والقصور فيما يطبق لابقاؤها لخصوصية المعجز رفع احتمال عليه التكاسل مع انه الاحتمال الظاهر لا يترتب على ذلك التعقيب الاشارة المذكورة قطعا وهو ظاهر واما ثالثا فلان هذه الاشارة منافية لما سبق في توجيه الخطاب والقرب من التنبيه على ان هذا الحمد واقع على الوجه اللائق والجواب عن الاول انه مبني على جواز المنه على ترك ما هو خارج عن الوسع على نحو ما ذكره الاشاعرة من جواز التكليف بما لا يطاق والعذاب عليه على انه انما يتوجه اذا كان قوله لك المنه مستعمل في الاخبار واما اذا كان مستعملا في معنى الانشاء اللازم للاخبار كما سيجي من المحشى فلا اذا المنه تستلزم بقاء النعمة لاجل التكاسل فيما يطاق وهو يستلزم بقاءها مطلقا استلزام الخاص للعام فهو مستعمل في معنى انك متصف بافضة نعم لم يشكر بازائها اهم من ان يكون عدم الشكر للمعجز او للتكاسل فيندفع الاول ويتوجه الثاني ويندفع فيما بعد والجواب عن الثاني انه من باب الكناية التي هو ذكر اللازم وارادة الملزومة او العكس اذا المعجز عن اداء الحمد كما ينبغي يستلزم بقاء النعمة غير مشكور عليها كما ان التهاون فيما يطاق يستلزمه فذكر ما يدل على اللازم الاعم واريده الملزوم الاول وفي عبارة الاشارة اشارة اليه هذا ان جاز المنه على ما هو خارج عن الوسع والافقية كناية عن تبين الاولى الانتقال من احد الملزومين اعني الاتصاف بافضة نعم لم يشكر بازائها لاجل التكاسل الى اللازم الاعم الذي هو الاتصاف بافضة نعم لم يشكر بازائها مطلقا سواء المعجز او للتكاسل والثانية

الانتقال من هذا اللازم الى الملزوم الاول الذي هو لا تصاف بافاضة نعم
 يعجز البشر عن اداء شكرها كما ينبغي والحواب عن الثالث ان المص اشار
 بالخطاب والقرب الى كون حده على الوجه اللائق ثم اردفه بالمنة
 للاشارة الى ان هذا الحمد الكامل لا يفي بحق النعم في نعمه بل له بعد
 ذلك ان يمن على كل نعمة كما يدل عليه حذف المفعول ايضا فراه
 مما سبق كون الحمد لا يفي بحال الحامد بقدر وسعه ومما اشير الى العجز
 عنه ههنا هو الحمد اللائق بحال المحمود النعم او بحال المحمود عليه
 الذي هو النعمة او بحال الحمد اي بحال حقيقة الحمد فان من افرادها
 الفرد الاكل المشار اليه بقوله عليه السلام لا احصى ثناء عليك انت
 كما اثنيت على نفسك فاللائق بحقيقة الحمد ان يكون كذلك وبالحقيقة
 لا تنافي بين الاشارة الى الحمد اللائق بحال العبد الحامد بقدر وسعه
 وبين الاشارة الى العجز عن الحمد اللائق بحال المحمود او بحال المحمود
 عليه او بحال نفس الحمد ومنه يظهر وجه آخر لا ندفاع الوجه الثاني
 ايضا لكن بان يكون اشارة الى عجز المص لا اشارة الى عجز البشر
 وبذلك يدفع ايضا ما سلفنا من ان اللائق بحال الحامد التنبيه على قصور
 حده لا على كونه على الوجه اللائق بل هو مذموم وذلك لما عرفت
 ان التنبيه على افاضة حده بقدر وسعه انما كان للتوسل الى الاشارة
 الى عجزه عن اداء الحمد على ما ينبغي لان اراد المنه بعد الحمد التاقيص
 لا يثبت على العجز وانما يثبت عليه ارادها بعد الحمد الكامل البالغ الى اقصى
 الوسع فالتنبيه على لياقة حده لاجل التوسل الى ذلك عين التنبيه
 على قصور حده قوله كما ينبغي اي يليق بحال المحمود او بحال المحمود
 عليه او بحال الحمد اذا لائق بحال الحامد بقدر وسعه كما عرفت
 ثم انه قيد لكل من الحمد والاداء على سبيل التنازع اذا لائق كمال كل
 من الحمد والاداء وذلك ان تقول متعلق باحدهما فقط للاشارة الى انه
 اذا عجز الحامد عن احدهما فمعجزه عنهما بالطريق الاول لكن قيل

اما متعلق بالاداء فوجه العجز ما ذكره اولاً واما متعلق بالحمد فوجهه
 ما ذكره ثانياً وقيل بل الامر بالعكس اذ كون الحمد مقابلاً وموازناً
 للمحمود عليه انسب لان يكون كمالاً في الحمد وكون الاثبات بالحمد في مقابلة
 كل نعمة انسب لان يكون كمالاً في الاداء وفي كلام الشريفة اشارة اليه
 حيث قال اذا كان نفس الحمد والشكر من النعم لم يمكن لاحد الاثبات بهما
 على وجه الكمال لاستلزامه التسلسل في الافعال واقول يتجه على الاول
 انه اذا كان متعلقاً بالاداء فقط بقي الحمد اعم من الكامل المتعلق بكل نعمة
 ومن الناقص المتعلق ببعض النعم ولا معنى لتعليل العجز عن اداء الكامل
 الحمد الناقص الواقع في مقابلة نعمة او نعمتين بغاية كثرة النعمة
 واذا كان متعلقاً بالحمد فقط فالظاهر ان الحمد الكامل هو المتعلق
 بكل نعمة على وجه التفصيل بان يكون بازاء كل نعمة حمد مستقل
 او حمدان او اكثر لا ولو على سبيل الاجمال بان يقال لك الحمد على كل
 نعمة لانه وقع من المص بشهادة ان حذف المحمود عليه للتعميم مع انه اورد المنه
 بعده فلا يكون المتعلق على سبيل الاجمال حمداً كاملاً لا يقابله المحمود
 او المحمود عليه والحمد بل اللائق هو المتعلق بكل نعمة على وجه ذكرته
 فيصح تعليل العجز عنه بالوجه الاول وان لم يكن نفس الحمد والشكر
 من النعم فلا وجه لتخصيص الوجه الاول بالعجز عن اكمال الاداء ولا
 لتخصيص العجز عن اكمال الحمد بصورة كون الحمد والشكر من النعم
 ومنه يستفاد ما يتجه على الثاني ويتجه عليهما ان المقابلة والموازنة بحسب
 الحكم والكيف تستلزم التسلسل على تقدير كون الحمد من النعم فالوجه
 الاول يكون وجهها لما يكون الثاني وجهها له فالحق ان الحمد الكامل
 في مقابلة النعم المتعددة ان كان عبارة عن الحمد المتعلق بكل نعمة
 على وجه التفصيل فالاداء الكامل عبارة عن الاداء الواقع في اعلى
 مراتب الاحسان والاخلاص مع سائر مكملاته كالسنن والمستحبات المكملات
 للفرايض وان كان عبارة عن الحمد المتعلق بكل نعمة ولو اجمالاً فخطه

متعلقا بكل نعمة على وجه التفصيل يمكن ان يكون من مكملات الاداء
ايضا فعلى الاول يكون الوجه الاول لبيان العجز عن الحمد الكامل
ولو بالاداء الناقص لغاية كثرة النعم وبيان العجز عن الاداء الكامل
ولو الحمد الناقص لغاية جلاله النعم بحيث لا يفي طماعة البشر ببيان
مكملاته على وجه يليق بحال المحمود او المحمود عليه او الحمد كما اشير اليه
بقوله عليه لا احصى ثناء عليك والوجه الثاني لبيان العجز عن نفس
الحمد الكامل ولو بالاداء الناقص الغير الواقع على وجه الاحسان
والاخلاص لاستلزامه التسلسل على تقدير كون الحمد من النعم ولذا اخره
وعلى الثاني يمكن ما ذكره القائل الثاني لكن عرفت انه خلاف
الظاهر ولك ان تقول الوجه الاول لبيان عجز كل احد عادة او نقلا
عن اداء شكر ما عليه من النعم والثاني لبيان عجز جميع المخلوقات عقلا
عن اداء شكر نعمة واحدة لاستلزامه التسلسل المحال كما ستعرف
وان كان تسلسلا فيما لا يزال قوله لا يقابلها احد حامداى من المخلوقات
والمبادر منه نشر على ترتيب اللف بان يكون المقابلة ناظرة الى الكثرة
والموازنة الى الجلالة ولا يقدح فيه الوحدة المستفادة من تشكيك الحمد
لانها اعم من الوحدة الاعتبارية العارضة للكثرة كجماعة واحدة لكن
الاظهر بعد ذلك ان نعم كل من المقابلة والموازنة من الكمية والكيفية
اذ لا دليل على تخصيص المقابلة الكمية بالحمد والموازنة الكيفية بالشكر
ثم المراد بالشكر ما هو العرفي الذي هو صرف جميع النعم الى ما خلق له
فلا يردانه يذبحي له ان ينفي احتمال مقابلة مجموع الحمد والشكر وموازنته
ايضا او يقتصر على هذا النفي لكن اراد المنة بعد الحمد انما ينبىء على
ما ذكر اذا حل على ما يطلق عليه الحمد لغة او عرفا حقيقة او مجازا اذا حل
على اللغوى فقط او العرفي فقط لان اراد المنة بعد الحمد المخصوص انما
ينبىء على بقاء النعمة بعد هذا الحمد ولا يلزم منه بقاءها على العبد الحامد
مطلقا لجواز ان يؤدى حقها بمجموع العبادات التي من جللتها الحمد

وايضا

وايضا العجز النسائي من كثرة النعم غير العجز الذي قصد التنبيه عليه
بإيراد المنة لان المراد لك المنة على كل نعمة فالعجز المقصود بالتنبيه هو
العجز عن اداء شئ من النعم لا العجز عن شكر المجموع مع القدرة على شكر
البعض والعجز للكثرة هو الثاني لا الاول فالوجه الاقتصار على الجلالة
في هذا الوجه قوله واما ان الاتيان بالحمد على وجه الكمال الخ
قد عرفت انه ان اكتفى في الحمد الكامل في مقابلة النعم بمجرد تعلقه
بكل نعمة ولو اجمالا فيجوز تعلق هذا القيد بكل من الحمد والاتيان
وان التزم كونه متعلقا بكل نعمة تفصيلا فهو متعلق بالحمد فقط ليدل
ان التسلسل لازم ولو ادى كل حمد من اجزائه باداء ناقص فان الحمد لما كان
من النعم ينشأ على انه يترتب عليه اجر جزئى بل آجل وان لم يترتب العاجل
فالتوفيق على الحمد توفيق على ما يترتب عليه النفع فيكون نعمة قطعا
وكل نعمة يجب الشكر بازائها فلو فرض ان الحامد لم يبق عليه نعمة
اصلا لم يشكر بازائها يلزم ان يتحقق هناك سلسلة غير متناهية من المحامد
اذ كلما حمد الحامد يبق عليه نعمة الحمد فلو فرض عدم بقاء نعمة اصلا
يلزم وجود تلك السلسلة قطعيا وهو محال عند المتكلمين وان كان
تسلسلا فيما لا يزال فان التسلسل الجائر فيما لا يزال هو بمعنى لا يقف عند
حد كنعم الجنة اذ الخارج من القوة الى الفعل في كل زمان متناه واللازم
ههنا خروج امور غير متناهية الى الفعل في زمان معين وهو محال عند
المتكلمين وان لم يكن محالا عند الحكماء بناء على ان التسلسل في الافعال
تسلسل في المعدات وهو جائز عندهم كما في دورات الفلك بل التسلسل
ههنا محال عند الحكماء ايضا لانهم انما جوزوه في ازمنة غير متناهية
واللازم ههنا خروج المحامد الغير المتناهية في زمان متناه منحصر بين مبداء
الحمد والحادث كالحامد وبين منتهاه وهو محال عند الكل لان كل حمد
لا يكون الا في زمان يساوى زمان الحمد فزمان السلسلة مشتمل على
ازمنة متساوية غير متناهية بحسب العدد فيكون غير متناه بحسب

المقدار قطعا وقد كان محصورا بين حاصر بن هف قوله وفيه مناقشة الخ مبنى هذه المناقشة هو ان اداء الحمد على وجه الكمال عبارة عن خروج الحامد عن عهدة النعم بالكلية بحيث لا يستحق المنة بعد ذلك اصلا وذلك لا يكون الا بالشكر في مقابلة كل نعمة على وجه يليق لكن تلك المقابلة مقابلة في اعتبار المحمود فربما لا يعتبر المحامد الكثيرة ولا يعدها مقابلة لنعمة واحدة وربما يعد الحمد الواحد مقابلا لنعمتين او اكثر ومثله ثابت في الشرع في مواضع لزوم التسلسل كما في حديثي الابتداء بالسملة والمجدلة في كل امر ذي بال ولما كان كل من السملة والمجدلة ذات بال لزوم التسلسل وقد نطق كتاب الله تعالى بان لا تكليف بالمحال فعمل ان الشارع جعل كلا منهما متعلقا بما بدأ به وبنفسه قطعا للتسلسل المستحيل لئلا يلزم التكليف بالمحال وكذا في التصلية على النبي عليه السلام كما ذكر اسمه الشريف فبعد تسليم ان اداء الحمد على وجه الكمال انما يكون بتعلق الحمد بكل نعمة على وجه التفصيل بان يكون في مقابلة كل نعمة حمد مقابل لها عند المحمود يتوجه هذه المناقشة لجواز ان يكون الحمد الواحد متعلقا بنعمتين احدهما نفس الحمد والاخرى هي النعمة غير الحمد بان يكون مقابلا لهما عند المحمود ولا بأس في تعلق الشيء بنفسه بهذا المعنى فاندفع ما قيل يلزم تعلق الشيء بنفسه وهو محال انتهى وما قيل في دفعه كل صفة تتعلق ولا تؤثر تجوز تعلقه بنفسه عند المتكلمين كالعلم فليس بشيء لان العلم لم يكن معلوما بنفسه بل بفرد اخر من العلم والكلام ههنا في تعلق الفرد الواحد بنفسه ولقائل ان يقول المراد من تعلق الحمد بالنعمة تعلقه بالمحمود عليه وقد صرح المحشي في حاشية التهذيب بان المحمود عليه صلة الحمد والعلة متقدمة على المعلول فلو تعلق الحمد بنفسه بهذا التعلق يلزم تقدمه على نفسه وهو محال والجواب اننا لانسلم ان اتيان الحمد على وجه الكمال لا يحصل ما لم يتعلق كل حمد بالنعمة بهذا التعلق

ولو سلم فليكن باعتبار وجوده الذهني علة لنفسه باعتبار وجوده الخارجي اذا العبادة الواحدة قد تتعلق بالنية بالامر الاستقبالي كما في اداء الزكوة وصدقة الفطر قبل وجوبهما فتعلقها بالامر الحالى الذى هو نفس الحمد بالطريق الاولى نعم يتجه على هذه المناقشة ان غاية تجويز تعلق حمد واحد بالنعمتين لئلا يلزم التكليف بما لا يطاق هو الاداء والحمد الكامل اللائق بحال العبد الحامد بقدر وسعه والكلام في ان اللائق بحال المحمود او المحمود عليه او الحمد يستلزم التسلسل قطعا بناء على ان ذلك اللائق ان يؤتى في مقابلة كل نعمة بحمد مستقل او حدين او اكثر للقطع بان الحمد الواحد لا يقابل النعمتين ولا يوازنهما كما ذكره في الوجه الاول ولذا نقل عنه ههنا قوله اللهم الا ان يقال الا بيان بالحمد على وجه الكمال يقتضى ان يكون الحمد مضافا بالذات للمحمود عليه فليأمل قوله اى من من الذى يستعمل بعلى الخ فصره لدفع توهم لزوم الاشتقاق من المركب وهو باطل والدفع بحمل قوله من من عليه على ذكر الكل وارادة الجزء قوله اى من باب من عليه وذلك الباب جميع الالفاظ المشتملة على مادة المن المستعملة بعلى سواء كانت بمعنى الامتنان او بمعنى الانعام ولم يقل من مصدر من اذا الظاهر في كلمة ههنا التبعية كما في قولهم اخذت من الدراهم ويجب دخول التبعية على الكل لا على الكل والالكانت بيانية كما هو الفرق بين البيانية والتبعية ويتجه عليه ان من التبعية ههنا لا يختص بلفظ المنة بل يحتمل معناها لجواز ان يكون المعنى معنى المنة ههنا من معاني المادة المستعملة بعلى على تقدير المضاف ايضا الا ان يقال لم يتعرض بذلك لان وجه الاشكال لا يتبين حينئذ بناء على ان المأخوذ من المعنى يجوز ان يغايره كما في المنقولات كذا قيل وفيه ان المأخوذ اذا كان مغايرا للمأخذ لا يكون من اخذ الجزء من الكل فلا يكون من تبعية بل ابتدائية فبعد الحمل على التبعية لا يكون المأخذ غير المأخذ الا بالجزئية والكلية اذا درهم

المأخوذ عين ما في المأخذ ونصوير حال المعنى أهم وأدخل في توجهه
 الاشكال الاتي اذا اخذ اللفظ من اللفظ المستعمل في معنى لا يوجب
 ان يستعمل الاول في ذلك المعنى الا ان يقال الاشهر في مثل هذا الموضع
 بيان حال اللفظ وهو كتابة عن استعمال اللفظ في ذلك المعنى قوله نوع
 مخالفة حيث دل احدهما على ان المن مشترك والاخر قصر البيان فيه
 على الانعام فيبينها مخالفة ظاهرة في المن لكن مراده ليس نفي
 الاشتراك فان الآية التي ينقلها الشارح فيما بعد يدل على ان المن يجيء
 بمعنى الامتنان فلا مخالفة بينهما في الباطن والتحقيق واما المنه فليس
 بينهما مخالفة فيها بل متفقان على انها لم يجيء الا بمعنى الامتنان قوله
 ومن هذا التحقيق تبين الح جواب سؤال مقدر بان على الشارح بعد
 قوله من من عليه ان يورد ان المنه يحتمل الامتنان ويحتمل الانعام ثم
 يورد السؤال على الاحتمال الاول لا ان يورده مطلقا لان قواهم من عليه
 يحتمل الامتنان والانعام كما نقل عن اللغتين المشهورتين واذا ثبت الاحتمال
 سقط الاستدلال اى الاعتراض بطريق الاستدلال فاجاب عنه بانه
 وان لم يكن قوله من من عليه نصا في معنى الامتنان لكن مجموع قوله المنه
 من من عليه نص فيه لان المنه لم تستعمل بعلى الآفيه وبهذا ظهر فساد
 ما قيل ان ما ذكره المحشى من جملة الاجوبة فلا وجه لتقديمه عليها
 وجعله دافعا لارافعا قوله وانت خبير الح يعنى ان يجيء المصدر
 للنوع والمرة بالتاء قياسا لاحتياج الى سماع كصيف المصادر الثلاثية
 الصرفة فبعد يجيء المن بمعنى الانعام يجوز كون المنه بمعنى نوع
 من الانعام وان لم يصرح في كتب اللغة نعم اذا كان زنة الفعلة مشتركة
 بين المصدر الصرف وبين النوع لا يستعمل في النوع بدون قرينة
 معينة مثل التوصيف في قولهم نشدة لطيفة كما صرح به الرضى لكن لاحتياج
 الى القرينة ههنا لعدم اشتراك المنه بين مطلق الانعام ونوع منه واما
 اشتراك المنه بين الامتنان ونوع الانعام فغير محذور اذهنا قرينة

تعيين النوع وهى لزوم اثبات المضموم له تعالى لو حلت على الامتنان
 والمحشى ههنا مانع لتبين وجه الاشكال وظهوره ويكفيه ادنى الجواز
 ولقائل ان يقول احتمال النوع ههنا احتمال مرجوح وتوجه الاشكال يكفيه
 البناء على الاحتمال الراجح ولا يجب تبين وجهه على سبيل القطع
 كما لا يخفى قوله اعنى النوع الكامل الح فيه انه انما يحتاج اليه على
 تقدير حل لام المنه على العهد واما اذا حل على الاستغراق او على الجنس
 فالمعنى لك كل نوع من الانعام او جنس نوع الانعام فلا وجه لتخصيصه
 بلام العهد بل ينبغي ان يحمل على الكل كلام الحمد فان قلت انما حله
 عليه لان المصدر النوعى لا يجيء الا للنوع المعين فبين حل المصدر
 على النوعى وبين لامى الجنس والاستغراق تناف قلت صرح الفاضل
 الرضى والفاضل العصام بان المصدر النوعى كما يجيء للنوع المعين يجيء
 للنوع المبهم وعلى تقدير الثاني يصح حل لامها على الاستغراق
 والجنس ايضا كما يصح حله على العهد الخارجى اذ لشي قد يتعين
 بالابهام وربما يجعلون ابهام الشيء وسيلة الى كماله كما في قوله تعالى
 فغشيه من اليم ما غشيهم كانه قبل غشيهم ما لا يدرك كنهه ولذا
 تسمع ائمة المعاني بقولون ان التكبير قد يكون للتعظيم فالمراد ههنا
 النوع الكامل الذى لا يدرك كنهه ولا يخلص ههنا الابان يقال الابهام
 الذى يجيء المصدر النوعى له لبس بمعنى عدم اشتراط التعيين ليشمل
 كل نوع معين او غير معين بل بمعنى اشتراط عدم التعيين فالانواع المبهمة
 التى لا يدرك كنهها انواع كاملة فالحل على المصدر النوعى يوجب حله
 على النوع الكامل سواء كان من جهة استعماله في النوع المعين المعروف
 او من جهة استعماله في النوع المبهم الذى لا يدرك كنهه فان حل لامها
 على الجنس والاستغراق فالمعنى كل نوع كامل او جنس النوع الكامل
 وان حل على العهد فالمعنى النوع الكامل المعروف بالتعيين عند الكل
 لا مطلقا ولو عند بعض الناس او المعروف بالابهام عند الكل كشاهدة

جاءه تعالى في الجنة فانها نعمة جليلة لا يدركونها احد فليس غرضه بهذا التفسير تفسير اللام بل تفسير مقتضى الصيغة كما هو الظاهر من السوق بهذا البيان ظهر اختلال ما قيل لما كان حمله على النوع المبهم غير مناسب للمقام حمله على النوع المعين ففسره بقوله اعني النوع الكامل ولما قيل ان يقول لا تصرح في كلام الشارح بان المنة بمعنى الامتان لا بمعنى نوع الانعام بل الظاهر من كلامه انه يجوز الكل ايضا كانه قال المنة في كلام المص من من عليه سواء بمعنى امتن عليه او بمعنى انعم عليه ثم اورد السؤال على معنى الامتان الذي جوزه ايضا بانه مذموم لا يصح اثباته له تعالى لكن الظاهر حينئذ ان يبدل لفظ المنة في السؤال بالامتان كما لا يخفى قوله الظاهر انه اعتراض على المص الخ قيد الظهور بالنظر الى قيد الاستدلال فيدل على انه يجوز ان يكون اعتراضا عليه بطريق منع المدعى لكن الظاهر من عبارة السؤال والجواب ان يحمل السؤال على الاستدلال لكن عرفت آفاته يمكن ان يكون اعتراضا على الشارح بانه يجب حمل المنة على نوع الانعام اذا امتنان مذموم لكنه خلاف الظاهر من عبارة السؤال قوله لان المنة بهذا المعنى الخ هذا دليل الكبري في الظاهر لكنه في الحقيقة دليل لدليلها وتقرير ذلك ان كل كلام يتضمن اثبات المنة بهذا المعنى يتضمن اثبات الفاسد وكل ما يتضمن اثبات الفاسد فاسد فكل كلام يتضمن اثبات المنة فاسد وبين الصغرى من دليل الكبري بقوله فاثباتها يكون فاسدا بان يقال كلما كان اثبات المنة فاسدا فكل كلام يتضمن اثبات المنة فهو يتضمن اثبات الفاسد لكن المقدم حق وكذا التالي ثم بين حقيقة المقدم بقوله لان المنة بهذا المعنى صفة مذمومة ولذا فرعها عليه ولا يخفى ما فيه من التكلف والاطهر ان يقرر الاشكال هكذا كلام المص يتضمن اثبات المنة بهذا المعنى واثبات المنة فاسد كونه اثبات صفة مذمومة ينتج من غير المتعارف ان كلام المص يتضمن الفاسد وكل كلام شأنه كذا فاسد

ينتج من المتعارف ان كلامه فاسد ويكون الجواب الاول منع الصغرى غير المتعارف والجواب الثاني منع الكبري ايضا على وفق ترتيب المقدمتين وما قيل يمكن منع الكبري بان قولنا ان كان الانسان حارا كان ناهقا متضمن لاثبات الفاسد وليس بفاسد ففاسد لان الفاسد وقوع الحال اللازم لكلام المص لا فرض وقوعه كما في ذلك القول قوله فلا ينتج ان الاولى الخ قيل كان وجه الاولوية ان الجواب الثاني منع لكون مطلق المنة مذموما يجعل الخطاب مخصوصا بغيره تعالى والجواب الاول تسليم له وحق الجواب المنع ان يقدم على التسليم في قانون المناظرة اقول ويعارضه ان يقال الجواب الثاني تسليم لتضمن كلام المص اثبات المنة بالمعنى المبني للفاعل والجواب الاول منع لتضمنه فاي جواب قدم على الاخر يلزم تقديم الجواب التسليمي على المنع اما بالنظر الى المذمومية واما بالنظر الى التضمن فلا يكون اولى فان قلت ويعارض المحشى ان يقال يجوز ان يقرر السؤال هكذا المنة بالمعنى المبني للفاعل صفة مذمومة فيلزم في كلام المص اثبات الصفة المذمومة فلا يصح كلامه فلو قدم الجواب الثاني كان ترتيب الجوابين على وفق ترتيب المقدمتين ايضا قلت فلما امكن كل من الامرين لم يكن احدهما اولى من الاخر ومراد المحشى نفي الاولوية لاثبات ان مفعله الشارح اولى من عكسه وبهذا ظهر فساد ما قيل هذا الرد من المحشى انما ينتج اذا قرر الاعتراض على الوجه الذي قررته وكان راجعا على سائر التقريرات وكلاهما في حيز المنع انتهى وذلك لان المحشى موجه في قوة المانع ويكفيه مجرد الصحة والجواز واما ما قيل في دفعه ان حاصل الجواب الاول ايضا منع لمذمومية مطلق المنة يجعل المذموم منة لمنعم لامة المنعم عليه فجعله على التسليم ثم توهم اولوية التقديم خروج عن الطريق المستقيم فليس شئ قطعا لان الآية التي استشهد بها السائل انما تدل على مذمومية المنة بالمعنى المبني للفاعل ولذا حمل المحشى عليه نعم القصر الذي ذكره الشارح بقوله لامتان

المنعم عليه يدل على ان الشارح قرر السؤال بمطلق المنة لا بالمبنى للفاعل
لانه قصر افراد ضرورة ان السائل المنشهد بهذه الآية لا يمكن ان يزعم
ان المذموم هو المبنى للمفعول لا المبنى للفاعل ليحمل على قصر القلب
ولا يمكن ان يتردد ليحمل على قصر التعيين وان امكن ان يزعم ان كل
منه ولو بالمعنى المبنى للمفعول مذمومة لكنه اراد متوجه على المحشى حيث
قرر السؤال بالمبنى للفاعل لانصرة له كما لا يخفى ويمكن دفعه عن المحشى
بان قصر الافراد في كلام الشارح لبس لاجل انه قرر السؤال بمطلق المنة
بل بالنظر الى دلالة الآية بمعنى المنة التي ثبت مذموميتها بتلك الآية هي المبنى
للفاعل فقط لا المبنى للمفعول ايضا فليحمل كلام المص عليه فقصد
دفع توهم ان الآية جارية في مذمومية المبنى للمفعول ايضا فليتأمل قوله
واما اذا كان بمعنى الانشاء بقرينة ان المخاطب بهذا الكلام هو الله تعالى
فلبس فيه فائدة الخبر ولا يلزمها على نحو قول امرأة عمران رب اني وضعتها
انثى نعم اراجع فيما كان المخاطب غيره تعالى كما في الحمد لله هو الاخبار
ولذا استعمل كلمة اذا فاندفع ما توهموا انه تجوز بلا قرينة لكن الظاهر
حينئذ ان يتعرض بذلك بقوله كما هو الظاهر من جملة الصلوة او معه
وستعرف تحقيق مراده على وجه يتدفع عنه جميع الاوهام ههنا قوله
كما هو الظاهر من جملة الصلوة الواقعة موقع الدعاء والطلب وطلب
الحاصل محال فهي بهذه القرينة بمعنى انزل على نبيك الصلوة
ثم ان الموصول اما عبارة عن كون الجملة الصلوتية بمعنى الانشاء كما قالوا
واما عبارة عن كون الجملة الحمديّة بمعنى الانشاء كما نقول فعلى هذا
يكون مراده كون الجملة الحمديّة بمعنى الانشاء هو الظاهر من جملة الصلوة
المعطوفة عليها المشتهر رجحانها في الانشاء اذ لو حمل الحمديّة
على الاخبار يلزم عطف الانشاء على الاخبار وهو غير جائز فيما
لا محل له من الاعراب وجعله من عطف القصة على القصة بعيد كجعلها
مما لها محل من الاعراب بان يجعلها مقول قول مقدر يتعلق به باء البسالة

اي بسم الله اقول لك الحمد والمنة وعلى نبيك الصلوة والتحية الى آخر الكتاب
اذا مشهور تقدير ابتداء وفيه ما فيه وبالجملة عطف الجملة الصلوتية
على الحمديّة قرينة تدل على ان الحمديّة انشائية ايضا وان لم يكن دلالة
قطعية ثم نقول لم يجعل الخطاب له تعالى قرينة قوية على انشائها
على نحو ما جعلوه قرينة في قول امرأة عمران للاشارة الى ان لبس مراده
حملها على الانشاء المتفرع على ظهور ثبوت المنة له تعالى على المخاطب
بحيث لا فائدة للخبر ولا يلزمها بل حملها على انشاء الممنونة المتفرع على طلب
ثبوت المنة المستحيلة الثبوت له تعالى اذ طلب المنة يستلزم اظهار ما عليه
من النعم واظهار انصاف المنعم بما يقتضي المنة من افاضة النعم الجليلة
كما سيجي مثله وذلك الاظهار عين انشاء الممنونة لكنه متفرع على طلب
الحال فكانه قال ليثبت لك الحمد والمنة ولينزل على نبيك الصلوة والتحية
وثبوت المحامد ووقوعها معلوم فيكون طلب الممكن بالنسبة الى المحامد
وطلب الحال بالنسبة الى المنة اي يتحقق في ضمنه والا فعنى الطلب لا يدل
على خصوصية شيء من امكان المطلوب وامتناعه كما في التني وهذا
على نحو قولك للجواد المستحيل منه عادة المنعم عليك بنعم ليثبت لك كل منة
على بمعنى انها وان لم تكن لايقة بشانك لكننا نلحق بها ولا شك ان انشاء
الممنونة بهذا الطريق لا يضمن دعوى ثبوتها له تعالى ولا تعلقها
على وجه يوجب امكان ثبوتها لكونه من قبيل طلب المحال المستعمل
في لازمه فاندفع ما اوردوا عليه من وجوه البحث الاول ما ذكره بعض
الافاضل من ان في الانشاء نسبة المن اليه تعالى على معنى تعلقها به تعالى
فكما ان تضمن الاثبات فاسد كذلك تضمن النسبة والتعلق ولعله
مراد من قال ايضا كما ان اثبات الصفة المذمومة مذموم كذلك انشاؤها
وذلك انما يرد لو كان مراده من الانشاء الانشاء المتفرع على ظهور
ثبوت المنة له تعالى بحيث ينتفي فائدة الخبر ولا يلزمها وبس كذلك كما عرفت
ومطلق التعلق انما يكون مذموما اذا دل على امكان اسناد المتعلق اليه

تعالى والجميع الافعال مخلوقة له تعالى عند الاشاعة ومتعلقه به تعالى لكنها لا ينسب اليه تعالى لان الافعال انما تنسب الى كاسبها الا الى خالقها الثاني ما قيل لا معنى الانشاء كونه تعالى مانا فلا بد ان يحمل على انشاء كون الحامد ممنونا فيرجع الى الجواب الاول من جواني الشارح اذ لا يخفى ان جواب الشارح يحمل المنة على المعنى المبني للمفعول وهذا يحملها على المبني للفاعل والمنونية حينئذ انما تستفاد من مجموع الكلام فبين الجوابين بون بعد وان انحدا في معنى المنونية الثالث ما قيل يمكن اثبات المنوع بان جملة الحمد لو كانت انشائية فلا يخفى من ثبوت الخبر للمبتدأ كما اذا كانت خبرية ولا نغني بالاثبات الا هذا وهو مندفع بما اندفع به الاول الرابع ما قيل ان استعمال الجملة الحمدية الخبرية بالوضع في الانشاء يحتاج الى قرينة صارفة ولا قرينة لان هذا الجواب بجواب الشارح منع للصغرى وقد عرفت انه مبني على تسليم كون المنة بالمعنى المبني للفاعل صفة مذمومة يستحيل انصافه تعالى بها واي قرينة صارفة اقوى من الاستحالة العقلية الظاهرة عند المتخصصين مع انه جعل عطف الصلوية عليها قرينة صارفة قوله فلبس فيه اثبات المنة اصلا اي بيان ثبوته لا في ضمن الاخبار ولا في ضمن الانشاء كما كان في قول امرأة عمران قوله يجوز ان يكون المبطل مجموع المن والاذى كيف ولو كان المبطل كل واحد منهما لقيل ولا بالاذى لان كلمة النفي انما تراد في امثاله لثلاثتهم ان المقصود هو المجموع من حيث المجموع كما نص عليه الرضى وحيث لم ترده هنا احتمل ذلك من ظاهر عبارة الآية بان يكون المراد كون المبطل مجموع المن والتوبيخ والاذى الحاصل من جهة اخرى لا من جهة ذلك المن بقرينة المقابلة لا مجموع المن والاذى الحاصل به ولا مجموع المن الغير المؤدى الى الاذى والاذى الحاصل ولو بالمن حتى يتوجه عليه ما قيل اذا كان المبطل المجموع من حيث المجموع فلا يجوز حل المن على المن المؤدى الى الاذى اذ اوجمل عليه لم يبق

اضم المن الى الاذى وجه ما لم يكن كل واحد مبطلا اذ لو كان المبطل المجموع لا كل واحد لكان ابطال المجموع امرا اعتبارا بامكان عن مثله التبريز بل انتهى قوله ولو سلم ان كل واحد مبطل للصدقة من جهة ان قوله تعالى قبل هذه الآية الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما انفقوا منا ولا اذى محكم في ابطال الكل والمحتمل يحمل على المحكم وكذا قوله تعالى قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبها اذى يدل على ان الاذى مستقل في الابطال بل يدل على ان ابطال المن ايضا ليس الا لما تضمنه من الاذى ولذا ترك فيه المن فدل على ان المراد من المن في قوله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم بالمن المن المؤدى الى الاذى وعلى ان المراد من الاذى المخطوف عليه الاذى الغير الحاصل من المن كما قلنا ولقائل ان يقول بل الآية الثانية تدل على ان الاذى ليس بمبطل بالكلية بشهادة ان افعال التفضيل يقتضي اشتراك المفضل والمفضل عليه في اصل الفعل الذي هو الخبرية في الجملة فيكون المبطل بالكلية مجموع المن والاذى كما قال المحشى ولعل المنع الاول مستفاد بذلك مع ظاهر الآية فلا يلتفت الى ما قيل ان ابطال المجموع احتمال غير ناش عن دليل فلا يلتفت اليه عند ائمة الاصول كيف وواتفت الى مثله لارتفع الامن عن النصوص والجواب على تقدير تسليم اقتضاء الاشتراك ان كون كل من المن والاذى مبطلا في الجملة يكفي في كونه منهما عنه موما نعم المتبادر من الابطال هو معنى الخط الذي هو الابطال بالكلية في النسبة الى معنى الخط يجوز ان لا يكون كل منهما مستقلا قوله لا يستلزم النهي عنه اصلا اي بحسب ذاته يعني يجوز ان يكون المبطل جعل كل منهما مقارنا للصدقة لذاته كقول اهل الشرع لا تبطلوا صيامكم بالاكل والشرب والجماع مع ان كلامهما مباح في نفسه وانما المذموم المذموم عنه جعله مقارنا للصيام بخلاف قولك لا تبطل صيامك بشرب الخمر والزنا واللواط فان ابطال الكل بجعله مقارنا للصيام مع كون ذات

كل منهما مذموما قوله نعم ابطال الصدقة الخ تعيين المنشأ
غلط المستدل بانك توهمت من كون ذلك الابطال منهيا عنه انه
يستلزم كون ذات المن منهيا مذموما وليس كذلك كما صورنا في قول
اهل الشرع قوله ولو سلم ان ذات المن المؤدى الى الاذى منهى عنه
في الجملة كما دل عليه الآية الثانية التي انفرد فيها الاذى وبناء على ان المن
بعد الصدقة مستلزم لوصف المقارنة لها وذلك الوصف مخطور
والمستلزم للمخطور مخطور فذات المن بعد ما مخطور منهى عنه
فذات الاكل والشرب وقت الصوم كشرب الخمر منهى عنه مذموم
لاستلزامه المقارنة المخطورة فاللازم هو النهي عن ذات المن بعد الصدقة
لا في جميع الاوقات ويرد عليه ان المنهى عنه ولو في بعض الاوقات لا يجوز
اثباته له تعالى كما لمنهى عنه في جميع الاوقات فالوجه ان مراده فاللازم
لبس الا النهي عن بعض افراد المن الذي كان بعد الصدقة لا عن كل من
وانعامات الله تعالى علينا لا يطلق عليها الصدقات في عرف الشرع
لان الصدقة عطية ينسب بها المثوبة من الله تعالى وما قبل ان الصدقات
في هذه الآية محمولة على مطلق الانعام اشمل على المن بعد الهدية
فصرف المصطلح الشرعي من غير صارف نعم رد على المحشى اشكال
اما اول فلان الآية التي يذكرها الشارح بعد هذه الآية تدل على ان المن
على اسلامهم منهى عنه ايضا مع ان اسلامهم لبس بصدقة على النبي
عليه السلام وان كان انعاما عليه في زعمهم بتقوية الاسلام معهم الا ان
يقال غرض المحشى الدخول في الاستدلال بهذه الآية لان لبس
في الشرع ما يدل على كون المن مطلقا منهيا عنه وبمجرد الآية الثانية
لا تدل على ان الصدقة في الآية الاولى محمولة على مطلق الانعام
لجواز ان يقصد بالآية الاولى تحريم ما بعد الصدقة وبالآية الثانية
واما الهان تحريم ما بعد الانعام من العباد وامانا ثانيا فلان ما ذكره المحشى
لا ينتظم مع حمل لام المنه على الاستغراق او الجنس وانما ينتظم مع

لام العهد الا ان يقال يكفيه الانتظام مع بعض الاحتمالات في مقام
المنع قوله قد يدفع الاعتراض الخ لعل هذا الرفع
بالترديد بان يقال ان اريد انه يتضمن اثبات المنه بالفعل
فالصغرى ممنوعة فكيف والمعنى ههنا على تقدير المضاف
اذ مجرد اثبات المنه بالفعل يحتمل المنه بدون الاستحقاق فيكون من اقبح
الصفات فلا بد من تقدير الاستحقاق ويحتمل على الاستحقاق مع الاعراض
وان اريد انه يتضمن الاثبات ولو اثبات استحقاقها فالصغرى مسلمة
لكن الكبرى ممنوعة والسند قوله واستحقاق المنه مع الاعراض الخ ولذا
اخر هذا الدفع الى هذا المقام ولم يورده مع منع الصغرى فيما سلف
قوله اي استحقاق المنه فان قيل يغني عنه لام الملك للاستحقاق وما
قيل انه انما يحتمل على الاستحقاق اذا كان بين الذاتين كالجمل للفرس
والجمل للمؤمن لا اذا كان بين ذات وصفة كما فيما نحن فيه فانه الاختصاص
فلبس بمعمد قلنا قد عرفت ان الشارح حمله على معنى الاختصاص
بالنظر الى الحمد فلو حمل على الاستحقاق بالنسبة الى المنه كان جوعا بين
المعنيين في اطلاق واحد وهو غير جائز نعم يجوز حمله على معنى
الاستحقاق بالنسبة الى الحمد والمنه جميعا لكنه خلاف ما برئضيه الشارح
الهمم الا ان يكون من باب قوله علفته تبنيا وماء باردا اي وشربته
ماء باردا والحق ان غاية ما دل عليه لام الاستحقاق هو ثبوت المنه بالاستحقاق
لا ثبوت الاستحقاق فاللام لا يغني عن تقدير المضاف لان ثبوتها بالاستحقاق
يوجب المنه بالفعل بخلاف ثبوت الاستحقاق كما لا يخفى قوله واستحقاق
المنه مع الاعراض عنها يشير الى ان الجواب المذكور مبني على ارادة
الاستحقاق مع الاعراض لا الاستحقاق المجامع مع المنه بالفعل
ولا مطلق الاستحقاق الذي يحتمل ان يجامع معها لما عرفت ان المنه
بالفعل مذمومة ولو مع الاستحقاق قوله هو المنه بالفعل ولو مع
الاستحقاق بان يكون المان نعم كثيرة على الممنون وان يكون الممنون غير

شاكركه قوله وما ذكره في الحاشية في رد هذا الجواب الخ الظاهر
 انه تغير للدليل بان يقال كلام المص يتضمن في مقام الحمد اثبات
 ما لا يلزم مقام الحمد وكل كلام هكذا فاسد اما الصغرى فلان اثبات
 استحقاق الصفة لذمومة ولو مع الاعراض عنها مذمومة بضده ولو سلم
 فليس بمعنى ممدوح يذخي ان يورد في مقام الحمد والمدح وانما الممدوح
 هناك نفس الاعراض هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ويمكن ان يكون
 الراد ثباتا للصغرى المنوعة او ابطال السند بالذم المساواة لانه بحسب
 نفس الامر اخص لما سبق من احتمال الانشاء قوله لان المراد
 باستحقاق المنة الخ اقول لان الاستحقاق على ما بين في كتب اللغة طلب
 لياقة الشيء ووجوبه فاستحقاقه تعالى للمنة طلب وجوبها لكن
 لا بذاته تعالى بل بوصفه الذي هو افاضة النعم الجليلة التي لا تعد
 ولا تحصى وماله الى الاتصاف بتلك الافاضة ولذا قال الاتصاف بما يقتضي
 المنة ووجوبها ومن غفل عن معنى الاستحقاق حكم بكونه بعيدا جدا
 ثم المراد من الاقتضاء هو الطبيعي الذي يمكن انفكاك مقتضى مانع اقوى
 لا الوجوب العقلي الكلي الذي لا يمكن معه التخلف كما يشهد به موارد
 استتمالات الاستحقاق فبدل على انه تعالى معرض عما يقتضيه طبع النعم
 فالمراد الاتصاف بما يقتضي المنة طبعاً ملابساً بوصف هذا الاقتضاء
 وان كان هناك مانع عن ثبوت مقتضى ولا يلزم من كونه مانعاً عن ثبوت
 مقتضى كونه مانعاً عن الاقتضاء اذ فرق بين المانع عن الاقتضاء وبين
 المانع عن ثبوت مقتضى فان الحجر المرفوع من الارض فهو في حالة الرفع
 يقتضي بطبعه الحركة نحو المركز لكن هناك مانع عن ثبوت تلك الحركة
 لاعتنا اقتضاها بشهادة الميل المحسوس منه حين الرفع ولذا ترى
 بعض ائمة الاصول يجوز تخلف الحكم عن الدليل لمانع عن ثبوت
 مقتضى لاعتنا الاقتضاء والابطال الدليل قطعاً فاندفع ما قيل
 الاتصاف بما يقتضي المنة المذمومة مذموم ايضاً فان مقتضى ملزوم

قوله طبع لا يقال ليس مقتضى
 للمنة طبع النعم بل عدم شكر العباد
 بازائها لان قول سنشيران منشاء
 الاقتضاء كثرة النعم وجلالاتها
 فتلك النعمة بطبعها تقتضي
 عدم امكان الشكر بازائها
 وبواسطته يقتضي طبعها المنة
 فلا اشكال

المقتضى

للمقتضى والمستلزم للمحال محال انتهى اذ لا سلم ان كل ما هو مقتضى
 ولو طبعاً ملزوم يمتنع التخلف عنه ولا حاجة في دفع هذا الى ما قيل
 من ان المراد هو الاتصاف بذات ما يقتضي المنة لولا المانع وهو الكمال
 الذاتي والغناء المطلق لا الاتصاف بما يقتضي المنة ملابساً بوصف الاقتضاء
 انتهى اذ لا يخفى انه اذا لم يكن هناك وصف الاقتضاء آل معنى الاستحقاق
 الى الاتصاف بما يقتضي المنة وهو مع انه خلاف مداول لفظ الاستحقاق
 يتوجه عليه الوقوع فيما هرب عنه اذ الاتصاف بما لا يقتضي المنة ليس
 بمعنى ممدوحا يليق بمقام الحمد اللهم الا ان يحمل على معنى الاتصاف
 بما يقتضي المنة لو اتصف به غيره تعالى وان لم يقتضها بالنسبة الى اتصافه
 تعالى به ولا يخفى انه ممدوح بلايم بمقام الحمد قوله من افاضة النعم
 الجليلة التي لا تعد الخ يشير الى ان مجرد الافاضة والانعاش لا يقتضي المنة
 وانما يقتضي اذا كان النعم جلالات وكثرة بحيث لا يمكن ان يوازنها شكر
 شاكر فانشاء الاقتضاء هو غاية جلالاتها وكثرتها فلفظ الاستحقاق بهذا
 المعنى دل على عدم وقوع الشكر بازائها تلك النعم المفاضة على بل عدم امكانه
 اذ امكان الشكر ينافي اقتضاء المنة فلا يرد عليه ان مجرد الاتصاف
 بما يقتضي المنة من الافاضة المذكورة انما يدل على الانعام لا على ترك الشكر
 بازائه فيكون الكلام خالياً عن الاشارة الى العجز عن اداء الشكر كما
 سبق منه اذ لا يستفاد العجز من قولنا لك الحمد وافاضة النعم على ما لا يخفى
 قوله مع منع الكمال الذاتي والغناء المطلق الخ يحتمل ان يكون مراده
 ان المنة صفة نقصان في ذاتها فلا يمكن اجتماعها مع الكمال الذاتي الذي
 هو مقتضى الذات فانصافه تعالى بالمنة ممتنع بالذات لان الذات يقتضي
 الكمال الذاتي وهو يقتضي عدم الاتصاف بالمنة فالذات يقتضي عدم
 الاتصاف بها ولو بالواسطة فعلى هذا قوله والغناء المطلق دفع توهم
 ينوهم عليه هو ان الكمال الذاتي في الجملة لا يوجب الاستغناء عن كل كمال
 فدفعه بان له تعالى غنى مطلقاً بالنسبة الى كل كمال لا بالنسبة الى كمال

قوله يشير الى ان مجرد الافاضة
 الخ يعني مجرد الافاضة وان امكن
 مجامعتها مع المنة لكن يمكن
 انفكاك المنة عنها وان اتى
 الوانع واما كون تلك الافاضة
 بحيث لا يمكن انفكاك المنة عنها
 لولا المانع كما هو معنى الاقتضاء
 والاستحقاق على ما عرفت فائماً
 هو بجلالة النعم وكثرتها على
 الوجه الذي ذكره الحاشي

دون كمال فليس له تعالى كمال متوقع بل كماله بالنسبة الى كل شيء مقتضى ذاته تعالى فهذا العطف يجري مجرى تعميم الكمال الذاتي ويحتمل ان يكون مراده ان اتصافه تعالى بالمنة ممتنع بالغير اذ المنة انما يكون لغوت شيء مما يحتاج اليه المنعم ولو من المدح والثناء والله تعالى غني عن العالمين لا يعود منهم اليه نفع وكمال فضلا عن كمال من جهة شكرهم له تعالى حتى من لغوت شيء من الكمال الذي يعود اليه من جهتهم فينبذ العطف اما التعميم المذكور ايضا واما عطف تفسير باللازم اذ من يكون كماله ذاتيا لا يحتاج الى شيء فضلا عن الكمال العارض الحاصل بالشكر له تعالى ويرد على الاحتمال الثاني ان الكمال الذاتي والغناء المطلق لو منعنا لمتنا جميع الافعال الصادرة منه تعالى لانها من غير احتياج ايضا ومع الكمال الذاتي ويرد على الاحتمال الاول ان الاتصاف بالمنة انما تكون ممتنعا بالذات لو كانت المنة صفة مذمومة في نفسها لانها لا تشرع عنها لا يقال الذات المنة عن كل نقصان يقتضي عدم الاتصاف بالمذموم في الجملة ولو بعد النهي فيكون الاتصاف ممتنعا بالذات لانا نقول لا شك ان الاتصاف ممكن قبل النهي فلو كان ممتنعا ذاتيا بعد النهي لانقلب الشيء من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي وهو محال اللهم الا ان يكون النهي ازليا وان كان الزول علينا فيما لا يزال ويمكن جواب آخر عن الاحتمال الاول بانه مبني على ما ذهب بعض ائمة الاصول من ان الحسن والقبح ليسا بمعللين بالامر والنهي كاذب اليه الاشعري بل الامر والنهي معللان بهما فالمنة انما كانت منهية لكونها قبيحة في ذاتها لا كما يقول به الاشعري من انها لم يكن قبيحة قبل النهي وانما كانت قبيحة مذمومة بعد النهي وهذا المجيب ههنا مانع يكفيه الاستناد ببعض المذاهب فان قلت واذا كان اتصافه تعالى بالمنة ممتنعا بالذات فكيف يطلق على عدم الاتصاف بها الاعراض الذي هو من الافعال الاختيارية قلت اما اول فلان الاطلاق مبني على مذهب

الحكماء القائلين بكونه تعالى موجبا بالذات في جميع افعاله وهم يجوزون سبق الارادة على ما يقتضيه الذات وفيه ما فيه واما ثانيا فلان الاعراض مستعار لعدم الاتصاف مع وجود الداعي بقريضة الاستحالة المذكورة ويمكن الجواب عن الاحتمال الثاني بان مراده ان الذات الكامل في ذاته من كل وجه لا ينصف بالضرورة بما نهى عنه بل الانسان الغير الكامل يتجنب عن مثله فاظنك بمن جميع كماله ذاتية واپس له كمال متوقع فاتصافه تعالى بها وان كان ممكنا ذاتيا قبل النهي لكن يكون ممتنعا بالغير الذي هو النهي وحينئذ لا اشكال في اطلاق الاعراض على تركها لكونها ممكنة بحسب الذات قوله لا امكان المنة الخ يعني انما يكون استحقاق المنة معنى غير ملائم لمقام الحمد لو كان بمعنى الامكان وليس كذلك بل هو بمعنى الاتصاف بما يوجب المنة طبعاً مع منع الكمال الذاتي عنها فان قلت هذانام في الامكان الذاتي المفسر بان لا يكون الطرف المخالف واجبا بالذات وان كان واجبا بالغير لان امكان المنة بهذا المعنى لا يقتضي الاتصاف بتلك الافاضة بالفعل ولا عدم شكر العباد بازائها وغير تام في الامكان الاستعدادي المفسر بان لا يكون الطرف المخالف واجبا بالذات ولا واجبا بالغير لان الامكان بهذا المعنى يقتضي الاتصاف بالافاضة وعدم الشكر بازائها للقطع بان كلامنا عدم الافاضة والشكر مانع عن المنة فيوجب عدمها فاذا حل عليه فهو لتضمنه الافاضة التامة مما يليق بمقام الحمد والمدح وتضمنه عدم الشكر بازائها يحصل به الاشارة الى العجز عن اداء الشكر على وجه الكمال كما سبق قلت بيان امكان الصفة المذمومة مما يوجبهم النقص فلا يكون ملائما لمقام المدح سواء حل على الامكان الذاتي او الاستعدادي او على الامكان بمعنى القوة المقابلة للفعل المعبر عنه بالاستعداد كما يوجبهم قوله كما يتوهم من قوله بالفعل لا يقال على تقدير حله على الذاتي والاستعدادي لعدم الملازمة وجه آخر هو احتمال مجامعته مع المنة بالفعل

لانا نقول وكذا الاستحقاق يحتمل الاستحقاق الجامع مع المنة بالفعل
وكما يجوز تخصيص الاستحقاق بالاستحقاق الغير الجامع بقرينة الاستحالة
الظاهرة كذلك يجوز تخصيص الامكان بالامكان الغير الجامع بتلك القرينة
فا لفرق تحكم ظاهر وبهذا ظهر فساد ما قيل ان قيد مع الاعراض
لادليل عليه في كلام المص انتهى اذ تنزه الباري تعالى عن شوائب النقص
ومن امكانها معلومة ضرورة فالاثبات مع ذلك صارف بلا مربية
قوله والالكان باطلا قطعاً فكيف يمكن لاحد الحكم بذلك الباطل
بان يقول الاتصاف بالمنة بمحال وامكان الاتصاف بها واقع ثابت كما هو
مقتضى الجملة الخبرية قوله ضرورة ان امكان المحال محال قد عرفت
ان اتصافه تعالى بالمنة امامتنع بالذات صند من يرى تعليل الامر وانتهى
بالحسن والقيح الذاتيين وامامتنع بالغير عند من يرى العكس وكلام المحشي
محتمل لكل منهما كما عرفت فان حل المحال الاول على الممتنع بالذات
فالمراد من الامكان الذاتي ومن المحال المحمول ايضاً هو الممتنع
بالذات لاستحالة الانقلاب من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي
وبالعكس لان المساهبة الواحدة اما ان يقتضي احدا الطرفين او لا يقتضي
شيئاً منهما فان اقتضت فهي اما واجبة بالذات او ممتنعة بالذات وان لم
يقتض فهي ممكنة بالذات ولا يمكن اقتضاؤها تارة وعدم اقتضاؤها
اخرى والا لا تقلبت الى ماهية اخرى والكلام في هذه الماهية
وان حل المحال الاول على الممتنع بالغير فالمراد من الامكان الامكان
الاستعدادي الوقوعي المفسر بعدم كون الطرف المخالف لا واجبا
بالذات ولا واجبا بالغير ومن المحال الثاني المحمول ما يعم الممتنع بالغير
بمعنى عدم هذا الامكان الاستعدادي لان هذا القدر كاف لان الجملة
المجدية الخبرية اما مطلقة عامة واما اخص منها والكل يوجب الامكان
بالفعل واذا كان الامكان ممتنعاً ولو بالغير لا يقع بالفعل فيكون اثباته
بالكلام الدال على وقوعه بالفعل باطلاً مخالفاً للواقع بلا مربية نعم الممتنع

بالغير يجوز ان يكون امكانه النفس الامرى ممتنعاً بالغير وممكناً بالذات لكن
اتمام كلامه لا يحتاج الى نفي امكانه الذاتي كما عرفت ومن غفل عنه اورد
عليه بان امكان المحال انما يكون محالاً لو كان المحال محالاً بالذات واما
اذا كان محالاً بالغير كما في ما نحن فيه فلا يكون محالاً وهو ظاهر وانما كانت المنة
محالاً بالغير لنهي الشارع عنها واما في نفسها فلا استحالة فيها انتهى
وقد عرفت ايضاً ان اثبات الامكان الذاتي ليس بعلام لمقام الحمد قطعاً
بل لو كان قائماً يكون اثبات الامكان النفس الامرى الدال على وقوع
الافاضة بالفعل وعلى عدم الشكر بازائها فن يحمله على الامكان
قائماً يحمله على هذا الامكان لا على الامكان الذاتي كما لا يخفى قوله
لكونه في غاية الكمال اذ كون تلك الافاضة مقتضية بطبيعتها لمنة انما كان
كناية عن غاية كثرة النعم الجليلة وغاية جلالها بحيث لا يمكن ان يوازنها
حمد وشكر واي كمال اعلى منها مع حصول الاشارة الى العجز المذكور
فان دفع ما قيل بعد ذلك يرد عليه ان مقتضى للصفة المذمومة مذمومة
واعلم ان في تحرير هذا الجواب على هذا الوجه تعريضاً بالفاضل العصام
حيث قال في دفع ما اورده الشارح في الحاشية على الجواب لان المذمومة
هي المنة بالفعل لا استحقاقها مع الاعراض عنها انتهى بان ما اورده
الشارح في الحاشية على الجواب بتقدير الاستحقاق لا يندفع بمجرد قيد
مع الاعراض عنها كما فعله الفاضل بل هو بعد ذلك يرد عليه ويحتاج
الى ان تحرير على هذا الوجه ولذا اورد ما ذكره الشارح في الحاشية
عليه بعد تخصيصه وتقييده بقيد مع الاعراض كما لا يخفى هكذا يجب
ان يفهم المقام وان افاد الاطناب نوع الملام اذ قد ذل فيه كثير من الاقدام
قوله المنة والامتنان مترادفان الخ لعلة دفع لما يتوهم من ظاهر
عبارة الشارح من ان الامتنان المطاوعة اودفع لما يرد عليه من انه لا تقابل
بين الجواب والسؤال ولا بين هذين القولين بل المناسب ان يقول مد فوع
بان المنهي عنه منة النعم لمنة النعم عليه كما قيل في انه بعد ترادفهما لا بد

في العدول الى الامتنان من نكتة واعل العدول اما لما قبل من ان الامتنان
 لكونه متغديا بنفسه يضاف الى كل من الفاعل والمفعول والمنة لكونها
 لا تعدى الى المفعول به الا بواسطة على لا تضاف الا الى الفاعل ويرد
 المنون ولو على الحذف والايصال وايضا يجوز اضافة المصدر الى المفعول
 بواسطة عند بعض النحاة سيما في كلام المصنفين واما الاشارة بتغيير اللفظ
 الى ان المراد هو المعنى العرفي الذي يذكره المحشي لالهية الحاصلة
 للمفعول بسبب المن المذموم واعله مبنى جواب المحشي ايضا فيما بعد
 قوله بقرينة التقابل واضافته الى اي مجموعهما قرينة واحدة اذ المراد
 بالتقابل بقرينة التقابل للاضافة مجرد التقابل بين الممدوح والمذموم
 الحاصل بلا العاطفة من غير مدخلية خصوصية الاضافة الى شيء معين
 ومجرد تقابل الممدوح للمذموم حاصل في قولنا ان المذموم المنهي عنه
 هو منة الناس لمنة الله تعالى ومجرد الاضافة الى المفعول لا يدل على
 حمل المنة على المعنى المبني للمفعول المضافة الى نائب الفاعل لجواز ان يكون
 مصدرا معلوما مضافا الى مفعوله بل الحق ان مجرد الاضافة الى المفعول
 رفع احتمال كونه مصدرا مضافا الى الفاعل لكن بعد ذلك يحتمل ان يكون
 مصدرا معلوما مضافا الى المفعول وان يكون مصدرا مجهولا مضافا
 الى نائب الفاعل واثبات المذمومة لمنة المعلوم المضافة الى الفاعل
 يرفع الاحتمال الاول لان منة المنعم لا يكون المتعلقة بالمنعم عليه واقعة
 عليه فكلما كانت المنة المضافة الى الفاعل مذمومة يلزم ان يكون
 المنة المعروفة المضافة الى المفعول مذمومة فلا يصح حمل المنة
 المعطوفة بلاء العاطفة على الاحتمال الاول والالبطل التقابل المدلول
 عليه بلاء العاطفة فظهر فساد ما قبل ان كلامهما قرينة وكذا ما قبل
 لا دخل المتقابل قوله وفيه انه يأتي عن هذا المعنى كلمة اللام
 في قوله لك الحمد الخ يعني ان الحمودية المترتبة على الحمد الممدوح خلقا
 وكسبا وان صح انها لا تتعلق بالا لله لما ان كسبه بتوفيقه تعالى العبد له

ولما قالوا ان الاقدار على الجميل جميل بخلاف الاقدار على القبيح فانه
 ليس بقبيح كما تحكم بهما فبين اغني فقير او اقدره على العبادات والمعاصي
 المالية الا ان المنوية المترتبة على المن المذموم لا يصح فيها ان يقال انها
 لا تتعلق بالا لله تعالى لان لها تعلقا بالكسب المذموم ولا تعلق لها
 من هذه الجهة بالله تعالى ولا يصح ارجاع هذا التعلق الى التعلق
 بالله تعالى بوجه كما صح في الحمودية نعم يمكن ان يقال المراد حصر
 تعلقها بسبب سببها اعني الانعام الجميل خلقا وكسبا لا حصر تعلقها
 مطلقا سواء كان بسببها اعني المن او بسبب سببها لكن على ذلك التقدير
 ايضا لا يصح تخصيص تعلقه به تعالى لان سبب المن ليس بمجرد الامر
 الجميل كالحمد بل المن بسبب مجموع الانعام وقصور المنعم عليه بترك
 الشكر بازائه ولا شك ان ترك الشكر ليس بحميل ايضا لكونه قصورا
 في نفسه ولذا ضم الى هذا الاشكال اشكالا آخر بقوله مع ان كون المنعم
 ولم يورده بطريق العلالة المشعرة بالتسليم ومن غفل عما حققناه
 قال ان هذا انما يرد على تقدير ان يحمل لام الملك على اختصاص الصفة
 بالوصف لا على تقدير ان يحمل على اختصاص المتعلق بالمتعلق
 وقد جوزهما فيما سبق فالوجه ان هذه النسخة مضروبة كما في النسخ
 المعول عليها ومنهم من قال ان وجه الابهاء هو ان الظاهر من لام الملك
 هو اختصاص الصفة بالوصف وقد عرفت ان الجواب بحمل المنة
 على المبني للمفعول لا يصح الاعلى تقدير حمل لام الملك على اختصاص
 المتعلق بالمتعلق فبعد ذلك كيف يحكم به المحشي المحقق وبين اعتراضه
 عليه قوله فتدبر اشارة الى اشكال في هذا الجواب من وجوه اما
 اولها فلان ذلك المعنى العرفي عبارة عن اعتراف المنعم عليه بما انعمه المنعم
 من غير ان يوجد من من المنعم والمنة بهذا المعنى مصدر معلوم لا مجهول
 والجواب ان اصل المنة المبنية للمفعول هو الهية الحاصلة للمنون بسبب
 وقوع المن عليه ثم وقع العرف والاتفاق على اطلاقها على الاعتراف

المذكور للمشابهة بين الهيئتين في اشتغالهما على التذلل والتواضع وأما
ثانياً فلان أراد هذا المعنى العرفي بعد الحمد لا يحصل منه الإشارة إلى العجز
المذكور بخلاف الهيئة الحاصلة بسبب المن اللهم الا ان يحصل الإشارة
بمجرد المعنى المنقول عنه كما جعل أبو لهب كتابة عن كونه جهنمياً باعتبار
معناه اللغوي مع ان المراد هو الشخص المعين او يخصص المعنى العرفي
بالاعتراف باستحقاقه المنه وأما ثالثاً فلان حملها على المعنى العرفي
خلاف ما دل عليه تفسير الشارح بكون النعم عليه ممنوناً فان هذا
التفسير لا ينطبق الا على الهيئة الحاصلة بسبب المن اللهم الا ان يكون
تفسير المعنى المنقول عنه ليظهر المناسبة بينه وبين المعنى المراد العرفي وأما
رابعاً فلان صحة هذا الجواب يستلزم عدم صحة الاجوبة بحمل المنه
على المعنى اللغوي المنقول عنه لاشتراط العرفي بهجراً الاصل والجواب
ان التعارف انما وقع في المنه المبنية للمفعول فلتهجر لافي مطلق المنه وأما
خامساً فلانه يخالف لما ذكرنا من ان خطب الكتب والرسائل ينبغي
ان يحمل الالفاظ فيها على المعاني اللغوية الا انه مشترك بينهما وبين الحمد
ولما اشتهر جوازه في الحمد فقد سهل الحمد امر المنه اذ الواقع معاد
ويحتمل ان يكون وجه التدبر الإشارة الى وجه كون هذا الجواب جواباً
عن كلام الأبرار بن معاذ كون لام الملك آتية عن المبنى للمفعول اعني الهيئة
الحاصلة وغير آتية عن المعنى العرفي يحتاج الى تدبر حتى يعلم ان الاعتراف
المذكور لكونه نوع شكر فهو امر جليل فيصح انه لا يتعلق بالاله تعالى
او وجهه الإشارة الى وجه الإباء المذكور لانه يحتاج الى تدبر ولذا غلط
فيه كثير قوله اي حكم الخطاب الخ يعني لو حمل على ظاهره
لم يستلزم هذا السند نقيض المنوع اذ كون الخطاب مخصوصاً بغيره
تعالى لا يستلزم ان يكون حكمه مخصوصاً بغيره تعالى ايضاً اذ كثير اما
يكون الخطاب خاصاً والحكم عاماً كما في خطاب الله تعالى عباد بالنهي
عن الكذب مع استحالة عنه تعالى ايضاً وكافي قوله تعالى ولا تكرر هوا

فتياتكم على البغاء الآية مع ان الاكراه مستحيل في حقه تعالى ايضاً
فلا بد ان يحمل مراده على ان حكم الخطاب من الحرمة والمذمومية
مخصوص بغيره تعالى ثم ان هذا التوجيه مبني على ان المراد من الخطاب
معناه الظاهر وهو توجيه الكلام نحو الغير والحكم اما بمعنى الاثر المترتب
على الشيء واما بمعنى الحكم الشرعي المنقسم الى الوجوب والحرمة
والندب والكراهة والاباحة وجعله بمعنى الوقوع او اللالؤقع او بمعنى
ادراكه اذ عاني غير صحيح لعدم اختصاصهما بغيره تعالى كما ان
حمل الخطاب ههنا على معنى ما به الخطاب اعني الكلام لا يخلو عن بعد
لان اختصاص الكلام بغيره تعالى ليس لذاته بل باعتبار توجيهه قوله
كما ان نفس الخطاب الظاهر انه داخل في التفسير فيدل على ان مراده حمل
مراد الشارح على ذلك بطريق الكناية لا بطريق حذف المضاف اذ هذا
القول يدل على ان مراد الشارح بيان اختصاص كل من نفس الخطاب
وحكمه ولا يتصور جوازه الا بان يكون كتابة اذ المعنى الموضوع له مقصود
بالنوع في الكناية ليتوسل به الى المعنى الكائن والمتنع ان يكون المعنيان
مقصودين بالاصالة كما صرح به الشريف المحقق والفاضل العصام
فلا يرد عليه انه توجيه الكلام الشارح بحذف المضاف وحيث ان يكون
المفاد اختصاص الحكم فقط واختصاص نفس الخطاب مسكوت عنه
والقرينة على هذه الكناية ما سلفنا من ان النافع في الاستناد اختصاص
الحكم لا اختصاص الخطاب وانما حمله على الكتابة لاعلى حذف المضاف
لان امثاله محمولة على الكتابة مع انها ابلغ من التصريح كما نقرر في علم
البيان واما جعل قوله كما ان نفس الخطاب إشارة الى حمل الخطاب على
الاستعارة المصروفة بتشبيه الحكم بالخطاب في اختصاص بغيره تعالى
فله وجه ايضاً فحيث ان التشبيه خارجاً عن التفسير ويمكن
ان يكون توجيهه بحذف المضاف ويكون التشبيه إشارة الى قرينة الحذف
فانه يشير الى انه قد يكون الخطاب خاصاً والحكم عاماً ولا يجدي ههنا

فلا بد من تقدير الحكم وهو اظهر من الاستعارة قوله ولك ان يجعل
الخطاب المح اعم ان الخطاب في اللغة توجيه الكلام نحو الغير كما تقدم
وفي اصطلاح اهل الاصول بمعنى ما به الخطاب اي الكلام وقد يحمل
عندهم مجازا على ما ثبت بالخطاب كالوجوب والحرمة والحكم الشرعي
عندهم اما مثل الايجاب والتحريم وتمثيلهم بالوجوب والحرمة تسامح
واما نفس الوجوب والحرمة واماثلهما من الندب والكراهة والاباحة
قال العلامة التفتازاني في التلويح اورد في كتب الشافعية على تعريف
الحكم الشرعي بكتاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين المح ان المقصود
تعريف الحكم المصطلح بين الفقهاء وهو ما ثبت بالخطاب كالتوجوب
والحرمة وغيرهما من صفات فعل المكلف لانفس الخطاب الذي هو
من صفات الله واجيب بوجوه الاول كما اريد بالحكم ما حكم به اريد
بالخطاب ما خوطب به للقريضة العقلية على ان الوجوب ليس نفس
كلام الله تعالى الثاني ان الحكم هو الايجاب والتحريم ونحوهما واطلاقه
على الوجوب والحرمة تسامح الثالث ان الحكم نفس خطاب الله تعالى
وهو الايجاب والتحريم فلا يوجب نفس قوله افعل واپس للفعل منه
صفه حقيقية فان القول ليس له تعلق بالمعدوم وهو اذا نسب الى الحاكم
يسمى ايجابا واذا نسب الى مافيه الحكم اعني الفعل يسمى وجوبا فهما
متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فلذلك تراهم يجعلون اقسام الحكم
الوجوب والحرمة مرة والايجاب والتحريم اخرى كما في اصول ابن الحاجب
انتهى فاعل مراد المحشي ان ذلك ان يجعل الخطاب المعهود الذي اراده
الشارح وهو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين بهذه الآية
بمعنى يصدق عليه الحكم الشرعي الذي هو الايجاب والتحريم فكانه
قال لك ان يجعل الخطاب المعهود بمعنى التحريم الذي يصدق عليه الحكم
الشرعي وحيث يكون التمثيل بالوجوب والحرمة على سبيل التسامح
كما هو الجواب الثاني للعلامة التفتازاني ولا شك ان جعل هذا الخطاب

المعهود اعني بهذه الآية بمعنى التحريم كاصطلاح اهل الاصول حيث
جعلوا مطلق الخطاب المتعلق بافعال المكلفين معنى الحكم الشرعي
مطلقا او مراده لك ان يجعل الخطاب بهذه الآية بمعنى الحرمة الذي
يصدق عليه مطلق الحكم الشرعي وهذا كاصطلاح اهل الاصول
في معنى الحكم الشرعي حيث جعلوه عبارة عن خطاب الله تعالى المتعلق
بافعال المكلفين وجعلوا الخطاب فيه بمعنى ما خوطب به كما هو الجواب
الاول من اجوبة العلامة ولك ان تقول مراده لك ان يجعل خطاب الله
تعالى المتعلق بافعال المكلفين في ضمن الخطاب المعهود الذي هو الخطاب
بهذه الآية بمعنى الحكم الشرعي الذي هو مثل الايجاب والتحريم او مثل
الوجوب والحرمة كما هو مصطلح اهل الاصول وعلى كل تقدير اندفع
ما قبل هذا غلط لان الخطاب لم يحى بمعنى الحكم الشرعي لافي اصطلاح
اهل الاصول ولا في اصطلاح غيرهم وانما مصطلح اهل الاصول
ان الخطاب بمعنى ما به الخطاب اي الكلام نعم جوز بعضهم كون الخطاب
في تعريف الحكم الشرعي بمعنى ما خوطب به لينطبق على اصطلاح الفقهاء
في الحكم الشرعي لكنه لا يقتضي كون الخطاب اصطلاحا في الحكم
الشرعي والان كانت القبول المذكورة بعده لغوا في ذلك التعريف انتهى
قوله هو المنسبة التي يكون الغرض المح الظاهر ان مراده ان حقيقة
المنة مطلقا هي اظهار المنعم ما انعمه على المنعم عليه كما سبق وهي شاملة
لصنفي التوبخية والتنبيهية ومشاركة بينهما اشرا كما معنويا والامتنان بين
الصنفين بعارض الغرض والمذمومة مقتضى عارض احد الصنفين
فلا اشكال في اثبات مطلق المنية باعتبار تحققها في ضمن صنف معين
هو التنبيه مع ظهور استحالة ثبوت الصنف الاخر لكن عدم الاشكال
حيث تخصص بمحمل لامها على العهد ويحتمل ان يكون مراده
ان التوبخية والتنبيهية حقيقتان مختلفتان فيثبتان الاشكال في اثبات مطلق
المنة وتخصص جنسها او كل فرد منها والفرد المعهود بالله تعالى مع

قوله الثالث المح تلخيص
هذا الجواب ان ليس المراد
من الوجوب ما هو صفة اعتبارية
لفعل المكلف بل الامر الوجود
الذي يتزعم منه تلك الصفة
الاعتبارية كما ان المراد بالاجاب
ذلك الامر الوجود الذي يتزعم
منه الصفة الاعتبارية للحاكم
اي الايجاب فلا يوجب عليه
ان الوجوب القائم بفعل المكلف
كيف يكون عين الوصف القائم
بالحكم كما لا يخفى فتأمل

قريته نعين المراد بناء على ان المنية على هذا مشتركة بين الحقيقتين
لفظا وعلى كل تقدير يتجه عليه ان تعداد النعم على الكفار على سبيل
التوبيخ والتفريع كثير في القرآن فالحكم بمذمومية المن التوبيخي مطلقا
باطل بل الحق في الجواب ما ذكره الشارح بقوله وايضا الخطاب
مخصوص الخ وايضا الاول للشارح ان يستدل على اختصاص الخطاب
بهذا الالباب التي استشهد بها اذ يحتمل ان يكون المراد بالمن فيها تنبيها
فان قلت لم يحكم بكون مطلق المن التوبيخي مذموما بل مذمومية
ما يوجب التحقير من جهة المن ولذا عطف التحقير عليها وما يوجب
التحقير انما هو من العبد لا من الله تعالى وذلك لان التحقير الحاصل
من جهة المن هو باقتضاح المنون بظهور احتياجه الى المسان وهو لا يرضى
بظهوره واحتجاج كل احد اليه تعالى ظاهر عند كل احد فلا يكون
الاحتياج اليه تعالى عيبا ولا ظهوره عند غير المنون مؤذيا الى الادنى
وموجبا للتحقير فلا يكون من الله تعالى مؤذيا الى الادنى وموجبا للتحقير
قلت في توبيخ الكفار تنصبص على تركهم تشكر منهم وترك الشكر
عيب واظهاره تحقير في مطلق المن تحقير حاصل من جهة المن كما
لا يخفى قوله لئلا يقع في الكفران هذا اللام اما للعرض كما هو
الظاهر واما للعاقبة ويتجه على الاول انه لا يصح في من الله تعالى
عند من لا يرى تعليل افعاله تعالى بالاعراض وان حل الغرض على معنى
المقصود زاد الفساد اذ لما وقع الكفران من العباد يلزم تخلف مراده
تعالى عن الارادة وهو محال وعلى الثاني انهم قالوا لا يجوز تخلف
العاقبة عن ذي العاقبة كما في قوله له ملك ينادي كل يوم
لدوا للوث وابنوا للخراب ويمكن الجواب باختيار الغرض بتخصيص
التصوير بمن بعض العباد على بعض وفيه ما فيه وباختيار العاقبة
بان النبي الوقوع في الكفران بغفلة عن النعم لا مطلق الوقوع وهذا
لم يخلف عن من الله تعالى عليهم لانهم انما وقعوا في الكفران اما عنادا

قوله كعبير في القرآن على
ما نص عليه ائمة التفسير في كثير
من المواضع كما تعرفه من يرجع
الى كلامهم

واستكبارا

واستكبارا واما زعمهم انهم شاكرون واما رجاء العفو لا بغفلة عن النعم
فان قلت كل عبد شاكر ولو شكر واحد فلا يلزم تخلف المراد اما العاقبة
قلت المطلوب من الكفار هو الشكر الجنائي الذي هو الايمان قال الشارح
سلك في التقديم على الطريقة السابقة الخ اي سلك من بين طرق التقديم
على طريقة تقديم المسند كما سبق لاعلى طريقة تقديم المسند اليه او سلك
من بين طرق تقديم المسند على الطريقة السابقة التي هي تقديم المسند
المشتمل على كاف الخطاب ان عد الكاف جزءا من المسند لشدة الاتصال
بين المضاف والمضاف اليه او التي هي تقديم المسند المقتضي لتقديم كاف
الخطاب ان عد الكاف خارجا عن المسند ههنا لازماله فملى الاول
يكون كل من التعظيم وافادة الاختصاص وبعض النكات السابقة نكتة
مستقلة للتقديم وعلى الثاني لا يكون شيء من التعظيم والافادة نكتة
الامع ضخمة بعض النكات السابقة للسطع بان قصد التعظيم والاختصاص
وحددهما لا يقتضي التقديم الخاص لحصولهما بولنا وعلى محمد الصلوة
والتحية والظاهر من سوق الشارح هو الاحتمال الثاني قوله واما
الى الله تعالى فان قيل تعظيم شانه تعالى انما يقتضي تقديم كاف الخطاب
على المسند اليه اعني الصلوة والتحية لا تقديم المسند والكلام فيه قلنا
هذان مبني على جعل الكاف جزءا من المسند ناسحا او على ان تقديم
المضاف اليه يوجب تقديم المضاف ولم يجعل الضمير للمسند المدلول عليه
بالقديم اذ لا معنى لتعظيم المسند الذي هو مجموع الجاز والمجرور الانساحا
قوله لكن الاول اولي وان كان بعد اقطا ومن قال المذكور بكاف
الخطاب لا يصح لان يكون مرجعا للضمير الغائب فقد غفل عن ان الضمير
مرجع الى ما تقدم ذكره واو حكما وكأنه لم يلتفت الى باب الالتفات
من الخطاب الى الغيبة وقد جوز مثله المولى الحسن الفساري في حاشية
المطول في بحث الفصاحة في قوله الايت شعري هل يلوم من قومه
قوله لان تعظيم شانه تعالى الخ وليس تعظيم شان النبي عليه السلام

مندرج فاذا رجع الضمير الى النبي عليه السلام كثر بيان الفوائد الممكنة
الحصول من كلام المص بخلاف ما لو ارجع اليه تعالى اذ ينبغي تعظيم النبي
عليه السلام مهما لا غير مبين مع انه حاصل له من جهة التقديم ومن جهة
الاضافة الى كاف الخطاب ولهذا قال فيما نقل عنه انه على تقرير رجوعه
الى النبي عليه السلام متضمن للفائدة تين تعظيم الله تعالى وتعظيم
النبي بخلاف رجوعه الى الله تعالى ثم ان عدم اندراج تعظيم النبي عليه
السلام في السابقة مبني على ان المراد ماهي سابقة بعينها ولا جمل
ذلك لم يندرج فيها شرف النبي عليه السلام واحتيج الى توجيه تركه فيما
بعد واقائل ان يقول ان كان المراد السابقة بعينها فلياقة ملاحظة
المصلي عليه غير سابقة بعينها وان اراد السابقة بعينها او بخلاصتها
فخلاصة تعظيم الله تعالى وشرفه مطلق التعظيم والشرف المنطبقين
على كل من التعظيمين والشرفين كما ان خلاصة لياقة ملاحظة الخادم
للمحمود لياقة ملاحظة المعظم للمعظم المنطبقة على لياقة ملاحظة
المصلي ايضا فالفرق تحكم قوله وانما ترك نكتة الشرف اى
بمعنوا الشرف وان كانت مذكورة بعنوان اخر فلا يرد عليه ان الوجه
الثاني يدل على انها مذكورة لكونها عين نكتة التعظيم فلا يصح تعليل
الترك به وما قبل المراد انما لم يذكره على ان يكون نكتة مستقلة فليس
بشيء اذا الظاهر ان هذا الكلام جواب سؤال بان يقال لم لم يقل لتعظيمه
وشرفه كما سبق على وجه يحتمل ان يكونا نكتين وان يكونا نكتة واحدة
وانما يحسن ما ذكره لو كان استقلا الشرف فيما سبق مقطوعا به فان
قلت كونهما نكتة واحدة لواقضى الترك لاقتضاء فيما سبق قلت المراد
الاشارة الى جعلها نكتة واحدة فيما سبق ولا يخفى ان هذه الاشارة
من الشارح انما يحصل بذكرهما فيما سبق وترك احدهما ههنا وبهذا
يندفع ايضا انه كما ان التعظيم فيما سبق مبهم يحتاج الى التفسير فكذا ههنا
قوله اعتمادا على المقايضة الخ لم يعتمد على المقايضة الى ما سبق مع انه

الظاهر لان شرف مرتبة النبوة لا يقاس الى شرف مرتبة الألوهية
ويقاس الى تعظيم تلك المرتبة كما لا يخفى اقول والظاهر ان ترك الشارح
مقتضى المقام للفتاوت بين مرتبتي الألوهية والنبوة قوله لما بينهما
من القرب فيصح مقايضة احدهما على الاخر في تعليل تقديم المسند
قوله وانت تعلم الخ الظاهر من التقييد بقوله ههنا انه اراد على الشارح
بان ما ذكره من النكات مشترك بين المقامين والاولى التعرض بنكتة
فخص بهذا المقام فن قال وانت تعلم ان التشويق وصنعة الاستغراب
يصلح لان يكون نكتة ههنا لم يفهم مراد المحشى مع ان الاستغراب
زال بالاعتبار بالاول كما زال الالتفات في الثاني الجارى على اسلوب الاول
ولذا قالوا الالتفات في قوله تعالى واياك نستعين وانما الالتفات في قوله
تعالى اياك نعبد وما بعده جار على اسلوبه وليس فيه عدول عن
مقتضى الظاهر اذ بعد الخطاب الاول كان مقتضى الظاهر هو الخطاب
وبالجملة تحقق الاستغراب في هذه الفقرة ممنوع لعدم رعاية السجع نكتة
خاصة بهذا المقام ايضا الا ان يقال السجع مرعى في قولنا والصلوة
على نبيك والتحية قوله هذا الكلام يدل الخ الظاهر انه اراد عليه
وقوله ولك ان تقول جواب عنه ويحتمل ان يكون بكل منهما توجيه الكلام
الشارح اما الثاني فظاهر واما الاول فبان يقال لم يقل تاكيد الاختصاص
كما سبق لان لام التعريف سواء حمل على الجنس والاستغراق او على
العهد لا تفيد الحصر عنده وقد عرفت البحث الدال على صحته من انها
لاتفيدة ولو كانت الاستغراق الابتداء ويل بعيد اقول ولك ان تقول انما
لم يقل تاكيد الاختصاص لان حمل لام الصلوة على الاستغراق المفيد
لطلب اختصاص الرحمة بالنبي عليه السلام غير مناسب بل هي مجولة
على العهد فقط وهي لاتفيد الحصر وفاقا الا ان يقال يجوز ان يحمل
على الاستغراق ويحمل الحصر المدلول على الاضافي كما ياتي وذلك
بان يكون معنى الكلام طلب نزول كل رحمة على النبي عليه السلام ولو مع

غيره من الانبؤاء والممنين لامع الكفار قوله غير ظاهر فيه بحث
لانه ان اراد انه متحقق لكنه خفي فلا يكون وجهها لعدول الشارح
عن عبارة التأكيد اذ بعد ثبوت التأخر عند الشارح لا وجه للعدول
وان كان خفيا وان اراد انه مشكوك فيرد عليه انه على هذا لا يصح حل
كلمة اللام فيما سبق على لام التعريف وقد حملها عليه هنالك وبالجملة
تأخر افادة التقديم عن افادة لام التعريف اما معلوم للشارح فلا وجه
للعُدول ههنا عن عبارة التأكيد واما غير معلوم فلا يمكن ان يحمل
مراده من كلمة اللام فيما سبق على لام التعريف وحده وان امكن حملها
على مجموع اللامين الا ان يقال هذا الكلام منه استدلال بترك التأكيد
ههنا على ان مراده من كلمة اللام فيما سبق هو لام الملك فقط كما يدل عليه
قوله بخلاف تأخرها عن افادة لام الملك وما سبق من احتمالات اللام فانما
هو مع قطع النظر عما ههنا قوله كما ينشأ من ان لام الملك بمجرد مجرورها
يدل على الاختصاص ولا يتحقق التقديم قبل تمام الكلام فضلا عن افادته
الاختصاص وان تحقق المقدم قبل تمام الكلام ثم ان عدم ظهور تأخر
افادة التقديم عن افادة لام التعريف ثابت بما اشترنا من ان افادة اللام يحتاج
الى ملاحظة كلية ذكرها الشريف ومن البين ان حل الكلام على معنى
القضية الكلية لا يتصور قبل تمام الكلام فيكون افادتها بعد تمامه كافادة
التقديم لكن قد عرفت ان ما ذكره من تأخر افادة التقديم عن افادة لام الملك
انما يتم اذا كان معنى لام الملك اختصاص شي ما بمجروره لا اختصاص
الشيء المعين به وهو محل تأمل وايضا يجري ههنا ما ذكره هنالك من ان ذات
لام التعريف مقدم على التقديم وان تقدمه عليه ظاهر غير خفي الا ان يقال
مراده انه نظر الى ما هو الاصل الذي هو كون التأكد باعتبار الافادة والاوجه
ما قدمنا من انه ترك التأكد ههنا قصد الى ان لام الصلوة للعهد وحل
الحصر المستفاد من لام الاستغراق على الاضافي مما يحتاج الى تكلف قوله
ولا يخفى ان الاختصاص اي الاختصاص المستفاد من التقديم يصح

ان يكون حقيقيا لو كانت اللام في الصلوة والتحية للعهد فيه بحث لان
المستفاد من التقديم ههنا قصر الموصوف اعني الصلوة والتحية على صفة
الزول على النبي عليه السلام وقد تقرر في موضعه انه لا يمكن من الحقيقي
في قصر الموصوف على الصفة والحمل على الادعاء مفسد لانه انما ينفي
الكاملتين عن الكفار ادعاء لا تحقيقا ولا مخلص الا بمحمل ما قدمه
من ان اختصاصهما بصفة الزول على النبي او الانبياء عليهم الصلوات
والتسليمات يستلزم اختصاصهما بهما وهذا الاختصاص اللازم
من قصر الصفة على الموصوف وكونه حقيقيا باعتبار هذا اللازم لا باعتبار
نفسه ثم ان المتبادر من اخذ الصفة ههنا وتركها في احتمال الاضافي انه
اراد صحة الاضافي ههنا ايضا وعدم صحة الحقيقي فيما يأتي بوجه ويتضح
الحال قوله اي الصلوة والتحية الكاملتان الخ تلخيص كلامه
انه حل اللام فيهما على العهد بان يحملا على الفرد الكامل يصح ان يكون
الحصر حقيقيا كما يصح ان يكون اضافيا سواء حل اضافة نبيك
على العهد الخارجي على ان يراد نبينا عليه الصلوة والسلام او على
الاستغراق على ان يراد جميع الانبياء عليهم الصلوات وذلك لان كلا
من الصلوة والتحية اما ان يحمل على الفرد الكامل الخاص نبينا عليه الصلوة
كالكوثر والشقاعة الكبرى والمقام المحمود من الفردوس واما ان يحمل
على الفرد الكامل الخاص بجميع الانبياء عليهم السلام كالكرامات
المختصة بهم في الآخرة بل وفي الدنيا واطراف النبي الى كاف الخطاب
اما العهد واما للاستغراق اذ لا يجوز ان يكون للعهد الذهني ولا للجنس
لما قبل من ان الصلوة لا يكون الاعلى الفرد لانه توهم فاسد بناء على
ان المراد من الجنس الماهية المخلوطة او المطلقة لا المجردة بل لانه لا تنصب
فيه على الصلوة على محمد عليه افضل الصلوات وهو المقصود الاصل
فان حلت لامهما على العهد وخصنا بما هو من خواص نبينا محمد عليه
الصلوة والسلام كان الحصر حقيقيا على تقدير عهدية الاضافة

قوله لانه توهم فاسد الخ
اذ ليس الجنس في قولهم لام
الجنس مختصا بالماهية المجردة
بل شامل للمخلوطة ولذا
جعلوا اللام في موضوع الماهيات
الخاكمة على الماهية باعتبار
تحققها في ضمن الافراد للجنس
لذا بل للعهد والاستغراق
لا يخفى

وان حملت اللام عليه وخصت بما هو من خصائص الانبياء عليهم الصلوات
كان الحصر حقيقيا على تقدير استغراق الاضافة بمعنى الكل المجموع
لما ان الاستغراق كما يكون بمعنى الكل الافرادى يكون بمعنى المجموع
فالمتى ان الكاملتين منهما مخصوصتان بمجموع الانبياء عليهم الصلوات
لا تعديان الى غيرهم اصلا واما على تقدير استغراق الاضافة بمعنى
الكل الافرادى فالحصر اضافى اذا كانتان لبيتا بمخصوصتين بكل
نبي بل مشتركان بين جميع الانبياء عليهم الصلوات واما اذا حملت اللام
على الجنس فالحصر اضافى البتة سواء حملت الاضافة على العهد او على
الاستغراق وبالجملة اخذ الصحة في عهدة اللام وتركها في جنسيتها
يدل على ما ذكرنا فاندفع ما قيل ان كلامه يدل على ان الحصر حقيقى
على تقدير ان يحمل اللام على العهد مطلقا وبس كذلك اذا وحمل
الصلوة والتحية على افراد الصلوة والتحية بالاصالة وحمل الاضافة
على العهد كان الحصر اضافيا بالقياس الى غير الانبياء لاحقيقيا انتهى
على ان المحشى حمل الصلوة والتحية على معنى الرحمة والسلامة لا على
معنى التصلية والتسليم واستعرف وجهه قوله واما لو كانت الجنس
الحمله اعم من لامي الاستغراق والحقيقة وان لم يدل الثانية على الحصر
اذا الحصر المقصود ههنا مستفاد من التقديم قوله فهو اضافى بالقياس
الى الكفار سواء كانت الاضافة للعهد او للاستغراق ثم ان وجوب
مخاطبة يعتقد الشريعة او العكس يختص بالحصر الاضافى الواقع في الكلام
الاخبارى ولا يجب ذلك في الانشائى لاسيما اذا كان الخطاب له تعالى
فاندفع بعض الالهام قوله والافطرب الخ اى لو لم يكن اضافيا
بالنسبة الى الكفار فاما ان يكون اضافيا بالنسبة الى المؤمنين او حقيقيا
وعلى كل تقدير يلزم طلب عدم زول فرد اصلا من افراد مطلق الرحمة
على المؤمنين وهو غير مناسب فاندفع ما قالوا من انه انما لا يكون مناسباً
لو لم يتضمن طلب الرحمة له عليه السلام طلبها لجميع المؤمنين وبس كذلك

كما سيصرح به في حاشية الاراداف انتهى وذلك لان المتضمن لذلك
مطلق الطلب لا طلب اختصاص الجنس او كل فرد اضافيا او حقيقيا
فان قيل لاشك في ان الرحمة والسلامة الجامعتين لرحمة الامة وسلامتهم
مختصان بالنبي عليه الصلوة او بالانبياء عليهم الصلوات لا تعديان الى الامة
قلت نعم لكنهما فردان كاملان والكلام في اختصاص كل فردا والجنس
قوله اختصاص الرحمة والسلامة نصريح بانه حمل الصلوة والتحية
على معنى الرحمة والسلامة مع ان الاولى حملها على تصلية المؤمنين
والملائكة ونحييتهم لينطبق على قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون
على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما الآية ولعل ذلك
لاجل الامثال بامر الصلوة والتسليم اذ المؤمنون مأمورون بطلب
الرحمة والسلامة لا بطلب طلب الملائكة والمؤمنين الرحمة والسلامة
وحمل التحية على معنى السلامة مع ان الظاهر ان يحمل على التسليم
املاجل ذلك واما لان رديف الصلوة التى هي ظاهر في الرحمة يكون
في الاكثر السلام بمعنى السلامة اقول حمل كلام المص على صنعة الاحتكاك
بلن يكفى بالصلوة عن السلام وبالتحية عن التصلية اولى قوله غير
مناسب لا يقال بل باطل لان المص من المؤمنين فكيف يطلب حرمان
نفسه عن جنس الرحمة لانا نقول اذالم يكن الحصر اضافيا بالقياس
الى الكفار لا يلزم ان يكون حقيقيا واطافيا بالنسبة الى جميع المؤمنين
لجواز ان يكون اضافيا بالقياس الى بعضهم لكنه غير مناسب فتأمل
ونتيجة على المحشى انما يلزم طلب الاختصاص لو كان الحصر المستفاد
ملحوظا في المطلوب ليكون طلب الاختصاص وهو متمتع لجواز ان يكون
ملحوظا في جانب الطلب ليكون اختصاص الطلب وفرق بين المعنيين
لان قولنا اطلب ان لا ينزل الرحمة والسلامة الاعلى النبي عليه السلام
غير مناسب بخلاف قولنا لا اطلب الا تزولهما على النبي عليه السلام
ولا يلزم من عدم الطلب لغيره طلب العدم له بل فيه المحاض الطلب له

قوله لا طلب اختصاص الجنس
او كل فرد الخ لما عرفت ان طلب
اختصاص الجنس او كل فرد
يستلزم طلب عدم تعدى شئ
من افراد ذلك الجنس الى المؤمنين
وهو منافي للتضمن المذكور كما
لا ينبغي

قوله لا بطلب طلب الملائكة
الخ اى بهذه الآية فلا ينافى كونهم
مأمورين باحاديث شريفة
كما لا ينبغي

عليه السلام وهو مناسب لمقام الطلب والصلوة وهذا كلاحظة
الاستمرار في جانب النبي في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم
وكلاحظة المباعدة في جانب النبي في قوله تعالى وما الله بظلام للعبيد
ومثلها اكثر قوله لو كانت اضافة نبيك للعهد فالاختصاص اي
اختصاص التصلية بالنبي عليه السلام اضا في بالقياس الى غير الانبياء
عليهم السلام اذ لا يناسب بل لا يصح طلب عدمها لسائر الانبياء عليهم
السلام وهذا ايضا مبني على ملاحظة الاختصاص في جانب المطلوب
وقد عرفت جواز خلافه من غير محذور قوله ولو كانت للاستغراق
لعلة نقول لا يمكن حمل اللام على الجنس فاماكن العهد فاللام ههنا
للعهد واسارة الى الصلوة بالاصالة فان كانت الاضافة للعهد يكون
الحصر اضافيا وان كانت للاستغراق يكون حقيقيا نعم لوجاز
جنسية اللام على ان يعم من الصلوة بالاصالة وبالبع اكان اضافيا
سواء كانت الاضافة للعهد او للاستغراق قوله بناء على ما تقرر الخ
يعني ان طلب اختصاص التصلية بالانبياء عليهم السلام لا يتضمن لما
لا يكون مناسباً فانه انما يتضمنه لوجاز التصلية لغير الانبياء لكنها غير
جائزة عند اهل السنة فلا يتجه عليه انه لا يصح بناء شيء من الشرطيتين
على ذلك وتعليله به وبالجملة مراده لا مانع من الحقيقي على تقدير الاستغراق
بناء على ذلك بخلاف تقدير عهديه الاضافة قوله ففيه نظر
من وجوه اما اولاً فلان مبناه حمل الصلوة على معنى التصلية لان
مالا يجوز لغير الانبياء عليهم السلام هو التصلية لا الرحمة الشاملة للعالمين
مع ان حملها على معنى الرحمة اظهر لما عرفت ان طلب الرحمة له عليه
السلام من الله تعالى اولى من طلب طلب الملائكة والمؤمنين اياها
وامثال الامر بقوله تعالى صلوا عليه لان معناه اطلبوا الرحمة من الله تعالى
لنبي عليه السلام لا اطلبوا طلب الملائكة والمؤمنين ومن البين ان الصلوة
في هذه الجملة الانشائية اذا حملت على معنى التصلية يكون المعنى اطلب كون

التصلية من الملائكة والمؤمنين للنبي عليه السلام والذين حفظوا عنه ههنا
ومنه القائل حملوا الصلوة على معنى التصلية وقد عرفت ان اختصاص
الرحمة كان حقيقيا على تقدير عهديه الاضافة و اضافيا على تقدير
استغراقها على عكس ما ذكره القائل واما ثانيا فلان الوصلان الصلوة
في كلام المص بمعنى التصلية بناء على انها في اللغة الدعاء ويؤيده التحية
بمعنى التسليم في الظاهر فالاختصاص الحقيقي على تقدير الاستغراق
غير ظاهر اما لان جنس الصلوة شامل للصلوة بالنسبة ايضا وهي
يجوز للمؤمنين الا ان يدعى ظهور اللام في العهد كما اشرنا واما لاختصاص
الصلوة بالاصالة بكل نبي اما بان يكون الجزء الثبوت من الحصر متعلقا
بكل واحد والجزء السلبى متعلقا بمن عدا ذلك الواحد وان كان منهم
فيلزم طلب المتناقضين اي كون التصلية بالاصالة لكل واحد وعدم
كونها له وهو ظاهر واما بان يكون الجزء الثبوت متعلقا بكل منهم
والسلبى بمن ليس منهم فيلزم ان يكون الحصر اضافيا لا حقيقيا وهو
ظاهر اللهم الا ان يكون الاستغراق بمعنى الكل المجموع ويكون
اختصاص الصلوة بالاصالة بمجموعة الانبياء بالقياس الى كل جماعة
سواها اختصاصا حقيقيا وما قبل عدم جواز الصلوة لجماعة الملائكة
غير معلوم لبس بشيء لانه معلوم من قول اهل السنة لا يجوز المصلوة لغير الانبياء
عليهم الصلوات لان النبي مخصوص بالانسان وفاقا وان اختلف في ان
الرسول اعم من الملك او مخصوص بالانسان ايضا نعم يجوز التسليم
للملائكة ايضا وهذان الوجهان مما اشار اليه المحشي في الحاشية حيث
قال في وجه النظر لان مالا يجوز لغير الانبياء عند اهل السنة انما هو لفظ
الصلوة والمراد ههنا معناها على ان الاختصاص الحقيقي على تقدير
الاستغراق غير ظاهر انتهى واما ثالثا فلان كون الحصر حقيقيا
او اضافيا ناظر الى حمل اللام على الجنس او العهد لا الى حمل الاضافة
على العهد والاستغراق اذا الحصر يكون حقيقيا في صورة عهديه

اللام مع حل الاضافة على العهد والاستغراق واضافا في صورة
جنسية اللام وعهدية الاضافة سواء حل الصلوة على معنى الرحمة
او على معنى التصلية بان يراد بالصلوة المعهودة افضل الصلوات
المختص بمحمد عليه الصلوة والسلام وهو قولنا اللهم صل على سيدنا
محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم كما ورد في الشرع
كما قبل والاظهر ان يراد الصلوة المقارنة لكمال الاخلاص والاحسان
لان الاول مختص بالنبي عليه السلام بحيث لا يمكن للغير ولا معنى لطلب
اختصاص المختص وانما المعنى في طلب اختصاص الشيء الذي من شأنه
عدم الاختصاص وهذا الوجه ايضا مما يفهم من سوق كلام المحشي
قوله اشارة الى التعظيم والشرف بالنظر الى الله تعالى هذا ناظر
الى رجوع الضمير في شأنه الى النبي عليه السلام واما الاحتمالان الاتيان
من الاشارة الى الخلاصتين فهما على كلا تقديرى الرجوع لا يقال
لانما نفع من حل البعض على التنبيه على القرب لا نأقول ههنا نكتة
اختيار الخطاب مقدما او مؤخرا والكلام في نكتة تقديم المسند كما لا يخفى
قوله لاشتمال المسند الخ يعني يصح ان يجعلنا نكتتين التقديم المسند
لاشتمال المسند على كاف الخطاب اشتمال الكل على الجزء ان جعل
المضاف اليه داخل في المسند تسامحا واشتمال المزموم على اللازم الخارج
ان جعل خارجا وهو الظاهر لان المسند حقيقة هو الجار والمجرور
والمضاف اليه خارج ومنه يعلم ان المسند مشتمل على النبي اشتمال الكل
على الجزء ومن قال ان المسند في الحقيقة هو المتعلق المحذوف فقد سهى
عن استقرار الطرف مقرره قوله يعني ان اللايق بحال المصلي الخ
لقائل ان يقول لبس له مؤيد شرعي اذ لبس لتقديم ملاحظة المصلي عليه
على الشروع في الصلوة مدخل في اكمال الصلوة ليكون لا يقابوا سطرته
وانما المدخل في الاكمال تقديم ملاحظة المعبود في كل عبادة نعم يستحيل
التصلية بدون تقديم ملاحظة المصلي عليه لكن ذلك ضروري في شروع

كل فعل هو نسبة بين الفاعل وغيره وليس لذلك التقديم تعلق بامردني
وبما كمال العبادة ولا مخلص الابان يقال لياقة تقديم ملاحظة المعبود
على الحمد ليست لمجرد ان لذلك التقديم مدخل في اكمال هذا الحمد بل لها
علة اخرى هي ان كمال التعظيم لا يكون الابان يكون المعبود تعالى ملحوظا
دائما بحيث لا يغيب عن الخواطر وبحيث يكون ملاحظة تعالى مقدما
على كل ما عداه عبادة او غيرها ولا شك ان لياقة تلك الملاحظة مؤيدة
من جانب الشرع فاذكره الشارح فيما سبق من اللياقة له خلاصتان
باعتبار كل من العلتين احدهما ان اللايق بحال العابد ان يلاحظ
المعبود حاضرا ومشاهدا اولا ليكمل العبادة والاخرى ان اللايق بحال
المعظم ان يلاحظ المعظم اولا اي ان يلاحظه وان كان بطريق الغيبة
سابقا على تعظيمه بل على كل فعله ليحصل كمال التعظيم فاشار في هذين
الاحتمالين الى هاتين الخلاصتين بل لنا ان نقول ان الخلاصة الثانية
خلاصة الخلاصة الاولى فهي خلاصة ما ذكره الشارح بالواسطة
وذلك لان خلاصة لياقة تقديم ملاحظة المعبود مشاهد الاجل اكمال العبادة
هي لياقة تقديم ملاحظة المعظم لاجل اكمال التعظيم فتأمل ثم اقول يرد
على هذا الاحتمال وعلى الاحتمال الذي بعد ان التنبيه على هذه اللياقة
انما يقتضي تقديم قوله على نبيك على الصلوة اذا حلت الصلوة على معنى
التصلية الصادقة على مجموع قوله وعلى نبيك الصلوة كما اشار الى مثله
في الحمد واما اذا حلت على معنى الرحمة كما هو مختاره فلا اللهم الا
ان يقال كما ان الحمد من الا كذا تلك التصلية بهذا الكلام فانها رحمة
زالت عليه عليه السلام بواسطة نزولها على امته لكنه لا يتمشى في الرحمة
المعهودة مع حل الاضافة على العهد ايضا كما لا يخفى ولا مخلص الابان
يكون الاحتمال لان منه بناء على معنى التصلية او على معنى قبل الفراغ
واعلم ان الاحتمال الاول مبني على كون المسند الحقيقي غير مشتمل
على كاف الخطاب والاحتمال الثاني مبني على كون كاف الخطاب جنبا

من المسند تسامحا او خارجا يستلزم تقديمه المسند ولاجل ذلك
 اخر الاحتمال الثاني مع ان انطباق حديث الاحسان على الخلاصة
 الثانية اظهر من انطباقها على الاولى ومما ينبغي ان ينبه عليه ان هذا
 التفسير ليس تفسير الخلاصة المشتركة بين المقامين بل هو تفسير للنكتة
 المأخوذة من الخلاصة والخلاصة الثانية خلاصة مشتركة بين المقامين
 لاجل الثفن فاعلم هذا المقام قوله وانت تعلم الخ يرد عليه ايضا
 انه انما يظهر فيما اذا حمل الصلوة على معنى التصلية لا على معنى الانعام
 فانه كالنسبة بين المنعم والمنعم عليه لا بين المصلي والمصلى عليه ويحتاج
 الى الدفع بما سبق من كون طلب الرحمة بهذا الكلام من جنس الالاء
 والنعيم قوله لانه رحمة للمؤمنين اى رحمة نافعة للمؤمنين والكافرين
 بالنسبة الى الدنيا حيث ارتفع الخسف والمسح بعده عليه السلام ونافعة
 للمؤمنين دون الكافرين بالنسبة الى الآخرة لا هتداء المؤمنين بهديته
 دون الكافرين على ما اشار اليه ائمة التفسير في تفسير قوله تعالى وما ارسلناك
 الا رحمة للعالمين ولا ينبغي ان من كان ذاته رحمة محضه ينتفع به الكل
 فهو لكونه خيرا محضا لا يمنع المستظلين في ظلال حمايته عما انعم عليه
 وان منع اعدائه فالدعاء له عليه السلام باختصاص جنس الرحمة اوجبه
 يتضمن الدعاء ولو ببعض تلك الرحمة المستظلمين الذين هم المؤمنون
 ولا يتضمن الدعاء لاعدائه وهذا كما ان الدعاء بالنصرة والسلامة
 لا يبر المؤمنين يتضمن الدعاء بهم السلام ولا يتضمن لاعدائه وهذا القدر
 كاف في المقامات الخطابية وان لم يكن هناك استلزام عقلي وبهذا يدفع
 ما يتوهم ههنا ان الكلام في تضمن الرحمة النازلة على هذه الرحمة كما هو
 صريح قوله فنزول الرحمة الخ لا تضمن هذه الرحمة وشمولها
 لجميع المؤمنين وشمول الرحمة الثانية لا يقتضي شمول الاولى فلا يدل
 على المدعى على انه لودل لدل على ان الصلوة على النبي عليه السلام متضمن
 للصلوة على الكفار فانه رحمة للعالمين كافة لا للمؤمنين خاصة انتهى

هذا الذي ذكرنا مبنى على حمل لام الصلوة على الجنس او الاستفراق
 ولك ان نحمله على العهد ايضا فان الشفاعة الكبرى والكوثر
 بل المقام المحمود ينتفع بها المؤمنون قطعاً دون الكافر قوله بان يقول
 وعلى آله الخ فيه بحث من وجوه اما اولاً فلان معنى الاراداف يقتضي
 ان يكون الصلاتان في جملة واحدة بان يقول وعلى نبيك وآله الصلوة
 والتحية اذ الاراداف ركوب الشخصين على مركب واحد واما ثانياً
 فلان طلب الرحمة انما يكون صلوة اذا كان بلفظ الصلوة واما ثالثاً
 فلانه ان كان صلوة فيكون صلوة عليهم بالاصالة في جملة مستقلة
 ومجرد العطف لا يخرج عن الاستقلال والاصالة كما في الصلوة على النبي
 عليه السلام لكونها معطوفة على الجملة المحمية تأمل وان لم يكن صلوة
 فلا يحصل التصلية عليهم لا بالاصالة ولا بالانع واما رابعاً فلان قوله
 كما هو دأب سائر المصنفين ياباه اذا المعتاد ما ذكرنا لا ما ذكره واما خامساً فلان
 الخطاب ملزم في الفقرات وقد فاته مع ان فيه تشبيهاً للفقرات والاحسن
 تزويجها وبهذا يظهر ان ما قبل الاولى ان يقول وعلى آله واصحابه
 ذوى النفوس الزكية لبس بشي أيضاً قوله لكن تركه بمنزلة قوله وهذا
 دعاء شامل اصل المصراع بتقديم البرية على الشامل لكن اخرها رعاية
 للمسجع وليس هذا كما لفقرة التي ذكرها قبل فانه في الحقيقة طلب الرحمة
 عليهم بلفظ الصلوة بخلاف تلك الفقرة كما عرفت فلا يرد عليه ما اوردها
 عليها بل هذا اولى من الطريق المعتاد اذ فيه دلالة على ان الرحمة
 المطلوبة عليهم من شعب الرحمة المطلوبة على النبي عليه السلام
 لا الرحمة المستقلة فيكون تلحقاً الى قوله تعالى وما ارسلناك الا رحمة
 للعالمين ولذا اخذ قوله لانه رحمة للعالمين مع ان الظاهر في هذا
 الاستدلال ان يقال لان رحمة الله رحمة عليه عليه السلام لكونها
 مطلوبة له عليه السلام فيندفع ما قبل ان هذا الجواب لا يدفع السؤال
 بالاولوية ثم ان هذا الاستدراك يتبادر منه انه جواب آخر غير الجواب الاول

لكن الحق انه من تنه اذ لا يتم بدونه فكأنه دفع توهم برده على ذلك الجواب
بانه لو كفي تضمن الصلوة على النبي عليه السلام في الاخراج عن عهدة
الصلوة على الال والاصحاب لما جرى عادة المصنفين على ذكرها بعدها
ولما ورد الامر بالتعميم في قوله عليه السلام اذا صليتم على فعمموا
فتدارك جوابه بان المخرج عن العهدة ليس بمجرد التضمن المذكور بل ترك
المعطوف الذي جرت العادة بذكره اعتمادا على التضمن فان هذا
الترك بمنزلة الفقرة الثالثة القائلة بان هذا دعاء شامل للبرية في افادة
التصليية عليهم ولا شك ان ليس التصليية الا اتيان ما يدل عليها من الكلام
سواء دل باصل التركيب او بخاصية والدلالة بخاصية التركيب كدلالة
التقديم على الحصر معتبرة في المقامات الخطائية وان لم تعتبر في الادلة
الشرعية وكيف واعجاز القرآن بدلالة خواص التراكيب وبهذا يدفع
عنه امور منها انه لو تضمن الصلوة على النبي عليه السلام الصلوة
عليهم لزم التكرار في الطريق المشهور لانه ان اريد لزوم التكرار
في نفس الامر فسلم وغير مضر وان اريد لزومه بعد خروج المصلي عن العهدة
فمنوع كيف وحديث التعميم دل على ان مجرد التصليية الضمنية ليس بكاف
ومنها انه يلزم التسوية بين النبي عليه السلام وبين الال في التصليية
ويلزم التسوية بين الال وبين سائر المؤمنين مع ان التصليية لما وجبت
بسبب التوسط بيننا وبين الباري تعالى او بين النبي عليه السلام وبيننا
ان لا يقع شيء من التسويتين وذلك انما يرد لو كان التصليية على الال
مستفادة من اصل التركيب ايضا وليس كذلك بل التصليية على النبي
عليه السلام مستفادة من اصل التركيب وعلى الال من خاصية التركيب
التي هي حذف المعطوف المشتهر واما لزوم التسوية الثانية فغير محذور
ولذا جاز حمل الال فيما انفرد عن الاصحاب على معنى كل من تقي ومنها
ان الكلام في الصلوة التي كانت جزءا من الكتاب ولذا قال لكان اولى
وهذه الصلوة المستفادة من التركيب ليست جزءا منه فلا يتدفع به

اصل السؤال اذ قد عرفت ان الدال عليها في الحقيقة هو الكلام الذي
كان جزءا من الكتاب وان كان دلالة عليها بواسطة حذف المعطوف
ومنها ان تركها لتلك النكتة اعظم قباحة من مطلق الترك فانه
من قبيل الاعتذار بعذر اعظم من القباحة اذ قد عرفت فساد
من كون الدلالة بخاصية الكلام معتبرة في محاورات البلغاء وفي المقامات
الخطائية وان التصليية عليهم ليس الابعسارة عن الاتيان بما يدل عليها
بأى وجه كان ولعله لهذه المباحث امر بالفهم قال المص اذا قلت بكلام
الح لا يخفى ان الظاهر حذف الباء الا انه اتي به اما التضمن معني الحكم
كما هو المتعارف في القول المستعمل بالباء لكن الاشهر فيه ان يدخل
على المحكوم به نحو قال الفلاسفة بقدم العالم والمتكلمون بحدوثه واما
للاشارة الى ان المناظرة بحسب العرف انما يتحقق بين الكلامين لا بين التكلمين
ولو حذف الباء لاحتمل المصدر بخلاف ما اذا دخل عليه باء الاستعانة فانه
يختص بالكلام بمعنى ما يتكلم به وباحد هذين الوجهين يندفع عن الشارح
ان تقييده بتام خبري يدل على انه حل الكلام على اللغوى وقد تضمنه
القول فلما ثبته في ذكر المص اياه بل الواجب عليه ان يحذف قيد التام
ويحمله على الاصطلاح كما يقوله المحشى لكن الاظهر بالنسبة
الى ظاهر المتن انه صرح بما تضمنه القول من الكلام اللغوى الشامل
للمفرد والمركب ليكون مقسما لمطلق المقول والمدعى قوله وانما قيد
الكلام به تعينا الح اى لا ينحصر المقول بالخبري كما توهمه القائل
الاقي الذي هو الفاضل العصام فالحصر ايضا في فلا يتجه عليه
انه انما قيده لتصحيح الكلية الشرطية كما صرح به في الحاشية وسبب
اليه المحشى ايضا ثم ان كون المحل كلاما خبريا مبني على تعريفها بمدافعة
الكلام كما بينت عليه كلام الشارح في التقييد بقوله منك كما سيأتي والا
فقتضى التعريف المشهور الذي هو النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة
الح ان يكون محلها الحقيقي نفس النسبة التامة الخبرية قوله

نعمنا محل المناظرة الخ يعني لما اطلق المص الكلام وابهمه احتمال
توجه المواخذه الى الكلام الانشائي والمفرد كما احتمال توجهها الى الكلام
الخبري فاحتاج الى تعيين ما ابهمه الاطلاق فعينه بالقييد ففيه
تعريف عما كساه الاطلاق لا تقوية لما افاده المص بالاطلاق كما توهمه
العصام المحقق هذا مراده ثم ان المراد تعيين محل المناظرة في صورتى
النقل والدعوى لا مطلقا اذ المناظرة كما تجري فيهما يجري في التعريفات
والتقسيمات من غير اعتبار الدعوى الضمنية هناك اصطلاحا منهم
وان لم يساعد شئ من تعريف المناظرة واقول يمكن ان يحتمل مراده
على محل مطلق المناظرة لكن على ان يحتمل على محل الحقيقي لا اعم
من الصورى المتعارف عندهم اى اذا حكمت بكلام معقول خبري صريحا
او ضمنا فاما ان تكون في ذلك الحكم ناقلا او مدعيا فمحتمل لم يخرج عنه شئ
من المناظرات الواقعة في التعريفات والتقسيمات بل في الانشائيات
والعبارات المركبات او المفردات وهو الاوفق بحال هذا المختصر
الموجز وحينئذ يظهر وجه وجبه اعدم تصريح المص بالابحاث الواقعة
على التعريفات والتقسيمات وغيرها ووجه حل الشارح الكلام
في قوله على الدعوى ووجه تقييده بالقيدين لكن سياتى من المحشى ما ياباه
قوله وتنبه على ان المواخذه الخ لما توجه عليه ان التقييد المذكور
انما يعين محل المناظرة في صورتى النقل والمدعى فيما اذا لم يكن المنقول
كلما خبريا واما اذا كان المنقول كلما خبريا فلا يعين ان محلها النقل
او المنقول او كلاهما دفعه بان ليس المراد تعيين محلها في جميع موارد
بل المراد تعيين نوع المحل وتمييزه عن نوعى الانشائي والمفرد لانها
الاحتمالان الناشيان من ابهام الكلام بالاطلاق ولا يلزم من التقييد المذكور
جواز توجه المواخذه الى المنقول الخبري لان غاية ما افاده التقييد ان كل
ما يتوجه اليه المواخذه كلام خبري والموجبة الكلية لا تنعكس الى نفسها
قوله واما الاول الخ بيان احمه التنبيه عليه لالمدار التنبيه فان القيد

المذكور

المذكور بينه عليه بلامدار يعني ان المواخذه في صورة النقل انما توجه
الى الكلام الخبري لان المواخذه في صورة النقل انما تتعلق بنفس النقل
وبنفس النقل جملة خبرية ينتج من غير المتعارف ما هو المطلوب والكبرى
ظاهرة واما الصغرى فلان المواخذه في صورة النقل اما ان تتعلق بنفس
النقل او بالمنقول او بهما والثاني والثالث باطل فتعين الاول اما بطلان
الثاني فلان كل منقول من حيث هو منقول محكى محض ولا شئ من المحكى
المحض بما يتعلق به المواخذه فلا شئ من المنقول بما يتعلق به المواخذه
و يلزمه ان المواخذه لا تتعلق بالمنقول اذ لو تعلقت به لكان بعض المنقول
بما يتعلق به المواخذه لكن لا شئ من المنقول كذلك كما ثبت وما قيل ان قولنا
لا شئ من المنقول بما يتعلق به المواخذه ينعكس الى قولنا لا شئ من المواخذه
بما يتعلق بالمنقول وهو المطلوب سهو ظاهر قوله محكى محض اى غير
ملتزم واما المنقول الملتزم فداخل في المدعى قوله وما يقال من ان المنقول
الخ معارضة للشارح في دعوى المناسبة ومنشأوها حل الكلام في المتن
على ما هو مقسم المنقول والمدعى لا على ما هو مقسم النقل والدعوى
قوله فالتخصيص الخ اى تخصيص المنقول بالخبري غير مناسب
وهو الملايم لتقرير السؤال والجواب او تخصيص الكلام ههنا بالخبري
بالقييد غير مناسب وعلى الثاني يكون من تفريع اصل المدعى
وعلى الاول من تفريع بعض مقدماته وتقرير الدليل ان تخصيص الكلام
بالقييد يلزمه تخصيص المنقول بالخبري وتخصيص المنقول به غير مناسب
فتخصيص الكلام ههنا بالتقييد يلزمه ما هو غير مناسب وكل ما يلزمه
ذلك فهو غير مناسب فتخصيص الكلام بالتقييد غير مناسب وعلى كلا
التفديرين فالتخصيص بمعنى جعل المنقول او الكلام خاصا ببعض افراد
بحيث لا يراد غيره وبقائه التعميم والتخصيص والتعميم كما يجريان
في الاحكام يجريان في المفردات كما في هذا المقام وليس التخصيص ههنا
بمعنى القصر لان التخصيص القصرى خاص بالكلام اللهم الا ان يحتمل

قوله سهو ظاهر لان محمول
السالبة الكلية الاولى هو يتعلق
بالمواخذه

قوله فالتخصيص بمعنى تخصيص جواز طلب الصحة بالخبري كما يفهم من تقييد الشارح بعد ما اطلقه المص غير مناسب وفيه انه غير صحيح لانه غير مناسب وليس بمعنى التخصيص المذكور على شيء من الاحتمالات الثلاثة المذكورة اذا التخصيص المذكور لا يمكن بالتقييد بعد التعميم اذا التعميم متضمن لذكر الكل فليس فيه تخصيص الذكر البعض بل فيه ذكر الكل ثم تخصيص المذكور البعض وانما يمكن التخصيص المذكور ههنا بان يقول المص اذا قلت بخبر الخ فن جعل التخصيص بمعنى التخصيص المذكور على جميع الاحتمالات الثلاثة اعني المعاني المذكورة وكذا من جعله بمعنى القصر مطلقا فقد غفل ثم ان وجه تفرع هذا الكلام على ما سبق على الاحتمالين الاولين هو ان تخصيص المنقول او الكلام بالخبري يدل على قصر الحكم عليه في صورتي النقل والمدةى لانه تقييد ما اطلقه المص وقصر الحكم على الخبري غير صحيح في صورة النقل وان كان صحيحا في صورة الدعوى وانما قال غير مناسب اذ يجوز ان يكون التقييد لتخصيص المنقول بفرد الاشرف والاشهر اعني الخبري او يكون الكلام على الطريقة البرهانية فانه اذا لم يجز طلب صحة المنقول الخبري فغيره أولى اول التنبيه على محل المناظرة كما قال المحشي وان لم يكن ظاهرا عند القائل قوله بل فيه تنبيه على محل المناظرة انما في هذا الاضراب اثلا يعود القائل بان تعميم الحكم لجميع صور النقل حاصل باطلاق المص ايضا فتخصيصة بالتقييد تخصيص الحاصل بل عبث فاجاب بان في التقييد فائدة زائدة هي التنبيه على محل المناظرة لما اشرنا ان اطلاق المص اوهم جريانها في الانسان ان حمل الكلام على مصطلح الحياة وفي المفردات ايضا ان حمل على اللغوى فوقع الابهام في محل المناظرة فاحتاج الى التنبيه المذكور وقائل ان يقول اما اولا فلانه ان اراد ان الاطلاق يوهم جريانها في الانشائيات والمفردات فيأباه ماهية المناظرة سواء عرفت بالتعريف المشهور او بعدد نفعه الكلام ايظهر الحق اذ لا يتصور ظهور الصواب فيما عدا الخبري وان اراد ان الاطلاق

قوله فيأباه ماهية المناظرة فلا يكون مادفعه اياهما مقداره لا يقال يجوز ان لا يكون المناظرة منصورة عند الطالب بما هيتهما لا انا نقول نعم لكن هي لا محالة منصورة عنده بان شيء يقصد منه اظهار الصواب كما لا يخفى

يوهم جريانها في المنقول الخبري كجريانها في نقله الخبري ففيه ان هذا الابهام باق بعد التقييد وانما يرتفع ذلك بقوله فيطلب الصحة اذا المراد صحة النقل لصحة المنقول ولا ما بينهما واما ثانيا فلما كان المنقول الخبري قسما من مطلق الكلام الخبري فالتقييد المذكور انما يتضمن ذلك التنبيه اذا لم يصح في حق المنقول الخبري معنى ناقلا فيه كما يصح في حق نقله اعني الكلام الخبري الدال على النقل والحكاية وليس كذلك اذ كل احد ناقل فيما نقله عن غيره بل نقول ذلك المعنى اظهر في حق المنقول اذ نفس قوله قال نقل ولا يصح ظرفية الشيء لنفسه ولو مجازا بخلاف ما اذا كان المنقول ظرفا مجازيا بناء على ان قوله قال انما وقع في حق ذلك المنقول الا ان يقال النقل في الحقيقة حكاية تصدور كلام عن الغير ولفظ قال وضع بازائها فالتقل مدلول قوله قال لانفسه فكما ان ظرفية الكلام للدعاء الذي هو ايضا حكاية الواقع من ظرفية الدال للمدلول مجازا فكذلك ظرفية قوله قال للنقل من ظرفية الدال للمدلول مجازا والظاهر تناسب الطرفين القريبتين فهذه المناسبة انما تحصل اذا اريد من الظرف في قوله ناقلا فيه او مدعيا فيه الكلام الدال على النقل والادعاء ولا تحصل اذا اريد بالاول الكلام المنقول لانه غير دال على النقل وبهذا الاعتبار يكون قوله ناقلا فيه ظاهرا في الكلام الدال على النقل بالنسبة الى المنقول الخبري ولهذا تعرض بقوله او مدعيا فيه ومن غفل عن حقيقة الحال حكم باستطراده واعلم ان حاصل جواب المحشي عن معارضة القائل بان يقال لانفسنا ان تخصيص الكلام بالتقييد يلزمه تخصيص المنقول بالخبري وانما يلزمه لو كان ما قبله ما هو مقسم المنقول والمدعى وهو ممنوع لانه انما يكون عبارة عما هو مقسم المنقول والمدعى لو كان قوله ناقلا او مدعيا بمعنى ناقلا له او مدعيا له وهو خلاف الاظهر بل الاظهر معنى ناقلا فيه او مدعيا فيه فالظاهر حينئذ ان يكون الكلام المقيد عبارة عما هو مقسم النقل والدعوى ليناسب الطرفين القريبتان فعلى هذا لا يلزم تخصيص المنقول بالخبري

بل فيه تنبيه على محل المناظرة ثم اعلم ان ههنا نسخة اخرى حيث قال
ان هذا انما يتم اذا كانت المطالبة متعلقة بالمنقول واما اذا تعلقت بنفس
النقل فلا كما لا يخفى فعلى هذا قوله ناقل لا بمعنى ناقل فيه وقوله او مد عيا
بمعنى مد عيا فيه لا بمعنى ناقل له او مد عياله فلا يلزم التخصيص ولا يخرج
عنه صورة من صور النقل بل فيه تنبيه على محل المناظرة كما عرفت
انتهى يعني ان الكلام الذي ذكره المصنف وقيد الشارح هو متعلق بالمأخذه
اذا اظهر انه احد الكلامين المتدافعين واجد ظرفي المناظرة فانما يصح
حمله على ما هو مقسم المنقول والمدعى لو تعلق بالمأخذه بالمنقول واما اذا
تعلقت بنفس النقل فقط فلا يصح ذلك بل يجب حمله على ما هو مقسم
النقل والدعوى ولذا فرع عليه معنى ناقل فيه او مد عيا فيه وهذا
التقرير اظهر مما سبق قوله وانت تعلم ان المعنى الثاني اظهر
الح لا يخفى ان منع دليل المعارضة يكفيه احتمال المعنى الثاني فدعوى
الاظهريه لتضمين دعوى اولوية التقييد ليكون معارضة بعد المنع
اولتر ورجح السند كالسند المذكور على سبيل القطع وتلخيص مراده
انه لو حمل على المعنى الاول لزم ان يكون جميع افراد المنقول والمدعى
نفس الكلام لا معناه واللازم باطل لان جميع افراد المدعى وبعض
افراد المنقول معنى الكلام لا نفسه بخلاف ما اذا حمل على المعنى الثاني
اذ لا يلزمه شئ منهما فهذا الدليل يدل على رجحان المعنى الثاني قطعاً
وان لم ينحصر معنى الكلام في هذين المعنيين فنورد بان هذا الدليل
لا يستلزم اظهريه المعنى الثاني وانما يستلزم نفي المعنى الاول ثم اجاب بان المعنى
منحصر فيهما فاذا اتى احدهما تعين الآخر فقد ركب متن عيا وأشار
بالاظهر الى اصلاح المعنى الاول بعموم المجاز في الضمير المجرور في ناقله
والاستخدام في ضمير مد عياله اي ان كنت ناقل لنفسه او لمعناه او مد عياله
اي لمعناه ولا يصح عموم المجاز في الثاني والاستخدام في الاول اذ كل
ما هو مدعى فهو معنى وليس كل منقول معنى اذ قد ينقل مجرد اللفظ كما

اذا لم يعلم الناقل معنى ما نقله لا يقال فليس من شأن ذلك الناقل
المناظرة معه والخطاب في قوله اذا قلت بكلام الح لمن من شأنه ان يناظر
معه لانا نقول ذلك ممنوع اذا المناظرة انما يتعلق بحكم النقل لا بحكم
المنقول وحكم النقل متحقق وان لم يعلم معنى المنقول وبهذا يظلم فساد
ما قيل انما يتم الدليل المذكور اذا حمل الكلام على اللفظي واما اذا حمل على
النفسى فلا انتهى مع ان الظاهر من الكلام في المناظرة هو اللفظي وهذا
القدر كاف في دعوى الاظهريه قوله على ان الظاهر الح هذه العلاوة
متعلقة بالجواب اعني قوله ففيه انه انما يتم الح لا متعلقه بقوله وانت تعلم الح يعني
انا لو قطعنا النظر عن قوله ناقل او مد عيا وعن معناه الاظهر في كلام
المصنف شئ اخر يأتى بما ذكره القائل وهو التزديد الحاصل في ماله اذ لا شك
ان في ظاهر كلامه تزديد الحال القائل بين كونه قلا وبين كونه مد عيا
وفي ماله تزديد الحال الكلام فان حمل الكلام على محل المناظرة كما اختاره
الشارح يكون تزديد بين النقل والدعوى وان حمل على ما هو مقسم
المنقول والمدعى كما اختاره هذا القائل يكون تزديد بين المنقول والمدعى
وقد اعترف به القائل كما يظهر من كتابه فلم يقيد الكلام وابقى على
عمومه لم يكن تزديده حاصراً بين المنقول والمدعى ولا بين النقل والدعوى
ولو قيد بالخبري كان حاصراً سواء كان تزديد بين النقل والدعوى
او بين المنقول والمدعى فالتقييد بالخبري مناسب اذا اظهر ان يكون
التزديد حاصراً وان لم يجب وهذا القدر كاف في رجحان التقييد فهذه
العلاوة معارضة للقائل بعد منع دليله واعترض عليه بان التزديد بين
النقل والدعوى غير حاصر بعد التقييد ايضاً اذ ينحل بخبر النائم
والساهي والمجنون والشاك والوهم وبالخبر البديهي الجلي انتهى اقول
لا يخفى على احد ان الخطاب في قوله اذا قلت بكلام الح لمن من شأنه المناظرة
وقت التكلم وكان في صدد ما يخرج النائم والمجنون والصبي الغير العاقل
وقائل البديهي الجلي والنظري المعلوم بالنسبة المخاطب باعتقاده

اذا الشخص انما يكون في صدد المناظرة في صورة الدعوى اذا ادعى حكما واعتقد ان ذلك الحكم يحتاج ثبوته عند المخاطب الى الدليل والتنبية او تردد فيه واما اذا اعتقد انه عند المخاطب بد بهي جلي او نظري معلوم فلا يكون قائله في صدد المناظرة فيه بل لا يكون ذلك القول خبرا بل يكون انشاء اذا لفائدة في الاخبار حيث لا في لازمها كما في قوله تعالى رب اني وضعتها اني فيخرج بقيد الخبري واما الخبر الذي اعتقد المتكلم كونه محتاجا الى شيء من الدليل والتنبية عند المخاطب وكان بد بهي جليا او نظريا معلوما عند المخاطب بحسب نفس الامر فهو داخل في الدعوى كما يدل عليه تعريف المدعي بمن نصب نفسه لاثبات الحكم بالدليل او بالتنبية كما سيأتي من الشارح وسبب المحشي الى ما ذكرنا وان غفلوا عنه ههنا والمراد من القول المسند الى ذلك المخاطب ما صدر عنه بطريق الاختيار كما هو المتبادر من اسناد الافعال الاختيارية الى ذوي الاختيار على ما صرح به الشريف المحقق في حاشية المطول فيخرج خبر الساهي والنائم ايضا واما ما قبل ههنا لا مدخل للقصد والشعور في خبرية الكلام لما صرح به التفتازاني في شرح التلخيص من ان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام وليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف واسطة بينهما فلا يخرج كلام النائم والساهي وان كان المراد هو الكلام الصادر بطريق القصد والاختيار فتوهم فاسد اذ ليس المراد اخراجهما بقيد الخبري الصادق على ما ليس بالقصد والاختيار بل المراد اخراجهما بما يتبادر من اسناد القول الى ذي الاختيار وبين المقامين بون بعيد واما الشاك والواهم فان اظهر الشك والوهم بان يقول اني في مرية او وهم في ان زيدا قائم مثلا فكلاهما مأخوذ في حكم المفرد كما في قولنا زيد قائم يناقضه زيد ليس بقائم فلم يكن نسبة الكلام ملحوظة على وجه التفصيل بل على وجه الاجال والمراد بالكلام الخبري ما لوحظ نسبته على وجه

التفصيل ليكون محلا للمناظرة التي لا يكون الا في النسبة التفصيلية وهو ظاهر نعم كلاهما مشتمل على تفصيل النسبة باعتبار دعوى الشك والوهم لكن كلاهما بهذا الاعتبار داخل في الدعوى قطعا ولو سلم ان اظهر الشك والوهم في النسبة يمكن بالملاحظة التفصيلية بان يقول زيد قائم وانا متردد او متوهم فيه فلا شبهة في ان من اظهر الشك او الوهم فيها لا يكون في صدد المناظرة ولا يكون من شأن ذلك القول ان يناظر فيه اذا المناظرة في الدعوى تدور على دعوى المطابقة كما يدل عليه تعريف الفاضل العصام للمدعي بانه من يفيد مطابقة النسبة ولا افادة مع اظهار الشك والوهم وبالجملة هما ان اظهر احالهما فلا يكونان في صدد المناظرة ولا كلاهما مما من شأنه ان يكون محلا للمناظرة والمراد ذلك وان اخفيا حالهما فخيرهما داخل في الدعوى بلا مرية كخبر من يعتمد الكذب وهو جازم بنقيضه كما لا يخفى نعم يرد على المحشي بحثان الاول ان عدم الحصاصرية بدون التقييد انما يتم اذا حل الدعوى على الصريحة واما اذا عم من الضمنية فلا لازم لفظ الا ويتضمن الدعوى واقلاها دعوى المطابقة لقانون اللغة ولعل كلام القائل مبني عليه الثاني ان التزديد المذكور وان لم يكن في الشرطية الكلية لكنه حاصر بالنسبة الى جزئية الشرطية وقد حل عليها القائل الا ان يقال الكل خلاف الظاهر قوله احسن من وجوه الاول التنبية على محل المناظرة الثاني حصر التزديد الثالث الارشاد الى المعنى الاظهر كذا قيل وفيه ان ما يفهم من تقرير المحشي ان المعنى الاظهر ارشاد اليه دون العكس فالحق ان قيد من وجوه ان دخل في التفرع فاما محمول على ما فوق الواحد واريد به الوجهان الاولان واما ان يراد بالثالث ما اشار اليه في بعض النسخ من ان عدم التقييد والجل على ما هو مقسم المنقول يوجب تعلق المأخوذة بالمنقول ببناء على ان الظاهر من الكلام المذكور احد الكلامين المتدافعين وان لم يدخل في التفرع فالمراد بالثالث ما يستفاد

من قوله ثم التقييد انما يحتاج الى من ان التقييد وحل الشرطية على الكلية مناسب قوله نعم لو حل الكلام الى معنى زيادة قيد التام دليل على انه حل الكلام على المعنى اللغوي الشامل لجميع المركبات والمفردات ولو حله على الاصطلاح المتبادر لكان اولى فاندفع ما قيل ان مبناه استثناء القيد الثاني من الاول وهو غير مقبول وكذا ما قيل لا مدخل لهذا الجمل في السؤال قوله ثم هذا التقييد انما يحتاج الى شروع في الوجه الاخر لمناسبة التقييد واولويته وحاصله ان التقييد بما يتوقف عليه صدق الشرطية الكلية التي هي المناسبة للمقام وكل ما هو شأنه اولى فقوله انما يحتاج اليه بمعنى انما يحتاج اليه في صدق اصل معنى الشرطية الكلية لا في صدق المهمة فا قيل فيه ان التقييد يحتاج اليه في التنبيه على محل المناظره لبس بشي لان التنبيه المذكور زائد على اصل المعنى والكلام في الاحتياج اليه في صدق اصل المعنى فالتنبيه المذكور من النكات المناسبة للمقام لا بما يتوقف عليه صحة اصل المعنى قوله اذا كان كلمة اذا بمعنى الكلية الذي هو معنى متى وكلما اذ يستعمل بعض الادوات في معنى البعض الاخر مجازا فاستعمال اذ في معنى كلما من باب ذكر العام واردة الخاص اذ جميع الاوقات والامور اخص من مطلق الوضع والوقت ولبس مراده اما بحمل كلمة اذا عليها واما بحملها على الاهمال وحل المهمة على الكلية كما وهم لان الثاني استعمال مجموع المركب في المجموع الاخص منه لا استعمال كلمة اذا فقط قوله وكذا التقييد ان الوقعان نقل عنه لا يخفى انه لو حل كلمة اذا على الاهمال لم يحتاج الى التقييد اصلا سواء حل كلمة ان على الاهمال او على الكلية فليست امل انتهى يعني يصدق قولنا اذا قلت بكلام فعلي وضع ان يكون ذلك الكلام خبريا مجهولا فطلب الصحة ان كنت ناظرا فيه اي في ذلك الكلام الخبري المجهول او كلما كنت ناظرا فيه او الدليل ان كنت مدعيا فيه او كلما كنت مدعيا فيه فعلى تقدير ان تحمل الشرطية الاولى على الجزئية

او المهمة لاحاجة الى التقييد في شيء من المواضع الثلاثة لصدق المتصلين الاخيرين بلا تقييد حيث كليتين وجزئيتين ولقائل ان يقول انما يتم صدقهما بلا تقييد ان تعين رجوع الضميرين المجرورين في ناظرا فيه ومدعيا فيه الى الكلام المأخوذ مع الوضع الذي كان صدق الجزئية او المهمة بالقياس اليه وفيه تأمل ولعله للاشارة اليه امر بالتأمل نعم لو قيد الكلام بقيد الخبري المجهول لم يحتاج الى التقييد في شيء من المتصلين المبنيين الكليتين اذ يصدق قولنا كلما قلت كلاما خبريا مجهولا فاما ان يكون ناظرا فيه اي في ذلك الخبري المجهول او مدعيا فيه وكلما كنت ناظرا فيه يطلب الصحة وكلما كنت مدعيا فيه يطلب الدليل قوله لكن المناسب للمقام اي مقام بيان المشكلة قوله من ان مهملات العلوم كليات اي المهملات المخصصة بالعلوم سواء كانت من مسائلها او من مبادئها وسواء كانت حليات او شرطيات وسواء كانت اجزاء لها بحسب الظاهر او اشارة الى اجزائها فهي وان كانت مهملات بحسب الظاهر لكن يجب حملها على الكليات كما ان مطلقاتها من الكليات والشرطيات ضروريات اي ضروريات مطلقات في الجملة ولزوميات في المتصلة وعناديات في المنفصلة قوله كما اشار اليه في الحاشية حيث قال كلمة اذا وان الاهمال فاذا حل كلام المص عليه فلا حاجة الى التقييد نعم يحتاج اليه ان حل على الكلية كما هو المناسب للمقام ببناء على ان مهملات العلوم كليات ومطلقاتها ضروريات كما صرح به الشيخ في الشفا انتهى قيل ما نقل عن الشيخ مخالف لما ذكره المنطقيون من ان المهمة في قوة الجزئية واجيب بانه لا منافاة بينهما لان كلام اهل المنطق في ان مفهوم المهمة والجزئية متلازمان ولا يلزم من كون المهمة متلازمة للجزئية ان لا تصدق كليات بل هما كما تصدقان في مواد الجزئية في الحيوان انسان تصدقان في مواد الكلية كما في الانسان حيوان وان تكن المهمة متلازمة للجزئية بحسب الصدق ولكن جميع

افرادها الواقعة في العلوم منعقدة في مواد الكليات واقول هذا الجواب غير حاسم اذ لا شك في وقوع الجزئيات والمهملات في مواد الجزئيات في العلوم والا لكان اشتغال اهل المنطق ببيان الشكل الثالث وسائر الضروب المنتجة للجزئيات عبثا واشتغالا بما لا يعني فالجواب الحاسم ان مراد الشيخ ان المهملات المنعقدة في مواد الكلية يجب ان تحمل على الكليات وان المطلقات الصادقة في مواد الضرورية يجب ان تحمل على الضروريات ولك ان تقول مراده ان المهملات الواقعة اجزاء لها وان كانت في مواد الجزئيات يجب ان تحمل على الكليات بتقييد موضوعاتها لتكون قوائين واقعة في كبرى الشكل الاول ليتعرف منها احكام جزئياتها بضم صغرى سهلة الحصول اليها نعم يرد على الثاني ان تخصيصه بالمهملات دون الجزئيات تحكم واعل مراده من المهملات اعم من الجزئيات والجزئيات احيلت على المقايسة ثم اقول لولا هذه الحاشية من الشارح لاحتمل تقييده لتوجيه اختيار ارادة الاهمال لانه بدل على ان الشرطية لا تصح كلية قوله مع ان مانقله عن الشيخ يستدعي وجوب ذلك بناء على ما اشرنا من ان المهملات في كلامه اعم من الشرطيات ومما هي اجزاء العلوم صراحة او اشارة بقبح هو ان ما ذكره ههنا يوجب ان لا يقع في شيء من العلوم مهمة وكلام الشيخ دال على وقوعها في العلوم وان كان اهمالها بحسب الظاهر وبالجملة ما ذكره الشيخ انما يوجب حل المأل على الكلية لا على حل جميع القضايا الواقعة في العلوم على الكلية والا لم يقع مهمة بحسب الظاهر فلا يجاب فليكن ما ذكره المص والشارح من جملة ما كانت مهملات بحسب الظاهر وان كان المناسب لمن في صدد الشرح والكشف ببيان المأل فالحق ان ذلك من جملة وجوه العمل مناسبا كما لا يخفى قوله هو العلوم الحكمية بناء على ان العمدة عند الشيخ هي العلوم الحكمية فالظاهر انه يبين ما يتعلق بها وفن المناظرة ليس منها لانه باحث

عن احوال الابحاث لا عن احوال الاعيان قوله وايضا المراد بمهملات العلوم وان كانت العلوم اعم من غير العلوم الحكمية اجزاء العلوم بناء على ان المتبادر من اضافة المهملات ما لها من اختصاص بالعلوم وهي اجزاؤها التي هي المسائل في التحقيق واعم من المبادئ في المشهور اي ما كان اجزاء لها بالفعل لا ما كان اشارة اليها اذا اختصا بالاجزاء بالفعل ازيد من اختصاص ما كان اشارة اليها قوله بل هو اشارة الى خلية هي جزء الفن وهي كل ما هو مطلب صحة النقل المجهول فهو لا يبق موجه وكل ما هو مطلب الدليل على المدعى المجهول فهو لا يبق موجه وما قيل هي كل كلام نقلته يطلب صحة نقله وكل مدعى ادعيته يطلب عليه الدليل فاسد لان المناظرة باحثة عن احوال الابحاث والمدافعات الكلية من حيث انها مقبولة او غير مقبولة فيجب ان يكون افراد موضوعات مسائلها بحاثا والكلام المنقول والمدعى ليس باحثين حقيقة بل البحث هو الطلب الذي جعله محمولا في المسائلين ثم ان المسائلين الكليتين مستفادتان من المتصلتين الكليتين الاخيرتين بلامرية واما استفادتهما من المهملتين بدون التقييد فانما هي بواسطة صدقهما كليتين بهذه القيود واذا جعلهما اشارتين فيهما لاصراحتين وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل فيه انه ان اراد انه اشارة الى خلية كلية هي جزء الفن كما يشير اليه قوله ليكون موافقا لما هو المقصود ههنا في اشارة تلك المهمة الى هذه الكلية نظر لا يخفى وان اراد انه اشارة الى خلية مهمة هي جزء الفن فيعود المحذور المذكور نعم يرد عليه ان المسائلين انما تستفادان من المتصلتين الاخيرتين لامن الشرطية الاولى المصدرة بكلمة اذا وكلام المحشى ههنا فيها لافيهما واعله مراد ذلك القائل ولا يختص الا بان يقال كلام المحشى مبني على كون المتصلتين الاخيرتين تاليتي المتصلة الاولى لا قاتنتين مقام التالى المحذوف فلا اشكال قوله لكن المناسب على كل تقدير من التقديرين اللذين احدهما ان يكون مراد الشيخ من العلوم

هي العلوم الحكمية وان كان المراد من مهملاتها اعم من اجزائها وما
هو اشارة الى اجزائها من المبادئ والمسائل وثانيهما ان يكون
مراده من المهملات الاجزاء حقيقة وان كان المراد من العلوم اعم
من الحكمية وغيرها قوله ليكون مناسبا لما هو المقصود ههنا
على التقدير الثاني وللعلوم الحكمية على التقدير الاول اذ لا شبهة
في لياقة تحصيل المناسبة بين المسير والمشار اليه وهي العلوم الحكمية
وبين سائر العلوم في الكلية المستوجبة للاطبية وان اشار بعضهم
ههنا قوله لان الواجب على الخصم الخ فيه ان كلام الشارح
في اللابق لافي الواجب فليكن مطلق الطلب واجبا ومن المخاطب
لايقا لانه اذا لم يعلم صحة النقل فلعل الناقل عند الطلب ياتي بما يفيدها
فلا يليق ترك الطلب منه وان يرجع بنفسه نعم رد على الشارح
ما سيورده المحشي من ان كلام المص في بيان الوضائف الموجهة لافي بيان
الوضائف اللابقة لكنه بحث آخر واعلم ان اصل السؤال في كلام
القائل الفاضل العصام بعدم لياقة التقييد والمحشي اكتفى بالاقول
فقال لا حاجة الى التقييد والدليل الذي ذكره يفيد ههنا لان ما لا يكون
مناسبا لا يقا لا يكون محتاجا اليه بوجه ولا ينعكس فدعوى المحشي اعم
مما ذكره القائل وما يفيد الاخص يفيد الاعم بل نقول في تغيير المحشي
العنوان اشارة الى ان التقييد حشو مفسد بالنسبة الى كونه هادما للكلية
الشرطية لان اللازم بالزوم الكلي هو لياقة مطلق الطلب لا لياقة
الطلب من الناقل وزوم الاعم لا يستلزم لزوم الاخص المفيد ولما لم يحمل
القائل الشرطية على الكلية بل جعلها على المهمة كما صرح به لم يكن
التقييد المذكور بالنسبة الى المهمة حشوا مفسدا بل كان غير لائق لكونه
تخصيص البيان بالبعض ولذا اورده بعدم اللياقة ولما كان الشارح
في ممدد تصحيح كلية الشرطية كما صرح به في الحاشية المنقولة كان
التقييد حشوا مفسدا بالنسبة اليه ومن غفل عنه قال ما قال قوله

الى ما نقل عنه لا حاجة اليه اذ يجوز رجوعه بنفسه الى من يرسله الى المنقول
عنه او الى الحاضرين المشاهدين لقول المنقول عنه ممن يوثق به لا يقال
جميع ذلك نقل اخر يحتاج الى التصحيح او الى المراجعة بنفسه الى المنقول
عنه لا نقول ربحا لا يحتاج اليه النقل المتعدد والالم يحصل اليقين بالتواتر
قوله والظاهر ان المناظرة ان عرفت اي المناظرة التي قصد المص
بيان طرفها في صورتى النقل والدعوى ان كان حقيقتها محدودة
بمدافعة الكلام من الجانبين ليظهر الحق فالتقييد اولى وان لم يجب
اذ لزوم التقييد يوجب لزوم المطلق بناء على ان التقييد في جانب التالى
بخلاف ما سبق فانه في جانب المقدم فالشرعية ههنا صحيحة من غير
تقييد كلية كانت او مهمة لكن في عدم التقييد ابهام لما هو المقصود
وابهام لما هو خلافه وهو كون الرجوع المذكور من افراد المناظرة مع
انه ليس منها حيثثد ورفع الابهام ودفع الابهام اولى وايضا كون المناظرة
عبارة عن مدافعة الكلام لا يقتضى المخاطبة بين الخصمين اذ المدافعة
بين الكلامين كونهما في طرفى نسبة واحدة سواء كانا بطريقى المخاطبة
اولا ولو سلم فلا يقتضى كون المخاطبة مع المخاطب الناقل او المدعى بل
قد يكون مع من يعينه لكن الظاهر ان تكون بطريقى المخاطبة مع
الناقل او المدعى فالظاهر ان يحمل التعريف عليها قال في الحاشية هذا
مبنى على ان المتبادر من المدافعة الرفع بطريقى المخاطبة والدفع بطريقى
الخطاب اذا كان طلبا لا بد ان يكون طلبا من المخاطب قطعاً انتهى
اقول ظاهره انه جعل المعين ناقل او مدعى لان المخاطب المطلوب منه
اعم منهما ومن يعينهما بقى ههنا بحث هو انه لا شك ان المناظرة واقعة
بين القدماء والمتأخرين مع ذكرهم بطريقى الغيبة كما اشتهر في كتب
المتأخرين فلا مخاطبة مع القدماء نعم قديرون منزلة المخاطب فيما
اذا قيل فان قلت كذا ويمكن دفعه بان المراد من المخاطبة اعم من المخاطبة
تحقيقا وتنزيلا واذا صدر من الجانبين كلام يكون هناك ما هو بمنزلة

المخاطبة وان ذكر الخصم بطريق الغيبة بخلاف الرجوع بنفسه من غير
تكلم في مقابلة الناقل او معينة اذ لا مخاطبة هناك مع الناقل او مع
من في حكمه لا تحقيقا ولا تنزيلا لانهما فرعا للتكلم قوله بمدافعة
الكلام اضافة المصدر اما الى الفاعل كما يدل عليه قوله اذ لا مدافعة
للكلام واما الى الطرف كما في ضرب اليوم فعلى الاول لا يوجد شرط
حذف اللام عن قوله اظهارا الا ان يسند الاظهار الى الكلام مجازا
او يحمل على مذهب الكوفية وعلى الثاني لم يترتب عليه قوله فالتقييد
اولى اذ الرجوع بنفسه لقصد الهدم مدافعة في الكلام وان لم يكن
هناك مدافعة الكلام للكلام وايضا يلزم زيادة من في الاثبات ولم تعهد
قوله كما هو المشهور في جعل الاول تحقيقا والثاني مشهورا ترجيح
لجانب الشارح بحسب نفس الامر لان المشهور المقابل للتحقيق بمعنى
الباطل وفي قوله لكن يؤيد عدم التقييد ترجيح لجانب القائل
من حيث الموافقة لمراد المص ولاندفاع بين الترجحين وان توهمه بعض
القاصرين كما لا يخفى قوله فالتقييد ليس على ما ينبغي وان لم يمتنع
لان التقييد على التعريف الثاني انما يكون حشا مفسدا موهبا لعدم
جواز الرجوع بنفسه اذا حل الشرطية على الكلية لاعلى المهمة
وقد سبق منهما ان حملها على الكلية مناسب لا واجب وايضا يمكن
ان يحمل المشهور على المدافعة بين الكلامين بتخصيص الجانين
بالتخاصمين المتكلمين ومن ههنا يعلم وجه قوله والظاهر في صدد المحاكمة
ثم ان فيه تقريرا بالقائل من حيث ان التقييد غير لائق لانه غير محتاج
اليه قوله وذلك اي اولوية التقييد على التقدير الاول وعدم لياقته
على التقدير الثاني ثابت لان الظاهر ان مراد المص بيان جميع الطرق
الموجهة في صورتي النقل والدعوى واما الاقتصار على الطرق المشهورة
واحالة الباقي على المقايسة فغير ظاهر مع امكان تعميم كلامه قوله
ولا يخفى ان طلب الخصم صحة النقل بنفسه اي طلبه الباطني صحة النقل

وكذا

وكذا طلبه الدليل لقصد ظهور الصواب فان قيل اذا كان الطالب طالبا
للسحبة او الدليل على المدعى بنفسه كان في جانب النسبة الذي كان الناقل
والمدعى فيه فلا يكون خصما مناظرا بالمعنى الثاني ايضا بل معاونا له
لان المتخاصمين هما شخصان كانا في جانبي النسبة ولذا خرج المكاملة بين
المعلم والمتعلم في احد طرفي النسبة عن المعنى المشهور بل ذلك الطالب
انما يكون خصما مناظرا اذا كان طالبا لفساد النقل وادليل تقيض المدعى
قلت هذا جار فيما اذا طلب الصحة والدليل من الناقل والمدعى مع انه
مناظر حيثئذ والحل ان الطالب سواء كان طالبا من الناقل والمدعى
او المستدل او طالبا بنفسه هو قدي يقصد حفظ النقل او المدعى او المقدمة
فيكون معاونا وقد يقصد هدمه فيكون خصما مناظرا وان لم يتكلم
وللاشارة اليه قال طلب الخصم نعم لا يظهر الخصومة بدون التكلم لكن
عدم ظهور الشيء لا ينافي وجوده في نفس الامر وذلك لان السائل
في عرفهم من نصب نفسه لهدم الحكم وههنا بحث اذ لا معنى يكون
الرجوع بنفسه الى مبادئ الصحة لقصد هدمها بخلاف طلبها من الناقل
وسيجي قوله فيه انه ان اريد بالعلم الخ اعلم ان قول الشارح لانها
لو كانت معلومة الخ دليل لوجوب التقييد في تصحيح كلية الشرطية بان يقال
لو لم يقيد كان المعنى كما كنت ناقلا يطلب منك الصحة سواء كانت معلومة
اولا فيلزم ان يصدق قواني كما كانت معلومة يليق طلبها وللأمر باطل
لانه كلما كانت معلومة لا يليق طلبها فقوله لو كانت معلومة الخ اشارة
الى بطلان اللازم فاورد عليه المحشي بانه ان اريد بالعلم المتني في ذلك
القبيل مطلق التصديق الشامل للظن واليقين فبطلان اللازم ممنوع لان
الصحة المظنونة قد يليق طلبها في المطلب اليقيني وان اريد معنى اليقين
فبطلان اللازم مسلم لانها كلما كانت متيقنة فلا يليق طلبها في شيء
من المطالب فيعارض بان هذا التقييد غير واجب لانه تقييد قاصر
عما سبق له وهو تصحيح الكلية لان الشرطية الكلية مع هذا التقييد يكون

بمعنى كلما كنت ناقلا ولم يكن الصحة متيقنة فليبق طلبها مع ان تقيضها
صادق فيما اذا كان الصحة والمطلب ظنيين فخراده من القصور القصور
عما سبق له لا القصور عن احاطة جميع الصور الموجهة والا لوجب
ان ينسب الى الشق الاول دون الثاني اذ لا قصور حينئذ في الشق الثاني
وانما هو في الشق الاول واجيب عنه بانه انما يرد اذا حل قوله لو كانت
معلومة فلا يبق الخ على الشرطية الكلية واستدلال الشارح لا يتوقف
على حله على الكلية بل يتم بحمله الشرطية الجزئية او الممهلة بان يقال
لو لم يقيد لصدق الكلية الفائلة بانه كلما كانت الصحة مصدقة فطلبها
يليق لكن يصدق تقيضه وهو قد يكون اذا كانت مصدقة متيقنة
فلا يبق طلبها اقول فعلى هذا يخرج عن بيان المص بعض الصور
اللايقنة الموجهة وهو طلب الصحة فيما اذا كانت الصحة مظنونة
والمطلب يقينا واللايق المناسب للتفيد المفيد الكلية الشرطية على وجه
لا يخرج عن البيان شيء من الصور الموجهة فلا بد من حل قوله لو كانت
معلومة فطلبها لا يبق على الشرطية الكلية ايضا ولذا الجاء المحشي
الى الجواب الاخر كما لا يخفى قوله لجواز ان يكون العلم بها الخ يعني
ان مقدم الشرطية الكلية الفائلة بانه كلما كنت ناقلا ولم تكن الصحة
مصدقا بها فيطلب منك الصحة شامل لجميع اوضاع النقل سواء كان
ذلك النقل مقدمة دليل او لا وسواء كان مقدمة دليل قطعي للمطلب البقيني
كما في اثبات الفرضية والحرمة بالنقل عن الشارح او مقدمة اماره كما
في اثبات الوجوب والكراهة بالنقل عن الشارح ايضا واذا كان مقدمة
دليل قطعي يجب ان يكون معلومة يقينا ولا يكفي كونها مظنونة وانما يكفي
ذلك فيما اذا كان مقدمة اماره فاذا كان مقدمة دليل قطعي ولم يكن
الصحة متيقنة عند الطالب بل مظنونة عنده فينبغي له ان يطلب العلم
البقيني الذي به يظهر الحق في ذلك المطلب ونحقيق ذلك ان اهل
الاصول ذكروا ان الفرضية والحرمة لا يثبتان الا بدليل شرعي لاشبهه

في ثبوت من الشارع بان يكون متواترا كالقرآن والحديث المتواتر ولا في
دلالة على الحكم بان يكون نصافيه حتى لو عرض له احدي الشبهتين
لم تثبت به بل يثبت به الوجوب والكراهة التحريمية فقد ظهر ان صحة النقل من
الشارع مما يتوقف عليها حكم المقول فلكون المطلب الذي هو حكم
المقول ههنا يقين لا يكتفي فيه بالظن تاثير بليغ في لياقة طلب الصحة المظنونة
فما اذا كان الحكم هو الفرضية او الحرمة ولكونه ظنيا يكتفي فيه بالظن
تاثير بليغ في عدم لياقة طلب الصحة المظنونة فيما اذا كان الحكم هو
الوجوب او الكراهة لان ما يثبتان بمجرد الظن وهو ظهور الحق في حقهما
فبعد ظهوره لا يبق طلب الزائد على قدر الحاجة بخلاف المطلب
اليقيني وبهذا ظهر فساد ما قيل ان المطلب عبارة عن المقول والكلام
في صحة النقل ولا تاثير لكون المطلب يقينا في لياقة طلب الصحة المظنونة
ولا لكونه ظنيا في عدم لياقة طلب الصحة المظنونة انتهى وذلك لان
كلام المحشي فيما اذا كان صحة النقل مما يتوصل بها الى حكم المقول بان يكون
مقدمة من دليله وهذا القدر كاف في ايراد المحشي لما عرفت ان وضع
كون النقل مقدمة من دليل حكم المقول من الاوضاع الممكنة الاجتماع
مع مقدم الشرطية الكلية التي ذكرها الشارح ومع مقدم الشرطية
الكلية المذكورة في المتن وقد يجاب عما قيل بان المراد بالمطلب هو العلم
بالصحة بمعنى العلم المطلوب هناك لا المقول وفيه ان الجواب الاقرب بآياه
اذ الشيء لا يناسب نفسه الا ان يحمل المناسبة على كون العلم الحاصل
فردا من افراد العلم المطلوب وينتج على الفائل ان تخصيص المطلب
بالمقول من غير تخصيص اذا النقل قد يكون مقدمة دليل حكم اخر غير
حكم المقول وبما حققنا ظهر فساد ما قيل بخيار الشق الثاني ونلتزم
انه كلما لم يكن الصحة متيقنة يبق طلبها انتهى وايضا قد يكون النقل
مما لا يمكن تحصيل اليقين بصحته كما اذا كان الحديث المقول من خبر
الاحاد فيكون المطلب تكليفيا بما لا يطابق قوله اللهم الا ان

يزاد الخ اختيار للشق الثالث المبني على تخصيص العلم بمعنى مطلق
التصديق والمراد بالعلم المناسب ما يفيد العلم المطلوب فاليقين المنظم
الى الظن مناسب للظن لاليقين لا يقال الصواب ترك قوله او تقليديا
لان العلم بالنتيجة لا يكون تقليديا بل استدلاليا فلا يناسبه تقليديا اصلا
فلا معنى لاخذ التقليدي في هذا التعميم سواء كان تعميما للعلم المناسب
او المطلب لا نأقول لما كانت النتيجة تابعة لآخر المقدمتين لم يكن
العلم الحاصل من دليل مشتمل على مقدمة تقليدية يقينا بل تقليديا ايضا
الا يرى ان المقلدون في كل مسألة اجتهدانية وفي كل فرع من فروعها الجزئية
الحاصلة من تلك المسئلة بضم صغرى سهولة الحصول اليها فليس العلم
التقليدي مالم يحصل بدليل اصلا بل هو العلم الجازم القابل للنشكك
سواء حصل من الدليل ام لا فليأمل قوله ولم يقل لا يصح مع ان
مقام بيان الطرق الموجهة يقتضي ان يقول ذلك قوله لجواز
ان يطلب الصحة المعلومة اي بالعلم المناسب للمطلب لما سبق ان المعلومة
بغير المناسب يلحق طلبها فليس مما كان الشارح بصدده ومعنى كون
المطلب للامتحان الذي يقصد منه اظهار الصواب ان يكون الاظهار
مقصودا اصليا والامتحان وسيلة اليه لا العكس حتى يكون خارجا
عن تعريف المناظرة بناء على ان المتبادر من لام الغرض في تعريفها
ان يكون الاظهار غرضا اصليا سواء كان معه غرض آخر بالتع او لا وذلك
المطلب بتصوير فيما اذا كانت الصحة مظنونة للطالب او متيقنة له ويطلبها
من الناقل لينظر هل الناقل يعلمها من طريق الطالب او من طريق آخر
اوضح من طريقه او ليس باوضح لينقلب ظنه الضعيف الى الظن
القوي او يقينه الى اليقين الاقوى اما بالطريق الاوضح ان كان طريق
الناقل اوضح من طريقه واما بتعاضد الطرق ان لم يكن اوضح
ولا يدخل هذا في الشق الثاني لانه بواسطة الامتحان والاستعلام
بطرق متعددة في الشق الثاني مالم يكن بواسطة بقرينة المقابلة وايضا

يتصور

يتصور ذلك فيما اذا كانت معلومة عند الطالب ظنا او يقينا ويطلبها
لينظر انه ان لم يعلمها كالتطلب بعلمه ويظهرها عنده ايضا لان قصد
ظهور الصواب اعم من قصد ظهوره عند الخصم ويتصور ايضا لامتحان
الناقل بانه هل هو من ارباب المناظرة حتى يتاخر معه ويظهر الصواب
او ليس منهم فيعرض عن المناظرة معه واما ما قبل بتصوير ذلك التطلب
فما اذا كانت الصحة معلومة علما ظنيا فيطلب الصحة من الناقل لينظر
هل الناقل نقله عن جزم لينقلب ظنه علما او نقله عن ظن ايضا ففاسد
لانها على هذا البست بمعلومة بالعلم المناسب للمطلب والكلام فيه وما قبل
في دفعه عنه مراده ان التطلب المذكور لمجرد الامتحان الان فيه احتمال
انقلاب ظنه علما وليس مقصود الطالب هو العلم الحاصل من قبل لانه
تحصيل الحاصل ولا العلم اليقيني حتى لا يكون الصحة معلومة بالعلم المناسب
ففسد منه لان مقصود الطالب اذا لم يكن شيا من الظن واليقين كان
غرضه مجرد الامتحان فيكون خارجا عن تعريف المناظرة ومجرد احتمال
الاتقلاب لا يجده نفعا لان ذلك الاحتمال ان لم يكن باعثا للمطلب
كان الغرض الاصل هناك هو الامتحان فيخرج عن تعريف المناظرة
وان كان باعثا كان غرضه الاصل تحصيل اليقين لما قالوا ان الغرض
لا يجب ان يكون معلوم الحصول عقيب الفعل بل كثيرا ما يكون مشكوك
الوقوع او الموهوم ومع ذلك يكون حاملا على الفعل وباعثا فلا يكون
الصحة معلومة بالعلم المناسب وايضا يطل قوله ولا اليقين قوله
وهذا لا يستلزم تعدد العلة الغائية الخ لما توجه عليه بانه اوجاز ذلك
لزم تعدد العلة الغائية المستلزم المحال كما سيجي دفعه بانه لا يستلزمه
وانما يستلزمه لو كان كل من الامتحان واظهار الصواب غرضا بمعنى
الباعث المستقل وليس كذلك بل الغرض الاصل هو الاظهار والامتحان
غرض بالتبع والباعث المستقل مجموعهما ولقائل ان يقول لكنه يستلزم
خروج ذلك الصورة عن تعريف المناظرة لما سيجي منه ان المتبادر

قوله بل كغير ما يكون الخ
وقوله الفاعل الاختباري
يقول على التصديق بقاؤه
فكلام الحكماء ولا يرضيه
المتكلمون واوسلم فرادهم
من التصديق هناك اسم
من التوك والوهم بل من التخييل
كما صرح به في مجموعته

في تعريف المناظرة ان يحمل الاظهار على الغرض بمعنى الباعث المستقل
واعلم اشارهمنا الى ما هو الحق من ان المتبادر في تعريفها هو الغرض
الاصلي مستقلا كان او غير مستقل قوله لكنه تطويل يستغنى عنه
لان الامتحان مما لا دخل له في اظهار الصواب في مقام المناظرة ويرد عليه
النظر الاتي كما ستعرف قوله وايضا يجوز ان يكون طلب الحق اشار
في الاحتمال الاول الى ان اظهار الصواب في تعريف المناظرة اعم من ان
يكون مقصودا بالذات او بواسطة شيء آخر كالامتحان واسارهمنا
الى انه اعم من ان يكون حاصلا بطريق واحد او بطريق متعددة لكن المراد
هنا طلب حصوله بطرق متعددة لا بواسطة الامتحان بقرينة المقابلة
فابواسطة الامتحان داخل في الاحتمال الاول لان المراد منه هو الطلب
بواسطة الامتحان سواء كان في ضمن الطلب بطريق واحد او بطرق
متعددة ولك ان يحمل الاول على ما بطريق واحد والثاني على ما بطرق
متعددة سواء بواسطة الامتحان او لا ثم ان الطرق المتعددة بتعاضدها
تفيد قوة العلم الحاصل بالطريق الاول لاعلوما آخر غير ما حصل بالاول
والا لكان الصحة معلومة من وجهه وبجهولة من وجه آخر فيكون طلبها
للمجهول لا للمعلوم وايضا افادت علوما آخر لم اجتماع المثليين في النفس
العالمية وهو محال اللهم الا ان يكون حصول العلم الثاني مشروطا
بزوال العلم الاول او موجبا له لاستحالة اجتماعهما كما في حصول اليقين
بعد الظن بشيء فانه موجب لزوال الظن وكما في حصول السواد للثوب
بادخاله في دن الصبغ مرارا فان القائلين باستحالة اجتماع المثليين قالوا يحصل
للثوب في المرة الاولى كدرة وفي المرة الثانية تزول تلك الكدرة وتحصل
بدلها ما هو اقوى منها لزيادة استعداد الثوب في كل مرة ثم قم الى ان يكمل
السواد والمراد من المثليين اللذان دخلا تحت نوع واحد سواء كان
احدهما اقوى من الاخر بان يكون ذلك النوع كلياً مشككاً ولا بان يكون
متواطئاً والعلم التصديقي بنسبة واحدة نوع واحد كما حققه الدواني والظن

والتقليد

والتقليد واليقين اصنافه والمراتب المتصورة في كل منها اصناف الاصناف
فاصدر من الجمهور من اراد طرق متعددة لمطلوب على فلاحالة يشتمل
على نفع على فذلك النفع اما بتقوية العلم الحاصل بالطريق الاول
بتعاضد الطرق كما ذهب اليه القاضي العضد في المواقف واما بزوال
العلم الاول وحصول العلم الاخر لا قوى بدله ان جوز زوال الاول ولم يجوز
اجتماع الامثال واما باجتماع الامثال على مذهب المجوزين لاجتماعها
وهم المعتزلة ولم يجوزوا الاشاعة وبالجملة في الطرق المتعددة ظهور الحق
وانكشافه باحد هذه الوجوه ولذا قال وهذا لا يتنافى كون الغرض الحق
قوله وفيه نظر نقل عنه ان وجه النظر انما لا نسلم ان طلب الصحة
للمعلومة لتحصيل العلم بها بطرق متعددة غير مناسب في مقام المناظرة
وبوجه قول ابراهيم الخليل صلوات الله تعالى على نبينا وعليه ولكن
لا يطعن قلبي كما لا يخفى على من له قلب او اتقى السمع وهو شهيد انتهى
يعني ان هذه القصة وان لم يكن في مقام المناظرة لكن نفيد ان طلب العلم
الاقوى لا يبق لطالب الحق ولا شك ان استعمال الشيء بطرق متعددة
طلب العلم الاقوى سواء كان باجتماع الامثال او بزوال الاول وحصول
الاقوى بدله او بالتعاضد كما عرفت وهذا ينبغي ان ما افاده الطريق
الثاني قد لا يكون اقوى مما افاده الطريق الاول والاية انما يؤيد لیسافة
ما اذا كان مفاد الثاني اقوى لان ما طلبه ابراهيم عليه السلام بقوله رب
ارني كيف تحيي الموتى العلم العيان بعد العلم البين والاسند لاني على ان
تأييد الایة لمجرد ذلك كاف في وجه النظر على الشرطية الكلية القائلة
بان الصحة كليات معلومة بالعلم المناسب فلا يبق طلبها وقد جعلها
الحشي على الكلية فمما سبق كما بينا والصحة ايضا قد يختلف العلم بها عياناً وبيانا
فعدم الیسافة على هذا الوضع ممنوع منعاً مؤيداً بالایة كما لا يخفى ثم اقول
ويستفاد منه النظر في الاحتمال الاول ايضا لما عرفت ان المقصود من الامتحان
زيادة الانكشاف وظهور الصواب فوق ظهوره الحاصل وهو موجب

قوله اما بتقوية العلم الحاصل فيه
ان التقوية يستحيل بدون احد
الامر من المذكورين فيما بعد
وسلبي شأنا حقيقة فانظر

لمطلب قوة العلم الحاصل او العلم الاخر الاقوى والاية تؤيد لياقة طلبه ايضا
واعل قوله فانظر اشارة الى الجواب عنه بان الاية تدل على خلافه اذ لو كان
لايقاس من كل وجه لما ورد قوله تعالى اولم تؤمن الا ان يقال المراد من غير
اللايق ههنا ما لا يناسب والا نباء عليهم السلام لا يصدر عنهم ذلك
او اشارة الى الجواب عنه بان المراد بالعلم المناسب العلم المناسب للمطلب
في الصنف والمرتبة كما اذا علم الطالب النقل برؤية كتاب من كتب المنقول
عنه فيطلب احضار كتاب آخر منها مع الجزم بصحة الكتاب الاول فذلك
غير لايق لقاصد الحق وان كان صحيحا في نفسه بناء على انه طلب مقدور
الناقل لا طلب مالمس في وسعه حتى لا يكون من الطرق الصحيحة عندهم
كافي طلب الدليل على مجموع الدليل لكنه غير لايق لكونه اتباعا بلا فائدة
بقي ههنا بحث قوى هو ان اهل الفن اطلوا النوع الواردة على المقدمات
المعلومة بالعلم المناسب للمطلب في مجرد اليقين او الظن او التقليد سواء كان
المانع قاصدا لزيادة الانكشاف والظهور او لم يقصد واعل ذلك لان
مراتب كل صنف كثيرة لا تحصى فلو جوز ذلك لما امكن اثبات المنوع
على وجه يطلبه المانع اذله ان يقول في كل مرتبة اطلب مرتبة فوقها ولما كان
نجويز ذلك في المناظرة موجبا لتعسر ظهور الحق في يد المعلن بل لتعذره
لم يعدوه من الطرق الموجهة الصحيحة عندهم فرادهم من اظهار الصواب
تميز احد طرفي النسبة عن الطرف الاخر بوجه تام من الوجوه المناسبة
للمطلب هناك لا اعم مما زاد عليه كما فهمه المحشي والشارح المحقق اشار
بقوله لا يلبق الى انه بحسب نفس الامر صحيح لعدم كونه تكليفا بما لا يطاق
مع مقارنته للغرض الصحيح الذي هو زيادة الانكشاف والظهور لكنه
غير لايق بمقام المناظرة لاظهار الصواب اعني مجرد امتيازه عن الطرف
الاخر بوجه مناسب وان كان لا يباقي بمقام التعليم والتعلم الذي لا خصوصية
كافي قصة ابراهيم عليه السلام لكنه خارج عن حثية المناظرة ولما لم يكن
لا يباقي بحال المناظر لم يكن من الطرق الموجهة الصحيحة عندهم كالغصب

الغير اللايق الموجب للبعد عن المطلوب كما قالوا فعلى هذا بتدفع الدغدغة
الائبة ويكون اخذ عدم اللياقة اشارة الى علة عدم الصحة عندهم لاشارة
الى صحته عندهم كما فهمه المحشي هكذا يجب ان يفهم ولولا الدغدغة الائبة
لا يمكن جعل قوله فانظر اشارة اليه وقد يقال وجه النظر ان العلم
الحاصل باحد الطريقين غير العلم الحاصل بالاخر شخصا او صنفاف عند العلم
باحد الطريقين الجهل باق من جهته ما يستحصل بالاخر فيكون الطلب
لتحصيل العلم بالمجهول فلامعنى لقوله بانه غير مناسب في مقام المناظرة
وقوله فانظر اشارة الى ما قبل في مثله ان ذلك من اجتماع المثليين ويجوز
ان يكون قوله فانظر اشارة الى ما سيجي منه عند تعريف الدليل من ان القول
بان الدليل الثاني يستلزم العلم بالمطلوب بوجه آخر وهو مجهول بذلك الوجه
غير ظاهر انتهى اقول والكل لبس بشئ اما جعل وجه النظر ذلك
فلان الطلب اذا كان لتحصيل المجهول لم يكن ممناحن فيه اذا لكلام
في استعمال المعلوم لا المجهول الا ان يراد من الصحة المعلوم المعلوم
في الجملة وان كان مجهولا من وجه آخر واما الاشارة الاولى فلان كون
ذلك مستلزما لاجتماع المثليين ممنوع لجواز ان يكون المطلوب من الاستعلام
بطرق متعددة زيادة الاطمينان بتعاضد الطرق من غير حصول علم جديد
ولو سلم فيجوز ان يحصل العلم الثاني بالصحة بعد زوال العلم الاول ودعوى
بدهاهة عدم زوال الاول عند حصول الثاني غير مسموعة لان مثل تلك البديهة
واقع في إقصاد شمع آخر مع ان النافين لاجتماع المثليين قائلون بزوال الضياء
الحاصل بالشمع الاول وحصول الضياء الاقوى بدله بمجموع الشمعين
كما لا يخفى واما الاشارة الثانية فلان النظر منع في مقابلة الاستدلال ويكفيه
الاحتمال الغير الظاهر كما لا يخفى قوله وهم نادغدغة الخ يعني ان ههنا
شرطيتين كليتين الاولى كلما كنت ناقلا فيصح عندهم ان يطلب منك الصحة
والثانية كلما كنت ناقلا فيلبيق عندهم ان يطلب منك الصحة والدليل
المذكور انما يقتضي وجوب التقييد في تحصيل كلية الثانية لافي الاولى

ومراد المص هو الشرطية الاولى لا الثانية ولا يلزم من وجوب تقييد الثانية وجوب تقييد الاولى والمدعى تقييد مراد المص فلا تقرب لهذا الدليل اقول قد عرفت اندفاعها لان عدم اللياقة بحسب نفس الامر لما كان علة لعدم الصحة عندهم فيتم الدليل بطي مقدمة اخرى فنقول مراده كلما كانت معلومة بالعلم المناسب فلا يلحق طلبها في نفس الامر وكما لم يكن لا يقال يصح عندهم كالغصب ينتج انها كلما كانت معلومة بالعلم المناسب فلا يصح طلبها عندهم وهو يقتضي التقييد في تحصيل كلية الاولى وهذا وان كان غير ظاهر من كلام الشرح لكنه مرادة قطعاً لما عرفت ان الصحة المعلومة بالعلم المناسب المطلب لا يصح طلبها عندهم سواء كان مراد الطالب زيادة الانكشاف والاطلاع او لم يكن قوله الموافق للمناظرة بان يكون من افرادها على عكس ما عليه اهل المعقول من اعتبار المطابقة من جانب الكل ولا يلزم توافق الاصطلاحين كما صرح به العلامة التفزازي في تعريف البلاغة وما قبل اي الموافق لها في الغرض ففيه انه يوهم انه خارج عن المناظرة موافق لها في الغرض الذي هو اظهار الصواب الا ان يقال فرد المناظرة مجموع الدفعين او النظرين لا مجرد دفع الطالب ونظيره بل هو جزؤها المقوم الموافق لها في الغرض واقول على كل تقدير يرد على المحشي ان المفهوم من كلامه ان مراد المص بيان الطلب الموافق للمناظرة وليس كذلك بل مراد المص بيان الطرق الصحيحة الموجهة ولا يلزم من كونه موافقاً للمناظرة باحد المعنيين كونه صحيحاً موجهاً للقطع بان تعريف المناظرة صادق على الطرق الصحيحة والفاسدة مثل الغصب ومنع مجموع الدليل وابطاله بلا شاهد ومنع المقدمة المستقرئة بلا شاهد والمقدمة المعلومة بالعلم المناسب المطلب قاصداً في جميع ذلك اظهار الصواب فالصواب ان يقول واما اذا كان المراد طلبها الصحيح الموجه عندهم سواء كان لايقا او لم يكن بناء على ان قول المص فيطلب الصحة على معنى القضية

الممكنة

الممكنة العامة لاعلى معنى المطلقة العامة والالم يصدق الشرطية الكلية ولو بعد التقييد بقبود مذكورة اذ قد يمنع عن الطلب مانع فيحتاج الى تقييد آخر بان يقال ان لم يمنع مانع والمراد من الامكان سلب الوجوب العادي اعني الوجوب عند اهل الفن فان قلت حل الفاضل العصام على معنى القضية الضرورية حيث قال فيجب على الخاطب بكلامك ان يطلب الصحة ولا يعتمد على مجرد تلك الضرورية اخص مطلقاً من المطلقة العامة قلت ذلك الفاضل لما حل الشرطية على المهلة جاز له ذلك مع انه جعل الوجوب جزءاً من المحمول لاجهة القضية ولا يلزم من وجوب شيء على احد ان يفعله بالفعل بل قد يتركه قوله فان قلت الخ هذا منع للشرطية الكلية الفائلة بانها كلما كانت معلومة فلا يلحق طلبها ويتضمن الاشكال على قوله انما يقتضي اذا كان الخ بان ذلك الدليل لا يقتضيه سواء كان المراد بيان الطرق اللابقة او مطلق الطرق الصحيحة فالفرق نحكم ولذا اخبره عن الدغدغة وعن القول السابق قوله لكن لم يكن له علم بالعلم اي وقت الطلب اذ اللياقة منوطة بعدم العلم وقت الطلب سواء كان له علم بالعلم قبل او لم يكن ايضا قوله قلت الخ اثبات المنوع بتحرير ان المراد من قوله لو كانت معلومة انها لو كانت معلومة في اعتقاده وقت الطلب لا مجرد كونها معلومة له في نفس الامر وقت الطلب كما يتبادر من التوقيت بقول المص اذا قلت بكلام الخ بل يدل عليه علاوه بان الابق ان يكون المناظرة الخ فلا يرد ما قيل ان الجواب لا يطابق السؤال لان كونها معلومة له في اعتقاده لا يستلزم العلم بالعلم وقت الطلب فلا سائل ان يقول يجوز ان يكون الصحة معلومة له في اعتقاده ولا يكون له علم بالعلم وقت الطلب انتهى نعم يتجه على المحشي ان الاظهر في الجواب ان يقول عدم العلم بالعلم بها ان اوجب خفاً في الصحة وقت الطلب لم يكن الصحة معلومة حينئذ بالعلم المناسب والمراد ذلك وان لم يوجب فالطلب غير

لا يبق لانه استعمال الواضح المعلوم بالعلم المناسب ولا معنى للبقاة طلبها
مع وضوحها واعلم انه لما عيّد العلم المتني في كلام الشارح بكونه في اعتقاده
كان صورة الشك في العلم به من الصور الاليفة على هذا الجواب وستعرف
امكانها قوله على ان طلب الصحة المعلومه اى لو سلم ان المراد
كونها معلومة في نفس الامر فيثبت الملازمة الكلية المنوعة بدليل
آخر وانما اتى بالعلاوة لما في الجواب الاول من وجوه البحث الاول
ان المتبادر من قول الشارح لانه لو كانت معلومة الخ كونها معلومة
في نفس الامر وجلة على كونها معلومة في اعتقاده بعيد الشك في حله
عليه بوجوب عدم لياقة الطلب فيما زعم من غير روية كونها معلومة له مع
انها غير معلومة له في الواقع ولا معنى لعدم اللياقة هناك الا ان يحمل
على معنى انها معلومة له في الواقع وفي اعتقاده جميعا كما يؤيده اختيار
الاعتقاد على الزعم الشايع في مثل هذا المقام الا انه بعيد جدا الثالث
ان عدم العلم بالعلم انما يفيد اللياقة في زعم الطالب لافي الواقع وعند القوم
وهو المراد ههنا كيف مثل ذلك الطلب غير لايق عندهم بل اضلوا النوع
الواردة على المقدمات المعلومه بالعلم المناسب ولم يشتغلوا بالثبات المقدمة
المنوعة هناك ولم يسمع من احد منهم توجيه تلك المنوعة باحتمال ان لا يكون
للمانع هناك علم بالعلم بل مثله مما بعد فضول من الكلام قوله لان الابق الخ
لثالبقع في استعمال المعلوم في الواقع من غير روية وتأمل قبل اخذ اللياقة
ههنا مجرد المشاكلة والا فالطلب لا يمكن بدون التوجه والانتفات
الى الوجدان وليس بشئ لان ما يتوقف عليه الطلب هو التوجه
الى نفس الصحة وتصورها بناء على ان طلب الشئ بدون تصويره محال
والكلام ههنا في التوجه الى العلم بها بانه واقع في نفس الامر اولاً والاول
لا يستلزم الثاني اذ كثيراً ما نعلم الاشياء ولا نخطر بها لاننا نعلمها وان اراد ان
طلبها لا يمكن بدون التوجه الى العلم بها فظاهر المنع قوله على ما قالوا
اشارة الى ضعف ما ذكرنا كما يدل على ضعفه ما قال اهل المعقول من ان

استلزام

قوله ولم تشتغلوا الخ هذا
دليل على ابطالهم اذ لو جوزوها
في الجملة لوجب عليهم اثبات
المقدمة المنوعة كما ينبغي
قوله ولم يسمع منهم فان قلت
فلم تشتغلوا بتوجيهها باحتمال

استلزام المطابقة للالتزام غير متيقن ففي تجويز الاستلزام المذكور مع
قول بعضهم ان تصور كثيراً من الماهيات ولا يخطر بها لنا غير ما تجويز
ان يكون لكل ماهية لازم ذهني يلزم من تصورها تصويره وان لا يكون لنا
علم بتصورتنا اياه ولو بعد الانتفات التام اليه وقد اشار اليه المحقق
الشريف في حاشية الطوالع وغيرها من كتبه ولا فرق في هذا الباب
بين التصور والتصديق ببق في هذا المقام كلام هو ان المستفاد من كلام
كل من الشارح والمحشي ان اللياقة منوطة بعدم العلم المناسب وعدم
اللياقة منوطة بوجوده لكن ذلك العلم اعم من ان يكون مطابقاً للواقع او غير
مطابق فيلزم ان لا يكون منع الحكيم الجاهل جهلاً مركباً قدم العالم
ومنع امثاله ما علمه بعلم غير مطابق لا يبقا مع انه لا يبق موافق لغرض
المساطرة في الواقع وان لم يكن لا يبقا موافقاً في زعمهم الا ان يقال
المطلوب في المطلب هو العلم المطابق لا محالة وغير المطابق لا يكون
مناسباً للمطابق لانه غير مفيد مستلزم للمطابق كما تقرر في محله فليس
القدم معلوماً للحكيم بالعلم المناسب للمطلب في الواقع وان كان مناسباً له
في زعمه لكونه مطابقاً في زعمه وكذا الكلام في سائر المعلومات الغير المطابقة
لكن هذا التوجيه انما يصح في كلام الشارح لافي كلام المحشي لما سيجي
منه في باب دفع السند حيث جعل السند الاعم من الخفاء الذي هو مبنى المنع
الموجه مجامعاً لمطلق الوضوح وصرح بان وضوح المقدمة لا يستلزم
صدقها كما في افلاطون الحس فكلامه هناك يدل على ان منع الحكيم الجاهل
قدم العالم وامثاله غير لايق لكونه معلوماً له بالعلم المناسب في زعمه بفراده
بالعلم المناسب للعلم المطلوب ما يكون مناسباً اى مفيداً مستلزماً له في زعم
العالم بمعنى المدخلة في الاستلزام سواء كان مفيداً مستلزماً له في الواقع
اولاً او ارباً بالمنااسبة عدم الخطا طرئته عن مرتبة المطلوب من مراتب القوة
والضعف فاليقين يناسبه اليقين والجهل المركب لانه كاليقين
جازم ثابت ولا يناسبه التقليد لعدم الثبات فيه ولا الظن لعدم الجزم فيه

ان لا يكون للمانع اصل العلم
بالمدعمة مع ان منعها لا يبق حينئذ
قلت انما ابطاوه فيما ارتفع ذلك
الا حتمال بان هذه المقدمة بعد
سرد ذلك الدليل يكون معلومة
لكل عاقل بالعلم المناسب المطالب
لكن يعلم ذلك مجوزاً انه هو
من العلم بالعلم

والظن يناسبه مثله وما هو اقوى منه وقس عليه وانت خير بان الظاهر من المناسبة هو الافادة والاستلزام فهي بالمعنى الاول وايضا لا وجه لجعل الجهل المركب في مرتبة اليقين لانه اسفل السافلين واليقين في اعلى العلين ثم التقليد الجازم ثم الظن الراجح ثم الشك ثم الوهم ثم التخيل ثم الجهل المركب كما اشار اليه الفخر الرازي في المطالب العالية وبان اللابيق جعل العلوم الغير المطابقة غير مناسبة للعلوم المطابقة وهذا نزاع بيننا وبين المحشي مستمر من اول الكتاب الى آخره قوله فيه رد على ما في شرح الاداب الخ اي في جعل كون غرضه هو الاظهار منافيا للياقة استعمال المعلوم لقصد الامتحان او لغرض آخر غير الاظهار رد على شارح الاداب اعلم ان قول الشارح لان غرضه اظهار الصواب دليل على الشرطية القائلة بانها لو كانت معلومة فطلبها لا يليق بان يقال كلما كان غرض المناظر هو اظهار الصواب فلا يكون استعمال الصحة المعلوم لغرض آخر غير الاظهار لا يخلو لكن المقدم حق بمقتضى تعريف المناظرة بناء على ان اللام المحذوفة في قولهم اظهرا للصواب لام الغرض قطعاً ولما كان في ملازمة القياس الاستثنائي نوع خفياً امر بالتدبر و اشار في الحاشية الى ان تلك الملازمة مبنية على عدم جواز تعدد العلة الغائية حيث قال في وجه التدبر اشارة الى ان ما ذكرنا مبنى على عدم جواز تعدد العلة الغائية لانها الباعثة على اقدام الفاعل على الفعل فان كان الباعث عليه مجموع الامرين معاً فهو علة غائية لكل واحد منهما على حدة ان كان كل منهما كذلك يلزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصي هذا خلف وان كان واحد منهما فقط كذلك فهو العلة الغائية لا غير ومنه علم ضعف القول بجواز تعددها انتهى فليخصه لا يجوز ان يكون شيئاً آخر كقصد الامتحان غرضاً مع اظهار الصواب والالتعدد العلة الغائية هناك بناء على ان الغرض والعلة الغائية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار كما قالوا مع انها لا يجوز

تعددتها

تعددتها في شيء من المواضع لانها الباعثة على الفعل فلو تعددت ههنا مثلاً فاما بان يكون مجموع الاظهار شيئاً آخر باعثاً فالعلة الغائية هو المجموع لكل واحد منهما فلا تعدد واما بان يكون احدهما باعثاً دون الآخر فالعلة الغائية هناك هو ذلك الباعث لا الآخر فلا تعدد ايضاً واما بان يكون كل منهما باعثاً فيلزم التوارد المستحيل ومنه علم ضعف القول بجواز تعددها كما قاله شارح الاداب من ان كون غرضه الاظهار لا ينافي كون شيئاً آخر غرضاً معه لا يقال لا يفهم القول بجواز تعددها من كلام شارح الاداب اذ يجوز ان يحمل مراده على ان مجموع الاظهار شيئاً آخر غرض واحد فليشئ آخر مدخل في اتصاف المجموع بالغرضية لانا نقول على هذا لا يصدق عليه تعريف المناظرة لان المركب من الاظهار وغيره ليس باظهار الصواب فلا يكون النظر هناك لغرض اظهار الصواب بل لامر آخر هذا مراد الشارح وستعرف ان الحق ما ذكره شارح الاداب قوله من انه يجوز ان يكون غرض المناظرة الخ قبل في هذا النقل اختلال لان ما في شرح الاداب المسعودي انه يجوز ان يكون غرض المناظر شيئاً آخر مع اظهار الصواب وبينهما فرق ظاهر في كلامه اشارة بيّنة الى ان اظهار الصواب غرض اصلي والشيء الاخر غرض تبعي على ما يشهد به كلمة مع فلا فساد في هذا التعدد فالرد المذكور ساقط عن اصله ونحن نقول الكل مدفوع اما اختلال النقل فلان شارح الاداب قصد بهذا الكلام دفع ما اوردته على تعريف المناظرة بما كان الغرض هو التغليب والالزام فقط كما هو مصرح به في كتابه حيث قال قد يكون الغرض من جانبي الخصومة كليهما تغليب الخصم صاحبه والزامه فقط فلا يصدق عليه هذا التعريف فلا يكون جامعاً ومن البين ان ما كان الغرض هو الالزام فقط دون اظهار الصواب كما يبادر من قيد فقط ليس من افراد المناظرة ولو سلم فلا يندفع ما ذكره من جواز كون شيئاً آخر غرضاً مع الاظهار فخراده الابرار بان كلا

قوله كليهما محتمل ان يكون المراد منه كون الغرض من كل من الجانبين في مناظرة واحدة هو التغليب فقط ولا يختص بجانب المراد منه انه لا يختص بجانب واحد بل قد يكون غرض المعلن ذلك وقد يكون غرض السائل وان لم يجتمع في زمان واحد

من المتخصصين قد يعتقد صاحبه معاندا قاصدا لابطال الحق ويعتقد ان لبس اظهار الحق الا في الزامه واسكانه كما اذا كان الخصم دهريا قاصدا لفقدح في عقائد المسلمين فيجب الزامه عرفا وشرعا باى طريق كان فان اظهار الحق عند العامة يتوقف على الزامه فالمقصود الاصلى هناك هو اظهار الحق لكن بواسطة الالزام فقوله فقط بمعنى ان الغرض هناك الزامه فقط لا اثبات المدعى بادلة صحيحة فكلام المحشى ههنا نقل من حيث المعنى وأشار بادخال كلمة مع على الشئ الآخر الى ان اليراد مخصوص بما اذا كان الاظهار من حيث الوجود تابعا لذلك الشئ الآخر وان كان متبوعا من حيث القصد لانه الغرض الاصلى واما سقوط اليراد عن اصله ففيه انه لا شبهة ان المتبادر من تعريف المناظرة ان يكون الاظهار باعثا مستقلا ولذا احتاج شارح الاداب الى تحريره بان المراد من الغرض هو الاصلى مستقلا كان اولا فان كل غرض مستقل فهو اصيل ولا عكس قوله وبناء الرد على امتناع تعدد الخ لاشك ان ما ذكره الشارح في الحاشية صريح في ان بناء رده على حل الغرض والعلة الغائية على معنى الباعث المستقل وعلى ان الغرض المأخوذ في تعريف المناظرة محمول على هذا المعنى الحقيقي لا على معنى آخر مجازا فلشارح الاداب ان يقول اذا حل الغرض في التعريف على الباعث المستقل يخرج عن التعريف ما كان الغرض الاصلى منه هو الاظهار من غير استقلال ولا ينبغي اخراجه عن المناظرة لان أكثر المناظرات كذلك فلا بد ان يحمل التعريف على الغرض الاصلى الشايع في امثاله فالشارح ههنا افسد ما اصلحه شارح الاداب لان اصل ابراده على التعريف بالمادة الممكنة الشائعة لا بالمادة المستحيلة المستلزمة للمحال اذ لا تنقض الا بالتحقق فكيف يوردها شارح الاداب واما تجويزه تعدد الغرض فبني على ان الغرض بمعنى الباعث في الجملة بشهادة توصيفهم اياه بالاصلى والتبني على ما لا يخفى قوله بالمعنى المقصود ههنا اى في تعريف

قوله وأشار بادخال كلمة الخ ونظيره ما سبق منه من تجويز قصد الاظهار المقصود منه اظهار الصواب بل هو موبدله

المناظرة وانما قال ذلك لان الغرض هو ارد على شارح الاداب ولا يتم ذلك الرد بمجرد استحالة تعدد العلة الغائية بمعنى استحيل تعدده لان شارح الاداب لم يجوز التعدد في تعريف العلة الغائية ولا في تعريف الغرض بل في تعريف المناظرة فيجوز ان يقصد من الغرض المأخوذ في تعريف المناظرة معنى آخر يجوز تعدده ولو مجازا اذ لا يلزم من كون حقيقة الغرض بمعنى استحيل تعدده ان يقصد منه ذلك المعنى في كل موضع وانما يتم الرد المذكور بان المقصود في تعريف المناظرة هو ذلك المعنى ايضا ففي هذا القيد اشارة الى الملازمة القائمة بانه لو تعدد غرض المناظر لزم تعدد العلة الغائية ومن غفل عنه جعله متعلقا بالتعدد لا بالاضمير المضاف اليه اى بالمعنى المقصود بالتعدد ههنا اى في مسألة امتناع تعدد العلة الغائية والمراد من ذلك المعنى المقصود هو كون كل منهما باعثا على حدة لا بمعنى ان مجموعهما باعث اذ لا تعدد في الحقيقة حينئذ انتهى لانه مع كونه ركيكا جادا لا يحصل له وكذا اندفع ما قبل الاظهر ان يقول وتعدد ههنا هذا المعنى كما قاله فيما بعد قوله ضرورة ان كل واحدة الخ لما توجه على ما ذكره الشارح في الحاشية ان يقال ان العلة الغائية وحدها علة ناقصة وانما التامة المستقلة بمجموع العلل الاربع مع باقى الشرائط وارتفاع الموانع فلا يلزم الا توارد العلتين الناقصتين ولا استحالة فيه بل لابد من اجتماع العلل الناقصة في كل معلول اشارة الى دفعه وحاصله ان كلام العلتين الغائيتين وان لم يكن علة مستقلة لكن كل منهما مع باقى العلل والشرايط وارتفاع الموانع علة تامة فلو تعددت يلزم توارد المستقلتين على معلول واحد شخصي قطعا وهو باطل وان جاز تواردهما واجتماعهما على معلول واحد نوعي كحصول نوع الحرارة بالشمس والنار في زمان واحد وان لم يجز حصول شخص معين منهما بهما معا لا يقال لاحاجة الى هذا التطويل لان العلة الغائية بمعنى الباعث المستقل او تعددت لزم ان لا يكون شئ منهما باعثا مستقلا

منفردا عن الآخر اذ لا معنى للاستقلال الا ان لا يكون للآخر مدخل في البعث والحمل فلا يكون شي منهما علة غائية وهو خلاف المفروض لانا نقول بل معنى الاستقلال ان يكون كافيا في الحمل والترجيح وان لم يكن هناك حامل مرجح آخر كما ان معنى الاستقلال في تواردها العلتين المستقلتين كذلك فيجوز ان تعدد ويكون لكل منهما حل كاف ولا دليل على استحالة اجتماعهما في معلول واحد شخصي هو شخص المناظرة ههنا ما عدا استلزامه اجتماع العلتين المستقلتين عليه وهو محال كما بين في محله ولما قل ان يقول بعد ذلك لاحاجة اليه لان كلا من العلتين الغائيتين وان كانت علة ناقصة بالنسبة الى المعلول لكنه علة تامة بالنسبة الى البعث والترجيح اعني ترجيح الفعل على تركه فلو تعددت العلة الغائية لزم تواردها العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصي هو شخص البعث والترجيح في زمان معين ولا يخفى جوابه قوله مع سائر العلل يعني الفاعلية كالتخصصين والمادية كعلوماتهما والصورية كصورة المناظرة من اجتماع كلاهما فان لكل مناظرة صورة تغاير صورة مناظرة اخرى ولعله اراد بالعلل ما يعي الشرائط وارتفاع الموانع كما يدل عليه تعريف العلة التامة بحمله ما يتوقف عليه وجود الشيء فان قلت يجوز ان يتوقف المعلول بالنسبة الى احدهما على شرط زائد لم يتوقف عليه بالنسبة الى الاخرى فلا يكون كل منهما مع تلك العلل علة مستقلة بل يكون احدهما علة تامة والاخرى ناقصة فلا يلزم تواردها المستقلتين في الوجود قلت ليس المراد ان كلا منهما مع باقي العلل المعتمدة مع الاخرى علة مستقلة حتى يتوجه ذلك بل المراد ان كلا منهما مع باقي العلل المعتمدة مع علة مستقلة سواء كان العلل المعتمدة معهما عين المعتمدة مع الاخرى اولا واذا تحقق الفعل لاجل كل من العلتين الغائيتين تحقق العلل المعتمدة مع كل منهما فليزمن التواردها المذكور ضرورة انه اذا تحقق تمام الفعل يتحقق من العلل ما عدا العلة الغائية وهي قد يتحقق عقبيه

قوله

قوله ولا يخفى جوابه الخ لان الترجيح فاعل المعلول فلا يكون العلة الغائية علة تامة كذلك الترجيح لا يجابجه الى العلة الفاعلية ايضا والى العلة الفاعلية التي يقوم بها وان كانت علة موجبة له اذا لعل الموجبة اعم من العلة التامة لان الجزء الاخير من التامة علة ناقصة موجبة وحيث لا استحالة لتوارد العلل الناقصة اخرج الى هذا التطويل

قوله ويرد عليه الخ لما كان خلاصة رد الشارح على شارح الاداب انه لو تعدد غرض المناظرة تعدد العلة الغائية ولو تعددت يلزم التوارد المستحيل ينتج من الافتراضي الشرطي انه لو تعدد غرض المناظر يلزم التوارد المستحيل اورد المحشي تارة على الصغرى وتارة على الكبرى وحاصله ان اراد بالباعث فيما اوردته تعريفا للعللة الغائية والغرض المأخوذ في تعريف المناظرة الباعث المستقل اي الكافي في البعث وان لم يوجد الاخر فلا نسلم الصغرى وانما يتم لو كان الغرض والعلة الغائية معرفين عندهم بهذا المعنى وصح ان كل غرض عندهم علة غائية بهذا المعنى وهو ممنوع بل الظاهر انهما معرفان عندهم بالباعث في الجملة بشهادة انقسام الغرض الى الاصيل والتبعي وان اراد الباعث في الجملة اي اعم من المستقل وغيره فالصغرى مسلمة لكن الكبرى ممنوعة وبهذا البيان اندفع ما اوردته بعض الافاضل من ان منع تلك الكلية مخالف لما طبقوا عليه من ان الغرض والعلة الغائية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فكل غرض علة غائية باي معنى كان انتهى وذلك لان التردد ليس في مرادهم بل في مراد الشارح وللدلالة عليه قال ان اراد ولم يقل ان كان او ان اراد كما لا يخفى نعم ورد عليه ان التردد قبيح لان ما ذكره الشارح في الحاشية صريح في انبعاث المستقل قوله وان اراد الباعث في الجملة الخ هذا شامل لما كان الاظهار غرضا مستقلا في الظاهر والالزام غرضا مستقلا في الباطن ومجموعهما غرضا مستقلا في الواقع ولما كان الاظهار غرضا اصليا والالزام غرضا تبعا في الظاهر والباطن ومجموعهما غرضا مستقلا في الواقع ولما هو عكسه ولما كان لكل منهما مدخل في البعث من غير رجحان بينهما ومجموعهما غرضا مستقلا في الواقع وعلى كل تقدير لا يلزم من تعدد الغرض بهذا المعنى التوارد المستحيل وانما يلزم من تعدد الغرض المستقل في الواقع فان قلت الدليل الدال على امتناع تعدد المستقل جارهما ضرورة ان كل واحد من الباعثين الغير المستقلين مع سائر

قوله ينتج من الافتراضي الشرطي لا يخفى ان الظاهر من قوله وبناء الرد على امتناع تعدد الخ ان يقال الرد من الاستثنائي بان يقال لو تعدد غرض المناظر تعددت العلة الغائية والالزام باطل لانه مستانم لا تواردها المستحيل وما اوردته في الشق الاول منع لاطلاق وفي الشق الثاني منع لاطلاق من هذا الارجاع قرضا خلاصته من الافتراضي تأمل

العلل المعتبرة معه في العلة التامة علة مستقلة فيلزم التوارد المستحيل على هذا
 التقدير ايضا وبطل الدليل المذكور قلت اذا كان الغرض بمعنى الباعث
 في الجملة يجوز ان يكون احدهما تابعا للآخر في البعث فيدخل كل منهما
 في الامور المعتبرة مع الآخر فلا يتحقق هناك الاعلة تامة واحدة بالذات
 وان كانت متعددة بالاعتبار وسيجي ان نوارد هما غير مستحيل بخلاف
 ما اذا تعدد الباعث المستقل اذ لا يدخل شيء منهما في الامور المعتبرة مع
 الآخر والا كان باعثا بشرط انضمامه اليه فلا يكون باعثا مستقلا هذا
 خلف وبالجملة الجريان ممنوع اقول الباعث في الجملة اعم من المستقل
 وغيره ومن الاصل والتبعي اعني ما هو اصيل وراجع في البعث وما هو تابع
 ومرجوح وهذا الدليل جار في امتناع تعدد الغرض في كل ما لا يكون
 احدهما تابعا للآخر سواء كان احدهما مستقلا دون الآخر او كانا
 اصليين بمعنى ان احدهما اصيل وراجع بالنسبة الى شيء والاخر اصيل
 وراجع بالنسبة الى شيء اخر او كانا تابعين لشئين او كان احدهما اصيلا
 بالنسبة الى شيء والاخر تابعا بالنسبة الى شيء اخر بان يقال لو لم يكن
 احدهما تابعا للآخر كان كل منهما مع الامور المعتبرة معه علة مستقلة
 فيلزم التوارد المستحيل قطعاً ولا يقبل المنع بوجه فتح المحشى استلزام
 الشق الثاني للتوارد المستحيل على اطلاقه غير مناسب ولو استند
 بان يقال لجواز ان يكون احدهما تابعا للآخر لكان اقرب الى الحق ومن ههنا
 ظهر ان الغرض ان كان بمعنى الباعث المستقل او بمعنى الاصيل في البعث
 فلا يجوز تعدده بوجه وان كان بمعنى الباعث في الجملة فلا يجوز تعدده
 ايضا الا اذا كان احدهما تابعا للآخر في البعث قوله الا ان يقال
 المتبادر من كون الشيء غرضاً ان يكون مستقلاً في الغرضية الخ يعني
 ان المتبادر من كون شيء غرضاً انما ذكر هو الاستقلال فلا بد ان يحمل
 قولهم اظهار الاصواب على الغرض المستقل كما انه لا بد من حمل الباعث
 المذكور في تعريف العلة الغائية المتحدة مع الغرض بالذات على الباعث

المستقل

قوله ولا يقبل المنع بوجه لا يقال
 بل يقبله مستندا بان التابع ليس
 علة مستقلة فليكن له بعث
 في الجملة مجامع مع بعث المستقل
 الاخذ لاننا نقول هذا مبني
 على ان الشيء محال بدون طئنه
 التامة والاقتضى الممكن بما هي
 احد طرفي الوجود تارة والآخر
 اخرى وهو محال فاذا تحقق
 البعث في الجملة فذلك لا يكون
 الا في ضمن علة تامة موجبة للبعث
 والا يتحقق البعث بدون علة
 التامة فتأمل

المستقل فمختار الشق الاول ويندفع المحذور اذ ثبت ان كل غرض
 عندهم علة غائية بمعنى الباعث المستقل ويمكن ان يقال هذا جواب
 باختيار كل من الشقين يعني ان كل غرض هو الباعث المستقل عندهم
 بناء على التبادر فان كان الباعث في تعريف العلة الغائية بمعنى الباعث
 المستقل ايضا فلا شبهة في ان تعدد الغرض يستلزم تعدد العلة
 الغائية المستلزم للتوارد المستحيل وان كان بمعنى الباعث في الجملة
 فلا شبهة في ان تعدد الغرض يستلزم تعدد العلة الغائية المتحققة
 في ضمن الباعث المستقل ايضا كما لا يخفى لكن كونه جوابا باختيار الشق
 الثاني بآية الاتحاد الذاتي بين الغرض والعلة الغائية كما اجمعا وعلى كل
 تقدير يتجه عليه ان الحكم يتبادر الاستقلال في كل غرض مشكل جدا
 كيف وبآية الانقسام الى الغرض الاصيل والتبعي وحل ذلك الانقسام
 على ما يطلق عليه الغرض ولو مجازا بما لا دليل عليه بل اطلاق
 الغرض على الاصيل من غير قرينة دليل على خلافه ولعله لاجل هذا
 عدل عن هذه النسخة الا ما في النسخة الاخرى حيث قال اللهم الا
 ان يقال المراد بكل واحد من الغرض والباعث هو المستقل بناء على
 ان قولهم اظهار الاصواب في تعريف المناظرة محمول على الاستقلال
 لان مراده من الغرض والباعث هو الغرض المأخوذ في تعريف المناظرة
 والباعث المناظرة لا الغرض مطلقا والباعث المأخوذ في ماهية
 الغرض والعلة الغائية بقرينة قوله بناء على ان قولهم الخ ضرورة
 ان ما في تعريف المناظرة فرد من افراد الغرض والعلة الغائية وجعل استقلال
 فرد دليل على الاستقلال كل فرد ظاهرا فسادا فاف في هذه النسخة جواب
 باختيار كل من الشقين ايضا يعني لو تعدد غرض المناظر لزم تعدد
 العلة الغائية المتحققة في ضمن الباعث المستقل سواء كان الغرض
 والعلة الغائية عبارتين عندهم عن الباعث المستقل ايضا او عن
 الباعث في الجملة ويتجه على هذه النسخة ان يتبادر استقلال الاظهار

لا يوجب تبادر الاستقلال في الشيء الآخر الذي كان غرضاً مع الاظهار
وبنأرد الشارح على استقلال كل من الغرضين والعلة الغائية
اذ لجوز كونهما بمعنى الباعث في الجملة لم يصح رده على شارح الاداب
لجواز ان يكون مراده ان يكون الاظهار غرضاً أصلياً والشيء الآخر تبعياً
ومجموعهما غرضاً مستقلاً وعدم تعدد الغرض هناك بمعنى الباعث
في الجملة ظاهر البطلان اللهم الا ان يحمل على ما ذكرنا من لا يجوز تعدد
شيء من الغرض والعلة الغائية فيما لم يكن احدهما تابعا للآخر في البعث
لاستلزامه التوارد المستحيل ولا يتصور التبعية فيما اذا استقل احدهما كما
عرفت فيكون تغيير الدليل الرد وان لم يكن مرضياً للشارح لكونه مبني
على تجوز كونهما بمعنى الباعث في الجملة فافهم وينجبه على التسخين
ان حل الغرض في تعريف المناظرة على الغرض المستقل يوجب خروج
النظر الذي كان الغرض الاصل منه هو الاظهار والشيء الآخر غرضاً
بالتبع وقد عرفت ان اخراجه عن المناظرة غير لائق فلا يحمل التعريف
عليه وان تبادر على ان التبادر ظاهر المنع فالحق مع شارح الاداب
قوله وايضا تعدد العلة الغائية الخ عطف على اسم ان خبرها
اي ويرد عليه ايضا ان تعددها التام يستلزم الخ فهو اراد آخر على الرد
المذكور وحاصله ان الاستلزام المذكور انما يتم اذا انحصرت مدخلية
جنس العلة الغائية في المعلول في حثية العلية الغائية وذلك الانحصار
ممنوع لجواز ان يكون لبعض العلل الغائية مدخل في المعلول من حيث
العلية الغائية ومن حيث الشرطية جميعاً بنأ على كل فعل اختياري
من العاقل يتوقف على تصور ذلك الفعل بوجه ما وعلى التصديق
بان ذلك الفعل مما يترتب عليه المصلحة المطلوبة وكما يتوقف على تصور
تلك المصلحة بواسطة توقفه على التصديق المتوقف على تصورها
يجوز ان يتوقف على تصورها لا بواسطة التصديق بان يكون ذلك
الفعل مما يتوقف تصوره على تصور تلك المصلحة مثلاً فينبذ يكون

لتلك المصلحة مدخل في وجود الفعل من الحثيتين فلا يتم الاستلزام
المذكور لجواز ان يكون كل من العللين الغائيتين علة غائية وشرطاً
للفعل جميعاً فيدخل كل منهما في سائر العلل المعتبرة مع الاخرى في العلة
التامة فلا يتحقق هناك الا علة مستقلة واحدة بالذات وان كانت
متعددة باعتبار الغرضين نعم اذا كان احديهما شرطاً لوجود المعلول
دون الاخرى يدخل احديهما في سائر العلل المعتبرة مع الاخرى دون
العكس فيتحقق هناك علتان تامتان متغايرتان بالذات وان اتحدتا
في سائر العلل ضرورة ان احدي العللين المستقلتين يكون جزءاً
من الاخرى والكل والجزء متغايران بالذات حيث لا يحمل احدهما
على الاخر بالمواطاة وبهذا البيان ظهر امور الاول ان الشرط تصورهما
لانفسها كما اشار في الحاشية لئلا يتجه عليه ان شرطيتها تقتضي
تقدم وجودها على المعلول وعليتها الغائية يقتضي تأخر وجودها عنه
فلا يجوز اجتماعهما في شيء واحد الثاني انها شرط لنفس المعلول
باي وجه كان سواء كان شرطاً له ابتداءً او لواحد من علله ولبس المراد
كون احدي العللين الغائيتين شرطاً للآخرى كما ظن لان المراد كان
اشتراط كل منهما بالآخرى فذلك دور باطل وان كان اشتراط احديهما
فقط بالآخرى فذلك يوجب توارد المستقلتين المتغايرتين بالذات كما
اذا كان احديهما فقط شرطاً لنفس المعلول كما سبق مع ان صريح عبارة
المحشي كونها شرطاً لنفس المعلول لا للعلة الغائية الاخرى الثالث
ان هذا الايراد مختص بالعلتين الغائيتين اللتين علمت بهما باعتبار تصورهما
والتصديق بامكان ترتبهما على الفعل المعلول ولا يتوجه مثله على
ما لو استدلل بذلك الدليل على امتناع تعدد العلة الفاعلية والمادية
والصورية المستقلة لان عليتها من حيث الوجود الخارجي فقط تدبر
وبهذا الامر الثالث يندفع ما قيل عليه ان العلة الغائية ما يكون
مؤثراً في مؤثرية المؤثر في وجود المعلول والشرط ما لا يكون مؤثراً في وجود

المعلول ولا في مؤثرية الفاعل فلا يجوز ان يكون شيء واحد علة
غائية وشرطا للمعلول الواحد اذا تأثر وعنده امران متنافيان لا يجتمعان
انتهى وذلك لان المؤثر في تأثير الفاعل هو العلة الغائية لكن من حيث
التصديق بامكان ترتيبها على الفعل لا من حيث التصور الساذج ضرورة
ان مجرد تصورهما لا يكون باعنا مؤثرا في تأثير الفاعل فلم لا يجوز اجتماعهما
باعتبارين مختلفين في شيء واحد فانها مؤثرة من حيث التصديق بترتيبها
على الفعل وغير مؤثرة من حيث ان الشروع في الفعل يتوقف على
تصورها الساذج فلا اشكال واما ما ذكره ذلك القائل في دفعه
من ان كل واحدة من العلتين كافية في التأثير في مؤثرية المؤثر فانيهما
اعتبرت مؤثرة في المؤثرية فالأخرى لا يكون مؤثرة فيجوز ان يكون شرطا
للمعلول فظاهر الفساد لانه اذا لم يكن احديهما مؤثرة لم يكن حاملة باعثة
بالفعل فلا تكون غرضيا وعلة غائية فضلا عن كونها مستقلة
في البعث لان العلة الغائية ما يكون باعثا بالفعل لا ما يمكن ان يكون
كذلك وايضا اصل الكلام في جواز اجتماع باعثين بالفعل وعدم
جوازه اذ لا دليل على امتناع اجتماعهما ما عدا استلزامه التوارد
المستحيل قوله فليتدر لعله اشارة الى ان الايراد الثاني مدفوع
بان كلام شارح الاداب في جواز تعدد غرض المناظر من الاظهار والالزام
او الامتحان ومن البين ان المناظرة مما لا يتوقف على تصور الالزام
او الامتحان فلا شارح ان يقول ليس مدخلية مثل الالزام والامتحان
في المناظرة الامن حيث العلية الغائية فيتم الاستلزام ههنا وان لم يتم
في سائر المواضع او اشارة الى ان عبارة الضعف في قول شارح
في الحاشية ومنه علم ضعف القول لو كانت لاجل الايراد الثاني الذي
لم يتعرض لدفعه لم يصح منه ما سبق في توجيه قوله لا يليق من جواز
استعلام الصحة المعلومة بالامتحان المقصود منه اظهار الصواب فانه
صريح في ان كلام الامتحان والاطهار غرض وان الاظهار غرض اصلي

والامتحان غرض بالنفع لكونه وسيله اليه ولذا لم يستلزم تعدد
العلة الغائية كما عرفت فلا بد من توجيه عبارة الضعف ههنا بالقدر
في جواب الايراد الاول بما حققناه لئلا يتأفر بين كلاميه قوله
الظاهر ان يقول لساقاته الفاضل العصام من ان او الفاضل لم يمهده
في بيان شق التزديد الخ يعني ان اصل الجزاء محذوف والمتصلان اقيمتا
مقامه لبيان حكم الشقين الا يرى ان اصل الكلام ههنا اذا قلت بكلام
فاما ان يكون ناقلا ومدعيا فان كنت ناقلا فيطلب الصحة وان كنت
مدعيا فيطلب الدليل ولا معنى لعطف المتصلة الثانية على الاولى
باو الفاضل ولذا لم يمهده في كلام العرب قوله للاشارة الى منع
الجمع الخ يعني ان مقدمي المتصلتين عبارتان عن كون المتكلم ناقلا وكونه
مدعيا بالنسبة الى كلام واحد صدر منه سواء كانا بمعنى ناقلا فيه
او مدعيا فيه او بمعنى ناقلا له مدعيا له ولا يمكن اجتماع هذين الكونين
بالنسبة الى كلام واحد في الصدق والتحقيق في الواقع اذ لا يمكن كون
شخص ناقلا ومدعيا بالنسبة الى كلام واحد وليس هذه الاشارة
اشارة الى الامر البديهي المستعنى عنها اذ ربما يتوهم التصديق بين النقل
والدعوى فدفعه اهم هذا وههنا اباحت الاول ان النقل ربما يكون
نظريا ويستدل عليه باخبار الرواة عنه كالنقل عما لا يمكن احضاره
ومن هذا القبيل نقل الاحاديث الشريفة عن النبي عليه السلام فسواء
فسر الدعوى بافادة مطلق الحكم كما اختاره الفاضل العصام او بافادة
الحكم المحتاج الى الدليل او التنبيه كما يختاره شارح والمحشى لا يكون
بين النقل والدعوى منع جمع اجتماعهما في هذا النقل فلا يصح الاشارة
لا سيما اذا كان المقدمان بمعنى ناقلا مدعيا له اذا الشخص الواحد ربما
يكون ناقلا لكلام وربما يكون مدعيا لحكمه الا ان يقال هذا مبني
على تخصيص النقل بالحكاية الغير المحتاجة الى شيء من الدلائل والتنبيه
بقريته المقابلة وعلى تخصيص النقل والدعوى بوقت واحد بقريته

قوله اذا قلت بكلام الخ الثاني ان ما لم يعهد في كلام العرب لا يصح
لنكتة الا ان يقال انه لم يعهد باقيا على معناه الحقيقي والمراد انه ههنا
بمعنى واو الواصل مجازا وهو معهود في كلامهم وانما عبر عنه باو الفاصل
لمجرد الاشارة الى ذلك اذا المجازات لا تخلو عن فائدة الثالث ان كلمة
او المتبادرة في منع الجمع انما تفيد منع الجمع بين المتعاطفين وهما المتصلتان
ههنا كما يصرح به لابين غيرهما الا ان يقال لما لم يصح منع الجمع بين
المتصلتين المتعاطفين كما نعرف انصرف الى جزئيهما الاولين الرابع كما يتبادر
منه منع الجمع يتبادر منه منع الخلو فبعد ما سبق منه من دعوى الانحصار بين
القسمين لا داعي الى العدول ههنا عن عبارة الانفصال الحقيقي وما قيل
في دفعه من ان ما سبق مبني على المشهور ومن ههنا على التحقيق ففيه
انه ان اراد ان الكلام الخبري منحصر في النقل والدعوى في المشهور دون
التحقيق بناء على ان المدعى من يفيد مطابقة النسبة في المشهور
ومن يفيد الحكم المحتاج الى شيء من الدليل والتنبية في التحقيق ففيه انه
مع كونه خلاف ما اشهر بوجوب بل ما سبق على خلاف ما يرضيه المحشي
والشارح ولا يرتضيه الفطرة وان اراد ان الكلام الخبري مع كون المدعى
مفسرا بالتفسير المختار عند الشارح والمحشي اعني التفسير الثاني منحصرا
فيهما في المشهور دون التحقيق بناء على ان مثل الخبري البديهي الجلي
ومثل خبر النائم والساهي واسطة بينهما فقد عرفت حاله وكذا ما قيل
ان ما ذكره ههنا مبني على اطلاق الكلام وفما سبق من الانحصار على تقييده
بالخبري وفيه انه لا وجه لاختيار الاطلاق ههنا مع كون التقييد اولى
بوجوه عنده بل الحق في الجواب ان يقال انه لم يرد بمنع الجمع ما يقابل
الانفصال الحقيقي بل المعنى الاعم الشامل له وقصد ههنا توجيه كلام
المص على كل تقدير من اطلاق الكلام وتقييده اما لانه لم يحكم بفساد
الاطلاق فبما سبق بل حكم بكون التقييد اظهر او الارخا والمماشة مع
القائل الاتي الذي رجح اطلاق الكلام فيما سبق وفسر المدعى ههنا

بمن يفيد مطابقة النسبة الزاما للحجة عليه بان منع الجمع والتقابل
بين القسمين مصرح به في كلام المص سواء اطلق الكلام ولم يكن بينهما
انفصال حقيقي او قيد وكان بينهما انفصال حقيقي كما لا يخفى قوله
فليس بشيء لان المتصلتين لما كانتا من مسائل الفن اشارة الى مسئلتين
وجبان تصدقا معا في نفس الامر فلا يجوز حل الانفصال بينهما على
منع الجمع ولا على الانفصال الحقيقي وانما يمكن حله على منع الخلو بناء
على انها من المسائل الواجبة الصديق دائما لا بناء على انحصار الكلام
الخبري في النقل والمدعى كما قيل فان البناء عليه انما يفيد منع الخلو بين
المقدمين لابين المتصلتين الاخرى ان المتصلتين المذكورتين صادقتان
معاسواء كانتا كليتين بقبولات اعتبرهما الشارح او مهملتين بترك
تلك القبولات فسواء انحصر الكلام الخبري فيهما ولم ينحصرهما
صادقتان معا فيمكن حل الانفصال بينهما على منع الخلو المقابل
للانفصال الحقيقي لكن لا معنى له ههنا ايضا لانه لا يفيد فائدة زائدة على
معنى واو الواصل الدال على اجتماعهما في التحقيق ايضا فيكون اختيار
او الفاصل عبا بل موها لحواز كذبهما معا وبالجملة لا وجه لما ذكره
المتوهم بوجه من الوجوه اذا بقي كلامه على ظاهره اللهم الا ان يحمل
على ما ذكره المحشي بحذف المضاف اي للانفصال بين مقدمي هاتين
المتصلتين لكنه تعسف ولذا قال بحسب الظاهر واقول حل كلام
المتوهم على مقدمي المتصلتين اما بحذف المضاف او بان يكون من ذكر
الكل وارادة الجزء الاول بقرينة ظاهرة فلا يكون تعسفا وذلك لانك عرفت
ان او الفاصل انما يفيد منع الجمع او منع الخلو بين المتعاطفين وسيصرح
بانها العطف احدي المتصلتين على الاخرى فان انصرف منع الجمع عما
بين المتصلتين الى ما بين المقدمين بقرينة ظاهرة فتلك القرينة بعينها
قرينة على التجوز في كلام المتوهم والتجوز مع قرينة ظاهرة لا يكون تعسفا
وان لم ينصرف اليه بقرينة ظاهرة فحمله على منع الجمع بين المقدمين غير

ظاهر ايضاً الان يختار الاول ويقال مقام بيان مراد المص وابطاحه
يتأني ارتكاب التجوز اذ التنصيص على المقصود في مقام البيان والتفسير
راجع كما لا يخفى هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام لانه مما اطلعت من تصادم
الاهام قوله مسامحة لان الاثبات سواء كان في الاصل بمعنى جعل
الحكم ثابتاً متفرراً في ذهن المخاطب واوبالبحان او بمعنى بيان ثبوته
في الواقع الزعمي مختص بالنظري اصطلاحاً وجعله بمعنى مطلق البيان
الشامل لا يوضح البديهي كما يقتضيه عطف التنبيه لا يخرج عن المسامحة
لانها استعمال اللفظ في غير معناه الظاهر كما صرح به المحشي في حاشية
التهذيب وههنا كلام هو ان المسامحة هو ذلك الاستعمال لظهور
المراد لانها في الاصل من السامحة بمعنى اعطاء العلم والعرفان للمخاطب
ههنا فالمسامحة بذلك المعنى تجماع المجاز لان استفادة المخاطب لمعنى
المقصود من اللفظ من غير طرق الحقيقة والمجاز والكناية محال فما
الوجه في انهم تارة يقولون ههنا مسامحة وتارة يقولون تجوز او كناية اقول
لعل وجهه ان المسامحة هو ارتكاب خلاف الظاهر لمجرد ظهور المراد
واما التجوز والكناية فلفظة زائدة يعتد بها كالبسطة في الشجاعة
المستفادة من استعارة الاسد المبنية على تناسي التشبيه ولذا لا يقال
في القرآن مسامحة لان كل مجاز او كناية وقع في كلام البلغاء لا يخلو
عن فائدة يعتد بها ومجرد ظهور المراد ليس كذلك نعم التنبيه على
ظهور المراد عند السامع او على فطنته قد يكون من الفوائد الحاملة
على ارتكاب التجوز او الكناية في كلامهم لكن المسامحة هي ارادة غير
الظاهر لظهور المراد للتنبيه على ظهوره اذ لا معنى له ههنا وفي امثاله
وانما يكون وجبها حيث يتضمن مدح السامع بالفطنة او يتضمن التنبيه
على استغناء المراد عن التعريف وهكذا فعلى هذا نقول يجوز ان يكون
الاثبات ههنا مجازاً عن مطلق البيان بعلاقة العموم والخصوص
للتنبيه على جريان النوع الثلاثة في التنبيهات كما صرح به لان البيان

بالتنبيه في حكم الاثبات بالدليل في انه يوجد بسلامة المبين دون سقائه
الان يقال على تقدير استفادته لوجه له ايضاً بعد ما صرح به فيما يأتي
فلذا حكم بالمسامحة فاعرف قوله او بالتنبيه اذا كان ضرورياً
خفياً الخ خفاً الحكم البديهي عبارة عن عدم العلم المناسب سواء وجد
هناك علم غير مناسب للمطلب او لم يوجد علم اصلاً كما يؤيده ما ذكره الشيخ
الرئيس ابن سينا في مسألة امتناع اعادة المعدوم بعينه من ان المسبوق
ليانها تنبيهات لا ادلة مع انها غير معلومة اصلاً قبل سوقها وظهر
منه ان التنبيه عندهم مؤلف من القضايا كالادلة الا انه لازالة الخفاً
عن البديهي والدليل لازالة الخفاً عن النظري المجهول وان اردت تحقيق
الفرق بينهما فنقول خفاً الحكم قد يكون عارضياً ينشأ من عدم تصور
اطرافه على وجه يليق بذلك الحكم حتى انها لو تصورت على ذلك
الوجه لما خفي وهذا الخفاً يزول بتعريفات الاطراف وهذا القسم
من مزيل الخفاً يسمى بالتنبيه بالحد على المحدود وقد يكون الخفاً ذاتياً
بحيث لا يزول ولو تصورت اطرافه باكمل الوجوه كسئلته تساوي الزوايا
لكن هذا الخفاً الذاتي يتفاوت قوة وضعفاً في اوقات مختلفة بعدم
الممارسة في مبادئ ذلك الحكم ووجودها او بقله الممارسة وكثرتها
فيكون الذهن محتاجاً تارة الى ترتيب مقدمات كثيرة وتارة الى ترتيب
ما هو اقل منها ثم الى اقل منها وكذا الى مرتبة ان ينتقل اليه بسنوخ
مقدمات مرتبة دفعة اما ابتداء او بواسطة الالتفات الى مقدمة واحدة
كانتقالنا من الدخان الى النار وهذه المرتبة هي مرتبة الحدث وبهذا
الاعتبار يكون الحكم النظري بالنسبة الى شخص بدنياً بالنسبة الى شخص
اخر بل يكون النظري عند شخص في وقت بدنياً عنده في وقت اخر
فالم يبلغ الى مرتبة الحدس يكون ذلك الحكم عنده نظرياً محتاجاً الى دليل
واذ بلغ اليه في مطلب من المطالب ولكن لم ينتقل اليه بالفعل لعدم
السنوخ بالذات او بالواسطة ورتب شخص اخر مبادئ ذلك المطلب

كان ذلك الترتيب ايضا تنبيهها بالنسبة اليه لانه غير محتاج في ذلك
المطلب الى ذلك الترتيب فقد ظهر ان للتنبيه قسمين قسم يزول به الخطأ
العارض وقسم يزول به الخطأ الذاتي وكل قسم منهما قد يكون لتحصيل
اصل العلم وقد يكون لتحصيل العلم المناسب الاوضح فيما اذا كان المطلب
معلوما في الجملة ويطلب العلم الاوضح قال الى اربعة اقسام واما الدليل
فلا يكون الا لتحصيل اصل العلم بالنظري المحتاج الى ترتيب المقدمات
اولثقويته فيما اذا ذكر هناك ادلة متعددة وبهذا البيان انحل اشكال
المحقق الدواني على تعريف النظري والبديهي واستغنى عن صرف
التوقف المأخوذ في مفهوميهما عن معناه المشهور الى ما أحدثه من الامر
المصحح لدخول الفاء قوله وما يقال الخ القائل هو الفاضل
العصام فانه بعد ما عرف المدعى ههنا قال ما حاصله ان المدعى والمعلل
لبسا بترادفين كما توهمه الشارح واما اخذ المعلل ههنا كما في الاداب
المسعودي وتفسير شارحه الفاضل اياه بالناسب نفسه لاثباته بالدليل
فبيان على ارادة المعلل باعتبار ما يؤل اليه مجازا بقريته انه عرف التعليل
بتبين علة الشيء فلا يصير معللا حقيقة ما لم يبين بالفعل والكلام ههنا
فيما قبل الشروع في التعليل وهو ظاهر فحمل المدعى ههنا على معنى
المعلل باعتبار ما يؤل اليه يحتاج الى مصرف اي الى صارف قوي لانه
اما اسم فاعل من التصريف او مصدر ميمي من الثلاث وكرة الحروف
يدل على كثرة المعنى ولا صارف ههنا فضلا عن القوي فيمتنع المجاز مع
امكان الحقيقة فظهر ان الدعوى الظهور غير مأخوذة في كلام القائل
ولامفهومة منه وان وهم انفهامها من الاحتياج الى المصرف ففي النقل
اختلال اللهم الا ان يقال اشار بلفظ الظاهر الى ان دعوى القائل
ظنية اذ لا قطع بعدم الترادف لان ما في الاداب المسعودي يورث شبهة
فيه قوله بمن يفيد مطابقة النسبة الخ فيه بحث من وجوه اما
اولا فلانه ان اراد المطابقة بمعنى الوقوع الذي هو من اجزاء القضية الموجبة

فيخرج

فيخرج من يدعى الحكم السليبي وان اراد المطابقة بمعنى صدق مطلق
الحكم الشامل للحكم الايجابي والسليبي فان اراد بافادتها دلالة كلامه
عليها وان لم يقصد تلك الدلالة فيدخل فيه من يتكلم بالاخبار
المستعملة في الانشاء كقول امرأة عمران رب اني وضعتها اثني حيث
استعمل في انشاء اظهار الحزن والتحسر ويدخل الساهي والنائم
والمجنون مع انهم ليسو بمدعيين اصطلاحا وان اراد من يقصد
افادتها كما هو المتبادر من نسبة الافعال الاختيارية الى ذوى الاختيار
فان كان اضافتها الى النسبة من اضافة المصدر الى فاعله فلا يصدق
على مدع اصلا لان قصد كل مخبر بخبره افادة نفس الحكم لا صدقه
وان كانت من اضافة الصفة الى الموصوف بتأويل على مذهب البصرية
او بدونه على الكوفية اي النسبة المطابقة كحصول الصورة بمعنى الصورة
الحاصلة فيخرج الكاذب من المدعى لان ما افادة نسبة غير مطابقة
اللهم الا ان يختار الاخير ويعتبر قيد الحثية اي النسبة المطابقة
من حيث انها نسبة مطابقة ليدخل المطابقة ايضا تحت الافادة بناء
على ما ذكره العلامة التفزازاني في شرح الخيصر من ان مدلول الخبر
الصدق والكذب احتمال عقلي الا يرى ان الكاذب لا يدعى عدم مطابقة
خبره والا كان صادقا بل قصد كل مخبر افادة نفس الحكم وصدقه معا
ولا يلزم من كون المطابقة مفادة كونها واقعة في نفس الامر وللتنبية
على ان المطابقة داخلية تحت الافادة ايضا لم يقل من يفيد النسبة
المطابقة واما ثانيا فلانه صادق على مخبر البدهي الجلي او النظري
المعلوم عند المخاطب في اعتقاد المخبر كما يصرح به مع انه ليس بمدع
الا ان يقال ليس المراد من افادة المطابقة مجرد ايراد كلام دال عليها
موجب الالتفات اليها بل المراد اعلامها ويستحيل اعلام المعلوم
عند المخاطب فلا يصدق على مخبرها كتعريف الشارح وفيه انه لا بد
ان يحمل الافادة على المعنى الاول والالم يصدق على مدع في مقام الخصومة

اصلا ضرورة ان مجرد خبر احد الخصمين للاخر لا يفيد شبهة من اليقين والظن فتأمل واما ثالثا فلان المتبادر من النسبة المضاف اليها نسبة الخبر فيخرج من يفيد لازمها من كونه عالما بها بخلاف تعريف الشارح لان الشخص ربما ينصب نفسه لاثبات دعوى العلم بشيء باماراته اى بامارات علمه به الا ان يعبر النسبة من نسبة لازمها واما رابعا فلانه صادق على من يفيد مطابقة نسبة المقدمة الغير المدللة مع انه ليس مدعيا فيها مالم يستدل عليها والا لكان كل مقدمة مدعى بحسب العرف وليس كذلك وايضا يستلزم اندراج منع المقدمة ههنا والاستغناء عما سياتى الا ان يتعسف ههنا بان يفيد بان يحمل على معنى فيطلب الدليل ولا يمنع منعنا حقيقيا ان لم تشتغل بالدليل ولا يخفى ما فيه ولا يرد مثله على تعريف الشارح اذ لا نصب لاثبات المقدمة ولذا جاز الانتقال من دليل الى آخر ولم يعد الزاما كالاتقال الى مدعى آخر ولو سلم انه الزام من وجه وان فيها نصبا في الجملة فالمتبادر من النصب هو النصب الكلى ولو سلم فلا شك في ان المتبادر من الحكم الذى نصب نفسه لاثباته ان يكون مقصودا بالاصالة والمقدمة مقصودة بالنسبة لكونها وسيلة الى المدعى واما حل النسبة في كلامه على النسبة المقصودة بالاصالة فيحتاج الى مصرف فالحق ان المدعى مفسر بما ذكره الشارح وان المعلن في كلام المسموع مفسر بما ذكره القائل كما عرفت قوله للواقع اى في نفسه مع قطع النظر عن فرض الفارض لامع قطع النظر عن الفرض والاعتبار جميعا فانه تفسير الموجود الخارجى ولا يصح ههنا لان ما يطابقه النسبة لا يكون الانسبة وجميع النسب من الامور الاعتبارية فالموجود مع قطع النظر عن فرض فارض هو الموجود في نفس الامر وهو اعم من الموجود الخارجى الذى هو موجود في نفسه بدون فرض فارض واعتبار معتبر واعم ايضا من الموجود باعتبار معتبر كالنسب وسائر الامور الاعتبارية فزوجية الخمسة واجتماع الضدين

قوله فتأمل اشارة الى امكان
الجواب بان يحمل قوله من يفيد
على معنى من يقصد افادة مطابقة
النسبة وكل مدعى يقصد افادة
خبره وان لم يفيد ذلك الخبر شيئا
للمخاطب

او النقيضين

او النقيضين ليست بموجودة في نفس الامر لان وجودها يتوقف على الفرض بان يقال لو كانت موجودة بخلاف قولنا العفاء ممكن اذ كل ذهن يعلم انه لا يلزم من فرض وجوده محال ينتزع عنه معنى الامكان ويصفه به فذلك الاعتبار يقتضيه ماهية المعلومة على ذلك الوجه من غير احتياج الى تمحل وفرض من الذهن ومن غفل عما حققنا فرق بين الواقع ونفس الامر بان الامور الاصطلاحية المبنية على اعتبار المعبرين كرفوعة الفاعل ومنصوبية المفعول الكائنين باعتبار العرب وانفاقهم مع امكان العكس موجودة في الواقع لاني نفس الامر ولم يدركه او كان كذلك لم يكن شيء موجودا في نفس الامر لان جميع افعال الله تعالى ايضا مبنية على الترجيح والاعتبار مع امكان خلاف الكل كيف والمرفوعة وامثالهما من كيفيات السموعات وجميع الموجودات وكيفياتها مستندة الى الواجب تعالى فاعرف هذا واضبطه قوله او نظريا اى معلوما عند المخاطب او مجهولا يحتاج بيانه عنده الى دليل قوله والمتبادر من المدعى اى بحسب الاصطلاح والتبادر فيما لم يثبت الوضع من اقوى امارات الحقيقة ولا يكون برهانها عليها لجواز ان يكون من تبادر الشيء في بعض افراده كالوجود المتبادر في الوجود الخارجى كما ذكره السيد السند في بعض كتبه فالظاهر ما ذكره الشارح قوله من يفيد الحكم المحتاج الى الدليل اى الى جنس الدليل اولى دليل ما وكذا الكلام في التنبية والترديد للتقسيم اذا احتاج الى الدليل هو النظرى المجهول فيخرج النظرى المعلوم والمحتاج الى التنبية هو البدئى الخفى فيخرج البدئى الجلى وههنا بحث هو ان من نصب نفسه لاثبات حكم يمكن حصوله بواحد من طرق البداهة كالحساس والتجربة والحس وغير ذلك كما اذا دخل في الدار من خارجها شخص ولم يعلم انه زيد ونصب احد نفسه لاثباته واثبت بصوته او فرسه او غلامه مع امكان حصوله بالحساس فهو مدعى بلاريب وذلك الاثبات ليس بدليل عليه لانه

بديهي لا يتوقف على النظر بل هو تنبيه عليه لانه لازالة الخفاء عن البديهي
كما اشرنا لكن ذلك الحكم غير محتاج الى ذلك التنبيه وامثاله ايضا لا مكان
حصوله بالا احساس مثلا فاخذ قيد الاحتياج حشو مفسد بالنسبة
الى التنبيه وان كان صحيحا بالنسبة الى الدليل بناء على ان قيد النظر
معتبر في مفهوم الدليل كما سيجي من المحشى وهو مفسر بترتيب امور
معلومه للتأدي الى مجهول نظري والنظري والبديهي مفسران عندهم
بما يتوقف حصوله على ترتيب مباديه وما لا يتوقف عليه ولا يلزم
من عدم توقفه عليه ان لا يحصل به فكل ترتيب يحصل به البديهي من غير
توقف عليه فهو تنبيه عليه لا دليل والجواب ان الاحتياج اعم من التوقف
المأخوذ في مفهوم النظري والبديهي لانه كلي مشكك بوصف بالشدة
والضعف بخلاف التوقف لانه كلي متواطئ لان عدم امكان حصول شيء
بدون شيء آخر لا يتصور له تفاوت باحد وجوه التشكيك فالحق ان الاحتياج
مفسر بعدم امكان الحصول بسهولة وكان للسهولة مراتب متفاوتة
بالشدة والضعف كذلك لنفيها فلا ثبات باتاره من الصوت والفرس
في المثال المفروض لوجود نوع تكلف في الاحساس فيحتاج الى التنبيه
المذكور لانه لا يمكن حصوله بسهولة بدون الترتيب بل يعسر بالنسبة
الى ذلك الترتيب وبما ذكرنا من كون الاحتياج كليا مشككا كما يدل عليه
قولهم اشد الاحتياج دون ان يقولوا اشد التوقف ظهرا بطلان ما اوردوا
على المحقق الدواني في شرح التهذيب حيث فرق بين الاحتياج والتوقف
من ان الاحتياج والتوقف منساوقان ويمكن دفعه بوجه آخر هو ان
اخذ الاحتياج الاعم من التوقف ههنا للاشارة الى ان النظري والبديهي
مفسران بما يحتاج حصوله الى ترتيب مباديه وما لا يحتاج اليه كما اشار
اليه المحقق الدواني هناك فعلى هذا يكون الترتيب في المثال السابق
دليلا لتنبيهها لكن يشكل الفرق حينئذ بين الدليل والتنبيه اللهم الا ان
يكون الترتيب المؤدى الى اصل العلم دليلا لانه ترتيب للتأدي الى المجهول

المحتاج

قوله على ترتيب مباديه الخ لم يقل
على النظري كما هو المشهور
للاشارة الى دفع الدور المشهور
ههنا بان مرادهم من النظر ههنا
هو ترتيب مباديه لا ترتيب امور
معلوم للتأدي الى مجهول نظري
لبلزم الدور

المحتاج الى ذلك ويكون الترتيب المؤدى الى وضوح المعلوم في الجملة
تنبيهها سواء كان بواسطة تعريف شيء من اطراف الحكم او بدونه وفيه
ما فيه لان الترتيب بتعريفات اطراف تنبيه عندهم مطلقا بمعنى
بالتنبيه بالحد على المحدود سواء حصل به اصل العلم بالحكم او وضوحه
الا ان يكون ما بواسطة تعريفات اطراف مندرجا في تنبيه التصور
والكلام في الفرق بين دليل التصديق وتنبيهه وان كان التنبيه المأخوذ
في تعريف المدعى اعم من تنبيه التصور والتصديق فتأمل في هذا المقام
قوله على ان التعميم الخ اي لو سلم ان المتبادر ليس ذلك بل مفيد النسبة
مطلقا فهمنا دليل آخر على تخصيص المدعى في كلام المص وتفسيره
بما ذكره الشارح وهو ان تقابل المشار اليه باو الفاصل فلو كان مراد المص
ما ذكره القائل لم يحسن التقابل المذكور اقول فيه بحث لان عدم حسن
التقابل مشترك بين التفسيرين من وجوه الاول ان كل ناقل ناصب نفسه
لا ثبات حكم نقله وان لم ينصب لاثبات حكم منقلبه اذ التصحيح المطلوب
عنه اما دليل او تنبيه على صحة نقله كما سبشير اليه شارح الاداب الا ان
يقال اذا نقل عن كتاب معين واحضره بعينه كان ذلك بيانا لصحة
النقل بطريق العيان لا بطريق البيان بشيء من الدليل والتنبيه
ومراد شارح الاداب انه قد يكون دليل الثاني ان الناقل اذا نقله
عن حي واثبت صحته بكثرة الرواة او باحضار كتابه مع امكان المراجعة
الى المنقول عنه فهو ناصب نفسه لاثباته ايضا سواء كان ما اتى به
دليلا عليه كما اذا فسر النظري والبديهي بالمحتاج الى الترتيب وغير المحتاج
او تنبيهها عليه كما اذا فسر بما يتوقف عليه وما لا يتوقف الثالث
ان النقل عن الميت او عما لا يمكن احضاره نظري يحتاج الى الدليل قطعا
كما اسلفنا واحضار كتابه دليل عليه وربما يقبل التخطئة باحتمال
تغير النسخين وتخصيص النقل بالحكاية التي لم تكن نظرية او بديهة
خفية محتاجة الى الدليل او التنبيه وان احتاجت الى واحد من طرق

السبادة خلاف العرف وباباه ما نقلناه عن شارح الاداب وان
خصص الحكم المحتاج بغير النقل والحكاية فبالنسبة في تفسير القائل
ولا يخلص الابان يقال ما ذكره القائل اعم مطلقا من الناقل وما ذكره الشارح
اعم من وجه فبينهما تباين وتقابل في الجملة على تفسير الشارح لا على تفسير
القائل نعم حديث منع الجمع بين المقدمين محمول على تخصيص الحكم
المحتاج بغير النقل بقريضة المقابلة بين العام والخاص على كلا
التفسيرين لكن تخصيص الاعم من وجه اقل مؤنة من تخصيص الاعم
المطلق وايضا فحصيل التقابل الكلي بين الشبهتين الذين بينهما
تقابل في الجملة اقرب من تحصيله بين اللذين لا تقابل بينهما اصلا
واعل هذا هو مراده من هذا القدر واتماما لتهوهم من انه يمكن ان يقال المراد
من النسبة المطابقة هي النسبة الملحوظة في ذاتها من غير مقارنة
النقل بها فلا يلزم كون المدعى اعم ففاسد لان العموم الذي ذكره المحشي
هو باعتبار حكم النقل ومن البين انه ليس بمقارن بنقل اخر لا باعتبار
حكم المنقول المقارن بالنقل ليندفع العموم بما ذكره قوله لا يحتلج
الح ابراد على المعص بمخالفة عطفه لما عليه البصرية وان جوزه الكوفية
والفراء وهو غير جائز عند سبويه وان تقدم المجرور من المعمولين
المعطوف عليهم وفي نهي العطف المؤكد عن الاختلاج دون نهي
الوهم الذي من شأنه الخللان تنبيه على قوة الاختلاج لان صورة هذا
العطف شبيهة بما ذكره الوهم في جزئيات ذلك القليل وكلمة الفاء غير
قاطعة كما تعرف والاولى بهذا ان يترك قوله والمجرور غير مقدم ليتوهم كونه
عطفا على مذهب الكوفية والفراء ويكون اقوى قوله لان قوله
فالدليل الح علة للنفي المستفاد من النهي يعني لبس من هذا القليل لان
قوله فالدليل بتقدير فيطلب الدليل وكون ذلك بهذا التقدير يستلزم
التقدير في جانب الشرط والا لكان من عطف مفرد وجملة على مفرد
وجملة وهو باطل لان العاطف اما ان يعطف مفردا على مفردا او مفردين

على مفردين معمولين لعامل واحد وفاقا اولعاملين على خلاف ولم يسمع
من النحاة عطف مفرد وجملة على مفرد وجملة ولا عطف جملتين على جملتين
نعم يجوز في عطف القصة عطف جملة متعددة على جملة متعددة لكن
ذلك بتزويل كل منهما منزلة جملة واحدة ولا معنى له ههنا ولذا فرغ على
مجرد التقدير في جانب الجزاء قوله وح لبس ههنا عطف شبهتين على
شبهتين يعني لا عطف مفردين ولا عطف جملتين ولا عطف مفرد وجملة على
مثلهما بل عطف جملة شرطية على جملة شرطية ولم يتعرض للتقدير
في جانب الشرط لا يقال لان سلم ان ذلك القول بذلك التقدير كيف وهو اول
البحث لانا نقول هذا خارج عن قانون التوجيه لان المحشي ههنا موجه في قوة
المانع لما قالوا ان ناقض العبارة مستند وموجهها مانع نعم للناقض
ان يقول دلائل النقض ظني فلا يمنع بالاحتمال الغير الظاهر المنى على تكلف
التقدير واعلم لهذا الاحتجاج الى المؤيد قوله ويؤيده اي يؤيد كونه
من عطف جملة على جملة لان ذلك القليل او يؤيد كون ذلك القول
بذلك التقدير يعني لو كان العطف من ذلك القليل او لو لم يكن ذلك القول
بهذا التقدير لكان الدليل معطوفا على الصحة ولو كان معطوفا عليها
لما اتى بالفاء الجزائية اذ يكفي الفاء المذكورة في جانب المعطوف عليه
كما يكفي الظرفية المذكورة في جانبه في قولهم في الدار زيد والحجرة
عرواى وفي الحجرة عمرو وهذا التأيد على الاول يكون سندا اخر
وعلى الثاني يكون تنويرا للسند الاول وهو الاوفق من حيث المعنى
والاول اظهر من سياق كلامه فاعرف قوله لانها فاء الجزاء الح
لا يقال الجزاء يجب ان يكون جملة فكونها فاء الجزاء يتوقف على كون ذلك
القول بذلك التقدير او على عدم كون العطف من ذلك القليل فلا تأيد
على شئ من الاحتمالين والا كان دورا لانا نقول لبس مراده انها فاء داخلية
على جملة جزائية بالفعل ليلزم ذلك بل مراده انها فاء اتى بها لبيان
رتب طلب الدليل على الادعاء وهذا القدر ضروري بقريته قريتها

سواء كانت داخلة بالفعل على جملة او على مفرد فلو كان العطف من ذلك القبيل او لم يكن هذا القول بذلك التقدير لاستغنى عنها ضرورة تسلط ما في جانب المعطوف عليه على جانب المعطوف فالمعنى الجزائي اعني الترتيب مستفاد من الفاء الاولى بواسطة العطف من غير احتياج الى الفاء الثانية بخلاف ما اذا كان من عطف جملة على جملة اذا فاء الاولى انما تدل حينئذ على ترتيب طلب الصحة على النقل فيحتاج في الترتيب الثاني الى فاء اخرى وانما قال بوييد دون يدل لاحتمال ان يكون العطف من ذلك القبيل على مذهب الكوفية او الفراء ويكون الفاء الثانية مؤكدة للاولى او زائدة لفصد المشاكلة اولتعيين المعطوف عليه من اول الامر او لقطع احتمال كون الدليل معمول المدعى في بادي النظر اى مدعى لصحته لكن الكل خلاف الظاهر واما الدغدغة التي اوردها بعضهم ههنا من ان ليس ههنا عطف محذور بل كلمة او لعطف مدعى على ناقلا والفا لعطف الدليل على الصحة فهو من عطف شئين بحرفين لا بحرف واحد ليكون محذورا ففساده اما ولا فلانه لم يسمع مثله من النحاة في كلام واحد واما تانيا فلان فاء العاطفة الدالة على التعقيب انما تدل على التعقيب بين المتعاطفين لا بين المعطوف وشئ اخر فان اراد تعقيب طلب الدليل على المدعى الادعاء فلا تدل عليه الفاء مع انه يحتاج الى تقدير الطلب ههنا وان اراد تعقيب طلب الدليل على النقل اطب الصحة عليه كما لو قيل فيطلب الصحة فالدليل فذلك فاسد لان مطالبة الدليل انما توجه على المدعى لا على النقل قال الشارح وذلك اذا كان المطلوب نظريا الخ لم يقل ان لم يكن المطلوب معلوما على قياس ما سبق مع انه الاخصر الا وفق اذا المطلوب قد يكون بديهيّا مجهولا يترتب على مثل الاحساس والتجربة فلا يترتب على الدليل بل على التنبيه وقد يكون بديهيّا مجهولا يتوقف على مثل الاحساس والتجربة اذا انتفى ما يتوصل اليه من الانار والعلل فلا يترتب على شئ

من الدليل

من الدليل والتنبيه نعم على الشارح انه لما ادرج قائل البديهي الخ في المدعى وجب عليه ههنا ان يقول او بديهيّا خفيا بناء على تعميم الدليل في كلام المص من التنبيه مسامحة مثلا يلزم القصور في بيان المص لما سيجي منه ان الوظائف الثلاثة كما تجري في الادلة تجري في التنبهات اذ انه حافظ على ظاهر كلام المص ههنا وجري على احتمال الاكتفاء بالاصل لانه اظهر من احتمال تعميم الدليل مسامحة فقد ظهر ان البديهي في قوله اذ لو كان بديهيّا او نظريا معلوما الخ اعم من البديهي المعلوم وغير المعلوم اذ لو جعل قوله معلوما وصف الكل من البديهي والنظري لم يتم تقريب هذا الدليل لجواز ان يكون المطلوب بديهيّا مجهولا فلا يلزم التقييد بكونه نظريا غير معلوم وايضا لوجه على هذا عن العدول عما هو الاخصر الموافق لما سبق قوله اى فلا يليق ببيان مراد الشارح ههنا واستدل على هذه الارادة بقوله ولا بد ان يلاحظ ههنا مثل ما مر فان مراده من المثل المحفوظ ههنا هو ان يقال لو كان بديهيّا او نظريا معلوما فطلب الدليل عليه لا يليق من المناظر من حيث هو مناظر لان غرضه اظهار الصواب واما ما قيل انما يدل عليه لو كان المثل المحفوظ ههنا ذلك واما اذا كان المثل انه اذا كان المدعى معلوما فطلب الدليل لا يليق بحال المناظر كما هو المنقول عنه والمماثل لما مر فلا يدل عليه لجواز ان يكون حال البديهي محالفا لحال النظري المعلوم فظاهر الفساد من وجوه اما ولا فلان المحشى جعل ذلك القول دليلا على ارادة اللياقة ههنا ايضا لا على صحة المراد بل الدليل على صحته ما يذكره بعد بقوله ووجه ذلك الخ واما تانيا فلان كون المثل المحفوظ ههنا ما ذكره مخالف لصريح الاصل كما اشرفنا بل التقييد بذلك لتصحح كلية الشرطية القائلة بانه متى كنت مدعىا لحكم غير معلوم فيطلب منك الدليل يقتضى لياقة طلب الدليل على كل بديهي مجهول عند الطالب باعتقاده ولا يخفى فساد واما ثالثا فلان طلب الدليل على البديهي اما غير لائق فلا يكون حال البديهي

مخالفا لحال النظرى المعلوم واما غير صحيح فلا مخالفة ايضا بناء على
ان عدم اللياقة اعم من عدم الصحة لان كل لا يقي صحيح ولا عكس وسلب
الاخص اعم من سلب الاعم وكلام الشارح ههنا اما محمول على سلب
اللياقة او على سلب الصحة والثاني باطل بالنظر الى النظرى المعلوم
لما سبق والاول صحيح بالنسبة الى الكل كما عرفت فتعين الاول واما حمله
على الاول بالنسبة الى النظرى المعلوم وعلى الثاني بالنسبة الى البدهى
فجمع بين المعنيين فى اطلاق واحد وغير صحيح عند الجمهور كما لا يخفى
قوله اعنى كون المطلوب بدهى بالنسبة الى الخ قد عرفت ان المراد
من البدهى اعم من الواضح والخفى الواضح فى الجملة ومن الخفى من كل
وجه اعنى البدهى المجهول المترتب على مثل الاحساس والتجربة
وغيرهما والمتوقف على واحد منهما اذ الكل لا يترتب على الدليل وانما
فسره بذلك لوجوه الاول دفع المنع عن الملازمة التى ذكرها الشارح
مستندا بان الشخص ربما يدعى ما كان بدهى عنده باعتقاده نظرى
عند المخاطب محتاج الى الدليل عنده ويكون الامر كذلك فى الواقع
فيليق طلب الدليل عليه فدفعه بان المراد من النظرية والبداهة
ما هو كذلك بالنسبة الى الطالب لاما هو بالنسبة الى المدعى ولاما هو
بالنسبة الى احدهما مطلقا ولاما هو بالنسبة الى كل منهما الثانى دفع
المنع المتوجه بعد ذلك مستندا بجواز ان يكون بدهى بالنسبة الى الطالب
فى الواقع ونظريا مجهولا فى زعمه فحينئذ يليق له طلب الدليل عليه
فدفعه بان المراد ان يكون نظريا او بدهى بالنسبة اليه فى اعتقاده سواء
كان كذلك فى الواقع او لا الثالث دفع التناقض المتوهم بين كلامى
الشارح لان تفسيره للمدعى دل على ان البدهى الجلى والنظرى المعلوم
ليس باذلين فى الدعوى بحسب الاصطلاح والاحتياج الى التقييد
ههنا تصحيح كلية الشرطية دل على انها داخلان فيها والا لكان
اخراجها اخراج الخارج وهو محال فدفعه بان ما أخرجه فى التفسير

ما كان بدهى جليا ونظريا معلوما بالنسبة الى المخاطب لكن باعتقاده
المتكلم سواء كان الامر كذلك باعتقاده المخاطب ايضا ام لا وما دخله
فى الدعوى بحيث احتيج الى اخراجه بالتقييد ههنا هو ما كان بدهى
جليا ونظريا معلوما بالنسبة الى الطالب باعتقاده وكان ذلك نظريا
مجهولا او بدهى خفيا بالنسبة اليه فى اعتقاده المدعى فلا تنافض هذا
واقول ههنا بحث اما اول فلان التناقض انما يتوهم اذا كان قول الشارح
وذلك اذا كان المطلوب الخ محمولا على التقييد كما جزم به المحشى فيما سبق
حيث قال وكذا التقييدات الواقعة فى قوله فيطلب الصحة وقوله
فالدليل وهو ممنوع بل الظاهر انه بيان للواقع وتحرير للمدعى ليستدل
عليه وان كان ما سبق تقييدا الا ان يقال لا بد من اخراج البدهى الخفى
بالنسبة واما ثانيا فلان هذا ايضا مبنى على كون اللياقة منوطة بعلم
الطالب ولو كان زعما غير مطابق وهو ممنوع كما سبق واما ثالثا فلان
تقييد البداهة والنظرية فى جانب الدليل بكونهما فى اعتقاد الطالب
يهدم تقريب ذلك الدليل لان مدعى الشارح بقوله وذلك اذا كان
المطلوب نظريا غير معلوم اما ان يحتمل على معنى انه نظرى غير معلوم
بالنسبة الى الطالب فى الواقع فلا تقرب وهو ظاهر واما ان يحتمل على
معنى انه نظرى غير معلوم بالنسبة اليه فى اعتقاده ايضا فلا تقرب
ايضا اذ لا يلزم من بطلان كون المطلوب اللايق منعه بدهى ونظريا
معلوما بالنسبة الى الطالب باعتقاده كونه نظريا غير معلوم بالنسبة
اليه فى اعتقاده لجواز ان يكون الطالب شاكا متزهدا فى كونه نظريا
او بدهى عنده مع انه على هذا يكون التقييد قاصرا لان الطلب فى هذه
الصورة اعنى فى صورة التردد لا يقي ايضا فالوجه ان يحتمل على كونه
بدهى ونظريا معلوما بالنسبة الى الطالب فى الواقع سواء كان كذلك
فى اعتقاده الطالب او المدعى او لم يكن قوله على ما يترتب على الدليل
اى لا يترتب عليه العلم به لان قوله نظريا معلوما يدل على ان المطلوب

عبارة عن المعلوم لاعن العلم المطلوب ولا معنى لترتيب ذات المعلوم على
الدليل في الأدلة الآتية ثم انه اشار الى جهة المماثلة لما سبق اما بان عدم
اللياقة في الصحة المعلومه لاجل انه طلب لا يترتب عليه فائدة في اعتقاد
الطالب فخلاصة الدليل السابق جارية ههنا فلا شبهة في المماثلة
واما بان عدم اللياقة هناك وان كان لاجل كونه طلبا للحاصل وهو غير
جار ههنا الا في البديهي والنظري المعلومين ولا يجري في البديهي
المجهول لكن المحوظ ههنا مشترك ومماثل لذلك في ان كلا منهما طلب
لا يترتب عليه فائدة في اعتقاد الطالب فلا يكون لايضا كذلك فلا يرد
عليه انه لا يستفاد مما سبق فكيف يصح الاحالة عليه بقوله ولا بد
ان يلاحظ ههنا الخ قوله فكذلك اي ان المناظر من حيث هو
مناظر لا يليق ان يطلب الدليل عليه لانه طلب ما لا يترتب هو عليه
في اعتقاد الطالب ايضا لان النظري المعلوم ايضا لا يترتب عليه بعد
الطلب والا كان نحصيل الحاصل ان كان العلم الجديد عين العلم الحاصل
بالدليل الاول واجتماع المثليين ان كان غيره بالشخص والكل
باطل فيكون ذلك الطلب طلبا لا يترتب عليه فائدة في ظهور الصواب
في اعتقاد الطالب فيكون عبثا فلا يليق بحال المناظر وبهذا يظهر
ان المراد نفي الترتيب بعد الطلب لانني مطلق الترتيب والاول لا يستلزم
الثاني لجواز ان يكون مرتبا قبل الطلب فاقبل الظاهر بدل قوله
فكذلك ان يقول فلا يليق ان يطلب الدليل لان كونه نظريا معلوما
لا يخرج عن كونه مرتبا على الدليل والا كان بديهي فوهم مع ان
الاستدلال بما ذكره المحشي على هذا يكون مصادرة على المطلوب قوله
مع انه على هذا اي على التقدير الثاني الذي هو كونه نظريا معلوما بالنسبة
الى الطالب باعتقاده لا يليق له المطالبة اصلا لامطالبة دليل ولا مطالبة
تنبيه لانه كما لا يترتب على الدليل بعد الطلب لا يترتب على التنبيه
المختص بالبديهي الغير الجلي بخلاف ما اذا كان بديهي لان في بعض

افراد

افراده يليق مطالبة تنبيه هذا وما يقال انه اشارة الى كل من التقديرين
اولا ما بهما من معلومية المطلوب فبعيد من سوق الكلام وبأباه يظهر
قوله اصلا لانه ظاهر في انه لا يليق له مطالبة شيء من الدليل والتنبيه
في شيء من المواد كما اشترنا مع ان كون المعلومية اعم من التقديرين ظاهر
الفساد لما عرفت ان البديهي اعم من المعلوم والمجهول قوله وعلى
كل تقدير يجري فيه مثل ما ذكرنا في صورة العقل توجيهها وبراها اما
التوجيه فكيفية العلم بالعلم المناسب للمطلب وتوجيه عبارة نفي اللياقة
بجواز الامتحان والاستعلام بطرق متعددة فيما كان نظريا معلوما
بدليل دون دليل او بديهيها موضحا بنسبه دون تنبيه وان لم يجز ذلك فيما
كان بديهيها جليا اذ العلم الحاصل من طريق البداهة انطوية اوضح
ولا معنى لطلب غير الاصح مع وجود الاوضح مع كونها تطويلا
مستغنى عنه في المناظرة واما الايراد فهو ما اشار اليه بقوله وفيه نظر
فانظر والدغدغة ما عدا ما ذكره بقوله فان قلت الخ اذ قد اشار
اليه والى دفعه بقوله بالنسبة الى الطالب باعتقاده ولاجل ان مراده
اعم من التوجيه والاراد لم يقل يرد او يتجه بل اختار الجريان الاعم
ولاوجه لتخصيصه بالاراد بالدغدغة كما قيل اذ لا بد من الاشارة الى جميع
هذه الاشياء والاحالة على المقايسة مع وجود كلام يحتمله غير مرضية
واقول ويجري مثل ذكرنا ايضا في الكل قوله وايضا بناء الكلام
الخ وهذا ايضا اشارة الى الاراد والتوجيه لدفعه اما الاراد فمع الملازمة
القائلة بانه لو كان بديهيها فلا يليق طلب الدليل عليه مستقنا بانها
انما لم يجز ترتيب البديهي على الدليل وهو ممنوع كيف وقد اختار
بعضهم امكان الاستدلال على البديهي واما التوجيه فبان يقال هذه
الملازمة مبنية على ما هو المشهور بين الجمهور من عدم امكان الاستدلال
على البديهي فلا يكون المطلوب بالدليل الا مجهولا نظريا واذا اعتبروا
كون المطلوب بالدليل الا مجهولا نظريا ولم يلتفتوا الى قول ذلك البعض

هذا اذا كان قوله وان اختار بعضهم الخ متعلقا بالاعتبار وان كان متعلقا بالبناء فالمعنى ان الشارح بنى كلامه على ما هو المشهور ولم يلتفت الى ما اختاره بعضهم وهو الاظهر والاظهر من سوق كلامه ان يكون الابرار بان هذا التقييد من الشارح قاصر اذ يليق طلب الدليل على البديهي ايضا بناء على اختيار البعض ودفعه بان ذلك التقييد منه مبنى على ما هو المشهور من غير الثقات الى قول ذلك البعض وعلى التقديرين يندفع ما قيل لا وجه للبناء المذكور لان المطلوب اذا كان بديهيا بالنسبة الى الطالب باعتقاده على ما قبله بما لا يليق طلب الدليل عليه سواء امكن الاستدلال على البديهي اولاً انتهى فان اعتقاد البداهة على تقدير قول ذلك البعض لا يبنى اعتقاد الترتيب وعله زعم ان معنى اعتقاد البداهة هو بعينه اعتقاد عدم الترتيب على الدليل وذلك فاسد لا يخفى قوله فليتأمل لعله اشارة الى كون الكلام مبنيا على ما هو المشهور بين الجمهور محل نظر لان البديهي قد يكون مجهولا متوقفا على مثل التجربة والتواتر ولا يمكن الاستدلال على مثله لا عند الجمهور ولا عند ذلك البعض وليس مراد ذلك البعض ان كل بديهي يمكن الاستدلال عليه بل على بعضه فلا يمكن التقييد ههنا بعدم المعلومية مطلعا كما سبق والا كان طلب الدليل على التجربات المتوقعة على التجربة في اعتقاد الطالب لا ينافي وليس كذلك فبناء الكلام ههنا على ان كل مجهول لا يكون مطلوبا بالدليل لاعلى ان المطلوب بالدليل لا يكون المجهولا نظريا الا ان يقال لا تنافي بين البنائين ويؤيده انه لو كان مبنيا على مجرد ذلك لكفاه ان يقول وذلك اذا كان المطلوب مجهولا مرتباً على الدليل او اشارة الى ان امكان الاستدلال على البديهي انما بصورة افسر النظرى والبديهي بما يترتب على ترتيب المتبادى وما لا يترتب عليه او بما يحتاج اليه وما لا يحتاج على ان يكون الاحتياج اعم من التوقف واما اذا فسر بما يتوقف على ذلك الترتيب وما لا يتوقف عليه فلا يمكن قطعاً لان قيد النظر معتبر في ماهية

الدليل

الدليل كما سيصرح به وهو مفسر بترتيب امور معلومة للتأدى الى مجهول نظري ومن البين ان الحكم الواحد اما ان يكون متوقفاً على الترتيب او لا يكون فلا يمكن الاستدلال على البديهي بهذا المعنى قطعاً بخلاف البديهي باحد المعنيين الاولين فانه بالنسبة الى حصوله بالترتيب يكون نظرياً وبالنسبة الى حصوله بطريق آخر من طرق البداهة يكون بديهياً فيمكن الاستدلال على البديهي وان لم يكن ذلك الاستدلال من حيث كونه بديهياً او اشارة الى الوجه الثالث من وجوه البحث التي قد منهاها اولى بعض الاشياء التي ههنا عليها مثل كون جريان ما ذكره على بعض افراد البديهي قوله ما يمكن التوصل بصحيح النظرى بصحيح من جنس النظر او بالنظر الصحيح واختير التوصل على الوصول لما في النظر من التكلف لان النظر ترتيب امور معلومة للتأدى الى مجهول نظري والمراد بصحته صحة مادة وصورة والبالسببية القريبة المتبادرة لا المطلق السببية فلا يدخل المقدمة الواحدة المرتبة الاجزاء لقصد التأدى والامكان اما عام اي لم يمنع التوصل وان وجب واما خاص اي لم يجب ولم يمنع والاول هو الظاهر وانما اخذ واقيد الامكان لان المعبر في الدليل الاصولي هو امكان التوصل لا التوصل بالفعل فلا يخرج عن كونه دليلاً بان لا ينظر فيه احد ابد كما اشار اليه الشريف المحقق قوله كالعالم فان امكانه واستلزام وجوده لوجود صانع له احواله بحيث اذا نظر فيه انظر اصححا يتوصل به الى وجود صانعه قوله المتفرقة اي غير المرتبة وان كانت مجمعة كما ذات قدم الكبرى على الصغرى بقرينة المقابلة وانحصار المركب الاصولي في المتفرقة والمرتبة وقوله المعروضة للهيئة للتخصيص على خروج الهيئة عن المركب الاصولي المرتب اذ الهيئة لا تعرض المجموع المركب من الهيئة ومعروضها قوله المأخوذة مع الهيئة الاولى ترك المأخوذة ليكون دلالة على دخول الهيئة في الدليل المطلق اظهر وان كان الكل محتملاً للمقدمات بشرط الهيئة

لان المقارنة لا يقتضي الجزئية والتنصيب بان يقال هو المجموع المركب من المقدمات المعروضة والهيئة العارضة ويدل على الجزئية قواهم لذاته في تعريف القياس اذ لو كانت الهيئة خارجة عن القياس لم يكن الاستلزام لذاته بل لامر خارج واذا كانت جزءا من القياس فالظاهر انها جزء من سائر الادلة عندهم واعلم ان النزاع بين الفريقين في مجرد اطلاق لفظ الدليل فانما اذا قلنا العالم ممكن موجود وكل ممكن موجود فله صانع فالعالم له صانع فاهل المنطق انما يطلونه الدليل على مجموع المقدمات مع الهيئة واهل الاصول كما يطلونه على هاتين المقدمتين مرتبتين كانتا متفرقتين كذلك يطلونه على العالم الذي هو الحد الاصغر والا فاهل الاصول لا يقولون بان توصل بدون الترتيب والهيئة المبحوث عن كيفية صحتهما في المنطق قوله والتعريف المذكور وان امكن تطبيقه بحذف المضاف اى في احواله على المشهور غير صحيح ايضا اذ المشهور المقابل للتحقيق بمعنى الباطل وتطبيق التعريف على الباطل لا يجعله صحيحا وفيه اشارة الى ان ظاهره يختص بالركب فلا ينطبق على شئ من المشهور والتحقيق وما يقال ان ظاهره منطبق على المشهور لان النظر عبارة عن ترتيب الامور لا عن مجرد الترتيب وترتيب الامور انما يتعلق بالمفرد بان يكون الامور احواله ولا يتعلق بالركب الا باعتبار تجريده عن الامور المأخوذة فيه وان كان مجرد الترتيب يتعلق بالركب فقط ففيه نظر لان النظر ان كان بالمعنى المبني للفاعل فهو حال الناطق فلا يجوز حلوله في الدليل لافى المفرد ولا في المركب وان كان بالمعنى المبني للمفعول اعني المرتبة فهو حال الامور البتة فلا يجوز حلوله في المفرد بل في المركب نعم ذلك المعنى يستلزم معنى آخر يصح حلوله في المفرد وهو كون المفرد مرتب الاحوال لكن النظر ليس عبارة عن ذلك المعنى اللازم بل عما يستلزمه ولذا ذهب المحقق الشريف والمولى الخيالى وكثير من المحققين الى ما ذهب اليه المحشى من اختصاص لازمة بالركب فالتجريد عن الامور ضرورى

وغیر قادح لانه مجرد عن المطلوب المجهول البتة فليجرد عن الامور ايضا قوله لكنه لا ينطبق على التحقيق بوجه لا بظاهره ولا بالتأويل لان تطبيقه عليه يوجب الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو غير صحيح وهذا على زعم السائل فلا ينافيه امكان التأويل الا ان من المجيب قوله ويمكن توجيهه اى في تطبيقه على التحقيق فقط اذ الظاهر من تطبيقه على مذهب من المذاهب ان يجعله تعريفا مساويا للمعرف عندها هل ذلك المذهب اذ لا ينطبق على ما هو دليل في التحقيق بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه انما يكون بالمساواة لا بمجرد الصدق عليه فاقبل ان هذا التوجيه لتطبيقه على كل من المشهور والتحقيق ليس بشئ ثم ان مبنى التوجيه عموم المجاز بان يحمل على ما يطلق عليه النظر فيه حقيقة او مجازا وذلك المجاز اما في الظرفية بناء على ان تعلق المفرد بالنظر اعني الهيئة الحاصلة من الترتيب الخالصة في الحقيقة في احواله المرتبة كتعلق تلك الاحوال بها في انهما لازمان لوجودها فان تشخص الهيئة وسائر العوارض بمحالتها كما تقر في محله والمفرد الاصول جزء من محلها الحقيقي لكونه احد اصغر مثلا فوجود الهيئة كما يتوقف على محلها الحقيقي الذي هو المقدمات للمعروضة يتوقف على جزء ذلك المحل اعني المفرد فمحلية الامور وظرفيتها للهيئة حقيقية ومحلية المفرد مجازية واما في الظرف المجرور بان يراد من الضمير المجرور نفس المركب واحوال المفرد فلا تجوز حيثئذ في الظرفية وانما المجاز في الضمير يرجع الى الموصول الذي كان عبارة عن نفس المفرد والمركب لا عن نفس احدهما واحوال الاخر والمجاز في الضمير اما على سبيل الاستعارة ايضا بان يشبه المفرد بمحلها الحقيقي في توقفها على كل منهما كما عرفت واما على سبيل المجاز المرسل بعلاقة حلول الاحوال في المفرد او بعلاقة جزئية المفرد من محلها الحقيقي واما على سبيل المجاز في الحذف والاعراب كما اشير في تطبيقه على المشهور وهذا كما تقول عندي دراهم كذا وكان بعضها عندك وبعضها الاخر

عند احبابك فان استعملت باء المتكلم في حقيقتها فالتجوز في الظرفية وان استعملتها فيما يعمك واحبابك فالتجوز فيها لافي الظرفية بقي ههنا كلام يجب التنبيه عليه هو ان الشيء قد يكون ظرفا حقيقيا للمصدر المعلوم باعتبار نفسه فيجب ان يكون ذلك الشيء ظرفا لفاعله ايضا لان العوارض تابعة لمعرضاتها في التحيز كما في قولك ضربت زيدا في الدار امس وقد يكون ظرفا له باعتبار الهيئة الحاصلة منه حينئذ لا يجب الا كونه ظرفا للمفعول لالفاعله كما في قوله تعالى وبنينا فوقكم سبعا شدادا فعلى هذا يجوز ان يحمل النظر في التعريف على المصدر المعلوم ويكون ظرفية المقدمات المعروضة له باعتبار الهيئة الحاصلة منه قوله بان يكون متعلقا باحدهما لما توجه على التوجيه المذكور بان التعريف على هذا يصدق على الدليل المركب من مجموع الهيئة العارضة ومعرضها اذ يطلق عليه ان الظرفية ولو مجازا بناء على ان ظرفية الكل للجزء مجازية عند بعضهم وحقيقية عند الآخرين كما اشار اليه صاحب الكليات احتاج الى تفسيره بطريق ان يكون النظر متعلقا باحدهما تعلق الفعل المتعدي بمفعوله ان حل النظر على المصدر المعلوم كما اذا قلت نظرت في هذه الامور بمعنى رتبته للتوصل الى المجهول او تعلق العارض بالمعرض ان حل على الهيئة الحاصلة منه لان المتبادر من ظرفيته للنظر بالمعنى المبني للفاعل هو التعلق الاول وبالمعنى المبني للمفعول هو التعلق الثاني وبهذا الاعتبار يصح قوله والنظر لا يتعلق بنفس الدليل المنطقي فلا يرد عليه انه لا شك ان الجزء متعلق بالكل فلا يخرج الدليل المنطقي بعد هذا التفسير فقد بان ان تطبيقه على التحقيق يحتاج الى امرين عموم المجاز ودعوى تبادر احد التعلقين بخلاف تطبيقه على المشهور فانه يحصل بمجرد حذف المضاف مثلا وايضا انما يصح التجوز في التعريفات عند ظهور القرينة الصارفة ولذا قالوا نفس الفساد لا يكون قرينة بل ظهوره والمشهور بشهرته يكون سببا

لظهور

لظهور الفساد دون التحقيق الغير المشهور ومن غفل عنه قال لافرق بين مجاز ومجاز فالوجه في السؤال ان يقول لا ينطبق على شيء من المشهور والتحقيق ثم يشتغل في الجواب بتطبيقه على كل منهما وتجويز انطباقه على احدهما من اول الامر دون الاخر مما لوجه له هذا واما جعل مبنى التوجيه على حذف المعطوف او على المسامحة فلبس بشيء اما الاول فلانه شاذ نادري يجب حفظ التعريفات عنه واما الثاني فلان المسامحة انما يرتكب لظهور المراد ولا ظهور له ههنا قطعا بل امرية والا لكان التعريف بظاهره منطبقا على التحقيق فلا وجه لاختلاف الامكان في صدر الجواب حينئذ قوله والنظر لا يتعلق بالحق والافراض للهيئة هيئة اخرى وهو محال ولا باحواله لانه من حيث كونه دليلا منطقيا مركب لا يمكن تعلقه باحواله نعم قد يتعلق باحواله كما اذا قلنا العالم متغير وكل متغير حادث دليل منطقي وكل دليل منطقي من الشكل الاول فهو منتج لكنه بتأويل ان هذا دليل منطقي وهو من حيث التعبير عنه بلفظ مفرد يكون معنى مفردا ودليلا مفردا اصوليا ولا يكون منطقيا من هذه الهيئة لان المنطقي هو المؤلف من حيث انه مؤلف ولذا قال بل بجزئه قوله بل بجزئه الذي هو الاجزاء المادية المعروضة للصورة قبل النظر بمعنى الترتيب لا يمكن ان يتعلق بالمقدمات المرتبة وان لم توجد مع الهيئة لاستحالة تحصيل الحاصل ولبس بشيء اذ كما ان الایجاد يتعلق بالموجود بذلك الایجاد لا بإيجاد آخر قبله ليلزم تحصيل الحاصل ولا بالمعدوم ليلزم اجتماع الوجود والعدم في آن التعلق كما فصل في محله كذلك الترتيب يتعلق بالمرتبة بذلك الترتيب لا بترتيب آخر ولا بالمتفرقة لا يقال فعلى هذا يخرج المتفرقة عن التعريف بمقتضى تفسير المحشى لانا نقول الدليل الاصولي المركب هو ذات تلك المقدمات مع قطع النظر عن وصف الترتيب والتفرق فهما عارضان مفارقان للدليل الاصولي نعم لو كان المرتبة والمتفرقة نوعان متغايران بالذات وكان التفرق عرضا لازما لنوع المتفرقة لتوجه ذلك لكنهما صنفان لانواعا فتأمل

فوله ولك ان تقول الخ اي في دفع دخول المنطوق فهذا عدل
لقوله بان يكون متعلقا الخ لاقوله والنظر لا يتعلق الخ كما وهم فان
عديله قوله والدليل المنطوق لاشتماله الخ فحاصل مراده ولك ان تقول
لا حاجة في اخراج المنطوق مع اندراج جميع افراد الاصول في الحقيقة الى
تكلف التفسير المشار اليه فان المقصود حاصل بحمل الامكان على الاسكان
الخاص لكن بالنظر الى ما دفع فيه صحيح النظر لا بالنظر الى التوصل
الواجب عقيب صحيح النظر فقد دفع دخول المنطوق بعد التوجيه
المذكور بوجهين الاول تخصيص النظر فيه بتعلق النظر باحدهما مع تسليم
عدم خروجه بقيد الامكان المأخوذ بالنظر الى التوصل الواجب اذ لابد
حينئذ من حله على الامكان العام المفيد بجانب الوجود وذلك التسليم
يدل عليه تقابل الوجهين والاشتغال باخراجه بقيد النظر المتأخر
عن الامكان لئلا يلزم اخراج المخرج والثاني حل الامكان على الخاص
مع تسليم انه لا يخرج بقيد النظر فيه كما يدل عليه قوله بالنظر الى ما وقع
فيه صحيح النظر فانه صريح في ان المنطوق مما يطلق عليه ان النظر فيه
ولو مجازا بل نقول الاشتغال باخراجه بقيد الامكان بوجبه اذ لا يمكن
اخرجه بمطلق الامكان بل بامكان التوصل الخاص اعني المفيد بصحيح
النظر فيه ومن البين ان امكان ذلك التوصل متأخر عن هذا التوصل
الممكن من حيث العقل فقيد الامكان المخرج متأخر معنى وان كان متقدما
لفظا فكل من الوجهين جواب معنى من وجه وتسلمي من وجه آخر
الا انه قدم الاول تنبيها على نوع رجحانه لان حل الامكان على العام
اظهر من حله على الخاص وتخصيص النظر فيه بمعنى التعلق باحدهما
ربما يتبادر الى الازدهان ولذا اشار الشريف الى هذا الوجه ولم يفسره
بذلك كما ستعرف ولانه لا يرد عليه ما يرد على الوجه الثاني كما ستطلع
فقط ما قبل الاولى تقديم الجواب الثاني المعنى على الاول التسليم ليكون
المعنى انه خارج بقيد الامكان ولو سلم فقيد النظر انتهى اذ المعنى انه

خارج بقيد النظر فيه ولو سلم فامكان التوصل بصحيح النظر فيه مع
دلالة التقديم على رجحان المقدم قوله بالنظر الى ما وقع فيه صحيح
النظر الخ الاولى يقع بدل وقع لما عرفت ان الاعتبار في الاصول امكان
التوصل لا التوصل بالفعل كما يقتضيه الماضي وتخصيصه بقسم المرتبة
بناء على ان الكلام فيها يباه قوله المراد بالامكان الخ لانه المراد في التعريف
لا في قسم منه ثم ان مراده الامكان الخاص بالنظر الى جنس التعريف
اعني الموصول الشامل الاصول والمنطوق باقسامهما لا بالنظر الى التوصل
المستند اليه الواجب عند وجود علته الموجبة اياه وهي النظر الصحيح
وفي هذا الكلام تعريف للمحقق الشريف ويبان ذلك بحسب حاج
الى تمهيد امرين متضمنين لفوائد جلية احدهما ان الامكان المأخوذ
في التعريف عاما كالموجود او خاصا اما ان يعتبر بالنظر الى التوصل فيكون كيفية
لنسبة الوجود والعدم واحدهما الى ذلك التوصل في مثل قولنا التوصل
موجود بالامكان العام والخاص واما ان يعتبر بالنظر الى ما يقع فيه
صحيح النظر فيكون كيفية لنسبة التوصل الى الدليل في مثل قولنا الدليل
يتوصل بصحيح النظر فيه بالامكان واما ان يعتبر بالنظر الى الذهن المتوصل
فيكون كيفية لنسبة التوصل ايضا الى الذهن في مثل قولنا الذهن يتوصل
بصحيح النظر في الدليل بالامكان وهو على الاحتمال الاول عبارة عن الامكان
المبحوث عنه في الحكمة وعلى الاحتمالين الآخرين عبارة عن الامكان
المبحوث عنه في المنطق فانهم بحثوا في باب الموجهات عن كيفيات نسب
جميع المحولات الى الموضوعات لاعن خصوصية نسبة الوجود والعدم
فقط لكن الاحتمال الثالث بعيد حيث لم يذكر الذهن في التعريف واما
اعتباره بالنظر الى النظر الصحيح كما قبل ففساد فان الاسكان اذا استند
الى شيء فاما يمكن هناك اما وجوده في نفسه كما في قولنا الغناء ممكن
بمعنى ممكن الوجود في نفسه واما ثبوته لغيره ووجوده له كما في قولنا قيام
زيد ممكن بمعنى ان ثبوته لزيد ممكن نعم امكان التوصل الخاص اعني

المسبب عن صحيح النظر مستلزم لامكان النظر الصحيح فانه يتوقف على كون كل من التوصل والنظر الصحيح ممكن الوجود في نفسه وعلى امتنان ترتيب التوصل على ذلك النظر الصحيح لكن فرق بين اللازم والملزوم اللهم الا ان يكون امكان التوصل كناية عن امكان النظر الصحيح ولا يخفى ما فيه لان امكان التوصل معبر بالاصالة في مفهوم الدليل الاصولي لا بالتبعية كناية ضمنية الكناية فهو صرف بلا صارف وثانيهما انهم اختلفوا في ان العلم بالدليل الصحيح هل هو علة موجبة للعلم بالنتيجة والتوصل اليها ام لا فذهب الاشعري وتابعوه الى عدم الوجوب وان دام وقوعه عادة بناء على ان جميع الممكنات عندهم مستندة اليه تعالى ابتداء اي لا بواسطة شيء اخر لا بطريق الاشتراط ولا بطريق التوليد وانه تعالى فاعل مختار بحيث لا يجب عليه ايجاد شيء فيجوز ان يخلق العلم بمقدمات الشكل الاول ولا يخلق العلم بالنتيجة كما يجوز ان يخلق النار في الفطن ولا يخلق احتراقه وذهب الحكماء الى وجوبه اعدادا بناء على زعمهم بان الفيض مشروط بالاعداد وواجب على الفيض عند تمام الاستعداد والعلم بالدليل الصحيح يعدل ذهن اعدادا تاما فيجب على الفيض ان يفيض عليه العلم بالنتيجة وذهب المعتزلة الى وجوبه توليدا بمعنى ان العلم بالمقدمات سواء كان بايجاد الواجب تعالى كما اذا كانت المقدمات ضرورية او بايجاد العبد كما اذا كانت مكتسبة بولد العلم بالنتيجة وبوجبه بحيث لا يحتاج الى ايجاد مستقل اخر فالايجاد واحد والوجود اثنان الا انه يتعلق اولا بالعلم بالمقدمات وبواسطة العلم بالنتيجة بخلافه عند غير القائلين بالتوليد فان كلا منهما عند غيرهم بايجاد مستقل وان كان احدا لايجادين مشروطا بالآخر كما هو عند الحكماء وذهب الامام فخر الدين الرازي الى وجوبه عقلا بمعنى الاستلزام العقلي بناء على ان كبرى الشكل الاول لما كانت منطبعة منظومة على احكام جمع جزئياتها والصغرى تعيين

ان موضوع المطلوب واحد منها فتجوز صدق ذلك الدليل بدون صدق النتيجة كتجوز تحقق الكل بدون الجزء فكما لا يمكن للعقل تجوز الثاني لا يمكنه تجوز الاول وكما ان ايجاد الكل والغرض يستلزم عقلا ايجاد الجزء والمحل من غير توقف عليه ولا توليد فكذا ايجاد العلم بهذا الدليل يستلزم عقلا ايجاد العلم بالنتيجة من غير اعداد ولا توليد ولا يمكن انكار لزوم العقلي بين جميع افعاله تعالى لقضية الكل والغرض وان امكن انكار اشتراط بعضها ببعض هذا خلاصة مذهبه وتحقيق الفرق بين هذه المذاهب على الوجه المذكور من خصائص هذا الكتاب فنقول لما لم يختص علم الاصول بالناسقين للوجوب كالاشاعرة والماتريدية بل كان مشتركا بينهم وبين القائلين بالوجوب كما لامام اراد المحقق الشريف تطبيق الحد على المحدود على كل مذهب فقال في حاشية المختصر الاصول وحيث اريد بالامكان الامكان العام المجامع للفعل والوجوب اندرج في الحد المقدمات المرتبة وحدها واما اذا اخذت مع الهيئته فيستحيل النظر فيها تدبر يعني لو اريد الامكان الاستعدادي الغير المجامع للفعل او الامكان الخاص الغير المجامع للوجوب لم يندرج المرتبة عند احد على الاول لوجود التوصل بالفعل فيها عند الكل ولم يندرج عند القائلين بوجوب التوصل على الثاني لانها خارجة حيثئذ كالدليل المنطقي الذي بحث التوصل عقبيه وحيث اريد الامكان العام بناء على ان المقصود الاصل من الدليل هو التوصل فوجوبه اولى فلا معنى لاعتبار سلبه في ماهية الدليل وانما الاعتبار سلب امتناعه اندرج المرتبة من الاصول لكن اندرج معه المنطقي فاحتج الى اخراجه بقيد النظر فيه والمراد من اندراج المرتبة اندراجها كلا وجزأ لبشمل المفرد المرتب الاحوال وقوله وحدها بمعنى غير ما خودة مع الهيئته اشارة الى الاصول وقوله واما اذا اخذت الح اشارة الى اخراج المنطقي بقيد النظر فيه لان التطبيق الحد على المحدود وتحصيل المساواة بينهما متوقف عليه

هذا فإشار المحشى ههنا الى انها على تقدير الامكان الخاص انما لا تدرج مع خروج المنطوق اذا اريد الامكان الخاص بالنظر الى التوصل الواجب واما اذا اريد الامكان الخاص بالنظر الى ما وقع فيه صحيح النظر فالقصد حاصل فاللازمة لاستفادة من كلامه ممنوعة واقول ههنا بحث اما ولا فلان الوجوب فيما ذهب اليه الامام غير مختص بالمرتبة لانه بمعنى اللزوم العقلي وتحقق اللزوم بين شيئين لا يتوقف على تحققهما في الواقع بل يكفيه امتناع الانفكاك بينهما على تقدير تحققهما فالتوصل لازم لصحيح النظر في المتفرقة ايضا عند الامام فلا وجه لتخصيص الاندراج على تقدير الامكان العام بالمرتبة لان الامكان الخاص ان دل على سلب اللزوم فيخرج الكل لا المرتبة فقط والا فلا يخرج المرتبة ايضا على مذهب الامام الا ان يفرق بين الوجوب العقلي ومطلق اللزوم العقلي ويخصص الوجوب بالوجود بالفعل ولو طريق اللزوم واما ثانيا فلان خروج المرتبة على تقدير الامكان الخاص بالنظر الى التوصل انما يتم اذا كان قولهم بصحيح النظر فيه متعلقا بالامكان اعني بالوجوب والامتناع المنفيين في ضمن الامكان الخاص لدلالته حيث تدل على انه ليس بواجب بسبب صحيح النظر مع انه واجب بسببه عند بعضهم وذلك محل نظر بل الظاهر انه متعلق بالتوصل فالمعنى ما لا يمتنع ولا يجب التوصل الخاص اعني التوصل بصحيح النظر فيه والمعتبر في الدليل الاصولي امكان هذا التوصل اذ قد يتفق التوصل بفساد النظر فيه كما بين في محله لكنه ليس بدليل من حيث امكان هذا التوصل بل من حيث امكان التوصل الاول فقط فحيث يندرج المرتبة وان اريد الامكان الخاص بالنظر الى هذا التوصل الخاص لانه عبارة عن العلم بالنتيجة بطريق الاكتنساب وذلك العلم سواء كان حاصله بتأثير قدرة الله تعالى فقط كما يقول به الماتريدية والاشاعرة ومنهم الامام اوتبأثير قدرة العبد فقط كما يقول به المعتزلة القائلون بخلق العبد افعاله وما يتولد منها

اوتبأثير

اوتبأثير مجموع القدرتين كما يقول به الاستاذ هو عند جميع اهل الاصول مسند الى الفاعل المختار لا الى الفاعل الموجب عند احد منهم فلا يكون واجبا في نفسه بمعنى ان لا يجوز عدمه في وقته بوجه وان وجب من جهة ايجاب النظر الصحيح اياه اذ يجوز عدمه بترك ايجاد ما يوجبه فكون الشيء واجبا بايجاب الغير اياه لا يقتضي وجوبه في نفسه وانما يقتضيه لو وجب موجبه في نفسه وهو في مثل النظر وغيره من الافعال الاختيارية المسندة الى الفاعل المختار ظاهر المنع الا يرى ان الشريف المحقق بهذا دفع في شرح المواقف ما اوردوا على الامام بان ما ذهب اليه من الوجوب العقلي مع موافقته للاشعري في اسناد جميع الاشياء الى الواجب تعالى المختار في جميع افعاله تعالى يستلزم ايجاب شيء عليه تعالى وحاصل دفعه انه انما يستلزم ايجاب خلق العلم بالنتيجة عليه تعالى لو اوجب ايجاد ما يوجبه من النظر الصحيح وحيث لا يجب فلا وجوب لشيء عليه تعالى انتهى واما التحقيق القائل بان الشيء مالم يوجب لم يوجد فان اراد ومطلق الوجوب ولو من ايجاب علته الموجبة اياه فسلم بناء على ان الممكن لا يخرج عن حد التساوي الى احد الجانبين الابعاض موجبة لكنه لا ينافي ما ذكرنا كيف وكسر الزجاج يرمى القبل فيه الموجب له عند القائلين بالتوليد غير واجب على الكاسر وقت الكسر لان نفس الرمي غير واجب عليه في ذلك الوقت فكذا ما يوجبه وان اراد والوجوب في وقته بان يكون ايجاده في ذلك الوقت واجبا على موجدته فذلك التحقيق لا يستقيم على اصول المتكلمين الخادمين للكتاب والسنة لاستلزامه انحصار الفاعل في الموجب ونفي الفاعل المختار بالكلية بل لا يستقيم على اصول الحكماء ايضا لانهم انما نشوا الاختيار بالمعنى الاخص عن المبادئ العالية لاعن العباد كيف وهم جعلوا قدرة العباد صادرة عن قدرة الواجب تعالى وموثة في افعالهم موجبة اياها مع انضمام الارادة والوجوب مع الارادة لا ينافي قدرة المختار

قوله والوجوب مع الارادة الم
فيه اشارة الى دفع الثاني التوهم
بين ما في المواقف وشرحه
من ان قدرة العبد موجبة للفعل
عند الحكماء وبين ما في الشرح
الجديد للتجريد من ان العبد
مختار في فعله عندهم

بل يحققه كما في الواجب تعالى عند المتكلمين فذهب الحكماء في افعال العباد
بعينه مذهب المعتزلة كما اشار اليه صاحب التجريد وشارحه وبهذا يطل
ما ذكره ابو البركات البغدادي من ان جميع الممكنات مصادرة عن المبدأ
الاول الواجب تعالى بشروط ووسائل معدة في تحقيق مذهبهم
ولذا ذهب المحقق الرازي في شرحي الشمسية والمطالع الى ان الكتابة
غير ضرورية لذات الكاتب في شيء من اوقات وجوده ولو وقت الكتابة
فيصدق الضرورة بشرط الوصف بدون الضرورة في وقته في مثل
قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً وان خالفه
العلامة التفازاتي والفاضل العصام هناك وتبعهما المحشي في حاشية
التهذيب بناء على ذلك التحقيق وبالجملة لادلالة في التعريف المذكور
على تقدير الامكان الخاص على جواز انفكاك التوصل عن صحيح النظر
كما لادلالة في قولك يمكن كسر الزجاج برمي الثقيل فيه على جواز انفكاك
الكسر عن الرمي الموجب له حتى يحتاج الى الامكان العام في اندراج
المرتبة نعم لو قيل ما يمكن التوصل بعد صحيح النظر اذ له فان قلت
اعل ذلك الكلام من الشريف المحقق والمحشي مبني على ان المتبادر
من الامكان ههنا هو الامكان الوقوعي المفسر بسلب مطلق الضرورة
والوجوب ولو كان وجوباً حاصل من جهة ايجاب علته الموجبة اياه وماله
الى الضرورة بشرط المحمول المساوية للفعل والاطلاق العام كما ستعرفه
من كلام الشيخ ابن سينا ولما خرج التوصل بالمرتبة من القوة الى الفعل
كان واجبا وضروريا ولو بشرط المحمول فعلى تقدير الامكان الخاص
بهذا المعنى تخرج المرتبة لاعلى تقدير الامكان العام قلت هذا مختل بوجهين
اما اول فلان الظاهر ان الشريف حمل الامكان ههنا على معنى سلب
الوجوب الذي جعله مقابلاً للفعل وهو الضرورة في وقت المحمول لا اعم
منها ومن الضرورة بشرط المحمول وهو الذي انكره الاشعري في المرتبة
والا فالضرورة بشرط المحمول لا يمكن انكارها الا في شيء من مواد الفعل

قوله وماله الى الضرورة الخ
انما قال ماله لانه ليس عين
الضرورة بشرط المحمول
بل يستلزمها كما يفهم من كلام
الشيخ فيها بعد

ضرورة ان الموجود بشرط الوجود لو فرض معدوما وكذا المعدوم
بشرط العدم لو فرض موجودا يلزم اجتماع الوجود والعدم في زمان
واحد وهو محال واما نانيا فلان التوصل المأخوذ في التعريف ان اريد به
التوصل في الحال اعني التوصل في زمان الترتيب والتفرق فكما تخرج
المرتبة على تقدير الامكان الخاص بهذا المعنى كذلك تخرج المتفرقة حينئذ
بل تخرج على تقدير الامكان العام بهذا المعنى لان التوصل بهما معدوم
حال التفرق فيكون عدمه ضروريا بايجاب علته الموجبة اياه
وبشرط المحمول لما عرفت ان الممكن في كل من وجوده وعدمه يحتاج الى علة
موجبة اياه وان اريد به مطلق التوصل ولو في الاستقبال فكما لا تخرج
المتفرقة على تقدير الامكان الخاص بهذا المعنى لا تخرج المرتبة اذ لا ضرورة
في شيء من طرفي التوصل بل في شيء من طرفي كل ممكن بالنسبة الى زمان
الاستقبال وتحقيق ذلك ما نقله المحقق الرازي في شرح المطالع عن الشفاء
في تحقيق الامكان الاستقبالي المفسر بسلب مطلق الضرورة عن الطرفين
ولو ضرورة بشرط المحمول من ان هذا الامكان هو مصرافة الامكان
لانه في حاق الوسط بين الوجوب والامتناع وهو مبين للفعل والاطلاق
العام حيث لا ضرورة في شيء من طرفي الممكن بالنسبة الى زمان الاستقبال
لا بحسب علو مناسق بل بحسب نفس الامر ايضا اذ لم يتحقق ولم يتعين
شيء منهما بعد وانما يتعين احدهما اذا حضر ذلك الزمان ولا يتحقق
بدون التعين بخلاف سائر معاني الاسكان لان الشيء بالنسبة الى زمان
الماضي والحال اما موجود او معدوم وايا ما كان يشتمل على ضرورة ما
واقبلها الضرورة بشرط المحمول لما تقرر ان كل ممكن محفوف بوجوبين
سابق هو الحاصل من ايجاب العلة ولا حق هو الضرورة بشرط المحمول
وما يتوهم من ان امكان الوجود في الاستقبال مشروط بالعدم في الحال
وبالعكس فتوهم فاسد انتهى ملخصا اللهم الا ان يختار الثاني ويقال
على تقدير الامكان الخاص بهذا المعنى اعني الامكان الاستقبالي تخرج

المرتبة بالنسبة الى زمان الحال بناء على اعتبار قيد الحيثية المتبادرة في التعريف وان لم تخرج عنه من حيث امكان التوصل بها في الاستقبال فيلزم ان لا تكون دليلا من حيث وجود التوصل بها بانفعل في الحال بل من حيث امكان التوصل بها في الاستقبال مع انها دليل بكل من الحيتين بل الحيثية الاولى كما اشرنا لكن اوعم التوصل بصحيح النظر فيه كما في الحال او الاستقبال لاندراج في الحد المقدمات الحدسية المرتبة السانحة دفعة حيث يمكن التوصل بصحيح النظر فيها في الاستقبال ولا يجدي قيد الحيثية المعبرة لان ذلك الامكان في الحال وان كان التوصل الممكن في الاستقبال فتأمل في المقال ونعمل المحقق الشريف لاجل ما ذكرناه هنا وحده اومع ما ذكرنا في تعلق النظر بالمرتبة امر بالتدبر قوله ولا يكون وجوده اى وجود التوصل بصحيح النظر فيه وثبوته للدليل فلا يرد ان التوصل وصف الذهن فكيف يكون ضروريا ثابتا للدليل قوله والدليل المنطقي لاشتماله الخ اقول فيه بحث من وجوه اما اولافلانه ان اراد ان الهيئة التي هي منشأ الاستلزام لما كانت جزءا داخلا في المنطقي وخارجه عن الاصولي كان التوصل مقتضى ذات المنطقي ومقتضى امر خارج عن الاصولي فبارادة الامكان الخاص الذاتي لذى هو سلب الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع اى عن ماهية المطلقة عن الطرفين يخرج المنطقي دون الاصولي ففيه نظر من وجوه الاول ان مقتضى ذات المنطقي نفس النتيجة لا العلم بها والتوصل اليها بل المنطقي ايضا انما يقتضيه بواسطة امر خارج هو العلم المناسب بمقدماه وذلك العلم ليس جزءا من المنطقي وان كان شرطا للنظر الصحيح المراد ههنا الثاني لو كان التوصل مقتضى ذاته لما امكن انفكاكه عنه بان يكون المطلوب معلونا قبله او يظهر معارضة مع انه ممكن وان لم يكن ولم يظهر بالفعل وسيورد مثله على تعريف الدليل الا في الثالث على هذا يصدق التعريف على المفرد الذي لم يعلم احواله ابدأ الا في عن التوصل هناك هو عدم العلم

باحوال المفرد لذاته مع ان كونه دليلا غير ظاهر وان اراد ان الهيئة التي هي منشأ استلزام النتيجة وهو منشأ التوصل لما كانت جزءا لازما للمنطقي وغير لازم للاصولي بل مفارقا عنه بالفعل لما قد منا ان الاصولي ذات تلك المقدمات والترتيب والفرق من عوارضه المفارقة فبارادة الامكان الخاص بمعنى سلب الضرورة الذاتية اعني الوجوب في جميع اوقات الموضوع عن الطرفين كما هو الامكان المعبر في الممكنة الخاصة من الوجهات يخرج المنطقي دون الاصولي ففيه ايضا نظر من وجوه الاول ان الدليل الاول من الادلة المنطقية الموردة على مطلوب واحد في محل قد يكون دليلا ثانيا وثالثا عليه في محل آخر فينفك عنه التوصل وقت كونه دليلا ثانيا وثالثا لاستحالة تحصيل العلم الحاصل بالدليل الاول وذلك الوقت بعض من اوقات وجوده في نفس الامر فلا يكون التوصل ضروريا للمنطقي في جميع اوقات وجوده ايضا وسيورد مثله على التعريف الا في ايضا الثاني قد يحدث له معارض فيختلف عنه التوصل وقت وجود المعارض من اوقات وجوده الثالث لا يخرج الادلة المنطقية الغير اليه الانتاج قطعا اذ يختلف عنها التوصل قبل بيان الانتاج من اوقات وجودها وسيورد مثله ايضا والقول بان المراد يستلزمه وحده اومع انضمام شئ آخر او يستلزمه بالنسبة الى العالم بالانتاج لا يجدي ههنا لان شئها منها لا يفيد الضرورة الذاتية بل لا يفيد الا الضرورة في وقت ما اوفى وقت معين هو وقت جهالة المطلوب مع العلم بالانتاج وعدم المعارض لا يقال على تقدير تخلف التوصل عنه باحد هذه الوجوه الثلاثة لا يكون دليلا لانا نقول على تقدير صحته فغابته ضرورة التوصل مادام دليلا لامادام موجودا والكلام في الضرورة الذاتية لا في الوصفية وان اراد ان الهيئة التي هي منشأ استلزام التوصل ولو في وقت معين اوفى وقت ما كانت جزءا لازما للمنطقي في جميع اوقات وجوده وخارجة غير لازمة للاصولي في شئ من اوقات وجوده بناء على ان النظر

كالكتابة فعل اختياري فلا يكون ضروريا للناظر في شيء من اوقات وجوده
ولا الهيئته الخاصة منه ضرورة للاصول في شيء من اوقات وجوده
فكما ان تحريك الاصابع اللازم الكتابة الاختيارية ضروري للكاتب
المأخوذ مع الكتابة وقت الكتابة وغير ضروري لذات الكاتب الغير مأخوذة
معهما في شيء من اوقات وجوده فكذلك التوصل اللازم للهيئة
ولو في بعض الاوقات هو ضروري للمنطق المشتمل على الهيئة ولو في وقت ما
وغير ضروري للاصول في شيء من اوقات وجوده فبارادة الامكان
الخاص بمعنى سلب الضرورة في وقت معين عن الطرفين كما هو الامكان
المعتبر في الممكنة الخاصة الوقتية او بمعنى سلب الضرورة في وقت ما عنهما
كما هو المعتبر في الممكنة الخاصة الدائمة يخرج المنطق دون الاصول
ففيه انه مخالف لما اختاره في حاشية التهذيب من ان الكتابة ضرورية
للكاتب في وقتها بعلتها الموجبة بناء على التحقيق السابق اذا الهيئة
تكون ضرورية للمرتبة من الاصول وقت وجودها بعلتها الموجبة ايضا
فيكون التوصل اللازم لها ضروريا للاصول ايضا في وقت معين او في
وقت ما من اوقات وجوده فكما يخرج المنطق حيث يخرج الاصول المرتب
بل المتفرق ايضا على ما عرفت اللهم الا ان يكون كلامه هناك مبنيا
على اصول الحكماء بناء على ان المنطق مقدمة الحكمة وهما مبنيا على اصول
المتكلمين وفيه ما فيه وايضا اذا لم يكن التوصل ضروريا للمرتبة
في شيء من اوقات وجودها لم يكن ضروري الوجود في شيء من اوقات
وجوده وان كان ضروريا بشرط المحمول اعني بشرط الوجود فتدرج
المرتبة وان اريد الامكان الخاص بالنظر الى التوصل فلا حاجة الى التقييد
بقوله بالنظر الى ما وقع فيه صحيح النظر الا ان يقال ذلك التقييد ليس لمجرد ادراج
المرتبة بل مع اخراج المنطق ولا يحصل ذلك الا بان يراد الامكان الخاص بالنظر
الى الدليل لان التوصل كتحرك الاصابع غير واجب في وقته سواء
بالمنطق او بالاصول لكن ثبوت المنطق المأخوذ مع الهيئة ضروري دون

ثبوت للاصول الغير المأخوذ معها فالحق ان مراده هو احتمال الثالث
ولذا لم يورد عليه ما سيورده على التعريف الاتي مما اشترنا فراده من الاستلزام
هو الاستلزام في الجملة لا ما يتبادر منه من الاستلزام الكلي واما ثانيا
فلانه ان اراد انه يستلزم عند جميع اهل الاصول ففاسد لانه لا يستلزمه عند
الاشعري واتباعه وان اراد انه يستلزمه عند القائلين بالوجوب فسلم
لكنه لا يفيد ما قصده الشريف من انطباق الحد على المحدود بالنسبة
الى كل مذهب اذ على تقدير ارادة الامكان الخاص بالنظر الى ما وقع
فيه صحيح النظر او بالنظر الى التوصل لا يكون الحد مانعا على مذهب
الاشعري لصدق التعريف عنده على جميع الادلة المنطقية وان كانت
بينة الانتاج بخلاف ما اذا اريد الامكان العام واخرجت الادلة المنطقية
باسرها بقيد النظر فيه كما فعله الشريف فان الحد يساوي المحدود
حينئذ اما على مذهب القائلين بالوجوب فظاهر واما على مذهب
النافين له فلان غايته كون الحد اعم من المحدود بحسب المفهوم لا بحسب
الصدق على مادة محققة وليس المراد بمجرد ادراج المرتبة على مذهب
القائلين بالوجوب ولا تخصيص الحد بهم اذ لا وجه لشيء منهما وما قبل
هذا الكلام من المحشى مبني على تعميم الضرورة المأخوذة في مفهوم
الامكان الخاص من الوجوب العادي الذي لا ينكره الاشعري فانه متحقق
بالنسبة الى ذات المنطق فيخرج بهذا الامكان وغير متحقق بالنسبة
الى ذات الاصول فلا يخرج فقيسه نظرا لانه ان اراد الوجوب العادي
مادام ذات المنطق موجودة فقد عرفت حاله وان اراد الوجوب العادي
في بعض اوقات ذاته فكذا الحال في المرتبة من الاصول مع ان تعميم
الضرورة في مفهوم الامكان من الوجوب العادي بعيد جدا لا يلتفت
اليه في التعريفات نعم قد نعم من الضرورة بشرط المحمول لكن
قد عرفت حاله ايضا واما ثالثا فلانك عرفت ان وجوب التوصل اولى
بحال الدليل فلا وجه للعدول عن الامكان العام الى الخاص الا اذا خص

الحديث بالنسبة للوجوب وقصد بالعدول التنبيه على فساد زعم الوجوب وذلك يحتاج الى انكار الوجوب في الكل ولا يساعد كلام المحشي لانه مقر للوجوب في المنطوق كما لا يخفى قوله انما اختبار قضيتين الخ اقول ان اراد الشارح قضيتين فقط يخرج الاستقراء المركب من ثلث مقدمات فصاعدا كقولنا كل عنصر متخير لان الزاب متخير والماء متخير وكذا الهواء والنار ضرورة ان المركب من قضيتين منها لا يكون دليلا على المطلوب لا بالذات ولا بواسطة امر استلزمه وان اراد قضيتين ولو في ضمن القضايا فيختل امر الاشارة نعم لو قيل ذلك في تعريف القياس لحصل الاشارة بارادة الاول لكن الدليل المعرف ههنا عم من القياس وغيره اللهم الا ان يختار الثاني ويكون العدول عما هو المشهور من عبارة القضايا لمجرد الایماء الى ذلك فيما يمكن اعني في قسم القياس ثم الاولى ان يقول انما قال لان قوله مع انهم الخ ناف لصفة عبارة قضيتين لا مرجح لخلافها وعبارة الاختبار انما تحسن على الثاني لاعلى الاول فافهم قوله ولذا قالوا ان القياس المركب في الحقيقة اقبة اى في حقيقته وذاته وبهذا الاعتبار استعملوه في معنى نفس الامر لانها ايضا بمعنى في ذات الشيء مع قطع النظر عن الغرض وحاصله ان القياس المركب قياس متعدد في باطن نفس الامر وان كان قياسا واحدا في ظاهرها لوجود الاستلزام الذاتي المعبر في القياسية في اجزائه المركبة من قضيتين واقائل ان يقول ان كان المعبر في القياسية الاستلزام الذاتي للمطلوب الاصلى فهو موجود في القياس المركب لاني اجزائه المركبة من قضيتين وان كان المعبر الاستلزام الذاتي لمطلوب ما فهو موجود في كل منهما فيجب ان يكون قياسا واحدا باعتبار المجموع المستلزم للمطلوب الاصلى واقبة باعتبار اجزائها المستلزمة لتأنيها وانه بكل من الاعتبارين ينبغي ان يدخل في حد القياس وان حصر انفاضل العصام لبقا دخوله فيه في الاعتبار الثاني اذ لا بأس في ان يكون ماهية القياس

مشتركة بين الكل والجزء كالقرآن والماء وغيرهما فكون القياس المركب اقبة باعتبار اجزائه مسلم لكن عدم كون نفسه من حيث المجموع قياسا حقيقة بوجه من الوجوه مما لا دليل عليه اللهم الا ان يقال الدليل على ذلك هو قولهم هذا فانهم اعلم بما اراد انفسهم من غيرهم وهذا القول منهم دل على انهم وضعوا لفظ القياس بازاء المركب من قضيتين من تلك القضايا وان تعريفهم بالقضايا محمول على تعميمه مما هو قياس واحد في الظاهر مسامحة ولذا استدلل به الشارح من قبيل الاستدلال بالاثار على المؤثر بان يقال لو لم يضعوا لفظ القياس بازاء المركب من قضيتين لما قالوا كذلك وسبب اعتبارهم قضيتين في ماهية القياس ان القياس في الحقيقة هو المعقول واطلاق القياس على الملفوظ تابع له ولما كان مبنى الاستدلال على النظر الذي هو الاكتساب بطريق مخصوص اعتبروه في القياسية وجعلوا وحدة القياس وكثرته تابعة لوحدة الاكتساب وكثرته فكان باعتبار كل اكتساب من اجزاء موصول النتائج قياس واحد ولم يكن مجموعهم قياسا واحدا بالنسبة الى المطلوب الاصلى لان اكتسابه بالذات من القياس الاخير لا من المجموع واما موصول النتائج فلا يمكن فصل نتائج اجزائه عنها في القياس المعقول للزوم القول الاخر بالضرورة من المقدماتين الاوليين فانضمام المقدمة الثالثة الى نتيجتهما في المعقول وان انضمت الى ثانيهما في الملفوظ فليس في القياس المعقول موصول النتائج بل الكل موصول النتائج وتقسيم القياس المركب الى الموصول والموصول قائما هو بحسب الظاهر الملفوظ وبهذا يدفع ما قيل ان كون الموصول اقبة في التحقيق ممنوع لا يقال انما يدفع ذلك لو كان القياس حقيقة في المعقول ومحازا في الملفوظ وهو ممنوع لجواز ان يكون حقيقة في الكل كما اشار اليه الشريف في الحاشية الصغرى لا نأقول كما ان الملفوظ تابع للمعقول في القياسية تابع له في الوحدة والكثرة في التحقيق وان كان قياسا حقيقة قوله فليأمل اشارة

الى بحث دقيق عسير الدفع هو انه ان اراد ان مطلق الدليل في الحقيقة لا يتركب الا من قضيتين فمنوع لان قولهم القياس المركب في الحقيقة اقبيسة انما يدل على عدم كونه قياسا واحدا ولا يلزم من عدم كونه قياسا واحدا ان لا يكون قياسا بل نقول هو يدل على كونه قياسا متعديا في التحقيق وان اراد ان الدليل الواحد لا يتركب في الحقيقة الا من قضيتين فسلم لكنه لا يوجب اعتبار قضيتين في ماهية الدليل اذا التعريفات للماهيات المطلقة مع قطع النظر عن وجودها وعدمها وعن وحدتها وكثرتها ضرورة اننا نحكم على الماهيات بعد تعريفها تارة بالوجود او بالواحدة وتارة بالعدم او بالكثرة فلا بد ان يكون ذلك التعريف تصوريا لماهية المحكوم عليه على وجه قابل لكل من الحكمين فيجب ان يكون كل من الحد والمحدود ماهية مطلقة صالحة لان يصدق على الواحد والمتعدد من افرادهم ولذا احتساجوا في كل تقسيم الى اعتبار قيد الوحدة في المقسم لئلا ينتقض بمجموع القسمين كما صرح به الشريف في بعض كتبه وسبب شرايحه المحشى فلا يصح اعتبار قضيتين في ماهية القياس بل يجب اعتبار القضايا كما هو المشهور لا يقال لبس شيء من القياس والدليل جنسا شاملا للقليل والكثير كالتمر والا لا احتيج في فرق واحدتهما عن متعددتهما الى تاء الوحدة كالتمر ولا طلاق كل منهما على ما فوق الواحد ايضا بل كل منهما اسم جنس اعتبر في مفهومه قيد الوحدة كرجل حيث لا يصدق الاعلى الواحد فختار الشق الاول ونقول المراد تعريف الدليل الواحد وكذا القياس لانا نقول اعتبار قيد الوحدة في مفهوم اسم الجنس مذهب البعض القائل بانه موضوع للفرد المنتشر وهو عند الآخرين موضوع للماهية المطلقة كالجنس ولو سلم فالمعرف بلام التعريف من اسماء الاجناس مجرد عن معنى الوحدة كما صرح به السكاكي والخطيب في دفع التنافي بين افراد الاسم واستغراقه ولا سيما بعد وجوب كون التعريفات للماهيات المطلقة ولذا تار بهم يعرفون المعارف

بلام التعريف او الاضافة كالدليل ههنا والقياس وغير ذلك والجواب ان اعتبارهم القول المنكر في جنس القياس دل على ان مرادهم تعريف القياس الواحد فانه اسم جنس دال على الوحدة اما بجوهره على المذهب الاول واما بتكثيره على المذهب الثاني فلو اعتبر في ماهيته قضايا لكان القياس المركب قياسا واحدا وينافيه قولهم هذا نعم الوحدة اعتبارية لكن لا بد من عروض الوحدة للامور الكثيرة من جهة وحدة ذاتية او عرضية وهي ههنا الهيئة العارضة لمجموع المقدمات اعني الهيئة المتغيرة عندهم كالصورة السريرية التي تعرض الاشياء الكثيرة من الاشجار والاحجار فيجعلها سريرا واحدا وقد يعتبر الوحدة في بعض المعارف كالكلمة ولا يحتاج الى اعتبار قيد الوحدة الا في المقسم الذي يصدق على مجموع القسمين كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس وغيرهما حيث يصدق على مجموع النوعين كصدقه على كل نوع وكتقسيم مطلق اللفظ الى الاسم والفعل والحرف وغيرها حيث يصدق على كل قسم وعلى مجموع الاسم والحرف بخلاف تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلاثة بعد تعريفها لان مجموع الاسم والحرف مركب خارج عن حد الكلمة بقيد الافراد قال الشارح وهذا التعريف اولي من التعريف المشهور الخ اشتغل بتطبيقه على المنطق وشارح الاداب بتطبيقه على الاصول لان تطبيقه على المنطق اولي لاستغناء عن تكلف العلم بنفسه او باحواله وايضا انما ينطبق على الاصول على مذهب القائلين بوجوب التوصل بعد صحيح النظر واما ما سبذكره المحشى في تطبيقه على المنطق من وجوه التساويل فمشارك بين التطبيقين ثم اعلم انهم عرفوا الدلالة بكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وسموا الشيء الاول دالا والشيء الثاني مدلولا فالدال اعم من الدليل فان اللفاظ بالنسبة الى معانيها والدوال الاربع بالنسبة الى مدلولاتها دوال وابست بادل كما قالوا قوله بالمعارف

الح لعل مراده غير الحد التام فان الاراد على ظاهرها التعريف
والظاهر من الشيء الاخر ان يكون مغايرا للموصول بالذات لاولو
بالاعتبار والمغايرة بين الحد التام والمحدود باعتبار الاجال والتفصيل
للابذات والماهية قوله بالنسبة الى معروقاتها واما بالنسبة
الى لوازمها التصورية الاخر فداخلة في الملزومات بالنسبة الى لوازمها
كالدلة بالنسبة الى لوازمها التصورية فانها ملزومات بالنسبة اليها
لا ادلة وانما هي ادلة بالنسبة الى لوازمها التصديقية بل الادلة بالنسبة
الى لوازمها التصديقية لا بطريق النظر داخلة فيها فانها ليست بادلة
الا بالنسبة الى لوازمها التصديقية بطريق النظر وذلك لان الملزومات
اعم من المفرد والمركب كاللفاظ المركبة بالنسبة الى معانيها المركبة
فهى شاملة للمعربات بالنسبة الى معارفها ولسائر الملزومات بل والادلة
بالنسبة الى مطالبها ان عمم لزوم وان خصص بما لا يكون بطريق
النظر يكون شاملة لما عدا المعربات بالنسبة الى معارفها والادلة بالنسبة
الى نتائجها ومن ههنا يعلم ان المقدمات المستلزمة بطريق الحدس
والمقدمات الضمنية لقضايا قياساتها معهاد داخلة في الملزومات بالنسبة
الى لوازمها فلا وجه لما سيذكره بعد هذا النقض ولذا اعرض عنها
شارح الاداب وغيره من المحققين واكتفوا بالنقض بالمعربات والملزومات
قوله وبالملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة اى البينة بالمعنى الاخص
كفهوم العمى والجهل فان تصورهما يستلزم تصور البصر والعلم
وكاحد المتضايقين بالنسبة الى الاخر وكسائر النسب بالنسبة الى طرفيها
ثم ان هذا اللزوم غير اللزوم المأخوذ في التعريف فانه اللزوم البين
بين المعلومات والمأخوذ في التعريف هو اللزوم بين العلمين وهو في نفسه
غير بين ولذا انكره الاشعري ومتابعوه واحتجاج الحكماء والامام الى اثباته
بما قدمنا فحشا النقض طردا وعكسا حل اللزوم في التعريف على ما يتبادر
منه من اللزوم الكلى بمعنى امتناع الانفكاك في جميع الاوقات وان كان غير

بين فاجمعوا عليه من ان منشأ النقض حل اللزوم في التعريف على البين
بالمعنى الاخص توهم فاسد نشأ من الاشتباه بين اللزومين ويتفرع عليه
مفاسد اخر توهموها كما ستعرف وبهذا يظهر ان نقض طرد التعريف
بالالفاظ بالنسبة الى معانيها وبالذوات الاربع بالنسبة الى مدلولاتها
ظاهر الفساد لاسيما بعد ما توهمه من جعل منشأ النقض حل اللزوم
على البين بالمعنى الاخص اذ لا استلزام بين العلمين فيهما الا بعد العلم بالوضع
فليس بين العلمين لزوم كلى فضلا عن البين فضلا عن المعنى الاخص
قوله وعكسا لادلة الغير البينة الا نتاج اذ ينفك العلم بنتاجيها عن العلم بها
فليس ان النتاج فلا دوام بين العلمين فضلا عن اللزوم الكلى ولا يرد
مثله على تعريف القياس لان اللزوم المأخوذ فيه هو اللزوم بين المعلومات
وهو اعم من ان يكون بينا او غير بين كما نص عليه الشريف المحقق
في حاشية المختصر الاصولى واقول لكن ياباه قولهم لذاته لنى اللزوم
بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة فان كون تلك المقدمة واسطة
في اللزوم بين المعلومات بحسب الخارج في جميع المواد محل نظر وكذا كون
وسائط النتاج من العكس والرد والافراض وسائط في لزوم النتيجة للادلة
الغير البينة الا نتاج بحسب الخارج بل الكل واسطة في لزوم العلم للعلم
الا ان يحمل على اللزوم بين المعلومات خارجا وهذا جميعا فتأمل
قوله وبالدليل الفساد الصورة لم يتعرض بفساد المادة فان صورته
ان كانت فاسدة ايضا فهو مندرج فيما ذكره وان كانت صحيحة فالعلم
بمقدماته يستلزم العلم بنتيجته فكما لا يرد على تعريف الشارح لا يرد
على التعريف المشهور وما قيل فاسد المادة ليس بدليل عندهم ففساد
وكذا ما قيل فاسد الصورة ليس بدليل عندهم لخروجه عن تعريف القياس
اذ لا يلزم من عدم كونه قياسا ان لا يكون دليلا كيف والدليل عندهم
اعم من القياس ومن قياس المساواة واحاطه من المستلزم بواسطة مقدمة
اجنبية او غريبة ومن الاستقراء والتحليل بل ومن المغالطات الفاسدة

مادة الصورة كما قالوا وهو المعتبر في مفهوم المقدمة ومفهومات المنوع
الثلاثة لا القياس والاخراج مقدمات غير القياس والمنوع المتوجه
على غيره مع ان تعريف المقدمة المأخوذة في مفهوم المع بقضية جعلت
جزء قياس اوجحة على ما وقع من بعضهم كما يشير اليه يدل على بطلان
الكل قوله سواء كان على زعم الصحة وان لم يخلف العلم الثاني
عن العلم في هذه الصورة اذ قد يحصل العلم به لمن يعلم فساد الصورة
ولا يحصل له العلم الثاني فلا يوجد بين العلمين فيه لزوم كلي مفسر بانه
متى وجد العلم الاول وجد العلم الثاني فيخرج بقيد اللزوم الكلي قوله
او على قصد التغليب الخ لا يقال ما كان لقصد التغليب لا يكون لقصد
التأدي الى المجهول فالقصد به مشترك بين التعريفين فلا دخل له
في دعوى الاولوية لا نقول هو مركب ابتدأ الى الخصم الى الباطل المجهول
عنده بواسطة التغليب فالمقصود الاصل هو التأدي الى المجهول ايضا
والتغليب وسيلة اليه لكنه انما يتم اذا جاز تعدد الغرض وهو خلاف
ما يرتضيه الشارح فالوجه ان يحمل التغليب على المعنى الحاصل بالمصدر
وراد به ذلك التأدي بعينه فلا تعدد قوله ويمكن ان يجاب الخ عطف
على قوله ينتقض فان مجرد الانتقاض لا يكون وجهها للاولوية ما لم يندفع
بجواب مبني على خلاف الظاهر فلهذا العطف مع قوله لكن كل منهما
خلاف الظاهر مدخل في تنعيم دعوى الاولوية الدالة على صحة
المشهور في الجملة اذ لكل احد ان يورد على كل تعريف نقوضا ظاهرة
الاندفاع فلا تتميز الاولى من غيره ولك ان تقول هو تفصيل لما افاده التقييد
بقوله بحسب الظاهر حيث دل على انه لا ينتقض بحسب الباطن
وخلاصة الاستدلال على دعوى الاولوية انه كلما كان المشهور منقوضا
طردا وعكسا ومحتاجا في دفعه الى ارتكاب خلاف الظاهر دون تعريف
الشارح فيكون اولي من المشهور وقس على هذا المقام امثاله قوله
بان المراد من كلمة ما هو المفهوم التصديقي اي الذي يتعلق به التصديق

بالفعل

بالفعل ولو تصديق شخص قصد تغليظه فيخرج المعرفات والملزومات
المفردة والمركبة الغير الخبرية والخبرية التي لم يتعلق بها تصديق اصلا
كالاخبار المشكوك فيها والموهومة وكاطراف الشرطيات وفيه انه
على هذا يخرج القياسات الشعرية مع انه سيصرح بانها لا ترد على المشهور
بل على تعريف الشارح فقط فلا بد ان يحمل مراده على ما من شأنه
ان يتعلق به التصديق فعلى هذا نقول هذا الجواب غير حاسم لمادة
النقض لبقا للنقض بالاخبار المشكوك فيها والموهومة المستلزم تصورهما
تصورا وازمهما بل باطراف الشرطيات المستلزمة كذلك بل نقول هو
غير حاسم للنقض بالقضايا بالنسبة الى اوازمها التصورية ولو اريد
ما يتعلق به التصديق بالفعل لان هذا الجواب مبني على تعميم العلمين
من التصور والتصديق كما ان الجواب الثاني مبني على تعميم الموصول
من المفهوم التصوري والتصديق بقرينة المقابلة بين الجوابين نعم
يخرج الكل بقيد النظر بناء على ان ترتيب اطراف الشرطيات وسائر
ما من شأنه ان يتعلق به التصديق لا يكون للتأدي الى اوازمها التصورية
لكن على هذا لا حاجة الى تخصيص الموصول بالمفهوم التصديقي
لاخراج الملزومات بل الاحتياج اليه لاخراج المعرفات بالنسبة الى معرفاتها
فقط كما لا يخفى قوله او المراد بالعلم الخ هذا الجواب هو الجواب الذي
اختاره شارح الاداب المسمودي حيث قال اعلم ان لفظ العلم قد يطلق
في المشهور على عدة معان احدها مطلق الادراك الذي يعبر عنه التصور
والتصديق مطلقا او مقيدا بكونه يقينيا وثانيها مطلق التصديق
المتناول لليقين وغيره وثالثها التصديق اليقيني الذي هو الاعتقاد الجازم
الثابت المطابق للواقع ولا يحسن ان يحمل ههنا على المعنى الاول لانه
يشعر بان يصدق التعريف على المعرفات والملزومات فيلغى ان يحمل
اما على المعنى الثاني فيكون تعريف المطلق الدليل الذي يتناول اليقيني وغيره
واما على المعنى الثالث فيكون تعريفا للدليل القطعي الذي هو البرهان

انتهى فظهر ان هذا الجواب يحمل العلم المشترك بين المعاني الاربعه
على واحد معين منها اعني المعنى الثالث لا يخصص احد المعنيين
الاولين بمطلق التصديق المتناول لليقين وغيره كما يدل عليه سياق كلام
المحشي حيث قال قرينة على هذين التخصيصين الا ان يحمل التخصيص
في كلامه على التغليب او على معنى الاستعمال في معنى خاص ولو على سبيل
الحقيقة او بحمل مراده على توجيه كلام شارح الاداب بان اطلاق العلم
عليه في المشهور بطريق تخصيص احد الاولين لا بطريق اطلاق المشترك
وهو الاوفق بقوله لكن كل منهما خلاف الظاهر وان لم يكن هذا القول
آيا عن الاشتراك لان الظاهر المتبادر هو المعنى الاول والرابع ولم يتعرض
بالتوجيه الثاني الذي اشار اليه شارح الاداب لانه موجه هناك حيث
دفع تعريف الدليل هناك بعد تعريف الامارة وغير موجه ههنا لما عرفت
ان الدليل ههنا اعم من البرهان والامارة وفي تقديم الجواب الاول تعريف
بشارح الاداب بان الاولى دفع المعارف والمزومات بما هو ظرفي معتل
من تخصيص الموصولات الواقعة في التعريفات اقول وقد عرفت ما فيه
ولذا لم يلتفت اليه شارح الاداب ثم ان مرادهما حل كل من العلمين
عليه لاجل العلم الاول فقط والالم بتدفع النقص بالقضية الواحدة
التي يلزم من التصديق بها تصور شي آخر ولا يجدي قولهم اكتساب
التصور من التصديق غير واقع كعكسه ولا بد في النقص من تحقق المادة
لان اللزوم اعم من اللزوم بطريق النظر واستلزام التصديق المشروط
بالتصورات للتصور اكثر من ان يخصى فلا يتدفع الا بقيد النظر وكلامه
يدل على ان النقص بالمزومات كما ينحسم بقيد النظر ينحسم بكل
من هذين الجوابين وليس كذلك واما ما قالوا من ان هذين الجوابين
غير جاسمين للاشكال بالمزومات اذ التعريف بعدهما صادق على القضية
الواحدة البسيطة او المركبة المستلزمة لعكسها المستوى
وعكسها النقيض فتوهم فاسد اذ العلم بعكسها لا يدوم للعلم بها

قوله هي المعاني الاربعه الخ
اما الثلاثة فنصرح بها في الاله
واما الواحد فقد اشار اليه بقوله
مطلقا ومقيدا بكونه يقينيا

فضلا عن لزومه كليا فلا نقض بها فضلا عن دخوله في النقص بالمزومات
وما ذلك منهم الا من اشتباه اللزوم بين العلمين باللزوم بين المعلومين
ومن اقتضى اثرهم قال لا نقض بالقضية الواحدة رأسا فان معنى الانتقاض
بالمزومات حمل اللزوم في التعريف على اللزوم البين بالمعنى الاخص
واللزوم بين القضية وعكسها غير بين ولذا احتج الى بسانه بالبراهين
كابين في المنطق انتهى وقد عرفت فساد الكل لا يقال لعل مراد هذا
القائل حل اللزوم الذي يستلزمه اللزوم المتأخوذ في التعريف عليه
لان اللزوم بين العلمين وان كان غير بين لكنه يستلزم اللزوم البين
بالمعنى الاخص بين المعلومين لانا نقول لا يفهم من كلامه ذلك اصلا
ولو سلم فذلك الاستلزام توهم فاسد ايضا لان الاستقراء والتثليل يلزم
من العلم بهما الفطن بالمطلوب ولا استلزام فيهما ولذا اخرجوهما عن حد
القياس بقيد الاستلزام اعني الاستلزام الكلي وصرحوا بان حصول
الفطن لا يتوقف على الاستلزام كالفطن بالمطر عند رؤيه السحاب المطر
ثم ينجم على كل من الجوابين انه غير حاسم للنقص بالمزومات لبقا للنقص
بالقضية الواحدة التي يلزم من التصديق بها التصديق بقضية اخرى
كالحكم باحد المتضايقين فانه يستلزم الحكم بالمضائق الاخر ومن هذا
القبيل دلالة الدخان المحسوس على وجود النار ودلالة اللفظ المسموع
من وراء الجدار على وجود الالفاظ عفلا فان الحكم بوجود كل منهما
يستلزم الحكم الاخر هو وجود النار او الالفاظ الا ان يقال ليس المستلزم
هناك مجرد الحكم بقضية واحدة بل هناك حكم بقضية اخرى ملحوظة
سعها بان يقال مثلا كذا وجد هذا المضائق وجد المضائق الاخر
لكن وجد المضائق الاول فالمستلزم هناك مجموع الحكمين فان كان
بطريق النظر كان مجموع هاتين القضيتين دابلا فلا نقض به والا كان
ذلك المجموع السامح دفعه من قبيل المقدمات المستلزمة بطريق الحدس
وسيجي النقص بها ومراده من المزومات ما عدا المفهومات التصديقية

فلا اشكال لكن عرفت ان تخصيص الملزومات بغير المعرفات والمفهومات
التصديقية من غير تخصيص بل الحق ان تخصيص بغير المعرفات
والادلة ويخرج المعرفات والملزومات الغير التصديقية باحد الجوابين
والملزومات التصديقية بقيد النظر قوله وفيه ان المقام اى مقام
تعريف الدليل لا مقام المناظرة او مقام المدعى بناء على ان المناظرة
لا يكون الا في التصديقات كاقبل لان الدليل يعرف بذلك في مقام اخر
ولك ان تقول المراد مقام تعريف الدليل في هذه الرسالة لما عرفت
ان تعريف الدليل بعد تعريف الامارة كما وقع في الاداب المسعودى انما
تبادر من العلم المأخوذ فيه معنى اليقين ليختص بالبرهان كما اشار اليه
شارحه الفاضل وتخصيص ابراده منع الحكم الذي تضمنه المقدمة
الاستثنائية من دليل الاولوية بان يقال لانسلم ان كلا منهما خلاف
الظاهر كيف والمقام قرينة واضحة على هذين التخصيصين وما يقال
هذا جعل المعرف قرينة على التعريف وهو لا يخرج عن خلاف
الظاهر بل هو غير صحيح في نفسه والام يتوجه على التعاريف النقض بالمنع
والجمع فمدفوع بان المعرف يجب ان يكون معلوما بوجه ما قبل التعريف
ولا بأس في جعل المعرف باعتبار ذلك الوجه المعلوم قرينة على صرف
شيء من اجزائه عن موضوعه الاصلى بل ربما يجعل ذلك الوجه جزءاً
من التعريف كما ذهب اليه من جوز التعريف بالمفرد بناء على انه
في الحقيقة تعريف بالركب منه ومن الوجه المعلوم على ما اشار اليه
المحقق الدواني في شرح التهذيب ومن البين ان كون الدليل من جنس
المفهوم التصديقي وانه مما يستحصل من التصديق به التصديق بشيء اخر
معلومان بطريق الشهرة كما ان كونه من جنس النظر معلوم بطريق
الشهرة كما اشار اليه شارح الاداب في الجواب باعتبار قيد النظر كما يأتي
نعم لا يصح جعله قرينة عليه باعتبار الوجود المجهول وبهذا الاعتبار
اوردوا عليه نقوضا بالمنع والجمع ولقائل ان يقول ان كان جميع هذه

الوجوه الثلاثة معلومة بطريق الشهرة فلا حاجة الى تعريف الدليل
ههنا والا فيبطل احد الاجوبة الثلاثة اعني الجوابين والجواب الاثني
باعتبار قيد النظر اللهم الا ان يختار الاول ويحتاج الى تعريفه باعتبار
ان اللزوم بين العلمين وكون العلم به منشأ وعلة للعلم بالدلول مجهولان
مستفادان من تعريف قوله على ان النقض بالملزومات الخ
الظاهر ان هذه العلاوة متعلقة بقوله ويمكن ان يحجب عنه الخ فعلى
هذا ولا وجه للحكم الاثني اذ الغرض توجيه التعريف بوجه غير ظاهر ليكون
دليلاً للأولوية الا ان يقال ان الحكم الاثني جزء من دليل الاولوية
على نحو قوله لكن كل منهما خلاف الظاهر والنظر الذي اورد عليه
منع له على نحو قوله وفيه ان المقام الخ ولك ان تقول العلاوة متعلقة
بقوله وفيه ان المقام الخ بمعنى ان النقض به لا يدفع بجوابين اخرين ظاهرين
فحينئذ يكون الحكم الاثني ابطالا لظهور الجوابين والنظر منعه على
كل تقدير فبالعلاوة ليست مبنية على تسليم عدم اندفاع النقض بالملزومات
بالجوابين لان وصف الجوابين بالآخرين باباه بل هي مجرد ضم
ضميمة الجوابين الاخرين اليهما فلا يتجه ان هذا الاسلوب ركبت
لانه انما يحسن اذا تدفع هذه العلاوة النقض بالمعرفات ايضا
فالظاهر ان يقول ويمكن ان يحجب عن النقض بالملزومات بوجهين
آخرين قوله احدهما ان المراد من اللزوم هو اللزوم بطريق النظر
اى بطريق النظر فيه على ان يعود الضمير المجرور الى الموصول لكن
بمعنى النظر في اجزائه او الظرفية بمعنى بعم طرفية الكل الجزء حيث قصد
تطبيقه على المنطق الذي يستحيل تعلق النظر به بمعنى وقوعه عليه
وبدل على ان المراد بطريق النظر فيه باحد المعنيين قوله ولا نظر فيها
فخلاصة التقييد بقيد النظر ان يكون العلم الثاني حاصلًا وجوبًا من العلم
بالدليل بطريق النظر الحاصل في نفس ذلك الدليل كما هو حال جمع
الاشكال وان كانت بينة الانتاج فلا يخرج المعرفات لان فها نظرًا

ويخرج الملزومات اذا نظر في انفسها والا كانت معارف او ادلة وليس
 كذلك وجب ذلك واضمحوبه ظهر متانة ما تحصن به الامير ابو الفتح
 وقد خفي ذلك على بعض الامراء فاراد ان يهدمه ويفسده وقد نصره
 جماعة من فرسان العلماء فاوردوا عليه بان ظاهره يشكك بالشكلى الاول
 والاستثنائي المستقيم لانها لا يستلزمان المطلوب كسبابل بداهة
 وهذا كما ترى جنود الاوهام ينهزمون بلعة سيف او تطاير سهام السهم
 الاول ان المستثنى عن الاشكال البينة الانتاج هو النظر في وسائط الانتاج
 لاني انفسها كما عرفت السهم الثاني ان الظاهر من قيد النظر
 ان يكون نفس ذلك اللزوم حاصل بالنظر لا العلم به كما اشرنا السهم الثالث
 ان هذا اليراد منهم مبنى على الاشتباه بين اللزومين ايضا لان المستثنى
 عن النظر في تلك الاشكال هو اللزوم بين المعلومين لابين العلمين قوله
 الثاني ان كلمة من تدل على العلية الخ قال اهل المعقول العلم بالتعريفات
 والادلة علة معدة تعدالذهن اعدادا تاما فيقبض عليه العلم بالمعرفات
 والنتائج وجوبا ولما تحقق النظر والعلية في التعريفات خص الجوابين
 بالملزومات قوله وهي ليست عللا الخ اي الملزومات ليست عللا بحسب
 الذهن اذ الكلام في علية العلم بها للعلم بلوازمها وذلك لان تلك
 الملزومات اما اعراض نسبية واما اعدام مضافة الى ملكاتها فعلى الاول
 لازمها في الذهن اما نسبية اخرى كافي المتضايفين فالعلم بكل منهما
 مع الاخر لا قبله زمانا وهو ظاهر ولا ذاتا والالكان العلم بكل منهما
 متقدما على العلم بالاخر دفعا للترجيح فيلزم الدور الباطل واما طرفاها
 اعني المنسبين وهما متقدمان على النسبة ذهنا وخارجا فالعلم بها
 متأخر عن العلم بلوازمها التي هي طرفاها والمتأخر لا يكون علة للتقدم
 وكذا على تقدير الثاني اذا العلم بتلك الاعداد متأخر عن العلم
 بملكاتها فلا يكون علة له ولا نسلم تحققها في غير الصورتين المذكورتين
 فاقبل عدم كونها عللا ممنوع منعنا ظاهرا لبس بشي لان المحشى موجه

قوله ولا نسلم تحققها هذا
 اذا اريد بلوازم الملزومات اللوازم
 الخارجة عنها كما هو الظاهر
 اما اذا اريد الاعم من الخارج
 او الداخلة كالجزء اللازم للكل
 فالامر كذلك لان العلم بالكل
 انما يستلزم العلم بالجزء اذا كان
 علما تفصيليا وحيث يكون العلم
 بالكل بالكل ايضا متأخرا عن العلم
 بالجزء فلا يكون علة له

للتعريف

للتعريف والموجه في قوة المسامحة كما يدل عليه ما في بعض النسخ حيث قال
 ولا يظهر كونها عللا للوازمها فهو منع السند وكذا ما قبل وان سلم عدم
 كون الملزومات عللا للوازمها لكن عدم كون العلوم بها عللا للعلوم
 بلوازمها غير تام اذ لما كان العلم بالمعرفات والدلائل علة معدة للعلم
 بالمعرفات والنتائج فالظاهر ان العلم بتلك الملزومات ايضا كذلك
 نعم يتوجه عليه اجابات الاول ان اراد ان كلمة من تدل على العلية القرينة
 الموجهة لفيضان العلم الثاني فيخرج الادلة الغير البينة الانتاج وان اراد انها
 تدل على مطلق العلية فيدخل جزء الدليل فتخصيص اليراد بجزء
 الدلائل بما سبأني من غير تخصص الثاني قد يجعل احد المتضايفين
 دليلا على الاخر فان تحقق العلية هناك بطل ما ذكره هنا والا فيخرج
 عن التعريف فلا يكون جامع اللهم الا ان يقال لما كان المراد
 من الملزومات الملزومات المنردة كان الملزوم نفس المتضايف الذي هو
 مفهوم تصوري لا الحكم بوجوده والاستدلال انما يكون بالحكم بوجوده
 فيجوز ان يكون الحكم بوجوده علة معدة للحكم بوجود الاخر ولا يكون
 بصورة علة معدة لتصور الاخر الثالث ان كلمة من ان دلت على العلية
 بين العلمين فتدل عليها في تعريف اللزوم البين بالمعنى الاخص حيث
 عرفوه يكون اللازم بحيث يلزم تصوره من تصور ملزومه فيكون العلم
 بكل ما لزوم علة للعلم بلازمه فلا يخرج شي منها بالعلية عن تعريف الدليل
 وان لم تدل عليها في تعريف اللزوم فلا يدل عليها ههنا اذا الفرق بين
 التعريفين من غير فارق اللهم الا ان يقال العلم في تعريف اللزوم اعم
 من الالتفات فيجوز ان يكون الالتفات اليها علة للالتفات الى لوازمها
 وان لا يكون العلم بها علة للعلم بلوازمها فقايل ان يقول على هذا لا نقص
 على ظاهر التعريف بالملزومات رأسا اذا لظا هر من العلم في التعريف ان
 لا يكون العلم اعم من الالتفات والعلم بتلك الملزومات انما يستلزم الالتفات الى
 لوازمها لا العلم بها الا ان يقال العلم باحد المتضايفين يجوز ان يستلزم العلم

بالاخر وان لم يجوز ذلك فيماتنا آخر العلم بالمرزوم عن العلم بلازمه فتأمل فيه
 قوله خلاف الظاهر لان تخصيص المرزوم بما هو بطريق النظر
 ومطلق المبدأ بالعللة تجوز من غير قرينة ظاهرة قوله محل نظر
 لان شهرة كون الدليل من طرق النظر وشهرة كونه عللة ذهنية قرينتان
 واضحتان على هذين التخصيصين ايضا مع انهم فرقوا بين اللازم
 من الشيء واللازم للشيء بان الاول يجب ان يكون معلولا لذلك الشيء دون
 الثاني فانه يجوز ان يكون عللة او معلولا او ان يكونا معلولى عللة واحدة
 فيقال طلوع الشمس لازم لوجود النهار ولا يقال لازم منه قوله
 وعن الانتقاض عكسا الخ اقول عرفوا الدلالة بكون الشيء بحاله
 يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وصرحوا بان الشيء الاول هو الدال والثاني
 هو المدلول ثم اوردوا عليه بانه غير صادق على دلالة الالفاظ على معانيها
 اذ كثيرا ما نسمع الالفاظ ولا ندري معانيها لعدم علمنا باوضاعها واجابوا
 بان المراد لزوم العلم من العلم به بالنسبة الى العالم بالارتباط والعلاقة
 بين الدال والمدلول وحاصله تخصيص العلم المرزوم بعلم من يعلم الارتباط
 بين الشئين بقرينة ظاهرة هي شهرة توسط الوضع في دلالة الالفاظ
 والدوال الاربع وشهرة توسط وسائط الانتاج من العكس والرد
 وغيرهما في دلالة الادلة الغير البينة الانتاج فعلى هذا يكون مرادهم
 في تعريف الدليل ايضا ذلك لما اشرنا ان الدال اعم مطلقا من الدليل
 والخاص مشروط بالعام لاسيما ههنا اذ لا فرق بين تعريفهما الا بان
 الموصول في تعريف الدال اعم من المفهوم التصوري والتصديقي
 وفي مفهوم الدليل خاص بالمفهوم التصديقي فلا نقض بالادلة الغير
 البينة الانتاج وان حمل المرزوم على الكلى والعلية على القرينة كما يتبادر منها
 لان اثبات انتاجها بتلك الوسائط انما هو لبيان الارتباط العقلي بينهما
 وبين نتائجها كتعيين وضع الالفاظ ويلزم من العلم بها من يعلم ذلك
 الارتباط العلم بنتائجها فهذا هو الجواب الحق ههنا لا ما ذكره لما برز

بل لا نقض ايضا بالدليل الفاسد
 الصورة اذ العلم به بالنسبة الى العالم
 بالارتباط بين العلمين يستلزم العلم
 بالنتيجة لان العالم بالارتباط بين
 الدليل الفاسد الصورة وبين
 نتيجته عالم بصحة الصورة بلا مرتبة
 عليه
 وانما لم يورد والخشى هذا الجواب
 اذ هو في صدد بيان اولوية
 التعريف المذكور عن التعريف
 عليه
 المشهور

على

على كل من جوايه من البحث الذي سنشير اليه قوله بان المراد للزوم
 في الجملة اى الزوم مطلقا كليا كان او جزئيا فيندفع النقض بالادلة
 الغير البينة الانتاج اذ قد يتحقق العلم بهما مع العلم بانتاجها بعد الاثبات
 ويلزم من العلم بهما على هذا الوضع العلم بنتائجها فيتحقق للزوم الجزئي
 بين العلمين وان لم يتحقق للزوم الكلى الذي هو مبنى النقض بتلك الادلة
 كما عرفت وتعميم الزوم ههنا من الكلى والجزئي لا ينافي تخصيصه
 بالكلى في تعريف القياس اذ يجوز ان يكون الزوم بين المعلومين كليا
 وبين العلمين جزئيا لا كليا لكون الزوم الاول غير بين وايضا الدليل
 اعم من القياس كما ان الزوم في الجملة اعم من الزوم الكلى وما قبل المراد
 من الزوم في الجملة للزوم العربي وكذا ما قبل المراد تعميم الزوم الكلى
 من البين وغير البين ففاسد اما الاول فلان كلامنا الشارح والمحشى
 جعل التعريف المذكور لاهل المعقول ولا معنى لحمل الزوم الواقع في تعريفهم
 على الزوم العربي الا اعم من المقارنة الاكثرية وان جازا لا تفكك عقلا
 كما يشهد به امثلة الكناية واما الثاني فهو مبنى على ضلالة القديم
 من الاشتباه بين الزومين اذ ليس مبنى النقض بتلك الادلة حمل الزوم
 على الزوم الكلى البين حتى يندفع تعميم الكلى من البين وغيره بل مبناه
 حمل الزوم على الكلى المتبادر مع عدمه بين العلمين في تلك الادلة فان قلت
 لو حمل الزوم على ما هو اعم من الكلى والجزئي يلزم ان يكون كل شئ دليلا
 على كل شئ وهو ظاهر الفساد وذلك لان بين علم كل شئين بل بين
 كل شئين حتى النقيضين لزوما جزئيا يبرهان من الشكل الثالث بان
 يقال كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما وكما تحقق النقيضان تحقق
 الاخر ينتج انه اذا تحقق احد النقيضين تحقق الاخر ولذا ذهب اليه
 الكاظمي قلت هذه مغلطة عظيمة تحير في حلها الاعلام حتى قال الشريف
 المحقق في الحاشية الصغرى احد الامور الثلاثة لازم لا محالة اما الزوم
 الجزئي بين كل شئين واما عدم استلزام الكل الجزء واما عدم

انتاج الشكل الثالث من الشرطيات وقال الفاضل العصام بل عدم انتاج الشكل الاول وهو الخش وقد حلها استاذنا المحقق العلامة افضل المتأخرين محمد الدردنبي عامله الله تعالى بلطفه الابدي بما حاصلة ان قيد تالي المقدمتين بقيد وحده ليكون المعنى كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما وحده فالقيدتان ظاهرتا الفساد بل يلزم تحققه مع الآخر لا وحده وان قيد بقيد مع الآخر في ضمن مجموعهما اولم يقيد بشيء فسلما ن لكن انما يلزم اللزوم الجزئي في قولنا اذا تحقق احد النقيضين مع الآخر في ضمن تحقق مجموعهما تحقق الاخر معه وهو ليس بمنكر بل فيه لزوم كلي ولا يلزم منه اللزوم الجزئي بين كل شئين في ذاتهما بدون اعتبار احدهما مع الآخر وهو ظاهر فالحق ان اللزوم الجزئي انما يتحقق بين شئين في ذاتهما اذا كان هناك علاقة مشعورية على بعض الاحوال والاضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم مثل كون العلم بالادلة الغير اليقينية الانتاج عليه معدة اعدادا بعيدا قبل العلم بانتاجها واعداد اقربا موجبا لقيضان العلم بالنتيجة بعد العلم بانتاجها على زعم الحكماء هذا فان قلت العلم بمقدمة واحدة على وضع انضمامه الى العلم بمقدمة اخرى من ذلك الدليل يلزم منه العلم بالنتيجة فهذا الجواب كالجواب الثاني يستلزم انتفاض التعريف بجزء الدليل مع انه خص ذلك الاستلزام بالجواب الثاني كما يأتي قلت هذا الجواب مبني على حل العلية على العلية القريبة الموجبة للقيضان ولو في بعض الاوقات عند اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع ومن البين ان العلم بمقدمة واحدة لا يكون علة قريبة للعلم بالنتيجة في شيء من الاوقات بخلاف مجموع العلمين فانه قد يكون علة قريبة بعد العلم بالانتاج عند عدم المعارض وجهاله المطلوب قبله واقول فيه بحث لان تخصيص ذلك الاستلزام بالجواب الثاني انما يتم اذا خص جزء الدليل بالمقدمة الواحدة وانما اذا عمم من المرتبة من الاصول التي هي جزء الدليل المنطوق ايضا فلا لان العلم بها يكون علة قريبة على وضع العلم بانتاج هيئتها

العارضة لها مع ارتفاع الموانع التي هي وجود المعارض والعلم بالمطلوب قبله فكل من الجوابين يستلزم انتفاض التعريف بجزء الدليل الذي هو المرتبة من الاصول مع انهما ليست بدليل منطقي بخلاف الجواب الذي قدمناه فانه مبني على ابقاء اللزوم على الكلي والعلية على القريبة كما يتبادر منهما ولما كان الهيئته من العوارض المفارقة للمرتبة من الاصول على ما اشرنا لم يكن بين العلمين فيها لزوم كلي ولو بالنسبة الى العالم بارتباط الاشكال الغير اليقينية الانتاج بنتائجها لان ذلك العالم قد يعلمها بدون الترتيب فلا يكون العلم بذات تلك المقدمات مستلزما للعلم بالنتيجة استلزاما كليا كما لا يخفى قوله او المراد بلزوم العلم الخ قد عرفت ان الجواب الاول مبني على تعميم اللزوم من الكلي والجزئي وتخصيص علية العلم به بالقرينة وهذا الجواب بالعكس اعني مبني على تخصيص اللزوم بالكلي وتعميم العلية من القرينة والبعيدة والمعنى حينئذ ما يلزم بمدخلية العلم به العلم بشيء آخر لزوما كليا سواء كان العلم به مستقلا في الاستلزام اولا لا يفسد تعميم العلية بوجوب تعميم اللزوم من الكلي والجزئي اذ ليس للعلة البعيدة استلزام كلي لاننا نقول ذلك الايجاب ممنوع بل تخصيص اللزوم بالكلي مع تعميم العلية بوجوب انضمام شيء آخر الى تلك العلة البعيدة ليكون المجموع علة قريبة ويتحقق الاستلزام الكلي هناك ولك ان نقول هذا الجواب مبني على تخصيص اللزوم بالكلي بقرينة المقابلة وتخصيص العلية بالقرينة لكن يتحيز بان المراد من العلم الملزوم اعم من العلم به وحده ومن العلم به وبشيء آخر كالارتباط اي العلم بمجموعهما اقول والاول في الجواب تحيز العلم الملزوم بان المراد به هو العلم ذاتا وارتباطا بالشيء الثاني ولا شك انه كلما تحقق العلم بتلك الادلة المنطقية مع العلم بارتباطها واستلزامها لتأنيها يلزم ان العلم بتلك النتائج فلا نقض بتلك الادلة ولا يفسد الصورة اذ لا يلزم من العلم بالارتباط تحقق ذلك الارتباط في الواقع وهو ظاهر ولا يجزئ الدليل لان العلم به ان كان

يزعم الارتباط يستلزم للعلم بالنتيجة وداخل في فاسد الصورة ويجب
صدق التعريف عليه والا فلا يدخل في التعريف وبهذا يندفع النقص
بفاسد الصورة على قصد التغليب ايضا قوله اذا الكلام مبنى على
اي القول يلزم العلم الثاني للاول في تعريف الدليل ووجوب العلم
بالنتيجة بعد صحيح النظر مبنى على الارجاع المذكور والالم يصح ذلك القول
منهم لان ترتب المقدمات على هيئة شكل غير بين الانتاج نظر صحيح
ايضا فلا بد من تأويل التعريف المشهور بما يوافق وهو احد التوجيهين
المذكورين فهذا الكلام متعلق بكل من الجوابين ومؤيد لكل من السندين
لانه يدل على ان مرادهم احد الامرين فيجوز ان يكون الاول والثاني
وفيه ان الظاهر ان مرادهم ما ذكرناه آنفا لكونه مبنيا على ابقاء اللزوم
والعلمية على متبادرهما اعني الكلي والقرينة مع انه فاع جميع النقوض به
دفعه كما عرفت قوله وحيث يندفع الخ لما هو صدر الكلام ان كلا
من التوجيهين حاسم لجميع مواد النقض عكسا دفعة بان المندفع بعضها
لا كلها فلا استدراك وفيه تمهيد لما بعده من دفع النقض بفاسد الصورة
وفيه نظر لانه مندفع بكل من الجوابين اما بالجواب الاول فلان العلم
بفاسد الصورة على وضع مجامعة للعلم بصحة مادة وصورة يستلزم العلم
بالنتيجة ولو كان العلم اللازم غير مطابق للواقع اذا انقبض عندهم
مشروط بقدر الاستعداد فربما يستعد الذهن للعلم المطابق وربما
يستعد لغير المطابق وعلى كل تقدير يفيض عليه ما يستوجبه استعداد
فاللزوم الجزئي بين العلمين ثابت هناك لا محالة واما بالجواب الثاني فلان الامر
المنضم ان خص بالارتباط بين الدليل والمدلول فلا يتوجه النقض
بجزء الدليل والا فالعلم بفاسد الصورة مع انضمام اعتقاد الصحة اليه
يستلزم كليا العلم بالنتيجة فلا حاجة الى التعسف الذي يذكره بعد
نعم لو كان المأخوذ في التعريف للزوم بين المعلومين لا حجة الى التعسف
ولعله اشتبه بين اللزومين هما بعد تمييز احدهما عن الاخر فيما سبق قوله

والمراد باللزوم اعم الخ عطف على اسم ان وخرها عطف مفردين
على مفردين واللام في اللزوم للعهد اي اللزوم في الجملة او اللزوم الكلي
بشرط الانضمام قوله ظاهر الا يخفى ان الاولى ان يقول ولو ظاهر الالتهابي
حسن التقابل بين القسمين اذا المقابل للزوم بحسب نفس الامر هو اللزوم
في الزعم سواء في الظاهر فقط كما في قصد التغليب او في الباطن فقط
كما اذا استدل بدليل فاسد الصورة معقول ولبس هنا لدليل ملفوظ
او في الظاهر والباطن جميعا وما يقال الظاهر ههنا بمعنى يعلم الباطن
كما في قولهم عند المتكلم في الظاهر في تعريف الحقيقة والمجاز العقليين فانما
يجدى في ادراج القسم الثالث لاني ادراج القسم الثاني لانهم صرحوا
بان اسناد الانبياء الربيع من الدهري الخفي حاله مجاز عقلي واسناد
خلق الافعال الى الله تعالى من المعتزلي الخفي حاله حقيقة عقلية نعم
لو كان التعريف المشهور تعريف الدليل الملفوظ كما يلايمه المناظرة لا يمكن
دفعه بذلك لكنه تعريف للدليل المعقول لا الملفوظ لاحتياجه
الى تكلف تقدير المضاف في العلم به اي يلزم من العلم بمدلوله او هو
تعريف لمطلق الدليل ملفوظا كان او معقولا بتكلف عموم المجاز اي
يلزم من العلم بنفسه او بمدلوله على نحو ما ارتكب في تعريف الدليل
الاصولي قوله وحيث يندفع النقض بفاسد الصورة الخ يمكن
ان يقال التعريف المشهور تعريف لما هو دليل في نفس الامر وفاسد
الصورة دليل في الزعم لاني نفس الامر فلا يضر خروجه عن حقيقة
الدليل بحسب نفس الامر بل يجب كما لا يضر خروج الشيخ الحجري
المظنون انسانا عن تعريف الانسان بحسب نفس الامر وقولهم الدليل
قد يكون فاسد الصورة فلعلة بارادة ما يطلق عليه اليل في الواقع
او في الزعم ولعله مراد من قال فاسدا صورة لبس بدليل عندهم خروجه
عن تعريف القياس كما اشير اليه فيما سبق فحيث لا اشكال في كلامه
فليتأمل قوله على انه يتجه على التوجيه الثاني الذي هو ارادة

اللزوم الكلي مع تعميمه من اللزوم من العلم به وحده اومع انضمام امر اخر
انه يستلزم صدق التعريف حيثئذ على جزء الدليل اى على مقدمة
واحدة سواء كان مبنيا على تعميم العلية من القرينة والبعيدة كما هو
الظاهر او على تخصيصها بالقرينة مع تحرير العلم الملزوم وقد عرفت
وجه الاستلزام على التقديرين وفي بعض النسخ يتجه على التوجيهين
الح قال بعض الافاضل معنى اللزوم في الجملة على هذه النسخة انه
الاعم من اللزوم بالاستقلال او بالمدخلية وفيه انه ياباه التقابل بين
الجوابين اذا ظاهر ان الجواب الثاني بتعميم العلية من القرينة والبعيدة
فالجواب الاول بتخصيصها بالقرينة مع تعميم اللزوم من الكلي والجزئي
كما اشير اليه فحيثئذ لا يتجه عليه استلزام صدق التعريف على المقدمة
الواحدة من دليل بين الانتاج فضلا عن غير ذلك فالوجه على هذه
النسخة ما اشيرنا من ان مراده من جزء الدليل المطلق اعم من المقدمة
الواحدة ومن المقدمات المرتبة المعروضة للهيئة من الاصول ولذا قال
جزء الدليل ولم يقل مقدمة واحدة مع انه الاظهر والتوجيه الاول
يستلزم صدقه على المقدمات المعروضة للهيئة مع انها ليس بدليل
منطقي بل جزؤه وذلك الاستلزام لان العلم بها على وضع عروض
الهيئة اليقينية الانتاج لها وعلى وضع العلم بانتاج الهيئة العارضة لها
الغير اليقينية الانتاج يكون علة قريبة للعلم بالنتيجة على ما اشير اليه
والتوجيه الثاني يستلزم صدقه على كل منهما سواء كان الامر المنظم
منضمما الى المعلوم اعني الضمير المجرور في العلم به ليكون ذلك الامر معلوما
ايضا او منضمما الى العلم فلا يجب ان يكون معلوما ايضا اما استلزام صدقه
على مقدمة واحدة فلان العلم بها مع مقدمة اخرى اى العلم بمجموع
المقدمتين من دليل بين الانتاج وكذا العلم بهما مع العلم بمقدمة اخرى
اى مجموع العلمين يستلزم العلم بالنتيجة واما استلزام صدقه على
المقدمات المعروضة للهيئة فلان العلم بها مع الارتباط اومع صحة

الهيئة اومع العلم باحدهما يستلزم ذلك وبهذا يظهر فساد ما قيل
ان هذا لا يحسم مدفوع بقيد النظر الذي اعتبره مع ان في المقدمة الواحدة
نظرا باعتبار ترتيب مفرداته قوله وانت خير ايراد على الشارح
بان ما ذكره في الحاشية في وجه الاول به قاصر اذ يرد على ظاهره طردا
وعكسا نقوض اخر ويحتاج في دفعها الى تكلف باعتبار قيد النظر
قوله يدخل فيه المنهات مطلقا قيل يحتمل ان يكون الاطلاق
لتعميم الدخول اى تدخل فيه سواء اول التعريف باحد التاويلات
السابقة ولا يحتمل ان يكون تعميلا للدخول اى سواء كانت على صورة
دليل اول ولا يتجه على الاول انه ينافي قوله ظاهرا وعلى الثاني ان تحقق
الاستلزام الكلي بين العلمين فيما لا يكون على صورة دليل صحيح محمل
نظر فاطنك بما لا يكون على صورة دليل اصلا وقيل معناه سواء
كان تنبيهها على التصور البدهي او على التصديق البدهي وفيه انه ادعى
ظهور تخصيص الموصول والعلم بالتصديق اللهم الا على اعتقاد الشارح
ونحن نقول مراده سواء حصل بها اصل العلم او وضوحه لما اشيرنا ان
للتنبيه قسمين بناء على ان البدهي المجهول يمكن ان ترتب العلم به
على ترتيب المقدمات من غير توقف عليه كما ان البدهي المعلوم في الجملة
الحقي في الجملة يمكن ان يتضح بذلك والتعريف صادق على كلا القسمين
اما صدقه على ما يحصل به اصل العلم فظاهر واما صدقه على ما يحصل به
وضوحه فلان العلم الاوضح الحاصل به علم اخر مغاير بالشخص للعلم
الحقي كما ان البقرين بعد ارتفاع الظن علم اخر مغاير للظن قوله
وكذا المقدمات الح لعل اطلاق القياس على القياسات الخفية
في البدهييات واطلاق المقدمات على اجزائها على سبيل التشبيه
اذ النظر مغاير في تعريف القياس والدليل والمقدمة ما جعلت جزء
قياس او حجة والنظر هو الترتيب اللازم للحركة الثانية او الملاحظة
الواقعة في ضمن الحركتين ولا حركة ثانية في البدهييات والا كانت

نظريات والقياسات الخفية ادلة عليها وليس كذلك واما اطلاق
القياس على قياس المساواة فاعله مبني على انه قياس بالنسبة الى النتيجة
الحاصلة منه بغير طرح احد المحولين لانه مستلزم ايها لذاته كسائر
الاقبسة الغير المتعارفة واخراجهم اليه عن حد القياس فانما هو بالنسبة
الى النتيجة الحاصلة منه بطرح احد المحولين بقوله بطريق
الحدس اعلم انهم عرفوا الحدس تارة بسرعة الانتقال من المبادئ
الى المطالب وتارة بسنوح المقدمات المرتبة دفعة لكن صرحوا بان تلك
المقدمات لا ينتقل منها النفس دفعة مالم ينضم اليها حدس قوى فدل
على ان الحدس غير الانتقال وغير السنوح وتحقيقه ان الحدس ملكة
في النفس بها ينتقل دفعة من المبادئ الى المطالب وتلك الملكة اما
فطرية بالنسبة الى جميع المطالب وهي القوة القدسية واما حاصلة
من تكرار مشاهدة اثار بعض المطالب او من كثرة الممارسة في مبادئه
ومرادهم من سرعة الانتقال والسنوح الدفعي مبدؤهما الذي هو تلك
الملكة فكل من التعريفين باعتبار اللازم لان صاحب تلك الملكة
مستعد لان ينتقل الى المطالب التي حصلت تلك الملكة بالنسبة اليها
بادنى شيء فيسبح له المبادئ مرتبة وينتقل الى المطالب دفعة من غير
ترتيب تلك المقدمات على سبيل التدرج ولذا قالوا ليس في الانتقال
بطريق الحدس حركة ثانية وان وجد فيه الحركة الاولى اذا التدرج
ماخوذ في ماهية الحركة فان قيل لما استحسالات التفتات النفس دفعة الى شئين
فالسائح دفعة مقدمة واحدة لا عقدة منان وانما تحصلان في النفس في آئين
وبين كل آئين زمان عند الحكماء فيثبت الحركة والتدرج هناك قلنا
المراد من السنوح مطلق الحضور الاعم من الالتفات وربما يحضر
الشيء عند النفس بدون الالتفات اليه كما في البصر وتلك الملكة يختلف
باختلاف المطالب اذ ربما توجد بالنسبة الى مطلب ولا توجد بالنسبة
الى مطلب آخر وباختلاف الاشخاص والافاق اذ المقدمات السانحة

قوله قد دل على ان الحدس قد
الانتقال وغير السنوح وجه
الدلالة انه لو كان الحدس الذي هو
يلزم ان يكون الحدس الذي هو
عبارة عن سرعة الانتقال الذي
غيرها عن الذي هو عبارة
او الحدس الدفعي الذي
عن السنوح الدفعي والضعف
مشككا بوصفها بالقوة والباطل
على تقدير ما صرحوا به وهو بان
اذ القوة والضعف انما يتصوران
في الحركة الزمانية الموصوفة
بالسرعة والبطء كما يفهم
من تقرير الفاضل الاسنان
في الهامش الا في الحركة

دفعة بالنسبة الى شخص او وقت لا يكون كذلك بالنسبة الى شخص آخر
او وقت آخر بل تكون حاصلة تدريجيا ولذا قالوا صاحب القوة
القدسية يعلم جميع مطالبه بطريق الحدس وهذا صريح في ان المقدمات
التي كانت ادلة بالنسبة اليها ليست بادلة بالنسبة اليه فكون الشيء دليلا
وغير دليل مما يختلف باختلاف الاشخاص والافاق ايضا وبعضهم لما
لم يقف على حقيقة الحال اجاب عن هذا النقص بانه ان اريد ان صاحب
القوة القدسية يستحيل مطالبه من الادلة بطريق الحدس وهي ليست
بادلة بالنسبة اليه مع صدق التعريف عليها فجوابه ان الادلة ادلة في الواقع
فلا فساد في صدق التعريف عليها وان اريد ان المبادئ التي يمكن
ان يستحصل منها المطالب بطريق الحدس لا بطريق النظر ليست بادلة
ويصدق عليها التعريف فجوابه المنع فانها لا تستلزم المطالب ولا يلزم
من معرفتها معرفتها مالم ينضم اليها حدس قوى وقياس خفي وفيه نظر
لان اصل النقص بالمبادئ المرتبة السانحة دفعة المأخوذة مع الهيئة
اعني المبادئ التي كانت ادلة منطقية بالنسبة الى شخص وقياسات خفية
حدسية بالنسبة الى شخص آخر فانها لا شتمالها على هيئة صحيحة بينة
الاتساج يلزم من العلم بها العلم بالمطلوب سواء كان حضورها عند
النفس دفعة كما في صورة الحدس او تدريجيا كما في صورة النظر
فمختار الاول ونقول بصدق عليها التعريف باعتبار كلتا صورتين
فيلزم ان يكون ادلة باعتبارهما بواسطة قيد الحثية المعبرة في التعريف
لان الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات يجب ان يعتبر
في مفهوماتها قيود الحثيات وان لم تذكر مع انها ليست بادلة الا باعتبار
الصورة الثانية والحق ان هذا النقص انما يندفع باعتبار قيد النظر
وقد اشار اليه المحشي بقوله ظاهر فان قيل صرح المحقق الشريف
وغيره بان في المجرىات والتواترات قياسات خفية اذ بعد كثرة التجربة
والسماع يحصل في الذهن دفعة قياس خفي موجب الحكم بان يقال

لو كان هذا اتفاقا لما دام ترتيبه عليه لكنه دائم ولو كان هذا الخبر
 كاذبا لما اتفق عليه العقلاء لكنهم اتفقوا عليه والفرق بين القياس
 الخفي في التجربات وبينه في الحدسيات انه قياس واحد في التجربات كما عرفت
 واقبسة في الحدسيات بان يقال لو لم يكن نور القمر مستفادا من الشمس
 لما اختلف تشكيلاته النورية باختلاف القرب والبعد بينهما لكنها
 مختلفة ولما دام الخسافة عند حيلولة الارض بينهما لكنه دائم
 فكل قياس من اقبسة الحدسيات انما يلزم العلم بواسطة انضمام قياس
 اخر اليه فكما ان ظاهر التعريف لا يصدق على مقدمة واحدة لعدم
 استقلال العلم بها في العلية فكذلك لا يصدق على شيء من تلك الاقبسة
 قلت تعدد القياس عند الحدس اكثرى لا كلي ولو سلم فيقول في مجموع
 تلك الاقبسة من حيث المجموع قوله وكذا المقدمات الضمنية لقضايا
 قياساتها معها وهي القضايا التي تكون تصورات اطرافها ملزمة
 لقياس خفي يوجب الحكم بها دفعة وبصدق على ذلك القياس اللازم
 ان العلم به يستلزم ان العلم بشيء اخر هو حكم تلك القضية مع انه ليس
 بدليل بالنسبة اليها كما في الحدسيات والا كانت نظرية مع انهم
 عدوها من البديهيات لعدم الحركة الثانية وكذا الكلام في القياسات
 الخفية في التجربات والتواترات لا يقال يحتاج استلزام القياسات فيها
 الى انضمام التجربة وتواتر الاخبار فلا يكون العلم بها مستقلا
 في الاستلزام فلا يصدق عليها ظاهر التعريف لانا نقول التجربة
 والتواتر شرط العلم بها لاشترط الاستلزام والافيد انتمثال تلك القياسات
 على هيئة بيئة الانتاج لامعنى لاحتياج الاستلزام الى امر خارج ولا يخلص
 عن هذا النقوض الا باعتبار قيد النظر وذلك لان الذهن اذ لم يعرف
 المطلوب يتوجه نحو المبادئ المألومة فيتحرك بينها بان يلاحظ واحدا
 بعد واحد الى ان يجد مبادئ مناسبة لذلك ثم يعود من خائب المبادئ
 ويشعر في ترتيب ما وجده من المبادئ المناسبة فيتحرك بينهما بان

قوله قلت تعدد القياس الخفي على انه يجوز ان يجعل مرادهم في التجربات قياس واحد بالذوق هو ان يقال لو كان اتفاقا لم يكن ترتيبا كما في الحدسيات انواع مختلفة الا انه على هذا يلزم ان يندرج التجربات والتواترات في الحدسيات مع انها مقابلة لها الا ان يكون من تقابل العام بالخاص وفيه بعد

بلا حظ

بلا حظ واحد ابعد واحد ليعرف ما يلي بالتقديم وما يلي بالتأخير الى ان يرتبها وينقل الى المطلوب في التوجه الى العود حركة اول ومن العود الى الانتقال حركة ثانية فالنظر اما عبارة عن الترتيب اللازم للحركة الثانية وهو المشهور واما عبارة عن الملاحظة الواقعة في ضمن مجموع الحركتين وعلى التقديرين لابد من الحركة الثانية في تحقق النظر فلا يكون شيء من القياسات الخفية في البديهيات ملابسا بطريق النظر اذ ليس في شيء منها حركة ثانية وان وجد في بعضها حركة اولى كما اذا كانت المقدمات المرتبة سائجة دفعة في انشاء تطلب المبادئ المناسبة وكذا لا يكون شيء من التفتيات بطريق النظر وان وجد فيها الحركات اذ قد يوجد الحركات من غير توقف المطلوب عليها واذا عرفت ان النظر بما يكون للتأدي الى مجهول نظري لا الى مجهول مطلقا قوله وايضا يخرج عنه الخ اي كما رد على طرده المنهات وتلك المقدمات يرد على عكسه الادلة البينة الانتاج ايضا اي كما يرد عليه الادلة الغير البينة الانتاج فيكون تعريفنا مبينا وللإشارة الى انه يبراد على عكسه غير العنوان وفضله عما سبق ثم ان مراده انه يخرج عند الدليل بين الانتاج وان لم يكن مسوقا بدليل اخر قبله وذلك لان الدليل المذكور انما يرتب عليه العلم بالمطلوب اذا كان مسوقا لبيان المطلوب المجهول لا مطلقا لاستحالة تحصيل الحاصل لكن ذلك الوصف اعني المسوقية لبيان ذلك ليس من عوارضه اللازمة اذ يمكن ان يذكر معه دليل اخر ويجعل ذلك الدليل دليلا ثانيا او ثالثا بل الدليل الاول في كلام شخص هو بعينه دلائل ثان او ثالث في كلام شخص اخر فلم يصدق في حق الدليل المفرد ولا في حق الدليل الاول من الادلة المسوقة لبيان مطلوب واحد انه متى تحقق العلم به يلزم منه ان يحدث العلم بالنتيجة لجواز انفكاك العلم الثاني عن العلم به وان لم ينفك بالفعل وايضا يجوز انفكاكه عنه بظهور المعارض وان لم يظهر ولم ينفك بالفعل فهذا الاراد وما سياتي بقوله

قوله اذ ليس في شيء منها الخ وذلك لانه لا زمان بين حضور الى المطلوب ولم يكن حضورا زمانيا ايضا بل دفعا ولا شيء من الدفعي والتدرجي مستلزم للزمان والتدرج حيث عرفوها في ماهية الحركة حيث عرفوها بالخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدرج كالحركة في مسافة يكون في زمان متناه لا محالة وكاسوداد الغيب ونما الشجر ودورة الكرة فالاول حركة انية والثانية حركة كمية والرابعة حركة وضعية وحركة الدهن من قبل الحركة في الكيف لان الصور العلية كيفيات متبدلة مستبدل الملاحظات لكن

وما يرد على كلا التعريفين الخ كلاهما مبنيان على انتفاء لزوم الكل
 بين العلمين لكن هذا لا يرد مبنى على جواز الانفكاك مع عدم الانفكاك
 بالفعل وما سبأني مبنى على الانفكاك بالفعل ولذا خص هذا اليراد
 بالمشهور دون ماسبأني والغافلون عنه وقعوا هنا في حبس يصح قوله
 اذ لا يستلزم شئ منها الى العلم بشئ منها العلم بالنتيجة استلزام العلة
 للمعلول كما هو مقتضى ظاهر كلمة من وليس المراد نفي مطلق لاستلزام
 حتى يتوجه ما قبل اما ان يكون النتيجة معلومة قبله اولا وعلى كل تقدير
 يمنع انفكاك العلم بها عن العلم بالدليل بين الانتاج نعم يرد عليه ان الظاهر
 من التعريف لزوم العلم بشئ اخر على تقدير كونه مجهولا مطلقا ولا يخفى
 ان كل دليل بين الانتاج كذلك سواء كان دليلا اول او ثانيا ولذا لم يلتفت
 الشارح المحقق الى هذا النقض ولا الى ماسبأني اذ الكلام فيما يرد على
 ظاهره بل نقول الظاهر لزومه على تقدير ارتفاع الموانع كالمعارض ومنها
 معلومية المطلوب قبله قوله اللهم الا ان يحمل العلم بشئ اخر على الالتفات
 اليه الخ لم يقل على اعم من الالتفات لان العلم يستلزم الالتفات فالالتفات
 اعم من العلم فلا يخرج الدليل الاول وخص ذلك الحمل بالعلم الثاني لانه
 كاف في دفع المحذور بل لا يصح حمل العلم الاول عليه لان الالتفات
 الى الدليل قد يتحقق في ضمن نصوره ولا يستلزم الالتفات الى المطلوب
 هذا ثم ان مراده حمله عليه مع ابقاء اللزم والعلية على ظاهرهما والا
 فالتنقض مدفوع بالزوم في الجملة ايضا اذ يلزم العلم عند جهالة
 المطلوب وعدم المعارض قوله لكنه خلاف الظاهر اما لفظ
 فانه يجوز في احد العلمين بدون الاخر من غير قرينة ظاهرة واما معنى
 فلاته بواسطة قيد الجبسية المحوطة في التعريف يدل على ان الدليل
 دليل من حيث لزوم الالتفات الى شئ اخر من العلم به وليس كذلك
 بل دليل من حيث لزوم العلم بشئ اخر من العلم به نعم لا بأس به في تعريف
 الدلالة بقى ان تسليم ورود الملزومات مطلقا على ظاهر التعريف يوجب

اشار التعريف بان اطلاق الحركة
 عليه على سبيل التشبيه في التبدل
 والتدرج فلا اشكال ايضا
 وادركت من خواص الاجسام
 اذ الحركة ليست مجسم الخ
 والنفس ليست ماقبل الخ
 قوله حتى يتوجه ما قبل الخ
 وحاصل ادفاعه ان العلم بالحاصل
 قبله ليس معلولة والانتفاء
 المعلول على عنه وهو محال
 بل هو معلول الدليل الاول

تسليم

تسليم كون العلم الثاني ظاهرا في معنى الالتفات لان العلم باكثرها يوجب
 الالتفات الى لوازمها كالا عدام المضافة الى ملكاتها فينبى كلامية تواف
 تأمل قوله اذ لم يرد مثل هذه النقوض الخ اى اذ لم يكن هناك
 نقوض مختصة بتعريف الشارح مماثلة للنقوض المذكور المختصة بالمشهور
 في كونها واردة على ظاهر التعريف طردا وعكسا فقوله دون المشهور
 متعلق بالورود المبنى لا بنفسه الذي هو عدم الوجود اذ المعنى حال كون
 تعريفه او مثل النقوض متجاوزا لتعريف المشهور في حكم الوجود لاني
 حكم عدم الوجود والادلل الكلام بمقتضى الحصر على ان الاولوية انما
 تثبت اذا كان مثل هذه النقوض مختصا بالمشهور كنفس النقوض وهذا
 فاسد اذ بعد اختصاص هذه النقوض بالمشهور يثبت اولوية تعريفه
 سواء اختص مثلها بالمشهور ايضا او كان مشتركا بين التعريفين وانما
 لا تثبت اذا كان مثلها مختصا بتعريفه وايضا قوله فيما بعد ولا يرد
 شئ من ذلك على المشهور يدل انه متعلق بالمبنى كما قلنا لا بالنفي والحاصل
 ان المراد انما يثبت الاولوية لو لم يصدق قولنا مثل هذه النقوض يرد
 على تعريفه دون المشهور فما قبل ههنا متجاوزا لعدم ورود مثل هذه
 النقوض المشهور فاسد لفظا ومعنى كما لا يخفى قوله المركب من قضيتين
 اى ركيه الحاكم باختياره منهما كما هو المتبادر فيخرج القياسات الخفية
 في البديهيات اذا اتركيب قيهما من المبدأ الفياض لامن الحاكم على انها
 خارجة بقيد المجهول النظري ولذا خص النقض بها بالمشهور قوله
 المشتمل على التصديق الخ اى القضيتين بالفعل المشتمل احديهما
 على التصديق بقائده ما بان يفال في كسب هذا المطلب فائدة يعتد بها
 والاخرى على التصديق بمناسبة المبادئ المعينة بان يقال هذا المبسأني
 مناسبة مؤدية لذلك المطلب والاشارة الى انهما قضيتان بالفعل لم يقل
 الحاكمين بقائدهما وبمناسبة المبادئ اذ التصديق انما يتعلق بالقضية
 المفصلة بالفعل ولذا عرفوه بادرالك ان النسبة واقعة اولست واقعة

قوله والادلل الكلام الخ لان
 تجاوز مثل النقوض المشهور
 في عدم الوجود مستلزم لورود ذلك
 الدل عليه لان التجاوز عن احد
 النقضين واصل الى الاخر
 لا محالة

وعداوا عن ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها للنسبة على ذلك كما اشار
اليه بعض المحققين في حاشية الشمية وما يقال ان هذين الحكمين
حالتان بسيطتان اجمالتان لو فصلنا صارنا قضيتين بالفعل وليس
هناك قضية بالفعل والمراد من القضية في التعريف هو القضية
بالفعل كما هو المنبأ فلا يصدق تعريفه على المركب ففيه
انه ان اراد ان ليس هناك قضية بالفعل في شيء من المواد ففساد اذ قد يتفق
الحكم تفصيلا بالفائدة ثم بالنسبة او بالعكس وان اراد ان ليس
هناك قضية بالفعل في بعض المواد او اكثرها فسلم لكن البعض الآخر
المحقق كاف في نقض التعريف اذ قد جعلها الحاكم في ذهنه لتحصيل
الكسب ولا معنى للتركيب الا لجمع وليس ذلك الكسب الذي هو فعل
اختياري غرضيا بالاصالة بل الغرض الاصل هو التأدي الى المجهول
والكسب وسيلة اليه ولا يقدح في ذلك كون التصديق بفائدة ما شرط
للسروع في الكسب لان جمع الشروط والاسباب لاجل الشروط
والمسبب نعم يتجه على المحشى ابحاث الاول ان الظاهر من التعريف
معنى للتأدي به اي بذلك المركب وليس التأدي بالمركب من هاتين
القضيتين بل بالمركب من تلك المبادئ المناسبة فلا يرد على ظاهره
هذا النقض ولا النقض الا في مجزء القياس المركب اذ العاقل لا يقصد
التأدي بمجزء المؤدى الثاني انه بقرينة هذا المعنى الظاهر مع قيد النظري
يكون المراد من التركيب ما يشتمل على الترتيب ولا مدخل لتقديم احدي
هاتين القضيتين على الاخرى في الكسب والتأدي لخصولهما بالعكس
كما شرنا الثالث ان ما ذكره انما يتوجه لوجاز عند الشارح تعدد
الغرض ليكون التأدي غرضيا بالاصالة والكسب غرضيا بالنفع وليس
بما ذكره فلا يرد ذلك على تعريفه عند الله ان يرد عليه عند التحقيق
كما شرنا قوله كفونا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وكل
جسم جوهر فكل انسان جوهر وهو نتيجة القياس المركب وفيه

قوله كما شرنا الخ اي في قولنا
اذ يتفق الحكم تفصيلا بالفائدة
ثم بالنسبة او بالعكس

ببحث لانه ان لرد المركب من المقدمة الاولى ليس فننتجه اخص مطلقا
من نتيجة القياس المركب فهو دليل صحيح بالنسبة الى كل من النجحين
لما صرحوا بالدليل النجح لما هو اخص من المطلوب او مساويه صحيح
كالنتج لعينه وان اراد المركب من الاخيرتين فهو ايضا دليل صحيح
بالنسبة الى نتيجة القياس المركب لانه يستلزم ما اولو بواسطة مقدمة
اجنبية هي المقدمة الاولى بقياس المساواة وان اراد المركب من الاولى
والثالثة ففيه ان المنبأ من المركب من قضيتين هو الجمع بينهما بلا
فاصل ولو سلم فهو دليل صحيح مستلزم بواسطة مقدمة اجنبية هي
المقدمة الثانية ايضا ولا يقدح فيه عدم اشتراكهما في الحدود لان
ذلك الاشتراك شرط القياس لا شرط مطابق الدليل ولذا كان
المستلزم بواسطة مقدمة غريبة هي عكس النقيض مثلا دليلا صحيحا
عندهم وان لم يكن قياسا كفونا كل انسان حيوان وكل مالبس جسم
ليس بحيوان فانه بواسطة عكس نقيض الكبرى اعني بواسطة قولنا كل
حيوان جسم يتيم ان كل انسان جسم وسيجي ان الكل ادلة صحيحة ولو سلم
انه ليس بدليل نتيجة القياس المركب لافي الحال حيث لم يسبق لبيان
ولا في المال لعدم الاستلزام بوجه فهو خارج عما قدمنا لان المستدل
بالقياس المركب انما قصده التأدي بذلك القياس لا بمجزئة فالحق ان كلا
من الارادتين غير وارد على ظاهر تعريفه فلا يكون مائلا للنقض
المختصة بالمشهور قوله ولا يصدق على القياسات الشعرية اي التي
كانت على هيئة بيينة الاتساج لا مطلقا اذ الكلام في النقوض المختصة
بتعريفه الشارح وذلك لان القياس الشعري المركب من الخيالات
تركيبه لتخييل المجهول لا لتصديقه والتأدي اليه فلا يصدق عليه تعريفه مع
ان كل قياس دليل عندهم بخلاف التعريف المشهور اذ اللزوم بين
الشئتين لا يتوقف على تحققهما في الواقع وانما يدور على امتناع الانفكاك
على تقدير تحقق اللزوم كما في قوله ان كان زيد حمارا كان ناهيا ولما

اقول ورد على تعريف الشارح
انه لا يصدق على دليل وقع
من الله تعالى كقوله تعالى لو كان
فيها الهة لاله لفسدنا عند
من لا يقول بتطليل افعاله تعالى
من لا يقول لان اللام في قوله
بالاخر اض لا في الغرض ولا يرد ذلك
للتأدي لام الغرض وان حمل اللام على
على المشهور وان حمل اللام على
العاقة يصدق الا تعريف حيث
على ما ليس بدليل كالكلام الذي
سبق لا لغرض التأدي الى
المجهول النظري لكن ترتيب
عليه ذلك بلا لزوم فامل

كان القياس الشعري مشتملا على هيئة ينته الانتاج فالعلم به على تقدير تحققه يستلزم كليا العلم بالنتيجة وان لم يتحقق شيء من العلمين التصديقيين هناك بالفعل لا يقال بل عدم ورود على المشهور لاجل ان العلم المأخوذ فيه بظاهره اعم من التصور والتصديق والتخييل لكونه ادراكا متعلقا بنقيض الطرف المجزوم من طرفي النسبة هو من قبيل التصورات كالوهم المتعلق بنقيض الطرف المظنون ويلزم من تخييل القياس الشعري تخيل النتيجة لانا نقول هذا بطل ما قدمه من تخصيص الموصول والعلم بالتصديق ولم يتعرض بالخطابة لان تركيبه التصديقي الظني بالمطلوب فان قلت بل الغرض الاصل منها هو الترغيب او الترهيب كما ان الغرض الاصل من القياس الشعري هو قبض النفس او بسطها على ما قالوا وان كان الترغيب والترهيب بواسطة الظن والقبض والبسط بواسطة التخييل الا لئلا الامر كما يشاهد في الاشعار المخيلة ولذا قالوا الناس اطوع للتخييل من التصديق فكما لا يصدق على القياس الشعري لا يصدق على الخطابة فلا وجه للاغراض عنها قلت الغرض من الاستدلال اولا هو تحصيل الادراك ولو تخيلا والبسط والترغيب وامثالهما غرض من تحصيل ذلك الادراك بالاستدلال فهناك فعلا متغيران كل منهما معلل بغرض اخر وان كان احد الفعلين بسبب الآخر وهو لا ينافي ان يكون ذلك الادراك غرضا من الاستدلال بالاصالة او بالاستقلال ولو سلم فالظاهر من التعريف ان يكون التأدي غرضا مترتبا على التركيب بالذات اي بلا توسط امر اخر في الخارج والحال في القياس الشعري والخطابة كذلك لان المترتب على تركيبهما اولا هو الادراك وبواسطتهما البسط والترغيب ولذا لم يتوجه عليه ادلة الفقه مع ان الغرض الاصل هو العمل والعلم وسبيله اليه وكذا ادلة جميع العلوم الالوية فتأمل فيه وههنا بحث شريف هو ان قيد التأدي الى المجهول النظري مأخوذ في مفهوم النظر ايضا فان اعتبر

قوله بلا توسط امر آخر
في الخارج قيد في الخارج لئلا
يخرج عنه الادلة المستلزمة للعالم
بواسطة مقدمات يحتاج اليها
في الذهن كما لا يخفى

قيد النظر في ماهية القياس فلا يكون القياس الشعري قياسا عندهم حقيقة بل على سبيل التشبيه والاستعارة كما اشار اليه شارح الاداب وان لم يعتبر قيد النظر فيه فلا نسلم ان كل قياس دليل عندهم بناء على انه اعتبره في مفهوم الدليل كما سبق وايضا نقول ان كان القياس الشعري دليلا عندهم بطل اعتبار قيد النظر في مفهوم الدليل والا فيعكس امر النقص به على التعريف المشهور لصدقه على ما ليس بدليل دون تعريف الشارح والجواب ان المختار ان القياس الشعري دليل وان قيد النظر معتبر في ماهية كل من القياس والدليل لكن على ان يكون قيد الزوم بين العلمين كما اشار اليه واشترنا الى ان الزوم المأخوذ في تعريف القياس جامع بين الزومين اعني الزوم بين المعلومين والزوم بين العلمين فهذا القيد حيث لا يوجب ان يكون القياس والدليل مشتملين على النظر في الحال وانما يوجب ان يكون ذلك الزوم بطريق النظر ومن البين ان القياس الشعري على تقدير لزوم العلم بالمطلوب من العلم به فانما يلزم ذلك العلم بطريق النظر فيه كسائر الادلة المركبة من الكواذب فهو قياس ودليل وان لم يكن مشتملا على النظر في الحال ففيه تغريض لشارح الاداب بانه لا حاجة الى التجوز في اطلاق القياس عليه ولا يصدق عليه ظاهر تعريف الشارح لانه ظاهر في ان التركيب في الحال يجب ان يكون للتأدي الى المجهول النظري اي تحصيل التصديق به كما هو الظاهر اللهم الا ان يقال التأدي بمنطوقه اعم من الانتفاء الى المطلوب كالتوصل او التأدي اعم من التأدي حقيقة او ادعاء وفيه تأدي في ادعاء الشاعر وقد يدفع بان المراد من التأدي اعم من التأدي حقيقة او صورة ومابتوهم من انه على هذا ينتقض طرد تعريفه بالمنهات والمقدمات الخدسية والمقدمات الضمنية لقضايا قياساتها معها لان تركيب كل منها للتأدي الى المجهول صورة فهو عن قيد النظر اذ ليس المجهول فيها نظريا بخلاف المجهول

في القياس الشرعي المؤلف من الكواذب قوله ومبارد على كلا التعريفين الخ لا دخل له في دعوى الاولوية بل هو مجرد اراد عليهما بمناسبة النقوض المختصة بكل منهما والمراد على ظاهرهما بقريضة السوق وبقريضة انه مدفوع عن المشهور بما قدمه من حل العلم الثاني على الالتفات وحل الزوم على الزوم في الجملة اذ يلزم من العلم به العلم بالمطلوب على وضع جهالة المطلوب وعن تعريف الشارح بما قدمنا من حل التأدي على الالتفات ايضا بل هو اظهر من حل العلم عليه ولم يقل ويرد عليهما للاشارة الى ان هناك نقوضا اخرى مشتركة بينهما اذ لا يصدقان على الدليل الغير المسوق بدليل اخر المسوق على معلوم لغرض من الاغراض كاطهاراته في هذا المطلب مستدل لا مقلد ولا يصدقان ايضا على دليل المعارض لان غرضه اسقاط دليل المعلل لا العلم والتأدي الى خلاف مدعى المعلل لاستحالة افادة الدليل العلم مع وجود المعارض ولذا لم يحكم المجتهدون بشئ من الطرفين عند تعارض الأدلة كما في الماء المشكوك والخشبي المشكل واما ما قيل ومبارد عليهما انهما يصدقان على الاستقراء والتشثيل وعلى قياس المساواة وعلى ما حكم بالاكبر على الاعم بما حكم به على الاصغر كقولنا لذيت انسان وكل حيوان ماش او على المساوي لما حكم به على الاصغر كقولنا لذيت انسان وكل ناطق حيوان وغير ذلك مما يؤدي ويستلزم المطلوب بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة مع ان شئنا منها ليس بدليل ففاسد من وجهين الاول ان جمع ذلك ادلة وان لم يكن اقضية والدليل المعروف هنا اهم من القياس قطعا كما يشهد به تعريف المقدمة بما جعلت جزء قياس الوجهة وسيصرح المحشي في المعارضة بالقلب يكون الاستقراء والتشثيل مما يتحقق فيهما المعارضة بالقلب باعتبار اتحادهما في خصوص الهيئة وبعض المادة الثاني ان ظاهر المشهور غير صادق على شئ منها لانها تحتاج في لزوم العلم من العلم به الى انضمام مقدمة اجنبية او غريبة مثلا

فليس انتقاض المشهور بصدقه عليها بل بعدم صدقه عليها لكن ذلك النقض مندرج فيما سبق منه من النقض بالادلة الغير اليقينية الانتاج ومن دفع بجوابه قوله لا يصدقان على ما بعد الدليل الاول من الدليل الثاني والثالث لان المطلوب هناك معلوم بالدليل الاول فلا يكون ما بعده للتأدي الى مجهول ولا مستلزما للعلم لاستحالة تحصيل الحاصل وقد عرفت ان هذا النقض المشترك بين التعريفين مبنى على انفكاك احد العلمين عن الاخر بالفعل بانه لا دوام بين العلمين فضلا عن الزوم الكلي والنقض السابق المختص بالمشهور مبنى على جواز الانفكاك مع عدم الانفكاك بالفعل لكون العلم به مؤديا اليه بالفعل فانوهمه القاصرون من لزوم التكرار ههنا بناء على توهم الاتحاد بين التعريفين فاسد وافسد منه التصدي لدفعه بان الاعادة للتنبه على انه كبارد على المشهور يرد على تعريف الشارح او فوائد اخرى يعم عن استماعها الاسماع قوله والقول بانه يستلزم الخ يعني لا نسلم انهما لا يصدقان عليه وانما لا يصدقان لولم يكن كل دليل مؤديا ومستلزما للعلم آخر مغايرا بالتحقق لما افاده الدليل الاول وهو ممنوع فحينئذ يصدقان عليه اما المشهور فلان المراد لزوم جنس العلم ولو في ضمن فرد ما واما تعريف الشارح فلان المراد من المجهول النظري ما هو مجهول نظري بوجه ما سواء كان مجهولا نظريا من كل وجه كما عند الدليل الاول او بوجه دون وجه كما فيما بعده ولك ان يحمل هذا القول على الاستدلال على صدقه بها عليه ليكون ابطلا لمقدمة معينة من دليل النقض بناء على جوازه عند الشارح كما سيأتي او على صحة التعريفين من غير التفات الى بطلان المقدمة في ضمنه وعدم بطلانها ليكون معارضة للنقض لكن المنع في مقابلة النقض وظيفة شائعة ولذا قالوا ناقض التعريف مستدل وموجه مانع قوله او اطلاق الدليل الخ يعني لو سلمنا انهما لا يصدقان فلان سلم انه من افراد الدليل المعروف

اذا المراد بيان ماهية الدليل وهي ما يطلق عليه الدليل حقيقة لا
ولو مجازا واطلاقه على ما بعد الدليل الاول يجوز ان يكون بطريق
الاستعارة او بطريق المجاز المرسل بعلاقة الاستعداد اذ من شأنه
ان يكون دليلا اول وهذا مؤيد لجل القول على المنع اذ لا مجال ههنا
للمحكم بل لمجرد التجويز اقول غير ظاهر الخ ابيات لكل
من المقدمتين المنوعتين بنحريرهما بان المراد انهما لا يصدقان عليه
بحسب الظاهر كما اشرنا وانه من افراد الدليل بحسب الظاهر فلا يمنع
الا بالاحتمال الظاهر مع ان شئنا منهما غير ظاهر فلا يرد ما يتوهم ههنا
ان هذا الكلام خارج عن قانون التوجيه لان القائل مانع بكيفية الاحتمال
الغير الظاهر ولا حاجة الى حل كلام القائل الى الاستدلال لدفع الملل
بان يحمل كلام المحشي على المنع واما ما قيل هذا الكلام من المحشي مناف
لما سبق منه من تجويز استعمال المعلوم بطرق متعددة فمدفوع بان
المحشي هناك مانع بكيفية الاحتمال المرجوح وههنا مستدل حاكم بعدم
الظهور ولا تنافي بينهما قطعا مع ان كلامه هناك ليس نصافي تجويز
تعدد العلم بحسب تعدد الادلة بل يحتمل ان يحمل على تعاضد الطرق
بدون التعدد كما تعرفه مما ذكره المص في المواقف وبالجملة كل من القوانين
غير ظاهر اما القول الثاني فلان الظاهر من اطلاقات القوم
في كتبهم ان يكون الكل ادلة حقيقة وحل كلامهم على التجويز
في جميع تلك الاطلاقات من غير قرينة ظاهرة واما القول الثاني فلان
ما بعد الدليل الاول لو افاد علما جديدا مغايرا بالشخص لما افاده الاول
فاما ان يزول العلم الاول عند حصول العلم الثاني وهو باطل بالبداهة
الوجدانية او لا يزول فليزعم اجتماع المثليين في زمان واحد في محل واحد
هو النفس العاملة لما حققه المحقق الدواني في حاشية التجريد من ان كل
علمين متعلقين بمعلوم واحد فهما متماثلان اي من نوع واحد واجتماعهما
في محل واحد محال عند جهوز الحكماء والاشاعرة ولذا ذهب

المص في المواقف الى ان من علم شئنا بدليل ثم ينظر فيه ويطلب دليلا
آخر ثانيا فقصوده ثانيا ليس العلم بالمنظور فيه بل العلم بوجه
دلالة الدليل الثاني وهذا الوجه غير معلوم فلا يلزم طلب الحاصل
والفائدة في طلب العلم بوجه دلالة الدليل الثاني زيادة الاطمينان
بتعاضد الادلة انتهى وانما قال غير ظاهر مع ان هذا البيان
يقضي بطلانه لجواز ان يكون ذلك القول مبنيا على القول بجواز
اجتماع المثليين كما ذهب اليه المعتزلة لكن القول المخالف لما عليه الجمهور
غير ظاهر وايضا يجوز ان يكون ذلك القول مبنيا على تجويز زوال
العلم الحاصل بالدليل الاول وحصول العلم الاقوى بدله بمجموع
الدليلين والبداهة في عدم الزوال يجوز ان يكون بداهة الوهم لبداهة
العقل الا يرى ان القائلين باستحالة اجتماع المثليين لا يسوغ لهم
عند انقضاء الشمع الثاني الا ان يقولوا بزوال الضوء الحاصل بالشمع
الاول وحصول الضوء الاقوى بدله بمجموع الشمعين مع ان الاول غير
زائل بداهة لكنه بداهة الوهم عند هم لبداهة العقل فليكن مانحن
فيه من هذا القيل بل هو اولي به لكنه خلاف الظاهر ايضا اذ الظاهر
عدم الزوال ولذا ذهب اليه المص وغيره اقول فيه بحث لان تعاضد
الادلة اما ان لا يفيد شئنا من القوة في العلم بالمطلوب وهو خلاف البداهة
وايضا يكون الاشتغال بتكثير الادلة عبثا بالنسبة الى المقصود الاصل
الذي هو العلم بالمطلوب واما ان يفيد قوة ما فتلك القوة اما باجتماع
الامثال واما بزوال الاول وحصول الاقوى بدله بمجموع الدليلين
ولا ثالث لهما الا يرى ان قوة الصبغ في مرات غمس الثوب في دن الصبغ
هي باجتماع الامثال عند مجويزه وزوال الصبغ الاضعف وحصول الاقوى
بدله لزيادة الاستعداد في الثوب عند نفيه فالقول بتعدد اشخاص العلوم
بحسب تعدد الادلة قطعي وايضا لا شبهة في ان العلم التصوري المتعلق
بمعلوم واحد متعدد ولذا انقسم تعريف الشيء الى الحدود والرسوم

وحينئذ يتدفع عنه البحث الذي
سوره قد يقال ليس مراده ان نفس
هذا القول غير ظاهر بل مراده
ان تطبيق التعريفين عليه غير
ظاهر اذ الظاهر لزوم اصل
العلم والتأدي الى الجهول من كل
وجه ولا يخفى انه بابا القول الثاني
اذ لا تصرف في التعريف حينئذ
كما لا يخفى

فان ظاهر ان يكون العلم التصديقي المتعلق بحكم واحد كذلك الا ان
يقال تصور الماهية بالحدود والرسوم التي هي وجوهها علوم تلك الوجوه
في الحقيقة كما صرح به المحقق الدواني وأشار اليه المحشي في حاشية التهذيب
فهناك معلومات متعددة بحسب تعدد العلوم فلا يكون تلك العلوم
امثالا بخلاف العلم التصديقي المتعلق بحكم واحد بعينه اذ ليس هناك
مفاهيم متعددة يعلم بكل دليل واحد منها واما وجوه دلالة الأدلة
فهي وجوه تلك الأدلة لا وجوه الحكم المطلوب ولو سلم فهي احكام
آخر فليأمل فيه ثم نقول والحق ان هذا اليراد غير وارد على ظاهر
المشهور وان استحالة تعدد العلم التصديقي المتعلق بحكم واحد لما قدمنا
ان الظاهر لزوم العلم بشئ آخر على تقدير كونه مجهولا او على تقدير
ارتفاع الموانع كما لا يخفى قوله يحتمل ان يكون المراد بالمنع معناه الحقيقي
فالمعنى حيث لا يورد عليهما معنى طلب الدليل على المقدمة الاجازا
باعتبار دليليهما وهذا كما يقال لا يعتق الحرا الاجازا باعتبار اخيه الرق
اي لا يوقع عليه معنى تحرر الرقبة الاجازا باعتبار اخيه المملوك وظاهر
كلامه ان المنع في كلام المص على المعنى الاول حقيقة وعلى الآخرين
مجاز ولذا قال بعض الافاضل الفرق بين الاحتمال الاول والثاني
من وجوه الاول ان كلام المص على الاول حقيقة وعلى الثاني مجاز
من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم فان المنع يلزمه نسبة معناه الحقيقي
الى المنوع الثاني ان المنع على الاول نسبة المنع الى النقل والمدعى
وعلى الثاني كون نسبته متعلقة بهما الثالث ان نسبة المنع على الاول معنى
حر في غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني معنى اسمي مستقل بالمفهومية
وانما المعنى الحر في نسبة اخرى قائمة بها الرابع ان الطلب المذكور
على الاول مصرح به بلفظ موضوع له هو لفظ المنع وعلى الثاني معبر
عنه بمفهوم صادق عليه هو مفهوم معناه الحقيقي اقول فيه بحث
من وجوه الاول ان المنع في قولنا هذا المدعى المدلل او هذه المقدسة

قوله اي لا يوقع عليه هذا
الانقياس بمعنى الانقياس عليه
في الخارج والواقع لا بمعنى النسبة
الانقياسية الكلامية اي نسبة
الفعل او شبهه او معناه الى
مفعوله فانها تسمى نسبة انقياسية
والنسبة الى الفاعل تسمى نسبة
صورية لانها لو كان المراد هي
النسبة لانقياسية لا تجد الاحتمال
الاول مع الاحتمال الثاني كما لا يخفى

غير مسلم متحقق بدون نسبة معناه الحقيقي الى المنوع بل فيه نسبة
عدم التسليم اليه وهو لكونه بمعنى مطلق المطالبة معنى مجازي للمنوع ومع
ذلك تحقق هناك فرد من افراد المنع الحقيقي فالقول بان المنع الحقيقي
يلزمه نسبة معناه الحقيقي الى المنوع فاسد نعم قد يكون استعمال
لفظ المنع او نسبة معناه الحقيقي ولو بغير لفظ المنع سببا للمنوع كما في قولنا
نمنع هذه المقدمة او هذا المدعى المدلل فالوجه ان المعنيين الآخرين
مجازيان من باب ذكر المسبب واردة السبب الثاني لو كان المنع على الاول
هو نسبة المنع لزم استثناء المجاز العقلي من النسبة وهو فاسد لان الاستثناء
من الشئ يستلزم الالتفات اليه ولا شئ من المعاني الحرفية يملكت اليه
والا صار معنى اسميا كما في الاحتمال الثاني ولذا لم يعهد في كلامهم
الاستثناء من النسبة وامثالها من المعاني الحرفية بل المنع على الاول
هو المنع باعتبار وقوعه عليهما نعم استثناء المجاز العقلي الذي هو النسبة
يوجب ان يكون المستثنى منه من جنس النسبة لكن يكفي الاستثناء
من المعنى المصدري اعني المنع في ضمن الفعل لا باعتبار ذاته كما في قوله
تعالى ان نظن الاظنا بل باعتبار النسبة كما ذكره المص في الفوائد
الغيبائية من ان استعارة الفعل قد يكون تابعة لاستعارة المصدر
باعتبار النسبة كما في استعارة هزم الامير الجند لهزم عسكره كما انها
قد يكون تابعة لاستعارة المصدر باعتبار ذاته كما في استعارة قتل للضرب
الشديد او باعتبار الزمان كما في استعارة نادي ليناى وايضا المعنى
المصدري شبه بالنسبة بحيث لا فرق بينهما الا بحسب الذهن ولذا
يعامله اهل العربية معاملة النسبة حيث يجعلون الظروف متعلقة به
مع انها متعلقة بالنسبة في التحقيق اذ لا معنى لحدوث ماهية الضرب
عند المسجد امس في قولنا ضرب زيد عند المسجد امس وانما الحادث
فيهما ثبوته لزيد فالمعنى لا يمنع النقل والمدعى الامناعجازا عقليا وامثالها
فلان استثناء المجاز العقلي سواء كان من نفس النسبة او من المنع باعتبار

النسبة انما يصح على الاتصال لو كان الفعل موضوعا لمطلق النسبة حقيقة كانت او مجازية كما ذهب اليه الجمهور وبينه الشريف في شرح المفتاح وحققه الفاضل العصام في شرح الفرائد لكنه خلاف مذهب المص اذ الفعل عنده موضوع للنسبة الحقيقية والا لم يتصور استعارة الفعل باعتبار النسبة فلا يحمل كلامه عليه الابان يراى من الفعل مطلق النسبة مجازا او يحمل الاستثناء على المنقطع وهو تجوز آخر في اداة الاستثناء وان كان لفظ الاستثناء حقيقة في كل من الاستثنائين على ما نص عليه التقاضي في التلويح وعلى التقديرين لا يكون كلام المص حقيقة على الاحتمال الاول اللهم الا ان يحمل مراده على ان قوله يمنع على الاحتمال الاول حقيقة باعتبار المادة بخلاف الاحتمالين الآخرين قوله وحينئذ يكون المجاز الخ وفيه بحث لان الحقيقة والمجاز العقليين اسناد الفعل او معناه ولا شيء من ايقاع المنع عليهما كذلك لان المنع في قولنا هذا النقل او المدعى ممنوع هو الطلب الظاهري الذي هو التكلم بمجموع هذا الكلام ان حل على المعنى المصدري او مجموع ذلك الكلام ان حل على الحاصل بالمصدر ومن البين ان ذلك المجموع او التكلم به ليس فعلا او معناه ولا مستندا الى شيء منهما ليمكن ان يكون حقيقة او مجازا عقليا نعم لو كان المنع الحقيقي في نفسه عبارة عن النسبة الكلامية الايقاعية اعني نسبة لفظ المنع اليهما كما يقتضيه التفرع الاتي لا يمكن ذلك لكن قد عرفت انه عبارة عن مجموع ذلك الكلام مثلا او التكلم به ونسبة لفظ المنع من جملة اسبابه وكفالك حجة قاطعة تحقق فرد من افرادنا في قولنا لانسلم هذه المقدمة او هذا النقل والمدعى المدللين او مطلوب البيان وغير ذلك مما لم يشتمل على لفظ المنع ونسبته الى المنوع مع ان الكلام على الاحتمال الاول شامل لجميع الصور التي اورد فيها المنع بحسب الظاهر عليهما وبحسب الباطن على دليلهما سواء كان هنالك نسبة لفظ المنع اليهما اولا وايضا نسبة لفظ المنع قديكون في مقام

الاخبار والمنع الحقيقي الذي هو الطلب مختص بمقام الانشاء وتعلقه لاجل ما ذكرنا قال بعض الافاضل المعنى الاول باطل في نفسه ولا يتصور كونه حقيقة او مجاز ولا مخلص ههنا الابان يقال هذا الاحتمال مبني على حذف ياء النسبة اي الامتناع مجازيا بمعنى انه لو قيل لهما منع لم يكن اسناد المنع اليهما حقيقة بل مجازا عقليا باعتبار دليلهما وهذا كما يقال هزم الامير الجند حقيقة بمعنى انه هزم بنفسه بحيث لا يكون في اسناد هزم اليه مجازا عقليا وهو موجه ايضا بحذف ياء النسبة اي هزما حقيقيا وقس عليه امثاله هكذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه من مزال اقدام الاعلام قوله معناه ان دليله ممنوع اي مقدمة دليله اذ المنع الحقيقي انما يستند حقيقة الى المقدمة لا الى غيرها نعم قد يستند اليهما لفظ المنع حقيقة اذا كان بمعنى مطلق المطالبة مجازا كما في قولنا هذا النقل او المدعى الغير المدلل ممنوع لكن طلب التصحيح او الدليل على نفسهما ايقاع المنع المجازي عليهما في الظاهر والباطن لا ايقاع المنع الحقيقي عليهما في الظاهر وعلى دليلهما في الباطن والكلام فيه وذلك انما يكون اذا كانا مدللين اذ لا معنى لطلب الحاصل واما اذا كانا غير مدللين فلا معنى لطلب الدليل على دليلهما مع احتياج نفسهما الى الدليل وايضا منع مقدمة غير معينة من دليل مذكور مختلف فيه فاطنك بمنع مقدمة دليل غير مذكور ولم يسمع من احد تجويزه فالمنع على الاحتمال الاول لا يورد المنع الحقيقي عليهما الا اذا كانا مدللين فيورد عليهما في الظاهر ويقصد ابراده على دليلهما في الباطن ولذا كان منسوبا الى المجاز العقلي وبهذا ظهر فساد ما قيل ان هذا مبني على ان كل نقل يمكن الاستدلال عليه وانه يجوز للمانع ان يمنع دليلا غير مذكور بعد قوله وكذا يحتمل ان يراى من المنع نسبة معناه الحقيقي سواء كان معناه الحقيقي واحدا هو ما ذكره المص او متعددا كالموضع المعنى آخر وسواء عبر عنه بلفظ موضوع له كلفظ المنع والمناقضة وبغيره كما اذا استعمل فيه لفظ النقص والمعارضه مجازا لان طرفي المجاز

قوله ولا مخلص ههنا الخ لكن فيه شيء هو انه على هذا الوجه لا يخصص المجاز بالمجاز العقلي وشيئ اليه

العقلي لا يجب ان يكونا حقيقتين لغويتين بل قد يكونان مجازين لغويتين
او مختلفين فان قلت قد ينسب اليهما المعنى الحقيقي حقيقة
عقلية كما اذا قيل هذا النقل او المدعى المدلل ممنوع
وحل الكلام على المجاز في طرف المسند اليه ذاتا او اعرابا لافي النسبة
فيختل الحصر على هذا المعنى بل على المعنى الاول قلت اما دفعه
عن هذا المعنى فبان المراد لا ينسب اليهما لفظا ومعنى واذا حل ذلك
الكلام على المجاز في طرف المسند اليه ذاتا او اعرابا بان يراد من النقل
والمدعى دليلهما فقد نسب الى دليلهما في المعنى وان نسب الى نفسيهما
لفظا واما دفعه عن المعنى الاول فبان المراد من نسبة ذلك الايقاع
الى المجاز العقلي نسبة المدلول الى الدال وابقاعه عليهما لا يكون مدلول
شيء من الموضوع والحمول في قوائمه هذا النقل او المدعى المدلل ممنوع
وانما يكون مدلول النسبة الكلامية الايقاعية التي هي في العرف نسبة
الفعل او معناه الى مفعوله وتلك النسبة كالنسبة الصدورية التي هي نسبة
احدهما الى فاعله اما حقيقة عقلية واما مجاز عقلية كما في قولنا اجريت
النهر اشار اليه اهل البيان ولما بطل كون ايقاع المنع عليهما مدلول
الحقيقة العقلية فقد انحصر في المجاز العقلي قوله ويجوز
ان يكون المراد استعمال لفظ المنع واطلاقه فان قلت قد يستعمل
لفظ المنع في صور منع النقل والمدعى حقيقة لغوية كما اذا حل قولنا
هذا النقل او المدعى المدلل ممنوع على المجاز في طرف المسند اليه
فالخصر يختل على هذا المعنى قلت المراد لا يستعمل لفظ المنع فيما يتوجه
على نفس النقل والمدعى من المطالبتين السابقتين الامجازا لغويا وانني
ذلك الاحتمال فسر المجاز في الطرف بالمجاز في طرف المع المسند
حيث قال اعني لفظ المنع نعم لو كان المراد لا يستعمل في شيء من صور
نسبته اليهما الامجازا لغويا سواء اريد المطالبة على نفسيهما او على دليلهما
لتوجه ذلك ولاجل ما حققناه هنا وفي المعنى الثاني لم يورد على الاخيرين

قوله من نسبة ذلك الايقاع
الى المجاز الخ اي بقولنا الامجازيا
مجنفا بالنسبة

قوله وان في ذلك الاحتمال اي
احتمال المجاز في طرف المسند
اليه

ما اورده

ما اورده عليهما في بعض النسخ حيث قال فيه مساحنة ظاهرة والمعنى
لا يستعمل لفظ المنع منسوبا الى النقل والمدعى الاحال كونه مجازا لغويا
ويحتمل ان يراد لا ينسب مفهوم المنع الى النقل والمدعى الامجازا عقليا
وعلى التقديرين يتجه اننا اذا قلنا هذا النقل ممنوع يتعين المجاز في لفظ المنع
واما اذا قلنا هذا المدعى ممنوع فيحتمل المجاز في الطرف والمجاز
في النسبة والمجاز في الحذف اي دليله ممنوع لا يتعين شيء من المجازات
هذا اذا كان ذلك القول قبل اقامة الدليل عليه واما بعد اقامته عليه
فيحتمل المجاز في النسبة والمجاز في الحذف لا غير ولذا قالوا منع المدلل
راجع الى دليله فلا يستقيم الحصر اللهم الا ان يراد بالمجاز ما يطلق
عليه المجاز مجازا يشمل الكل لكن الظاهر من كلام الشارح المحقق
فيما بعد انه حل المجاز على المجاز في الطرف انتهى وذلك لان المعنيين
الذين ذكرهما في هذه النسخة غير الاخيرين في النسخة الاولى لان قوله
منسوبا الى النقل والمدعى دل على ان مراده حمله على معنى لا يستعمل في شيء
من صور نسبته اليهما سواء اريد به المطالبة على نفسيهما او على دليل
المدعى الامجازا لغويا فاتجه على الحصر ما اورده من احتمال المجاز العقلي
او الحذف في فيما اريد المطالبة على دليل المدعى ويندفع ذلك بما ذكرنا من حمله
على معنى لا يستعمل في المطالبة على نفسيهما الامجازا لغويا وايضا
مفهوم المنع في هذه النسخة اعم من معناه الحقيقي والمجازي فخراده حمله
على معنى لا ينسب مفهوم المنع مطلقا حقيقيا كان ذلك المفهوم او مجازيا
اليهما الامجازا عقليا فاتجه على الحصر ما اورده من انه اذا اريد بالمنع
في قولنا هذا النقل او المدعى ممنوع طلب التصحيح على النقل او طلب
الدليل على المدعى كان الاسناد حقيقة عقلية وانما المجاز في طرف المنع
ويندفع ذلك بتغيير المفهوم الى المعنى الحقيقي كما في النسخة الاولى اذ الكلام
حيث في حصر نسبة المعنى الحقيقي ولا ينقدح ذلك بعدم انحصار نسبة
المعنى المجازي او مطلق المفهوم ويتجه على هذه النسخة ايضا ان احتمال

قوله لا ينسب مفهوم المنع الخ
فيه مساحنة ظاهرة ولا بد من
لا ينسب معناه الحقيقي لهما
في النسخة الاولى لان المجاز
العقلي هو نسبة اللفظ لالنسبة
المعنى والمراد لا ينسب لفظ المنع
باعتبار معناه الحقيقي او باعتبار
مفهومه مطلقا

المجاز العقلي او الخد في فيما قبل اقامة الدليل على المدعى مما لا وجه له لما عرفت
انه طلب الدليل على مقدمة دلائل غير مذكور بعدم احتاج نفسه الى الدليل
وان اراد ان ذلك القول قد يقع منافيا تعين الدليل بقرائن تدل عليه
وان لم يذكر فهناك لا يتعين شي من المجازات فنصب تلك القرائن كاقامة
الدليل عليه فيرجع الى القول بعد الاقامة ولو سلم فيجوز مثله في النقل
والفرق تحكم وان كان يساه بالتصحيح اغلب كإبشير اليه اللهم الا ان
يكون مبنيا على تخصيص النقل بغير انظري المدرج في المدعى بقرينة
التقابل على نحو ما سبق في قوله ناقلا او مدعي وايضا مجرد المسامحة
في ظاهر كلام المص لا يوجب ترك المعنى الاول لجوازه بنوع تأويل شائع
في كلام المصنفين هو حذف باء النسبة لما عرفت ان المعنى الاول بدون ذلك
التأويل باطل في نفسه ولذلك حكم بالمسامحة الظاهرة ولاجل ما حققنا
اعرض عن هذه النسخة نعم يتجه على المعنى الثاني في النسختين
انا اذا قلنا هذا النقل او المدعى المدلل ممنوع واريدها المطالبة على دليلهما
فلا يتعين المجاز العقلي لجواز المجاز في ظرف المسند اليه ذاتا او اعرابا
او قد اشار اليه في هذه النسخة ولم يتعرض في النسخة الاولى لما اشرنا
انه مدفوع ايضا بحمله على معنى لا ينسب اليه من اللفظ او معنى لا لفظا فقط
قوله فعني قولك هذا النقل او المدعى مطلوب البيان بالتصحيح او الدليل
او التنبية فنقول الفرق بين هذه المعاني الثلاثة من وجوه الاول ان
لفظ المنع في كلام المص على الاول حقيقة لغوية وعلى الاخيرين مجاز
لغوي من ذكر المسبب واردة السبب الثاني ان المجاز على الاولين
عقلي وعلى الاخير لغوي الثالث ان المعنى الاول مخصوص بانشاء المنع
والاخير ان يعمان الانشاء والاخبار كما في اخبار المص ههنا وفي اخبارنا
بان السائل منعها اللهم الا ان يخصصا بالنسبة والاستعمال في مقام المنع
والمطالبة الرابع ان الاخير مخصوص بلفظ المنع والاولان يعمان لفظ
المنافضة والنقض التفصيلي ايضا لا يقال المراد من الاخير لا يستعمل

لفظ المنع وما يرادفه لان استعمال الكل سبب المنع لا نأقول بعد ذلك
يتحقق الاولان بدون الاخيرين بلفظ آخر مجاز فيه كلفظ الاعتراض والرد
والمعارضة المستعملة مجازا في المنع الحقيقي الخامس ان المعنى الاول
يتحقق بدون الاخيرين في مثل قولنا لانسلم هذا النقل او المدعى المدلل
او هو مطلوب البيان او نحو ذلك مع ارادة المطالبة على دليلهما فانه يقع
فرد من افراد المعنى الحقيقي عليهما في الظاهر وعلى دليلهما في الباطن
فهو من مشمولات المعنى الاول قطعيا وليس هناك نسبة معناه الحقيقي
اليهما ولو في اللفظ ولا استعمال لفظ المنع وما يرادفه بل فيه نسبة عدم التسليم
ومطلق المطالبة وهو معنى مجازي للمنع وقد سبق السادس ان النقل
والمدعى باعتبار حكم النفي من حكمي الحصر شامل لكل نقل ومدعى
مدلا كان او غير مدلل على جميع المعاني الثلاثة لكنهما باعتبار حكم الاثبات
مخصوصان بالمدللين على الاولين وبغير المدللين على الاخير السابع
ان موضوع القضية على الاول هو النقل والمدعى ومجولها هو المعنى
الخاص بالمنع باعتبار وضع معين وهو معنى طلب الدليل على المقدمة
اذ لا يجوز ارادة معينين حقيقيين في اطلاق واحد وموضوعها على الثاني
عنوان المعنى الحقيقي من جنس المطالبة باعتبار وضع ما سواء كان
منحصرا فيما ذكره المص من المعنى الخاص كما اذا لم يكن موضوعا لمعنى
آخر او لم يكن كما لو كان موضوعا لمطالبة اخرى ايضا كطلق المطالبة
او مطالبة التصحيح ومطالبة الدليل على النقل والمدعى ومجولها
مفهوم النسبة اليهما وموضوعها على الثالث لفظ المنع باعتبار وضع ما
ايضا ومجولها الاستعمال فيما توجه على نفسيهما الثامن ان تلك
القضية السالبة الكلية على الاول تصدق خارجية وحقيقة قائلة بان
لا شيء مما لو وجد كان نقلا او مدعى من الافراد الممكنة هو على تقدير وجوده
يتوجه عليه المنع الحقيقي حقيقة وعلى الاخيرين لا تصدق حقيقة
قائلة بان لا شيء مما لو وجد كان معناه الحقيقي او لفظ المنع هو على تقدير

وجوده لا ينسب اليهما ويستعمل فيهما حقيقة لا مكان وضع المنع لمطلق المطالبة مثلا وان لم يوضع بالفعل فيكون بعض الافراد الممكنة بحيث لو وجد كان ينسب او يستعمل حقيقة وانما تصدق على الاخير بن خارجية قائله بان لا شيء من المعنى الحقيقي اولفظ المنع من الافراد الموجودة بالفعل بما ينسب او يستعمل حقيقة لو ثبت انه لم يوضع لغير ما ذكره المص من المطالبات المذكورة واما ان كان موضوعا لمعنى آخر ينسب اليهما حقيقة فكما لا تصدق حقيقة لا تصدق خارجية على الاخير بن التاسع ان الكلام على الاول يكون مسوقا لبيان مسألة من مقاصد الفن بان يقال منع النقل والمدعى لا يكون لا بقا الا اذا اريد منع دليلهما بمعنى انهما اذا كانا مقصدتين مدلتين من دليل امكن توجيه المنع الحقيقي بطلب دليل آخر عليهما لكنه غير لائق بل اللائق منع دليلهما الموجود ولذا قالوا منع المدلل راجع الى دليله وعلى الاخير بن يكون مسوقا لبيان ان المطالبتين السابقتين اعني طلب الصحة على النقل وطلب الدليل على المدعى ليستا مما يطلق عليه لفظ المنع حقيقة في عرفهم وانما اطلقوه عليهما بطريق المجاز اللغوي فلذا قد مناهما على المنع الحقيقي اما كونه بياناً لذلك على المعنى الثالث فظاهر واما على المعنى الثاني فلا ان الاخيرين متلازمان لانه متى كان لفظ المنع حقيقة لغوية فيما يتوجه على نفسها كطلق المطالبة متلا كان نسبة معنى من معانيه الحقيقة اليهما حقيقة عقلية وبالعكس وينعكس الشرطية الاولى بعكس النقيض الى قولنا متى لم يكن نسبة شيء من معانيه الحقيقة اليهما حقيقة عقلية لم يكن لفظ المنع حقيقة لغوية فيما يتوجه على نفسها فيكون بياناً لذلك على طريق التصريح على الثالث وعلى طريق الكناية على الثاني وبهذا البيان ظهر فساد ما قيل ان الاحتمالات الثلاثة او الاولى متحدة في المأل وكيف يتوهم ذلك مع ان المحشى سيصرح بان انطباق الدليل على الاول ظاهر البطلان وبان اعتراض الشارح بقوله

واعلم

واعلم ان ما ذكره المص الح انما يرد على الاخير بن دون الاول بن ههنا بحث شريف هو ان لفظ المنع في الاشهر موضوع لمذكره المص فهمنا خمسة معان احدها المعنى الاول من الثلاثة وثانيها نسبة معناه الحقيقي الاشهر وثالثها نسبة معناه الحقيقي باعتبار وضع ما مطلقا وهو الثاني من الثلاثة ورابعها استعمال لفظ المنع باعتبار وضعه الاشهر وخامسها استعماله باعتبار وضع ما وهو المعنى الثالث ولو حمل كلام المص على الثاني او الرابع انطبق دليله على دعواه بل لا ريب ولم يتجه عليه الاعتراض الا من الشارح فلا وجه للاعتراض عنهما والجواب بان ليس فيهما كثير فائدة بل هما بما يعرفان بما ذكره اهل البيان في بحث الحقيقة والمجاز وذلك لان الفسادة المعتد بها ههنا اما في حمل الكلام على بيان مسألة من مسائل الفن وقد عرفت انه بالمعنى الاول واما حمله على بيان اطلاق لفظ المنع في عرفهم على ما يتوجه على المقدمة وعدم اطلاقه على ما يتوجه على النقل والمدعى من المطالبتين السابقتين وذلك البيان يحتاج الى حله على المعنى الثالث او على الخامس اذ لا يلزم من عدم النسبة والاستعمال باعتبار وضع معين ان لا ينسب او يستعمل باعتبار وضع اخر فلذا لم يلتفت اليهما كما لا يخفى قوله والظاهر من كلام الشارح المحقق الح لانه اورد على المص بقوله واعلم ان ما ذكره المص الح اراد الا يرد على الاحتمال الاول كما سيجي من المحشى واورد بقوله وايضا لا يدل الح اعتراضا لا يرد على الاولين بل على الثالث فقط اذ المعنى المجازي انما يحتاج اليه في المعنى الثالث لاني الاول وهو ظاهر ولا في الثاني لان الكلام فيه في نسبة المعنى الحقيقي اليهما انه لا يكون حقيقة عقلية بل مجازا عقليا والامر كذلك سواء كان المنع معنى مجازي اخر او لا وايضا قوله حتى يمنع منعاً جارياً على مقتضى عرفهم وقوله فلا يتوجه عليه المنع بالمعنى الحقيقي ظاهر ان في ذلك وانما لم يقل انه حله عليه قطعاً مع ان الابرار بن بل القولين ايضا يدلان عليه لجواز حله على المعنى

الثاني لما قدمنا من التلازم بين الاخيرين فكون نسبة المنع الحقيقي اليهما مجازا عقليا يستلزم كون لفظ المنع مجازا لغويا في مطالبة التصحيح او الدليل عليهما فيجوز ان يحمل مراده من المعنى المجازي ما يستلزمه المجاز العقلي لكنه خلاف الظاهر من كلامه واقول بل الحق ان الشارح لم يحمله على شيء من المعاني الخمسة وانما حمله على مطلق المطالبة كما يصرح به فيما بعد وان غفل عنه المحشي يعني لا يطالب على النقل والمدعى الامطالبة هي معنى مجازي للمنع وحاصله لا يتوجه عليهما الا المعنى الذي اطلقوا عليه المنع مجازا لغويا وستعرف بتحقيق الكلام قوله مع ان المعنى الاول اظهر من الاخيرين وان احتاج الى نوع تحمل مشهور في عبارة المصنفين هو حذف باء النسبة فلا ينافي المسامحة التي ذكرها في النسخة الاخرى مع انه اعرض عنها وانما كان اظهر لان المنع حيثئذ حقيقة وعلى الاخيرين مجاز وقربنة التجوز ههنا خفية لا مكان الحقيقة بنوع تحمل شائع مع انه على هذا يكون الكلام من المقاصد كما اشير اليه وهو الظاهر الراجح بخلاف المعنى الثالث وهو ظاهر وبخلاف المعنى الثاني لما عرفت ان نسبة المعنى الحقيقي يعم مقام الاخبار واللباقة وعدم اللباقة بخصان بانشاء المنع ولو سلم فعدم لباقة النسبة لبس مما يبحث عنه في هذا الفن بل المبحث عنه هو عدم لباقة المنع فلا يكون الاخيران اشارة الى مشكلة الفن البتة واقائل ان يقول بل الاظهر ان يحمل على الثالث لان اخذ المجاز في الكلام قريبة على انه مسوق لبيان اطلاق لفظ المنع اما صراحة او كناية والاظهر في مقام الافادة هو الصراحة والمسئلة التي اشار اليها المعنى الاول مما لبس لها كثير محصل اذ لا يتصور توجه المنع الحقيقي اليهما فيما لم يكونا مقدمة دليل فلا يتصور اللباقة فلا فائدة في نفها وانما يفيد فيما اذا كانا مقدمتين مدلتين من دليل كما اشيرنا مع ان عدم اللباقة لا يختص بمنعهما الحقيقي بل هو جار في المطالبة على كل مدال وان لم يكن مقدمة

كادل

كادل عليه قولهم منع المدلل راجع الى دليله ثم ان مراده الاظهر بمجرد قصر النظر على هذا الكلام مع قطع النظر عن دايه فلا ينافي بطلان انطباق الدليل بعد التأمل فيه قوله وامل ذلك اي الحمل على الثالث كما هو الظاهر لكن ما ذكره في دليله انما يفيد عدم الحمل على الاول الا ان يتكلف كما تعرف قوله لان منع النقل باعتبار دليله يعني اوحمل على الاول لدل الكلام بمقتضى الاستثناء على ان منع النقل المدلل باعتبار دليله لا يبق لما عرفت ان المعنى الاول المشير الى مشكلة الفن حاكم بلباقة منعها مجازا عقليا باعتبار دليلها مع ان منع النقل باعتبار دليله غير لائق اذ اللايق طلب ما هو كثير الوقوع في ثبوت النقل وهو التصحيح لا طلب الدليل على نفسه او على دليله لانه اذا لم يكن طلب الدليل على نفسه لا يبقا فطلب الدليل على دليله بانطريق الاولى وتلخيص كلامه ههنا ان منع النقل باعتبار دليله هو في الحقيقة طلب الدليل على دليله وطلب الدليل على دليله غير لائق فمع النقل باعتبار دليله غير لائق اما الصغرى فظاهر واما الكبرى فلان طلب الدليل على نفسه او على دليله طلب ما هو نادر الوقوع في ثبوته وهو غير لائق بل اللايق طلب ما هو الكثير وايضا النقل يثبت بالتصحيح باوضح وجه وطلب غير الاوضح مع امكان الاوضح غير لائق لمن يقصد ظهور الصواب وههنا اباحت الاول انه لا يتم اذ حمل النقل في كلام المص على معنى المنقول كما سيجمله الشارح اذ لا شبهة في لباقة منع المنقول مجازا باعتبار نقله الذي هو مقدمة دليل كما اشير اليه الا ان يبنى ذلك على ما يجي منه من ان الظاهر ان يحمل النقل على الحاصل بالمصدر لا على معنى المنقول الثاني ان اراد ان منع النقل باعتبار دليله طلب الدليل على ما هو دليله في الظاهر فقط فممنوع لان المنع طلب الدليل على مقدمة مطلق الدليل على مقدمة ما هو دليل في الظاهر فقط وان اراد انه طلب الدليل لا على دليله مطلقا فسلم لكن عدم لباقة ممنوعة وما ذكر من انه طلب النادر الوقوع ممنوع ايضا

وانما يتم ذلك لو لم يكن التصحيح دليلا في الباطن وهو خلاف ما يقتضيه
التقييد بقوله بحسب الظاهر في قوله ولا دليل فيه الخ كما تعرف الثالث
لو سلمنا ان منعه طلب الدليل على ما هو دليله في الظاهر فقط فان اراد
ان الكلام حينئذ يقتضي الاستثناء يدل على لياقة منع كل نقل باعتبار
دليله ولو كان ذلك النقل بديهيا مع ان طلب الدليل على نفسه وعلى
دليله غير لائق لانه طلب الدليل على ما لا يترتب هو عليه فالدلالة
ممنوعة اذا اثبتت من حكمي الحصر يجوز ان يتوارد على موضوعين
مختلفين بان يكون نفيهما عن كل فرد واثباتا لبعض الافراد الذي هو
النقل النظري المدلل الا يرى ان قولنا ما رأيت انسانا الا راكبا في الرؤية
عن كل انسان سوى المستثنى واثباتها لمن رأيناه راكبا وان ارادناه
بمقتضى الاستثناء يدل على لياقة منع بعض النقل باعتبار دليله فسلم
لكن عدم لياقة منع النقل النظري المدلل باعتبار دليله النظري ممنوع
كيف والنظري يتوقف ثبوته على الدليل ولا يترتب على التصحيح بوجه
فطلبه طلب ما لا يترتب هو عليه وهو غير لائق بل اللائق طلب
الدليل على دليله الى غير النهم الا ان يفي ذلك على تخصيص النقل
في كلام المصنف بغير النظري بقربه المقابلة بينه وبين المدعى فلا يكون
منعه باعتبار دليله لائقا بوجهين احدهما انه طلب الدليل على دليل
غير مذكور اذ لا بد من الدليل الا لما يترتب هو عليه وثانيهما انه طلب
الدليل على ما لا يترتب هو عليه وفيه ما فيه الرابع لو سلم الكل فاذا ذكره انما
يستلزم المطلوب لو كان الكلام في المعنى الاول في ايقاع المنع اللائق
واما في ايقاع المنع الموافق للمناظرة فلا وهذا مثل ما اورده على الشارح
فيما سبق الا ان يقال هو ههنا في صدد توجيه كلام الشارح على وفق
مراده وان لم يكن مرضيا عنده الخامس ان هذا الدليل وما بعده على
تقدير تمامها انما يقيد ان عدم الحمل على الاول لا الحمل على الثالث كما هو
المطلوب الا ان يجعل المطلوب عدم الحمل على الاول نتيجا على جواز حمله

على

على كل من الاخيرين لما قدمنا من التلازم بينهما او يقال ليس المراد
من الاخيرين مجرد بيان الحقيقة والمجاز العقليين او اللغويين لانه من وظائف
علم البيان بل المراد بيان ان منعهما وقع منهم في ابحاثهم بطريق المجاز
لا بطريق الحقيقة فلو حمل على المعنى الثاني لدل الكلام بمقتضى الاستثناء
ايضا على انهم نسبوه في مناظر انهم الى النقل مجازا عقليا باعتبار دليله
مع انهم لم ينسبوه اليه كذلك في مقام المناظرة لان تلك النسبة غير لياقة
وما هو غير اللائق لا يقع منهم فقوله لان منع النقل باعتبار دليله الخ
اعم من نسبة المنع الحقيقي مجازا وبهذا يدفع الوجه الرابع بوجه آخر
ويشفع امراض اخرى ايضا بان يقال لا يلزم من عدم كون المنع لائقا
ان لا يكون نسبته اليه في مقام النقي لياقة كما في قولنا لا يمنع المقدمة المعلومة
فتأمل قوله ولا دليل فيه بحسب الظاهر انما يقيد لان بعضه دليل
بحسب الباطن كما اذا نقل عن شخص لا يمكن احضاره واحضر كتابه
فان ما في كتابه من النقوش دليل على النقل عن نفسه وما قبل انما يقيد
اذ يجوز ان يكون كل تصحيح دليلا في الباطن ففاسد لانه اذا نقل عن كتاب
معين واحضره بعينه كان تصحيحا بطريق الاحساس لا بطريق
الاستدلال بوجه وايضا لو كان كل تصحيح دليلا لكان كل نقل مدعى فلا
يحسن التقابل بينهما ولو في الجملة كما صرح به فيما سبق وانما يقيد بقوله
غالب لان بعضه دليل في الظاهر والباطن ولو نادرا بان يقال هذا
الكلام الاستدلال به مسطور في المقاصد ثم المراد من الدليل المنطقي
والا فالكتاب المحضروا مثاله دليل اصول في الظاهر والباطن لكن
بين في جنس الدليل الظاهري وبين مفهوم هذا القيد اعني ندرة الوقوع
تناسف فالصواب ان يقول وليس فيه دليل بحسب الظاهر غالبا
الا ان يجعل كلمة لامشبهة بليس او يحمل على في جنس الظاهري الغالب
قوله على ان انطباق الدليل على المعنى الاول الخ واعله لاجل الوجه
الثاني والثالث من وجوه الابحاث التي قدمناها باذر الى العلوة

يعني وانوسلم ان منع النقل باعتبار دليله لايق فلا يصح ان يحمل كلام
 المنع على المعنى الاول لان انطباق الدليل الذي ذكره بقوله اذ المنع
 طلب الدليل الخ على ذلك المعنى طاهر البطلان لان المعنى الاول لوحظ
 فيه المنع بخصوصه اي بعنوان طلب الدليل على المقدمة فان حصل الحكم
 والاذا كان بمجرد ذلك الكلام فلا استدلال عليه مستدرك بل فاسد
 لانه استدلال على البديهي الجلي وهو غير ممكن عند الجمهور والاغلا يحصل
 الاذعان باعادة المنع به قطعاً بل هو من قبيل المصادرة على المطلوب
 والدليل الصحيح هناك ان يقال لان المنع بمعنى طلب الدليل على المقدمة
 انما يتعلق حقيقة بالمقدمة لا بغيرها نعم لو كان المنع في المعنى الاول
 مستعملاً في معنى مجازي عام بحسب المفهوم وان كان منحصراً فيما ذكره
 المص بحسب الخارج كعني ما اطلقوا عليه لفظ المنع حقيقة وما اراد به
 في هذا الاطلاق ان كان ذلك الدليل من المص من قبيل التنبيه بالحد
 على المحدود بان يقال لان ذلك المعنى المتعارف عند فهم او المعنى المراد به
 في هذا الاطلاق هو طلب الدليل على المقدمة بناء على ان حصول الحكم
 البديهي قد يتوقف على تصورات اطرافه على وجه مخصوص ولذا ربما
 يوردون حدودها في مقام تعليل الحكم وهي في الحقيقة تصورات اطرافه
 على وجه يليق به لا اكتساب التصديق من التصور لكن كون المنع مستعملاً
 في غير معناه الحقيقي انما كان في المعنيين الاخيرين لا في المعنى الاول المبني
 على استعماله في معناه الحقيقي هذا خلاصة ما ذكره اكثرهم ههنا
 اقول وفيه نظر لان استعماله في معناه الحقيقي لا يوجب ان يكون
 ذلك المعنى ملحوظاً للسامع على وجه التفصيل قبل الاستدلال عليه
 بل لا يوجب كونه ملحوظاً للمص كذلك قبله حتى لا يجوز ان يكون استدلال
 المص بتفصيل معنى المنع من قبيل التنبيه بالحد على المحدود بل ذلك
 الاستدلال من المص يدل على ان معناه الحقيقي ملحوظ في جانب المدعى
 بوجه اجمالي كعنوان ما اطلقوا عليه لفظ المنع حقيقة او عنوان ما اراد به

قوله ملحوظاً للسامع وهو المحتاج
 الى التنبيه على معنى المنع لا المص
 فيجوز ان يكون لفظ المنع في كلام
 المص مستعملاً في معناه الحقيقي
 ملحوظ عند المص بالتفصيل اي
 بان يقال طلب الدليل على
 المقدمة ويكون ملحوظاً عند
 السامع كذلك بل بعنوان اجمالي
 فيحتاج الى التنبيه عليه

في هذا

في هذا الاطلاق وفرق بين ملاحظة الشيء بوجه اجمالي وبين ارادة
 ذلك الوجه الا يرى ان الانسان قد يستعمل في حقيقة قبل تعريفه بالحيوان
 الناطق وما ذلك الارادة حقيقة الانسان ملحوظة بوجه اجمالي او تفصيلي
 بواحد من رسومه وهو لا يوجب ان يكون مستعملاً في ذلك الوجه مجازاً
 ولك ان تقول بطلان الانطباق لاجل ان عنوان المعنى الحقيقي لم يؤخذ
 في جانب المدعى على المعنى الاول وانما تعرض به المحشى لكونه معنى حقيقة
 في نفس الامر لا لكونه ملحوظاً في جانب المدعى اذ فرق بين حصول الشيء
 في نفس الامر وبين ملاحظته واذ لم يؤخذ ذلك العنوان ولا كون لفظ المنع
 حقيقة في جانب المدعى كان الاستدلال عليه بان حقيقة المنع في عرفهم
 هو طلب الدليل على المقدمة استدلالاً عليه بما لا يناسبه ولا يستلزمه اصلاً
 لان المستلزم هو كون ذلك المعنى مما لا يتعلق حقيقة بغير المقدمة لا كونه معنى
 حقيقياً ضرورياً ان معنى طلب الدليل على المقدمة لا يتعلق بهما حقيقة
 وان كان معنى مجازياً بالمنع كما ان معنى الانبات لا يقوم بالربيع حقيقة وان عبر
 عنه بلفظ مجازي كما في قولهم احبى الارض الربيع فكما ان الاستدلال
 في قولنا لا ينبت الربيع حقيقة بل مجازاً لان الانبات في عرف اللغة
 موضوع تهيج القوى النامية في الارض واحداث نضارتها با انواع النباتات
 يجري مجرى الحشو والهديان فكذلك هذا بخلاف الاستدلال بذلك
 على المعنيين الاخيرين ولعل ذلك مراد بعض الافاضل حيث قال دليل
 المص انما يستلزم المعنيين الاخيرين دون الاول اقول فيه نظراً ايضا
 لان عنوان المعنى الحقيقي كالم يؤخذ في جانب المدعى في المعنى الاول كذلك
 لم يؤخذ في جانب الدليل وانما نشأ ذلك من تقييد الشارح بقيد في عرفهم
 والكلام في ان الشارح انما عدل عن المعنى الاول الظاهر لان تطبيق
 دليل المص عليه ظاهر البطلان وحيث لم يوجد ذلك القيد في المتن
 فلا بطلان في الانطباق بان يقال لان ذلك المعنى المراد بالمنع في هذا الاطلاق
 هو طلب الدليل على المقدمة وليس من شأنها ان يتعلق بهما هذا المعنى

قوله وانما تعرض به المحشى
 حيث قال بمحمل ان يكون المراد
 بالمنع معناه الحقيقي عليه

حقيقة وان كان معنى مجازيا للمنع اللهم الا ان يقال لاشبهة في ان مراد
المص ايضا ذلك التقييد وبيان المعنى المتعارف عند هم لاسيما بعد اخذ
المجاز في جانب المدعى ثم نقول ههنا بحث من وجهين اما اولاهما فلما اشرنا
ان هذا الدليل ايضا على تقدير عامه انما يفيد عدم الحمل على الاول لا الحمل
على الثالث ولما ثانيا فلانك قد عرفت ان المراد من الاخيرين معنى
لا ينسب معناه الحقيقي باعتبار وضع ما ولا يستعمل لفظ المنع باعتبار وضعها
لا باعتبار وضعه الاشهر والام يتوجه الاعتراض الاتي من الشارح فاذا حمل
كلام المص على الاخيرين بهذا المعنى اشتمل المدعى على نفي نسبة النقص
والمعارضة حقيقة اليهما على المعنى الثاني وعلى نفي استعمال المنع فيهما
باعتبار وضعه بازاء المعنى الاعم الشامل للنقص والمعارضة ايضا كما يجيء
من الشارح وسيجيء منه ايضا ان دليل المص لكونه مخصوصا بالمناقضة
لا يفيد نفي الاعم فعدم الانطباق مشترك بين المعاني الثلاثة الا ان يقال المراد
من الاخيرين لا ينسب معناه الحقيقي باعتبار وضع ما بازاء المطالبة ولا يستعمل
لفظ المنع باعتبار وضع ما بازاء المطالبة ايضا على ما اشرنا اليهما في اثبات التقرير
والاولى ان يقول ولعل ذلك لان هذا الكلام من المص لدفع توهم
ان المطالبين السابقين مما يطلق عليه المنع في عرفهم حقيقة فلا وجه
لاخراجهما عن المنع الحقيقي وتقديمهما عليه ولا تخصيص المنع الحق في
ما بعد الاشتغال بالدليل والظاهر ان يدفع ذلك التوهم بطريق التصريح
لا بطريق الكناية وان امكن ذلك بناء على ما قدمنا من التلازم
بين الاخيرين ولذا حمله على الثالث قوله ولو حمل المنع على استعمال
الحج ايراد على الشارح بعد ما حرر مراده قوله وجعل المجاز اعم
من ان يكون مجازا في النسبة اى في نسبة لفظ المنع اليهما اوفى الطرف
اى في طرف تلك النسبة سواء في طرف المنع المسند اوفى طرفهما اى في طرف
المسند اليه ذاتا او اعرابا فيشمل جميع صور المجازات المتصورة في مثل قولنا
هذا النقل او المدعى ممنوع فالمراد من المجاز في كلام المص على هذا المعنى

ما يطلق

ما يطلق عليه المجاز حقيقة سواء كان مجازا في النسبة او مجازا لغويا
او حذفيا لكنه مبنى على معنى انه لا يستعمل الا استعمالا مجازيا اى مقصورا
الى ما يطلق عليه لفظ المجاز فتقوله يشمل الوجهين بمعنى وجهي المجاز
من المجاز في النسبة والمجاز في الطرف ذاتا او اعرابا وليس المراد
من الوجهين المعنيين الاخيرين اذ لا يندرج فيهما المجاز الحذفى لان
المجاز اللغوى هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت هي له لا الكلمة التى تغير
اعرابها بل لفظ المجاز مشترك بين المجازات الثلاثة اشتركا في انهما اعرابا
تعميم المجاز بالمعنى الثالث لان ايقاع المنع الحقيقي عليهما اوفى نسبة معناه
الحقيقي اليهما انما يلبس المجاز العقلى لا المجاز اللغوى في لفظ المنع
والام يكن منعنا حقيقيا وان امكن ملائمة للمجاز اللغوى او الحذفى
في طرف المسند اليه فلو حمل المنع على احد الاولين وعم المجاز
لم يشمل الكلام جميع استعمالات لفظ المنع والمقصود ذلك بخلاف تعميم
المجاز في المعنى الثالث لا يقال يمكن شموله لجميع الصور بتعميم المجاز
في المعنى الثاني لكن بتعميم المعنى من المجازى والحقيقى ايضا كما اشار اليه
في بعض النسخ اى لا ينسب مفهوم المنع سواء كان ذلك المفهوم معنى حقيقيا
او مجازيا اليهما لا مجازيا او ملائمة للمجاز لا فانقول هذا ايضا قاصر
اذ قد يطلق لفظ المنع على ما يتوجه على نفسيهما مجازا لغويا من غير
نسبة اليهما كما في قولنا يرد عليهما منع او هذا المنع مجازى مشير الى ما يتوجه
عليهما بخلاف ما اختاره قوله لكان اولى لوجهين الاول انه
شامل لجميع استعمالات لفظ المنع واطلاقه وان احتاج الى نوع تكلف
في اللفظ هو تعميم المجاز وتأويله بما يطلق عليه لفظ المجاز حقيقة وحذف
باء النسبة او حمله على نزع الحافض على ما اشار اليه في تلك الصفحة
اذ الاعتبار بجانب المعنى اولى وكثرة الفائدة مع وجازة اللفظ مرغوبة
في باب البلاغة لاسيما في الرسائل الموجزة الثاني ان الحصر في كلام المص
على كل من المعاني الثلاثة محتمل بالمجاز في طرف المسند اليه ذاتا او اعرابا

ويحتاج في دفعه الى ما قدمنا بخلاف هذا المعنى المختار عنده
فان الحصر فيه غير مختل بشئ وينجبه عليه ان المقصود الاصلى يبان كون
لفظ المنع مجازا لغويا فيما يتوجه على نفسهما من المطالبتين واما المجاز
العقلي والمجاز في طرف المسند اليه فهما معلومان بما ذكره اهل البيان
وجاريان في كل فن لاني هذا الفن فقط وفي استعمال كل لفظ موضوع
لاني استعمال لفظ المنع فقط فلا اعتبار لهما ههنا اصلا بعد التعرض
بالمجاز اللغوي في لفظ المنع فالحق ما قدمنا من ان مراد المص والشارح
انه لا يتوجه عليهما مطالبة الامطالبة بطلق عليهما المنع عندهم مجازا
لغويا فلا حاجة الى ما قيل الظاهر ان هذا الكلام من المحشى اعترض
على الشارح بانه حل المنع في كلام المص على المعنى الاخير وخص المجاز
بالمجاز اللغوي مع انه لو حل على استعمال لفظ المنع وعم المجاز لكان اولي
وفيه ان كلام الشارح ليس نصا فيما ذكره بل يمكن حمله على هذا المعنى
الا انه لما لم يتعلق غرضه بذكر المجاز في النسبة لم يذكره انتهى مع ان المجاز
في النسبة وفي طرف المسند اليه من مشمولات هذا المعنى فلا معنى لعدم
تعلق الغرض بهما ولو عطل الاعراض عنهما بظهورهما لكان له وجه
واما ما قيل لكن ظهور بطلان الانطباق باق بحاله على هذا المعنى
فظاهر البطلان كما لا يخفى نعم لو كان هذا المعنى مبنا على حل المنع
في كلام المص على ما يطلق عليه لفظ المنع حقيقة او مجازا ليشمل المعاني
الثلاثة ونعميم المجاز من المجاز العقلي واللغوي واستثنا المجاز العقلي من الاولين
واللغوي من الثالث على سبيل التوزيع لتوجه عدم الانطباق بالنسبة
الى المعنى الاول لكنه غير مبني عليه قطعا بل على حمله على المعنى
الثالث كما عرفت وايضا نصب الاستثنا على الاولين على المصدرية
وعلى الثالث على الحالية وبين الانتصابين منافاة في الاعراب قوله
ثم الظاهر ان المراد الخاى مراد كل من المص والشارح من النقل
هو الحاصل بالمصدر اى بمصدر النقل وذلك الحاصل هو الكلام الخبرى

الدال على الحكاية الذى توجه عليه طلب الصحة وليس مرادهما معنى
المنقول والادل الكلام بمقتضى الاستثنا على ان المنقول من حيث هو منقول
يوقع المنع عليه او ينسب معناه الحقيقى اليه مجازا عقليا باعتبار دليله
ان حل الكلام على احد المعنيين الاولين او يستعمل لفظ المنع فيما يتوجه
على نفسه مجازا لغويا ان حل على الثالث مع ان الكل خلاف الواقع
وينجبه عليه على الاولين انه لا شبهة في توجه المنع الحقيقى عليه ونسبته اليه
مجازا عقليا باعتبار نقله الذى هو مقدمة دليل او باعتبار دليل نقله
اذ لا كلام في صحة قوائمه هذا المنقول ممنوع بمعنى ان نقله او دليل نقله
ممنوع ولا يلزم من كون النقل مدلا او مقدمة دليل ان يكون المنقول ملزما
ليه في قيد الحقيقة اذ قد يستدل ببعض اقوال المذاهب الباطلة على البعض
الاخر وان جعل قوله الا باعتبار النقل اشارة الى ذلك كان حشوا مفسدا
والجواب ان هذا الكلام من المحشى تمهيد لايراد على ما في حاشية الشارح
كما ترى فراه ان الظاهر ان مراد المص والشارح من النقل هو الحاصل
بالمصدر لا المنقول والادل الكلام على تقدير المعنى الثالث المختار عند
الشارح على ان اللفظ المنع يستعمل فيما يتوجه على نفس المنقول من حيث
هو منقول مجازا لغويا لما عرفت ان الحصر على ذلك المعنى انما صح
اذا حل الكلام على معنى لا يستعمل لفظ المنع فيما يتوجه على نفسهما
من المطالبتين السابقتين الامجازا لغويا مع انه لا يستعمل فيه لاحقيقة
لغوية ولا مجازا لغويا وقوله الا باعتبار النقل بمنزلة ان يقال نعم
يستعمل فيما يتوجه على نقله حقيقة لغوية اذا كان ذلك النقل مقدمة
دليل واريد طلب الدليل عليها او مجازا لغويا اذا لم يكن مقدمة دليل
او كان لكن اريد به طلب التصحيح او طلب التنبيه لكنه لا يدفع الفساد
الذى يقتضيه الاستثنا من الاستعمال فيما يتوجه على نفسه لان جميع
ذلك استعمال فيما يتوجه على نقله لا على نفسه وانما قال والظاهر مع
ان ما ذكره ينبنى صحة حل النقل على معنى المنقول لجواز ان يحمل عليه

ويرتبط الاستثناء بالمدعى فقط لكنه خلاف الظاهر الذي هو ارتباطه بكل من النقل والمدعى ولقائل ان يقول الاستثناء لا يقتضي ذلك الفساد اذا حمل الكلام على معنى الرابع المختار عند المحشى وانما يقتضي ان يكون ذلك الاستعمال ملائما بواحد من المجازين اي المجاز في النسبة والمجاز في الطرف لا بكل منهما مع ان ذلك المعنى اولى واظهر من الثالث عنده فلا يثبت بما ذكره دعوى الظهور وتحقيقا وان ثبت الزام الشارح على انه انما ثبت الزامه لو كان مراد الشارح هو المعنى الثالث وسنرى ان ليس مراده شيئا من هذه المعاني الاربعة ولا يتوجه عليه ذلك الفساد لان مراده مما يتوجه على المنقول ما يتوجه على نقله وجه الاستثناء بكل من المنقول والمدعى كما يجيى قوله كما حققه الشارح المحقق ههنا لانه حقق اولان المنقول من حيث هو منقول دليلا كان ولا يتوجه عليه مطلق المؤاخذه فضلا عن المنع الحقيقي ثم بين المعنى المجازي الذي دل عليه الاستثناء بمطلق المطالبة وقسمه الى منع النقل بمعنى طلب تصحيحه ومنع المدعى بمعنى طلب الدليل عليه فدل كلامه على ان المنقول لا يمنع لاحقيقة ولا بحسب الاعتبار بالنقل بالمعنى الحاصل بالمصدر ودل بظاهره على ان النقل في كلام المصنف بالمعنى الحاصل بالمصدر وفيه ما فيه كما تعرف قوله وقد سبق في كلامه اشارة اليه حيث قيد الكلام بالتام الخبري للاشارة الى ان المؤاخذه انما يتوجه على الكلام الخبري وهو في صور النقل الكلام الدال على الحكاية لا المنقول ولذا فسر الصحة بصحة النقل لا بفصال الكلام الذي قيده ما به النقل وهو لكونه آلة النقل متقدما على النقل والحاصل بمصدر النقل متأخر عنه تأخر المعلول عن العلة لانا نقول الكلام الدال على الحكاية مثلا هو من حيث وجوده الذهني متقدم على النقل وآلة له ومن حيث وجوده الخارجي متأخر عنه واقول لكن قول الشارح هذا هو الكلام في تطبيق الدليل على انه لا يمنع النقل بعد ما اقتصر في التقرير المشار اليه على انه على ان المنقول دليلا كان او غير دليل لا يمنع صحة قاطعه

على انه

على انه حمل النقل في كلام المصنف على معنى المنقول على وفق ما ذكره في الحاشية قوله كما اختاره في الحاشية حيث قال اي المنقول ويؤيده قوله والمدعى والمراد ان المنقول من حيث انهما كذلك لا يمتنع ان يوجه التأييده لو كان مراد المصنف النقل بمعنى الحاصل بالمصدر فالظاهر ان يقول لا يمنع النقل والادعاء فلما عدل عنه هذا الظاهر الى المدعى علم ان الظاهر ان النقل بمعنى المنقول وفي تخصيص الاختيار بالحاشية نظر لانه اختاره في كل من الاصل والحاشية لما عرفت من الجهة الا ان يخصص الجعل بالتصريح او يقال لما وجد في الاصل ما يفسد منه اسقطه عن درجة الاعتبار قوله ليس على ما ينبغي اذ اللابيق حله على الظاهر ولم يقل غير صحيح لما عرفت من جواز ارتباط الاستثناء بالمدعى فقط ولقائل ان يقول على هذا الوجه للعرض بجمع النقل بمعنى طلب تصحيحه وام يرتفع التناقض المفهوم بين كلامي الشارح في الاصل وان فرض عدم صحة الحاشية وايضا على تقدير حمل النقل على الحاصل بالمصدر يتوجه عليه بحث هو لزوم ترك حال المنقول مع ان العادة في كتب الفقه جرت بالبحث عن حاله فلا ينبغي للمصنف الاعراض عن هذا الامر المهم بخلاف ما اذا حمل على معنى المنقول واريد بما يتوجه عليه ما هو اعم مما يتوجه على نفسه او على نقله حيث لا يلزم احتمال شيء من حال النقل والمنقول كما تعرفه فالحق ان هذا المقام مما زل فيه قدم المحشى وكثير من الاعلام وان اردت تحقيق الكلام واحاطة اطراف المرام فاستمع لما افاض العزيز الاعلام فنقول حمل الشارح المحقق النقل على معنى المنقول والمنع على مطلق المطالبة وعمها مما يتوجه عليهما حقيقة عقلية او محازا عقليا باعتبار غيرهما من الملابس وخصصهما بما قبل الاشتغال بالدليل كما هو الظاهر من سوق هذا الكلام وحمل المجاز على المجاز الاغوى بحذف اية النسبة والمعنى لا يتوجه على المنقول والمدعى فيما لم تستغل هناك بدليل مطالبة الامطالبة مجازية اي الا ما يطلق

عليه لفظ المنع مجاز الغويا سواء كانت تلك المطالبة المجازية متوجهة
 على نفسها كما في منع المدعى الغير المدال او على غيرها كما في منع المقول
 باعتبار نقله وحيث كان هذا الكلام من المص بالنظر الى ما قبل
 الاشتغال بالدليل لم يتوجه على الحصر ما يتوجه على المدعى المدال
 باعتبار دليله وعلى المنقول باعتبار نقله الذي هو مقدمة دليل ولا يلزم
 منه الاستغناء عن قيد الحيثية التي اعتبرها الشارح في الحاشية اما بالنسبة
 الى المنقول فظاهر اذ المنقول قد يكون ملتزما واما بالنسبة الى المدعى
 فلان الحكم الواحد الذي كان مدعى غير مدلل في موضع قد يكون مقدمة
 دليل في موضع اخر فعلى هذا يحتاج الى بيان المعنى المجازي الذي هو
 مطلق المطالبة المنقصة الى طلب نصحيح النقل وطلب الدليل على المدعى
 ويندفع التناقض بين كلاميه ولا يلزم اهمال شيء من حال النقل والمنقول
 ويتضمن ان المطالبين السابقين لا يطلق عليهما لفظ المنع الاجحازا
 لغويا ويتوجه عليه ما اورده الشارح بقوله واعلم ان ما ذكره المص المح
 واما ما سيذكره المحشي من ان قول الشارح ان حمل المنع على المعنى
 الاعم حتى يكون كلها منقبا المح يدل على انه حمل المنع في كلام المص
 على معناه الحقيقي واعتبر المجاز في النسبة دون الطرف ففي كلامه نوع
 اضطراب ففيه ان مراده ان حمل على التجوز من المعنى الاعم بان يذكر
 القدر في الدليل ويراد مطلق الرد الشامل للقدر في النقل والمدعى
 فالدليل لا يفيده وان حمل على التجوز من المعنى الاخص باريد كطلب
 الدليل على المقدمة ويراد مطلق المطالبة فالتخصيص ليس بجيد
 فافهم هذا المعنى المختار الذي لا يتضمن ضررا يزيدك وجهه حسنا
 اذا ما زادته نظرا قوله نعم قيد الحيثية المح يعني نعم لارجحان
 لما ذكرنا على ما ذكره من جهة الاحتياج الى قيد الحيثية لان محتاج اليها
 ايضا لئلا يختل الحصر اذ النقل قد يكون مقدمة دليل كما في قولنا النية
 ليست بشرط في الوضوء لانه قال ابو حنيفة هكذا فيمنع حقيقة

ولو بمطالبة

ولو بمطالبة التصحيح الذي هو دليل في المعنى اقول فيه بحث اما ولا
 فلان النقل المبين بالدليل اعني النظرى او بالثبته اعني البديهي الخفي
 مندرج في المدعى لما تقدم من الشارح من ان المدعى من نصب نفسه
 لاثبات الحكم بالدليل او التثبته وقد ارتضاء هناك فعلى تقدير حمل
 النقل على الحاصل بالمصدر ان اتى النقل على عمومه لم يصح التقابل
 بين النقل والمدعى وان خص بغير المدعى لم يصح ان يكون مقدمة
 نظرية او بديهية خفية يحتاج الى شيء من الدليل والتثبته وانما يكون
 مقدمة بديهية جلية او مجهولة متوقفة على الاحساس وعلى التقديرين
 لا ياتي طلب الدليل عليه بل لا يلقى طلب الدليل عليه فلا حاجة الى قيد
 الحيثية بخلاف ما اذا حمل على معنى المنقول لا يقال الدليل المأخوذ
 في مفهوم المنع ما هو دليل ظاهر او باطنا والتصحيح ليس كذلك وان كان
 دليل باطلا لنقول بل المأخوذ مطلق الدليل كما يجي في كلام شارح الاداب
 واما ثانيا فلوسلطان المدعى في عرفهم ما لم يشمل على حكاية القول فقيد
 الحيثية لا يدفع اختلال الحصر لان حيثية النقل والحكاية لا تنافي حيثية
 المقدمة لان صحة الدليل قد تتوقف على النقل عن يوثق به كالنقل
 عن الرسول في ثبوت الاحكام الشرعية فمعه من حيث كونه نقلا عنه
 كالدخل في صحة الحديث منع له من حيث كونه مقدمة دليل وهذا
 هو المطابق لما يستفاد من كلام شارح الاداب كما ستعرف اللهم
 الا ان يقال ليس مراده انه قد يكون مقدمة دليل اشتغلت به وانه
 من حيث كونه مقدمة بمنع حقيقة لامن حيث كونه نقلا بل مراده ان نقلك
 فيما لم تشتغل بدليل قد يكون مقدمة دليل في محل اخر فيمنع من هذه
 الحيثية لامن حيث انه نقل مجرد عن الاشتغال في كلامك قوله
 لامن حيث انه نقل المح هذا مبني على ان قيد الحيثية معتبرة في مفهوم
 المنع اي طلب الدليل على المقدمة من حيث هي مقدمة اذ لو لم يعتبر
 لكان طلب الدليل على المدعى الذي كان مقدمة دليل في محل اخر منعاً

قوله لو سلطنا ان المدعى المح
 تصحيح كلام المحشي بقدر الامكان
 لكنه بناء في ما سبق منه من ان
 تعريف المدعى بمن يفيد مطابقة
 النسبة بوجوب عدم التقابل
 بين الناقل والمدعى اذ بعد
 تخصص النسبة بغير نسبة
 تحصيل القول بحصول
 حكاية القول بذلك التفسير
 سواء فسر المدعى وايضا هو
 او بتفسير الشارح واداب
 او بتفسيره عن شارح الاداب
 ياتي ما استغله عن شارح الاداب
 من ان الناقل مدعى لصحة النقل
 في المعنى وتصحيح النقل دليل
 عليها

حقيقيا مع انه ان الشارح صرح بكونه مجازيا قوله يؤيده
ما في شرح الاداب المسعودي الخ ليس مراده تأييد المنع الحقيقي
المتوجه على المقدمة انما يتوجه عليها من حيث كونها مقدمة لان حجية
اخرى لان قيد الحجية المتبادرة في مفهوم المنع تغني عن ذلك التأييد
بل مراده تأييد ان المنع الحقيقي المتعارف عندهم انما يتوجه على النقل
فيما اذا كان مقدمة دليل لا مطلقا وهو كناية عن ان ليس المنع عندهم
معنى مشترك بين منع المقدمة وبين منع النقل والمدعى كاتوهم الفاضل
العصام من كلام شارح الاداب حيث قال اذا شرع المعلق في تقرير
الاقوال والمذاهب فلا يتوجه عليه اى على المعلق المنع الحقيقي لان
ذلك التقرير بطريق الحكاية فلا يتعلق بها اى بالاقوال والمذاهب
الحكيمة المؤاخذة بمتعلقاتها اى متعلقات المؤاخذة من انواعها
او متعلقات الاقوال والمذاهب من اداتها ومبانيها وقوداتها المنقولة معها
لانها محكية منقولة عن الغير من غير التزام صحتها في نفسها كما اذا قال
المعلق قال ابو حنيفة النية ليست بشرط في الوضوء فلا يصح ان يقال
لانسلم ان النية ليست بشرط فيه ويعقبه بالمستند مثل ان يقال كيف
وقد ورد في الحديث انما الاعمال بالنيات واما اذا قال اطلب منك
بصحح هذا النقل او صحح هذا النقل ولانسلم ان ابا حنيفة قال كذا هذا
الاخير مخصوص بطلب الدليل فلا فساد فيه بل يجب لطلاب
ظهور الحق تلك المطالبة عند عدم ثبوت النقل عنده ثم قال فظهر
من هذا التحقيق انه قد يتوجه المنع الحقيقي والمطالبة الظاهر ان المنع
ناظر الى طلب الدليل عليه ولو بعنوان طلب التصحيح الذي هو دليل
في الباطن والمطالبة ناظرة الى طلب التصحيح الذي ليس بدليل اصلا
لا في الظاهر ولا في الباطن كاحضار الكتاب المنقول عنه فيظهر
منه ان طلب مطلق الدليل على النقل الغير المدال منع حقيقي عندهم
ولا يخفى انه خلاف ما اشتهر وانه ينافي ما نقل عنه في وجه النظر الاتي

ولذا

ولذا حمله المحشى على ما وافق ما اشتهر ولا ينافي ما نقل عنه بان مراده انه
قد يتوجه عليه المنع الحقيقي فيما اذا كان مقدمة دليل لا مطلقا والمطالبة
اى مطالبة دليل او تصحيح فيما عدا ذلك فحينئذ لا يدل على ان طلب
الدليل على النقل الغير المدال منع حقيقي عندهم مطلقا بل فيما كان
ذلك النقل مقدمة دليل لا ينقل لا يدل على شيء منهما لجواز ان يحمل
المنع في كلامه على المجازي والمطالبة عطف تفسير كما يؤيده افراد
الضمير الراجع في قوله على التقرير والنقل نفسه وان لم يتوجه على
الاحكام المنقولة مادام الناقل مابلا غير ملتزم لها لانا نقول لا بد ان يرجع
الضمير الى احد الامرين اذ ياتي عن حمل المنع على المجازي قوله
وما يقال المنع طلب الدليل على المدعى ولا شيء مما يتوجه على النقل
بطلب الدليل على المدعى ينبع من السكك الثاني انه لا شيء من المنع
الحقيقي مما يتوجه على النقل وادعى ظهور الصغرى وبين الكبرى
بقوله لان تصحيح النقل ليس بدليل عليه فحمل نظر قال في الحاشية
وجه النظر انا لانسلم ان المنع طلب الدليل على المدعى بل على المقدمة
وايضا لانسلم الكبرى ولا دليل لها اذا الناقل مدعى صحة النقل في المعنى
وتصحيح النقل دليل عليها انتهى وانما قال يؤيد مع ان هذه الحاشية
المنقولة يدل عليه لان ما يدل عليه غير مذكور في الاصل اذا الاصل
مع قطع النظر عن هذه الحاشية يحتمل خلافا بل يتبادر
لكنه بعد التأمل الصادق فيه يعلم ان مراده ما ذكره في الحاشية
لان كلامه في سائر المواضع من كتابه يدل عليه مع انه لا داعي الى
العدول عما اشتهر اذ ليس المنع الحقيقي معنى مشترك بين منع النقل
ومنع المدعى فيما اشتهر قوله فارجع اليه بالتأمل الصادق فيه
تعريض للفاضل العصام فانه بعد ما نقل خلاصة كلام شارح
الاداب قال وبهذا يظهر ان كون معنى المنع طلب الدليل على المقدمة
غير مسلم عنده فاورد عليه المحشى بان ليس في كلام شارح الاداب

ما يظهر فيه ان المنع عندهم معنى اخر شامل للطلب الصحيح او الدليل
على النقل والمدعى وانما يدل عليه لو كان مراده انه قد يتوجه المنع
على كل نقل اذا لم يكن معلوما للطلب وهو ممنوع لجواز ان يكون مراده
توجهه عليه فيما اذا كان مقدمة دليل غير معلومة قوله الظاهر
ان المراد هو الطلب من المستدل اى الظاهر من المناظرة التى هى
ظاهرة فى المخاطبة ولو تنزيلا او من لفظ الطلب الذى هو ظاهر
فى الطلب الظاهري لا فيما يعنى الباطنى الذى هو توجه النفس نحو المبادئ
وهو لا ينساق ما تقدم منه من ان قوله طلب الصحة دون ان يقول طلب
التصحيح يلازم تعميم الطلب من الطلب بنفسه اذ غايته ان الظاهر
من العدول من التصحيح الى الصحة خلاف ما يظهر من لفظ الطلب
او من مقام المناظرة فيجوز ان يعنى هناك لوجود مانع عن ابقاء الطلب
على ظاهره وان تخصيصه هنا بظاهرة الذى هو الطلب من الغير
لعدم المانع قوله ويحتمل ان يراد ان طلب مطلقا قيل فيه ان هذا
التعميم يقتضى تعلق المنع بالنقول ان كان فيه دليل ولا يحتاج
الى التزام الناقل صحته وليس بشئ لما صرح به الشارح من ان الدليل
المنقول ليس بدليل بالنسبة الى الناقل بل بالنسبة الى المنقول عنه
فغايتة يلزم ان يكون توجه الطالب بنفسه الى دليل ذلك الدليل منع
حقيقا له من حيث انه صادر عن المنقول عنه لا من حيث انه منقول
وصادر عن الناقل ولا بأس فيه ما عدا كونه خلاف العرف قوله
لكنه خلاف العرف ظاهر كلامه ان اطلاق المنع على التوجه بنفسه
نحو مبادئ المقدمة خلاف عرفهم لان عرفهم مخصوص بطلب
الدليل عليها من المعلن فلا يصح التعميم ههنا وان صح فيما سبق لان
ذلك التوجه مناظرة فى العرف بمقتضى التعريف المشهور ولذا لم يقل
فيما سبق ان اطلاق المناظرة عليه خلاف العرف واقتائل ان يقول
اذا كان التوجه بنفسه مناظرة فى العرف فلان لم ان كونه منع خلاف

العرف

العرف ولك ان تقول مراده ان اطلاق المنع والمناظرة عليه كليهما خلاف
العرف فيبطل التعميم ههنا والتعريف المشهور المناظرة وقد اشار
الى بطلانه فيما سبق حيث جعله مشهورا مقابلا للتحقيق ولم يتعرض
بدليل البطلان هناك وتعرض هنا بانه صادق على ما ليس بمناظرة
فى العرف اعنى التوجه بنفسه والا لكان منعنا فى العرف وهو باطل واقول
ما ذهب اليه الفاضل العصام من التعميم فى الموضوعين والمحاكمة السابقة
من المحشى والاشارة الى بطلان ظاهر التعريف المشهور لصدقه على
التوجه بنفسه كلها فاسد مبنى على الفاسد اذ الظاهر من الجانبين
فى التعريف المشهور هما اللذان كانا فى جانب النسبة وهما المعلن والسائل
المختصمان ولذا اخراجوا حال المتعلم والمعلم عن المناظرة بقيد الجانبين
و اذا كان الطالب متوجهها بنفسه نحو مبادئ المقدمة مثلا كان
فى الجانب الذى فيه المعلن فلا يكون خصماله بل معاونا له اذ ليس
التوجه نحو مبادئ الشئ هدماله والا لكان توجه المعلن بنفسه حين
الاثبات هدماله ايضا وذلك باطل بخلاف ما اذا طلبه من المعلن لان
الغرض من ذلك الطلب اظهار التردد فى المنوع وذلك الاظهار
مفوت بالاثبات او الثبوت واذا كان مفوتا كان فى جانب اخر من النسبة
وتحقق الخصومة واذا صدق عليه تعريف السائل بمن نصب نفسه لهدم
الحكم واذا اظهره فى الرجوع بنفسه فلا تقويت ولا خصومة نعم
التعريف المشهور بظاهرة يصدق على التوجه بنفسه نحو مبادئ
تقيض المقدمة وامثالها لكن ذلك لا يوجب تعميم الطلب ههنا وفيما سبق
اذا المراد بطلب الصحة وطلب الدليل طلب ما يدل على صحة نفس النقل
وعلى نفس المقدمة والمدعى لا طلب ما يدل على نقايتها ولا طلب
ما يدل على واحد من نفسها وتقيضها مطلقا وايضا ان لم يكن التوجه
بنفسه نحو مبادئ التقيض مناظرة فى العرف فصدق التعريف عليه
بوجوب بطلانه من هذه الجهة لا من جهة ما اشار اليه المحشى من صدقه

قوله اهدم الحكم اى لو لم يكن
المعلن وهو لا ينساق قصد ظهوره
الصواب فى الجانب الاخر من
النسبة بل لا يبعد لان هدم
احد الجانبين معد لاثبات الجانب
الاخر

على التوجه بنفسه نحو مبادئ نفس المقدمة وامثالها لما عرفت انه
بظاھر غير صادق عليه قوله اما المعينة فيه نظرا اذا التعيين انما
اشترط في المشهور للمنع النافع الموجه والمعرف ههنا مطلق المنع موجهها
كان او غير موجه كنع المقدمة البديهية او المعلومة بالعلم المناسب
او المستقرة بلا شاهد لا المنع الموجه كما يشعر به قوله فيما بعد بناء
ان المطالبة على مقدمة غير معينة بافعية الخ والاوجب ان تقييد
المقدمة في التعريف بغير المعلومة بالعلم المناسب ايضا نعم المنع الاتي
من المص في قوله فاذا اشتغلت بالدليل منع بمعنى المنع الموجه لانه
في صدد بيان الوظائف الموجه لكنه لا يوجب تخصيص حقيقة
المنع بالنافع الموجه بل هو مبصر عند قول الشارح بل هذا ليس
بدليل بالنسبة اليه بان حقيقة اعم من النافع وغيره ثم ان حمل المقدمة
على المعينة مبنى على التبادر فلا حاجة الى ارتكاب حذف الصفة كما في قوله
تعالى ياخذ كل سفينة غصبا اي سفينة صحيحة لا يقال بل مبنى
على تعريف المقدمة بالاضافة لانا نقول المدلول عليه بالاضافة واللام
تعين جنسها عند مخاطب المص والمراد ههنا تعين شخصها عند المعلن
واو بمعونة القران كما في منع المدعى المدلل من غير تعيين من السائل بدليل
ان من شرط التعيين قال ان منع مقدمة غير معينة عند المعلن تكليف له
بما لا يطيقه وسيجي تحقيق الكلام قوله بناء على ان المطالبة الخ
فيه ان مجرد نفعها غير نافع لجواز ان يكون منعا مجازيا نافعا كنع النقل
والمدعى اللهم الا ان يقال على تقدير كونها منعا نافعا لا بد ان تدخل
في المنع الحقيقي والا لذكرها مع سائر الموع المجازية ولم يذكرها احد
معها واذا دخلت في المنع الحقيقي بطل التقييد بالمعينة وان كان المقصود
تعريف مطلق المنع الشامل للموجه وغيره لخروج بعض الافراد حيثئذ
وفيه ما فيه قوله لا مانع من اعتبارها مثل التكليف بما لا يطاق
كما سيجي منه وفيه ان اعتبارها يوجب العسر والخرج على المعلن ولا شك

قوله وفيه ما فيه اشارة
الى ان الانسليم الاول قد دخل في المنع
الحقيقي لذكرها مع سائر النوع
المجازية النافعة لجواز تركها
لقلتها او لكون نفعها مختلفا
ففيه كنع الدليل من حيث المجموع

انه غير لائق فلا يكون موجهها كالغصب الغير اللائق اللهم الا ان يكون
فيه ضرورة فيما اذا لم يقتدر السائل على تعيين المقدمة المنوعة
ولا على ابطال مجموع الدليل ثم ان هذا الكلام تحقيق المقام من المحشى
فالمشهور في تقييد المقدمة بالمعينة بمعنى الباطل المقابل للتحقيق الذي
هو عدم التقييد قوله لان اضافتها الى الدليل الخ ان اراد انه لو لم تجرد
يلزم التكرار لا فائدة فيكون التعريف مشتملا على قيد مستدرك وهو
باطل ففيه ان الاضافة يجوز ان يكون لدفع توهم مقدمة العلم ومقدمة
الكتاب بناء على اشتراك المقدمة بينهما وبين مقدمة الدليل سواء حمل
على التجريد او على التوكيد واحتمال التوكيد يهدم لزوم التجريد وان اراد
انه لو لم يجرد لزم اختصاص المنع بطلب الدليل على مقدمة دليل الدليل
ويخرج الطلب على مقدمة نفس الدليل مع انه منع حقيقي ايضا ففيه
انما يتم لو كان اضافة المقدمة الى الدليل مستلزما لاضافة الدليل المأخوذ
في مفهومها اليه ايضا ليكون المعنى طلب الدليل على مقدمة دليل الدليل
وليس كذلك فالوجه ان يقال لان اضافتها تستلزم شيئا من التجريد
والتوكيد ولا معنى لتوهم سائر معاني المقدمة ههنا فلا فائدة في الاضافة
فالظاھر تركها وايضا على التقديرين بتوجه عليه انها انما تستلزم التجريد
او كان الدليل جزءا من ماهية المقدمة وهو باطل والا لكان الكل جزءا
من جزء بل هو خارج ولا معنى لتجريد اللفظ عن مدلوله الا لزامي لامن حيث
انه مدلول لان دلالة اللفظ على معانيه ضرورة بالنسبة الى العالم بالوضع
فلا يمكن تجريد عنها ولا من حيث انه مراد لان المدلول الا لزامي غير مراد
اذا استعمل اللفظ فيما وضع له بخلاف المدلول التضمني المراد في ضمن المطابق
فيمكن تجريد اللفظ عنه من حيث الارادة لامن حيث الدلالة ايضا
فان قلت لا شك ان التقييد بالدليل داخل في ماهية المقدمة وان كان
الدليل خارجا اذ ليس المقدمة ما يتوقف عليه صحة شيء مطلقا
بل صحة الدليل بخصوصه ولا بد من التجريد عن ذلك التقييد والالعاد

المحذور لانه نسبة بين الدليل وصحته قلت لانسلم انه لولا التجريد
عن التقييد لعاد المحذور كيف ولو صح ذلك لوجب التجريد في اضافة
جميع الانفاظ الموضوعة للاعراض النسبية الى شئ من المنسبين عن ذلك
الشيء المضاف اليه كابوة زيد وضرب عمرو ولم يقل به احد قوله
وايضاً يستلزم اعتبار التجريد فيه ان المستلزم لاعتبار هذا التجريد هو
اشتمال مفهوم المنع على الدليل المنسوب اليه في مثل قولنا منع الدليل
لاضافة المقدمة اليه فان مفهوم المنع مشتمل عليه سواء اضيف المقدمة
اليه اولا لان تجريد المقدمة عن الدليل المأخوذ فيها انما كان لاجل
الاضافة وبعد قطعها عن الاضافة يعود الدليل الى مفهومها فنسبة
المنع اليه تحتاج الى تجريده عنه سواء قيل في تعريفه انه طلب الدليل
على مقدمة الدليل او على المقدمة فهذا الوجه لا يكون وجهاً لظهور
ان يقول على المقدمة والجواب ليس وجه الظهور بمجرد الاحتياج
الى التجريد في نسبة المنع الى الدليل حتى يتوجه ذلك بل الاحتياج
الى تجريد احدى هاتين في مفهوم المقدمة والاخر في مفهوم المنع ويشير اليه
كلمة ايضا ولعله مراد من قال المراد يستلزم اعتبار التجريد بعد التجريد
وادراج لفظ الاعتبار يشعر بذلك انتهى نعم يتوجه عليه مثل ما قدمنا
من ان الدليل خارج عن ماهية المنع وان كان التقييد به داخلاً فلو اخرج
في مثله الى التجريد لاحتج في نسب جميع الانفاظ الموضوعات للعاني
النسبية الى احد المنسبين بل في نسبة كل فعل الى فاعله لانه موضوع
لنسبة الى فاعل معين فيلزم ان يكون كل فعل مجازاً لغوياً دائماً وهو
باطل ولا يعود المحذور بدخول التقييد فان قيل انما لم يخرج الى التجريد
في اضافة الاعراض النسبية الى احد المنسبين ونسبتها اليه في مثل ابوة
زيد ولا في نسب الافعال الى فواعلها المخصوصة من جهة ان المأخوذ
في مفهوم الابوة مثلاً مطلق الحيوان الاعم من زيد فجرد لفظ الابوة لا يدل
على خصوصية زيد اذ دلالة العام على الخاص باحدى الدلالات الثلاث

فلا تكرار

فلا تكرار ولا توكيد لانهما اعادة لدلول الاول ولا يحتاج الى التجريد
لان ذلك العام يضمحل في ضمن هذا الخاص لا في ضمن خاص آخر
لاستحالة قيام صفة زيد بغيره وكذا الكلام في نسب الافعال وما ذكره
الحشي ههنا ليس من هذا القيل بل من قيل ما اضيفت او نسبت
الى ما اخذ في مفهومها اذ المراد من الدليل المضاف اليه والمنسوب اليه
فيما سمى من عبارة المص كالل دليل المأخوذ في مفهوم المقدمة جنس
الدليل قلت لانسلم ان المراد هو جنس الدليل بل المراد من الدليل الذي
اضيف اليه المقدمة دليل المعلل ومن الدليل المنسوب اليه هو ايضا دليل
المعلل الذي لم يكن جميع مقدماته معلومة بالعلم المناسب للمطلب كيف
ولو كان المراد منهما ما هو المأخوذ في مفهوم المقدمة اعني مطلق الدليل
لكان مطالبة السائل على مقدمة دليل نفسه منعاً حقيقياً وعلى المقدمة
البديهية او المعلومة بالعلم المناسب منعاً موجهاً عندهم والكل باطل
وايضاً قوله فيما بعد ولك ان تقول الخ يدل على انه يحتاج الى التجريد
في مثل قولنا هذا الدليل الشخص او صفراء ممنوع وان كان الدليل
المنسوب اليه اخص من الدليل المأخوذ في مفهوم المنع والصغرى المنسوب
اليها اخص من المقدمة المأخوذة في مفهوم المنع ايضا والابطال
الحصر الذي ادعاه لانهما يمنعان حيث قد حقيقه قوله ولك ان تقول
الخ ابطال الدليل المص باستلزامه خصوص الفساد بعد ابطال حسنه
باشتماله على قيد مستدرك او على تجرؤ من غير فائدة ومنشأ هذا اليراد
هو الاحتياج الى التجريد فيما نسب الى الدليل المأخوذ في مفهومه وتحقق
مراده انه لو كان المنع ما ذكره المص سواء قيل على مقدمة الدليل بالاضافة
او على المقدمة بدونها يلزم ان لا يستعمل لفظ المنع في مثل قولنا هذا الدليل
او مقدمته ممنوع ايضا اي كما لا يستعمل في النقل والمدعى الانجاز لغوياً
من قيل ذكر المقيد واردة المطلق التجريد عن القيد اذ المراد هو المطالبة
على نفسها لا على دليلها فلا بد من تجريده عن الدليل فيما نسب

قوله منعاً موجهاً هذا مبني
على ان قول المص فانما انتقلت
بالدليل منع بمعنى يصح ان يمنع
ويكون منعاً موجهاً عندهم
فلنلزم ذلك سواء كان قولهم
المنع طلب الدليل على المقدمة
نوعاً للمنع الموجه او لمطلق المنع
فانهم

الى الدليل وعن الدليل والمقدمة فيناسب الى مقدمة الدليل وبهذا
 ظهر ان مراده من المنع استعمال لفظ المنع ومن المجاز هو اللغوى وليس مراده
 من المنع نسبة معناه الحقيقي او اعم من النسبة والاستعمال ومن المجاز
 هو العقلى او اعم من اللغوى والعقل على ان يكون كل منهما بالنسبة
 الى كل من الدليل ومقدمته او المجاز العقلى بالنسبة الى الدليل واللغوى
 بالنسبة الى المقدمة كما ذهب الى كل احتمال طائفة لان قوله ايضا ياباه
 ادعى تقدير ان يكون المنع عبارة عما ذكره المص يكون وصفا حقيقيا للدليل
 مدعى كان او مقدمة بدليل انه اذا اسند اليه وقيل هذا المدعى ممنوع كان بمعنى
 طلب الدليل على مقدمة دليله ولا يحتاج الى التجريد ولا الى التجوز في شئ
 من الطرفين والنسبة واذا قلنا هذا الدليل او مقدمته ممنوع وارىد
 طلب الدليل على نفسه فلابد من المجاز اما في لفظ المنع بان تجرد
 عن المستند اليه واما في النسبة بان يستند الى المدلول الى دليله فلا يصح
 ان المنع الحقيقي لا ينسب الى النقل والمدعى الاجحازا عقليا وان صح انه
 لا ينسب الى الدليل ومقدمته الاجحازا عقليا كما لا يخفى اللهم الا ان
 يصرف كلمة ايضا الى الدليل لالى النقل والمدعى واما ما قيل على تقدير
 ان يكون المنع عبارة عما ذكره المص يكون وصفا للدليل ويكون
 نسبته الى نفس الدليل او مقدمته مجازا عقليا كنسبته الى النقل والمدعى
 ولا يلزم ان يكون لكل مجاز عقلى حقيقة محققة بل يكفي الحقيقة الموهمة
 كما عرجه التفتازانى في شرح التلخيص فلا بد انه لا دليل للدليل ففبه
 نظر اذا لو كان وصفا لدليل الدليل حينئذ لكان نسبته اليه حقيقة عقلية
 فيما اذا وجد فيجوز ان يكون المدعى ادعاء المحشى فان قيل يجوز ان يكون
 وصفا لدليل ذلك الدليل ايضا لانفسه وهكذا تقول في كل دليل
 نسب المنع اليه وغايته ان لا يوجد حقيقة عقلية قلنا لا معنى لكون الشئ
 وصفا حقيقيا لامر الا انه اذا نسب اليه يكون النسبة حقيقة عقلية فتجوز
 كون المنع حينئذ وصفا حقيقيا للدليل الدليل وعدم كون نسبته اليه فيما

قوله لان قوله ايضا ياباه لان معناه
 كما لا يمنع النقل والمدعى فيكون
 المعنى لو كان المنع ما ذكره المص
 يلزم ان لا يمنع الدليل ومقدمته
 الاجحازا كما لا يمنع النقل والمدعى

اذا وجد

اذا وجد حقيقة عقلية مما لا يجتمعان قطعا ولذا قالوا في قولنا اقد منى
 بذلك حق لى على فلان ليس الموجود الا القدوم فنسبة الاقدام
 الى الحق مجاز عقلى ولم يتحقق هناك حقيقة اذ لا مقدم ولو كان هناك
 مقدم لكان الاسناد اليه حقيقة قطعا هذا بقى ههنا بحث هو انه كان عليه
 ان يقول لو كان المنع ما ذكره يلزم ان لا يمنع الدليل ومقدمته الاجحازا وان يمنع
 النقل والمدعى حقيقة فيما اذا كانا مدلين والجواب ان الحصر
 في المعنى الثالث انما يصح اذا حل على معنى لا يستعمل المنع في المطالبة
 على نفسها وحينئذ يصح الحصر وان كان المنع عبارة عما هو حال
 المدلى لان المنع المنسوب الى النقل والمدعى انما يكون حقيقة لغوية
 حينئذ اذا اريد به المطالبة على دليلها الاعلى نفسها وقد يقال مراده
 ما اشار اليه الفاضل العصام من انه لو كان المنع عبارة عما ذكره لما اسند
 حقيقة الا الى الدليل المطلوب لالى دليل المعلن ولالى مقدمته اقول هذا
 كما ان الوضع بمعنى تعيين اللفظ بازاء المعنى انما يستند حقيقة الى اللفظ
 لالى المعنى ومثله كثير ووجه التدبر حينئذ اشارة الى دفعه بان ذلك المعنى
 من الصفات المركبة التى لا يشق منها شئ كما ذهب التفتازانى في تعريف
 الدلالة بفهم المعنى من اللفظ حيث ان الدال هو اللفظ لا المعنى المفهوم
 اوبانه مبنى على المسامحة المشهورة والمراد جعل المقدمة بحيث يطلب عليها
 دليل كما ذهب اليه الشريف في تعريف الدلالة وتبعه المحشى
 في حاشية التهذيب قوله فتدبر اشارة الى دفع الارادتين بوجوه
 اشرا اليها الاول ان الدليل خارج عن مفهوم المقدمة والمنع وكذا المقدمة
 خارجة عن مفهوم المنع وان كان التقييد بهما داخلا فيهما ولا معنى
 المنجريد عن المدلول الالتزامى لامن حيث الدلالة عليه ولا من حيث الارادة
 الثانى لو سلم دخولهما فيهما فالأخوذ في مفهومهما اعم من المنسوب اليه
 ولا دلالة للعصام على الخاص باحدى الدلالات الثلاث فلا يحتاج الى التجريد
 ولالى التوكيد والا لا احتيج الى احدهما فى نسب جميع الاعراض النسبية

الى احد المتسبين وجب الاعمال الى فواعلها ولم يقل به احد الثالث
ان معنى اضمحلال العام المأخوذ في مفهومهما في ضمن الخاص المنسوب
اليه توكيدا فاحتمال التوكيد يهدم وجوب التجريد فلا يجوز في شيء
من الطرفين والنسبة حيث وجد مجرد توهم المغاربة بين المأخوذ والمنسوب
اليه لا يكون موجبا للتجريد لجواز التوكيد بالاتحاد والاضمحلال او اشارة
الى ان الحصر الذي ادعاه انما يتم بالنظر الى الاحتمالين الاولين لا بالنظر
الى الاحتمال الثالث لان لفظ المنع قد يطلق على هذا المعنى من غير
نسبته الى شيء من الدليل ومقدمته كما اذا قال احدنا سلم هذه المقدمة وقلنا
هذا المنع حقيقي فقد استعملنا في ذلك المعنى حقيقة لغوية فلا يتم
الحصر الا ان يحمل على ما قد من ان المراد لا يستعمل منسوب الى الدليل
ومقدمته الا بحراز لغويا قوله بطريق الاستخدام بان يرجع الضمير
الى جنس الدليل في ضمن الدليل المطلوب وفيه انه يستلزم ان يكون
طلب الناقض او المعارض الدليل على دليل نفسه منعا حقيقيا وليس
كذا بل المراد من الدليل المظهر هو دليل المعلل اللهم الا ان يلتزم
كونه منعا حقيقيا اذ يقال انه منع دليل نفسه فليأمل فيه قوله او ارجاع
الضمير الى على ان يكون الاضافة لادنى الملازمة اذا المقدمه انما تضاف
حقيقة الى الدليل لا الى المدعى والمضاف الى المدعى حقيقة هو الدليل
لا المقدمة ثم ان هذا وما بعده مبنان على كون هذا الكلام دليلا
لا تعريفا والا فارجاع الضمير في التعريف الى الخارج ليس بجيد
لا يقال على تقدير ارجاعه الى المدعى لا ينطبق الدليل على تمام الدعوى
اذ يبقى حال النقل بل الصواب ان يرجع الى كل من النقل والمدعى لا نقول
لعل هذا التوجيه من الشارح مبني على انه حمل النقل في كلام المص
على معنى المنقول وادرج النقل بمعنى الحاصل بالمصدر المحتاج الى شيء
من الدليل والتنبيه في المدعى وما ليس بمحتاج لا بتصوره دليل ولا مقدمة
قوله لكن الكل خلاف الظاهر اذ لما اظهر القوم الدليل الثاني

فالظاهر

فالظاهر ان يرجع الضمير الى الدليل المذكور قوله سواء كان
مطلوبا من المدعى على دعواه او على مقدمة دليله او لم يكن مطلوبا منه
على شيء منهما بل اني به من غير طلب ولاجل هذا التعيين حذف المنع
مع انه ذكره فيما سبق حيث قال على دعواه لا يقال لما كان هذا التوجيه
مبنيا على كون الكلام دليلا لا تعريفا امكن تخصيصه بالدليل المطلوب
لانا نقول لا يثبت المدعى ههنا الابان بحمل ذلك الكلام على ان لفظ المنع
لم يوضع في عرفهم الا لهذا المعنى وذلك يوجب تعميم ذلك المعنى بحيث
ينطبق على جميع افراد المنع نعم يرد عليه ان المراد من قوله او مدعيها
فالدليل معنى فيصح ان يطلب منك الدليل او يليق فليس الدليل
المذكور هناك مختصا بالدليل المطلوب بالفعل بل هو عبارة عما يصح
طلبه منه او يليق وهو شامل لكل دليل فلا حاجة الى الاستخدام الا ان
يقال لا يصح للسائل ولا يليق طلب الدليل الفاسد بل الصحيح والمنع
طلب الدليل على مقدمة مطلق الدليل صحيحا كان او فاسدا او نقول
من الادلة المنوعة ما لا يصح طلبه ولا يليق على دعواه وان صح طلبه
على مقدمته اقول هنا بحث من وجهين الاول لوجه تخصيص الاراد
بالاحتياج الى طريق الاستخدام بالتوجيه الاخير بل لابد منه على التوجيه
الثاني ايضا اذ طلب الدليل على مقدمة دليل النقل منع حقيقي كطلبه
على مقدمة دليل المدعى فلا بد من طريق الاستخدام بان يرجع الضمير
الى المدعى بمعنى اعم من النقل بالمعنى الحاصل بالمصدر كما اختاره لا بمعنى
يتسأل به وان ادرج النقل المحتاج الى شيء من الدليل والتنبيه في المدعى
كما شرنا ليكون المنع مختصا بطلب الدليل على مقدمة المدعى بطل
ما سبق منه من ان النقل قد يمنع حقيقة اذا كان مقدمة الثاني
ان الاحتياج الى هذه التوجيهات لدفع الفساد بخصوص الذي هو
لزوم انحسار الدليلين اعني لزوم كون المنع عبارة عن طلب الدليل
على مقدمة ذلك الدليل المطلوب ولذا قال في الحاشية لاخرى هذا

قوله بطل ما سبق منه ضرورة
انه انما يمنع حقيقة اذا كان نقل
نظير احتياج الى الدليل كما لا يخفى

اي ايهام الاتحاد الدليلين اذا كان الضمير راجعا الى الدليل المذكور
واما اذا كان راجعا الى ما ذكر في قوله او مدعيه فالدليل فلا لكنه
لا يخلو عن بعد انتهى ولا يخفى ان ذلك الفساد يندفع بنفس الاستخدام
على التوجيه الاول وبنفس ارجاع الضمير الى غير ما اضيف اليه الطلب
على التوجيه الاخير والاحتياج الى الاستخدام حينئذ ليس لدفع
ذلك الفساد بل لامر آخر هو لزوم كون التعريف اخص فالمقابلة
بين التوجيه الاول والتوجيه الاخير من جهة ان للاستخدام مدخلا
في دفع ذلك الفساد في الاول وليس له مدخل في دفعه في الاخير
لامن جهة ان الاستخدام موجود في الاول ومعدوم في الاخير حتى يتوجه
ما ذكره ولا حاجة الى ما قبل انما يتجه ما اورده على الشارح لوجعل التوجيه
الاخير مقابلا للتوجيه الاول وليس كذلك لانه ذكر التوجيه الاخير
في حاشية اخرى غير حاشية الاستخدام انتهى قوله على ان الاستخدام
غير ظاهر ههنا لان المراد من الدليل الذي اضيف اليه الطلب اعني
المرجع مطلق الدليل لا الدليل المطلوب وانما يختص به بواسطة
اضافة الطلب اليه والمراد من الضمير ايضا ذلك المطلق لا معنى آخر
مباين له او اعم او اخص حتى يكون استخداما على ما هو المشهور
في تعريفه بل انه يراد بالمرجع وضميره معنيان مختلفان حقيقيان او مجازيان
او مختلفان نعم لو كان المرجع هو الدليل المضاف اليه من حيث هو
مضاف اليه لتحقيق الاستخدام بذلك المعنى بان يراد بالمرجع الدليل المطلوب
وبضميره مطلق الدليل لكن يجوز ان يكون المرجع هو الدليل المضاف اليه
مع قطع النظر عن الاضافة لانه مذكور ايضا فان قيل الظاهر
رجوع الضمير الى الدليل المطلوب كما يظهر مما ذكره في بعض النسخ
الذي تنقله فيما بعد قلت مجرد العدول عن الظاهر بعد تسامحا
وانما يوجب الاستخدام لو اراد من المرجع والضمير معنيان مختلفان
كما لا يخفى قال في بعض النسخ وما قبل المراد ما بوجه ظاهر العبارة

ولا حاجة

ولا حاجة الى ارتكاب خلاف الظاهر لان المراد من الدليل جنس الدليل
ويجوز اجزاء الاحكام المتخالفة على جنس واحد مدفوع بانه لا كلام
في الجواز بل في ظاهر الكلام ومن البين انه اذا جرى الحكم على جنس
ثم ارجع الضمير الى ذلك الجنس يتبادر منه ان المراد ذلك الجنس باعتبار
تحققه في مورد الحكم كقولك جاني رجل وهو عالم انتهى وبما ذكرنا
ظهر ان لا تدافع بين هذه النسخة وبين نفي ظهور الاستخدام واندفع
ايضا ما قبل لما كان مطلق الدليل اعم من الدليل المطلوب والمعنى العام
معنى مجازي للفظ الخاص فالاستخدام اظهر من ان يخفى انتهى نعم
لقائل ان يقول قد اشرنا الى ان السائل لا يصح ان يطلب دليلا فاسدا
فالمراد من الدليل الذي اضيف اليه الطلب هو الدليل الصحيح ومن الضمير
مطلق الدليل صحيحا كان او فاسدا فالاستخدام اظهر من هذا الوجه
فليتأمل قوله وايضا لوجعل الحاشيتان حاشية يعني ان الحاشية
الاولى مسوقة لتوجيه العبارة لدفع اتحاد الدليلين المتوهم من ظاهرها
بوجهين الاول طريق الاستخدام والاخر ارجاع الضمير الى المدعي
والحاشية الثانية مسوقة لغرض ان الاتحاد المتوهم انما يلزم لو ارجع
الى الدليل القريب لا الى البعيد وهذه الحاشية تضمنت توجيهها ثالثا
ولا يخفى انه لا داعي الى فصل بعض هذه التوجيهات عن بعض ولا الى
تخصيص عدم لزوم الاتحاد المتوهم بارجاع الضمير الى الدليل البعيد
اذ على تقدير ارجاعه الى المدعي او الى الدليل القريب بطريق الاستخدام
لا يلزم ذلك ايضا فالاولى ان يجمع الكل في حاشية واحدة بان يقال
انما يلزم الاتحاد المتوهم لو لم يجر ارجاع الضمير الى الدليل القريب
بطريق الاستخدام او الى المدعي او الى الدليل البعيد لثلا يفصل
بين التوجيهات بلا داع ولينعم الغرض المذكور كل توجيه ويمكن ان يقال
الغرض الاصل من الحاشية الثانية نفي ايهام ظاهر العبارة لانني ما وهمه
من الاتحاد وان رده بقوله لكنه لا يخلو عن بعد بان رجوعه الى الدليل

البعيد بعيد والظاهر رجوعه الى القريب في كل حال فلا يندفع به ايها
الظاهر وان امكن دفع الاتحاد الموهم بذلك كالتوجيهين المذكورين
في الحاشية الاولى لتوجيه عبارة الظاهر فلو جمع الكل في حاشية
واحدة لكان الكل توجيها لدفع الابهام اول دفع الموهم مع ان
ما في الحاشية الاولى لدفع الثاني وما في الثانية لدفع الاول وان كان مردودا
وبعد الرد يكون متضمنا لدفع الثاني بوجه ثالث فلا يرد ما اورده
قال الشارح والمراد بالمقدمة ههنا على ما قيل الخ اي المراد بمقدمة الدليل
في تعريف المنع الخفي على ما قيل هي اي مقدمة الدليل ما يتوقف عليه صحة
الدليل وازدادة المقدمة الى الدليل لامية بمعنى الاختصاص فكان المقدمة
قبل التعريف معلومة بوجه اجمالي هو كونها امرا مختصا بالدليل
بان يكون جزءا منه او وصفا حالافيه فهذه القرينة تخص الموصول
بالامر المختص بالدليل فلا يصدق التعريف على نفس الدليل ولا على
المستدل وفكره وسائر العلل الخارجة عن الدليل وللتوقف مع بيان
اخص وهو ان لا يمكن وجود الشيء الابعد وجود شيء اخر فالمعلول
متوقف على علته بهذا المعنى دون العكس وهو المعنى الاشهر المتبادر
في اطلاقاته وهو المعتبر في مفهوم الدور الباطل التقدمي اذ قد اعتبر
فيه تأخر الموقوف عن الموقوف عليه تأخرا ذاتيا واعلم وهو معنى
لولا لا يمنع الشيء وحيث لم يعتبر فيه التقدم والتأخر فقد توقف
كل من المعلول وعلته على الاخر بهذا المعنى بل توقف كل من معلول
علة واحدة على الاخر اذ يصدق على كل ملزوم انه بمنع بدون اللازم
فيكون كل لازم موقوفا عليه بهذا المعنى سواء كان لازما متقدما
كالشروط والعلة التامة او لازما متأخرا كالمعلول بالنسبة الى علته
او لا متقدما ولا متأخرا بل معيا كاحد المعلولين المذكورين بالنسبة
الى الاخر وهذا المعنى في تعريف مطلق الدور الشامل للدور التقدمي
الباطل والدور المعنى الغير الباطل اذ غايته لزوم كون الشيء مع نفسه

لا متقدما عليه كما في الدور الباطل وصحة الدليل يحتمل ان يكون بمعنى
صحة مادة وصورة جميعا اي مجموع صحيحة المادة والصورة كما اختاره
بعض المحققين ويحتمل ان يكون بمعنى صحة الصورة فقط كما جوزه ذلك
البعض ويحتمل ان يكون بمعنى يعم كلاما من الصحتين فقط ويؤيده
تعريف بعضهم بما يتوقف عليه صحة الدليل مادة وصورة بكلمة او الفاصلة
ويحتمل ان يكون بمعنى يعم كلامهما ويعم مجموعهما والاول هو الظاهر
المتبادر لان صحة الصورة فقط او صحة المادة فقط حال لجزء الدليل
لانفسه فنسبتها اليه من باب نسبة وصف الجزء الى الكل وهي نسبة
بجارية يحتاج في التعريف الى قرينة ظاهرة كما لا يخفى ثم المقدمة بهذا
المعنى اعم مطلقا من المقدمة بمعنى ما جعلت جزء حجة كما ينقله
عن الشريف لان الحجية والدليل متساوقان وهذا المعنى
كما يصدق على القضايا الاجزاء صادقة كانت او كاذبة يصدق
على الشرائط الخارجة بخلاف المعنى الثاني فانه لا يصدق على الشرائط
وما ذكره بعض الافاضل في حاشية الشمية من ان كون المعنى الاول
مطلقا من الثاني انما هو على تقدير ان يراد من صحة الدليل صحة صورته
فقط كما هو الظاهر من تخصص اهل المنطق المسائل بصورة الدليل
بناء على ان تلك الصحة تتوقف على مقدمات الاشكال وشرائطها
ولا تتوقف على صدق تلك المقدمات ولا على مناسبتها للمطلوب واما اذا
اريد بصحة الدليل صحته مادة وصورة جميعا كما هو الظاهر من حال الفن
ورعايته من جانبي الصورة والمادة فيبين المعنيين عموم من وجه لان المعنى الاول
على هذا يكون متناولا لشرائط الاشكال ومقدماتها الصادقة وحدها
ولصدق تلك المقدمات ومناسبتها للمطلوب ايضا والمقدمة بمعنى الجزء
لا تصدق الا على مقدمات الاشكال لكن يتناول صادقها وكاذبها جميعا
ففيه نظر اذ لا نسلم انه اذا اريد مجموع صحيحة المادة والصورة لم يصدق
هذا المعنى على الاجزاء الكاذبة ولهذا المنع اسانيد الاول ان مجموع

الصحيحين بتوقف على صحة الصورة فقط توقف الكل على الجزء وقد اعترف بان صحة الصورة فقط انما تتوقف على مطلق الاجزاء صادقة كانت او كاذبة فالاجزاء الكاذبة يكون مقدمات مع قطع النظر عن صدقها وكذبها باعتبار ان مجموع الصحيحين متوقف على صحة الصورة المتوقفة على مطلق الاجزاء وان لم تكن مقدمات باعتبار عدم توقف صحة المادة عليها الثاني ان صحة الدليل باي معنى كانت تتوقف على الدليل توقف العارض على المعروض كما يذكره المحشي والدليل بتوقف على اجزائه صادقة كانت او كاذبة الثالث ان ما ذكره لو لم يات بما يتم اذا حل التعريف على معنى ما يتوقف على نفسه صحة الدليل لا اذا حل على معنى ما يتوقف على صحته صحة الدليل كما يذكره المحشي للقطع بان الدليل المؤلف الكواذب لو صح مادة وصورة فانما يصح بجزائه فصحة مادة وصورة بتوقف على صحة اجزائه وان لم يصح بالفعل اذا التوقف لا يتوقف على تحقق الموقوف والموقوف عليه كما يقال طير ان الفرس بتوقف على الجاحين ولا طير ان له ولا جناح الرابع ان ما ذكره انما يتم اذا حل الصحة على الصحة في نفس الامر واما اذا حلت على ما هو اعم من الصحة في الزعم فلا لان القضايا المأخوذة في الدليل صادقة في زعم المستدل واطاها وان كانت كاذبة في الواقع ولعل المحشي لاجل ما ذكرنا لم يتعرض بعدم صدق التعريف على الاجزاء الكواذب قوله فيه انه صادق على نفس الدليل لان الصحة عارضة للدليل وتوقف كل عارض على معروضه ظاهر سواء كان التوقف بالمعنى الاعم او بالمعنى الاخص كما لا يخفى مع ان نفس الدليل ليس بمقدمة الدليل قطعا والجواب عنه بوجوه الاول ما اشرنا من ان عنوان مقدمة الدليل خصص الموصول بالامر المختص بالدليل فلا يدحل نفس الدليل لانه ليس بامر مختص بالدليل بل نفسه ولا بأس في جعل المعرف بوجهه المعلوم قرينة على التعريف كما سبق مثله منه في بحث الدليل لا يقال لا يجوز تخصيص الموصول بالامر المختص فانه

فانه ان اريد المختص بذلك الدليل يخرج القضية التي كانت جزءا من دليلين او اكثر وان اردت المختص بنفس الدليل يخرج القضية التي كانت جزءا من دليل في موضع وكانت مدعى في موضع اخر لانا نقول تلك القضية من حيث انها جزء من ذلك الدليل مختصة بذلك الدليل وبجنس الدليل وان لم يكن مختصة في ذاتها وكونها مقدمة من تلك الجنبية لا مطلقا الثاني لوقوعنا النظر عن تخصيص الموصول بقرينة المعرف فالمبتدأ مما يتوقف عليه صحة الدليل غير الدليل قطعا للقطع بان المبتدأ مما يتوقف عليه صحة الصلوة شرائطها واركائها لانفس الصلوة الثالث انما يرد اذا كان اضافة الصحة من اضافة المصدر الى الفاعل واما اذا كان من اضافة الصفة الى الموصوف كصول الصورة فلاذ يكون المعنى ما يتوقف عليه الدليل الصحيح اما في ذاته كلقضايا الاجزاء مع قطع النظر عن كونها صادقة او كاذبة ومناسبة او غير مناسبة اوفي صحته صورة كالشرائط او مادة كصدق تلك القضايا ومناسبتها للمطلوب سواء على ان صحة المادة اعم من صدقها ومناسبتها للمطلوب كما لا يخفى لا يقال على هذا يلزم اختصاص المقدمة بالدليل الصحيح مع ان للادلة الفاسدة مقدمات قطعا لانا نقول المراد الدليل الصحيح في اعتقاد المستدل ولو في الظاهر وان لم يكن صحيحا في الواقع على انه يجوز ان يراد الصحيح تحقيقا او تقديرا اذ لا فرق بين الاخبار والاصناف الاعتبار علم المخاطب فان الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاصناف بعد العلم بها اوصاف فكما جاز ان يحمل الاخبار على القضايا الخارجية الحاكمة بالانصاف الفعلي تارة وعلى القضايا الحقيقية الحاكمة بالانصاف الفرضي اخرى فكذا الاوصاف ومنه عقد الوضع في قولنا كل مجهول مطلق دائما يتمتع بالحكم عليه مع انه ليس هناك شيء يمكن ان يكون مجهولا مطلقا دائما بالامكان الوقوعي وان امكن ذلك بالامكان الذاتي الذي اعتبره الفارابي في عقد الوضع فان قيل الدليل الصحيح اخص من مطلق

الدليل والاخص بتوقف على الاعم فلا يندفع بهذا الجواب اصل الاشكال
قلنا انما يتوقف الخاص على العام اذا كان العام ذاتيا له وعنوان الدليل
ليس ذاتيا لافراد الدليل الصحيح الذي هو عبارة عن القضايا ولو سلم
فتوقف الخاص على العام في الوجود الذهني الظلي حيث يكون تصويره
مستبوقا بتصور العام والمراد ههنا التوقف في الواقع ولا يمكن
ان يكون الخاص متوقفا بهذا المعنى على العام والالكان العام موجودا
في الواقع بدون الخاص وهو محال قوله والازم توقف صحة
الدليل على نفسها فيه نظر لجواز ان يتوقف صحتها من حيث الصورة
على صحتها من حيث المادة او بالعكس وان يتوقف صحتها مادة وصورة
جميعا على احدي الصحتين توقف الكل على الجزء لا يقال لاشبهة
في ان صحة الصورة لا تتوقف على صحة المادة ولا في العكس لانا نقول
وكذا لاشبهة في ان صحة لا تتوقف على نفسها بل هو اظهر بطلانا
منهما فلو كان بطلان الازم في نفسه منافيا للزم لم يصح الحكم بلزومه
ايضا فالوجه ان يتعرض بهما ايضا على انه لا كلام في جواز توقف
مجموع الصحتين على احديهما ولا يخلص الابان يقال مراده وحيث
لا يصدق التعريف بظاهره على الدليل اذا الظاهر ان الصحة المقدرة
بالنسبة الى الدليل يتحقق في ضمن الصحة المذكورة سواء كانت عبارة
عن صحة الصورة فقط كما جوزه بعض المحققين او عن مجموع الصحتين
كما هو الظاهر المختار عند ذلك المحقق فلو صدق على الدليل يلزم
توقف صحتها على نفسها ويمكن ان يقال هذا مبني على ما قدمنا
من ان صحة الدليل حقيقة هي مجموع الصحتين واحديهما صحة
جزئية لا صحة نفسه فكل من الصحة المذكورة والمقدرة متحققة في ضمن
ذلك المجموع لا غير فلو صدق التعريف بعد هذا التحريز على نفس
الدليل يلزم توقف مجموع الصحتين على نفسه ولقائل ان يقول في اصل
الجواب بحث من وجوه الاول ان التعريف على هذا لا يصدق على

صحة الهيئة وصحة المادة كصدق الصغرى مثلا اذا التوقف على نفس
صحة كل منهما لا على صحة تلك الصحة نعم يصدق على المقدمة
الصادقة بل وعلى الكاذبة لما عرفت ان الدليل على تقدير صحتها انما
يصح بصحتها الثاني انه على هذا يصدق على نفس الهيئة المفردة
صحة كانت او فاسدة ولا معنى لكون الهيئة الفاسدة مقدمة الثالث
انه على هذا انما يصدق على القضايا الحاكمة بالشرائط كقولنا الصغرى
موجبة لا على نفس الشرائط لما استعرف مع ان المقدمات هي انفس
الشرائط لا القضايا الحاكمة بها وسيصرح بهذا الوجه قوله وفيه
ما فيه اي في كل من الجوابين ما فيه من النظر اما في الجواب الاول
فما قدمنا من الوجهين الاولين من وجوه النظر واما في الجواب الثاني
فهم وان تخصيص الموصول بالقضية لا يقريند عليه سوى توجه الفساد الخفي
عند المخاطب وذلك غير صحيح لان الغرض من تعريف المقدمة مثلا تميزها
عن الاغبار على وجه يشمل جميع الافراد عند من لا يعرف المقدمة ماهي
اذ لو كانت متميزة عنده على ذلك الوجه لاستغنى عن التعريف واما الوجه
المعلوم قبل التعريف فلا يفيد اختصاص المقدمة بالقضية وانما يفيد
كونها امرا مختصا بالدليل وهو اعم من القضية وفيه ان ما سبق
من المعنى من ان المنع طلب الدليل على المقدمة وتعر يفها المشهور بقضية
جعلت جزء صحة يفيد ان اختصاصها بالقضية لما سبق في من المحشى
ان الدليل انما يطلب على الحكم والتصديق فالمقدمة قبل هذا التعريف
معلومة بكونها قضية متعلقة بالدليل بنوع اختصاص به وقد يقال
وجهه ان الدليل لا يخرج بعد اذ القضية جنس شامل للقبل والكثير
كاقا تون الذي يطلق على مسائل علم واحد فقوله والدليل ليس
بقضية ليس صحيح على اطلاقه وانما يصح على مذهب المنطقيين
حيث جعلوا الهيئة التي ليست بقضية جزءا من الدليل على انه لا يصح
على مذهبهم ايضا لان كون المركب من الداخل والخارج خارجا

قوله بنوع اختصاص المح دفع
شوال بان قولنا الصغرى موجبة
مثلا قضية خارجة عن الدليل
فلا يكون مختص به وقد دل
الاضافة الالامية على
الاختصاص فبهيئة تنف فاجاب
بازنوع الاختصاص من معنى
اللام ايضا ولا شك ان ذلك القول
مختص بذلك الدليل نوع
اختصاص فانه بين ايجاب
صغرى دليل اخذ ولا يجاب حكم
اخر كما لا يخفى عليه

انما هو اذا لم يكن الخارج محتاجا في قوامه الى الداخل واما اذا كان محتاجا اليه كما هي هنا فالركب منهما بعد دخلا كالركب من الجوهر والعرض فانه يعد جوهر الاعراض ولا يخلص الابان يجعل الموصول عبارة عن القضية الواحدة انتهى ملخصا وفيه بحث لان كون القضية جنسا منطقييا في التعريف لا يوجب كونها جنسا نحويا شاملا للقليل والكثير كالتركيب وقد خصصها بالوحدة بالوحدة كالقوة فقياسها الى القانون مع الفارق والقضية المركبة واحدة مفيدة كسائر البسائط المفيدة بقيد اجالية لو فصلت صارت قضايا ولذا قد توجه المظنة الى قيوداتها ولاجل ان القضية مختصة بالوحدة احتاجوا الى جمعها في تعريف القياس ولو سلمنا ان التاء فيها ليست للوحدة بل علامة النقل فقط من الوصفية الى الاسمية كما قيل فالظاهر ان يجعل الموصول ههنا عبارة عن القضية المنكرة بناء على ان الاصل في الخبر هو التأكيد والتكيد دال على الوحدة فان قلت القضايا المأخوذة في الدليل واحدة بالاعتبار بجهة واحدة عرضية هي الهيئة العارضة كمجموع مسائل علم واحد ولهذا صح اخذ القول المنكر في تعريف القياس فيصدق عليها القضية بناء الوحدة معرفة كانت او منكورة وان لم نصدق على القضايا التي لم تكن واحدة بالاعتبار لاي جهة واحدة ذاتية ولا بجهة واحدة عرضية ولا يمكن حمل الوحدة على الوحدة الحقيقية لان كل قضية عبارة عن امور ثلاثة هي اجزاؤها فلا تكون واحدة بالذات بل بالاعتبار اى باعتبار كونها معروضة للهيئة الاخبارية قلت نعم لكن القضية لما كانت في الاصل مشتقة من القضاء بمعنى الحكم دل الوحدة المنضمة اليها من جهة التاء او من التأكيد على ان المراد منها ما يستفاد منه حكم واحد والا فلا يخرج الدليل ولو بعد تقييدها بالوحدة لاجل ما ذكرت مع ان القائل جعل ذلك التقييد مخلصا وايضا لو صدق القضية على المركب من قضيتين لم يصح عدول الشارح في تعريف الدليل من قضايا

الى قضيتين كما سبق فالحق ان الدليل المؤلف من حكيم او اكثر ليس بقضية فاذا خصص الموصول بها لا يكون القضايا المعروضة للهيئة اعني المركب الاصول مقدمة من الدليل المنطقي المركب منها ومن الهيئة وان جوز ههنا قوله ولقائل ان يقول الخ لا يخفى ان ههنا اربع احتمالات لان المراد من الموصول اما القضية واما مطلق الشيء وعلى كل تقدير فالمراد من التوقف عليه اما التوقف على صحته واما التوقف على نفسه والشق الثاني من ترتيبه مخصوص بالاخير الذي هو ان يراد من الموصول مطلق الشيء ومن التوقف عليه التوقف على نفسه والشق الاول شامل للاحتتمالات الثلاثة الاول في تلخيص كلامه ان خصص الموصول بالقضية سواء اريد التوقف على صحتها او على نفسها او اريد بالموصول مطلق الشيء وبالتوقف عليه التوقف على صحته يلزم ان لا يصدق التعريف على شرائط الادلة وان اريد بالموصول مطلق الشيء وبالتوقف عليه التوقف على نفسه كما هو ظاهر التعريف كما يصدق على نفس الدليل كما تقدم يصدق على نفس المستدل وعلمه وفكره وغيرها من العطل التي تتوقف عليها الدليل وصحته اما الملازمة في الشق الاول اما على تقدير كون الموصول عبارة عن القضية فلان شرائط الادلة ليست القضايا الحاكمة بان الصغرى موجبة والكبرى كلية وهذا الدليل مستلزم مثلا والماصح استدلال من لا يعرف المنطق ولا يتصور معنى الايجاب والكلية وهو باطل بل الشرائط هي انفس الايجاب والكلية والاستلزام اعني انفس الواقع التي يطابقها احكام تلك القضايا فبعد تخصيص الموصول بالقضية يخرج الشرائط سواء اريد بالتوقف عليه التوقف على نفسه او على صحته لا يقال يجوز ان يحمل على ما هو اعم من القضية بالفعل او بالقوة القريبة او البعيدة والايجاب مثلا اذا حصل صورته في الذهن وحكم به صار قضية فتلك الشرائط من شأنها ان تصير قضايا فهي قضايا ولو بالقوة البعيدة لان قول هذا

مع كونه تكلفا بعد تكلف بلاقرينة واضحة يستلزم ان يصدق التعريف
على وجود المستدل ووجود علمه ووجودات سائر العلل حيث ان وجود
كل منها قضايا بالقوة البعيدة ايضا وان لم يستلزم ان يصدق على نفس
المستدل وايضا هو على تقدير ان يراد التوقف على نفسه يستلزم صدق
التعريف على اطراف الشرطيات لما خوزة في الدليل بل على المركبات
التقييدية لما خوزة فيه وكذا الكلام فيما قبل يجوز ان يراد القضية حقيقة
او حكما وتلك الشرائط قضايا حكما انتهى مع ان فيه ما فيه لان تلك الشرائط
لما لم تكن صورا ذهنية لم تكن في حكم القضاياء جريان المطابقة للواقع
فيها لاستحالة مطابقة الشيء لنفسه وان كانت قضايا بالقوة البعيدة
واما على تقدير كون الموصول عبارة عن مطلق الشيء واريده بالتوقف
عليه التوقف على صحته فلان الصحة في الاصل بمعنى البراءة عن كل مفسد
كما في القاموس ثم نقلوها واستعملوها تارة في معنى استجماع الشرائط
كافي صحة الهيئة وصحة التعريفات وتارة في معنى الصدق كافي صحة
الصفري وتارة في معنى يعمها كافي صحة مادة الدليل لان صحة المادة
ليست مختصة بصدقها بل عبارة عن صدقها ومناسبتها للمطلوب
جميعا وكافي صحة الدليل مادة وصورة ومن البين ان ليس للشرائط
صحة باحد هذين المعنيين اما بمعنى المطابقة للواقع فلما عرفت ان تلك
الشرائط انفس الواقع فلا يوصف بالصحة بهذا المعنى الا انقضايها
الحاكمة بها واما بمعنى استجماع الشرائط فلان ليس لتلك الشرائط
شرائط آخر تفسدها بدونها فان قيل بل لكل منها شروط
فان الايجاب الخارجى مثلا يتوقف على وجود الموضوع وكون ذلك
الوجود محققا في الخارج وعلى كون المحمول ثابتا له في الخارج وكلية
الكبرى تتوقف على عدم كونها قضية طبيعية وعلى كون موضوعها
مساويا لمحمولها او اخص منه مطلقا والاستلزام المعتبر في الدليل
اعني استلزام السبب للمسبب كما يأتى من المحشى يتوقف على صحة الصورة

ومناسبة

قوله على اطراف الشرطيات
لا يقال هذا ممنوع اذ يخرج تلك
الاطراف عن التعريف بما يتوقف
عليه صحة الدليل لان صحة
الدليل انما يتوقف على صحة
الشرطية لا على صحة اطرافها
لانما تقول فيقول في صدقه
على مقدم الشرطية التي كانت
جزأ من القياس الاستثنائي
واستثنى عين المقدم
عن الثاني فان صحة ذلك الدليل
تتوقف على صحة ذلك المقدم
فيلزم ان يكون مقدمة كنفس
المقدمة الاستثنائية وهو باطل
علا

ومناسبة المسألة اعني العلاقة الصحيحة للانتقال وعلى شرائطها وسبب
تحقيقه قلنا على تقدير اطراد ذلك في كل شرط نقل الكلام الى شروط
الشروط فانها شروط صحة الدليل ايضا فاما ان يتسلسل الشروط
او ينشئ الى شرط غير مشروط فلا يصدق التعريف عليه مع انه مقدمة
قطعا وبالجملة لا يصدق التعريف حيث تدعى جميع الشرائط وان صدق
على بعضها وبهذا ظهر انه فاع المأقشة المنقولة عنه ههنا حيث قال
ويمكن ان يناقش بانه لا مانع عن صدق التعريف على التوجيه الاخير
على الشرائط لجواز ان يكون صحة الدليل موقوفة على صحتها ايضا
وان كان غير ملائم لكن على هذا يصدق التعريف بحسب الظاهر
على الفكر ونحوه اللهم الا ان يمنع التوقف على صحته حتى يلزم
كونه مقدمة فيفكر انتهى على ان منع التوقف على صحة الفكر
والهيئة منع الحكم المعلوم قطعاً ومن الافاضل من حل الصحة التي قدرها
المحشى في التعريف على معنى الثبوت في الدليل ليكون المعنى ما يتوقف
على ثبوته في الدليل صحة الدليل فيصدق التعريف على الشرائط
ولا يخفى ان حل الصحة على المعنى اللغوي كافي قول الشاعر مع
عند الناس اني عاشق اى ثبت ثم تخصيصه بالثبوت في الدليل تعسف
بمرتين اذ لا يلتفت اليه مع شيوع المعنى الاصطلاحي مع انه يستلزم
صدق التعريف على الاجزاء الثانوية للدليل كالموضوع والمحمول وغيرها
من اجزاء القضاياء الثابتة في الدليل وليس شيء منها بمقدمة كما يستلزم
صدقه على نفس الهيئة قوله وان كانت كلمة ماعبارة عن مطلق الشيء
الح بمعنى واريده بالتوقف عليه التوقف على نفسه كما يدل عليه ما في
اكثر النسخ حيث قال في الشق الاول ان كان كلمة ماعبارة عن القضية
او المراد بالتوقف عليه التوقف على صحته بكلمة او الفاصلة وفي هذا الشق
وان كانت كلمة ماعبارة عن مطلق الشيء والمراد بالتوقف عليه التوقف
على نفسه بالواو والواصلة ويدل عليه ايضا ما نقل عنه ههنا حيث قال

هذا مبني على الظاهر والا فلو اريد بالتوقف عليه التوقف على صحته
لا يلزم صدق التعريف على ما ذكر من العلة فليتنا مل انتهى وان هذا
جعلنا الشق الاول شاملا لثلاثة احتمالات والشق الثاني خاصا باحتمال
واحد من الاربعة ولا يخفى قبح التردد حيث بعد ظهور الاحتياج
الى احد التأويلين في دفع انتفاضة بنفس الدليل وايضا لا يحسن
الاقتصار ههنا على انتفاضة بنفس المستدل وعلمه وغيرهما بل المناسب
ان يتعرض بانتفاضة بنفس الدليل ايضا اللهم الا ان يعرض عنه
لظهوره كما اشرنا وايضا الظاهر ان يكون قوله ونقاسا بل ان يقول
ايراد اعلی كل من الجوابين فالوجه ههنا ان لا يعتمد على ما في اكثر النسخ
ولا على ما نقل عنه بل يحتمل مراده على ان يقال ان كان كلمة ما عبارة
عن القضية كما هو الجواب الاول يلزم ان لا يصدق التعريف على الشرائط
سواء اريد بالتوقف عليه التوقف على نفسه او على صحته وان كان
كلمة ما عبارة عن مطلق الشيء واريد بالتوقف عليه التوقف على صحته
كما هو الجواب الثاني يلزم ان يصدق التعريف على المستدل وعلمه
وغيرهما من العمل لان صحة الدليل بتوقف على صحة كل منها بمعنى
استجماع الشرائط لان المستدل من حيث هو مستدل مشروط
بشروط لا تخص كعدم فقد القوة الفكرية وعدم المعلومات المناسبة
للمطلب وكذا علمه مشروط بكونه مطابقا للواقع وبكونه علما مناسباً
للمطلب وهكذا وبهذا يختل الحاشية المقولة عنه ويدل على ان مراده
ما ذكرنا قوله فيما بعد لا يقال الخ فانه انما يدفع النقص بالمستدل وامثاله
لا بنفس الدليل فعلى الاول يختل نظام الكلام دون الثاني فالحق
ان ما في اكثر النسخ مضروب وما زيد في الشق الاول باو الفاصلة فهو
في الشق الثاني بالواو والواصلة قوله على نفس المستدل وهو العلة
الفاعلية للدليل المؤلف وعلمه بالماضي وبمناسبتها وبكيفية الترتيب
والتأليف وبالصحیح من السقیم والعقیم من شروطه وقوله وغيرهما

من العلة

من العلة شامل للعلة الصورية التي هي الهيئة كما اشرنا بل شامل لمفردات
العلل المادية اذا الكل مشروط بالمناسبة للمطلب كما لا يخفى قوله كما لا يخفى
على النصف يشير الى ان لا حد ان يلتزم كون الكل مقدمة بهذا المعنى
الا ان لا دليل بنفيه قطعا لكنه خلاف الظاهر اذ لا يطلقون المقدمة
الا على القضايا الاجزاء والشرائط والمنازع فيه خارج عن جد الانصاف
عند المناظر القاصد لاظهار الصواب اذا الانصاف اعطى النصف
وقصد الصواب مشترك بين الخصمين فالنصف ههنا كناية عن المناظر
فان دفع بعض الاوهام قوله لا يقال الخ اختيار للشق الثاني ومنع
للزوم صدقه على المستدل وامثاله مستند بحمل التوقف عليه على متبادرة
الذي هو التوقف بلا واسطة وتوقف صحة الدليل على هذه الامور
بواسطة توقف الدليل عليها قوله لا نأقول الخ ابطال
للمستند المذكور بانه لو حل التوقف على ما بالذات يلزم ان لا يصدق
التعريف على القضايا الاجزاء كالصغرى لان صحة الدليل بتوقفه
اولا على معروضه الذي هو الدليل ثم بواسطة توقفه على اجزائه مع
ان تلك القضايا الاجزاء مقدّمات قطعاً بحيث لا مجال لا نكاره وان امكن
انكار كون الشرائط مقدّمات ولذا احتج فيها الى التحصن بكلام
السيد الشريف في بعض تصانيفه ولاجل ذلك لم يتعرض بها ههنا
واقصر على الاجزاء مع انه لا يصدق على كل من الشرائط ايضا لان
توقف صحة الدليل عليها ايضا بواسطة الدليل المتوقف على الهيئة
وعلى المادة المناسبة لان كلا منها اما شرط لصحة الهيئة واما شرط
لصحة المادة كما لا يخفى واقتابل ان يقول فيه بحث اما اولا فلانه ان حل
صحة الدليل على معنى مجموع صحة المادة والصورة فذلك المجموع
يتوقف اولا على جزئه الذي هو صحة الصورة فقط وصحة المادة فقط
لا على الدليل الخارج عنه لان توقف الشيء على جزئه اقدم من توقفه
على الامر الخارج نعم على تقدير ان يحتمل التوقف على التوقف بلا واسطة

يلزم ان يخصص المقدمة بهذا المعنى في احدى هاتين الصحتين فلا يكون
 صحة الصغرى او الكبرى مقدمة ايضا لان توقف صحة الدليل
 على صحة الصغرى فقط بواسطة صحة مجموع المادة لكنه لا يجده نفعاً
 وان جملها على ما يعم كلا من الصحتين فقط ليكون المعنى ما يتوقف
 عليه شيء من معنى المادة والصورة فيختل حكمه بلزوم خروج القضايا
 الاجزاء حينئذ لان صحة مجموع المادة فقط يتوقف اولا على جزئها
 الذي هو صحة الصغرى فقط مثلاً فيكون صدق كل جزء مقدمة قطعاً
 وكذا لا يخرج شيء من الشرائط لان صحة الهيئته بمعنى استجماع
 الشرائط يتوقف اولا على كل من تلك الشرائط توقف الكل على جزئه
 بالذات وكذا لا يخرج مناسبة المادة لانها كصدق كل قضية جزء
 من صحة المادة بالذات. ولذا حل الشارح المحقق صحة الدليل في التعريف
 على هذا المعنى وحكمه فيما سياتى بان الاستلزام ليس مما يتوقف عليه شيء
 من الصحتين بناء على انه حله على معنى صحة الصورة وسيجي تفصيله
 واما ثانياً فلان ما ذكره لا يتم على تقدير ان يحمل اضافة الصحة
 الى الدليل على اضافة الصفة الى الموصوف كما اسلفنا واما ثالثاً فلان
 المتوقف على نفس الدليل اولا هو مطلق الصحة لاصحة الدليل المذكورة
 في التعريف لان الدليل هو معروض الاول لا الثاني الا يرى انا اذا قلنا
 زيد ضارب الغلام فطلق الضرب صفة الغلام وضرب الغلام صفة زيد
 لاصفة الغلام والالكان للغلام غلام آخر بل صحة الدليل عارض المدعى
 بقا ان هذا المدعى صحيح الدليل الا ان يقال صحة الدليل عبارة عن نسبة
 قولنا هذا الدليل صحيح ولا شك ان النسبة يتوقف على الطرفين تعقلاً
 وتحققاً لكن باعتبار تلك النسبة يحصل هناك معنى آخر يوصف به المدعى
 وهو كونه بحيث يصح دليلاً فليأمل قوله ثم يقال هذا التعريف
 الخ هذا ايراد آخر على تعريف المقدمة ههنا بذلك اورده الفاضل العصام
 يعني لو كان المقدمة الأخوذة في تعريف المنع معرفة بذلك التعريف

لكن

لكن المنع طلب الدليل على الموقف عليه فيلزم ان لا يكون المنع مسموعاً
 في كثير من المواضع التي لا شبهة في سماعه هناك واللازم باطل ثم ان ليس
 مراده ان ذلك التعريف في نفسه يستدعي ذلك لان استدعائه بواسطة
 تعريف المنع ولا انه بمجرد توسط تعريف المنع يستدعيه لان
 تعريف المنع بطلب الدليل على المقدمة بهذا المعنى ليس تعريفاً
 للمع المسموع فقط بل لمطلق المنع الشامل لغير المسموع ايضا كمنع المقدمة
 البديهية او المعلومة بالعلم المناسب حيث لم تقيد المقدمة فيه بالخفية
 والعام لا يستدعي الخاص ولو سلم انه تعريف للمع المسموع فقط
 فليس المراد بالمقدمة الأخوذة فيه او التوقف المأخوذ في مفهومها ما هو
 في زعم السائل فقط حتى يستدعي ذلك بل المراد من كل منهما ما هو
 بحسب الواقع او اعم منه وبما في زعم احد الخصمين وعلى التقديرين يكفي
 في تحقق المنع بهذا المعنى كون المنوع موقوفاً عليه في الواقع سواء
 علمه المانع اولا بل مراده ان المانع منعاً موجهها لكونه مانعاً قاصداً
 لاطهار الصواب يجب عليه اثبات كون منعه منعاً موجهها بان يقول
 هذا منع مقدمة غير معلومة وكل منع شأنه كذا فهو مسموع موجه
 لان الاشتغال بما يحتمل عدم المسموعية يتنافى قصد اظهار الصواب ولذا
 قال شارح الاداب المسعودي لا بد للمانع من الحركات الفكرية اذ المقدمة
 ربما يكون بديهية فلا يسمع منعها وهذا القدر ضروري سواء عرفت
 المقدمة بالموقف عليه او بلازم الصحة فاذا عرفت بالموقف عليه
 يجب عليه اثبات التوقف اما لانه لو اثبات التوقف لم يثبت كون المنوع
 مقدمة فلا يثبت كون مطالبته منعاً فضلاً عن كونها منعاً مسموعاً واما لانه
 لو اثبات التوقف لم يثبت كون المنوع ملتزماً عند المعلن ومنع الحكم
 الغير الملتزم غير مسموع وعلى كل تقدير فلا بد من اثبات التوقف حتى يكون
 منعه مسموعاً وذلك لاثبات مشكل في بعض المواضع كالايجاب والكلية
 وبالجملة لو كان المقدمة ههنا معرفة بالموقف عليه لوجب على المانع

اثبات التوقف المشكل في كثير من المواضع في مسموعة منه فيلزم
ان لا يكون منه مسموعا في تلك المواضع بخلاف ما اذا عرفت بل لازم الصحة
اذ لا يجب عليه حينئذ الالزام بل لازم الصحة ايضا وهو خلاف ما يرتضيه نعم
لانه في مثل الايجاب مثلاً ثابت بما ذكره اهل المقول من انه لولا الايجاب
لوقع الاختلاف في النتيجة ايجابا وسلبا فقد عرفت ان الاستدعاء المذكور
مبنى على مقدمة مطوية هي ان المانع من حيث كونه ما نعا قاصدا
لاظهار الصواب يجب عليه في مسموعة منه اثبات كون منه مسموعا
هذا غاية تحرير كلامه هذا اقول وبعد فيه بحث من وجوه اما اولا
فلا نالنا سلم انه يجب عليه اثبات كون منه موجهها اذ المانع من حيث
هو مانع مجوز فلا يجب عليه اثبات شيء فضلا عن ذلك وما ذكرتم من المناقاة
لقصد اظهار الصواب ممنوع اذ المنا في هو الاشتغال بما لا يحتمل
للمسموعة لا بما يحتمل اللامسموعة والفرق ظاهر واما ثانيا فلوسلما
انه يجب عليه اثبات كون منه موجهها فذلك الاثبات ضروري لمن يقصد
اظهار الصواب لاشراط المسموعة كما يدل عليه قوله حتى يكون منه
مسموعا كيف ولو توقف المسموعة على الحكم بها لمامكن الحكم
بالمسموعة ولا نفس المسموعة ومراشد اراح الاداب ما ذكرنا لانه
في صدد ان المنع المجرد داخل في تعريف المناطرة بمعنى النظر والفكر لانه
لا يخلو عن ترتيب امور معلومة واما ثالثا فلوسلما ان المسموعة تتوقف
على اثبات كون منه موجهها فانما يجب عليه اثبات التوقف لو وجب
عليه في مسموعة منه اثبات ان منه منع حقيقي مسموع وهو ممنوع
بل يكفي اثبات انه موجه مطلقا كنع المدعى مجازا فان اراد انه لولا اثبات
التوقف لما ثبت كونه منعاً حقيقياً مسموعاً فسلم لكن المنع الحقيقي
المسموع اخص من مطلق المسموع ولا يلزم من عدم اثبات الخاص عدم
اثبات العام بل هو ثابت بمجرد كون المنوع خفياً عند المانع بداهة
ووجدنا مع كونه ملتزماً عند المعلن وان اراد انه لولا اثبات التوقف لم يثبت

كون تلك المقدمة ملتزمة عند المعلن فلا يثبت كونه وجهاً مطلقاً فهو
ممنوع لجواز ان يثبت الالتزام بمجرد اللزوم الثابت والالام يثبت ذلك
على تقدير تعريف المقدمة بل لازم الصحة ايضا وهو خلاف ما يرتضيه نعم
يجب اثبات التوقف حينئذ على كل حاكم حتى يعلم كون المنع حقيقياً
لا على المانع فقط ولا لتوقف المسموعة عليه لما عرفت فالأولى ان يقول
هذا التعريف يستدعي ان لا يعلم كون منع مثل الايجاب والكلية واثباتهما
منعاً حقيقياً للاشكال في اثبات التوقف فيها مع انه لا شبهة في كونها
ممنوعاً حقيقياً لكن على هذا يتوجه عليه ان كون تلك المنوع حقيقياً
ممنوع كيف وهي ممنوع مجازية عند من فسر المقدمة ههنا بقضية جعلت
جزءاً من قوله ان يكون اثبات التوقف الخ اي فيما كان نظرياً
والأولى ان يكون الحكم بالتوقف واجبا قوله مشكل جدا لما ذكره
صاحب الاراد الذي هو الفاضل العصام من انه يجوز ان يكون الصحة
موقوفة على اندراج الاضغرت تحت الاوسط ويكون هذه الامور من اوازم
ذلك الاندراج ولازم الموقوف عليه لا يلزم ان يكون موقوفاً عليه واثباته
دونه خراط القناد انتهى واقول لعل الاوسط سهو من الناسخ بدل الاكبر
والافجرد اندراج الاضغرت تحت الاوسط لا بوجوب الكلية او مراده على
اندراج الاضغرت تحت الاوسط على وجه مخصوص ويكون الايجاب
والفعلية من لوازمه وعلى اندراج الاوسط في الاكبر ويكون الكلية
من لوازمه وتوضيح مراده ان اللوازم على ثلاثة اقسام كما اشرنا لازم متقدم
على الملزوم بحسب الوجود كالاشراط والعلل ولازم متأخر كالعلول
بالنسبة الى علة التامة ولازم مع الشيء الملزوم بحيث لا تقدم ولا تأخر
بينهما كاحد معلول علة واحدة بالنسبة الى الآخر بشرط ان لا يكون
وجود احدهما مشروطاً بوجود الآخر وان للتوقف عندهم معنيين
احدهما المعنى الاخص المختص باللازم المتقدم وهو ان لا يمكن وجود الشيء
الابعد وجود شيء آخر والشيء الاول هو الموقوف وقد اعتبر فيه بعد بته

اي تأخره عن الشيء الثاني الموقوف عليه وثانيهما المعنى الاعم المفسر بقولهم لولاه لامتنع وهو شامل لجميع اقسام اللوازم لان المرزوم يمتنع بانتفاء اللازم مطلقا والمتبادر السامع في اطلاقه هو المعنى الاول ولذا حمله القائل عليه فحينئذ يتوجه ان يقال يجوز ان يكون مثل الایجاب والكلية وغيرهما للوازم مع الصحة او متاخرة عنها وان يكون اللازم المتقدم هو الاندراج فقط وما اثبات انها لوازم مقدمة على الصحة ذاتا فدونه خرق القناد واجيب عنه بحمل التوقف على المعنى الاعم فيؤول الى ما ذكره القائل ولا يخفى انه خلاف المتبادر على ان فيه ما فيه كما ستعرف فيما اختاره القائل فان قلت الاشكال في التوقف بالمعنى الاخص لان الصحة بمعنى استجماع هذه الامور تتوقف على كل منها توقف الكل على الجزء قلت القائل لا يسلم ان الصحة بمعنى استجماع هذه الامور بل يقول الصحة بمعنى استجماع الامور الموقوف عليها وليكن تلك الامور هي اندراج الاصغر تحت الاوسط واندراج الاوسط تحت الاكبر وهذه الامور مع الصحة من لوازمها وقد ينقل عن ابن المحشي ابي طالب ان وجه الاشكال ان ايجاب الصغرى مثلا ليس مما يتوقف عليه صحة الدليل قطعا اذ الدليل يكون منتجا مع سلب الصغرى كما حقق في محله وبوذلك جعلهم الشرط المذكور شرطا لكلية الانتاج لا الاصل الانتاج انتهى واورد عليه ان صحة الدليل ليست عبارة عن مطلق الاستلزام والانتاج بل عبارة عن الانتاج لذاته وهو مشروط بمثل الایجاب والكلية قطعا اقول لا يخفى فساد ذلك اليراد لان حل الصحة في التعريف على الاستلزام الذاتي بوجوب تخصيص الدليل فيه بنوع القياس فيخرج عن التعريف مقدمات قياس المساواة والاستقراء والتمثيل وامثالها مما هو منتج بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة ولذا اخذ الحجة من عرف المقدمة بقضية جعلت جزء قياس او حجة فالصحة في التعريف بمعنى مطلق الاستلزام قطعا نعم برده عليه ان المراد ما يتوقف

عليه صحة نوع الدليل الذي التزمه المعلن لصحة كل نوع كيف وبعض الاشكال لا يتوقف على الایجاب او الكلية فان اراد ان نوع الشكل الاول من القياس قد يكون منتجا مع سلب الصغرى لذاته لا بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة فذلك باطل وان اراد ان الدليل المرتب على هيئة الشكل الاول قد يكون منتجا مع سلبها بواسطة صدق مقدمة اجنبية كما اذا قلنا لاشي من الحجر يحجر وان وكل حيوان حساس ينتج قولنا لاشي من الحجر بحساس لكن بواسطة قولنا لاشي من الحساس يحجر اذ لو بدل الاكبر بالجسم كذبت النتيجة لكذب الواسطة الاجنبية فسلم لكن المعلن هناك لا يدعي توقف صحة الدليل على الایجاب بل على صدق تلك الواسطة الاجنبية لان الایجاب شرط لنوع الشكل الاول من جنس القياس لان اي جنس وهو ظاهر واما ما ذكره الفاضل العصام في حاشية الشمسية من ان مما هو بين الانتاج قولنا لاشي من الحجر يحجر وان وبدن الحيوان هو الصمالي فانه ينتج لاشي من الحجر بصاهل فان سلب الشيء عن كل افراد شي وحصر شي آخر في بعض المطلوب يفيد سلب المحصور عن ذلك الشيء وبذلك يبطل حصر المنتج من الشكل الاول في الضروب الاربعة وعدم انتاج الصغرى السالبة وعدم انتاج الكبرى الجزئية وكون النتيجة تابعة لآخر المقدمتين انتهى فدفوع بان ما ذكره دليل صحيح لكنه ليس بقياس مشروط بمثل الایجاب والكلية لانه اعترف بان انتاجه انما هو بواسطة الحصر المحووظ في الكبرى اعني حصر الصاهل في بعض الحيوان اذ لو لم يلاحظ ذلك الحصر لوقع الاختلاف في النتيجة كما اذا بدل الاكبر بما هو اعم من الاوسط والاصغر مثل الجسم والجوهر بان يقال لاشي من الحجر يحجر وبعض الحيوان جسم او جوهر فالحق حينئذ الایجاب فحينئذ نقول ذلك الحصر مشتمل على حكمين مختلفين بالایجاب والسلب اعني قولنا بعض الحيوان صاهل ولاشي من غير ذلك البعض بصاهل فان كان الجزء السلب من الحصر

خارجا عن الدليل كان استلزامه بواسطة مقدمة اجنبية فلا يكون قياسا وان كان داخل فيه فلا يكون الكبرى من القضايا المتعارفة عندهم لاسيما البسائط وهو ظاهر لانها مشتملة على حكيمين مختلفين بالاجاب والسلب ولان المركبات لان المحكوم عليه بالصهالة هو بعض الحيوان والمحكوم عليه بسلب الصهالة ماعدا ذلك البعض من الاشياء فلا يكون الحكمان متحدين في الموضوع فلا يكون من المركبات التي بحثوا عن احوالها بقدر الطاقة البشرية لان الحكمين فيها متحدان في الموضوع والكمية ومختلفان بالاجاب والسلب لانهم قصدوا تحقيق كيفيات النسب من الضرورة واللا ضرورة والدوام واللا دوام وذلك بوجوب اتحاد موضوعي الحكمين واو اعتبر مطلق التركيب لم يخصص في عدد وكان البحث عنه خارجا عن طاقة البشر والمراد من القضايا في تعريف القياس هو القضايا المتعارفة عندهم التي بحثوا عن احوالها وقدموا بحثها على بحث القياس من البسائط والمركبات كما هو المتبادر فاذا كره المحشي في تعليقه انه هناك في دفعه عنهم حيث قال فيه ان صدقه بواسطة خصوص المادة لبس بشي لانه قاصر وقديقال ينتج قولنا لا شيء من ج ب وبالبس ب فهو افكل ج ا فيبطل عدم انتاج السالبة الصفري في الشكل الاول هذا واجيب عنه بانه اوسلم الانتاج فهو انما يكون من الشكل الاول اذا كان موضوع الكبرى محمولا في الصفري وحينئذ يكون الصفري موجبة سالبة المحمول اعني كل ج مالبس ب لاسالبة كلية واعترض عليه بان السالبة تساوي الموجبة السالبة المحمول فان كانت الموجبة المذكورة منتجة كانت السالبة منتجة ايضا ويمكن دفعه بان المنوع هو الانتاج لذاته وهذه السالبة انما تستلزم النتيجة بواسطة الموجبة السالبة المحمول اللازمة لهما كذا ذكره الفاضل العصام ولا يخفى ان ذلك المؤلف من السالبة الصفري وان لم يكن قياسا لكنه دليل صحيح مستلزم كليا بواسطة مقدمة غريبة هي تلك الموجبة السالبة

المحمول

المحمول اللازمة للسالبة مع عدم اشتراكهما في الحدود لان موضوع الكبرى نقبض محمول الصفري لا عينه وقد صرحوا بان المقدمة الاجنبية هي المقدمة التي لم تكن لازمة لشي من مقدمتي الدليل والمقدمة القريبة هي المقدمة اللازمة لاحدى المقدمتين غير مشاركة لهما في الحدود والاطراف فمجرد كون تلك الموجبة لازمة للصفري السالبة لا يخرجها عن الغرابة ولذا جعلوا الدليل المستلزم بواسطة عكس النقيض مستلزما بواسطة مقدمة غريبة دون المستلزم بواسطة العكس المستوى وبالجملة لاشك في كون ذلك المؤلف دليلا صحيحا لكن مثل الاجاب شرط لنوع القياس المستلزم بالذات لاشترط كل دليل على هيئة الشكل الاول فقدمت كل نوع من انواع القياس ما ذكره في ذلك النوع من الشروط والاجزاء ومقدمات غير القياس هي المقدمات الاجنبيات او الغريبات مع الاجزاء فلا اشكال قوله فيلزم ان لا يتم المنع الخ اي فلو كان المنع طلب الدليل على المقدمة بهذا المعنى على قياس ما سبأني او فلو كانت المقدمة المأخوذة في مفهوم المنع معرفة بهذا المعنى يلزم ان لا يتم الخ فالقاعدة التفرعية في الحقيقة داخلية على الملازمة المتفرعة على ما سبق لكن هذه الملازمة على الاول يكون الكبرى اقياس اقتراني شرطى مطوى الصفري بان يقال لو كان المقدمة المأخوذة في مفهوم المنع معرفة بذلك لكان المنع طلب الدليل على المقدمة بهذا المعنى وكلما كان ذلك يلزم ان لا يتم الخ وقس عليه ما سبأني قوله وايضا لاشك ان طلب الدليل على ما يستلزمه صحة الدليل من غير توقف عليه كالعكس المستوى وعكس النقيض لمقدمتي الدليل وكذا سائر القضايا اللازمة لهما اولدعي فان منع الكل راجع الى منع مقدمة معينة او غير معينة بناء على ان انتفاء الكل يوجب انتفاء صحة مقدمة معينة واحتمال كون جميع تلك اللوازم وسائط في الانتاج باطل في الادلة لينة الانتاج كاحتمال كونها وسائط في ثبوت الصحة للدليل فانه باطل في اللوازم الغير المتقدمة

قوله وكذا سائر القضايا اللازمة لهما كما اذا قيل في الاستدلال على ان هذا الشئ المرئي حيوان لانه حساس وكل حساس حيوان فيكون قولك هذا متحرك بالارادة قضية لازمة للصفري كعكسها وقولك هذا ماش او جسم او جوهر قضية لازمة للمدعي كعكسها كما لا يخفى

كما اذا جعل احد معلولى علة واحدة ونفس تلك العلة دليلا على حكم
فصححة ذلك الدليل لا يتوقف على صحة المعلوم الذي هو معه او متأخر
عنه فلا يتوقف عليه صحة ذلك الدليل مادة ولا صورة وهو ظاهر نعم
قد يكون به عن تلك اللوازم اظهر فيستدل به على الدليل لكن الكلام
في توقف نفس الصحة لافي توقف العلم بالصحة واوسلم فانقول فيه لم يكن
اللوازم اظهر من الدليل كما اذا جعل احد المتضامين دليلا على حكم
بان يقال مثلا زيد سددس من مال عمرو لانه ابوه فالمتضاييف الاخر
الذي هو بنوة عمرو له مع الاخر تحقفا وتعقلا على ما قالوا وانذا
قال المحشى في الحاشية ههنا لانه يحتمل ان يكون انتاج النتيجة بالاستلزام
لا بالتوقف انتهى يعني يحتمل ان يكون انتاج الدليل نتيجة باستلزام لوازم
صحته مع النتيجة او بعدها لا يتوقفه على تلك اللوازم في الانتاج
ومن حمله على معنى انه يحتمل ان يكون انتاج الدليل باستلزام الدليل
ذلك الانتاج لا يتوقفه عليه قال يشمر ذلك بان مراده من اللوازم الغير
الموقوف عليها مثل الانتاج والاستلزام ولا يخفى انه مع كونه ركبا كاجدا
مخالف لما يقتضيه كلامه فيما بعد من ان المراد استلزام الدليل نتيجة
ومناف عن المسمى من المحشى من ان الاستلزام مما يتوقف عليه صحة
الدليل قطعا واما ما قيل من ان القول بكون منع ما يستلزم صحة الدليل
نافعا موجهها في مقام القدح في الدليل من قبيل وضع المسئلة والاختراع
على خلاف ما اتفق عليه القوم بلا سند معتد فمالا يلتفت اليه بعد
ما عرفت ان لوازم الصحة شاملة لجميع القضايا اللازمة لكل من مقدمتي
الدليل وان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وان منع لازم مقدمة معينة
في ابحاثهم اكثر من ان يحصى فلذا لم يلتفت اليه المحشى نعم ينتج على حاشية
المحشى ان اخذ الاحتمال في مقام نقض التعريف والاستدلال بالمعنى له
ولذا حكمنا بطلان احتمال التوقف على اللوازم المذكورة واما ما يقال
تحقق اللازم الغير الموقوف عليه بنافي باقى الجواب من انه مجرد احتمال

عقلى فليس بشئ لان السائل يدعى التحقق والمجيب ينفيه مع ان ما
في الجواب هو اللازم الذى لا يرجع منعه الى منع شئ مما قالوا بالتوقف فيه
وما يدعى تحققه ههنا مطلق اللازم فلان منافاة بينهما قوله لورد
ذلك على حصر وظيفة السائل بعد الاستدلال انما قيد بقوله
بعد الاستدلال لدفع ما يمكن ان يقال ان منع تلك اللوازم مندرج
في منع المدعى مجازا والمراد ههنا حصر الوظائف الحقيقية في الثلاثة
وحاصل الدفع ان الظاهر ان مرادهم حصر الوظائف الممكنة الموجهة
بعد اشتغال المعلل بالدليل كما يدل عليه قول المص فاذا اشتغلت بالدليل
الح ومنع تلك اللوازم من جملتها ولفا ان يمنع ذلك ولعله لاجل ذلك
اولا مكان حل التوقف على المعنى الاعم لم يقل فالصواب فيما بعد
قوله فالاولى ان يفسر المقدمة الح وجه الارلوبة عدم ورود شئ
من الارادين عليه وما قيل عدم ورود الاول محل تأمل فدفوع بما اشرفنا
من ان اللزوم ثابت بما ذكره اهل المعقول من انه اولا الايجاب او الكلية
مثلا لوقع الاختلاف في النتيجة فلا اشكال في اثبات اللزوم قطعا هذا
وينجيه عليه انه صادق على المدعى وعكسيه ولوازمه الباقية من القضايا
وليس شئ منها مقدمة والا بطل قواهم لا يمنع المدعى المجازا وكذا
اذا حل التوقف في التفسير السابق على المعنى الاعم الشامل لجميع اللوازم
ولذا حله المحشى على المعنى الاخص كما استطاع عليه واجاب عنه
بعض الافاضل بان الصحة على ما فسرنا كون الدليل مستلزما للمطلوب
فلا يدخل نفس المط في التعريف وفيه نظر اما اولا فلان تفسير الصحة
بذلك مخالف للاصطلاح واللغة لانها في الاصطلاح عبارة عن استجماع
الشرايط والمطابقة للواقع كما عرفت وفي اللغة عبارة عن البراءة
عن كل فساد كما في القاموس وعلى التقديرين يلزم اندراج المدعى
في التعريف واما ما نيسا فلان تفسير الصحة بذلك لا يخرج المدعى
عن التعريف بل يدرج الدليل معه لان ذلك الكون نسبة بين الدليل

والمدعى ومن البين ان النسبة متوقفة على المنسبين فعلى تقدير ان يفسر
الصحة بذلك يلزم ان يكون كل من الدليل والمدعى مقدمة قطعاً
على انه يستلزم خروج نفس الاستلزام المسمى عند هم بالتقريب مع انه
مقدمة قطعاً كما سيجي تحقيقه وذلك لان المتبادر مما يستلزمه ذلك
الاستلزام ان يكون مغايراً بالذات لا باعتبار فقط واما ثالثاً فلا نه غير
حاسم للاشكال بلوازم المدعى ولا يختص الاختصاص الموصول بما عدا
المدعى ولوازمه الغير المتقدمة عليه ولا يخفى ما فيه قوله ويمكن
الجواب عن الاول الخ هذا هو الوجه الاول من وجوه الابحاث التي
قدمناها وقد عرفت انه منع للمقدمة المطلوبة التي يتوقف عليها
الاستدعاء فهو في الحقيقة منع لاستدعاء التعريف المذكور يعني ان المانع
اي المتصف بالمنع بمعنى طلب الدليل على الموقوف عليه لاظهار الصواب
من حيث انه متصف بذلك لا يجب عليه اثبات شيء في تحقق ذلك
الا نضاف فضلاً عن اثبات التوقف لما اشرنا ان المقدمة المأخوذة
في مفهوم المنع والتوقف المأخوذ في مفهومها محمولان على ما هو بحسب
نفس الامر او على ما هو اعم منه وبما في الزعم فيجوز ان يتصف به بمجرد
كون المنوع مقدمة وموقوفاً عليه في الواقع وان لم يعلم المانع
فلا يستدعيه ذلك التعريف لابتدائه اذ ليس التوقف المأخوذ فيه مختصاً
بالتوقف في زعم المانع ولا بواسطة تعريف المنع اذ ليس المقدمة المأخوذة
فيه مختصة بما هو مقدمة في الزعم ايضاً ولا بواسطة قصد اظهار الصواب
لما عرفت ان غاية ثبوت الاشكال في اثبات التوقف احتمال عدم المسموعة
لا عدم احتمال المسموعة والمنا في قصد اظهار الصواب هو الثاني
لا الاول ومن غفل عنه اورد عليه بان هذا الجواب لا يطابق السؤال
ولا يدفعه لانه انما يدفع اما يمنع الاستدعاء او يمنع بطلان المستدعى وهذا
الجواب ليس شبيهاً بمسألة هو تسليم بطلان المستدعى فلما قيل ان يعود
ويقول نعم لا يجب عليه اثبات شيء لكن التعريف يستدعى وجوبه

قوله الغير المتقدمة عليه انما يقيدناها
بذلك اذ لو خص بما عدا مطلق
لوازمه لخرج كثير من المقدمات
كما في الاستدلال بالعلّة
على المعلوم لكن على هذا
ينبغي اللوازم الغير المتقدمة ولذا
قال ولا يخفى ما فيه

نعم رد على هذا الجواب انه يجب على المانع اثبات ان منعه ليس
بمحتمل المسموعة وان لم يجب عليه اثبات انه مسموع ولذا بادر
الى العلالة قوله سواء كان المعتبر الخ هذا صريح فيما ذكرنا
من ان الجواب في الحقيقة يمنع الاستدعاء اذ المعنى ان المنع بمعنى طلب الدليل
على المقدمة لقصد اظهار الصواب لا يقتضي في تحقيقه وجوب اثبات شيء
على المتصف به سواء كان المقدمة المأخوذة فيه مفسرة بما يتوقف
عليه الصحة او بلازم الصحة لما اشرنا من ان المقدمة المأخوذة فيه والتوقف
او اللزوم المأخوذ فيها ما هو مقدمة وتوقف اولوم في الواقع او اعم
بما في الواقع اوفي الزعم وان قصد اظهار الصواب بكيفية احتمال المسموعة
ولا يتوقف على الحكم بها فسواء كان تعريف المنع بطلب الدليل
على المقدمة تعريف المطلق المنع او المنع المسموع فقط وسواء فسرت
المقدمة بالموقوف عليه او بلازم الصحة فهو لا يستدعى وجوب اثبات
كون ممنوعه مقدمة ولا اثبات كون منعه مسموعاً وفي هذا التعميم
اشارة الى خطأ القائل في زعم ان تعريف المقدمة بلازم الصحة
يستدعى وجوب اثبات اللزوم ايضاً لكن لا اشكال فيه كما نادى عليه
سوق كلامه وبهذا يظهر اختلال ما قيل ان في هذا التعميم اشارة
الى ان الاراد مشترك بين التعريفين اللهم الا ان يكون اراداً على تعريف
القائل بالنظر الى ما قيل اثبات اللزوم بان يقال تعريفك ايضاً يستدعى
وجوب اثبات اللزوم حتى يكون منعه مسموعاً فيلزم ان لا يتم منعه
قبل اثبات اللزوم مع انه تام مسموع عندهم مطلقاً ولو قبل الاثبات
وانت خبير بان للقائل ان يمنع سماعه قبل الاثبات فلا يجري دليله
في بطلان تعريفه قوله على انه يجوز ان لا يكون المنع مسموعاً
الا فيما قالوا بالتوقف فيه اي قالوا صريحاً او ضمنياً بكونه موقوفاً عليه
من الاجزاء والشرائط كشرائط صحة الادلة وانما كان مسموعاً فيه
بناء على ثبوت التوقف فيه اي فيما قالوا بالتوقف فيه وارجاعه

الى الشرط في ضمن الشرائط كما قيل اخلال بالمقصود لان ما قالوا اعم
من الاجزاء والشرائط كما اشرنا والتوقف ثابت في كل منهما الا ان يحتمل
على اخفاء ما ظهر واظهار ما خفي بناء على ان ثبوت التوقف في الاجزاء
اظهر وانما الشبهة فيما عبروا عنه بالشرائط التزاما اي في التزامهم
التوقف فيه سواء كان موقوفا عليه في الواقع كالاجزاء والاندراج والا
كما لا يجاب والكلية على تجويز القائل ذلك وانما التزموا التوقف
في مثل الايجاب والكلية اما بناء على انه لما لم يكن بد من التزامه
في تحصيل الاندراج الموقوف عليه ادعوا التوقف فيه ايضا وعاملوه
معاملة الموقوف عليه وان لم يكن كذلك في الواقع واما بناء على زعمهم
التوقف فيه مع عدم ثبوته فيه فيكون العلاوة جوابا بتحرير ان مرادهم
من التوقف المأخوذ في تعريفهم ما هو توقف عندهم والتزامهم
وان لم يكن توقفا في الواقع فحاصل الجواب لو سلم انه يجب على المانع
اثبات شيء وان التعريف المذكور بواسطة ذلك يستدعي وجوب
اثبات التوقف عليه فلا نسلم ان اثبات التوقف في مثل الايجاب والكلية
مشكل وانما يكون مشكلا لو كان المراد من التوقف المأخوذ في تعريفهم
ما هو توقف في الواقع وهو ممنوع بل الظاهر ان مرادهم ما هو توقف
عندهم وفي التزامهم فحينئذ لا يتوقف المسموعة الاعلى اثبات انه
ما قالوا بالتوقف فيه ولا اشكال في اثباته لانه ثابت عند المانع وغيره بدليل
تعبيرهم عنه بالشرط مثلا لان الشرط هو الخارج الموقوف عليه ولما كان
للقائل ان يعود ويقول حل التوقف على التوقف عندهم باطل
اذ قد ثبت التوقف عند المانع في غير ما قالوا بالتوقف فيه ويكون منعه
مسموعا مع انه على تقدير ان يحتمل التوقف المأخوذ على التوقف عندهم
يلزم ان لا يكون منع ذلك مسموعا واپس كذلك دفعه بان كون المنع
مسموعا في غير ما قالوا بالتوقف فيه ممنوع لجواز ان لا يكون مسموعا
الا فيما قالوا بالتوقف فيه لانهم بذلوا قدورهم في بيان جميع ما يتوقف

عليه صحة الدليل فاحتمال ثبوت التوقف في غير ما قالوا بالتوقف فيه
بمجرد احتمال عقلي فقد بان ان هذا الجواب بتحرير التوقف على وجه
لا يمكن عود المسائل بما ذكرنا ففي كلامه غاية يحجاز وبذلك يندفع عنه
بجنان الاول ان غاية قولهم بالتوقف فيه ثبوت التوقف عندهم
لا في الواقع اذ المسائل ممن ينزعهم فيما قالوا فاثبات التوقف بان يقولوا
بالتوقف فيه اثبات له باول البحث وهو فاسد الثاني ان التعرض
بمحصن المسموعة في منع ما قالوا بالتوقف فيه مستدرك في الجواب
اذ لا مدخل له فيه ولا هو من مقتضياته بل الصواب ان يقتضي على ما ذكره
في الثاني بان يقول على ان التوقف في مثل الايجاب والكلية وسائر ما قالوا
بالتوقف فيه ثابت التزاما هذا ولك ان تقول قوله التزاما بمعنى في التزام
المعلل وزعمه فانهم لما قالوا بالتوقف فيه فيلزمه المعلل وزعمه في جمع
ما قالوا بالتوقف فيه وان لم يثبت في الواقع فيكون جوابا بتحرير ان المراد
من التوقف اعم مما في الواقع او الزعم كما اشرنا والتعرض بالحصر لدفع العود
ايضا فان قلت لاحاجة الى صرف التوقف عن متبادره ان الذي هو التوقف
في الواقع لي التوقف عندهم او الى ما هو اعم مما في الواقع اوفي الزعم
فان قوله التزاما بمعنى لزوما مما قالوا مع دليله بناء على ان التوقف
في الواقع يدور على امرين احدهما لزوم الموقوف عليه للموقوف
وهو ثابت بما ذكره في المنطق كما عرفت وثانيهما تقدم الموقوف عليه
على الموقوف وهو ثابت بداهة ضرورة ان الصغرى واجبا بها
متحققان قبل كونها جزأ من الدليل فالاجاب متقدم على الدليل
وصحته وكذا كلية الكبرى فراه ان التوقف في شرائط الادلة ثابت
لزوما من ادلتهم المسوقة لبيان الاشتراط بواسطة مقدمة بداهة
هي التقدم المذكور او نقول مراده تعميم الموقوف عليه من لازمه بان
يحمل التعريف على ما يتوقف على نفسه كالاجزاء او على التزامه
كالايجاب صحة الدليل بناء على ان لوازم الموقوف عليه ملتزمة قات

الكل لبس بشئ اما الاول فلان غايته ذلك هو التقدم الزماني وهو غير كاف في التوقف بل لابد من التقدم الذاتي بان يكون الموقوف عليه مدخل في وجود الموقوف الا يرى ان الكتابة بتوقف على القلم ولا يتوقف على لوازمه المتقدمة على الكتابة من كونه قصبا او حديدا ولذا قال القائل ان لازم الموقوف عليه لا يجب ان يكون موقوفا عليه كما لا يخفى واما الثاني فلان صحة الدليل اذا لم يتوقف على وجود تلك اللوازم لم يتوقف على التزامها ايضا بل غايته لزوم الالتزام ولو سلم فعلى هذا تتدرج تلك اللوازم في المقدمة فيدخل منعها في تعريف المنع ابتداء من غير اعتبار رجوعه الى منع الموقوف عليه وسباق كلامه بآبائه بخلاف ما اذا خصت المقدمة بالموقوف عليه وعمم الطلب عليها في تعريف المنع من الطلب عليها محالا او مالا فيندرج منع ما قالوا بالتوقف فيه ابتداء ومنع غيره من اللوازم بطريق الرجوع اليه كما يشير اليه واعلم ان جميع ذلك اذا كان وجه اشكال الاثبات ما ذكره صاحب الابرار واما ان كان وجهه ما ذكره ابن المحشي ابوطالب فمعنى قوله التزاما لزوما كلياي انما كان مسموعا فيما قالوا لثبوت توقف الاستلزام الكلي وان لم يثبت توقف مطلق الاستلزام فيكون جوابا بتحرير ان المراد من الصحة هو الاستلزام الكلي لا مطلق الاستلزام والتعرض بالحصر لدفع احتمال ان يوجد هناك ما يتوقف عليه الاستلزام الكلي ولم يقولوا بالتوقف فيه ايضا فالعلاوة على كل تقدير جواب بنسليم الاستدعاء ومنع الاشكال في الاثبات واما ما قيل حاصل العلاوة اناسلما انه يجب على المانع اثبات شئ لكن لانسلما انه يجب عليه اثبات التوقف لثبوت التزاما فانه يجوز ان لا يكون المنع مسموعا الخ ففيه انه يؤدي الى دعوى البداهة في مقام النزاع وايضا التعليل بقوله فانه يجوز ان لا يكون المنع الخ مما لا يعرف له وجه اصلا فاعلم هذا المقام فانه قد ذل فيه كثير من الاقدام قوله ولانسلما وقوع المنع المسموع الخ لما توجه على العلاوة ان هذا الحصر

باطل

باطل اذا منع المسموع في غير ما قالوا بالتوقف فيه واقع في انجائهم كتعني المدعي المدلى ومنع عكس الصغرى او الكبرى وغيرهما من اللوازم دفعه بان مسموعة منعها يجوز ان يكون باعتبار رجوعه الى منع شئ مما قالوا بالتوقف فيه لابدون ذلك الاعتبار ووقوع المنع المسموع فيما لبس منع الموقوف عليه عندهم ولا راجعا اليه فهو مجرد احتمال عقلي قيل عليه بان بين هذا الكلام وبين الحصر الذي قبله تدافعا ولبس بشئ اذا المراد حصر المسموعة في منع الموقوف عليه عندهم حالا او مالا بشهادة هذا الكلام كما لا يخفى وتلخيص كلامه في هذا المقام ان التوقف في تعريفه المقدمة بالمعنى الاخص وان الطلب عليها في تعريف المنع اعم من الطلب عليها في الحال او في المال وان منع لوازم الموقوف عليه متدرج في تعريف المنع الحقيقي المسموع لكن لا من حيث انه منع لتلك اللوازم ابتداء بل من حيث انه منع راجع الى منع شئ مما قالوا بالتوقف فيه اي من حيث انه منع الموقوف عليه في المال وبهذا البيان اندفع عنه ما يمكن ان يقال ان منع تلك اللوازم ان كان منعها مجازيا مندرجا في منع المدعي الصغرى فلا رجوع المذكور لغو بلا طائل لانه مسموع من غير ارجاع وان كان منعها حقيقيا فلا بد من دخول تلك اللوازم في المقدمة ههنا اما بان تعرف بلازم الصحة كما اختاره القائل او بان يحمل التوقف في تعريفهم على التوقف بالمعنى الاعم او بان نعم الموقوف عليه من لازمه نسا محالا والا لم يصدق تعريف المنع على منع تلك اللوازم فلا يكون جامعاً وحاصل الاندفاع انما لا يصدق تعريف المنع على منعها لو لم يكن المراد من الطلب على الموقوف عليه بالمعنى الاخص اعم من الطلب عليه في الحال او في المال وهو ممنوع كيف والمتبادر هو طلب الدليل على المقدمة في المعنى والباطن سواء كان طلبا عليها في ظاهر اللفظ ام لا واما ما قيل من ان هذا الاعتبار بما لا حاجة اليه في اصل المقصود اذ منع اللازم من حيث هو لازم نافع موجه كما مر فالاصل ان يجري على ظاهره

لا بد للعدول عنه من دليل فليس بشئ لانهم بذلوا مقدورهم وبينوا
 جميع ما يتوقف عليه صحة الدليل ثم اجمعوا على ان الدليل الجامع بين
 صحي المادة والصورة بالمطابقة واستجماع الشروط التي ذكروها
 فهو دليل صحيح لا يتطرق اليه خطأ أصيلاً فلا يظهر اختلال دليل
 المجلد الا باختلال شئ مما قالوا بالتوقف فيه فلا يكون منع اللوازم مسموعاً
 الا باعتبار رجوعه الى منع شئ من ذلك حتى لو لم يرجع يدفعه المعلن بان
 يقول هذا الدليل مستجمع لشرائط الصحة وكل دليل شانه كذا فهو
 صحيح على ان مطلق اللزوم شامل للمدعى كما عرفت ويجب ارجاع
 منع المدعى المدلل الى دليله لئلا يلزم طلب الحاصل وهذا قدر كاف
 قوله وعن الثاني بان منع اللزوم الخ اي المع الذي ليس منعاً للموقوف
 عليه عندهم لافي الحال ولا في المأل هو مجرد احتمال عقلي لا سيما
 بعد تعميم المقدمة في تعريف المنع من المقدمة المعينة وغير المعينة كما اختاره
 لما عرفت ان المنع لا يقدح في الدليل ما لم يظهر كونه منعاً لواحد مما قالوا
 بالتوقف فيه ولو في المأل ولما اندرج جميع ذلك في منع الموقوف عليه حالاً او مالا
 لم يبق هنها الا مجرد الاحتمال العقلي الذي لا دليل على وقوعه فلا يختل به
 الحصر الاستفراغي وانما يختل الحصر العقلي وما يقال قد عرفت
 ان مبنى البحث كون المراد بالتوقف هو المعنى الاخص وان استلزام الدليل
 النتيجة لازم لا يتوقف عليه صحة الدليل بذلك المعنى وان منع ذلك
 الاستلزام مما شاع بينهم فقوله منع اللزوم الغير الموقوف عليه مجرد
 احتمال عقلي محل نظر فيما لا يلتفت اليه لان كون الاستلزام مما لا يتوقف
 عليه الصحة بالمعنى الاخص مبنى على توجيهه الركب الحاشية المحشى مع
 ان المحشى سيصرح بان الاستلزام مما قالوا بالتوقف فيه ولو سلم فاعلم يسمع
 منع الاستلزام في الادلة الغير البينة الاتساج التي يتوقف فيها الاستلزام
 على مقدمة اخرى كالمقدمة الاجنبية والغريبة فمع الاستلزام المعبر
 في الدليل اعني استلزام السبب للمسبب راجع الى تلك المقدمة

قطعا

قطعا فيندرج فيما سبق بلامرية قوله وقد اجيب عنهما اي
 عن الابرايين معاً بان كلمة ما عبارة عن القضية بقريئة ان طلب الدليل
 لا يمكن الاعلى القضية كما صرح به المجيب في محله وانما تعرض بذلك
 في الجواب لان التصديق بصحة الدليل انما يترتب على التصديق بالقضية
 وانما احتاج الى حل التوقف على معنى الترتيب الذي هو الامر المصحح لدخول
 الفاء كما قال به الدواني في تعريف العلة وفي تعريف البديهي والنظري
 اذ كما ان نفس الصحة لا يتوقف بالمعنى المشهور الاخص على لوازمها
 المتأخرة عنها او معها كذلك التصديق بها لا يتوقف على التصديق
 بتلك اللوازم الا يرى ان التصديق بصحة الشكل الاول مثلاً حاصل مع
 الجهل بصحة عكس الصغرى لكنه قد يترتب على التصديق به بمعنى
 المدخلية في الجملة كترتب المعلول على علة البعيدة اذ قد يستدل
 بصحة لوازم الشئ على صحته وبفساد واحد منها على فساده فلا تصديق
 بصحة كل لازم مدخل في التصديق بصحة الملزوم فيندرج منع كل
 لازم في تعريف المنع بطلب الدليل على المقدمة بهذا المعنى فيندفع
 الوجه الثاني ولا يستدعي التعريف الاثبات التوقف بمعنى الترتيب بين
 التصديقين ولا اشكال في اثباته اثبوتاً بما ذكرنا في دفع الوجه الاول
 وما قيل لا مدخل في الجواب لحل الموصول على معنى القضية ولا لحل الصحة
 على التصديق بها وانما المدخل لحل التوقف على معنى الترتيب انتهى
 ففيه ان عدم ترتيب الصحة على لوازمها المتأخرة ضروري كعدم توقفها
 عليها بل الامر بالعكس وذلك لا يقدح في ترتيب العلم بها على العلم بتلك
 اللوازم المتأخرة كما في الادلة الالوية وبما ذكرنا اندفع ايضا ما قيل انما
 يصح الترتيب المذكور فيما اذا كان اللزوم مساوياً لا اعم اذ لا يلزم من العلم
 بالاعم العلم بالاخص ويسانه انه لو قال مستدل على جارية الفرس لان
 كل فرس حمر وكل حمر جاد فقولنا بعض الحمر جسم لازم اعم لعكس
 الصغرى وهو صادق صحيح ولا يلزم من التصديق به التصديق بصحة

الدليل ولا مدخل له اصلا انتهى وذلك الاندفاع لما عرفت ان المراد
 هو المدخلية في الترتيب كما في ترتيب المعلول على علته البعيدة والعلم بصحة
 الدليل انما يترتب على العلم بصحة جمع اللوازم لاعلى العلم بصحة لازم
 واحد اولاه من على ان العلم بالترتيب لا يجب ان يكون مطابقا للواقع
 واما ما قيل في هذا النقل خلل لان المجيب بنى الجواب في محله على التوقف
 بالمعنى المشهور فدفوع بان اتحاد المجيبين غير معلوم ولو سلم فراد المحشى
 النقل عنه مع تصحيح مراده بقدر الامكان لان القول يتوقف العلم بالصحة
 على العلم باللوازم ضرورى البطلان وان كان الترتيب في بعض الاحيان
 مسلما نعم يرد عليه انه تكلف بعيد يصان عن مثله التعريفات ولذا
 مرضه المحشى واتخره والحق في هذا المقام هو ما ذهب اليه المحشى
 من ان التوقف بالمعنى الاخص وان المنع الحقيقي اعم من طلب الدليل
 على الموقوف عليه عندهم حالا ومالا لكن اثبات التوقف غير واجب
 في السموعية بل في الحكم بكونه منعاً حقيقياً في صدر الكلام قوله
 يقتضى ان يكون نفس الشرائط لما عرفت انها نفس اواقع لا الصور
 الذهنية التي تطابقه ولا تطابقه وانما قال نفس الشرائط لانه لا يقتضى
 خروج القضايا المأخوذة منها عن التعريف ويمكن دفعه بان مراد
 المجيب حل الموصول على ما هو اعم من القضية بالفعل او بالقوة القريبة
 كقبودات الصغرى او الكبرى او البعيدة كالشرائط فانها اذا حصلت
 في الذهن بان يقال مثلاً هذه الصغرى موجبة واعتبر الحكم كان قضية
 بالفعل فمن شأنها ان يكون قضايا والمراد من التصديق بها التصديق بها بعد
 صيرورتها قضايا بالفعل وانما قال مع كونه خلاف الخ لان حل التوقف
 على معنى الترتيب ثم جعله بمعنى المدخلية في الترتيب في ضمن التصديق
 بصحة جمع اللوازم وحل الصحة على التصديق بها كلها بعيد
 من غير قرينة ظاهرة واقول والاولى في الجواب حل التوقف على المعنى
 الاعم ليندفع الاشكالان معا وان توجه عليه ما قدمنا قوله وفيه

بعد اذا ظاهر انها مقدمات ولما توجد عليه ان يقال المراد منها
 تعريف المقدمة المأخوذة في تعريف المنع ولا يمكن طلب الدليل
 الاعلى القضية بالفعل فلا بد من تخصيص الموصول بها قال في بعض
 النسخ نعم منعها باعتبار الاحكام الضمنية موجود قطعاً ضرورة انه
 لا يصح طلب الدليل الاعلى الحكم والتصديق وكأنه لهذا فسر السبب
 السند المقدمة ههنا بقضية جعلت جزء قياس او حجة فليتامل انتهى يعني
 منعها ليس باعتبار ذواتها بل باعتبار الاحكام الضمنية المأخوذة
 منها لكن ذلك لا يوجب كون المقدمة في عرفهم عبارة عن تلك القضايا
 بل غاية انه يوجب التأويل في تعريف المنع بانه طلب الدليل على نفس
 المقدمة كما في الاجزاء او على القضية المأخوذة منها كما في الشرائط ولعله
 لهذا امر بالتأمل اولاً لشارة الى ما في قوله وكأنه لهذا الخ من النظر
 لان تفسير الشريف ليس لذلك بل لحصر المنع الحقيقي في منع الاجزاء
 وادراج منع الشرائط في منع المدعى مجازاً اولاً لشارة الى ان ارتكاب
 التأويل في تعريف المنع ليس اولى من ارتكابه في تعريف المقدمة بل
 يحتمل الامر ان قوله ان يقول المنقول من حيث منقول ان لم يكن
 دليلاً اي مقدمة دليل ولو شرطاً للدليل فيدخل فيه المنقول مطلقاً
 سواء كان مفرداً ام مركباً ناقصاً وتاماً انشائياً او خبرياً مدعى فقط او مع
 دليله وبالجملة يدخل فيه ما عدا المقدمة ولا يتعلق بشئ منها المنع
 الحقيقي الذي هو طلب الدليل على المقدمة فقط فلا يرد انه شامل
 للمقدمة المنقولة لانها ليست بدليل بل جزء او شرطه لا يقال فعلي
 هذا يدخل نفس الدليل في هذا القسم مع انه يتوجه اليه المنع الحقيقي
 لانا نقول توجهه اليه باعتبار مقدمته لا باعتبار نفسه ولك ان يحتمل
 الدليل في كلامه على ما هو اعم من مقدمته وهو الملايم لقوله فظاهر انه
 لا يتوجه اليه الخ قوله فلا يتعلق به المؤاخذه قبل انما يتم
 اذا اختص المنع بالطلب من المستدل لا اذا اعم من الطلب بنفسه وليس

شيء لان التعميم خلاف العرف كما عرفت ولوسلم ففاسيته جواز تعلق
المواخضة من حيث كونه دليل المنقول عنه لامن حيث كونه منقولا غير
ملتزم للناسل ولا باس فيه قوله ضعف ما ذكره من وجوه الاول
ان اللايق بمقام الشرح والايضاح هو التنصيص على ما هو المقصود
الاصلي الذي هو تقييد المنقول بالحثية لتقييد الناقل وان ادى اليه الثاني
ان الواجب اعتبار الحثية في مقسم القسمين السري الى كل قسم اذا لم تعتبر
في القسم الاول لم يكن عدم توجه المنع اليه ظاهرا كما ادعاه لجواز
الالتزام وفيه ان ظهوره لعدم كونه مقدمة دليل لعدم كونه ملتزما
الثالث ان قوله ان لم يكن في النقل دليل ظاهر في معنى ان لم يكن المنقول
مشملا على الدليل ولا يلزم منه ان لا يكون دليلا كما اذا نقل بمجرد دليل
ولا يصح حينئذ ان يقال ذكر في المنقول دليل لاستناع ظرفية الشيء
لنفسه الرابع ان النقل في كلامه ان حل على معنى المنقول يتوجه عليه
الوجه الثالث وان حل على الحاصل بالمصدر اى في صورة النقل
او على ما يطلق عليه النقل ليشمل النقل والمنقول فيق حال المدعى
المنقول مهما لا غير مبين في شيء من القسمين فيما اذا كان المنقول هو
المدعى مع دليله لانه على هذا يدخل في القسم الثاني اى فيما ذكر فيه
دليل لكن الضمير في قوله فهو على سبيل الحكاية عائد الى الدليل بقرينة
الاضراب الاى فيكون ما ذكره في القسم الثاني مختصا بحال الدليل
المنقول ويبقى مدعاه مسكوتا عنه بخلاف ما ذكره المحشى فان مدعاه
داخل في القسم الاول ودليله في القسم الثاني الخامس ان تفرع قوله
فلا يتعلق به الخ على الحصر السابق لا يتضح الا بعد بيان الجزء السلي
من الحصر بقوله والناسل الخ فالاول تقديم مفساد ذلك القول عليه
السادس ان قوله لانه محكى محض مستدرك في البيان لانه ان جعل دليلا
للتفرع فالواجب ان يقتضى على ان يقال اذا الناسل من حيث هو ناقل
ليس بملتزم وان جعل دليلا لذلك الحكم الحصرى كان مصادرة

على المطلوب بالنسبة الى الجزء الايجافى من الحصر كما لا يخفى قوله
لا يتوجه اليه المواخضة النافعة والمنع المقيد وهو مدعى المنع والترقى
الاى زائد على المدعى والالم يستلزم الدليل الاول ما هو المطلوب اقول
لقد انطقه الله تعالى ههنا بالحق فانه صريح في ان مراد المنع لا يتوجه
على النقل والمدعى مواخضة يطلق عليها المنع حقيقة الامواخضة يطلق
عليها المنع مجازا لغويا وهذا كما ترى ليس شيا من الاحتمالات الثلاثة
التي قدمها لان استثناء المنع المجازى يدل على انه حل المنع على مطلق
المطالبة النافعة قوله والمنع المقيد المعنوية حقيقة اى منعها حقيقة
لانه المدعى ونفى توجه مطلق المواخضة مستلزم له قوله لانه لا يتوجه
اليه المواخضة والمنع الحقيقى اصلا لا نفعيا ولا غير نافع لجواز ان يواخذ
على المحكى الصنف لكن لا يكون تلك المواخضة نافعة عندهم و اقول
لامعنى لتوجه المواخضة اليه وعدم توجهها الاكونها موجهة مقبولة
عندهم فملى هذا لوجه لهذا الجواز ضرورة ان ما لم يكن نافعة
لا يكون موجهة عندهم فالاولى ان وجه الترقي قصد نفي سائر المواخذات
النافعة من النقص والمعارضنة فكأنه قال بل لا يتوجه اليه النقص
والمعارضنة لانهما كالمع الحقيقى دخلان في مقابلة الدليل قوله لجواز
ان يواخذ على المحكى الصنف بناء على ان الدليل المأخوذ في مفهومات
الوظائف هو بظاهره اعم من الدليل المنقول وان لم يكن ملتزما فيكون
المطالبة المتعلقة به منعاً حقيقيا والا بطسار والاقامة المتعلقةان به
نقضا او معارضة حقيقة عندهم وان لم يكن شيء منهما نافعا عندهم
لعدم الالتزام قوله وهذا الدليل يدل على انه لا يتوجه الخ اى
لا يتوجه اليه شيء مما يصدق عليه تعريف المنع الحقيقى لان كل ما يصدق عليه
يجب ان يكون متعلقا بمقدمة دليل فهذا صريح فيما قد منا من ان ذلك
التعريف ليس تعريف المنع النافع المسموع فقط بل لمطلق المنع الشامل له
ولغيره المسموع كنع المقدمة البديهية والا لا يجيب الى تقييد المقدمة

بقبوله يختل بدونها بان يقال طلب الدليل على المقدمة النظرية المجهولة
الملتزمة قوله والاولى اى في هذا الترتيب ان يقول بل الدليل
المنقول من حيث هو منقول ليس بدليل اصلا في نفس الامر لا بالنسبة
الى الناقل ولا بالنسبة الى المنقول عنه او غيره لانه من تلك الحيثية ليس
مركبا للتأدي الى المجهول النظرى اما بالنسبة الى الناقل فلان تركيبه
من المنقول عنه لا من الناقل واما بالنسبة الى المنقول عنه فلان تركيبه
ايه ليس من تلك الحيثية الطارئة عليه فسواء عرف الدليل بتعريف
الشارح او بما هو المشهور المعتبر فيه قيد النظر لا يكون الدليل المنقول
من حيث المقولية دليلا اصلا في الواقع لا بالنسبة الى الناقل ولا
بالنسبة الى المنقول عنه او غيره فلا يرد عليه ان الدليل المنقول اذا كان
دليلا صحيحا يلزم من العلم به بشئ اخر بالنسبة الى كل من يعلمه فيكون
دليلا في الواقع ولو بالنسبة الى الناقل ووجه الاولوية ما يستفاد
من قوله وامانه ليس بدليل الخ وحاصله انه لا يلزم من عدم كونه دليلا
بالنسبة الى الناقل ان لا يكون دليلا اصلا لجواز ان يكون دليلا بالنسبة
الى المنقول عنه وحيث لا يدل على ما قصده من الترتيب اذا المعتبر في مفهوم
المنع الحقيقي ان يكون متعلقا بمقدمة دليل في الواقع لا بمقدمة دليل
شخص معين كالتناقل لان الدليل المأخوذ فيه مطلق الدليل لا دليل
شخص معين ولم يقل والصواب اذ يمكن تخصيص الدليل المأخوذ
في مفهوم المنع بدليل الخصم الذي هو الناقل ههنا لا يقال وكذا
المنقول عنه خصم المانع حتى لو منع الدليل المنقول وجب من المنقول
عنه اثباته وان لم يجب على الناقل لانا نقول انما يكون المنقول عنه
خصما للمانع لو كان طلب الدليل على المنقول بنفسه منع حقيقيا
وقد سبق انه خلاف العرف نعم لو وقع مناظرة بين المانع والمنقول
عنه وجب عليه اثبات ما منعه لكنها ليست مناظرة في صورة النقل
والكلام فيها واقول ههنا بحث من وجوه اما اولها فلانه اذا لم يكن

دليلا

دليلا اصلا فكيف اطلق المحشى عليه الدليل في قوله الدليل المنقول
من حيث هو منقول الخ الا ان يقال ذلك الاطلاق بطريق المحاز
الكوني بناء انه دليل المنقول عنه في الواقع قبل النقل عنه فذلك
الاطلاق بالنظر الى كون دليله قبل اعتبار حيثية المنقولة معه واما
ثانيا فلان ماهية الدليل لا تأتي عن كونه منقولا كما ان ماهية القاعد
لا تأتي عن كونه كائنا فكما ان اخذ عارض الكتابة لا يخرج القاعد
عن كونه قاعدا في الواقع فكنا اخذ عارض المقولية مع الدليل المنقول
لا يخرج عن كونه دليل المنقول عنه في الواقع فذا ذكر من انه من تلك
الحيثية ليس بدليل اصلا ظاهر الفساد لاحيانا اذا كان الحيثية التي اعتبرها
الشارح قيدا للمحمول واسارة الى كون قولهم لا يمنع المنقول والمدعى
مشروطة عامة او خاصة بالمعنى الثاني كما هو الظاهر لا قيدا للموضوع
واسارة الى المشروطة بالمعنى الاول وهو خلاف الظاهر اذا الظاهر
ان المراد انهما لا يمنعان بالضرورة مادامان منقولا ومدعى لانهما وقت
الوصف العنواقي لا يمنعان بحيثية دون حيثية فعلى هذا لا حاجة
في اطلاق الدليل عليه الى المجاز الكوني لانه وقت كونه منقولا دليل
في الواقع بالنسبة الى المنقول عنه وان لم يكن دليلا بالنسبة الى الناقل
ولذا لم يقل الشارح المحقق انه من تلك الحيثية ليس بدليل اصلا واما ثالثا
فلان الظاهر ان الدليل المأخوذ في مفهومات النوع الثلاثة مخصوص
بدليل الخصم ويؤيده تعريف المعارضه باقامة الدليل على خلاف ما اقام
عليه الخصم الدليل وخصم السائل في صورة النقل منخصر في الناقل
على ما عرفت فجرد عدم كونه دليلا بالنسبة الى الناقل فيما قصده
من الترتيب ولعله لهذه الابحاث امر بالتأمل قوله بحسب نفس
الامر لا بالنسبة الى شخص ظاهره ان الدليلية ليست من الامور التي
تختلف باختلاف الاشخاص وفيما انه ان ارادتها من الامور الحقيقية التي
لا تختلف باختلاف الاضافات والاعتبارات فهو ظاهر الفساد للقطع

بان الشيء الواحد يكون دليلا بالقياس الى حكم ولا يكون دليلا بالقياس
الى حكم اخر وان اراد انها وان كانت من الامور الاعتبارية الاضافية
لكنها يختلف باختلاف الاحكام لاختلاف الاشخاص فهو محل
نظر ايضا اذ الشيء الواحد ربما يكون دليل شخص ولا يكون دليل
شخص اخر فالوجه ان مراده ان المعتبر هو ان يكون مقدمة دليل
بحسب نفس الامر ولو بالقياس الى شخص مالا بالقياس الى شخص معين
كالسائل كما اشرنا ولا بالقياس الى كل شخص واما ما يقال ظاهره
يستدعي ان يتعلق المنع الحقيقي بالمدعى الذي هو مقدمة دليل في نفس
الامر وان لا يتعلق المنع بالمقدمات الكاذبة والحال ان الامر بالعكس
فليس بشيء اما الاول فلما اشار اليه فيما سبق من ان حثيثة المقدمة
ما حوزة في مفهوم المنع كما هو المتبادر فغايتته نعلق المنع الحقيقي بالمدعى
من حيث كونه مقدمة في الواقع لا مطلقا ولا من حيث كونه مدعى واما
الثاني فلما قدمنا ايضا ان تعريف المقدمة صادق على المقدمات الكاذبة
فيكون مقدمات بحسب نفس الامر وان لم تكن احكامها واقعة في نفس
الامر نعم هو بظاهره يستدعي ان لا يتعلق المنع الحقيقي بما هو مقدمة
في زعم المعلن لاني نفس الامر مع ان منها منع حقيقي وان لم يكن نافعا له
اللهم الا ان يكون كل منهما معافي لزعم لاني الواقع او يحتمل التوقف لما حوز
في مفهوم المقدمة على ما هو اعم من التوقف في الواقع او الزعم كما اشرنا
في نفي يكون الكل مقدمة بحسب نفس الامر قوله الغرض من هذا
الكلام الخ يعني ان قوله والناساقل من حيث هو ناقل الخ فيما قيل
اشارة الى اعتبار قيد الحثيثة في النقل بمعنى المنقول اذ الكلام فيه
لاني الناساقل و اشار الى وجه ذلك الاعتبار ههنا وقد صرح في الحاشية
باعتبار قيد الحثيثة في المنقول والمدعى واحال وجهه الى ما ذكره
في الاصل ههنا وتخصيصه على وفق ما سيحكي في المدعى انه انما قيدنا
المنقول بقيد من حيث هو منقول لانه قد يكون ملتزما فبمعنى حقيقة

فما

فما اذا كان دليلا لكنه من هذه الحثيثة ليس بمنقول بل مقدمة دليل
وههنا بحث وهو ان لا معنى للمنقول الا المحكي عن الغير وهو اعم من الملتزم
وغيره ضرورة ان المنقول قسمان منقول ملتزم ومنقول غير ملتزم
كالمتحرك الاعم من الماشي فكما ان تقييد المتحرك بحثيثة كونه متحركا
لا يخصه بالماضي فكذا تقييد المنقول بحثيثة المنقولية لا يخصه
بغير الملتزم وجعل المنقول بحسب اللغة عاما وبحسب الاصطلاح خاصا
بغير الملتزم مسكلا اللهم الا ان يقال هو من ذكر العام واردة الخاص
المبادر الذي هو المحكي المحض الحال عن الالتزام كما اشار اليه الشاح
في انشاء التقرير ثم لم ير من الالتزام هو الالتزام في الظاهر اما بان يدعى
الناقل صحته صريحا او بان يقتضيه بقرائن تدل على الالتزام فلا يتوجه
عليه المنع والمواخذة ما لم يقتضيه بما يدل على الالتزام وان كان
ملتزما في الواقع بحسب الباطن وهو المطابق لما ذكره شارح الاداب
حيث قال اذا قل المعلن قال ابو حنيفة النية ليست بشرط في الوضوء
فلا يصح للسائل ان يقول لا نسلم ان النية ليست بشرط انتهى لا يقال
بل مراده انه لا يصح ذلك فيما اذا كان هناك قرائن الالتزام والافقد سبق
من المحشى ان المانع من حيث هو مانع وكذا مطلق المطالب لا يجب
عليه اثبات شيء بل يكفي مجرد الاحتمال فيجوز ان يتوجه المنع والمواخذة
على المنقول بمجرد احتمال الالتزام عند السائل لانا نقول اذا مجرد
الحكاية عن قرائن الالتزام فالظاهر ان ذلك المحكي غير ملتزم عند
الحاكم فيكون احتمال الالتزام مرجوحا عند السائل ولا يسمع منه
الا اذا كان احتمال الالتزام راجحا ومساويا لاحتمال عدم الالتزام اذ على
تقدير رجحان عدم الالتزام عنده يكون منه غير مسموع في ظنه فيكون
منافيا لغرض المناظر قوله مما لا طائل نحته الخ لان الموصول
في قوله على ما نقله ان كان عبارة عن المدعى المنقول كما هو الظاهر كان
مستدلا في دليله المستقل لاني ذلك المدعى المنقول والمنع الحقيقي يتعلق

قوله كما هو الظاهر من ايراد
دليل عليه ويؤيده ما قاله
في اداب المسودي اذا صرح
المعلن في تقرير الاقوال والمذهب
فلا يتوجه عليه المنع لان ذلك
التقرير بطريق الحكاية لا اذا
انتهض باقامة الدليل على ما ادعاه
وقال شارحه الفاضل اي
لا يتوجه المنع على ذلك المعلن
اصلا الا وقت التزامه باقامة
الدليل عليه

بذلك الدليل لا بالمدعى وان كان ملتزما فلا دخل له في وجه اعتبار قيد
 الحقيقة في المنقول ليتعلق به المنع الحقيقي اذا كان دليلا ملتزما وان كان
 عبارة عن الدليل المنقول فهو مستدرك لان الالتزام بوجه ما اعم
 من اقامة الدليل عليه وما يقال قيد الحقيقة معتبر في مطلق المنقول دليلا
 كان او مدعى وقوله ان التزم صحة الدليل المنقول ناظر الى الدليل المنقول
 وقوله او اقام الخ ناظر الى المدعى المنقول فيكون البيان شاملا لشي
 المنقول وهذا لا ينافي كون الغرض من هذا الكلام وجه اعتبار قيد
 الحقيقة في النقل فقيه ان مجرد عدم المسافة لا يوجب الطائل بل لا بد
 من المدخلية في اعتبار ذلك وقد عرفت انتفاؤها وايضا المدعى المنقول
 قد يكون ملتزما من غير استدلال عليه فيكون الكلام قاصرا بل الوجه
 حيث ان يقال والنسائل ان التزم صحة المنقول صار مستدلا ان كان
 المنقول دليلا او مدعى ان كان مدعى فتوجه عليه ما يتوجه عليهما ويمكن
 دفعه بان يختار الشق الاول ويقال انما تعرض به ليكون تمهيدا لقوله فيتوجه
 عليه الخ لان احد الضميرين راجع الى الدليل المنقول والاخر الى الدليل
 الخالص او للنسوية بين الدليين في توجه ما يتوجه عليهما فكانه قال
 ذلك الدليل المنقول والدليل الخالص سواء في توجه ذلك من غير فرق
 وفيه من الطائل ما لا يخفى ولك ان تقول مراده ان التزم صحة الدليل
 المنقول قطعيا او ظاهريا يتوجه عليه المنع والمواخضة يعني اذا نقل المدعى
 مع دليله ثم اقام دليلا برأسه على ذلك المدعى فتلك الاقامة انما تدل
 قطعيا على التزام المدعى لا على التزام الدليل المنقول اذ لا يلزم من التزام
 صحة المدعى اللازم التزام صحة الدليل الملزوم لكن الظاهر انه التزمه
 ايضا وهذا القدر كاف فراده او اقام دليلا برأسه على المدعى الذي
 نقله صار مستدلا في دليله المنقول معه فسواء كان التزامه قطعيا
 او بحسب الظاهر يتوجه على ذلك الدليل المنقول ما يتوجه على الدليل
 الخالص او على الناقل ما يتوجه على المستدل تأمل قوله ولا يبعد

اي

اي كل البعد فيتوجه النفي الى القيد دون القيد واذا قيل مثله يستعمل
 في البعيد وانما استبعد تميم الموصول من الوظائف الثلاث لان مداره
 على الابهام الخاصل من ارجاع الضميرين الى الدليل المنقول كما يدل
 عليه التنظير الا في وجهه على ذلك الابهام ان توجه الوظائف
 الثلاث عليه ان كان معلوما للمخاطب بالشهرة كما ويؤيده قيد المشهورة
 فلا فائدة في الاخبار بقوله فيتوجه الخ والا فلا يعمل بمجرد ذلك الابهام
 ولا يصح جعل ذلك التوجه صلة اذ يجب كونها معلومة للمخاطب كما
 تقرر في محله وقياسه على قولهم قال ما قال وفيه ما فيه مع الفارق
 لان هذا المقام مقام افادة التوجه وتعيينه بخلافهما فان الاول للتفجير
 والثاني للتفخيم وهما يحصلان بمجرد الابهام كالتفخيم في قوله تعالى
 فغشيهم من اليم ما غشيهم وامله وجه ما فيه ان كان قوله وفيه ما فيه
 اشارة الى الاراد او وجه الامر بالتفطن اشارة الى دفع ذلك الاراد بان
 سوق كلامه يدل على انه على تقدير الالتزام يتوجه عليه شيء من الوظائف
 العلة الالتزام وهذه العلة مشتركة بين جميع الوظائف فيستفاد
 من الابهام بمعونة هذه العلة توجه الجميع ولا يخفى ان توجهها على
 الدليل الخالص او المستدل اظهر من توجهها على الدليل المنقول
 او الناقل والاطهر ينبغي ان يجعل صلة والعدول عنه بعيد بالنسبة
 اليه ولذا استبعده واقول كون الموصول عبارة عن الوظائف الثلاث
 لا يختص برجوع الضميرين الى الدليل المنقول بل الظاهر من قول الشارح
 فلا يتعلق به المواخضة ان يجعل الموصول ههنا ايضا عبارة عن مطلق
 المواخضة الشاملة لجميع الوظائف سواء انحدر مرجع الضميرين او لا
 فانصواب ان يقول ولا يبعد ان يرجع الضميران الى الدليل المنقول ونظيره
 قواهم قال ما قال وفيه ما فيه قال الشارح اذا كان المنع حقيقة الخ
 الاول ان يقول اذا كان المنع حقيقة في المعنى المختص بالمقدمة وكان محصورا

قوله ولك ان تقول الخ وما فيه
 المشهورة فهو بمعنى انها مشهورة
 ذاتا لا مشهورة ذاتا وتوجهها على
 الدليل المنقول

فيه لان الدليل تام بمجرد اختصاص المنع بالمعنى المختص بالمقدمة سواء كان هو المعنى المذكور او معنى اخر يساويه وسواء كان مطلوبة او ابطالا وسواء كان واحدا او متعددا فلا يصح حصر الدلالة فيما ذكره اللهم الا ان يحمل على الحصر ايضا في بالنسبة الى معنى يوجد في القتل والمدعى قوله الظاهر ان يقول انما يتم الخ لان معنى قوله انما يدل انه انما يلزم من العلم به العلم بالمعنى وهذا كما ترى يقتضي ان يكون الدخول في لزوم العلم من العلم به لافي العلم به ففي الدلالة في امثال هذا المقسام مختص بمنع التقريب لانه دخل في لزوم العلم بعد تسليم العلم به وسيجي في الحاصل انه لا يتعين لمنع التقريب بل هو منع المقدّمين تارة والتقريب اخرى ويمكن تخصيصه بمنع التقريب لكنه خلاف الظاهر ولذا قال الظاهر ان يقول الخ اول اجل ان نفي لزوم العلم من العلم به يمكن ان يكون كناية عن نفي العلم به بناء على ان الدلالة عبارة عن اللزوم بين العلمين المحققين لاعتن اللزوم بين العلمين مطلقا محققين كاتا ومقدرين كما هو المضرب في الدليل بحسب التعريف المشهور وذلك لان المركب من الخيلات دليل بالفعل لكونه بحيث لو علم مقدماته لعلم مدعاه بالضرورة وليس بدال بالفعل كالفاظ الموضوعات بالنسبة الى غير العالم باوضاعها عدم حصول العلم بالمدلول بالفعل ويدل على ما ذكرنا قولهم يدل عليه عند قيام قرينة ولو كان الدلالة عبارة عن اللزوم بين مطلق العلمين لم يصح توقيتها بوقت قيام القرينة ويدل ايضا قولهم الدلالة اللفظية هو فهم المعنى من اللفظ لكن الحمل على الكناية ايضا خلاف الظاهر واقول ليس مراد الشارح ههنا الا منع التقريب ولذا قال انما يدل لان قوله وينبغي ان يعلم ان للمنع الخ صريح في انه حقيقة في المعنى المذكور وللإشارة اليه اوردته ههنا بكلمة اذا لدالة على كونه محققا فكيف يمنع وقد قطع به المحشى فيما سبق حيث قال يحتمل ان يكون المراد بالمنع المعنى الحقيقي فراد الشارح ههنا

ان ما ذكره انما يدل على ما ادعاه او تحقق مجموع الحكمين لكن الحكم الثاني اعني الانحصار غير محقق وان كان الاول محققا فلا اشكال قوله ان حمل على ان حقيقة الخ يعني ان اريد بالمنع في كلام المص حقيقة المنع اى عنوان معناه الحقيقي او ما يطلق عليه المنع حقيقة واريد بلام التعريف فيه حصر تلك الحقيقة في المعنى الذى ذكره وهو طلب الدليل على المقدمة فذات الدليل مجموع من وجهين الاول منع كون حقيقة ذلك المعنى والثاني منع انحصارها فيه بعد تسليم كونه معنى حقيقيا وان اريد ما هو اعم من ذلك بان يراد من المنع ما يطلق عليه المنع او مجازا ولا يقصد حصر المسند اليه في المعنى المذكور فذات الدليل مسلم والتقريب ممنوع من وجهين الاول انه لا يلزم من ذلك ان لا يمنع حقيقة لجواز ان يكون المعنى المذكور مجازيا ويكون معناه الحقيقي صالحا لهما فينسب اليهما حقيقة ويستعمل فيما يتوجه عليهما حقيقة الثاني لو سلم انه حقيقة في المعنى المذكور فلا يلزم ما هو المطلب ايضا لجواز ان لا ينحصر المعنى الحقيقي فيه ويكون هناك معنى حقيقى آخر صالح لهما ايضا او بان يراد بالمنع حقيقة المنع ولا يقصد الحصر فحينئذ يمنع ذات الدليل من جهة الوجه الاول من الوجهين المتوجهين على ذات الدليل وينع تقريبيه من جهة الوجه الثاني من الوجهين المتوجهين على التقريب او بان يراد الحصر ولا يراد بالمنع حقيقة المنع بل ما يطلق عليه المنع مجازا فحينئذ يمنع ذات الدليل من جهة الوجه الثاني من الوجهين الاولين وينع تقريبه من جهة الوجه الاول من الوجهين الاخيرين ففعله وان حمل على ما هو اعم الخ شامل للصور الثالث ولذا عطف قوله او منع من وجه الخ قوله وانت خير الخ يعنى لا يتوجه ما اوردته على الامس الا اذا كان معنى كلام المص لا يستعمل لفظ المنع باعتبار وضع ما فيها يتوجه على نفس النقل والمدعى الاجازا لغويا اول شي من معناه الحقيقي بما ينسب اليهما الاجازا عقليا واما اذا كان معناه لا يتوجه معنى طلب الدليل على المقدمة عليهما لا مجازا عقليا

فلا يرد ذلك على المص لان شئنا من الحكمين اللذين منعهما على التقدير الاول واستند في منع التقريب على الوجهين بهما اعني كون المعنى المذكور معنى حقيقيا وكون المعنى الحقيقي محصورا فيه ليس مما يتوقف عليه صحة الدليل المص اذ لم يؤخذ في المدعى حينئذ كون ذلك المعنى معنى حقيقيا وانما عبر عنه المحشى بعنوان المعنى الحقيقي في المعنى الاول لكونه معنى حقيقيا في الواقع في المشهور وهو لا يوجب كونه مأخوذا في مدعى المص بل المأخوذ في المدعى ان معنى طلب الدليل على المقدمة انما يتوجه عليهما مجازا عقليا لاحقيقة عقلية والامر كذلك سواء كان ذلك المعنى معنى حقيقيا للمنع او مجازيا كالانبات المعبر عنه بالاحياء في قولهم احبب الارض الربيع وسواء كان معناه الحقيقي محصورا فيه او كان له معان اخرى حقيقة صالحة للنقل والمدعى كما لا يخفى قوله لكن قد عرفت ما فيه من عدم انطباق الدليل على المعنى الاول ومن ان منع النقل باعتبار دليله غير لائق اقول وقد عرفت ما فيه وعرفت المعنى الحق وهذا الايراد من الشارح متوجه على ذلك المعنى الحق اعني لا يتوجه عليهما مطالبة المطالبة بطلق عليهما المنع مجازا لغويا فانه انما يتم الاستدلال المذكور لو كان المنع حقيقة في مطالبة الدليل على المقدمة وكان معناه الحقيقي محصورا فيها كما لا يخفى واعلم ان المحشى ذكر في توجيه كلام المص ثلاثة احتمالات وقد ذكرنا فيه ثلاثة اخرى نالها هو هذا المعنى الحق والآخر ان معنى لا ينسب معناه الحقيقي المشهور اليهما المجاز اعتقليا او يستعمل المنع باعتبار وضعه الاشهر فيهما المجاز لغويا وما اورده الشارح ههنا لا يرد على تقدير ان يحمل مراد المص على احدهما ايضا لكن قد عرفت ما فيه ايضا قوله وينجى على كل تقدير اى من المعاني الثلاثة فهو اراد آخر على المص وتعرض للشارح بانه اولي بالتعرض لانه متوجه على كل تقدير بخلاف اراده حيث لم يتوجه على الاحتمال الاول قوله بان ما ذكره انما يدل الخ اى بعد تسليم الحكمين المنوعين من قبيل هو

قوله وهو لا يجب كونه مأخوذا
لما اشترنا من ان بين حصول
الشيء في الواقع وبين ملاحظته
فرقا عظيما لا يرى انا اذا ادعينا
ان العالم حادث لا يلزم من ادعاء
جميع احوال العالم المقارنت له
في الواقع

انما يدل على الجزء السلي من المحصر لا على كلاً جزئ المحصر مع ان المطلوب مجموعهما فلا يتم التقريب بعد ذلك وذلك لان شئنا من اللفظ والنسبة ليس بمحصر في الحقيقة والمجاز لان اطلاق الفرس على الكتاب ونسبة القراءة الى الجدار ليس بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم العلاقة والملازمة والحاصل يجوز ان لا يكون بين النقل والمدعى وبين المنع علاقة او ملازمة صحيحة للمجاز قوله لجواز الكناية اقول جواز الكناية على كل تقدير محل نظر اذ لم يسمع من علماء البيان كون النسبة كناية غير الحقيقة والمجاز العقليين اذ الكناية عندهم لفظ اريد به لازم معناه فابعد التسليم انما يجري في المعنى الثالث اعني معنى لا يستعمل لافي الاولين نعم صرحوا بان الكناية قد يفصدها نسبة شئ الى امر معين كما في ضرب قبة الجود والكرم على ابن حشر حيث اريد به نسبة الكرم اليه لكن فرق بين كون اللفظ المركب كناية عن النسبة وبين كون النسبة كناية لاحقيقة عقلية ولا مجازا عقليا الا ان يقال هذا الكلام من المحشى اشارة الى توجيه كلامهم في الكناية بان مرادهم من اللفظ في تعريفها اعم من اللفظ حقيقة او حكما ليشمل النسبة ويحمل زكهم الكناية العقلية على ظهورها بنسبة على المقايسة والا لكان ذلك منهم حكما مجازا كثيرا ما يكون نسبة شئ الى ما هو له كناية عن نسبته الى شئ آخر كما في مقام التعريض نحو قوله تعالى مالي لا عبد الذي فطرني فانه كناية عن معنى ما لكم لا تعبدون الذي فطركم بشهادة سياق من قوله تعالى واليه ترجعون ومن هذا النقيض ما يورثه رياس القوم ويقصد الخطاب لكل على ما اشار اليه بعض المحققين هذا وبعد ينجى على ان الكناية في النسبة انما تصح فيما جاز ارادة النسبة الى المستند اليه المذكور لكونه ما هو له ايضا كما ان الكناية في اللفظ انما يصح فيما جاز ارادة المعنى الموضوع له كما صرحوا وههنا ليس كذلك لان المنع بالمعنى المذكور لا يجوز ان ينسب حقيقة الى شئ من النقل والمدعى من حيث انهما

نقل ومدعى نعم قد يكون نسبة المنع الى المقدمة كناية عن منع المدعى
 قبا اذا كانت المقدمة عين مدعى في محل آخر ولازمة له لكن الكلام
 ههنا في كون نسبة المنع الى النقل والمدعى كناية عن منع دليلهما لافي عكسه
 فلا يصور الكناية ههنا على تقدير المعنيين الاولين اللهم الا ان يقال
 هذا الابراد منه مبنى على عدم تسليم انحصار حقيقة المنع في المعنى المذكور
 وفيه ما فيه او يقال هو مبنى على المعنى الثالث المختار عند الشارح
 على زعمه على ان يكون قوله على كل تقدير في صدر السؤال بمعنى سواء
 حل على ان حقيقة المنع هو المعنى المذكور فقط او حل على ما هو اعم
 من ذلك ولا يخفى بعده عن سوى كلامه او يقال هذا مبنى على ما جوزه
 العلامة التفتازاني في شرح التلخيص من ان الكناية قد يمنع فيها
 ارادة الحقيقة لخصوص المادة كما في قوله تعالى لبس كئيله شيء وقوله تعالى
 الرحمن على العرش استوى حيث اريد بالاول نفي المثل وبالثاني الغلبة
 والاستيلاء بطريق الكناية مع امتناع معناهما الحقيقي الذي هو نفي
 مثل المثل والاستواء على العرش بالجلوس عليه في حقه سبحانه وتعالى
 وان لم يمنع ذلك في حق الملوك من البشر وان لم يرضه المحقق الشريف
 هناك وانت خير بان العلامة انما جوزها فيما كان اصل الكلام مستعملا
 فيما بينهم بطريق الكناية في المواضع التي يجوز ارادة الحقيقة ههنا ولذا
 سماه الشريف بالمجاز المتفرع على الكناية وارادة الحقيقة في نسبة المنع
 بالمعنى المذكور اليهما غير صحيحة في موضع فلا يكون اصل الكلام مستعملا
 فيما بينهم بطريق الكناية اصلا لا يجوز ههنا لخصوص المادة قوله
 ويمكن الجواب الح اجاب عن الاول بجوابين كليهما باثبات التقريب
 المنوع لكن الاول بتحرير المدعى وتخصيصه بالجزء السلي بناء على ادعاء
 ظهور الجزء الثبوتى والثاني بتحرير الدليل بضم مقدمة طوبى لظهورها
 وما قبل حاصل الاول ان هذا المع لیس بمضمر وحاصل الثاني اثبات
 المقدمة المنوعة لبس شيء قوله وهى ان المنع معاني مجازية

قوله في حق الملوك من البشر
 الح اذا يقال استوى الملك على
 بلدة كذا اي استولى وطلب عليه
 على طريق الكناية كما لا يخفى

قبل

قبل جواب آخر على تقدير ان يكون المقصود بالبيان كلاجزئى الحصر
 لكنه مبنى على ان يكون المراد من المجاز هو المجازى في الطرف ولو علم منه
 ومن المجاز في النسبة كما هو المختار عنده بان يقول ان المنع معاني ولبا
 مجازية مناسبة للنقل والمدعى او ان المنع استعمال مجازية مناسبة لهما
 لكان اولى وافيد اقول ان حل قوله على كل تقدير في صدر السؤال
 على المعنى الاول من المعنيين اللذين اشرنا اليهما فراده من المعاني اعم
 من النسب المجازية والالم يكن الجواب حاسما وان حل على المعنى الثاني
 مع بناء الایجاب على المعنى الثالث فالتعرض بالنسب المجازية مستدرک
 في الجواب لكن يؤيد الثاني عنوان المعنى المجازى له قوله وهن الثاني
 الح اجاب عن الثاني بجوابين كليهما باثبات التقريب المنوع ايضا
 لكن الاول بتحرير المدعى باخراج الكناية عن كلاجزئى الحصر والثاني
 بادخالها في الجزء الثبوتى وقد كان السؤال مبنيا على ادخالها في الجزء
 السلي كما هو مقتضى الحصر الحقيقي في المجاز بالمعنى الظاهر وانت خير
 بان الجواب الاول لا يحسن ما لم يبين وجه عدم الالتفات الى الكناية من مثل
 ندرتها وان الجواب الثاني يحتاج الى مقدمة مطوية اخرى هي الزوم
 بين المعنيين هذا الا ان يقال الزوم الذى هو علاقة الكناية داخل
 في المناسبة التي ذكرها آنفا قوله الظاهر انه اعتراض آخرى على
 دليل المص لان وجه الظهور استناد الدلالة الى الموصول مع عطف
 هذا الاعتراض بكلمة ايضا على الاعتراض السابق الذى هو على ذلك
 الدليل قطعاً وحاصل هذا الاعتراض ان دليل المص لا يدل على ان معناه
 المجازى ما هو اى من اى جنس من جنس الطلب او من جنس الابطال
 او منهما لان كلمة ما للسؤال عن الجنس مع ان كونه من جنس الطلب
 ما اخوذ في جانب المدعى اذ الظاهر من عبارة المدعى في كلاجزئى النفي
 والاثبات هو معنى واحد مشترك بين النقل والمدعى وهو مطلق الطلب
 فلا يتم التقريب ايضا فكان عليه ان يقول ان المنع في عرفهم طلب

الدليل على المقدمة وربما يستعمل مجازا في طلب البيان فعلى هذا يتجه
 بما أورده المحشي من انه لا حاجة في اتمام كلام المص الى تعيين المعنى المجازي
 فانه اذا ثبت ان حقيقته منحصرة في المعنى المدكور فقد ثبت انه مجاز
 في منع النقل والمدعى بل في جمع ما عده من المعاني التي بينها وبينه علاقة
 معتبرة سواء كان من ههنا من جنس الطلب او لا بطلان او منهما وما قيل
 اثبات الجزء الثبوتي من الحصر يحتاج الى بيان المعنى المجازي ثم بيان
 العلاقة بين المعنيين حتى يثبت انهما يمتنعان بذلك المعنى المجازي وما ذكره
 المص لا يدل على ان معناه المجازي ماهو فورد هذا الاعتراض بالاشبهة
 فيه بل هو عين ما اعترف بانجاهه بقوله وعلى كل تقدير يتجه الخ فقوله
 لا ورود له ليس على ما ينبغي فليس بشئ لان مجرد ملاحظة المعاني
 المجازية بعنوان المعنى المجازي المناسب لهما من غير تعيين جنسها كاف
 كما فعله المحشي في المقدمة المطوية اللهم الا ان يحمل قوله ماهو
 على معنى انه لا يدل على ان معناه المجازي من جنس المعاني المناسبة
 للمعنى الحقيقي بواحد من العلاقات المعتبرة او من جنس خلافهما وانما قال
 انظاهر لانه محتمل ان يكون اعتراضا آخر على مدعى المص بان ما ذكره
 من المدعى ههنا لا يدل على ان معناه المجازي من جنس الطلب او من جنس
 الابطال لان المذكور ههنا ليس منتميا في بيان الحقيقة والمجاز لانه
 من وظائف علم البيان بل وظيفة المص ههنا بيان الاطلاقات الموافقة
 في احكامهم حقيقة او مجازا الا يرى ان اطلاق المنع على الغصيب صحيح
 بعلاقة التشابه في اتعلق بالمقدمة المعينة لكنهم لم يطلوه عليه
 فالنسب المص ان يقول لا يمنع النقل والمدعى الا مجازا بطلب البيان
 ولا يكتفي بمجرد عنوان المعنى المجازي الا من الطلب والابطال فعلى هذا
 لا يتجه ما أورده المحشي ويكون قوله وانظاهر من العبارة الخ جوابا
 عنه بانه اكتفى بما هو وانظاهر من عبارته او بمنزلة ان يقال نعم الظاهر
 من عبارته انه مطلق الطلب لكن الابق هو التخصيص عليه وبما ذكرنا

سقط ما يقال لوجه لقيد الظهور سواء كان ناظرا الى الاعتراض
 او الى قيد الآخر فانه على الاول يشعر بجواز عدم كونه اعتراضا
 وعلى الثاني يشعر بجواز كونه عين الاعتراض الاول مع ان كونه اعتراضا
 آخر موقوف به بحيث لا احتمال لشيء منهما قوله ممنوع اي مع
 ان كونه معنى واحدا مشتركا بمنوع اذ قد سبق ان كلام المص انما اشعر
 بالمعنى المجازي اذا حمل على معنى لا يستعمل كما اختاره لكنه مع ذلك
 لا يدل على انه واحد مشترك بينهما او متعدد كل منهما مشترك او مختص بكل
 منهما بل الكل محتمل على السواء من غير رجحان احد الاختلالات
 على الآخر فلا يرد ما قيل ظهور الشيء بجامع جواز خلافه فالسند
 اعم من المنع فلا يفيد نعم يتجه على المحشي بتمام الاول انه منع السند
 لما عرفت ان الشارح مانع لتقريب الدليل مستند بهذا القول وقطعه
 عن سابق كلامه بوجوب احتلال نظامه الثاني ان هذا المنع مدفوع
 بحمل الوحدة في كلامه على الوحدة الجنسية لا على الوحدة الشخصية
 المنافية للعدد يعني ان الظاهر من العبارة انه معنى واحد بالجنس وذلك
 الجنس هو مطلق الطلب المشترك بين طلب الدليل وطلب التصحيح
 الثبات ان ما أورده على تقدير الوحدة الشخصية انما يتجه اذا حمل
 كلام المص على معنى لا يستعمل وليس كذلك لان هذا الكلام من الشارح
 صريح في انه حمله على معنى لا يطاق لب على النقل والمدعى الامتطالبة
 يطاق عليهما المنع مجازا لغويا فحينئذ لا شبهة في ان منع السند اليهما
 في جانبي النفي والاثبات هو مطلق الطلب المشترك بينهما واستعمال
 المنع المضاف الى النقل في خصوصية طلب التصحيح والمضاف الى المدعى
 في خصوصية طلب الدليل لا ينافي استعمال المنع المطلق في مطلق الطلب
 لان ذلك الخصوص لعارض الاضافة الا ان يقال به ذلك هو ممنوع
 لان غايته كون عنوان المحمول معنى واحدا مشتركا ولا يلزم منه ان يتعلق
 الحكم بذلك العنوان المشترك الا يرى انه اذا قيل لا يوصف الجاد بارصاف

الحيوانات المجازية يفهم منه انه كما لا يوصف بالاصناف المشتركة بين انواع
الحيوانات كالشي والحس كذلك لا يوصف بالاصناف المختصة بنوع منها
كالكتابة والصهالة ويمكن دفع ايراد الشارح على دليل المص بان
تعيين المعنى المجازي في جانب المدعى بكونه من جنس الطلب كما دل عليه
ظاهر كلامه كما اعترف به يعني عن تعيينه في جانب الدليل مرة اخرى
فلا حاجة في دليله الى ذلك التعيين وانما يحتاج الى بيان ان بين ذلك
المعنى المجازي والمعنى الحقيقي علاقة معتبرة وذلك واضح مستغن عن البيان
فلا اشكال في هذا الشأن قوله والمراد من الطلب الخ تعريب
لما استبعده الفاضل العصام حيث اورد على الشارح بان جعل المعنى
المجازي مطلقا للطلب بعيد وقد يقال دفع لما يورد على حصر الشارح
في قوله ولا شيء يصلح الخ بان طلب البيان صالح ايضا بل اقرب
اكون العلاقة بينه وبين المعنى الحقيقي ابين وفيه ان للورد ان يعود
بالمطلق الصالح ايضا كما اعترف به لان الحصر في كلام الشارح
حصر الصالح لا حصر الاصالح فالصواب ان يحمل الدفع على ان الصالح
منحصر في طلب البيان وصلاحيته المطلق انما هي باعتبار تحققه في ضمن
طلب البيان لان تحصيل ذات النقل والمدعى في ذهن الطالب على وجه
يتعلق بهما الا اذا عاين ليس بمقدور الناقل والمدعى وانما مقدورهما بياهما
ولامعنى اطلب غير المقدور فلا يصح من الطالب طلب ذاتهما بل طلب
بيانهما وبهذا يظهر وجه قول المحشي ضرورة ان النقل والمدعى
مطلوب البيان لا مطلوب مطلقا فانه اذا قبل هذا النقل مطلوب
بدون التقييد بالبيان فاما ان يحمل على ظاهره الذي هو كونه مطلوب
الذات وقد عرفت انه غير مقدور واما ان يحمل على معنى انه مطلوب
الاذعان به وهو ايضا غير مقدور للناقل وانما هو مقدور الله تعالى
واما ان يحمل على معنى انه مطلوب البيان الذي هو قد يكون من اسباب
الاذعان به وهو مقدور الناقل فلا يحمل الا عليه وبذلك عرفت

ان الاطلاق المنفي في قوله لا مطلوب مطلقا يعني بشرط لا شيء اي بشرط
عدم التقييد لا بمعنى لا بشرط شيء من التقييد وعدمه حتى يتوجه ما قبل
كيف يصح نفي المطلق وثبات المقيد مع ان نفي العام يوجب نفي الخاص
واما ما ذكره ذلك السائل في دفعه من ان المقيد قد يكون مغيرا للمطلق
كتقييد الكلام بالشرط على ما في كتب الاصول ونظيره اطلاق
ممنوع النظر عليه تعالى مع امتناع اطلاق الممنوع فلا يخفى قصوره
لان التقييد انما يغير المطلق عن متبادره الى خلافه كما منع المتبادر في ممنوع
الذات والمطلق هما متبادران في مطلوب الذات وكان المراد من التقييد
بالبيان هو ما صرفه عن هذا المتبادر كذلك المراد صرفه عن التقييد بالاذعان
فالمراد بالاطلاق هو ما سمي بشرط عدم التقييد بالبيان وان قيد بالاذعان
فانه غير مطلوب ايضا نعم انحصار الصالح في مطلوب البيان انما يصح
اذا خضع ان طلب بالطلب من الخصم كما اختاره الشارح لا اذا عم منه
ومن الطلب بنفسه اذ لا سائل ان يطلب الاذعان بنفسه فليأمل قوله
مساحة لما ان ظاهره يتنافى للمعنى الواحد المشترك وفيه ما قد من ان التعدد
اعراض الاضافة لا في الوحدة بدونها وقيل لاحكام المعنى في قوله بمعنى
الخ وفيه ان مراده ان المنع المضاف الى النقل بمعنى طلب تصحيحه الخ
ولان ان تقول لان الظاهر ان يقول ومنع المدعى بكونه معنى طلب الاستدلال
لان البيان هو الاستدلال لا نفس الدليل وفيه انه يلغو التعرض بمعنى
طلب التصحيح لان نفس التصحيح بيان قوله الدخيل في مقابلة
الدليل لم يقل الدخيل في الدليل اذ المتبادر منه الدخيل الصريح فيه مع
ان المعارضة على تقدير التعريف المشهور دخل صريحا في المرعى وضمنا
في الدليل قوله ولا شك ان هذا المعنى الخ التعرض بهذا الانحصار
مع خلوكلام الشارح عنه للاشارة الى ان مجرد عموم للوظائف الثلاث
لا يقتضي عدم تعلقه بالنقل والمدعى حقيقة بل لابد من انحصاره فيها
وان كان انحصارا اضافيا بالنسبة الى ما يتعلق بهما حقيقة كما يدل عليه

قوله نعم انحصار المعنى الصالح
نفي ههنا كلام هو ان الحصر
مقتضى مطلق الرد الشامل
للمطالبة والابطال الا ان يقال
مراده ولا شيء ههنا في مقام
التجاوز عن الدعوى بالمعنى الاخص
ومطلق الرد معنى مجازي المنع
بالمعنى الاعم وهو الدخيل في مقابلة
الدليل

قوله ولا يتعلق بالنقل فن قال انه شامل للغصب ايضا لان المص
 في الوظائف الثلاث لم يفهم وما ذكره في دفعه من تخصيص المع بالوجه
 فاسد لان الغصب موجه عند الشارح ولو سلم فالغرض بيان التعلق
 الحقيقي والمجازي ولا يتبين ذلك الا ببيان حقيقة المنع من حيث هي هي
 مع قطع النظر عن التوجيه وعدمه اذ المنع الحقيقي قد يكون غير موجه
 قوله ولا يتعلق بالنقل والمدعى الخ هذا مبني على ما هو التحقيق
 من ان المتبادر بحسب العرف ان يكون متعلق المعارضة هو الدليل
 لا المدلول فتعريفها المشهور باقامة الدليل على خلاف ما قلنا خصم
 الخ مؤل بر الدليل بتلك الاقامة فلا يتعلق حقيقة بغير المدلل ولا بالمدلل
 بل بدليله فقط واما تنقيح النقل والمدعى بغير المدللين فيوجب تقصير
 المص قوله هذا هو التقرير الخ اي تفريع الاستعمال هو المناسب
 لما اختاره في المع بالمعنى الاخص من المعنى الثالث والاكلام في وجه
 اختياره على المعنيين الاولين وفيما يرد عليه كالكلام فيما سبق من انه
 انما حل على الثالث لان منع النقل باعتبار دليله غير لائق ومن ان الاول
 حله على معنى الاستعمال مع تعميم المجاز بما في الطرف والنسبة واما عدم
 انطباق الدليل فمستترك بين جميع المعاني ههنا كما يصرح به الشارح
 واعلم ان ههنا نسخة مدونة هي انه ولا يتجلى في وهمك انه اذا كان
 المنظور في كلام المص هو المعنى الاعم يلزم التخصيص ايضا سواء كان قوله
 لا يمنع معنى لا يستعمل لفظ المنع باعتبار المعنى الاعم او بمعنى لا ينسب
 مفهوم المع بهذا الاعتبار لان المنع باعتبار المعنى الاخص بل المعارضة
 والنقض ايضا كذلك وذلك لان عدم جريان الاعم في شيء حقيقة يستلزم
 عدم جريان الاخص فيه كذلك قطعنا واما الجريان مجازا فظاهر
 في الكل فلا تخصيص حيث دعى الى ما لا يخفى وانت تعلم ان في قوله فان حل
 الخ مسامحة في عبارة المص انتهى حاصل دفع الخللان ان عدم
 انصافهما بالتوعية بالمعنى الاعم حقيقة يستلزم عدم انصافهما بالانواع

المندرجة تحته فاذا لم ينسب المعنى الاعم اليهما حقيقة لم ينسب شيء
 من تلك الانواع ايضا واذا لم يستعمل لفظ المنع باعتبار المعنى الاعم
 لم يستعمل الالفاظ الموضوعية لتلك الانواع ايضا لكن لا يخفى ان الاول
 في الخللان ودفعه اما الاقتصار على المعنى الثالث او التعرض بجميع
 المعاني الثلاثة الا ان يقال المنع في المعنى الاول ايقاعه المتوقف
 على وجوده في الخارج ولا وجود للعام الا في ضمن الخاص فني ايقاع المعنى
 الاعم عليهما حقيقة بمنزلة التصريح بنفي ايقاع الانواع المندرجة تحته
 فلا خلجان فيه وانما الخلجان في المعنيين الآخرين لان النسبة والاستعمال
 يكفيهما وجود المعنى الاعم في ذهن المتكلم وربما يوجد الاعم في الذهن
 بدون الخاص فيعرض الخفا للاستلزام الذي ذكره ويقع الخلجان
 واما قوله واما الجريان مجازا لجواب سؤال مقدر بان يقال ذلك الجواب
 انما يدفع الخلجان في الجزء السلبي لاني الجزء الثبوتي من الحصر لان
 اثبات العام مجازا لا يوجب اثبات كل خاص وان اوجب نفيه نفيه فدفعه
 بان المقصود بالا فادة هو الجزء السلبي واما الجزء الثبوتي فظاهر غنى
 عن البيان فلا توهم فيه فافهم قوله فيدل على انه حل الخ اما دلالاته
 على حله على معناه الحقيقي فلانه منطوق كلامه واما دلالاته على
 اعتباره المحاز في النسبة فلان المستثنى من المعنى الحقيقي لا يكون الا مجازا
 عقليا اقول ذلك الاضطراب مدفوع بوجود الاول ما اشار اليه
 في النسخة الانفة من حل عبارة الشارح ههنا على التسامح كعبارة المص
 ومراده ان اراد استعمال المع باعتبار المعنى الاعم او باعتبار المعنى الاخص
 الثاني ما اشترنا اليه من انه حل المنع على مطلق المطالبة الشاملة
 للمنح الحقيقي والمجازي بقرينة استثناء المجاز اللغوي فراه ههنا
 حل المنع على التجوز من المعنى الاعم او على التجوز من المعنى الاخص
 فكانه قال ان اريد مطلق الدخول فالدليل لا يقبده وان اريد مطلق
 المطالبة فالتخصيص ليس بجيد الثالث انه يجوز ان يحمل المع على المعنى

قوله مطلق الدخول مجازا
 من ذكر الخاص واردة العام
 فان الدخول في الدليل مقيد
 والفيد اخذ من المطلق
 فاذا اريد ذلك كان المعنى
 لا يتوجه مطلق الدخول عليها
 الا مجازا بالغوي فيكون جميع
 الوظائف الثلاث منفيا عنها
 ولذا قال الشارح حتى يكون
 كلاما منفيا

الحقيق ويحمل الاستثناء على المنقطع نعم استعمال اداة الاستثناء
في المنقطع مجازي كاستعمال المنع في النسبة والاستعمال وزجج احد
المجازين على الاخر من غير مرجح الرابع باقيل لعل الشارح اشار
ههنا الى امكان توجيه كلام المص بالمعنى الاول وفيما سبق بالمعنى الثالث فلا
اضطراب وعله لبعض هذه الوجوه امر بالتأمل قوله يقال وجه
التخصيص الخ مرضه اذ يد عليه اما ولا فلانه ان اراد ان المص قصد
الاشارة الى الندرة ففيه ان تلك الاشارة انما يحصل اذا كان اصل
التوجه عليهما معلوما للطالب المخاطب في الجملة مع انه لم يعرف بعد
ان النقص والمعارضة يتوجهان عليهما ام لا وان اراد ان الترك اندر منهما
في نفسه وان لم يصدق الاشارة الى تلك الندرة ففيه انه لا يكون نكتة
معتبرة في البلاغة ولا وجهها جيد للتخصيص اذا الافادة معتبرة في النكات
مع ان التعميم اجود وانسب بهذه الرسالة الموجزة واما ثانيا فلي تقدير
تسايم كونهما اندر من متعها مجازا هو انما يكون وجهها للتخصيص
اذا حل على المعنى الاول الحقيق لاعلى المعنى الثالث المختار عند الشارح
اذا الوجه حينئذ ندرة الاطلاق والاستعمال لندرة الوقوع ويجوز شروع
الاطلاق على ما ندر وقوعه كطوفان نوح عليه السلام اللهم ان يجعل
ندرة الوقوع كناية عن ندرة الاطلاق او يخصص المعنى الثالث بالاستعمال
في مناسباتهم كما سبق واعلم ان المدعى الغير المدلل قد يبطل باستلزامه
خصوص الفساد ويطلق عليه النقص على سبيل التشبيه والاستعارة
وقد يقام على خلافه دليل ويطلق عليه المعارضة على سبيل الاستعارة
ايضالا لان اقامة فيه بتقدير دليل من جانب المدعى والمأخوذ في مفهومات
الوظائف الحقيقية هو الدليل المحقق لا اعم من المقدر لا يقال فعلى هذا
يكون المنوع والمعارض مجازا هو ذلك الدليل المقدر لانفس المدعى
فلو حل المنع على المعنى الاعم لبطل الجزء الثبوتى من الحصر لان المدعى
لا يعارض لاحقيقة ولا مجازا وانما يعارض مجازا دابله المقدر وهذا

هو وجه التخصيص لانا نقول لا يلزم من تعلق المعارضة بالدليل
المقدر مجازا ان لا يتعلق بالمدعى مجازا بل الكل شبهه بالمعارضة في وجود
معى الاقامة على خلاف مدعى الخصم لكنه انما يتم اذا فسرت المعارضة
بالاقامة لا بمقابلة الدليل للدليل على سبيل الممانعة كما يختاره الشارح
والمحشى فليتأمل ثم الاولى في وجه التخصيص ان المص انما ساق هذا
الكلام لدفع توهم ان المطالبين السابقين مما يطلق عليهما المنع في عرفهم
نعم على تقدير التعميم يندفع ذلك التوهم ايضا مع احتمال الكلام على
زيادة فائدة لكنه بطريق اللزوم لا بطريق التصريح كما في التخصيص
والتصريح اولى مع ان لفظ المنع اشهر في المعنى الاخص قوله فيه
ان الظاهر اى الراجح على كونها فصيحة لما اشار اليه من الاستغناء
عن التقدير مع اشارة الى الترتيب بين طلب الدليل على المدعى والمنوع
الثلاثة وهى متفنية في صورة الفصيحة وما يقال من ان ذلك الترتيب
ظاهر مستغن عن الافادة لان طلب الدليل على المدعى انما يمكن قبل
الاستدلال عليه والمنوع الثلاثة انما توجه بعده فدفوع بانه لافادة
اختصاص المنوع بما بعد الاستدلال وهو انما يكون ظاهرا او عرف المص
جميعها مع انه لم يعرف النقص والمعارضة فلم يعلم من قوله نقص
او عورض الا انه يتوجه على ذلك ما يطلق عليه النقص او المعارضة
في عرفهم ولا يلزم من توجهها على ذلك الدليل المشغول به اختصاصهما به
ففي افادة ذلك الترتيب دلالة على ذلك الاختصاص فالقاء العاطفة
المقبدة للترتيب تجري مجرى تعريفهما نعم عرف المنع الحقيقى لكن
فأ العاطفة داخلية على مجموع المنوع الثلاثة لان قوله اذا اشتغلت منع
او نقص او عورض شرطية مرددة التالى مع ان الترتيب الذى افادة
انه فصيحة ظاهر مستغن عن الافادة لما هو جوابه فهو جوابا بقى
الكلام ههنا وهو ان القاء في الحقيقة داخلية على الملازمة فلو حلت
على العاطفة لافادة الترتيب بين الملازمتين لابين طلب الدليل والمنوع

قوله ولا يلزم الخ مجازا ان يتوجه
على الدليل وعلى النقل والمدعى
نعم لو حل المنع في قوله ولا يمنع
النقل والمدعى على المعنى الاعم
لكان اختصاص النوع معلوما
منه

قوله مع ان الترتيب الذى افادة
الخ لانه ترتيب فاسية العلم على
المرقة وهو معارف ايضا فتأمل

مع ان الملازم متين صادقتان بحسب نفس الامر بحيث لا تقدم بينهما
 لاذاتنا ولا زمانا فلا ترتيب بينهما الا ان يقال هذا مبني على ما ذهب اليه
 بعض اهل الاصول من ان الحكم في الجزء لا يبين الشرط والجزء وقد غرله
 العلامة التفزازي الى اهل العربية فعلى هذا يكون الفاس في الحقيقة
 داخل على الجزء الذي هو توجه احد النوع الثلاثة وعاطمة على جزء
 الشرطية الاولى ولذا قال لافادة الترتيب بين النوع الثلاثة وطلب الدليل
 قوله لا وجه تخصيص الشرط المحذوف بمنع المدعى اي بعد منع
 المدعى حقيقة بل الوجه ان يقال اذا عرفت ان النقل والمدعى لا يمنعان
 حقيقة فاعلم الخ لان النوع الثلاثة كما توجه على دليل المدعى توجهه
 على دليل النقل وان كان نادرا وفيه ان التخصيص لا جل انه ادرج
 النقل النظري في المدعى ولا يمكن الاستدلال على غيره كما ذكره قوله
 بل الاولى الخ ليس هذا مجرد اضراب عن غير الوجه الى الوجه بل
 ترف من الوجه المشار اليه الى الوجه والاولى لانه المناسب فكله قال
 بل الوجه ان يمنع المحذوف من منع النقل اذ الوجه لفصل بعض اجزاء
 كلام واحد عن بعض مع ان معرفة الكل مقصودة من كلام المص
 بل الوجه ان يتعرض بمنع المجازي لان ربط النوع المتوجهة على
 الدليل حقيقة بالمنع المتوجه على النقل والمدعى مجازا اول من ربط
 المتوجهة على الدليل بغير المتوجه عليهما والاولى ان يؤخذ الشرط المحذوف
 من التعريف الذي هو كالمقدمة لمباحث المنع والسند والاولى ان يؤخذ
 من قوله ان كنت ناقلا الخ اذ ربط بعض المسائل ببعض اولى من ربطها
 بكلام اجنبي مسوق لبيان الاطلاق المجازي والاولى ان يؤخذ من السك
 لجميع ما ذكرنا وقوله فاعرف اشارة الى وجوه الاولوية الاقدم فالأقدم
 ومع ذلك لا يخلو عن الابهاء الى ان الاول فاعرف بدل فاعلم للتناسب
 بين الشرط والجزء والجواب عنه انه للتفتن في العبارة او مبني على
 الفرق بين العلم والمعرفة بان الاول مستعمل في الكل والآخر في الجزئيات

يتساء

يتساء على انه لما كان منع المدعى بعضا من منعها كان الشرط المقدر
 بالنسبة الى ذلك الكلام بمنزلة الجزئي من الكلي او لما كان ذلك حكما
 واحدا والنوع الثلاثة كثيرة كان بالنسبة اليها بمنزلة الجزئي من الكلي
 قوله لا يخفى ان ورود المنع اي على الدليل ولذا قال انما هو على تقدير
 كون بعض المقدمات اي مقدماة نظريا غير معلوم بالعلم المناسب
 للمطلب ففيه مما شاء مع تسامح المص في اسناد المنع الى الدليل دون
 المقدمة او هو مبني على ما سيجي منه من ان تعلق المنع بالدليل المهر
 من تعلقه بالمقدمة فلا يرد ما قيل كلام المص مؤل كما يدكره الشارح فعليه
 ان يقول انما هو على تقدير كون المقدمة نظرية غير معلومة نعم يتجه
 عليه ان هذا الحصر مختل على تقدير كون الدليل المأخوذ في مفهومات
 النوع الثلاثة اعم من التنبيه تسامحا كما يشير اليه الشارح اذ يتوجه
 المنع الحقيقي حينئذ على المقدمة البدئية الخفية بطلب التنبيه عليها
 والصواب حينئذ ان يحذف قيد النظري ويؤخذ الوضوح بدل العلم
 الا ان الشارح والمحشي جريا ههنا وفيما سبق على الاحتمال الظاهر
 من ابقاء الدليل المأخوذ على ما يقابل التنبيه قوله اذ لو كانت المقدمات
 بأسرها الخ يعني لا يصدق الكلية الفائلة بانه كما اشتغلت بالدليل
 سابق ان يمنع اذ يصدق نقيضا لانه قد يكون اذا اشتغلت بالدليل
 ولم يكن شي من مقدماته نظريا غير معلوم فاما ان يكون جميع مقدماته
 بدئية او يكون جميعها نظرية معلومة او يكون بعضها بدئية والبعض
 الاخر نظرية معلومة وعلى جميع التقادير لا يليق منعه والشرطية
 التي ذكرها شاملة لجميع هذه الصور الثلاث لان عطف قوله ونظرية
 معلومة قبل ربط خبر كانت ليكون الخبر هو المفهوم المردد فقدم
 تلك الشرطية كلية مرددة المحمول والمعنى او كان كل من مقدماته مندرجة
 تحت احد القسمين من البدئية والنظرية لانه منفصلة حاكمة بالانفصال
 بين الجزئيتين الكليةين حتى لا يشمل الصور الثلاثة ويتوجه ان هذا

الدليل لا يستلزم المدعى لكن بأبي عن هذا التوجيه ان ظاهر قوله
باسرها الكل المجموع لا الافرادى ولك ان يحمله على ظاهره وتخييل
عدم لياقة المنع في الصورة الثالثة على المقايضة قوله فلا يلبق
منعها وطلب الدليل عليها عطف تفسير المنع للاشارة الى انه بالمعنى
الاخص ولا يخلو عن الاشارة الى انه لا بأس في طلب التنبيه فيما كانت
المقدمة بديهية خفية لا يقال لوزن هذا العطف وحل المنع على المعنى
الاعم لاستغنى عن قوله وكذا الكلام في النقص والمعارضة لانا نقول
على هذا يلزم ان يكون القيد المحفوظ فيهما عين القيد المحفوظ ههنا
وليس كذلك والاصح النقص فيما كان نفس الناطق في مقدمات
الدليل مترددة في بعض منها بدون الحكم بالفساد وسيصرح الشارح
بخلافه فالقيد المحفوظ في النقص هو الحكم الباطنى بفساد المجموع
وفي المعارضة وجود دليل الخلاف قوله انما ترك التقييد الخ فيه
ان الشارح لم يترك التقييد ههنا ولا في النقص بل فصل مو ارد هما فيما
بعد بما لا مزيد عليه ولو سلم فالترك للاعتماد على ما سيجي الاعملى ما سبق
الا ان يقال لا يجوز الاعتماد عليه لان التردد قد يقع في البديهية الخفية
نعم يصح الاعتماد عليه في تقييد النقص قوله وكذا الكلام في النقص
والمعارضة اذ لا يصح الكلية فيهما ايضا لا بعد التقييد بقيد مناسب
لكل منهما وهو الحكم بفساد المجموع في النقص ووجود دليل الخلاف
في المعارضة كما عرفت وانما تركهما لاحد الوجهين من المقايضة
والاختيار ولاجل ان القيدين المحفوظين فيهما ليس شئ منهما ماهو
المحفوظ في المنع بل مفاران له فصلهما عن المنع وما يقال اذا لم يكونا
عين القيد المحفوظ في المنع لم يصح الاعتماد على مقايضة ما سبق في طلب
الدليل على المدعى ههنا فيمكن دفعه بان المراد المقايضة عليه
في خلاصة ذلك القيد وهى وجود خلل في الدليل مناسب لما قصد
ايراده عليه وذلك الخلل في المنع كون بعض المقدمات نظريا غير

معلوم وفي النقص والمعارضة ما ذكرنا وليس المراد المقايضة عليه
في خصوص القيد فيهما فاستفاد من تعريف المناظرة لان الحكم
الظاهرى بفساد الدليل لا يلبق للمناظر ما لم تجد نفسه حاكمة بفساده
وكذا المعارضة لا تليق له ما لم يجد دليلا على خلاف المدلول واما ما ذكره
ذلك القائل من ان الترك ههنا مجرد اختيار الاهمال فهو يهدم نظام
المقال قال الشارح وهو ما يذكر لتقوية المنع الخ ان كان المراد تعريف
سند المنع فالمنع في التعريف بمعنى معناه الحقيقي وان كان تعريف مطلق السند
الشامل لمنع المدعى فالمنع بمعنى مطلق المطالبة بحجازا بقرينة شهرة
شمول السند ثم ان حل لام الغرض على الغرض بالذات فلا يدخل
تنوير السند في السند وان عمم بما بالواسطة فيدخل فيه قوله لان لام
الغرض الخ اذ الغرض قد يتخلف عن ذى الغرض فكون التقوية غرضنا
من ذكره لا يوجب ترتيبها عليه في الواقع فيشمل التعريف بهذا القدر
جميع انواع السند صحيحا مقويا في الواقع كالاخص والمساوى او غير
صحيح كالاعم مطلقا او من وجه او المبين فلا حاجة الى التقييد بزعم
المانع ليشمل الاسانيد الغير المقوية في الواقع قوله بل هو مفسد
للتعريف ترقى من التطويل الى الحشو المفسد لكنه مبنى على كون قوله بزعم
ظ بالالتقوية اذ يكون لام الغرض على هذا داخله على التقوية المقيدة بزعم
المانع ويخرج عن التعريف جميع افراد السند لان المانع انما يذكر السند لاجل
التقوية النفس الامرية لا التقوية الزعمية ويمكن دفعه بحمل الباء متعلقة
بالذكر بتضمن معنى التقوية اى ما يذكر لغرض التقوية مقويا بزعم المانع
ويؤيده قوله وان لم يكن مفسدا في الواقع فيندفع الحشو المفسد لان
لام الغرض على هذا تكون داخله على مطلق التقوية المتبادرة في التقوية
بحسب نفس الامر كما هي غرض المانع وفائدة النصيص على تخلف
غرض التقوية في بعض الاسانيد الواقعة في احتجاجهم المقصودة بالتعريف
ههنا لان الزعم بمعنى الاعتقاد الباطل لكن المراد ههنا اعم من الحق

والباطل لظهور ان من الاسانيد ما هو مقوف في الواقع وذلك التخصيص
لا يحصل بمجرد لام الغرض لجواز ان يكون التقوية عرضا غير متخلف
اصلا اذ لا يلزم من جواز التخلف بالتخلف بالفعل فيندفع التطويل
واما ما قبل يمكن دفع الفساد بان في الكلام تقدير نفس الامر وقوله بزعم
المانع متعلق بالتقوية لمقيدة بنفس الامر لا بمطلق التقوية اي ما يذكر
للتقوية في نفس الامر بزعم المانع فيثبت لا غبار في الكلام ولا يحوم
حوله سؤال غير الاستدراك ففساد لان غرض المانع هو التقوية
في نفس الامر بحسب نفس الامر لا التقوية في نفس الامر بحسب الزعم
ولذا احتاج المحشي الى حمل اللام على العاقبة واما من قال في دفع الفساد
هذا انما يتوجه اذا كان الظرف متعلقا بالغرضية المستفادة من اللام
ولا ضرورة تدعو اليه بل الظاهر انه متعلق بالتقوية فلا غبار في الكلام
اصلا فقد ركب متن غميا وخطب خطب عشواء قوله الا ان غرضه
قد يطابق الخ لما قيد التقوية بقوله بحسب نفس الامر او هم انه يجب
تحقق التقوية بنفس الامر في كل سند فيخرج الاسانيد الغير المقوية
في الواقع دفعه بهذا الاستدراك وحاصله ان كون تلك التقوية المقيدة
غرضا لا يوجب تحققها في كل سند بل قد يتخلف لكن المناسب ان يقول
الا ان غرضه قد يترتب على الذكر وقد لا يترتب على قياس سائر الاغراض
لان الغرض نفس التقوية لا الحكم بها لوصف بالمطابقة للواقع
وعدم المطابقة له في كلامه تسامح والمراد الا ان الحكم بوجود التقوية
هناك قد يطابق الواقع وقد يطابق وفيه اشارة الى ما قد منا من ان الزعم
ههنا اعم من الاعتقاد الحق والباطل لا بخصوص بالشأن قوله نعم
لوقيل ما يقوى الخ فيه انه صادق على كلام يقوى المنع في زعم المانع
ولم يذكر لاجل التقوية بل لغرض اخر او هو مذكور في محل اخر
وليس بسند اصطلاحا اذ السند ما يذكر عقيب المنع لاجل التقوية
فالخ ان غرضه التقوية معتبرة في مفهوم السند واما تخصيص

الموصول ههنا بالكلام المذكور لاجل التقوية فليس باول مما ذكرناه
في تعريف الشريف فلا فضل لاحد التعريفين على الاخر قوله
ولك ان يحمل اللام على العاقبة في دفع الفساد فان حمل اللام على
العاقبة وان لم نصح قبل تقييد التقوية بزعم المانع بناء على ان العاقبة
لا يجوز انفكاكها عن ذي العاقبة كما في قوله لدوا الموت وابنوا الخراب
بمخلاف الغرض وان المتبادر من التقوية المطلقة ما هو بحسب نفس
الامر لكنه صحيح بعد التقييد اذ التقوية الزعمية لا تنفك عن ذكر السند
وانما تنفك عنه التقوية بنفس الامرية فخلاصة التعريف حيث انه
كلام يذكر ويترتب على ذكره فائدة التقوية في زعم المانع وان لم يترتب
فائدة المقوية في الواقع واقول بعد ذلك لا يندفع كونه حشوا مفسدا
اذ يخرج عن التعريف السند الذي ذكر لاحتمال ترتيب التقوية ولم يترك
المانع بكونها مرتبة عليه اذ المانع من حيث هو مانع لا يجب عليه
الحكم بشئ فاذا ذكر عقيب المنع كلاما منكوكا في ترتيب التقوية على
ذكره بمجرد احتمال التقوية كان سندنا لاسما اذا كان مقويا في الواقع
فالصواب ههنا ان يعرف السند بما يذكر لتقوية المنع ويحذف قيد الزعم
ولا يتجه عليه شئ لما ذكره بعض المحققين من ان الغرض لا يجب ان يكون
ترتبه على الفعل مقطوعا او ظاهرا بل قد يكون حاملا على الفعل بمجرد
احتمال الترتب اذ قد تقدم على افعال مع الشك في ترتيب الفائدة عليها
بل مع التوهم ولذا قالوا ان التصديق في قولهم لا بد لكل فعل اختياري
من العاقل من التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما هو ليس على
ظاهره بل اعم من الشك والوهم بل من التخييل فليأمل قوله لكنه
خلاف الظاهر لان اللام ظاهرة في الغرض والعلة الغائية ههنا
فاستعمالها في الفائدة والغاية كما في قوله تعالى فانقطعه الى فرعون ليكون لهم
عدوا وحزنا مجازي يحتاج الى قرينة ظاهرة ههنا وهي منتفية هنا
رفيه ما فيه لان كل احد يعلم ان التقوية الزعمية لا تكون غرضا ولذا

قوله فليأمل الخ اشارة الى ان كان
الجواب بمثل ما ذكر من جعل
الزعم اعم من الاعتقاد والوهم
والشك والتخييل

صح دعوى البدهة في قوله ضرورة ان غرض المانع الخ فهنا
قرينة ظاهرة مانعة عن الحقيقة داعية الى التأويل اما بما ذكرنا
وهو الاظهر ولذا لا يفهم منه الا ذلك واما ما ذكره قوله كانه لهذا الخ
اقول بل لما ذكرنا من عدم شموله للسند المذكور لمجرد احتمال التقوية
بدون الحكم لان ما اورده مدفوع بقرينة ظاهرة قوله مع ان
قائله المحقق الخ يعني ان التعبير بقبيل او يقال اما الضعف المقول
واما لعدم الاهتمام بشان القائل والثاني منتف ههنا لان قائله المحقق
الشريف فتعين الاول قال الشارح اعلم ان المنع الخ اي حقيقة المجردة
عن قيد الوحدة لفظا ومعنى اما لفظا فلان لام التعريف انما تدخل
على اسماء الاجناس مجردة عن معنى الوحدة على ما قالوا وكذا الاضافة
في قوله منع بعض المقدمات واما معنى فلان التعريف للماهية المطلقة
مع قطع النظر عن وجودها وعدمها ووحدتها وكثرتها فكل من الم عرف
والتعريف يشمل المنع الواحد كما في منع بعض المقدمات والمنع المتعدد
كافي منع المقدمات كلها وانما احتاج الى استيفاء اقسامه ليتضح
ان لبس في افراد ما يتعلق بالدليل ولثلاثتهم ان منع الدليل في قولهم
لانع الدليل بمعنى منع مقدمات الدليل كلها على سبيل التعيين قوله
فيه ان هذا المنع بالمعنى الاعم اي المنع الذي وقع جنسا من التعريف هو بالمعنى
الاعم الشامل للمطالبة والابطال لانه اما بالمعنى الاخص او بالمعنى الاعم
والاول باطل لانه عين الم عرف فاخذه في التعريف دور باطل لا يقبل
التوجيه اصلا بخلاف المعنى الاعم فانه قابل لاحد التوجيهين الاتيين
فلا يرد عليه ان جملة على المعنى الاعم باطل ايضا لشمول التعريف حيث
الفصب فكل من المعنيين موجب للفساد ولا وجه لترجيح احد الفسادين
على الاخر وايضا غاية المعنى الاعم كون التعريف تعريفا بالاعم وهو
جائز عند القدماء بخلاف الدوري وايضا المعنى الاعم يلايم قوله لانع
الدليل واعترض عليه بان مقصود الشارح بيان ما يتعلق به المنع الذي

بذكر في مقابلة النقص والمعارضة عندهم لا التعريف كما ظنه المحقق
والا فلا حاجة الى ذكر قوله لانع الدليل بل لا وجه له ولبس بشي
لان مقصوده بيان متعلق المنع في ضمن تعريف المنقول عنهم لا على سبيل
الاستقلال والالوجب عليه ان يقول ان متعلق المنع على ما ذكره
هو المقدمة المعينة بعضها او كلا لا الدليل وقولهم لانع الدليل لا يدل
على انه لبس بتعريف لجواز ان مرادهم ان المنع معرف بهذا التعريف
لانع الدليل نعم يجوز ان يحمل مرادهم على الحكم على المنع بالحمل
المساوي ان حل المنع في جانب المحمول على المعنى الاخص او بالحمل
الاعم ان حل على المعنى الاعم ولذا نقل عنه في الحاشية في دفع اليراد
بالفصب انه يجوز ان يكون المراد بيان حكم المنع لا تعريفه والحمل
قد يكون اعم انتهى لكن ايراده مبني على احتمال التعريف الظاهر
اقول ويمكن دفعه ايضا بان التعريف بالاعم كاف ههنا لان الغرض
تمييز المنع عن منع الدليل لا عن جميع الاغيار لا يقال كون متعلق المنع
هو المقدمة لا غير قد اتضح من تعريف المص اياه فمما سبق فلا حاجة
في اثبات المساعدة من المص ههنا اعني في اسناد المنع الى الدليل الى نقل
التعريف عنهم ولا الى حكمهم بان المنع متعلق بالمقدمة لا بالدليل لا نقول
اتصاحبه من تعريف المص ممنوع لان ذلك التعريف لبس مبني على ظاهره
والا لكان المنوع في الحقيقة وصفا للدليل المطلوب كما ذكره
الفاضل العصام فلا بد من تأويله اما بحيث يكون وصفا للمقدمة
بان يحمل على معنى جعل المقدمة بحيث يطلب عليها دليل واما بحيث
يكون وصفا للدليل بان يحمل على معنى جعل الدليل بحيث يطلب
على مقدمته دليل ففي نقل هذا الكلام منهم تنصيص على انه مؤل
بالتأويل الاول دون الثاني ولذا احتج الى كلامهم قوله اي رد
بعض مقدمات الخ لا يقال المعنى الاعم هو الدخيل في الدليل
لا في مقدمته لانا نقول بل المعنى الاعم هو الدخيل في الدليل كلا او جزأ

وفي هذا التفسير إشارة الى ان اضافته الى المقدمة قريبة ظاهرة
في تجريده عن الدليل المأخوذ في المعنى الاعم بخلاف استعماله في الدخول
الموجه او في مطلق المطالبة ولذا جعلهم متأنولين بعيدين بالنسبة اليه
مع ان استعماله في مطلق الرد مجازي ايضا لصدقه على منع النقل والمدعى
ايضا فلغائل ان يقول فلم يكن المنع ههنا بشي من المعنيين الحقيقيين للاعم
والاخص بل بمعنى مجازي هو مطلق الرد ولو جوز في امثاله احتمال
التوكيد كاحتمال التجريد لا يمكن حمله على الاعم منهما لكنه لم يجوز
فيما سبق ولا يخلص الابان بحمل مراده من المعنى الاعم على المعنى المجازي
الاعم من المطالبة والابطال لكنه لا يلايم قوله لا بالمعنى الاخص كما لا يخفى
قوله وعلى هذا يصدق الخ اي على تقدير كونه بالمعنى الاعم الشامل
للمطالبة مجردة ومع السند وللابطال اي الحكم بالبطالان مجردا ومع
الشاهد يصدق تعريف على الغصب الذي هو استدلال السائل
على بطلان المقدمة المعينة بعضها او كلاهما كان عقيب منعها والاع
انه ليس بمنع واقول وكذا يصدق على بعض افراد المكاره وهو ابطال
المقدمة المعينة من غير استدلال عليه فالفصر على الغصب قصور
الا ان يدعى انه اظهر ورودا وان دافعا باحد الجوابين الاين لانه مندفع
بمجرد قيد الموجه بخلاف الغصب فانه لا يندفع بالبتقيد الموجه بقوله
عند المحققين وما توهمه بعضهم ههنا من اندراجهم في الغصب بناء
على ان الغصب اعم من ابطال المقدمة المعينة بالاستدلال او بدونه
ففساد لان الغصب اخذ منصب التعليل كما قالوا وايضا لا يلايم قوله
عند المحققين لان ابطال المقدمة من غير استدلال عليه غير مسموع
عند احد الا عند المحققين فقط فالحق ان الحكم بالبطالان من غير استدلال
عليه مكاره كما صرح به بعض المحققين قوله الا ان يقيد المنع
اي في كل من جاني التعريف والمعرف ليكون تعريف الموجه لاني جانب
التعريف فقط والا لكان التعريف اخص من المعارف وهو باطل ايضا

والمراد

والمراد بالموجه هو الموجه عند الكل كما هو المتبادر ويمكن ان يراد بالموجه
عند المحققين قوله او يحتمل المنع الذي في التعريف على المطالبة
مجازا عن المعنى الاخص بقرينة الدور الباطل على تقدير ارادة المعنى
الحقيقي الاخص والمراد من المطالبة اعم من الموجهة وغير الموجهة
بقرينة المقابلة بين الجوابين وكل منهما منع لصدقه على الغصب مستندا
باحد هذين السندين قوله لكن لا يلايم شي من الجوابين قوله
لا منع الدليل اذ الظاهر منه ان يتوجه النفي والاثبات الى تعلق معنى واحد
بالدليل والمقدمة ولا يصح ان يكون ذلك المعنى الواحد هو مطلق المطالبة
والا لكان النقص الاجالي مطالبة ولا الرد الموجه والا لكان المكاره
التي هي احد قسمي منع الدليل ردا موجهها والكل باطل وانما لم يقل
لكن يراه الخ لجواز ان يتوجه النفي والاثبات الى معنيين مختلفين باعتبار
ذاتهما وباعتبار تعلقهما بشيئين مختلفين ايضا اذ لفساد في قولنا
المنع هو المطالبة المتعلقة بالمقدمة لا لابطال المتعلق بالدليل ولا في قولنا
هو الرد الموجه المتعلق بالمقدمة لا لمطلق الرد المتعلق بالدليل لكنهما
بعيدان عن امثال هذه العبارة واقول المنع المعارف معلوم قبل التعريف
بقدر ما اطلقوا عليه المنع حقيقة وهو ظاهر فالمراد في كل من جاني النفي
والاثبات هو هذا المعنى المجازي الواحد لكن الاثبات باعتبار تعلقه
بالمقدمة والنفي باعتبار تعلقه بالدليل فلا يرد الدور الباطل لان المعارف
حقيقة المنع بالمعنى الاخص والمأخوذ في التعريف وجهها المعلوم
قبل التعريف ولا يرد الغصب والمكاره اذ لم يطلقوا عليها المنع حقيقة
قوله وذلك لان النقص الاجنالي الخ اثبات الملازمة بحيث يندفع عنها
مناقضة الشارح ولكن ذلك الاثبات يتم بمجرد تعميم الشاهد من التخالف
وعسره الا انه تعرض بتفصيل معنى النقص ليكون تمهيدا للانجاء
الاتي وتمهيدا لتوصيف الشاهد بالدال على الفساد وتعرف فائده
وتنبها على ان الابطال في قولهم النقص ابطال الدليل يشاهد بمعنى

الحكم بالبطلان لا بمعنى بيان البطلان بالدليل والتنبيه والا لا يستغنى
عن قولهم بشاهد بعده قوله مع شاهد يدل الخ ظرف للدعوى
ووصف الشاهد بالدلالة على الفساد مع انه وصف كاشف لدفع ما وهم
قولهم اما ان يقارن بشاهد يدل على المنوعة من ان دعوى الفساد
مع شاهد يفيد التردد في صحة الدليل نقض اجالي بناء على ان المنوعة
بالمعنى الاعم اعم من دعوى الفساد ومن التردد الذي هو المطالبة وقوله
مطلقا اما حال من الفاعل لتعميمه من الخلف وغيره او من الدليل
والتنبيه واما حال عن المفعول لتعميمه من الفساد من جهة الخلف
او من جهة اخرى او من الفساد في المادة او في الصورة والهيئة او مصدر
الدلالة اى دلالة مطلقة لتعميمها من القطعية والظنية او من الحقيقية
والزعمية اذ ربما يدل على الفساد في زعم الناقض ولا يدل عليه
في الواقع لكن على الاول يكون قوله وهو اعم الخ مستدركا
الا ان يقصد ان لا وجه لمناقشة الشارح لان عموم الشاهد من القسمين
كما يستفاد من التحقيق يستفاد مما ذكره في الحاشية قوله وهو
اعم هذا تعميم للشاهد كما يشهد به الباء السببية في قولهم النقض
هو ابطال الدليل بالتخلف او باستلزامه خصوص الفساد
ويشهد به ايضا قوله فيما بعد لكونها مبنية على تخصيص الشاهد بالتخلف
فعله تعميم للفساد كما قيل وهم وايضا التخلف وخصوص الفساد
كالدور والتسلسل لان على الفساد المحمل في الدليل وليساعين الفساد
المدلول قوله واما ما يدل عليه ظاهر الخ معارضة الدليل الملازمة
بظاهر كلام المص او منع العموم في التحقيق مستندا بظاهر كلامه
وقوله فقير مرضى عند الكل او عند المحققين منع لدليل المعارضة
او اثبات المنوع قوله فاندفعت المناقشة الخ اى اذا ثبت الملازمة
بما هو التحقيق فاندفعت المناقشة التي اوردها الشارح في الحاشية
حيث قال فيه مناقشة لا نالنا نسلم انه كلما كان المنع مقارنا بشاهد يدل

على المنوعة يكون نقضا اجاليا لانه لا بد فيه من شاهد يدل على لزوم
التخلف ولا يلزم ان يكون كل شاهد كذلك انتهى وانما اندفعت
لانها مبنية على تخصيص الشاهد فقد ظهر ان تلك المناقشة منع
الملازمة الاولى ودفعها باثبات الملازمة المنوعة كما عرفت لا بابطال
السند الاخص كما وهم وينجى على المحشى ان تخصيص الشاهد بالتخلف
غير مرضى عند الشارح كما سيصرح به فالظاهر ان مناقشة ليست
مبنية على ذلك التخصيص بل على تعميمه من شاهد النقض وسند المنع
بناء على ان المنوعة في قولهم بشاهد يدل على المنوعة بالمعنى الاعم
او بمعنى ما يطلق عليه المنع حقيقة وسند المنع يدل على المنوعة
بذلك المعنى كشاهد النقض ويؤيده ما وقع في بعض نسخ حاشية
المناقشة من عبارة الخلف يدل عبارة التخلف حيث قال لانه لا بد فيه
من شاهد يدل على لزوم الخلف اى الباطل تخلفا كان او غيره فقوله
ولا يلزم ان يكون كل شاهد كذلك بمعنى انه اعم بما يدل على لزوم الباطل
وبما يدل على جوازه كما في سند المنع وليس هذه المناقشة من الشارح
هين الانجاء الاتي من المحشى كما قيل لان ذلك الانجاء متوجه بعد تخصيص
الشاهد بما يدل على الفساد وهذه المناقشة مدفوعة بذلك التخصيص
ولذا دفعها الشارح في الحاشية الاولى بذلك حيث قال لا يخفى عليك انه
اذ اله حظ مفهوم الشاهد لا يرد عليه هذا الاعتراض لانه ما يدل
على فساد الدليل مطلقا انتهى ولك ان تقول هذه المناقشة اعم
من الانجاء الاتي بناء على تعميم الشاهد الدال على المنوعة من السند
الدال على لزوم الفساد ومن السند الدال على جوازه وتحمل ما في الحاشية
المذكورة على دفعها بملاحظة مفهوم الشاهد مع ملاحظة قيد الحقيقة
المتبادرة فيه قوله نعم ينجى الخ يعني لا يرد على الملازمة الاولى
مناقشة الشارح لكن يرد عليها ان منع الدليل بالمعنى الاعم قد يتحقق
في ضمن المطالبة لمقارنة بالسند الدال على فساد الدليل فيلزم ان يكون

قوله متوجه بعد تخصيص
الشاهد بما يدل على الفساد
كما فعله المحشى كما لا يخفى

نقضاً اجالياً وليس كذلك ولو عند مجوزها وليس هذا الانجاء
على الملازمة الثانية القائلة بانحصار منع الدليل بدون شاهد في المكارة
كما وهم لان دفعه باثبات الملازمة الاولى كما يدل عليه التفرع في آخر القول
بإياه ولا على حصر منع الدليل في النقص والمكارة باثبات الواسطة
كما توهم لانهم ردوه بين النفي والاثبات وسعوا احدهما نقضاً والآخر
مكارة ولا نزاع في عدم الواسطة بين النفي والاثبات وانما النزاع
في ان منع الدليل بالمعنى الاعم كما كان مقارناً بالشاهد الدال على الفساد
يلزم ان يكون نقضاً اجالياً قوله وجوابه ان المراد من الشاهد
المأخوذ في مفهوم النقض المستفاد في ضمن التقسيم هو الشاهد من حيث
هو شاهد او الشاهد في نفسه مع قطع النظر عن كونه مأخوذاً في مفهوم
النقض هو ما يدل على فساد الدليل من حيث انه دال عليه لا مطلقاً
سواء اعتبره السائل من حيث دلالة على الفساد او من حيث تقويته
المطالبة وعلى التقديرين اي على تقدير كل من الجوابين يختص
منع الدليل المقارن بالشاهد بصورة الابطال لان المطالبة التي هي
اظهار التردد لا تقارن بالشاهد بهذا المعنى لان اعتبار حجية كونه دالاً
على الفساد يوجب الحكم بالفساد وهو ينافي باظهار التردد فالمطالبة
المقارنة بالدال على الفساد مقارنة به من حيث كونه مقبواً لتلك المطالبة
لان حيث كونه دالاً على الفساد ولذا قال بل انما تقارن السند الخ
واقول في كل من الجوابين بحث اما الاول فلان المقابلة بين الجوابين
كما يقتضيها او الفاصلة توجب ان يكون الجواب الاول مبني على عدم
اعتبار حجية الدلالة في مفهوم الشاهد كما ان السؤال مبني عليه
فعلى هذا يتصادق الشاهد والسند فيما يدل على الفساد كالاسانيد
الدالة عليه المذكورة على سبيل القطع فانها حينئذ يكون شاهداً
باعتبار كل من الحيتين اعني حجية كونها دالة على الفساد وحجية كونها
مقبوية للمطالبة فمجرد اعتبار حجية الشاهدية في مفهوم النقض

لا يجدي في دفع الاتهام اذ كان تقييد الانسان بحجية الانسانية
لا يخصصه بحجية القيام لكونه السان في حالي القيام والقعود كذلك
تقييد الشاهد بحجية الشاهدية لا يخصصه بحجية الدلالة على الفساد
لكونه شاهداً في حالي الدلالة عليه والتقوية نعم يخصصه بها
التقييد بحجية الشهادة على الفساد لكنه في الحقيقة تقييد مفهوم الشاهد
بحجية الدلالة على الفساد لا تقييد الشاهد في مفهوم النقض
بحجية الشاهدية فلا يصح الجواب الاول الا بالضم الجواب الثاني
واما الثاني فلان غاية اعتبار حجية الدلالة في مفهوم الشاهد
ان لا يكون شاهداً من حيث التقوية لكن الكلام الواحد الدال
على فساد الدليل قد يذكر لاجل دلالة على الفساد وقد يذكر لاجل
كونه مقبواً للمطالبة ويكون ذلك الكلام شاهداً وسنداً بحسب
الوقت والقبول المأخوذة في التعريفات لا يجب ان يكون دائماً الصديق
على افرادها بل يكفي صدقها في وقت ما كما في اخذ المائتي على قد مبه
في رسم الافسان اذ المراد انه عاش في وقت ما لا في جميع اوقات وجوده
فالمطالبة المقارنة بالسند الدال على فساد الدليل من حيث التقوية
بصدق عليها انها منع الدليل المقارن بما كان شاهداً مأخوذاً من حيث
الدلالة في محل آخر وفي زمان آخر فمجرد اعتبار حجية الدلالة في مفهوم
الشاهد لا يجدي في دفع النقض ما لم ينضم اليه اعتبار حجية الشاهد
في مفهوم النقض فالصواب الواو الواو حصل بدل او الفاصل
كافي بعض النسخ ليكون المجموع جواباً واحداً حينئذ يحل قوله
وعلى التقديرين على ما ذكره بعض الافاضل من انه على تقدير ان يكون المنع
اعم من المطالبة والابطال وعلى تقدير ان يكون خاصاً بالابطال انتهى
او على معنى على تقدير مجموع الامرين تأمل قوله ليمتاز عن السند
مطلقاً اي سواء كان دالاً على الفساد ولا ثم ان الظاهر انه مرتبط باعتبار
كل من الحيتين كما قبل لكن امتياز الشاهد عن جميع افراد السند

انما يفيد اعتبار حثية الدلالة في مفهومه لا اعتبار حثية الشاهدية
 في مفهوم النقص اللهم الا ان يقصد امتياز شاهد النقص عنها
 لا امتياز مطلق الشاهد لا يقال وكذا مجرد اعتبار حثية الدلالة
 في مفهومه لا يفيد الا عدم صدق مفهوم الشاهد وهو لا يوجب الامتياز
 بينهما مطلقا لجواز ان يصدق مفهوم السند على بعض افراد الشاهد
 لانا نقول السلب الكلي من احد الجانبين ينعكس الى نفسه من جانب
 آخر فجرد اعتبار الحثية في مفهوم الشاهد كاف مع ان لام الغرض
 في مفهوم السند يجري مجرى اعتبار الحثية فيه لان الكلام الواحد
 اما ان يذكر لغرض التقوية او لغرض الدلالة على الفساد للجموع
 الغرضين المتنافيين كما عرفت ثم ان المراد هو الامتياز بينهما باعتبار واحد
 لما عرفت انهما متصادقان في كلام واحد وان كان صدق كل منهما
 في زمان يغاير زمان صدق الاخر فاقبل معنى قوله مطلقا اي امتياز
 مطلقا من جميع الوجوه ذاتا واعتبارا فاسد لان مرجع التباين الكلي
 بحسب الذات الى سالتين كلتيهما دائمتين اللهم الا ان يقال ذكر ان الكلام
 لما كان مطلقا باحد الغرضين فباعتبار كل ذكر يوجد هناك شخص
 من الكلام فالتباين الكلي بحسب الذات متحقق بالنسبة الى الافراد
 الشخصية للكلام اذ لا شيء من الافراد الشخصية المذكورة لاجل التقوية
 بكلام مذكور لاجل الدلالة على الفساد والعكس نعم لا يوجد ذلك
 التباين بالنسبة الى الافراد النوعية المذكورة للغرضين في وقتين لا يقال
 على هذا يلزم الاستعناء عن قيد الحثية في مقام الجواب عن الاتجاه
 لانا نقول اللزوم ممنوع لان الكلام الدال على فساد الدليل المذكور
 لغرض تقوية المطالبة يصدق عليه انه دال على فساد الدليل
 وان لم يذكر لغرض الدلالة عليه نعم لو عرفوا الشاهد بما يعتبر
 للدلالة على الفساد لاستغنى عن قيد الحثية واما ما قيل الاطلاق
 لجميع السند من الاعم والاخص والمساوي فخرج عما يقتضيه

سوق الكلام قوله وعلى التقديرين الخ هذا اشارة الى صفري
 قياس اقتزائي شرطى لاثبات الملازمة المنوعة وتقريره كلما كان المراد
 منع الدليل المقارن بالشاهد من حيث هو شاهد او بما يدل على فساد الدليل
 من حيث الدلالة عليه يختص ذلك المنع بصورة الابطال وكما اختص بها
 ثبت الملازمة المنوعة اما الكبرى فظاهرة واما الصفري فقد اثبتنا
 بقوله لان المطالبة لا تقارن الخ فاندفع ما قيل ان هذا الاثبات بشكل
 ثان مع انتفاء شرطه الذي هو اختلاف مقصد منه ايجابا وسلبا لانه
 مقرر بان يقال منع الدليل اذا كان مقارنا بالشاهد يختص بالابطال
 والنقص الاجمالي يختص بالابطال وما قيل الثابت بما ذكره ان منع الدليل
 اذا كان مقارنا بشاهد لا يكون الا بطريق الابطال لا ما فرعه من انه
 لا يكون الانتقضا اجماليا نعم يتجه عليه ان منع الدليل بالمعنى الاعم
 شامل للمعارضة كما سيحى فيلزم ان يكون المعارضة نقضا او مكابرة
 والكل باطل ويندفع بان المراد من منع الدليل منعه صريحا كما يؤيده
 تفسير النقص بدعوى فساد الدليل لا اعم من منعه صريحا او ضمنا
 والمعارضة منع له ضمنا لا صريحا كما يحى منه ايضا فلا اشكال قوله
 فيه ان المنع في قولهم الخ يعني ليس فيما ذكره دليل على ما دعاه
 غير تعلق المع بالمعنى الاعم بالمقدمة وهو ايضا لا يكون دليلا عليه
 اذ لا يلزم من تعلق الاعم بشيء تعلق الاخص به لجواز ان يكون في الاخص
 قيد ينسأ فيه الا برى ان المنع بمعنى الرد الاعم يستند الى كل من المقدمة
 والدليل من غير احتياج الى التجريد ولا يستند اليهما المنع بالمعنى الاخص
 مالم يجردهما قصد استنباده اليه من المقدمة او الدليل فان قلت معنى
 قولهم هذا ان المعنى الاخص هو ردي تعلق بالمقدمة حقيقة فلولم يتعلق
 بالمقدمة تخرج عن قولهم هو منع بعض المقدمات او كلها فيلزم ان يكون
 تعريفا بالمباين او حكما عليه بالمباين قلت غايته تعلقه بالمقدمة مطلقا
 لا على وجه يكون استناده اليها حقيقة عقلية ودعوى وجوب صرف العبارة

انما يتم بالشأن لا بمطلق التعلق كما لا يخفى وتلخيص الكلام في هذا المقام
ان كلام الشارح ههنا صريح في ان المنع بالمعنى الاخص يحتاج
الى التأويل فيما اذا اسند الى الدليل لافيا اذا اسند الى المقدمة وقدح
فيه المحشى بانه محتاج في كل من الاسنادين لكن التأويل على تقدير اسناده
الى الدليل اقل فتعلقه به اظهر من تعلقه بالمقدمة ولا يجب الصرف
عن الظاهر الا اذا كان تعلقه بالمقدمة ظاهرا وبالدليل غير ظاهر
وليس فليس وبهذا اندفع عنه امران الاول ان كلام الشارح
في المنع المعرف المخصص بالقيود المخصص بالمقدمة لا في المنع الذي وقع
جنسا من التعريف والمنع بالمعنى الاعم هو ذلك الجنس لا المنع المعرف
الشأن ان الشارح لم يجعل وجوب الصرف متفرعا على مجرد
التعريف بل متفرعا عليه مع قولهم لا منع الدليل وثني الاعم يستلزم
ثني الاخص فيجب الصرف وهذا مما اورده بعض الافاضل كما ان الاول
بما اورده البعض الآخر وليس بشئ اذ غاية ما افاده قولهم لا منع الدليل
ان المنع بالمعنى الاخص لا يسند حقيقة الى الدليل والمحشى ان يقول وكذا
لا يسند حقيقة الى المقدمة والاسناد باعتبار التجريد مشترك بل الاسناد
الى الدليل باعتبار اظهري نعم يتجه عليه ما قدمنا من انه لو احتج
في مثل ذلك الى التجريد لاحتج في نسبة جميع الاعراض النسبية الى احد
المتشبهين وفي نسبة كل فعل الى فاعله فلا يوجب في كلام العرب فعل
مستعمل في معناه الحقيقي وهو ضروري البطلان وايضا احتمال
التوكيد يهدم الاحتجاج الى التجريد فالجواب ان المناقضة عبارة
عن جعل المقدم بحيث يطلب عليها دليل اما على المسامحة المشهورة
كما اختاره المحقق الشريف في تعريف الدلالة يفهم المعنى من اللفظ
وارتضاء المحشى في حاشية التهذيب واما على انه من الصفات المركبة
للمقدمة بحيث لا يشتق منها شئ كما اختاره العلامة التفتازاني في ذلك
التعريف وعلى التقديرين لا يسند حقيقة الا الى المقدمة فيجب الصرف

كما قال الشارح المحقق ولعله وجه التأمل وبما ذكرنا اندفع ما قاله
الفاضل العصام ههنا من ان مقتضى التعريف المشهور ان يسند المنع
حقيقة الى الدليل المطلوب لا الى المقدمة ولا الى دليل المعلن اقول
وجه ما ذكره الفاضل ان المشتق المبني للفاعل انما يسند حقيقة الى فاعل
ما خذ الاشتقاق والمشتق المبني للمفعول انما يسند حقيقة الى ما وقع عليه
ما خذ الاشتقاق كما اذا عرفنا البيع بمادة عاقل ما له مال بما لا يبيع
انما يسند حقيقة الى العاقل والمبيع انما يسند حقيقة الى ماله ولما كان
تعريف المنع بطلب الدليل على المقدمة بمعنى طلب السائل الدليل
على ان يكون اضافة الطلب الى الدليل من اضافة المصدر الى المفعول
وقاعله محذوف هو السائل كان مقتضى القاعدة ان ينسب المنوع
حقيقة الى مفعول الطلب المضاف اليه وهو الدليل المطلوب بخلاف
ما ذا اول ذلك التعريف يحمل السائل مقدمة الدليل بحيث يطلب عليها
دليل فان فاعل ذلك الجعل هو السائل ومفعوله هو المقدمة فنسبة
المنع حقيقة الى السائل ونسبة المنوع الى المقدمة لا غير ويمكن
ان يقال ذلك التعريف ماول بان يقال المنع هو رد المقدمة بطلب
الدليل عليها من اقامة السبب مقام السبب على نحو ما ذكره السكاكي
في تعريف علم المعاني بتتبع خواص تراكيب اللفظ مع انه عبارة
عن الملكة الحاصلة بسبب ذلك التتبع نعم لا يجوز مثله في التعريفات
الاقرينة ظاهرة ككون التتبع من جنس الافعال لا من جنس العلوم
ولذا يجوز مثله الشريف في تعريف علم المعاني بذلك ولم يجوز
في تعريف الفصاحة الوجودية بالخلوص العدم لكن ههنا ايضا
قربة ظاهرة هي ظهور ان النوع الثلاثة مما يتعلق بدليل المعلن
حقيقة كلا او جزأ لا مما يتعلق بالدليل المطلوب فلا بد من صرف
تعريف المنع عن ظاهره الى معنى يتعلق حقيقة بالمقدمة او بدليل المعلن
والظاهر من كلامهم هو الاول قوله ولا يلزم من تعلق المنع

بالمعنى الاعم الذى هو جزء مفهوم المنع بالمعنى الاخص هكذا وقع
 فى بعض النسخ يعنى هو جزء التعريف الذى نقله عنهم حيث وقع جنسالة
 وان لم يكن جزء من تعريف المص بطلب الدليل على مقدمة الدليل
 ولك ان تقول هو جزء منه ايضا بناء على تأويله برد المقدمة
 بطلب الدليل عليها ثم ان مراده من المعنى الاعم هو معنى مطلق الدخل
 كما اشرنا لا الدخل فى الدليل فلا يتجه عليه ان المنع بالمعنى الاعم ايضا
 لا يتعلق بشئ من المقدمة والدليل الا باعتبار تجريده عن الدليل المأخوذ
 فيه اما اذا اسند الى الدليل فظاهر واما اذا اسند الى المقدمة
 فلان الدليل مأخوذ فى مفهومها قال الشارح ويؤيده اى وجوب
 الصرف ما ذكره سابقا من ان المنع طلب الدليل على مقد منه لانه
 ظاهر فى معنى يتعلق حقيقة بالمقدمة بحمله على معنى جعل المقدمة
 بحيث يطلب عليها دليل او معنى رد المقدمة بطلب الدليل عليها
 وان احتمل ان يحمل على معنى يتعلق حقيقة بدليل المعلل بان يحمل
 على معنى جعل دليل المعلل بحيث يطلب على مقد منه دليل او على معنى رده
 بطلب الدليل على مقدمته لكنه بعيد ولذا قال يؤيد ولم يقل يدل عليه
 ثم قال ولعل الساعت ههنا لذلك العدول عن الظاهر هو التنبيه
 على انه ينبغي الخ قال الفاضل العصام ههنا ان فى قوله فاذا اشتغلت
 دون ان يقول فاذا ائت الدليل تنبيه على ان الاشتغال بالمنع لا يتوقف
 على سماع الدليل كله غاية ما قاله بعضهم الاحسن ان يتوقف
 السائل الى اتمام المعلل تقرير الدليل اذ لعل المعلل بعد الفراغ يستدل
 على المقدمة فيستغنى السائل عن المطالبة لكنه لا يلايم ذلك التنبيه
 عطف قوله او نقض او عورض لانهما بعد سماع تمام الدليل ثم نقل
 ما ذكره الشارح ههنا فقال ولكل وجهة هو موليها انتهى
 اقول الاولى هو الجمع بين الفائدتين بان يكون عبارة الاشتغال اشارة
 الى صحة عدم التوقف والاسناد الى الدليل دون المقدمة اشارة الى لياقة

قوله ولكل وجهة اى وجه
 هو اى كل منهما موليها اى يولى
 نفسه اياها وبوجهها البها يعنى
 لكل منهما وجه يتوجه ذلك اليه
 وينظر اليه لالى وجه الاخص
 فكل منهما وجه وقد اشار
 اليه صاحب الكشاف فى الآية
 المقبس عنها

التوقف

التوقف بناء على ان الظاهر ان الشارح حل قوله منع او نقض او عورض
 على اللياقة كما حل قوله فطلب الصحة عليها فندير قوله يعنى
 انا لانفسم الخ قد اشرنا الى انه لما حل المنع فى كلامهم على المعنى الاعم
 وخص النقض بمقارنة الشاهد بصورة الابطال المقارن بالشاهد اندرج
 باقى الصور عطالبة كانت او ابطالا غير مقارن بالشاهد فى قسم المكارة
 على مقتضى حصرهم العقلى حيث لا واسطة بين النفي والاثبات ولذا
 صح توجيه هذه المناقشة من الشارح على هذا الوجه قوله لاسكم
 يجوزون منع مقدمة معينة بل شاهد يدل على فسادها ولعل اطلاق
 الشاهد عليه لاجل ان الدال على فساد مقدمة معينة دال على فساد
 المجموع اولا لاجل ان الشاهد ما يدل على الفساد مطلقا سواء كان فساد
 الدليل او فساد مقدمة معينة قوله ولا تعدونه مكارة اذا كان اى
 اذا كان ذلك المنع بالمعنى الاعم متحققا فى ضمن المطالبة والاهم الذى
 اشر اليه بقوله سواء كان مع السند الخ لاجل ان منع المقدمة بلا
 شاهد يدل على الفساد من حيث انه دال عليه صديق على المنع مع السند
 وعلى المجرد جميعا قوله فلم لا يجوزون ان لا يكون منع الدليل
 بلا شاهد لا يخفى ان الاظهر ان يقول فلم لا يجوزون منع الدليل بلا شاهد
 وتعدونه مكارة لكنه قصد المبالغة فى رد عليهم بانكم تحكمون بكونه
 مكارة حكما قطعيا مع انه تحكم لا ينبغي ان تحكم عليه حكما ظاهريا فضلا
 عن القطعى قوله اذا كان بطريق المطالبة ايضا سواء كان مع السند
 او عاريا عنه قوله لان منع الدليل الخ افاعلة بعدم تجوزهم اى حكمنا
 بعدم تجوزهم مطالبة الدليل وبادراجهم اياها فى المكارة لان منع الدليل
 فى كلامهم اعم من المطالبة والابطال فاذا خص النقض بالابطال المقارن
 بالشاهد ينصرف البواقي الى المكارة بحكم الحصر العقلى الدائر بين
 النفي والاثبات فيلزمهم ان يحكموا بكون المطالبة على الدليل مكارة
 ايضا واما علة للتفسير بقوله يعنى انا لانفسم الخ يعنى ان توجيه المناقشة

بذلك صحيح لانهم ادرجوا المطالبة على الدليل في قسم المكابرة لما ذكر
 فقد بان من هذا البيان فساد ما قيل لما كان القسم الاول الذي هو
 النقص مختصا بصورة الابطال كما بينه وجب ان يكون القسم الثاني
 ايضا مختصا بحكم المقابلة فلا يتصور العموم في منع الدليل حتى يصح
 التقييد بقوله اذا كان بطريق المطالبة وقوله لان منع الدليل ههنا اعم
 ممنوع وقوله على ما يقتضيه سياق كلامهم ايضا ممنوع انتهى وذلك
 لما عرفت فيما سلف انه لا شبهة في ان الظاهر ان منع الدليل اعم ومراده
 من قوله لان منع الدليل ههنا اعم انه اعم بناء على الظاهر بقرب
 ما سبق وبعد عمومه بدخل المطالبة في المكابرة قطعا وقوله على ما يقتضيه
 سياق كلامهم يريد به ما اشار اليه بقوله لكن لا يلزم قوله لان منع الدليل
 وقد عرفت وجه ذلك قوله على انه لو حل الخ اي لو سلم انه
 لا اقتضاء له من جهة سوق كلامهم فيقتضيه استدلالهم اذ لو حل
 منع الدليل على ابطاله لم يتم تقريب دليلهم ولك ان تقول مراده فيقتضيه
 استدلال الشارح على وجوب الصرف اذ لا يتم تقريب دليله اذ اجل
 منع الدليل على الابطال لكن يلزم قوله وهو المطلوب لان المطلوب
 الشارح وجوب الصرف كما يدل عليه التفرع بقوله فعلى هذا يجب الخ لا كون
 المناقضة منع بعض المقدمات او كلها على سبيل التبيين فالوجه هو الاول
 فالمراد من دليلهم قولهم لان منع الدليل الخ وههنا بحث من وجوه الاول انه
 جعل فيما سبق قولهم المنع منع بعض المقدمات او كلها الخ تعريفا للمناقضة
 وجعله ههنا مطلوبا ومدعى مدلا وبينهما مضافا اللهم الا ان يكون الاستدلال
 على كلية قائل بان كل مناقضة منع بعض المقدمات او كلها الخ في ضمن
 دعوى مساواة التعريف للمعرف ولا يخفى بعده فالاولى ان يجعله حكما
 لا تعريفا ويؤيد كونه حكما قولهم لان منع الدليل لانه جزء سلبي للحصر
 الثاني ان دليلهم هذا دليل الجزء السلبي يمكن ان يكون دليلا على الجزء
 الايجابي كما يدل عليه قوله وهو المطلوب لانه مقرب بان يقال لان منع الدليل

اما نقص واما مكابرة ولا شيء منهما بمناقضة فلا شيء من منع الدليل بمناقضة
 نعم الجزء السلبي يمكن ان يكون دليلا على الجزء الايجابي بان يقال المناقضة
 اما منع المقدمات كلا او بعضها واما منع الدليل لكنها ليست منع الدليل فتعين
 الاول لكن المنع الذي اورد لا يرد على تقريبه بل على صفراء المنفصلة لما نعت
 اخلو اللهم الا ان يكون مبنيا على تخصيص منع الدليل بالابطال في المقدمة
 الاستثنائية ونعمه في المنفصلة فيثبت يتوجه ذلك المنع الى التقريب وبعد
 ذلك يتجه عليه ان غرض الشارح من وجوب الصرف يتم بمجرد اثبات الجزء
 السلبي كما لا يخفى الثالث لو حل منع الدليل على المعنى الاعم لم يتم تقريب
 دليلهم ايضا اذ لا يلزم منه كون المناقضة منع المقدمة المعينة لجواز ان يكون
 منع مقدمة غير معينة نعم لو ادرج ذلك في منع الدليل اتم التقريب لكن
 سيجي منه في بعض النسخ ان منع الدليل بمعنى منع مجموع الدليل من حيث
 المجموع لا بمعنى منع مقدمة غير معينة ولا بمعنى منعها واذ لم يتم التقريب
 على كل التقديرين فلا يصح الاستدلال على ان مرادهم من منع الدليل هو
 المعنى الاعم لا الابطال اللهم الا ان يكون قيد التعيين اتساقيا خارجا عن
 المطلوب او يدرج منع مقدمة غير معينة في منع الدليل وفي قسم المكابرة
 عندهم وان ادرج في المناقضة عند المحشي لانه مندرج في المعنى الاعم وهو
 الدخول في مقابلة الدليل كلا او جزاء قوله لجواز ان يكون المناقضة منع
 الدليل الخ قد يقال هذا المنع غير مضر لهم لان حصر المناقضة في منع المقدمة
 حصر استقرائي فلا يقدح فيه الاحتمال المذكور فان تحقق تلك المادة غير معلوم
 انتهى وورد عليه بانه خلط كلام لان الكلام في استلزام الدليل المدعى لافي
 الحصر حتى يقال الحصر استقرائي لا بد فيه من تحقق مادة النقص اقول يمكن
 ان يقال مراد القائل اثبات التقريب الممنوع بنحرير المدعى والدليل بان المراد
 المناقضة مما تحقق وقوعه هي منع المقدمة لا ابطال الدليل لان المحقق اما
 المطالبة على المقدمة واما ابطال الدليل ولما امتنع الثاني تعين الاول والمكابرة
 مما كثر وقوعها في احتجاجهم لكن الحصر الاستقرائي انما يتم اذا اندوج منع مقدمة
 غير معينة في منع الدليل او في المناقضة عندهم فانه محقق في احتجاجهم قطعا

وان لم يتحقق المطالبة على مجموع الدليل من حيث المجموع لكن قد عرفت
 ان مثله متوجه على تقدير حمل منع الدليل على المعنى الاعم فما هو جواب
 المحشى فهو جواب القائل قوله فظهر ضعف ما يقال الخ لان
 مناقشة الشارح على توجيه المحشى بعدم الفرق بين المطالبين بلا شاهد
 لا بعدم الفرق بين مطالبة وابطال بلا شاهد حتى يتدفع بما ذكره
 القائل وتحقيق ذلك ان حاصل المناقشة منع الشرطية الثانية القائلة
 بانه كلما لم يكن مع الدليل مقارنا بالشاهد من حيث الدلالة على الفساد
 يكون مكابرة بان يقال تلك الشرطية الكلية ممنوعة كيف والمطالبة
 على الدليل بلا شاهد كالمطالبة على المقدمة بلا شاهد بلا فرق بينهما
 فالحكم بجواز احدهما دون الاخرى فحكم ظاهر ولا يخفى انه لا يتدفع
 بما ذكره القائل سواء كان ابطالا للسند او اثباتا للمنع اذ يد على قوله
 ومنع الدليل الذي هو النقص بمعنى ابطاله ان اراد ان كل ما هو منع الدليل
 ابطال له فذلك ممنوع لجواز ان يكون بعضه مطالبة وان اراد ان بعضه
 ابطال فسلم لكن لا يثبت الشرطية المنوعة بهذا القدر لان المناقشة
 بعدم الفرق بين المطالبين باقية بعد وانما نسبته الى الضعف دون
 الفساد لاحتمال ان يكون مراد الشارح من المناقشة ما دفعها القائل بناء
 على ما تقدم من جواز كون استدلالهم بالنظر الى الافراد المحققة وان
 منع الدليل بمعنى المطالبة غير محقق قوله ومنع الدليل الذي هو
 النقص الخ النقص ههنا بمعنى دعوى الفساد مطلقا سواء مع شاهد
 او بدونه ليشمل قسم النقص والمكابرة وقد وقع في بعض النسخ بقيد
 الاجالي وهو سهو من قلم الناسخ وقوله لا بد له من بينه اى لا بد لاستماعه
 عندهم من بينه وقوله وهى الشاهد يدل على ان الدال على البطلان
 مطلقا سواء كان دالا على بطلان الدليل او المقدمة او المدعى يسمى
 شاهدا عندهم واطلاقه على شاهد النقص من اطلاق العام على بعض
 خصوصاته قوله على ان عبارة الشارح الخ جعل ما يقال اراد اهل

قوله او بناء على ما قد مضى
 من الوجه الثاني من وجهي
 البحث الذين اوردناهما فيها
 سبق

الشارح

الشارح بانه لا وجه ليراد المناقشة على الوجه الذي اورد هاهنا لان عبارة
 دالة على نفي الفرق بالكلية وعلى انها غير مدفوعة اصلا مع ان بينهما
 فرقا بما ذكرنا والمناقشة مدفوعة بذلك فاجاب اولاً بان اندفاع المناقشة
 بما ذكره ممنوع كيف والمناقشة بعدم الفرق بين المطالبين وما دفعه
 عدم الفرق بين مطالبة وابطال ولو سلم ان المناقشة بعدم الفرق بين
 مطالبة وانها مدفوعة بما ذكره فلا نسلم ان عبارة دالة على نفي الفرق
 بالكلية فان قوله كيف يجوزون ولا يجوزون وان دل على نفي الفرق بالكلية
 الا ان قوله تأمل حتى يظهر لك اشارة الى الجواب عن المناقشة وانه انما
 يدل على خفاء الفرق لا على نفيه بالكلية ولا تنافي بين الدالتين لان
 مدلول الجواب يجب ان يكون منافيا لمدلول السؤال والا لم يكن جوابا
 صحيحا وبهذا يتخلل ما قبل ان اول كلام الشارح يدل على نفي
 الفرق واخره يدل على خفاء في كلامه اضطراب واعتراض على المحشى
 بانه كيف غفل عن قول المجيب فظهر الفرق حيث يدل على ظهور
 الفرق فيصح جوابا عن مناقشة الشارح التي مبناها خفاء الفرق فلا وجه
 للعلاوة اقول لا يخفى ما فيه اما اولاً فلان مناقشة الشارح بعدم الفرق
 كما يدل عليه عبارة المناقشة لا بخفاء الفرق وهو ظاهر اذ لا يصح
 المناقشة ان يعترف بالفرق بوجه وامائيا فلان تفرع ظهور الفرق على
 البيان لا تنافي خفاء قبل البيان كما ان بداهة المقدمات في البيان كما يدل
 عليها قوله ومن بين وقوله ولا شك في الموضوعين لا يقتضى بداهة النتيجة
 ليكون الفرق ظاهرا قبل البيان واعلم قوله فتأمل اشارة الى دفع ذلك
 الاعتراض ما وجه الثاني او اشارة الى ان دلالة العبارة على الخفاء انما
 يصح اذا حلت كلمة حتى على السببية اكون المعنى ان تأمل يظهر لك
 الفرق واذا حلت على انتهاء الغاية فلا دلالة لان الامر بان تأمل الى ظهور
 الفرق لا يدل على الفرق لاحتمال ان يكون المراد اني لم اجد الفرق الى لان
 فتأمل لذلك نجده او اشارة الى ان مراد الشارح من المناقشة اما ما ذكرنا

او اشارة الى ان كلام الشارح
 اذا دل على الفرق الثاني فلا
 يصح توجيه المناقشة بما ذكره
 المحشى ان لا فرق بين المطالبين
 كما يظهر مما ذكره في بعض النسخ
 كما ياتي

فتوهم جواز المطالبة على المقدمة وعلى الدليل بشاهد يدل على الفساد ولا يخفى فساد له ولذا يبادر الى العلالة واما ما دفعه القائل فالحق ان الفرق ظاهر لا يحتاج الى تأمل وما ذكره القائل في بيانه تنبيه لا دليل عليه مع ان قوله تأمل حتى يظهر الخ يدل على انه خفي يحتاج ظهوره الى تأمل فليتأمل قوله ومنهم من اجاب عن اصل السؤال اي عن المناقضة بابطال السند المذكور بقوله فلم لا يجوزون الخ وهذا الجواب مع ما عليه من البراد بوجهين واقع في بعض النسخ لكنها نسخة معول عليها لانه ادرج منع مقدمة غير معينة فيما سبق في المناقضة وقال هناك وسيجي لهذا زيادة توضيح احالة على هذا الموضوع وايضا تعرض بتفصيل الفرق بين مطالبة وابطال والاعراض عن تفصيل الفرق بين المطالبين واهماله بالكتابة مع انه من اهم المهمات لا يليق بشأن المدقق ومن غفل عنه اعرض عنها ولم يشتغل بشرحها قوله ليس في وضع المعلل لاسما اذا كانت لمقدمة بالمعنى الاعم واذا لم يكن في وسعه فلا يصح طلبها منه عندهم وان صح طلب ما ليس في الوسع في تكليف الله تعالى عند الاشاعة ولا يخفى ان المناسب ان يقول مكابرة بدل قوله غير موجه اذ لا يلزم من عدم كونه غير موجه ان يكون مكابرة لان المكابرة هي المازعة في المسئلة العلمية لا لاطهار الصواب بل لازام الخصم فكل مكابرة غير موجد ولا عكس لكن طلب ما ليس في الوسع لا يكون الامكارة قوله وفيه نظر لانا لانسلم ان منع الدليل الخ لان اطلاق الدليل على مقدمة منه مجاز من ذكر الكل وارادة الجزء فلا يصار اليه بلا صارف ولا صارف ههنا بل معناه منع مجموع الدليل من حيث المجموع ولما كان ظاهرة مخالفا لما ذكره الشريف من ان تسمية النقص بالنقص الاجالى في مقابلة النقص التفصيلي لكونه راجعا في الحقيقة الى مقدمة غير معينة اشار الى دفعه بقوله سواء كان باعتبار مقدمة الخ يعني ان كلاما من النقص ومنع الدليل انما يورد صريحا على مجموع الدليل من حيث المجموع وهو

لا ينافي

لا ينافي كون مرجعهم الى مقدمة غير معينة كما لا يخفى ولقائل ان يقول اذ قال السائل بعض مقدمات هذا الدليل ممنوع فلا شك انه ليس منع المجموع ولا في انه دخل في مقابلة الدليل فلما اخذوا قيد التعيين في المناقضة فلا بد ان يكون ذلك احلا في منع الدليل ولا بد من البحث عنه انه موجه ام لا اذا بحث عن المجموع من حيث هو المجموع دون ذلك تحكم فالصواب ان يقول بل معناه اعم من ذلك ومن منع المجموع وبهذا القدر ينهدم الجواب المذكور ايضا قوله ولا يخفى انه يصح الخ جواب سؤال بان معناه اما منع مقدمة غير معينة واما منع المجموع والكل طلب ما ليس في الوسع اما الاول فلما تقدم واما الثاني فلانه طلب قامة دليل ينتج مجموع الدليل المرتب بمادته وهيبته ولا شيء من الادلة بما ينتج مجموع الدليل المرتب بالضرورة لانه انما ينتج قضية واحدة لا قضايا فضلا عن القضايا المرتبة اشار الى دفعه باننا لانسلم ان منع المجموع طلب دليل ينتج مجموع الدليل بل طلب دليل ينتج صحته وهي عبارة عن قضية واحدة قائلة بان هذا الدليل صحيح ولا يخفى صحة ذلك الطلب والمجيب ان يقول دعوى الصحة دعوى ضمنية لا شبهة في صحة منعها بحار لانه منع المدعى والكلام في منع نفس الدليل والجواب عنه بوجهين الاول ان النقص الاجالى الذي هو قسم من منع الدليل راجع الى دعوى الصحة ايضا كما ان نقص التعريفات والتقسيمات راجع الى صحتها لكنهم تعارفوا على ورودها على انفس هذه الاشياء كما اشار اليه الشريف في بعض كتبه الثاني ان ذلك متنى على ما اشترنا فيما سلف وان لم يرتضيه المحشى من ان المقدمة بالمعنى الاعم هي الاجزاء والقضايا المسأخوذة من الشرائط لا انقص الشرائط بشهادة ان المنع طلب الدليل على المقدمة ولا يطلب الدليل الا على القضية فالمقدمة بهذا المعنى هي القضية التي يتوقف صحة الدليل مادة وصورة على تحققها في الواقع فعلى هذا يكون منع الدليل منع مجموع تلك القضايا من حيث المجموع وصحتها عبارة عن تحققها في الواقع

فمنع صحتها منع تحقيق المقدمات في الواقع لانه مدعى اخر وراء المقدمات
فقال في هذا الكلام فانه مجاز الالفهام بقي ههنا بحث شريف هو
ان الفاضل المسمى بطاش كوبروي زاده قال في الفرق بين المتعين ان المنع
على شيء غير مدلل يكون اطلب الدليل فيسمع لان استعمال غير المعلوم
جائز عرفا واما منع نفس الدليل فهو استعمال الثابت في نفس الامر فيكون
راجعا الى جهل السائل ولا يلزم من عدم علمه بالشئ عدمه في الواقع
انتهى واورد عليه انه يجوز ان يكون الدليل ثابتا في نفس الامر وان يكون
ثبوته مجهولا للسائل وقد صرح بان استعمال غير المعلوم جائز عرفا
ولا قدح في رجوعه الى جهل السائل لان المطالبة على المقدمة ايضا
راجعة الى جهله اقول يمكن ان يقال مراده ان الهيئة العارضة للمادة
مفهوم تصوري لا يحتمل الا مطابقة لما في نفس الامر عند التحقيق ومنع
الشئ تجوز نقيضه فنع الدليل ان كان باعتبار الاحكام المأخوذة فيه فهو
منع بعض اجزاء الدليل والكلام في منع المجموع باعتبار جميع اجزائه وان كان
باعتبار جميع اجزائه فهو تجوز نقض ما لا يحتمل في الواقع فلا يكون صحيحا
عرفا ووراده ان منع الدليل عبارة عن منع جميع القضايا الاجزاء والمأخوذة
من الشرائط وما من دليل الا وبعض هذا القضايا بديهية كاجتناب
الصغرى وكتابة الكبرى فيكون استعمال الثابت عند في نفس الامر
فيكون راجعا الى جهله اذ لا جهل ممن لا يعرف البديهي عنده فلا يقبل
عرفا ويرد على كلا الوجهين ان منع المجموع يجوز ان يكون باعتبار
بعض الاجزاء وبعض القضايا كما اشار اليه المحشى لان المستدل بدعى
تحقق جميع الاجزاء والقضايا ويكفي المنع تجوز نقيضه الذي هو رفع
الاجتناب الكلي ولا يحتاج الى تجوز السلب الكلي قوله ولو سلم الخ
لعل التسليم لا نقلناه عن الشريف في وجه تسمية النقض بالاجمال لكن
الاولى ههنا ان يقول ايضا ولو سلم انه ليس اعم منها فعدم التعيين معتبر
من جانب المنع لامن جانب المعلن يعني ولو سلم ذلك فلا نسلم انه طلب

ماليس في الوسع وانما يكون كذلك لو طلب دليلا يتبع مقدمة غير معينة
عند المعلن لان كل دليل يتبع حكما معينة وليس كذلك لان عدم التعيين
معتبر من جانب المانع حيث لم يعينها حين المطالبة لامن جانب المعلن
اي ان المانع لم يعتبر عدم تعيينها عند المعلن بان يطلب دليلا على مقدمة
بشرط ان يكون تلك المقدمة غير متعينة عند المعلن فلو قال المعلن دليلا
على مقدمة من مقدماته لا على التعيين كالصغرى او الكبرى لم يكن تلك
الاقامة مخالفة لما يطلبه المانع بل كانت مطابقة لمثوله فان سكنت
فمراده تلك المقدمة وان قال مرادى غير هذا كان ذلك منعنا اخر يجب
على المعلن دفعه فبقيم على مقدمة اخرى الى ان تتم المقدمات وانت
خير بان ذلك انطباق المعلن من غير فائدة تعود الى اظهار الصواب فلا
يليق بشأن المناظرة فلا يكون موجهما عندهم كغصب الغير اللايق
فان قيل قد يضطر اليه السائل فيما لم يتعين منشأ الاشكال عنده ولا
اقتداره على النقض والمعارضة لعدم الشاهد والدليل عنده فلو
لم يجز ذلك لزم الزامه من غير ظهور الصواب عنده ولعله جوز والنقض
والمعارضة كما سيجي تفصيله فلنا ذلك الاضطرار لا يوجب الاضطرار
في عدم تعيين المنوع لان شبهة المانع كما تحل بذلك الطريق تحل
بطلب الدليل بتعيين مقدمة بعد مقدمة فلا ضرورة في عدم التعيين
حين الطلب بخلاف النقض والمعارضة ولعله وجه التأمل لو وجهه
دفع الثاني بين جملة من افراد المناقضة فيما سبق وبين جملة من منع
الدليل ههنا بان ما سبق هو المرضي عند المحشى وما ههنا مقتضى
كلامهم المذكور في شرح حيث اخرجوه بقصد التعيين من المناقضة
او بان جملة من افراد منع الدليل على تفسير التسليم والادعاء فلا يتناقض
كونه من المناقضة على ما هو التحقيق قوله واما ما يقال الخ يعني
اما مناقشة الشارح في الملازمة الثانية فقد عرفت حالها ولما المناقضة
فيها ايضا بما يقال من ان فساد الدليل قد يكون بدعيها اوليا فلا يحتاج

او وجه ان قوله لكان هذا منعنا
اخر بحث على المعلن دفعه يدل
على ان المنع الاول فرد من افراد
المنع وان يدفع بمجرد اثبات
مقدمة من المقدمات والكل
محل تأمل اما الاول فلان قيد
الذمين ما خوذ في كلامهم فلا
يتحقق فرد المنع عندهم الى تعيين
مورده اللهم الا ان يكون منعنا
مجازيا واما الثاني فلان المنع اعم
بندفع بالاثبات المنوع والخ
ان منع الدليل ومنع مقدمة غير
معينة كل منهما منع مجمل لا مجال
مجمعها فلا يتعين ان لا يندفعان
الا بعد تعيين من جهة كما لا يخفى

الى شاهد فلا يكون منع الدليل بلا شاهد على اطلاقه مكابرة بل اذا كان الفساد نظريا او بديهيا خفيا قد فوعه بان الابطال هناك مقارن بالبداهة وهي لكونها دالة على الفساد شاهد بلا تعسف اعلم ان هذا القول للفاضل العصام فانه بعد ما دفع مناقشة الشارح بالفرق الضعيف المتقدم بناء على ان المنع ليس مشتركا معنويا بين المساقتة والنقض عنده بل هو مشترك بينهما لفظا اذا المنع في المناقضة بمعنى طلب الدليل على المقدمة وفي النقض بمعنى نفي المقدمة الغير المعينة او الدليل قال لكن فيما قالوا نظر لانه يجوز ان يكون عدم صحة الدليل بجميع مقدماته بديهيا اوليا فلا يحتاج الى شاهد فلا يكون نقضه بلا شاهد مكابرة اللهم الا ان يجعل بدية العقل داخلية في الشاهد فيلزم مع التعسف ان لا يكون المنع المتوجه بدية منع مجردا وان لا يتحصر شاهد النقض في الخلف واستلزام فساد اخر مع ان ظاهر تحقيقاتهم الانحصار فيهما انتهى فقدح المحشى فيه بان مقتضى سوق كلامهم وتقريب دليلهم ان يكون منع الدليل في كلامهم بمعنى عدم المطالبة والابطال خفاقة الشارح بعدم الفرق بين المطالبين لا بعدم الفرق بين المطالبة والابطال لتدفع بدفعه ثم اشار الى ان ما اوردته عليهم يجوز كون الفساد بديهيا اوليا مدفوع فقد قلب عليه الامر بان ما جعله مدفوعا فهو غير مدفوع وما جعله غير مدفوع فهو مدفوع هذا وقد ظهر مما نقلنا ان قول المحشى نعم يجوز الخ نقل معنى ما وقع في خبر الاستدراك في كلام المنقول عنه فهو جواب سؤال بان يقال هل يرد عليهم شيء فقال نعم يرد عليهم في الملازمة الثانية شيء اخر اذ يجوز الخ لا تعين لمنشأ غلط الشارح بانه اشتبه احدي المناقشين بالآخرى كما وهم لانه منع كونه غير لائق بحال الشارح المحقق خلاف صريح المنقول عنه قوله والقول بانها داخلية الخ اتيان الملازمة المنوعة بناء على ان الحكم البديهي مقارن لبداهته في الواقع قوله تعسف يستلزم الخ اما منع للدخول مستندا بانه

تعسف

تعسف يستلزم الفسادين واما نقض الدليل الاثبات بانه مستلزم للتعسف ولا فسادين الاخرين فالنظر على الاول اثبات الدخول المتنوع وعلى الثاني منع لاستلزامه المفاصد الثلاثة والتعسف خروج عن الطريق فلا يصدر عن القوم فيكون فاسدا ايضا قوله لان الشاهد عندهم الخ يعني لما اخذوا الذكر في مفهوم السند دون الشاهد اختص السند عندهم بالذكور لفظا وكان الشاهد عندهم شاملا للذكور وغيره بلا تعسف في التعريف لان الموصول اعم من الكل فالبداهة مع الابطال شاهد سواء ذكرها الناقض بان يقول هذا الدليل ظاهر الفساد او لم يذكرها بان يقتصر على الحكم بالفساد ومع المطالبة لا يكون سند الا اذا ذكر بان يقال هذا متنوع بداهة او ظاهر المنع وفيه نظر من وجوه الاول ان الفرق بين السند والشاهد في هذا الباب تحكم ظاهر بل الموصول في تعريف الشاهد عبارة عن الكلام اللفظي كما يؤيده كون المناظرة في التحقيق عبارة عن مدافعة الكلام الثاني انه لو كان الشاهد اعم من غير المذكور لدخل كثير من المكابرات في تعريف النقض عندهم اذ لو ادعى الفساد النظري او الخفي بشاهد لاح له في الباطن ولم يذكره مع دعوى الفساد كان مكابرة مع انه ابطال مقارن بالشاهد حيث لا يخلاف ما اذا اختص الشاهد بالذكور اللهم الا ان يحمل المقارنة على المقارنة في الظاهر والبديهي مقارن لبداهته في الظاهر بخلاف ما اذا كان الفساد نظريا او خفيا فان مقارنة الابطال بالشاهد انما هي في باطن السائل لافي الظاهر بحسب يقف عليها الخصم الثالث ان الحكم بالفساد البديهي بسبب نفس البداهة لا بسبب العلم بها والا لكان الفساد نظريا او بديهيا خفيا وكانت البداهة دليلا او تنبيها وليس كذلك واذ لم يكن العلم بالفساد لازما من العلم بالبداهة لم يتحقق هناك دلالة بالمعنى المصطلح فلا تدخل في الشاهد الا اذا حملت الدلالة المأخوذة فيه على المعنى اللغوي اعني الارشاد وهو عين التعسف الذي اراده القائل اذ المتبادر في تعريف

قوله اللهم الا ان يجعل الخ
والاولى ان يقال قدلى هذا
يكون الابطال مقارنا بشاهد
يستلزم العلم به العلم بالفساد
ولا يكون مقارنا بشاهد يدل
بالنسبة الى الخصم على الفساد
ولا جعل ذلك وصفا للشاهد
حيث قالوا بشاهد يدل على
الفساد مع ان الدلالة على الفساد
مع خوة في مفهومه وذلك
الوصف بهذا المعنى وصف
احترافي لا وصف كاف

الشاهد وامثاله هو المعنى المصطلح ولذا يبادر الى العلوه قوله راجعة بان يقال لو صح هذا الدليل لوقع في نفس الامر بعض خلاف ما يحكم به بدهة العقل لكن لا شيء من ذلك بواقع وهذا كما يقال لو كان زيد حجرا لكان بعض الانسان حجرا لكن لا شيء من الانسان بحجر فاندفع ما قبل ما يحكم به بدهة العقل هو الفساد كما يفهم من قولهم لو صح هذا الدليل لزم الفساد وخلافه هو الصحة فيرجع الى استلزام الشيء لنفسه ولا حاجة الى ما تكلف به بعضهم في دفعه نعم يتجه عليه ما اشرنا من ان الدلالة المأخوذة في مفهوم الشاهد ظاهرة في المعنى الاصطلاحي لا لغوي فالشاهد بظاهره منحصر في الدليل والتنبيه على الفساد وليست البدهة ولا ما يرجع الى البدهة ولا تنبيهها على الفساد البدهي الاولى فلا فائدة في الارجاع المذكور في دخولها في الشاهد قوله على ان الحصر المذكور الخ اي حصر الشاهد في التخلف والاستلزام كما هو ظاهر او حصر منع الدليل في النقص والمكارة فالمعنى على الاول لو سلم انها ليست راجعة الى الاستلزام ولا داخله في شيء من القسمين فدخولها في ماهية الشاهد اتماما يستلزم عدم انحصار الشاهد فيهما لو كان حصره فيهما حصر عقليا وهو ممنوع بل حصر استقرائي فعلى هذا يكون معاونة للقول السابق بناء على ان دخولها في ماهية الشاهد لا يقتضي تحقق وقوعها لجواز ان يكون الداخل فردا ذهنا بل خارجيا غير محقق الوقوع وعلى الثاني لو سلم انها ليست بداخله في ماهية الشاهد فالشرطية المنوعة ثابتة لان الحكم في مقدمتها على الافراد المحققة الوقوع في ابحاث العلماء بناء على ان حصر منع الدليل في قسمي النقص والمكارة استقرائي ووقوع نقض الدليل بين الفساد والحكم يبطلانه اعتمادا على بدهة الاولى غير معلوم واقول يتجه على المحشى انه كيف يتردد في وقوع الحكم بالبطلان بلا شاهد من الشاهدين وقولهم هذا الدليل ظاهر البطلان او بين الفساد بل اقتصارهم على الحكم بالفساد من غير

ذكر

ذكر بدهتهم مع الاعراض عن الدليل او التنبيه عليه اكثر من ان يحصى ولذا اورد عليهم القائل اللهم الا ان يكون الفساد في جميع تلك المواضع بد بدهة خفيا وان يكون هناك كلام محذوف هو تنبيه الى الفساد حذف لقريضة تدل عليه وحينئذ يكون الابطال مقارنا بشاهد اذا المقدر كالمفوض نعم قد لا يوجد قريضة فليكن الابطال هناك مكارة قوله فلا اشكال لعلة اشارة الى ان هذا الجواب كما يدفع اعتراض القائل يدفع مناقشة الشارح بناء على ان مطالبة الدليل على الدليل غير محقق ايضا قوله فيه ان الناظر في مقدمات الدليل الخ الناظر ههنا بمعنى الباحث الناظر لاظهار الصواب لا بمعنى التأمل في المقدمات والا فربما يجد نفسه حاكما بحجة كل من المقدمات والنتيجة لكن الناقض بل المعارض ايضا ناظر في مجموع الدليل من حيث المجموع لا في مقدماته الا ان يكون مناظر في مجموع المقدمات والمقدمة ههنا اما بالمعنى الاخص المختص بالقضايا الاجزاء فليزعم قصور البيان بناء على ان المناقضة ربما تتعلق بالشرائط وان النقص ربما يرجع الى فساد الهيئة واما بالمعنى الاعم الشامل الاجزاء والشرائط ولا ياباه قول الشارح فيما بعد ان الحكم بفساد الجزء يستلزم الحكم بفساد الكل لان كل مقدمة جزء من مجموع المقدمات وان لم يكن الشرائط جزءا من الدليل ولا ياباه ايضا قوله ربما يجد الخ بناء على ان التردد في كل مقدمة بالمعنى الاعم وكذا الحكم بفساد الكل غير معلوم الوقوع لانهما قسمي القسمين لانفسهما فليكن تحقق وقوعهما باعتبار قسميهما الاولين اعني التردد في بعض معين والحكم بفساد بعض معين والحق ان يحمل على المعنى الاعم والالم يكن لنفي المحشى تحقق مادة النقص الذي اوردته هنا في مقام الجواب وجه اذ ربما يكون الناظر مترددا في مجموعها وفي واحد معين من الشرائط ولا يكون مترددا في شيء من القضايا الاجزاء كما لا يخفى قوله من غير تردد في واحدة اي في شيء من المقدمات كما يقتضيه التكرار في سياق النفي فلا تدخل

هذه الصورة في القسم الاول ولم يقل ومن غير حكم بفساد شي منها
 كذلك لثلاث تدخل في القسم الثاني ايضا لان التردد في صحة المجموع
 لا يجامع الحكم بفساد البعض بناء على ان الحاكم بفساد الجزء حاكم
 بفساد الكل لا محالة وقد يقال نفي التردد عن كل مقدمة معينة بكافة
 عن الحكم بصحة كل منها كما في قولهم لاشك انه كذا وفيه ان الحكم بصحة
 كل مقدمة معينة يستلزم الحكم بصحة المجموع والالم يصح الاستدلال
 على شيء فان قلت فعلى هذا لا يمكن تلك الصورة لان المتردد في صحة
 المجموع اما متردد في بعض المقدمات وقد اخرج به هذا القيد واما حاكم
 بفساد البعض وقد سبق عدم الجامعة بينهما واما حاكم بصحة الكل
 وقد استلزم الحكم بصحة الكل والنتيجة ولارابع لهذه الاحتمالات قلت
 نفي التردد عن كل مقدمة معينة لا يستلزم عدم التردد في مقدمة
 ما على الاجال لجواز ان يكون مترددا في مقدمة ما ولا يقدر على تعيينها
 ولا يصح الاستدلال على شيء ما لم يحكم بصحة كل مقدمة وبصحة المجموع
 مع ان تجويز العقل تلك الصورة في نادر النظر كاف في نقض التقسيم
 اعقلى ثم انه لم يقل ربما يجد نفسه كافي الشرح للاشارة الى ان منشاء
 الاشكال تعميم النظر من الشايع والنادر لان نقض التقسيم لا يتوقف
 على شيوخ المادة ولذا يدفعه بتخصيصه بالشايع وقوله على قياس الحكم
 بالفساد يعني به كاجاز تحقق الحكم بالفساد في المجموع بدون تحققه في شيء
 من المقدمات المعنية كذلك يجوز تحقق التردد في صحة المجموع بدون
 تحققه في شيء منها والفرق بين الحكم والتردد في هذا الباب تحكم
 قوله فالتقسيم اى تقسيم النظر كما هو الملايم لقوله والمراد النظر الكثير
 الخ او تقسيم الناظر كما ينادر من قوله اعلم ان الناظر الخ او تقسيم حال
 الناظر الثلاثة واقول كيف يدعى التقسيم الحاصر ههنا مع ان الناظر
 في مقدمات البرهان ربما يجد نفسه حاكم بصحة كل منها وبصحة المجموع
 حكما طريا ومع ذلك يمنع مقدماته منها موجهها لعدم كونها معلومة

قوله مع ان تجوز الخ يعنى
 يجوز ان يكون هذا الابرار
 من الحشى منبأ على كون التقسيم
 صليا منقوضا بادرى الجواز العقلى
 ويكون الجواب بنحو التقسيم
 بكونه استقرائيا

بالعلم

بالعلم المناسب للمطلب اللهم الا ان يحمل التردد في المقدمة المعنية على معنى
 تجويز تقييدها ولو مرجوحا فتدخل في القسم الاول فان قلت هذا لا يجزى
 نفعا ذا الناطر في مقدمات البرهان ربما يجد نفسه حاكم حكما تقريبا
 وهو ايضا ليس بعلم مناسب للمطلب فيمنعها منها موجهها ايضا مع
 ان التقيد ليس فيه تجويز التقييد الخ قلت لا منع بدون تجويز التقييد
 فالتقيد عند المنع ينقلب ظنا قوله غير معلوم اذ يجوز ان يكون التردد
 في صحة المجموع مستلزما للتردد في واحدة معينة من المقدمات
 ولو في الشرائط لكن يجوز عروض التردد لامر خارج كاعتراض مع العلم
 بصحة كل مقدمة معينة كما يشاهد في ادلة اثبات الجزء الذى لا يتجزى
 وتقيه ولذا توقف الامام الرازى في هذه المسئلة ولذا يادر الى التسليم
 قوله هو النظر الكثير الوقوع بشهادة ايراد كلمة ربما الظاهرة
 في معنى الكثرة لما قالوا انها موضوعة للقلة لكن شاع استعمالها في الكثرة
 بحيث يحتاج استعمالها في القلة الى قرينة وفيه بحث من وجهين الاول
 ان كلمة ربما في الاقسام لافى المقسم وابرادها في لاقسام انما يكون قرينة
 على تخصيص المقسم بالشايع بواسطة كون ذلك التقسيم تقسيما صحيحا
 حاضرا وهو اول البحث الثاني ان غرض الشارح من هذا الكلام
 اثبات الواسطة بين المنوعات الثلاثة ومن البين انه لا يتوقف على كون
 الواسطة من الصور الشائعة فراه من النظر هو النظر المحقق شايعا
 كان او نادرا قوله على انه لا تقسم الخ اى لو سلم ان المراد
 مطلق النظر شايعا كان او نادرا فلان سلم الصغرى في قولك كلام الشارح
 ههنا مشتمل على التقسيم الغير الحاصر وكل كلام شاه ذلك فاسد وليس
 مراده لو سلم ان تلك الصورة ليست بنادرة بل شائعة اذ لا وجه لتركها
 حيث اذ الغرض ايراد البعض الشايع من الصور لا ايراد بعض الصور
 الشائعة ولذا قال الذى شاع وقوعه على ان يكون تعالابعض ولم يقل
 التى شاع وقوعها على ان يكون تعالالصور قوله كما يشير اليه كلمة ربما

الح اي كلمة ربما تشير الى الشبوع وترك اداة الحصر يشير الى عدم التقسيم
لا يخفى ان الشارح اعلم بمراده من المحشى وقد صرح في الحاشية
بان الانفصال محمول على منع الخلو مع انه لا انفصال في الظاهر فمراده
الانفصال والتقسيم في باطن الكلام ففى الحصر والتقسيم ظاهرا وباطنا
لا يرتضيه الشارح الا ان يقال انه مبنى على ان الشارح ثبت في آخر
الحاشية واسطتين ترك حالهما على المقايسة وسبب المحشى انه لا يجوز
الابتنى التقسيم ههنا بقى ههنا كلام هو ان الواسطة التي اثبتها المحشى
ههنا قد اشار اليها الشارح في المناقشة السابقة على توجيه المحشى
واكتفى عنها ههنا ثم شرع في ايراد باقى الصور فكانه قال ههنا كما ان الناظر
ربما يجد نفسه متزدة في صحة المجموع كما في المناقشة السابقة كذلك ربما
يجد نفسه الح قوله وايضا يتجه الح اوردوا عليه بان لا وجه
لهذا الاتجاه بعد القول بان لا تقسيم ههنا وليس بشئ لان الاتجاه
للشارح كما يدل عليه قوله كما اشار اليه في الحاشية وذلك الاتجاه ليس
مرضيا للمحشى كما يدل عليه الوجه الاول من وجوه النظر التي اوردتها
على جواب الشارح عن هذا الاتجاه بقوله واما ما اشار اليه في الحاشية
الاولى الح مع انه يمكن ان يقال ما نقض تقسيم مطلق النظر وهذا الاتجاه
على تقسيم النظر السابع الى اقسامه الثلاثة ولا يلزم من نفي الاول اوجود
واسطة نادرة نفي الثاني قوله لا تقابل بين القسم الاول الح مبنى
الاتجاه حل التقسيم على الحقيقى المشروط بالتباين الكلى بين اقسامه
وحاصله انه تقسيم متصادق الاقسام وكل تقسيم شأنه هذا ففاسد
اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلان القسمين من اقسامه يتصادقان
في صورة اجتماعهما فمراده من التقابل التباين الكلى فيكون نفي التقابل
اشارة الى الصغرى المذكورة او مراده نفي التقابل المصطلح اعنى كون
المفهومين بحيث لا يجتمعان في محل واحد في زمان واحد من جهة واحدة
كما يؤيده كون ذلك القول ترجحة لقول الشارح في الحاشية فظهر

ان كلا من القسمين الثانى والثالث يمكن ان يجتمع مع الثالث الح
فعلى هذا يكون نفي التقابل اشارة الى دليل الصغرى يعنى يجتمع
القسم الاول مع كل من الاخرين في زمان واحد فهناك فرد يسدق
عليه القسمان فلانين وليس مراده ان التقابل المصطلح بين الاقسام
شروط صحة التقسيم والحسنه حتى يتوجه عليه انه لو كان شرطاً
لم يصح اولى بحسن تقسيم الممكن الى الجوهر والعرض ولا تقسيم العرض
الى المقولات التسع لعدم تقابل الاقسام بهذا المعنى لا يقال قوله وحيث
يحسن التقابل في الجواب يا بى عن حله على كل من المعنيين اذ ليس
الحاصل في التقسيم الاعتبارى بعد اعتبار قيد الحيثية في الاقسام
هو التباين الكلى ولا التقابل المصطلح وهو ظاهر لا نأقول التقابل
هناك يعنى آخر اذ المراد على تقدير كل من الجوابين يحصل التقابل
الواجب في التقسيم على الوجه الحسن وذلك التقابل هو التباين الكلى
في التقسيم الحقيقى والتخالف في التقسيم الاعتبارى واعلم ان ههنا
ثلاثة تقسيمات ممكنة احدها تقسيم الناظر الى المتردد في المقدمة
والحاكم بفسادها والحاكم بفساد المجموع دون المقدمة وثانيها تقسيم نظره
الى الانظار الثلاثة المقارنة للتعدد والحكمين وثالثها تقسيم حال الناظر
الى الاحوال الثلاثة عنى التردد والحكمين واما تقسيم النظر الى هذه الاحوال
كما قيل فتقسم الى المبين اذ قد عرفت ان النظر يعنى المناظرة والمراد
من التردد والحكمين هو الامور الباطنية كما يدل عليه قوله ربما يجد نفسه الح
فلاشئ من المناظرة بشئ منها وبالعكس اما ان عرفت المناظرة بمدافعة
الكلام فظاهر واما ان عرفت بانظر والتوجه لاظهار الصواب فلان
هذه الامور حاصلة بعد التوجه بسببه والسبب غير المسبب اذا تقرر هذا
فنقول مراده ايراد الاتجاه المذكور على احد التقسيمين الاولين
لاعلى الثالث اذ لا تصادق بين اقسامه ضرورة ان المعنى في تباين
الاقسام هو التباين الكلى بحسب الحمل لا بحسب التحقيق ومن البين

انه لا شيء من التردد بشيء من الحكمين وبالعكس بخلاف التقسيم الاول المتصادق الاقسام وهو ظاهر وبخلاف التقسيم الثاني لان مجموع النظريين المقارن احدهما للتردد والاخر الحكم بالفساد يصدق على هذا المجموع انه نظر مقارن للتردد وانه نظر مقارن للحكم بالفساد اذا المقارنة يكفيها الاجتماع بحسب التحقيق ولا يتوقف على حل احد المقارنين على الاخر كزيد المقارن للثال ولا يكفي ذلك الاجتماع في الحمل ولذا لم يتصادق اقسام التقسيم الثالث في مجموع التردد والحكم بناء على ان المركب من الداخل والخارج خارج ههنا لكن قوله وان كان بين الاخرين تقابل يأبى عن حمل التقسيم على الاول لان الناظر الواحد يكون مترددا في مقدمة في وقت وحاكما بالفساد في وقت آخر فلا يتحقق التباين الكلي بين الاخرين لما تقرر في محله ان مرجع التباين الكلي الى سالبين كلتيه دائمتين من الجانبين بل ظاهر كلام الشارح ايضا يأبى عن التقسيم الاول لان ظاهره تقسيم نظر الشخص الواحد للتحقق بحسب الاوقات كما يدل عليه قوله ربما يجد نفسه الخ واخواته وتقسيم حاله الواقعة في تلك الاوقات فان قلت يجوز ان يحمل مراد المحشى من هذا الاتجاه على النقص بعدم الحاصرية بان يقال لما اجتمع القسم الاول مع كل من الاخرين فهناك واسطتان داخلتان في القسم وخارجتان عن الاقسام ويؤيده الجواب الاول لانهم انما اعتبروا قيد الوحدة في القسم لئلا ينقض التقسيم بعدم الحاصرية لثبوت الواسطة التي هي مجموع القسمين فعلى هذا يمكن حل مراده من التقسيم على التقسيم الثالث قلت يا بابه قوله فيما بعد واما ما اشار اليه في الحاشية الخ ضرورة ان اعتبار قيد فقط في الاولين انما يدفع النقص بتصادق الاقسام لا النقص بعدم الحاصرية بل يقويه وايضا لما لم يكن في ظاهر القسمين الاولين قيد فقط فكما ان الصورتين داخلتان في القسم هما داخلتان في اقسام التقسيم الثاني بحسب الظاهر واما حل مراده من التقسيم

على التقسيم الثالث فبابه الجواب الثاني قطعاً لما عرفت انه تقسيم حقيقي متباين الاقسام لا اعتباري اللهم الا ان يكون جواباً بتغيير التقسيم وتحريره معاً لا بمجرد التحرير قوله كما اشار اليه في الحاشية حيث قال اعلم ان الناظر اذا كان حاكماً بفساد بعض منها على التبعين يمكن ان يكون متردداً في بعض آخر منها كذلك وكذلك اذا كان حاكماً بفساد مجموعها من حيث المجموع وغير حاكماً بفساد واحدة منها على التبعين يجوز ان يكون متردداً في واحدة منها كذلك فظهر ان كلامنا من القسمين الثاني والثالث يمكن ان يجتمع مع القسم الاول فيجب حل الانفصال على منع الخلو لكن يتجه حينئذ ان يقال الناظر على الاول يجوز ان يكون ناقضاً نقضاً اجمالياً وان لا يكون مناقضاً ولا ناقضاً فيثبت الواسطة بين المنوعات باعتبار القسم الاول ايضا وانت تعلم ان الواسطة ليست الا ما ذكر في الاصل ويمكن ان يقيد القسمان الاولان بقيد فقط وحينئذ يكون الامر ان المذكور انهما اجتماع القسم الاول مع الثاني والثالث واسطة بين الاقسام الثلاثة الا ان يقال ان حالهما يعلم بما ذكر فاحيلتا على المقايضة انتهى واقول جعل المحشى صدر هذه الحاشية ايراداً على التقسيم بتصادق الاقسام كما عرفت وجعل قوله فيجب حل الانفصال الخ جواباً عنه بمنع بطلان التقسيم المتصادق الاقسام بناء على جواز كون التقسيم اعتبارياً كما ستعرف وجعل قوله ويمكن ان يقيد الخ جواباً آخر عنه بمنع التصديق وانت خير بان حل هذه الحاشية على ذلك بعيد جداً بل الظاهر ان لبس في هذه الحاشية ايراداً على التقسيم ومراد الشارح فيها ان الانفصال الباطني بين هذه الصور اما ان يحمل على منع الخلو بناء على عدم قيد فقط في الاولين فينتج عليه انه لا وجه لتخصيص النقص والواسطة بين النوع بالقسم الثاني لجوازه في القسم الاول ايضا اذ لما اجتمع القسم الاول مع الثاني في وقت واحد حين ما كان متردداً يجوز ان يكون ناقضاً اولاً مناقضاً ولا ناقضاً ايضا

واما ان يحمل على منع الجمع بناء على اعتبار قيد فقط فيثبت بدفع الانجاء المذكور ولكن يلزم قصور البيان اذا وجه للاعراض عن الصورتين اللتين اخرجهما قيد فقط وجعلهما واسطة بين الاقسام الا ان يمنع لزوم القصور مستندا بمعلوميهما ذاتا وحكما بالمقايضة فعلى هذا الانساح في عبارة الاتصال ولا في التعبير عن هذه الصور بالاقسام اذ قسم الشيء في الاصطلاح ما يكون مندرجا تحته واخص منه مطلقا سواء وجد هناك تقسيم بالفعل ام لا ولذا كان زيد قسما من الجوهر ولا تقسيم اليه نعم التقسيم يستلزم القسم ولا عكس ولا يرد عليه ايضا ما سيورده عليه من لزوم ترك بعض الاقسام في التقسيم احالة على المقايضة لا يقال يجوز ان يحمل مراد المحشى من هذا الانجاء على الانجاء الذي ذكره الشارح بقوله لكن يتجه حينئذ ان يقال الخ على ما ذكرتم لاننا نقول يا باه امور الاول ان جوابي المحشى يدلان على ان انجاءه ايراد على التقسيم الثاني قوله واما ما اشار اليه في الحاشية الخ لان الشارح لم يجعل وجوب حل الاتصال على منع الخلو توجهها للكلام لدفع الانجاء الذي اورده بل اورده ذلك الانجاء على ذلك الحمل فانجاء المحشى غير ما ذكره الشارح قطما الثالث انه على هذا لا يندفع بالجواب الاول لان اعتبار الوحدة في المقسم انما ينافي صدق المقسم والاقسام على مجموع القسمين ولا ينافي اجتماع القسمين في زمان واحد وغايته ان كل قسم انما يصدق على ما في ضمن ذلك المجموع لاعلى نفس المجموع وقد عرفت ان انجاء الشارح مبني على مجرد جواز تحقق القسمين في زمان واحد سواء صدق القسم الاول على مجموع الاول والثاني اولا لكن يابى عنه قوله لكن يابى عنهما تقييد القسم الخ اللهم الا ان يحمل الوحدة على معنى الانفراد اي النظر الواحد بالنوع ليس معه نوع آخر كما في قولنا فلان العالم واحد في ديارنا اي ليس معه من يماثله فيؤل الى معنى قيد فقط في كل قسم لاعلى الوحدة العددية المتحققة في ضمن كل عدد حتى يتوجه

ذلك

ذلك وبمد فيه نظر كما يستمع ويمكن دفع انجاء الشارح بوجهين الاول انه انما يرد لو كان قوله وعلى الاول الخ واخواته متمحضا لمجرد الظرفية المستفادة من كلمة بما اي وحين ما كان مترددا يكون مناقضا الخ واما اذا كان كلمة على متضمنة لمعنى الشرط كما يبادر منها فلا يرد ذلك اذ الشرط سبب الجزاء فلو ذكر النقص والواسطة في حكم القسم الاول لدل الكلام على انهما بسبب كونه مترددا وليس كذلك بل هما بسبب كونه حاكما بالفساد الثاني تبادر اعتبار قيد الحيثية في قوله وعلى الاول الخ واخواته ومن البين ان كونه ناقضا في القسم الاول ليس من حيث كونه مترددا ايضا ولا يقدح في هذين الجوابين قوله او تفصليا في حكم القسم الثالث لما استعرف قوله ويمكن توجيه ذلك الخ اي توجيه تقسيم النظر الى الانظار الثلاثة لدفع ذلك الانجاء بان قيد الوحدة النوعية معتبر في المقسم ههنا لئلا ينتقض التقسيم باجتماع القسمين لعدم الخاصية كما هو المعتاد والمقسم مع قيده معتبر في كل قسم فافصل التقسيم ان النظر الواحد بالنوع اما نظروا حدهم مقارن المتردد الخ فاعتبار قيد الوحدة في المقسم كما يدفع النقض بعدم الخاصية بمجموع القسمين يدفع النقض تصديق الاقسام في ذلك المجموع لانه لما كان مركبا من نوعين متغايرين كان خارجا عن المقسم وعن كل قسم لما عرفت فلا تصادق بين الاقسام في شيء فيكون تقسيما حقيقيا متباين الاقسام كما يقتضيه مقابلة هذا الجواب الجواب الثاني وبهذه المقابلة يعلم ان هذا الجواب ليس مبنيا على حل التقسيم على تقسيم الناظر لما عرفت انه لا يكون متباين الاقسام سواء قيد مقسمة بقيد الوحدة اولا بناء على ان الشخص الواحد متردد فقط في وقت واحد فقط في وقت آخر فلا يكون الحاكم مسلوبا عن المتردد مادام موجودا وبالعكس مع ان مرجع التباين الكلي الى سالتين كليتين دائمتين كما انه ليس مبنيا على حله على التقسيم الثالث لان تباين اقسامه لا يحتاج الى قيد الوحدة في مقسمة بل هو مبني

قوله لما استعرف من جواب
النساقضة من حيث كونه حاكما
بفساد المجموع اخفاء لحاله
بما في القسم الثاني

على حمله على التقسيم الثاني كالمسألة وانما لم يحل الوحدة على الشخصية الكلية المتبادرة لئلا يخرج عن القسم الاول صورة التردد في كل مقدمة معينة وعن القسم الثاني صورة الحكم بفساد كل مقدمة لان كل واحدة منهما مشتملة على انظار متعددة بالشخص لكنها واحدة بالنوع وايضا صرحوا بان التقسيم ان كان تقسيما الى الانواع كاهنا فالوحدة المفترقة نوعية وان كان الى الاشخاص فالوحدة شخصية والمراد بالنوع ههنا ما يشمل الصنف كما يستعمله اهل العربية لا النوع المنطقي فلا بد انه على هذا يخرج الاخيران ايضا لان تغايرهما باعتبار المطلق فامتيازهما بامر عرضي لا بامر جوهري فهما صنفان من نوع واحد هو الحكم بالفساد لا نوعان متغايران قوله او التقسيم اعتباري الخ اي لان سلم ان كل تقسيم متصادق الاقسام باطل لجواز ان يكون التقسيم اعتباريا وقيد الحبيثة معتبرا في الاقسام فلا يطله التصادق بحسب الخارج هذا اعلم ان حاصل التقسيم الاعتباري هو التقسيم الى الاعتبارات فاننا اذا قلنا الانسان اما ضاحك بالفعل واما كاتم بالفعل فالقسمان متصادقان فيمن اتصف بالضحك والكاتب معا لكن ذلك الشخص وان كان واحدا بالذات لكنه متعدد بالاعتبار فانه من حيث كونه ضاحكا يغاير من حيث كونه كاتبا وهو بالحبيثة الاولى داخل في القسم الاول من التقسيم الاعتباري وغير داخل في القسم الثاني لان قيد الحبيثة في القسم الثاني يخرج عنه من تلك الحبيثة كما انه بالحبيثة الثانية داخل في القسم الثاني لا في الاول لمثل ذلك نعم لو لم يعتبر قيد الحبيثة في الاقسام لاندرج بكل حبيثة في كل قسم بناء على ان صدق المفهومات على افرادها بمعنى الجملة الذي هو الاتحاد بحسب الخارج لكن اعتبار قيد الحبيثة في كل قسم يخصه بحبيثة فلا شيء من الافراد الاعتبارية التي يصدق عليها في الذهن احد القسمين بما يصدق عليه الاخر وهو المراد

بالتباين

قوله او التقسيم اعتباري الخ
هذا الجواب كما يدفع انحاء المحشى
يدفع الانحاء الذي اوردته الشارح
في الحاشية بقوله لكن ينبغي الخ
لانه بوجوب اعتبار الحبيثة في قوله
وعلى الاول الخ واخوانه
بمخلاف الجواب الاول عليه
قوله بناء على ان صدق الخ
ولذا صدق قولنا كل ناظم مستفيض
ولا يصدق انه من حيث كونه ناظما
مستفيض

بالتباين في العقل ولذا قيل ان التباين الكلي شرط لمطلق التقسيم لكن شرط التقسيم الحقيقي هو التباين في الواقع وشرط الاعتباري هو التباين في العقل ولذا احتج في التقسيمات الاعتبارية بقيد الحبيثات فلقائل ان يقول اذا لم يقيد المقسم في التقسيم الاعتباري بقيد الوحدة دخل مجموع الاعتبارين في المقسم مع انه خارج عن الاقسام فلا بد من اعتبار الوحدة فيه ايضا والتقابل بين الجوابين بنفيه قوله لكن يابى عنهما اي عن كل من الجوابين تقييد القسم الثالث لئلا يجمع مع الثاني اذ لو قيد المقسم بالوحدة كان اجتماع القسمين خارجا عن القسم الثالث قبل تقييده فيكون تقييده لاخراج الخارج وهو محال وايضا التصادق في التقسيم الاعتباري غير مضر ومادة التصادق يكون من قسم باعتبار ومن قسم آخر باعتبار آخر وبالجملة لو كان المراد تقييد المقسم بالوحدة وحل التقسيم على الاعتباري لما قيد القسم الثالث واللازم باطل فيبطل كل من السنتين وفي اباه عن الجواب الاول نظر لما عرفت ان اعتبار الوحدة في المقسم انما ينافي صدق كل قسم على مجموع القسمين لاجتماعهما في زمان واحد فبعد اعتبار الوحدة في المقسم يحتاج الى تقييد الثالث لئلا يجمع معه في زمان واحد ولذا احتج الشارح الى قيد فقط في الاولين مع شهرة اعتباره الوحدة في المقسم وان اراد بان الوحدة معنى الانفراد لا الوحدة العددية المتحققة في ضمن كل عدد ففيه ان ما اعتبره القوم لاخراج مجموع القسمين هو الوحدة العددية على اننا نقول ان اراد الوحدة العددية يتوجه ما ذكرنا من عدم اياه التقييد عن الجواب الاول وان اراد معنى الانفراد يتوجه عليه ما سيورده على الشارح في اعتبار قيد فقط في القسم الثاني من انه لا يصح اخذ النقص الاجمالي في حكم القسم الثاني لان الحكم بفساد المجموع نوع مغاير للحكم بفساد المقدمة وان لم يدخل في القسم الثالث المقيد قوله وما ذكره الخ اي يابى عن كل من الجوابين ما ذكره في حكم القسم

الثالث من جواز المناقضة فيه اما عن الجواب الاول فلان صورة اجتماع الثالث مع الاول يخرج عنه حيثئذ فلو قيد المقسم بالوحدة لم يصح اخذ المناقضة في حكم الثالث لان جوازها فيه باعتبار اجتماعه مع الاول ويوجد عليه النظر السابق لان جواز المناقضة فيه باعتبار اجتماعه مع الاول في زمان واحد لا باعتبار صدق القسم الثالث على المجموع واعتبار قيد الوحدة العددية انما ينافي الثاني لا الاول كما عرفت واما عن الجواب الثاني فلان حل التقسيم على الاعتباري يوجب اعتبار الحثية في قوله وعلى الاول الخ واخوانه فلو حل عليه لدل الكلام على ان المناقضة في الثالث باعتبار الحكم بالفساد وليس كذلك بل هو باعتبار اجتماعه مع الاول واورده عليه بانه يجوز المناقضة فيه باعتبار كونه حاكما بالفساد اخذ الحاله كما يدكره في القسم الثاني فلا حاجة في جواز المناقضة في حكم القسم الاول وفيه انه انما يصح اذا لم يؤخذ تعيين المقدمة في مفهوم المناقضة بناء على ان الحكم بفساد المجموع يستلزم الحكم بفساد مقدمة ما من غير تعيين والكلام ههنا مبني على اعتبار تعيينها في مفهومها كما اعتبره الشارح كساعا للمشهور وان لم يرتضه المحشي الا ان يقال مراد القائل يجوز استعمال كل مقدمة معلومة لتحقيق منشا الفساد لما سبق قوله واما ما اشار اليه الخ اي اما الجوابان السابقان فقد عرفت الالباب عنهما واما ما اشار اليه في الحاشية الاولى في توجيه ذلك التقسيم لدفع الاتجاء المذكور على ان يكون قوله فيجب حل الانفصال الخ جواب سؤال دل عليه صدر الحاشية وقوله ويمكن ان يقيد الخ معطوفا عليه ففيه ايضا نظر من وجوه هذا مراده وقد عرفت ما فيه قوله يحمل الكلام على انفصله المنفعة الخلو هذا الجواب على زعم المحشي انما يكون جوابا عن الاتجاء المذكور منع الكبري مستندا بجواز كون الانفصال بين الاقسام لمنع الخلو وحاصله حل التقسيم على الاعتباري لكن مجرد حل التردد على منع الخلو لا يدل على اعتبار قيد الحثية في الاقسام ولا بد

منها

قوله لما سبق من انه يجوز استعمال العلوم لغرض من الاعراض فامل

منها في اقسام التقسيمات الاعتبارية ليحصل التباين في العقل بينهما كما عرفت ولذا عدل عنه قوله حتى يكون صورتان الخ كلمة حتى السببية كما يؤيده قول الشارح في تلك الحاشية وحيثئذ يكون الامر ان الخ لالتهام القايية كما وهم اذ لا معنى له ويمكن ان يكون معنى كي كاللام في قوله تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا الآية اعلم ان في ضمير يديها نسختين احدهما بالجمع على ان يعود الى الاقسام واخرى بالثنائية على ان يعود الى القسمين الاولين والصواب هي الاولى ولذا ورد المحشي في وجوه النظر الاتي بان تقييد الاولين بقيد فقط انما يفيد خروج صورتين عنهما لاعن الثالث ايضا بل الصورة الثانية بعد ذلك تبقى داخلية في القسم الثالث على ما في بعض نسخ المحشي وايضا خروجها عن مجرد الاولين لا يوجب احالتهما على المقايية مع ان خروجهما عن الاقسام الثلاثة حيثئذ مصرح به في المنقول عنه اعني كلام الشارح فيكون النقل مختلفا وما يتوهم من ان عبارة الثنية تعرض للشارح بان التقييد انما يوجب خروجها عنهما عن جميع الاقسام فاسد لان مقام النقل عنه ليس مقام التعريض مع ان ذلك مذكور في بعض النسخ بطريق التصريح فالتعرض ساقط تدبر قوله فيكون الانفصال محمولا على منفع الجمع اذ لا يتصور الانفصال الحقيقي مع ثبوت الواسطة قوله اما ولا فلانه لا انفصال الخ يعني ان ذلك الاتجاء غير وارد من اول الامر حيث لا انفصال في ظاهر الكلام ولا تقسيم ولا حاجة الى اعتبارها في باطن الكلام اذ الغرض الاصل من هذا الكلام اثبات الواسطة بين المنوع وذلك لا يتوقف على ذلك من الانفصال والتقسيم بل يحصل بمجرد اراد بعض الصور فدفع ذلك الاتجاء بجواب يبنى على اعتبار انفصال والتقسيم غير مناسب وانت خير بانه لو كان المراد مجرد اثبات الواسطة لكفاه القسم الثاني ولا حاجة الى الآخر بن سبب الثالث المذكور حكاه بعد اثبات الواسطة فالغرض اثبات الواسطة في ضمن استيفاء الاقسام

كما يدل عليه المنفصلة المانعة الخلو. ولذا يبادر الى العلاوة قوله على
انهما متافيان الخ يعني لو سلم الاحتياج الى اعتبار شئ منهما فاعتبار
للاتصال في التقسيم باطل لانهما متافيان لا يجتمعان في كلام واحد لان
الاتصال هو التافى بين القضايا والتقسيم ترديد بين المفهومات المفردة
بحسب صدقها على شئ واحد سواء كان التقسيم من قبيل المفهومات
التصورية كالترديد كما ذهب اليه اكثر المحققين او من قبيل المفهومات
التصديقية كما ذهب اليه بعضهم وتحقيق ذلك ان التزديد اما ان يكون
بين القضايا وهو الاتصال المعتبر في الشرطيات المنفصلة واما ان يكون
بين المفهومات المفردة فان لم يكن الموضوع متحققا في ضمن كل شق
بان يكون حصة منه متحققة في ضمن شق وحصة اخرى في ضمن اخر
كان ترديد احليا كقولنا هذا الشيخ اما جرا وشجر وهذا العدد اما زوج
او فرد وهذه الكلمة اما اسم او فعل او حرف وان كان الموضوع متحققا
في ضمن كل شق كذلك كال تقسيما كقولنا العدد اما زوج او فرد والكلمة اما
اسم او فعل او حرف اكن من جعله مفهوما تصور يا جعله عبارة عن تصوير
ماهيات الاقسام بضم قيود متباينة او مخالفة الى المقسم والجلل بين
المقسم والاقسام صوريا كالجلل بين الحد والمحدود ومن جعله مفهوما
تصديقا جعله قضية جلية مرددة المحمول اما حقيقة زاريد
بالمقسم كل فرد منه كما قيل واما طبيعية ان اريد بالمقسم المفهوم الكلي
كما اراد ذلك من جعله مفهوما تصوريا فان قلت كيف يصح حل التزديد
في التقسيمات على التزديد بين المفهومات المفردة مع انه لا يقتضي انقسام
المقسم والا لا يقتضي انقسام الشيخ المشار اليه الى الحجر والشجر وهو
باطل قلت نعم مطابق التزديد لا يقتضي انقسام المقسم لانه لازم اعم له لكن
لم نقل بذلك الاقتصاء وانما قلنا ان ذلك التزديد ان وقع فيما اذا كان
الموضوع متحققا في ضمن كل شق يسمى تقسيما والا فالترديد سواء حل
على الانفصال او على التزديد الجملي لا يقتضيه قطعا كما لا يخفى فقد ظهر

ان التقسيم المشتمل على التزديد بين المفردات ينساق في المنفصلة المشتملة على
التزديد بين القضايا وبعد توجه ان من جعل التقسيم مفهوما تصديقا
يجوز ان يحمله على المنفصلة على معنى ان المقسم اما ان يصير هذا القسم
بانضمام قيد واما ان يصير ذلك القسم بانضمام قيد اخر لاعلى معنى انه
يصدق عليه احد القسمين كما هو معنى التزديد الجملي فليتلأمل قوله
الا ان يبتنى الخ بان يراد من الانفصال التزديد في التقسيم على سبيل
الاستعارة ولا فائدة في هذا المجاز فلذا عده تسامحا وقد عرفت بما
لسلفنا ان المعتبر ههنا هو الانفصال من غير تسامح دون التقسيم قوله
واما ثانيا فلان ترك بعض الاقسام الخ اي مع دخوله في المقسم بخلاف
اعتبار الوحدة في المقسم فان اللام حينئذ ترك الصورتين مع عدم
دخولهما في المقسم ايضا ولا بأس في تركهما حينئذ احالة على المقايضة
وانما البأس في ثبوت الواسطة التي هي داخلية في المقسم وخارجة عن
الاقسام وقد عرفت اندفاع هذا الوجد ايضا حيث لا تقسم ههنا واهم
انه قد وقع في بعض النسخ بدل هذا الوجه قوله واما ثانيا فلان تقييد
القسمين الاولين بقيد فقط انما يستلزم كون الصورة الاولى واسطة بين
الاقسام واما الصورة الثانية فتنبئ داخلية في القسم الثالث كما لا يخفى على
انه لو صح ذلك لم يصح قوله او تفصيليا في بيان حكم القسم الثالث على
ما في بعض النسخ لم يتوفى بها فالصواب ما في بعض نسخ الحاشية
وان لم يكن موثوقا بها من قوله فحينئذ يكون واسطة بين الاقسام الثلاثة
الا ان يقال ان حالها يعلم مما ذكر فافهم انتهى اقول الكل مدفوع
ايضا اما ما بعد العلاوة فكما سبق من جواز المناقضة من حيث الحكم
بالفساد واما ما قبل العلاوة فلانه بعد اعتبار التقسيم فالظاهر ان مراد
الشارح احد التقسيمين الاخيرين مع اعتبار قيد الوحدة في المقسم بشاء
على ان الجواب باعتبار قيد فقط معنى على كون التقسيم حقيقيا متباين
الاقسام وقد عرفت انه بعد اعتبار الوحدة العديدة في المقسم احتياج

قوله فليتلأمل إشارة الى الجواب
عنه بان التزديد في تقسيمات
الحقيقية يجب ان يحل على
منع الجمع والخلو معاً لعلاوة
بالتصادق وثبوت الواسطة
فعلى هذا يجب ان يحل التقسيم
على الجملة المرددة المحمول عند
ذلك القائل ان لا يصح حمله
على المنفصلة الحقيقية لان
تصديقه القسم المطلق احده
القسمين بانضمام قيد اليه يجتمع
صيرورة قسم اخر بانضمام قيد
مباين للقيد الاول اليه لان
ذلك المطلق متحقق في ضمن
القسمين في زمان واحد بحسب
نفس الامر نعم لا يصدق انقسام
معاً على فرد واحد لكنه انما
يوجب صدق التزديد الجملي

الى قيد فقط في نفي اجتماع القسمين في زمان واحد اذا تقرر هذا فنقول
 الصورة الثانية كالاولى مشتملة على امرين احدهما تردد في المقدمة
 المعينة معه حكم بفساد المجموع وثانيهما عكسه اعني الحكم بفساد المجموع
 معه تردد في المقدمة ومن البين ان الباقي داخلا في القسم الثالث بعد
 اعتبار قيد فقط في الاولين هو ذلك العكس لا الامر الاول الخارج عن
 القسم الاول بقيد فقط ضرورة ان التردد نوع مغاير لنوع الحكم بالفساد
 فلا نصادق بينهما وان اجتمعا في محل واحد في زمان واحد ومراد الشارح
 على تقدير اعتبار قيد فقط في الاولين يكون الصورة الاولى تمامها
 والثانية ولو ببعضها واسطتين بين الاقسام وفي الحقيقة يحصل هناك
 ثلث وسائط لكن على ما ذكرنا يتجه واسطة رابعة هي الحكم بفساد
 المجموع معه حكم بفساد المقدمة المعينة لانها ليست بداخلة في الثالث
 لاجل تقييده ولا في الثاني اذا دخل فيه عكسها لاهي لما عرفت قوله
 اللهم الا ان يقال الخ يعني لا يجب ان يكون التقابل بين جوابي الشارح
 باعتبار ان التردد بين اقسام التقسيم لمنع الخلو او لمنع الجمع حتى يلزمه
 ما لا يجوز في المشهور بل يجوز ان يكون التقابل بينهما باعتبار الاعتراف
 بالتقسيم مع منع الخلو في الجواب الاول وانكاره مع منع الجمع في الجواب
 الثاني فحينئذ يندفع ما بعد العلاوة من الوجه الاول ايضا كما لا يخفى
 وما قيل اذا لم يكن هناك تقسيم فلا حاجة الى قيد فقط فليس بشئ
 اذ لا شبهة في حسن ايراد الصور المتقابلة وبيان اختصاص كل بحكم
 وانما صدره بما يدل على الضعف اذا ظاهر من عبارة الاقسام واثبات
 الواسطة ان يكون هناك تقسيم ولم يتعرض بدفع الواسطتين بتخصيص
 المقسم بالصورة الشائعة كما فعله فيما سبق لانها من الصور الشائعة ايضا
 بخلاف ما سبق قوله نعم في التعبير الخ اما تعيين لمنشأ الغلط او ايراد
 آخر قوله واما ثالثا فانه الخ يعني بمجرد اعتباره في القسم الاول
 يتقابل الاقسام من غير احتياج الى ثبوت الواسطة لان الواسطة الاول

لا صدق المفصلة الحقيقية بل
 ولا صدق المفصلة السالبة للجمع
 لانها انما تصدقان حيث يتحقق
 احدي القضيتين في الواقع ولا
 يتحقق في قولنا اما ان يكون
 فاطقيا واما ان يكون الفهم
 صاهلا وقائلا ان يقول يجوز
 ان يرد بالمقسم كل فرد ويجوز
 تقسيم على المفصلة الحقيقية
 عند ذلك القائل نعم لا يجوز
 ذلك اذا اريد بالمقسم المفهوم
 الكلي كما لا يخفى

حينئذ

حينئذ تكون داخلة في القسم الثاني والثانية داخلة في الثالث ويتنظم
 ما ذكره في احكام الاقسام كان الانظام اقول اذا لم يقيد الثاني لم يحصل
 التنبيه على جواز المناقضة باعتبار كونه حاكما بفساد المقدمة اخفاء لجلاله
 اذ المتبادر حينئذ ان جوازها انما هو باعتبار اجتماع الثاني مع الاول فيفوت
 الغرض فلا احتياج الى تقييد الثاني لاجل ذلك التنبيه لا لتوقف التقابل
 عليه واعلم ان المحشي لم يكنف باعتباره في الثاني فقط اذ لا يحصل به
 التقابل بين الاول والثالث وان انتفت الواسطة حينئذ ايضا وبهذا البيان
 يعلم ان لا يصح حمل مراد الشارح على معنى تقييد احد القسمين الاولين
 ليكون احد الامرين واسطة بين الاقسام كما يورده افراد الواسطة
 قوله على ان المتبادر الخ ترقى من عدم الاحتياج الى اعتباره
 في الثاني الى فساد اعتباره فيه باستلزامه عدم صحة النقض في حكمه
 بناء على ان المتبادر من قيد فقط فيه ان لا يوجد هناك مما يقدح في دليل
 المعلل سوى الحكم بفساد المقدمة كلاً او بعضا ويلزمه سلب الاول
 والثالث كما ان المتبادر منه في الاول ان لا يوجد هناك غير التردد في المقدمة
 ويلزمه سلب الاخيرين وقوانسا مما يقدح الخ لانه المتبادر والكلام فيه
 وثالثا يلزم سلب الحكم بصحة بعض المقدمات عند الحكم بفساد بعض
 آخر والتردد فيه فمن انكر هذا التبادر لم يصف فاندفع منع التبادر
 وكذا اندفع ما قيل القسم الثالث هو المقيد بعدم الحكم بفساد المقدمة
 وسلب المقيد يجوز باعتباره قبه دون ذاته انتهى وذلك لان الحكم
 بفساد الكل مطلقا سواء بواسطة الحكم بفساد الجزء او بدونهما نوع
 آخر من القادح مغاير لنوع الحكم بفساد المقدمة وح يستلزم ذلك
 المعنى المتبادر سلب القسم الثالث باعتباره ذاته وقيد جميعا كيف
 ولو انتفت الى مثله لرجع سلب القسم الاول الى قيده ايضا لان تقييد الثاني
 بقيد فقط بعد تقييد الاول به واوردت الى قيده لم يخرج صورة اجتماع
 الثاني مع الاول عن القسم الثاني بعد تقييد الاولين بقيد فقط مع

ان الشارح صرح بكون تلك الصورة واسطة بين الاقسام بعد تقييدهما
وبالحجة المتبادر سلب ذاتي الثالث والاول لاسلب قيدهما وفي قوله
سلب الاول والثالث دون ان يقول سلب القسم الاول والثالث ايماء الى ذلك
وللغاية ان يقول ما ينبغي من الشارح من ان الحكم بفساد الجزء
يستلزم الحكم بفساد الكل يصرف عن هذا المتبادر ويخصه
الى سلب الثالث باعتبار قيده ولا صارف يخصه الى سلب الاول
باعتبار قيده ايضا فهو بالنسبة الى سلب الاول باق على تبادره لابلانسية
الى سلب الثالث وجوابه ان الكلام في ان تقييد الثاني بناء على تبادره
يستلزم الفساد ويحتاج الى الصرف لعدم التقييد اولى لانه باق
على تبادره وغير منصرف عنه والا فالتعرض بالنقض الاجالي في حكمه
صارف عنه قطعاً سواء صح ما يجي من الشارح من الاستلزام بين الحكمين
اولم يصح كما ستعرف فافهم قوله كانه في القسم الاول الخ لما عرفت
من التبادر ولانه حله الشارح عليه ولذا حكم بجهة تخصيص المناقضة
بالاول بعد تقييده بقيد فقط كادل عليه حاشيته مما سبق قوله وجبت
لا يصح الخ اي حين ما كان ذلك القيد بمعنى سلب الاول والثالث لا يصح
اخذ النقض الاجالي في حكم الثاني لان النقض الاجالي يستحيل
بدون الحكم بفساد المجموع فتحقق النقض الاجالي في القسم الثاني
يستلزم مقارنته للقسم الثالث سواء كان الحكم بفساد الجزء مستلزماً
لحكم بفساد الكل ام لا والقيد ينافي تلك المقارنة حيثئذ ومن غفل
عنه قال انما لا يصح لو كان النقض في احكامه باعتبار اجتماعه مع الثالث
وليس كذلك بل هو باعتبار ان الحكم بفساد الجزء يستلزم الحكم
بفساد الكل كما صرح به الشارح انتهى نعم لو كان المراد بسلب
القسم الثالث سلبه باعتبار قيده لتوجه ذلك لكن عرفت انه مبني
على ان المتبادر سلبه باعتبار ذاته وقيد جميعاً ولم يتعرض بعدم
صحة المناقضة ايضا في حكمه كما وجهه سلب القسم الاول بحسب الظاهر

لما ياتي بعد من جواز المناقضة لما حكم بالفساد من حيث هو حاكم
اخفاء لحاله وقد وقع في بعض النسخ وجبت لاجابة الى تقييد القسم
الثالث اي بقوله وغير حاكم الخ وهذه النسخة ناطقة بان مراده
ان المتبادر سلب الثالث باعتبار ذاته وقيد جميعاً كما لا يخفى قوله
فالاول الخ تفريع على الوجهين الاخيرين من النظري هو اول
من تقييد الاولين اذ لا يلزم الواسطة بين الاقسام متروكة للاحالة
على المقايضة ولا عدم صحة النقض في حكم الثاني ولم يقل فالصواب
الخ للاشارة الى امكان التوجيه ودفع الوجهين اما الوجه الاول فقد
دفعه بقوله اللهم الخ واما الوجه الثاني فبان يقال قيد فقط في الثاني
بمعنى سلب الاول والثالث لكن سلب الثالث المقيد باعتبار قيده فقط
لكن كل منهما خلاف ما يتبادر الى الاذهان كما لا يخفى وبما ذكرنا ظهر
ان لاجابة في دفع الوجه الثاني الى ما قيل من ان القيد في الثاني يجوز
ان يكون بمعنى سلب الاول فقط ثم المراد انه اولى في الجواب بمنع التصديق
بناء على اختيار كون التقسيم حقيقياً فلا يرد ان عدم تقييد الاولين بقيد
فقط والثالث بقوله وغير حاكم الخ بناء على حل التقسيم على الاعتباري
اولى من الكل كما ستفيد من كلامه مع ان مراده انه اولى من تقييد الاولين
فلا ينافي ذلك قوله اختياراً للطريق الاسم الخ الذي هو طريق
المنع لانه سالم عن المنع بخلاف طريق الاستدلال الغير السالم عن شيء
من الوظائف الثلاثة ثم الاخفاً لاجل ذلك الاختيار مبني على تجوز الشارح
الغصب والافضل الاخفاء واجب لتلايقع في الغصب ولك ان تقول
الحاكم بفساد المقدمة المعينة مخير بين المنع والنقض الاجالي وان لم يجز
الغصب ولم يقل من الحكم بفساد المقدمة للايماء الى ان مثله جار فيما
جوزه فيما سبق من منع الدليل عند الحكم بفساده بل مثله جار في منع المدعي
بجوازاً وقد يقال يجوز ان يكون الاخفاء لعدم كون حجة الحكم بالفساد
دليلاً على الغير كالمركب من الجربات او الحديسيات وفيه ان غرض المحشي

تجوز الملائمة في جميع المواد وهي لا تحصل بذلك قوله فإشار
اليه في الحاشية حيث قال والحكم لا ينافيه وإن كان لا يلائمه انتهى أما عدم
المنافاة فظاهر إذا مراد من الحكم بفساد المقدمة هو الحكم الباطني كما دل
عليه قوله ربما يجد نفسه الخ ولا منافاة بين الحكم الباطني وأظهار التردد
وأما عدم الملائمة فلأنه لو كان ملائما لما احتج الى بطلانه على إخفاء
الحال كما لم يحتج اليه في صورة التردد قوله محل تأمل أي ممنوع لأنه
إنما لا يلائمه لو لم يكن الإخفاء اختيار الطريق الأسلم وفيه أنه إن أراد بالملائمة
عدم المنافاة بوجه وانها تحصل بذلك ففيه أن مراد الشارح هو عدم المنافاة
مع زيادة المناسبة كما في ملائم المستعار منه أو المستعار له مع أن عدم المنافاة
بوجه حاصل سواء كان الإخفاء للطريق الأسلم أو لا مر آخر لما عرفت
وإن أراد بالملائمة ما أراد الشارح فهي لا تحصل بهذا القدر لما عرفت
أنه لو كان ملائما لما احتج الى البناء على إخفاء الحال ولذا بادر الى العلوة
قوله على أن ذلك مبني الخ أي عدم الملائمة مبني على اعتبار
قيد فقط في الثاني إذ لو لم يعتبر فيه كان القسم الثاني مجامعا مع الأول
فباختبار التردد المجامع مع الحكم يحصل الملائمة وقد عرفت ما في تفيد
القسم الثاني من أن الأول عدمه فالحكم بعدم الملائمة مبني على غير الظاهر
فيكون غير ظاهر أقول فيه بحث من وجوه أما أولا فلأن ما ذكره
من الملائمة لا يتم على تقدير اعتبار الوحدة في المقسم بناء على زعمه
ولاعلى تقدير حمل التقسيم على الاعتباري مع أنه المختار عند الشارح
حيث قدم توجيه حمل الانفصال على منع الخلو من غير احتياج الى قيد
في الأولين وأما ثانيا فلأن ظاهر الشرح في حكم القسم الثاني أن يكون
طالب الدليل على المقدمة التي حكم بفسادها لا على مقدمة أخرى ترد فيها
ولو سلم أن مراده طلب الدليل على مطلق المقدمة فهذه الحاشية
من الشارح للتنبيه على أنه كما يكون مانعا باعتبار المقدمة التي ترد فيها
كذلك يكون مانعا باعتبار المقدمة التي حكم بفسادها وأما ثالثا فلأن غاية

ما ذكره

ما ذكره من البناء على عدم اعتبار قيد فقط في القسم الثاني فحصل الملائمة
بين طلب الدليل والقسم الثاني لا بين الطلب والحكم بالفساد والكلام فيه
بل الحكم بعدم ذلك لا يلائم الطلب ويحتاج الى البناء على الإخفاء
فهذه العلوة في غاية السقوط قوله الأولى أن يقول افساد الجزء
الخ إذا استلزام بين الفسادين لا بين الحكمين والالكان فساد الكل
لازمائنا بالمعنى الإخص لفساد الجزء وليس كذا إذ كثيرا ما يحكم بفساد الجزء
ولا يخطر ببالنا الكل فضلا عن الحكم بفساده ولم يقل الصواب لا مكان
التوجه بما سبأني كما قيل أو بان يحمل الحكمان على معنى وقوع النسبة
أولا وقوعها الأعلى معنى الأذعان وحينئذ يرجع الى الاستلزام بين الفسادين
أو بتقدير المضاف في الحكم الثاني أي يستلزم صحة الحكم بفساد الكل
على أن يراد بالصحة الامكان الوقوعي الذي هو أن لا يكون هناك مانع
عن كونه ناقضا لامن جهة ذاته ولا من امر خارج لا الامكان الذاتي الحاصل
قبل الحكم بفساد الجزء أو بتقدير قيد فيه أي يستلزم الحكم بفساد الكل
عند الالتفات اليه وهذا القدر كاف ههنا إذ المقصود بيان صحة كونه
ناقضا لا كونه ناقضا بالفعل لكن كل منها خلاف الظاهر ولقائل أن يقول
الاستلزام بين الفسادين أعم من أن يكون بينا أو غير بين وعلى الثاني
لا يحصل الاقتدار التام على النقص اعني الامكان الوقوعي وهذا الدليل
من الشارح مسبق لا ينافيه فالأولى من الكل افساد الجزء يستلزم
فساد الكل لزوما كليا ينافي بالمعنى الأعم وأعل غرض الشارح من إدراج
الحكمين ذلك فتأمل وما قيل الاستلزام بين الحكمين أو الفسادين خارج
عن كلا قسمي شاهد النقص والنقص يحتاج الى أحدهما فصحة النقص
في حكم القسم الثاني محل تأمل ففساده واضح إذ ليس المراد ههنا
أن جواز النقص في القسم الثاني ادخول الاستلزام المذكور في أحد
قسمي الشاهد بل المراد أن الحكم بفساد المقدمة إنما يكون باستلزامها
محال من المحالات والمحال اللازم للمقدمة المعينة لازم للكل لزوما ينافي

فن حكم بفساد المقدمة لاستلزامها محالاً معناه فهو لا يتوقف في الحكم
بفساد المجموع باستلزامه ذلك المحال كما لا يخفى قوله ويمكن توجيه
العبارة الخ اما توجيه العبارة الاولى اي انما قلنا اول دون الصواب
اذ يمكن توجيه العبارة واما جواب عن السؤال بالاووية بناء على التزام
ان حثية الجزئية متبادرة من عنوان الجزء ليندفع به الاولوية ايضا فانها
لا تندفع بالعدول عن الظاهر ولقائل ان يقول الظاهر ابقاء المقدمة
على اطلاقها لا تقيدها بحثية الجزئية اذ غرض الشارح من هذا الدليل
بيان جواز النقص عند الحكم بفساد المقدمة المعينة سواء كان ذلك الحكم
عليها من حيث جزئيتها من مجموع المقدمات او مع قطع النظر عنها
فالتقييد بحثية الجزئية عدول عن الظاهر الا ان يقال الحكم بفساد
المقدمة انما يكون حاكما بفساد الدليل اذا اعتقدنا انها من جملة ما يتوقف
عليه صحته فبعض المقدمات في كلام الشارح مأخوذة من حيث البعضية
فلا عدول عن الظاهر وهذا يعلم ان المراد من الجزء ما هو جزء
من مجموع المقدمات سواء كان جزءاً من الدليل اولا فلا يرد ان ما ذكره
لا يفيد جواز النقص فيما اذا حكم بفساد مقدمة خارجة عن ذات الدليل
كالشرائط مع ان المقصود اعم من ذلك قوله بان المراد بالجزء
المحكوم عليه بالفساد هو الجزء من حيث هو جزء اي يحكم عليه بذلك
باعتبار وصف الجزئية معه لا مطلقا ويلزمه الحكم بجزئيته ولذا قال
مع العلم بالجزئية فكلمة من قوله الحكم بفساد الجزء من حيث هو جزء
متعلقه بالحكم لا بالفساد اذ الحكم بان هذا الجزء من حيث الجزئية
فساد يجوز ان يكون باعتبار فساد وصف الجزئية فقط دون ذاته فيؤول
الى الحكم بانه ليس بجزء وهو خلاف المقصود واقائل ان يقول هذا
متوجه على تقدير تعلقها بالحكم ايضا اذ ليس المتعلق بالجزء المأخوذ
مع وصف الجزئية مطلق الحكم حتى يلزم الحكم بالجزئية بل الحكم
بالفساد فينبذ يجوز ان يكون ذلك الحكم متعلقا بوصف الجزئية

فقط ايضا والحق ان المتبادر فساد ذاته فقط لا مع وصف الجزئية
او وصف الجزئية فقط فاذا اعتبر قيد الحثية بفهم الحكم بالجزئية سواء كانت
كلمة من متعلقه بالحكم او بالفساد فليأمل قوله كما اشار اليه في الحاشية
حيث قال اي من حيث هو جزء كما هو المتبادر من العبارة فالحكم بفساد
الجزء يستلزم الحكم بفساد الكل اذا علم ان هذا جزء وذلك كل تدبر
قوله وفيه الخ اذ غاية قيد الحثية استلزام الحكم بالجزئية للحكم
بالكلية المضايقة لها ولا يلزم من الاستلزام بين حكمي الجزئية والكلية
الاستلزام بين الحكمين بفسادى معروضيهما بل بعد العلم بكون احدهما
جزءاً والاخر كلاً يجوز ان يحكم بفساد احدهما ولا يخطر بالبال فساد
الاخر وتحقق هذا المقام ان الشارح حكم بالاستلزام بين العلمين
وهو بوجوب كون احد المعلومين لازماً بالعلمي الاخر وهو ممنوع
واما المحشى فقد حكم بالاستلزام بين المعلومين اي الفسادين وهو
لا يقبل المنع بوجه فكان اولى لكن عرفت ان الاستلزام بين المعلومين
يجوز ان يكون غير بين فينبذ لا يكون دليلاً على الاقتدار التام
على النقص فالاولى من الكل انه يحكم باللزوم البين بين المعلومين
واو بالمعنى الاعم قوله الظاهر ان الاعتراض بطريقي النقص
الخ النقص ههنا بالمعنى اللغوي الذي هو الابطال او بمعنى نقض التقسيم
المتضمن للحصر وحاصله ان الحصر باطل لثبوت الواسطة قوله
فينبذ يكون الخ اي حين ما كان اعتراض الشارح استدلالاً وحاصل
ايراد المحشى على الشارح انه كلما كان الاعتراض استدلالاً كان الجواب
منعاً وكلما كان الجواب منعاً فالرد ليس على ما ينبغي ينتج من الافتراض
الشرطي شرطية باستثناء حقيقة المقدم تنتج عين التالي واستدلال
على حقيقة المقدم بان الظاهر في الاعتراض على الحصر ان يكون
بطريق الاستدلال وقوله الا ان يقال قرر الخ جواب عنه منع حقيقة
المقدم فينبذ الجواز عدول الشارح عن هذا الظاهر لا يمنع ان الظاهر

ذلك لانه لا يقبل المنع بوجه وقوله اقرر به بطريق النقص لكن حل الخ
 جواب بمنع صفري الاقتزاني الشرطي وقوله واقرر الجواب الخ
 جواب بمنع كبراه فسقط الادهام قوله منع بان يقال لا نسلم دخولها
 في المقسم الذي هو الموجه من وظائف السائل كيف وهي غصب غير
 موجه لان المعلن مادام الخ قوله لبس على ما ينبغي لانه يدل
 على ان قوله لان المعلن الخ مسوق للاستدلال والسند مسوق للتقوية
 للاستدلال فلا يكون الرد المذكور لا بقا بل اللابقي حيث ان يقول
 مردود بانه لو صح لاستلزم كون النقص والمعارضة ايضا غصبا غير
 موجه وهو باطل او لما قيل من انه نقض السند بالجرى والتخلف وهو
 خارج عن قانون التوجيه وفيه ان النقص يدل على فساد المنقوض
 فيرجع الى ابطاله الا ان يقال يجوز رجوع نقضه الى بطلان استلزامه
 لا الى بطلان ذاته وابطال استلزام السند غير موجه لا يقال اولا جل
 انه ابطال لتوير السند لانه نقض لقوله لان المعلن الخ بالجرى
 والتخلف والسند هو كون تلك الصورة غصبا غير موجه وابطال التوير
 غير موجه لانا نقول كل ما يذكره السائل لتقوية منعه داخل في مفهوم
 السند وينفد ابطاله اذا كان مساويا للمنع ومن غفل عنه جعل ما يؤيد
 السند تنويرا الا ان يحمل التقوية في مفهوم السند على التقوية بالذات
 لا اعم مما بالواسطة ولك ان تقول وجه عدم الباقية هو ان الرد ابطال
 للسند الاخص مطلقا وهو غير مفيد وذلك لان كون تلك الصورة
 غصبا غير موجه اخص مطلقا من كونها غير موجهة ضرورة ان غير
 الموجه شامل للغصب والمكارة فبعد بطلان كونها غصبا غير موجه
 لا يلزم دخولها في المقسم لجواز ان لا تدخل اعمه اخرى كالتأدي الى البعد
 عن المطلوب كما ذكره صاحب التلويح قوله باد في عنابة الخ
 ان وجه عدم الباقية لانه على خلاف الواقع او لكونه نقض السند فالعنابة
 حل الدلالة على معنى الاستلزام فان الدلالة التي هي الاستلزام بين العليين

مسببة عن الاستلزام بين المعلومين وهو ظاهر وان وجه بكونه ابطالا
 للسند الاخص فالعنابة حله على اثبات المنوع بان يقال لو لم يكن
 موجهة لكانت غصبا غير موجه واللازم باطل لانه يستلزم كون النقص
 والمعارضة ايضا غصبين غير موجهين وهو باطل قال الشارح والقول
 بانه غصب لان المعلن مادام الخ اقول بردي على الشارح ان ما ذكره القائل
 انما يقتضي كون النقص والمعارضة ايضا غصبا لو كان مراده ان كل
 تعليل حق المعلن وذلك باطل لان قصد ظهور الصواب في المدعى
 مشترك بين الخصمين ومن البين انه بمجرد المنع والمطالبة لا يمكن للسائل
 اظهار الحق في يد نفسه فلا بد ان يكون له حصص من التعليل ايضا
 فابدل على المدعى هو حق المعلن وما يدل على نقيضه هو حق السائل
 فيجب صرف هذا الكلام الى معنى آخر فان حل على معنى ان التعليل
 على الدليل كلا او جزأ حق المعلن فيجري في النقص دون المعارضة
 لانها تعليل على المدعى لا على الدليل وان حل على معنى ان التعليل
 على المقدمة حق المعلن فلا يجري في شيء من النقص والمعارضة اذ ليس
 شيء منهما تعليل على المقدمة ولا يأتى عن هذين المعنيين قوله وليس
 للسائل هناك الخ لان معناه انه ليس للسائل في مقام التعليل على الدليل
 او على المقدمة المطالبة بذلك بل وفي قوله ليعلم حقيقة دليله الخ اعناه
 الى احده المعنيين واعل الشارح المحقق لاجل هذا لم يجعله جاريا
 في المعارضة من اول الامر بل في النقص فقط بناء على المعنى الثاني
 ثم ترقى اليها بناء على المعنى الاول ويرد على القائل بحث من وجوه
 اما اولا فمثل ما مر من ان ما هو حق المعلن ما يدل على صحة دليله او مقدمة
 دليله واما كون ما يدل على فسادها حقه ايضا فضروري البطلان
 وانما هو حق خصمه فلا يكون التعليل على بطلان المقدمة اخذ
 حق الغير ليكون غصبا وما اشار اليه بقوله او بطلانه من ان حقه
 اهم من ذلك ففاسد ايضا اذا المعلن لا يدعى بطلان دليله فضلا

من الاستدلال عليه واما ثانيا فلان غرض كل من المعلن والسائل
 ظهور الصواب في المدعى لا معرفة صحة الدليل وفساده ولو سلم
 فغرض المعلن معرفة صحته فقط ومعرفة فساد غرض السائل
 ولو سلم معرفة فساد دليله لا يتوقف على تخصيص التعليل بالمعلن
 اذ يمكن تلك المعرفة بان يكون التعليل حقا مشتركين الخصمين ضرورة
 ان فساد يعرف بابطال السائل واما ثالثا فلان مقتضى المشروطة
 العامة التي ذكرها ان ينحصر الغصب في ابطال المقدمة وقت اشتغال
 المعلن بإيراد التعليل لا بعد الفراغ عنه واختلال الحصر بمطلق ابطال
 المقدمة ولو بعد فراغ المعلن عن التعليل فلا يتم التقريب الا ان يقال
 ليس المراد من المعلن من يورد التعليل فانه معنى لغوي بل المراد المعنى
 الاصطلاحي الذي هو من نصب نفسه لاثبات الحكم فمضى المشروطة
 ان المعلن يكون التعليل حقه بالضرورة مادام ناصبا نفسه لاثبات الحكم
 ومن البين انه لا ينزل عن منصب النصب بعد الفراغ عن ايراد التعليل
 وانما ينزل عنه باخذ السائل ذلك المنصب فيكون ذلك لاخذ غصبا
 واما رابعا فلان الغصب اخذ الشيء ظلما ويجوز تسليم المعلن التعليل
 برضاه الى السائل لاسيما بعد عجزه عن اثبات المقدمة التي منها السائل
 فلا يكون بعض ابطال المقدمة غصبا والحق ان الغصب مخصوص
 بابطال المقدمة عقيب منعها اذ لما منعها السائل فعين التعليل للمعلن
 فاشتغال السائل بالتعليل قبله اخذ منصبه ظلما وان ابطال المقدمة
 المعينة موجه اذ لم يقع عقيب منعها الوقوعه في كلام المحققين وحصر
 القوم مع ذلك غير مختل اذ كان المنع اعم من منع الموقوف عليه وما يرجع
 اليه من منع اللوازم كما سبق من المحشى كذا النقض الاجمال اعم
 من ابطال الدليل وما يرجع اليه من ابطال المقدمة المعينة لما ذكره
 الشارح من ان الحكم بفساد الجزء يستلزم الحكم بفساد الكل ويدل
 على ما قلنا ان شارح الاداب السعدي مع حصر الوظائف في الثلاثة

جعل

قوله ويدل على ما قلنا
 من كون الغصب خصوصا
 بابطال المقدمة عقيب منعها
 ومن ان غير المجموع منحصرا
 فيه ومن ان ما عداه داخل
 في النقض باعتبار رجوعه اليه

جعل الغصب عبارة عن ابطال المقدمة عقيب منعها ووجهه
 بان ذلك الاستدلال لا يستحق الجواب اذ الجواب عنه لا يفيد ما وجب
 على المعلن من اثبات المنوع وما لا يستحق الجواب غير موجه قوله
 الا انه يتجه على التقديرين اي على تقدير كون الرد نقضا اجماليا كما في الجوابين
 الاولين وعلى تقدير كونه استدلالا كما في الجواب الثالث واما على تقدير
 كونه خارجا عن قانون التوجيه فلا يستحق الجواب اعلم ان حاصل
 جواب القائل على تقدير كونه استدلالا هو ان الصورة المذكورة
 غير موجهة لانها غصب ولا شيء من الغصب بموجه واستدل
 على الصغرى بكون كل تعليل حق المعلن ورد الشارح اصل الدليل
 ودليل صفراء بانهما جاريان في النقض والمعارضة مع تخلف حكمها
 عنهما واجاب المحشى في هذا الاتجاه عن الرد بمنع تخلف الحكم اي حكم
 الغصبية عن دابل الصغرى حيث جوز كونهما غصبين مقبولين
 للضرورة ومنع جريان اصل الدليل فيهما بناء على ان في صفراء قيدا
 محذوفا هو عدم الضرورة فحاصله ان الصورة المذكورة غصب
 بلا ضرورة ولا شيء من الغصب كذلك بموجه فلا يجري في النقض
 والمعارضة هذا على تقدير كون الرد نقضا واما على تقدير كونه استدلالا
 فحاصل هذا الاتجاه منع استلزام كون الصورة المذكورة غصبا غير موجه
 لكونهما غصبين غير موجهين مع تسليم استلزام كونهما غصبين هذا
 وهذا البيان اندفع ما قبل المشهور في الجواب عن مثل هذا النقض
 اما منع الجريان او منع التخلف والاتجاه المذكور لا ينطبق على شيء منهما
 وانما ينطبق على ما في الحاشية الاتوعية من ان هناك جوابا آخر
 باظهار المانع في مادة التخلف وحاصله اناسلنا الجريان والتخلف
 و لكن لانسلم ان كل دليل كذلك باطل وانما يكون باطلا لولم يكن التخلف
 مانعا في مادة التخلف وهو الضرورة في النقض والمعارضة انتهى ولعله
 جعل قوله لان المعلن مادام معللا الخ دليلا على الغصبية الغير الموجهة

لا على مطلق الفسببية على ان لناسحل الانجاء على منع الجريان بملاحظة
 القيد المذكور فيه ايضا بان يقال كلما كان التعليل حق المعلن والحال انه
 لا ضرورة للسائل في الصورة المذكورة فيكون تلك الصورة عسبا غير
 موجه وتحقيق المقام ان بعض ائمة الاصول جوز تخلف الحكم عن العلة
 الموجبة له المانع واكثرهم لم يجوزوا فاذا قلنا هذه خشية ملقة في النار
 وكل خشية كذلك محترقة واجراء السائل في الخشية المتلطفة بالطلاق
 بان يقول هذا الدليل جار في الخشية المتلطفة بالطلاق مع تخلف الحكم
 عنها وكل دليل شانه كذا فاسد فللمجوزين ان يمنعوا الكبرى من دليل
 النقص مستلذين بان عدم الاحتراق فيها الوجود مانع فيها هو العلق
 ومثل هذا التخلف لا يوجب بطلان العلة واما الذين يجوزونه فلا يسعهم
 منع الكبرى ولا منع التخلف المشاهد وانما يمنعون الجريان بان يقال
 ليس علة الاحتراق مطلق الالتقاء في النار بل الالتقاء مع عدم المانع
 فلا تجزى فيما وجد فيه المانع قوله وفي النقص والمعارضة
 ضرورة قد يقال لا ضرورة الى شيء منهما بعد تجوز منع الدليل وبعد
 تجوز منع مقدمة غير معينة منه اقول وبعد تجوز استعمال مقدمة
 معلومة لغرض من الاغراض كتحقيق منشأ الفساد وسع في اندفاع الكل
 قوله لان السائل ربما لا يعلم خلا الخ اي يجد كل مقدمة معينة
 معلومة عنده ولا يرى في شيء منها خللا ولو باحتمال النقيض فيجوز
 عن المنع لكنه مع ذلك قد يحكم بفساد المجموع بالجريان والتخلف
 او باستلزامه محالا آخر ولا يقدر على اقامة الدليل على خلاف المدعى
 فيضطر الى النقص وقد يقدر على اقامة دون الحكم فيضطر
 الى المعارضة فلذا جوزهما القوم لئلا يلزم الزام السائل بدون
 ظهور الصواب عنده وبهذا البيان اندفع امران احدهما ما اورده
 بعض الافاضل من ان الضرورة تندفع باحدهما لعدم الضرورة اليهما
 معاني محل واحد لكنه مدفوع باطراد الباب وثانيهما ما استلزم من عدم

قوله الطلاق يقع الطأ وسكون
 اللام ومن مانع من الاخر
 كما قبل

الضرورة

الضرورة بعد تجوز منع الدليل والمقدمة الغير معينة او معينة المعلومة
 لغرض وذلك لما عرفت انه انما يحكم بالضرورة فيما اذا كان كل مقدمة
 معلومة عنده فلا يندفع شبهة بايراد دليل عليها لان غاية الايراد العلم
 بالمقدمة وهو حاصل قبل فلو افاد العلم بكل مقدمة العلم بصحة الدليل
 لافادة قبل المطالبة فلما لم يفد علم ان الاشتغال بالمطالبة على المقدمة
 من قبيل العبث وكذا الاشتغال بالمطالبة على مجموع الدليل اذ لا يمكن
 المعلن بيان صحة الدليل الا بصحة كل مقدمة على ان نقول قد يضطر
 السائل الى كل منهما بعد مطالبات شتى فالحق ان الاضطرار الى كل
 منهما ثابت قطعاً قوله وفيه ان هذا انما يتم الخ قد عرفت
 ان حاصل الانجاء تحرير الدليل بان فيه قيداً اذا اوفى مادة التخلف مانعا
 عن الحكم وهذا اثبات الجريان بانه بعد هذا التحرير جار في النقص
 والمعارضة اللذين لا ضرورة فيهما او فيما لا مانع فيه عن الحكم بل هذا
 من المحشى ان ذلك الجواب غير حاسم لمادة النقص بالكلية اذ الشارح
 اجراه في جمع افراد النقص والمعارضة سواء كان هناك ضرورة ام لا
 والجواب المذكور انما يدفعه فيما وجد فيه ضرورة او مانع عن الحكم
 لا فيما لا ضرورة فيه او لا مانع فيه لانه بعد ذلك جار بان يقال بعض النقص
 والمعارضة غصب بلا ضرورة ولا شيء من الغصب المذكور بموجه
 مع تخلف الحكم ايضا لان كل نقص وكل معارضة موجه عندهم
 ثم ان هذا الايراد من المحشى مبنى على ما تقرر في الاصول والقرع
 من ان ما يلزم للضرورة يتقدر بقدرها ولذا لا يوجب كل من الميتة الا يقدر
 سيد الرقيق فاندفع ما قاله بعض الافاضل من ان المراد ان في النقص
 والمعارضة ضرورة في الجملة كما هو الظاهر من كلمة ربما في قوله ربما
 لا يعلم الخ ووجودها في الجملة كاف لتجوزهما مطلقاً فلا وجه
 للسؤال انتهى اللهم الا ان يقال المراد ههنا من الضرورة هو الحاجة
 المترتبة للضرورة ووجودها في بعض افراد النقص والمعارضة

قوله من قبيل العبث فلا يكون
 المطالبة على المقدمة موجهة
 وكذا المطالبة على مجموع الدليل
 هناك قائل

كافة يجوز كل فرد منهما ومثله ثابت في الشرع ايضا قال في الاشياء
ما يباح للضرورة بتقدير بقدرها ومن فروعه المضطر لا يأكل من الميتة
الا قدر سد الرمق لانه انما يباح للضرورة ثم قال الحاجة تنزله منزلة
الضرورة عامة كانت او خاصة ولذا جوز الاجارة على خلاف القياس
للحاجة ومن ذلك جواز السلم على خلاف القياس لكونه بيع المردوم دفعه
للحاجة المقابلة اقول لا يخفى ان السلم جائز وان لم يكن السلم اليه
مفلسا فهو تجوز نوع السلم للاحتياج اليه في بعض افراده فعلى
هذا يكون حاصل الدليل ان الصورة المذكورة غصب بلا ضرورة
في نوعه وكل غصب كذلك غير موجه اما كونها غصبا فلما ذكره
من ان المعلن مادام معللا لم ينعى له واما عدم الضرورة في نوعها فلما ذكره
الحشي من امكان المنع مع السند المأخوذ من دليل ابطال المقدمة
فلا يجرى في شيء من افراد النقص والمعارضية لان في نوع
كل منهما ضرورة فلا اشكال اصلا هكذا يجب ان يعلم المقام
قوله كالتنقض في هذه الصورة اي في صورة الحكم بفساد المقدمة
التي حكم الشارع بجواز النقص فيها وفي بعض النسخ كما اذا اجتمع المنع
مع النقص والمعارضة اي سواء كان المنع مقدما عليها او مؤخرا والتزديد
بين النقص والمعارضة لمنع الخلو فيشمل اجتماع الوظائف الثلاث كما في المثال
آلاتي من المعس وتلخيص كلامه كما يفهم من كلام المجيب هو انه مادام
المنع ممكنا لا اضطرار الى شيء منهما اذ لعل باثبات المقدمة يرتفع الخلل
الذي وجده فبظهر عند الصواب والتمايق الاضطرار الى المخطور
عند الجزم بانتفاء نفع الطريق المساحة فاقبل اجتماع المنع معهما
مبنى على تسليم المنع وبعد التسليم يضطر الى احدهما فقيه نظر اذا لا
ضرورة في التسليم على انه لا ينشئ فيما اذا تأخر المنع عنهما كما في صورة
الحال الذي هو منع المقدمة بعد النقص نعيانا لنشأ الفساد وكذا ما قبل
مراد المجيب انه ربما يجد دليلا يدل على خلل دليل المعلن لاعلى سبيل

التعيين

التعيين سواء وجد خللا على سبيل التعيين او لا فهو تلك الحثية يضطر
الى النقص او المعارضة فلزم يعتبر لفساد الامر من تلك الحثية انتهى
وذلك لانه اذا وجد خللا معينا ودليلا على فساد المجموع باستلزامه
محالا فيجوز ان يكون ذلك الاستلزام لاجل ذلك الخلل المعين فبارتفاعه
بأبواب المقدمة يرتفع فساد المجموع ايضا فادام ذلك الاحتمال قائما
لانفس الحاجة الى المخطور على ان كلام الحشي ههنا تام بمجرد اجزائه
الدليل في صورة اجتماع منع المقدمة مع النقص الراجع الى فساد تلك
المقدمة سواء كان المنع مقدما او مؤخرا كما في صورة الحل بل يجوز
ان يكون مراد الحشي اجتماع المنع مع النقص الراجع في اعتقاد الناقض
الى فساد المقدمة المنوعة كما يؤيد النسخة الاولى لاجتماعه مع مطلق
النقص فان قبل سلنا جريان الدليل وتخلف الحكم فيما اذا وقع قبل المنع
وتكن لانفس التخلف فيما اذا وقع بعده اذ كما ان دفع دليل الغصب
الواقع عقيب المنع لا يبيد اثبات المقدمة المنوعة فلا يستحق الجواب
كما نقلتم عن شارح الاداب المسعودي كذلك دفع النقص والمعارضة
الواقعين عقيب المنع لا يبيد اثباتها فلا يستحق الجواب فلا يكونان
موجهين كالفصل المذكور قلنا على تقدير صحة قياسهما على الغصب
المذكور فاسد اما قياس النقص فلانه دال على فساد
مجموع في ذات الدليل وربما لا يرجع ذلك الفساد الى فساد المقدمة
المنوعة ولورجع وربما لا يتعين ذلك الرجوع عند المعلن
وان تعين عند السائل فيحتاج المعلن الى دفعه بعد دفع المنع
واما قياس المعارضة فلانها تدل على خلل في دلالة الدليل في ذاته كالتنقض
ولو سلم فعلى خلل مجمل ايضا وبالجملة كل من النقص والمعارضة الواقعين
عقيب المنع مستحق للجواب برأسه كالتنقض المذكور لاحتمال ان يكون الخلل
الذي افاده غير خلل المقدمة المنوعة بخلاف ابطال المقدمة
لمعينة بعد منعها اذ ليس فيه ذلك الاحتمال مع ان الجواب عنه لا يدفع

قوله ولورجع الى اشارة الى دفع
ما يمكن ان يقال سبق منك ان
المراد من النقص مجوز ان يكون
النقص الراجع الى فساد المقدمة
المنوعة فلا يحتل فساد الخلل
ولا يستحق جوابا اخر فريجاب

المنع

المنع السابق عليه فلا فائدة في الجواب عنه فلا يستحق الجواب
لأدبانه ولا لاجل المنع السابق وإنما المستحق للجواب عنه هناك هو المنع
السابق وبعد دفعه لا يحتاج المعلق إلى دفع ذلك لا يقال إذا ثبت
المعلل مقدّمه المنوعة كان دليل الإبطال معارضا لدليل الإثبات
ولا يتم الإثبات مع المعارض فدليل الإبطال مستحق للجواب ولو لاجل
دفع المنع السابق لا نقول ذلك إنما يفيد استحقاقه للجواب بعد اشتغال
المعلل بالبيات مقدّمه ولمراده أنه لا يستحق الجواب ابتداء وقيل ذلك
وبهذا البين ظهر أن ما توهمه بعضهم من منع التخلّف المذكور حيث قال
يجوز أن لا يكون النقص والمعارضة عقيب المنع مسموعين كأنه نصب
مطلقا بناء على ما ذكره بعض الأفاضل من أن عدم سماع الغصب بمعنى
أنه لا يجاب عنه بمنع دليله أو نقضه لا بمعنى أنه لا يسمع ولا يجاب عنه أصلا
أذ يجب على المعلل أن يجيب عنه بآيات مقدّمه اتفاقا وهذا المعنى
متحقق في النقص والمعارضة الواقعيين عقيب المنع إذ لا يصح الجواب
عنه ما يمنع دليلهما أو نقضه فقط فظاهر الفساد لما عرفت أن الكل مستحق
للجواب ابتداء وبعد دفع المنع على أن ما ذكره ذلك الفاضل فاسد
أيضاً لأن عدم سماع الغصب بمعنى عدم الاعتناء بالانتقادات إلى القول
بجواز لكونه أخذ المنصب ظاهراً نعم يحتاج المعلل إلى إثبات مقدّمه عند
الإبطال لا محالة لكن الاحتياج إلى تعميم ما خربه الظالم لا يوجب جواز
ذلك الظلم بوجه من الوجوه فاحتياجه إلى الإثبات لاجل التعميم لا لجواز
الغصب أو نقول الآخر أحسن لاجل أن الغصب تضمن منعا بأن يقال
لأنهم تلك المقدّمه كيف وهذا الدليل يدل على خلافها ولذا لم يحج
هناك نقض دليل الغصب ومعارضته كمنه لأنها لا تفيد إثبات المقدّمه
وإنما الجزأين بها ولا يلزم من سماع ما نصبه سماع نفسه كما لا يخفى هكذا
يجب أن يفهم قوله اللهم الآن باعتبار إطراد الباب الحظا هره اللهم
الآن يجوز تلك المراد لقصد إطراد الباب للضرورة وفيه بحث

قوله كأنه نصب مطلقا أي
سواء وقع عقيب مع لصدمة أو لا
بم

من وجوهه أما أولا فلا نه لا يقابل السؤال ولا يدفعه إذا السؤال باجراه
الدليل فيما لا ضرورة فيه مع تخلف الحكم الذي هو عدم الموجهية سواء
كان ذلك التخلّف لعلة قصد الإطراد أو لعلة أخرى فالجواب عنه بأن
ذلك التخلّف إنما كان لعلة قصد الإطراد لا يقابله وأما ثانيا فلا نال لوسلما
أنه جواب بمنع جريان أصل الدليل بتحريره بأن المراد أن الصورة المذكور
غصب بلا ضرورة ولم يلحق باخر لقصد الإطراد وكل غصب كذلك غير
موجه فحينئذ لا يجري في النقص والمعارضة اللذين لا ضرورة فيهما
لكن الحقا بما فيه ضرورة ليطرد الباب في الجواز أو أنه جواب باظهار
المانع بعدم تسليم الجريان والتخلّف كما جوزه بعض أئمة الأصول بأن
المانع لا ينحصر في الضرورة بل قصد إطراد الباب مانع أيضا فقيده
أن قصد الإطراد إنما يكون علة أو مانعا في العلوم العربية لا في العقلية
ولو سلم فأنما يكون علة أو مانعا فيما لم يكن هناك علة توجب خلافه
إذ لا معنى لتجوز الصيد في الحرم والأكل في نهار رمضان إطرادا للباب
مع وجود دليل بوجوب حرمتها ودليل الغصبية ههنا واجب عدم الجواز
فلا يجوز الاضطرورة وقصد الإطراد على تقدير كونه علة فهو أن يكونه
فعلا اختياريا لا يكون العلة مصححة وأعله المصححة لا تقاوم العلة
الموجبة ولا تعارضها وأما ما ذكره بعض الأفاضل في حاشية الحسينية
من أن عدم عليه اعتبار الإطراد ممنوع ههنا وإنما لا يجوز اعتبار
الإطراد حيث كان الأصل عدم الجواز لغيره من الأغراض وأما
إذا كان الأصل الجواز وعدم الجواز طار عليه فرض من الأغراض
فيجوز وههنا كذلك لأن الغصب جاز في نفسه لكنهم اصطلموا على
عدم سماحه سدا لباب البعد عن المرام كما في التلويح انتهى فنظور
فيه لأن الذين لم يجوزوا الغصب علوه بوجهين أحدهما ما ذكره ههنا
من كون التعليل حق المعلل ولذا سموه غصبا وثانيهما ما أشار إليه
صاحب التلويح من أنه لو جوز في جانب السائل لجوز في جانب المعلل أيضا

فبالغصب من الجانبين يحصل البعد عن المرام الذي هو اصل المطلوب
فاللايق ان يسد هذا الباب ومن البين ان مقتضى الوجه الاول هو عدم
الجواز والجواز طار لاجل الضرورة ومقتضى الوجه الثاني ان يكون
الاصل الجواز وعدم الجواز طار مخافة البعد عن المرام والنقض
ههنا على الوجه الاول فلا يكون الاطراد ههنا علة بموجب اعترافه
على ان دفع النقص عن الوجه الاول باستعانة الثاني مع اختلافهما
في المقتضى مما لا وجه له ولعله لاجل هذا لم يلتفت بعض الافاضل
الى مثله وقال في شرح الرسالة البركوية ان اعتبار الاطراد وظيفة لفظية
لاعقلية ولوسلم فغيبه اعتراف بفساد الدليل لان مراد الناقض هو
النقض بصورة الاجتماع وهذا تسليم لتخلف المدعى مع عدم التعرض
لجريان تأمل انتهى ولا يخلص ههنا الا بان يحمل هذا الجواب على الجواب
بمنع الجريان او باظهار المانع ايضا كما اشترنا ويحمل وجه الامر بالتدبر
على ما وردناه عليه من ان قصد الاطراد لا يكون علة او مانعا ههنا
ولك ان تقول بل الامر بالتدبر اشارة الى الجواب عن الكل بان اعتبار
الاطراد ليس علة لحكمهم بالجواز حتى يتوجه ذلك بل هو علة مرجحة
لترجيح احد الجانبين على الآخر ولا شك في صحة ذلك في كل علم وذلك
لان لهم ان يحملوا علة الجواز وجود الضرورة في الشخص ويحكموا بجواز
كل فرد وجد فيه الضرورة وبعدم جواز ما عداه وان يحملوها وجود
الضرورة في النوع والباب ويحكموا بالجواز كل فرد من ذلك النوع وبعدم
جواز ما عداه لوجود نظيره في علم الاصول والفروع كما في السلم على ما اشترنا
ولابأس في ترجيح الثانية ههنا ليطرد الساب في الجواز وكذا الكلام
في المانع فعلى هذا يكون مراده من اعتبار الاطراد اعتبار ما يوجب
الاطراد فكانه قال اللهم الا ان يعتبر في العلة او في المانع وجود الضرورة
في نوع النقص ونوع المعارضة لا في شخصهما وانما اعتبروا ذلك
ليطرد الساب في الجواز اذ لو اعتبر الضرورة في الشخص لم يطرد باب

النقض

قوله ان مقتضى الوجه الاول هو عدم
الجواز لم يقل ان مقتضاه ان يكون
الاصل عدم الجواز كما قال في
الثاني للتدبر بعض وجه اعتبار
قصد الاطراد اذ لم يقاوم بجواب
الاصالة فكيف يقاوم مقتضاه
العلة لموجبه ههنا علة

النقض ولا باب المعارضة لما عرفت ان الضرورة في بعض الافراد كل
منهما لا في جميع افراده فعلى هذا يكون هذا الجواب مطابقا لما قدمناه
ومنع الجريان او للكبرى باظهار المانع فلا اشكال فليتأمل قوله بان
بعض مقدماته مستدركة البناء اما الاستعانة اول تفسير الدخول لالسيبية
والالكان هذه الاحكام اما اسانيد لنوع حقيقة وبجارية واما شواهد
لابطال مقدمة او مدعى ضمير فيكون هذه الدخولات داخلية قسم
المنافضة او النقص او خارجة عن القسم الذي هو الوظيفة الحقيقية
لا واردة على الحصر المذكور كما لا يخفى قوله او يجب الخ في هذا
العطف اشكال الا ان يخفف ان قوله والجواب بان كل ذلك منافضة
الخ ظاهره انه داخل في قسم المنافضة لكن ياباه قوله متعلقة بالمدعى
لان المنافضة متعلقة بالمقدمة لا بالمدعى وحل المدعى ههنا على ما يعم
المقدمة مجاز ليس اولى من حل المنافضة على المنع المجازي فمن اين جزم
الشارح بانه جواب بدخولها في قسم المنافضة لا بخروجها عن القسم
اللهم الا ان يقال حمله الشارح على ما ينظر منه ان الدخول المتعلق بالمدعى
في الدليل منافضة سواء كان ذلك المدعى موقوفا عليه اولا وفيه ما فيه
ونجيه على المجيب ان هذه الدخولات ليست بمطالبة فلا يكون منافضة بل
احكام بنقايض تلك الدعوى الغير المدلل فتكون مكبرة ان لم يكن لها دليل
او غصبا او معارضة تقديرية ان كان لها دليل وعلى كل تقدير تكون خارجة
عن القسم الا ان يحمل هذه الاحكام على القضايا الممكنة ويحمل الامكان
على الامكان العقلي الذي هو معنى الاحتمال العقلي لا على الامكان بحسب
الواقع كما يحتاج الى مثله في حل الاسانيد المذكورة على سبيل القطع على
معنى الجواز كما سبأ في من المحشى ويتجه عليه وعلى الشارح ايضا انه
لا دليل لكون الكل من باب واحد بل الظاهر ان الاول خارج عن القسم لانه
قادر في حسن الدليل لافي صحته والمقسم هو الثاني والاخرين داخلان
في المنافضة او النقص قوله مردود بان كون تلك الخ قال بعض

الافاضل الظاهر ان المراد من صحة الدليل في تعريف المقدمة هو الصحة
 من حيث الصورة اعني كون الدليل بحيث يستلزم صورته مطلوباً
 من المطالب وهي تحصيل بوجود الشرط ولا يضر فيه الزيادة
 والنقصان ولا عدم استلزامه لمطلوب معين سبق لبيان كما هو الاخير
 مثلاً اذا قلنا زيد جسم لانه انسان وكل انسان حيوان فصورة هذا الدليل
 تستلزم قولنا زيد حيوان مع انها لا تستلزم المدعى الا باخذ قولنا وكل
 حيوان انسان فلا يكون شئ من هذه الامور مما يتوقف عليه الصحة
 وانما قال سيما الاخير لان صحة الدليل في التعريف يحتمل ان يحتمل على معنى
 استلزام الصورة لمطلوب معين فحينئذ يكون عدم الزيادة والنقصان
 مما يتوقف عليه الصحة ولا يكون الاخير منه ايضاً لاستحالة توقف الشئ
 على نفسه فلكونهما من الموقوف عليه مساع في الجملة دون الاخير
 بوجه انتهى مالا واقول فيه بحث من وجوه اما اولاً فلان جل الصحة
 في التعريف على مجرد استلزام الصورة فاسد والالم يكن صحة المادة
 مقدمة بهذا المعنى للقطع بان صحة الصورة لا تتوقف على صحة المادة
 فيلزم ان لا يكون المطالبة على صدق الصغرى مثلاً منعاً حقيقياً
 وان لا يكون الابطال الرجوع الى فساد المادة نقضاً اجالياً لما قالوا
 ان النقض الاجالي راجع الى مقدمة غير معينة والكل فاسد بل الحق
 ان الصحة في التعريف اما بمعنى مجموع معنى المادة والصورة فالامني
 ما يتوقف عليه مجموع الصحتين واما بمعنى نعم كلاهما فالمعنى ما يتوقف
 عليه شئ من معنى المادة والصورة كما اسلفنا في تعريف المقدمة واما
 ثانياً فلو سلمنا ان المراد صحة الصورة فقط فسلمنا على معنى استلزامها المطلوب
 مادون المطلوب لانه فاسد ايضاً لان صحة الدليل وفساده مما يختلف
 باختلاف المطالب فاما اذا قلنا زيد انسان لانه حيوان وكل حيوان جسم
 فلا شك انه صحيح بالنسبة الى دعوى الجسمية وفاسد بالنسبة الى دعوى
 الانسانية لجريانه في انسانية الفرس مع التخلف ومن البين ان هذا النقض

ليس

ليس راجعاً الى فساد المادة ولا الى فساد الصورة لانهما بل راجع
 الى فساد الاستلزام لمطلوب معين فلو جعل الصحة في التعريف على معنى
 الاستلزام لمطلوب مالم يكن الاستلزام لمطلوب معين مقدمة بهذا
 المعنى لعدم توقف الاول على الثاني فيلزم ان لا يكون هذا النقض راجعاً
 الى مقدمة وهو خلاف ما قالوا كما عرفت واما ثانياً فلان كون عدم
 الزيادة والنقصان مما يتوقف عليه الصحة بمعنى الاستلزام لمطلوب معين
 محتمل ايضاً لان الاستلزام للمعتبر في صحة الدليل اعم من الاستلزام بالذات
 كما في اقياس ومن الاستلزام بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة كما في غيره
 وقد عرفت ان الكل دالة صحيحة فاحتياج غير القياس الى مقدمة اخرى
 لا يقدح في صحته وللمسال الذي ذكره ليس بقياس بالنسبة الى المطلوب
 الماهين الذي هو دعوى الانسانية وان كان قياساً بالنسبة الى دعوى
 الحيوانية فهو مستلزم لدعوى الحيوانية بالذات ودعوى الانسانية
 بواسطة مقدمة الاجنبية الصادقة التي ذكرها نعم لو كان صحة
 صورة كل دليل عبارة عن استلزامها الذاتي لمطلوب معين لكنت
 متوقفة على عدم النقصان وليس كذلك واما تسمية المقدمة الاجنبية
 او الغريبة مقدمة فليس يتوقف مجموع الدليل وتلك المقدمة عليها
 في الاستلزام بالذات بل لان ذلك الدليل يتوقف عليها في استلزامه
 المطلق استلزام السبب المسبب كما يحكي من الحشى والاكات مقدمة وجزأ
 من ذلك المجموع لا مقدمة اجنبية او غريبة بالنسبة الى ذلك الدليل كما
 لا يخفى واما رابعاً فلا تخصيص الاخير باستلزام الصورة من غير تخصيص
 بل هو اعم من استلزام المادة بان يكون مسبوقة للمطلوب او اخص مطلقاً
 منه لانهم كثيراً ما يوردون الدخول في الاستلزام حيث يكون الدليل اعم
 مطلقاً او من وجه من المط كالا استدلال بالحيوانية على الانسانية مع
 قطع النظر عن الصورة لان يقال تمام توجه الدخول على الاستلزام الدليل
 انما يقرر تلك المادة على هيئة قياس بين الاتحاح واما اذا قررت على هيئة

فعله واما تسمية المقدمة
 الاجنبية او الغريبة المحجوب
 سؤال مقدر بان يقال صحة
 صورة غير انقياس والالم يصح
 الاستلزام الذاتي والالم يصح
 تسميته المقدمة الاجنبية
 او الغريبة مقدمة اذا توقف
 عليها هو الاستلزام الذاتي
 لمجموع الدليل وتلك المقدمة
 لا استلزام الدليل المذكور فقط
 بالواسطة والاتعدد الواسطة
 هناك فاجاب بما ترى فامل فيه

قياس كذلك بان يقال كلما كان حيونا كان انسانا لكن المقدم حتى قال دخل
هناك يتوجه على الشرطية اي على استلزام المقدمة لا على استلزام
الدليل والكلام فيه وكذا اذا قيل لانه حيوان وكل حيوان انسان يتوجه
الدخل على الكبرى لا على الاستلزام وح يجوز ان يكون الدخل
هناك في استلزام الصورة بواسطة خصوص المادة اعني بواسطة صدق
المقدمة الاجنبية والحق ههنا ان يقال انما في الشارح التوقف على
الاخير الذي هو استلزام الصورة لمطلوب معين لانه حل الصحة
في التعريف على معنى يعي كلا منهما فقط وجعل صحة الصورة عبارة عن ذلك
الاستلزام حيث عدم التوقف عليه ظاهر اما عدم توقف صحة الصورة عليه
فلاستحالة توقف الشيء على نفسه بدهية واما عدم توقف صحة المادة عليه
فلظهور صحة مواد الصور العقيمة وكذا عدم الزيادة والنقصان لا يتوقف
عليه صحة المادة وهو ظاهر ولا صحة الصورة لما عرفت ان صورة المستلزم
بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة صحيحة في غير القياس وكذا صور القياس
الغير البين الانتاج المستلزمة بواسطة العكس المستوى لاحدى مقدمتيه
ولذا احتاج الى رده الى شكل بين الانتاج عند الدخل في استلزامه وانما
قال سيما الاخير لان عدم التوقف عليه حيث اظهر من الاولين واما
المحشى فقد حل الصحة في التعريف على معنى مجموع الصحتين ولا شك
ان ذلك المجموع يتوقف على كل من صحة المادة والصورة توقف الكل
على الجزء ولذا قطع فيما بعد ان لا استلزام المدخول فيه وهو استلزام
الصورة لمطلوب معين مما يتوقف عليه صحة الدليل لان ذلك لا استلزام
عبارة عن صحة الصورة سواء كان استلزاما بلا واسطة اصلا كما
في القياس البين الانتاج او بواسطة العكس المستوى لاحدى مقدمتيه
كما في القياس الغير البين الانتاج او بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة
كما في غير القياس والحق ههنا مع المحشى في جعل الاستلزام المذكور
مقدمة للبراهين لما دل عليه الوجه الثاني من وجوه البحث التي قد مناها

قوله اي على استلزام المقدم
المع فيه اشارة الى دفع توهم
ان الدخل في الاستلزام اعم
في شرطية القياس الاستثنائي
قوله على معنى زعمه كلاً منهما
فقط المع قولنا فقط للاحتراز
عن حلها على معنى زعمه كلاً
من صحة المادة والصورة ويعم
مجموعهما ايضا اذ على هذا يكون
صحة الصورة والاستلزام مقدمة
من جهة توقف المجموع عليها
وان لم يتوقف ماد كره بعضهم
ويؤيد ذلك القيد ما ذكره بعضهم
في تعريف المقدمة مما يتوقف
صحة الدليل على اعادة في منع الجمع كما
او الفاعلة لمبادرة في منع الجمع كما
لا يخفى

ومع الشارح في نفي كونه مقدمة الامارات لان حصول الظن بالمطلوب
لا يتوقف على الاستلزام الامارة له كما في حصول الظن بالمطر عند رؤية
السحاب المطر وكثيرا ما يتخلف ولذا كان الاستقراء والتمثيل دليلين
صحيحين مع انتفاء استلزامهما المطلوب ولهذا اخرجوهما عن حد
القياس بقيد الاستلزام لا بقيد لذاته فاعرف هذا المقام قوله بطريق
المنع لان قوله محل تأمل ظاهر في التردد قوله اللهم الا ان يقرر
الاعتراض معنا لصحة الحصر مستندا بجواز الدخالات المذكورة والجواب
استدلالا على صحة الحصر المنوع بان هذه الدخالات داخلية في قسم
المنافضة لانها متعلقة بالدعاوى الغشبية في الدليل وكل دخل شله كذلك
منافضة لان تلك الدعاوى مما يتوقف عليه صحة الدليل واورد على
هذا الجواب بانه لو قرر الجواب استدلالا لما اقتصر على منع
كون الدعاوى مما يتوقف عليها الصحة بل منع جميع مقدماته
لان جميع مقدماته حيث ممنوعة بان يقال لانسل انها متعلقة بالدعاوى
المحوظة في الدليل ولو سلم فلان ان تلك الدعاوى مما يتوقف عليه الصحة
ولو سلم فلان ان المتعلق بها منافضة لجواز ان يكون ابطالا وانت خبير
بان المنع الثالث مدفوع بان تلك الدعاوى غير مدله فلو كان الدخل
المتعلق بها ابطالا كان غصبا وهو داخل فيما اورده الشارح في الاصل
وغيره ههنا الاراد على الحصر بدخالات اخر وايضا ما ذكره الشارح
من منع التوقف على تلك الدعاوى يصلح سند المنع الصغرى بان يقال
لانسل انها متعلقة بالدعاوى المحفوظة في الدليل وانما يجب ملاحظتها
فيه او توقف صحة عليها وهو ممنوع قوله على ان قوله سيما المع
يعني ان الاووية المستفاد من قوله سيما الاخير ممنوعة اي نسلم ان الاخير
اول بالتأمل بالامر بالعكس لما يأتي بعد من قطع التوقف على الاستلزام
والاكتفاء بالمنع ههنا دون الابطال لارضاء العنان ولك ان تقول اثبات
اثنا مل من المحشى كناية عن دعوى البطلان واختارها على التصريح

قوله او بواسطة العكس المستوى
هنا يعني على ان قولهم انما
في تعريف القياس بمعنى سلب
الواسطة الخصوصية التي هي
المقدمة الاجنبية او الغريبة
لا بمعنى سلب الواسطة مطلقا
والا يخرج عنه لاقبسة الغير البينة
الانتاج فارجع الى محله

لغرض المشكلة مع كلام الشارح او اللجوء الى امكان توجيه كلامه ايضا
بمثل ذلك فلا يرد عليه انه منع لمنع الشارح قوله ويمكن الجواب
عن اصل الاعتراض بان الدخول في الاستلزام الخ لخصه ان الدخول
في الاستلزام مناقضة من غير ارجاع الى شيء اخر والاخران مناقضة ايضا
لكن لا باعتبار انهما دخل في نفس الموقوف عليه بل باعتبار رجوعهما
الى الدخول في الاستلزام الموقوف عليه لما سبق منه ان منع اللوازم الغير
الموقوف عليها يكون مناقضة باعتبار رجوعه الى منع الموقوف عليه
هذا لا يقال قد سبق من المحشى ان توقف صحة الدليل على نفس
الايجاب والكلية والاستلزام لاعلى دعاويها فلا ينحصر بهذا الجواب
الاعتراض بالدخول في دعاويها اذ لا يلزم من كون الدخول في الاستلزام
الموقوف عليه مناقضة كون الدخول في دعواه الغير الموقوف عليها
مناقضة لانا نقول الدخول في نفس الاستلزام مثلا والدخول في دعواه
كلاهما شيء واحد اذ قد سبق من المحشى ايضا ان منع الشرائط باعتبار
الاحكام الضمنية قطعاً ضرورة انه لا يصح طلب الدليل الاعلى الحكم
والتصديق فالدخول في الاستلزام مثلاً لا يمكن الا بالدخول في دعواه اي
بالدخول في مطابقة الحكم به للواقع الذي هو ذلك الاستلزام وكذا
الدخول في دعواه لا يمكن الا بان يكون دخلاً في مطابقة حكمها لذلك
الواقع لان المناظرة نظر في النسبة بمعنى الوقوع واللاقوع وايضا
الدخول في الدعوى اما باعتبار الادعاء واما باعتبار مطابقة حكمها
والاول باطل لانه كان دخلاً في نفس النقاش حال نفسه المشاهد فلا اشكال
مع صحة الحكم ان التوقف على انفسهما لاعلى دعاويها فاقاله بعض
الافاضل من ان حاصل الجواب ان الدعوى المذكورة وان لم يكن مما يتوقف
عليه الصحة الا ان مضمونها اعني بالاستلزام وعدم الزيادة والنقصان مما
يتوقف عليه قطعاً فكون الدخول فيها مناقضة فقه نظر من وجهين
يقى الكلام في ان الاقتصار على المناقضة محل نظر لجواز النقص ولوقبل

انها دخل في مقدمة الاستلزام الغير المدللة على سبيل التعيين فيكون
مطالبة لا باطلا والا كان غصباً فنقول لا يتم في الاخرين الراجعين
الى الاستلزام على انه يمكن ارجاع ابطال المقدمة المعينة الى النقص بان
يقال لو صح مجموع الدليل لصح تلك المقدمة ولو صح لزوم محال
كذا كما اشرنا فيما سلف قوله لان الاستلزام مما يتوقف الخ اي
الاستلزام المعبر في الدليل وهو استلزام السبب للمسبب كما يأتي منه هو
مما يتوقف عليه صحة الدليل مادة وصورة جميعاً اورد عليه ابن المحشى
ابوطالب بان الاستلزام عين الصحة واخرون بانه متأخر عنها فكيف
تتوقف هي عليه اذا الموقوف عليه يجب ان يكون متقدماً والكل فاسد
لما عرفت ان الحق ان يحمل الصحة في التعريف على معنى مجموع معنى
المادة والصورة ومن البين ان تلك الصحة تتوقف على صحة الصورة التي
هي عبارة عن استلزامها لمطلوب معين توقف الكل على الجزء
الا يرى ان الاستلزام متحقق بدون الصحة في الدليل المؤلف من الكواذب
كالقياس الشرعي المؤلف من المخيلات ولا يتحقق الصحة الا بعد تحقق
الاستلزام وصدق المقدمات ومناسبتها لمطلوب فالصحة بمعنى استجماع
جميع شرائط صحيحة المادة والصورة تتوقف على كل من الاستلزام وصدق
المقدمات ومناسبتها لمطلوب الكل على الجزء وتحقق هذا المقام
هو انه لا يخفى ان الدليل الصحيح ما يفيد العلم المطابق للواقع وتلك الافادة
مشروطة بامرين احدهما ان يكون العلم به مطابقاً اذا حصل من غير
المطابق يجوز عند العقل ان لا يكون مطابقاً فلا يترتب عليه علم القطعي
بالمطلوب ولذا اشترط صدق المادة وثانيهما ان يكون ذلك الدليل
سيا مستلزماً في الذهن بمعنى انه لو تحقق العلم به وحده اومع انضمام شيء
اخر لزم العلم بالمطلوب وان لم يتحقق العلم به كافي القياس الشرعي فان
ما لم يكن سبباً كذلك لا يكون دليلاً صحيحاً بل لا يكون دليلاً كما يدل عليه
تعريفه وهذه السببية ايضا مشروطة بامرين الاول مناسبة المادة

بان يكون بينها وبين المطلوب علاقة صحيحة الانتفال منها اليه وتلك العلاقة مشرطة بامور منها كون تلك المادة مساوية المطلوب او اخص مطلقا منه بشرط الاستلزام الكلي في مواد البراهين وبدون ذلك الشرط في مواد الامارات اذ ما لم يكن مساويا ولا اخص لا ينتقل منها اليه ومنها ان يكون تلك المادة معلومة قبل المطلوب بحيث لا يتوقف العلم بها على العلم بالمطلوب فان الكاسب والمفيد يجب ان يتقدم بالوجود على المكتسب والمفاد ولا تنفاه هذا الشرط فسد الادلة المشتملة على المصادرة على المطر ومنها ان تكون تلك المادة معلومة بالعلم المناسب للمطلب اذ الضعيف لا يفيد القوي ولا تنفاه هذا الشرط فسد الاستدلال بالامارة على المطلب اليقيني الثاني صحة الصورة بان لا تكون من الصورة العقيمة بل من الصور المستلزما بالذات او بواسطة المقدمة الاجنبية الصادقة في تلك المادة او الغريبة لان المادة المناسبة بالمعنى السابق اذ اقررت على صورة عقيمة بطرق الشبهة باختلاف نتائجها ايجابا وسلبا كما بين في المنطق فبمجرد تلك المناسبة لا يكون الدليل سببا مستلزما ما لم يقرر على صورة مستلزما فقد ظهر ان صحة الدليل عبارة عن استجماع امور ثلاثة صدق المادة ومناسبتها وصحة الصورة وان الاستلزام المعتبر مشتمل على الاخيرين فقط وان الصحة بذلك المعنى كما يتوقف على كل من الامور الثلاثة كذلك تتوقف على كل اثنين منها توقف الكل على الجزء بل ارب فلا اشكال اصلا ومن الغريب ان بعضهم بعد ما دفع براد ابي طالب بان الاستلزام يوجد بدون الصحة في الدليل المؤلف من الكواذب فكيف يكون عينها احتاج في توجيه هذا القطع من المحشى الى بنائه على حل التوقف على المعنى الاعم الشامل لجميع اللوازم المتقدمة والمتأخرة ولم يدركه مع كونه مستغنى عنه خلاف ما رخصه المحشى اذ لو كان كل لازم موقوفا عليه لم يكن وجده لارجاع منع اللوازم الغير الموقوف عليها الى منع الموقوف عليه مع انه ارجعه اليه فيما سلف ومنهم من احتاج في جعل

الاستلزام

قوله بشرط الاستلزام الكلي
الح هدا مبي على ان المهور
والخصوص وكذا المساواة بين
الشئتين يتحقق بمجرد الدوام بدون
الاستلزام كما سبأني من الشارح
قوله اذ ما لم يكن مساويا
ولا اخص المح لا يفسد قد سبق
ان الظن حاصل بحكم المدعى فقد
وان تخلف عنها حكم المدعى فقد
حصل الانتقال لا ما تقول المراد
من الانتقال هو الانتقال الصحة
من الكلام في شرايط الصحة
والامارة المذكورة ليست بصحيحة
وان لم يخلف عنها الظن الغير
المطابق
قوله وان الاستلزام المقيد المح
هذا غير ما حله الشارح عليه

الاستلزام مقدمة الى تعميم الصحة في تعريف من الحكم بها والتوقف من المسمى والا لاني اى ما يتوقف عليه نفس الصحة في الواقع او الحكم بها في الذهن ولا يخفى انه مع كونه نفسا جدا ليس بجاسم اذ لا يصدق على استلزام الادلة الشرعية لان الحكم بصحتها حاصل بمجرد سماعتها من الشارع ولا يتوقف على الحكم باستلزامها وايضا على هذا يصدق التعريف على عدم المعارض لان الحكم صحة كل دليل يتوقف على الحكم بعد معارضة كاسط في بحث النظر في علم الكلام وان لم يتوقف عليه نفس الصحة مع انه ليس بمقدمة نعم يتجه على المحشى بحث وهو ان التوقف على الاستلزام انما يصح في البراهين سواء قررت على صور الاقضية او لا لاني الامارات لما اشرنا ان حصول للظن لا يتوقف عليه كما في الاستقراء والتشليل الا ان يقال ان كان الدخول في استلزام الامارة دخلا في كونها بحيث يكون سببا مستلزما للظن بان تكون مساوية او اخص مطلقا من المطر فلا شبهة في ان صحتها تتوقف عليه وان كان دخلا في امتناع انفكاك المطعنها وان تحقق المساواة او الخصوص بدون الاستلزام الكلي فذلك الدخول غير موجه اذ لما لم يتوقف حصول لظن بذلك الاستلزام ظم يكن ملتزما عند المستدل والدخول في عالم يلتزم غير موجه ومراده التوقف على الاستلزام المدخول فيه دخلا موجه كما هو مقسم الوظائف الثلاثة وبهذا يدفع عنه امر آخر هو انه يجوز ان يكون الاستلزام المدخول فيه هو الاستلزام الذاتي الغير الموقوف عليه كالدخول في استلزام قياس المساواة بالذات بقي ههنا كلام هو ان كون الدخول في الاستلزام مناقضة لا يتوقف على كون الاستلزام موقوفا عليه فاننا لو سلمنا عدم التوقف عليه بالدخول فيه مناقضة باعتبار رجوعه الى الدخول في الموقوف عليه لما اشرنا انه امارا راجع الى الدخول في مناسبة المادة واما راجع الى الدخول في صدق واسطة الانتاج كالمقدمة الاجنبية او الغريبة الا ان يقال انما يصح ذلك اذا علم تعريف المناقضة من الدخول الراجع الى الدخول

لا حله على صحة الصورة فقط
والمحشى حله على معنى مشتمل
على صحة الصورة ومناسبة
المادة كما يدل عليه ما سبأني من ان
الدخول باشتال الدليل على
المصادرة يدخل في الاستلزام
كما لا يخفى

في الموقوف وهو تكلف وإذا انما جوزه فيما سبق في مقام المنع وهذا المقام
مقام القطع لانه جوز فيما قبل تقرير الاعتراض منعا واستدلالا ولا يندفع
على الاول الادعوى القطع لكن بآباء قوله والاخير ان راجعان الخ
لانه مبني على تعميم تعريف المنع من منع الموقوف عليه ومن المنع الراجع
اليه كما اشرفنا قوله اما الثاني فظاهر لان معناه انه يحتاج
في الاستلزام الى مقدمة اخرى قوله لان الاستلزام المعتبر في الدليل
اي الدليل الصحيح او في صحته هو استلزامه للمدعى على وجه يكون سببا
مستلزما في الذهن بان يكون العلم به سببا مستلزما للعلم به سواء كان سببا له
في الخارج ايضا كما في الدليل المسمى بالاشارة في الاثبات ومصادق ما ذكره ما سلفنا
من ان الدليل المشتغل على المصادرة فاسد لعدم كونه سببا مستلزما
في الذهن وان تحقق فيه استلزام بمعنى امتناع الانفكاك في الواقع
فالمعتبر هو الاستلزام الخاص لا مطلق الاستلزام وذلك الاستلزام
الخاص غير موجود في المركب من السبب وغير السبب لان السببية
غير متحققة فيه حتى لو وصف بها كان توصيفا لا كمال بحال الجزء وهو
ظاهر فلا يكون ذلك المركب مستلزما بالاستلزام المعتبر في صحته
وان كان مستلزما مطلقا نعم هناك دليل صحيح مستلزم بالاستلزام المعتبر
وهو جزء ذلك المركب لكن الكلام في نفس المركب لاني جزؤه فاندفع
ما قبل المجموع يستلزم الجزء السبب وذلك الجزء يستلزم المدعى
وكذا ما قبل ان ذلك المجموع يطلق عليه السبب لانه اطلاق مجازي
لا يقدح فيما ذكره المحشي ولقائل ان يقول غرض المعلن اثبات المطلوب
بأي دليل كان فكون دليله هناك هو ذلك المجموع دون الجزء السبب
محل نظر وغرض السائل هدم ذلك المطلوب هدم دليله فاشتغاله
بالقدح في استلزام المجموع بعد ظهور دليل صحيح هناك اشتغال
بما لا يعني فالحق ان هذا الدخول في حسن الدليل وانه كابطال
صلاحته السند بحث آخر كما لا يخفى قوله انه من قبيل تعيين الطريق

قوله سببا مستلزما في الذهن
الح كما دل عليه كلمة من المشابهة
في تعريف الدليل وقد عرفت
الفرق بين اللازم من الشيء وبين
اللازم للشيء

اي الاول

اي الاول الذي هو الدخول بالاستدراك او كل من الاولين من قبيل تعيين
طريق احسن من طريق المعلن وهو خارج عن قانون التوجيه لان
من سلك طريقا لا يفي بجواز طريق آخر احسن مما سلكه فالكلام
بان هناك طريقا احسن لا يقابله كمنع المنع فلا يكون هناك مناظرة في جاني
النسبة لكن وقوع ذلك الدخول من المحققين في مقام المناظرة بآبي عن كونه
من ذلك القبيل اذ الصادر منهم من المناظرة موجه البينة فالظاهر
انه دخل فيما يدعيه المعلن ضمنا فلا بد ان يدخل في واحد من الوظائف
الحقيقية والمجازية قوله ويمكن الجواب بان كلامها الخ اي كلا
من الدخالات المذكورة وهذا الجواب اما مبني على ان توقف الصحة
على انفس هذه الامور المذكورة لا على دعاويها او مبني على تسليم
عدم التوقف على نفسها فلا ينافي في القطع السابق لكنه انما يتم
اذا كان الاعتراض استدلالا وهذا الجواب منعا واما اذا كان الجواب
استدلالا فلا ادلالا معني الاستدلال المبني على التسليم قوله على ان
تلك الدعاوى الخ يعني لا يجب علينا في مقام الجواب التزام احد
طرفي التوقف على هذه الدعاوى وعدم التوقف والقطع به وان كان
الاعتراض منعا اذ يكفي في دفعه قطع الامر بالرد بان يقال حصرهم
صحيح لان تلك الدعاوى اما موقوف عليها ولا فعلى الاول كانت
الدخالات المتعلقة بها دخلة في قسم المناقضة وعلى الثاني كانت
خارجة عن المقسم الذي هو الدخول الموجه في دليل المعلن لان تلك الدعاوى
ليست دليلا ولا مدعى اقيم عليه الدليل بدهاء ليكون الدخول فيها
نقضا او معارضة ثم المراد هو التردد في كل من الدعاوى كما يدل عليه
ما في كبر التسخين افراد الدعوى لاني مجموعها حتى شوجه ان يقال ان حل
الشق الاول على السلب الكلي فالترديد غير حاصر لجواز ان يكون بعضها
موقوفا عليها دون بعضها وان اراد رفع الایجاب الكلي الشامل لهذا
الاحتمال لم يصح لزوم كون الدخول في جميعها مناقضة بل يلزم كون

البعض مناقضة والبعض الآخر خارجا عن المقسم لكن في الاقتصار
على المناقضة نظري بعد الان يدفع بما قد منار قوله ولك
ان يحمل الجواب الخ اي الجواب الذي رده الشارح على هذا التوجيه
المذكور قبل العلاوة بان يحمل مراده من المناقضة على المنع المجازي المتعلق
بدعوى ضمنية لا يتوقف عليها صحة الدليل كما يؤيده عدوله عن المقدمة
اذا الظاهر على تقدير ارادة المنع الحقيقي ان يقول مناقضة متعلقة
بمقدمة ملحوظة في الدليل او على التوجيه المذكور بعد العلاوة
بان يحمل مراده من المناقضة على ما يطلق عليه المناقضة حقيقة
او مجازا بطريق عموم المجاز فالمنع ان كل ذلك مناقضة حقيقة او مجازا
متعلقة بما يدعى في الدليل سواء كان ذلك المدعى مقدمة او لا ولاجل
هذا التعميم عدل عن المقدمة فثبت ان يكون ذلك الجواب مطابقا لما ذكره
نحت العلاوة وهو الاقرب الاوفق وعلى كل تقدير لا يتوجه عليه
رد الشارح لانه مبني على حمل المناقضة في كلامه على معنى المنع الحقيقي
ولذا منع التوقف قوله بان فيه مصادرة على المطلوب وهي
كون المطلوب جزأ من الدليل كما ذكره بعض المحققين وما قيل هي كون
المطلوب جزأ من الدليل او عينه ليس بشئ اذ لا يتصور كون المطلوب
الذي هو قضية واحدة عين الدليل المركب من القضايا اللهم الا ان
يكون عين الدليل الاصول وفيه ما فيه وقد عرفت ان الدخول المذكور
راجع الى الدخول في مناسبة المادة اي العلاقة الصحيحة للانتقال وحمله
على الدخول في الاستلزام المعبر في صحة الدليل احثي استلزام التسمي
للسبب قرب ولذا حمل المحشي عليه قوله بانه مصادم للبدية
اي تدافع مع البداهة سواء كانت تلك المصادمة في المدعى او في المقدمة
فانه دخل راجع الى ان يقال لو صح هذا الدليل لما رقع ذلك الحكم الديهي
واللام باطل بداهة ولذا رجع الى النقض الاجالي قوله والجواب
من الاول الخ فيه بحث المناقضة يحتاج الى تعيين المقدمتين لا تعيين

ولم يجعلوا كون المطلوب جزأ
من دليل الدليل مصادرة لاصل
الدليل ولعله لاجل ان اصل
الدليل لا يتوقف على ذلك الدليل
المستل على المطلوب لجواز
ان يعلم بدليل اخر لكن ينبغي
ان يكون اشتغال دليل الدليل على
مطلوب اصل الدليل مصادرة
اذا لو كان الدليل مدعاه الذي
لكان مقدمة اصل الدليل فيلزم
هو مقدمة اصل المطلوب فيلزم
على اصل المطلوب متقدما
ان يكون العلم بالمطلوب متقدما
على نفسه وهو محال

الاستلزام

الاستلزام مجرد القول باحتماله على المصادرة على انها ان تعينت لم يصح
النقض الاجالي واللام يصح المناقضة نعم يتعين المقدمة التي كانت
عين المطلوب لكنه حينئذ يكون دخلا في تلك المقدمة لافي الاستلزام
لان المطلوب قبل الدليل الصحيح مجهول نظري فالمقدمة التي هي
عين المطلوب يكون مجهولة ايضا فذلك الدخول يرجع الى المطالبة
على تلك المقدمة فالظاهرات مناقضة باعتبار تلك المقدمة او نقض
اجالي راجع الى الاستلزام او شرط مناسبة المادة باستلزامه خصوص
افساد بان يقال لو كان دليلا صحيحا لافاد علما بالمطلوب فيكون العلم به
متقدما على العلم بالمطلوب ضرورة ان المقدمة تقدم على المقاد فيلزم
تقدم العلم بالمطلوب الذي هو جزء من المقدم على نفسه وهو محال
وما ذكره بعض الافاضل حيث قال لا حاجة الى ما تكلف به بعد وضوح
النقض باستلزام الدور والمناقضة في المقدمة التي نشأت منها المصادرة
ففيه نظر لان العلم بالمطلوب لا يتوقف على العلم بهذا الدليل سيما اذا ذكر
معه ادلة اخرى فلا دور نعم فيه لازم الدور اعني تقدم الشيء على نفسه
كما ذكرنا لا يقال خصوصية العلة من مشخصات ما افاده كل دليل علم
مضارب بالخصص لما افاده الاخر فقد جاء الدور لان العلم بالمطلوب من جهة
ذلك الدليل يتوقف عليه فاذا توقف العلم بالدليل على العلم بالمطلوب
كما هو حكم المصادرة لزم الدور لا نقول فعلى هذا ينهض التوقف
من جانب الدليل لان العلم بالدليل المشتمل على المصادرة يتوقف على العلم
بالمطلوب بوجه ما اعلى العلم به من ذلك الدليل فلا دور ايضا اللهم
الا ان يقال النقض بالدور لا يجب ان يكون واردا غير مدفوع بل كثيرا
ما يكون مدفوعا قوله وما في بعض الشروح الخ خاضعة ان الدليل
المشتمل على المصادرة لكونه مغالطة غير مذكورة لاظهار الحق لا يكون
واقعا في احد طرفي المناظرة فلا يكون الدخول فيه طرفا آخر منها
فيكون خارجا عن المقسم الذي هو طرف المناظرة المعين للسائل

وتقريره الدليل المشتمل عليها مغالطة ولا شيء من المغالطة الواقعة
في المناظرة لذلك الدليل لا يقع في المناظرة فلا يقع الدخول فيه في المناظرة
ايضا فرده او لا يمنع الصغرى مستند ابانه انما يكون مغالطة او علم المستدل
اشتماله على المصادرة وقصد به التغليب اذ المغالطة ذلك لا الاشتمال
على الفساد مطلقا والالكان كل دليل فاسد مغالطة وهو فاسد ضرورة
ان احد الدليلين المتعارضين فاسد ولا مغالطة في المعارضة الموجهة
وثانيا منع استلزامه المدعى القائل بان لا شيء من الدخول في الدليل
باشتماله المصادرة بموجه لان نقض حصرهم تام بمجرد كون بعضه
موجها يعني لو سلم ان كل دليل مشتمل على المصادرة في الواقع مغالطة
ولا شيء من المغالطة الواقعة في المناظرة فلا يتم التقريب وانما يتم لو كان
كل دليل مدخول فيه بذلك الاشتمال مشتملا عليها في الواقع وهو ممنوع
لجواز ان يكون ذلك الدخول من المسائل لان اشتمال ولا اشتمال في الواقع
حينئذ يكون دخله دخلا مد فوعا لا وارد انعم لو كان دخله بالاشتمال
على المصادرة موجبا لاشتماله عليها في الواقع لثم ذلك التقريب ولبس
فليس وانت خبير بان هذا الكلام من المحشى بوجه كون الدخول المذكور
الوارد على الدليل المذكور لقصد التغليب خارجا عن قانون المناظرة
وليس كذلك فالاولى ان يحاسب بمنع الكبرى بناء على ان كل دليل
انما يساق لظهور الحق في الظاهر وان سبق للتغليب في الباطن قال المص
والشارح ولا يدفع السند بالمنع والابطال الى الجملة معترضة بين وظائف
السائل للاشارة الى بعض وظائف المعلل عند المنع والمعنى لا شيء من دفع
السند بموجه الا اذا كان مساويا بالمنع والدفع بظاهره اعم من المطالبة
والابطال فلذا حله عليه ولا لكن الاستثناء حينئذ يوجه جواز منع المساوي
اذ النفي والاثبات في الاستثناء يتوجهان الى معنى واحد فاذا توجه النفي
الى مطلق الدفع توجه الاثبات اليه ايضا فلذا احتاج الى تخصيصه ثانيا
لا بمعنى ان المراد بالدفع في جانب النفي مطلق الدفع وفي جانب الاثبات

معنى الابطال لانه ارادة معينين مختلفين في اطلاق واحد وهو غير
جائز عند الجمهور بل بمعنى ان المراد في كلا الجانبين مطلق الدفع لكن
يخصص في جانب الاثبات بالابطال بالقرائن الخارجية عن الكلام
كالتأمل في دليل الجانبين وكاشتهار ان منع السند غير مقبول وان كان
مساويا بخلاف ما اذا خص الدفع بالابطال اذ لا يحتاج الى التخصيص
حينئذ ويكون الكلام حينئذ دالا صريحا على ما هو المقصود الاصيل
الذي هو جانب الاثبات واما جانب النفي فمقصود بالغرض اذ لما كان
المبحث عنه في العلوم هو الاعراض الذاتية اللاحقة للموضوع لذاته
اولساويه لا السلوب عنه كان مسائل العلوم موجبات ضرورة
وبالجملة اذا خصص الدفع بالابطال دل الكلام على ما هو المقصود الاصيل
من غير احتياج الى قرينة خارجية بخلاف ما اذا عم ولذا حكم بظهور
الثاني فلا يتجه عليه ان الثاني ايضا يحتاج الى تخصيص الدفع الاعم
بالابطال بتلك القرائن فلا وجه للحكم بظهور احدهما على الاخر
ثم ان المساواة المبينة لما كان مرجعها الى دوام الاتصال او عدمه
من الجانبين لم يكونا مما يعرض في وقت دون وقت فالمناسب ان يقال
لا يدفع الا السند المساوي الا ان يقال لما كان الكلام الواحد سنداً
لمنوع متعاقبة ومساويا لبعضها دون بعض لم يكن مساويا بالمنع مادام
ذلك الكلام موجودا بل في بعض اوقاته او نقول الحكم بعدم الدفع
على طبيعة السند المتحققة تارة في ضمن المساوي وتارة في ضمن غيره
فلا تكون مساوية مادامت موجودة بل في بعض اوقاتها لكن على الثاني
يلزم استعمال القضية الطبيعية في العلوم الا ان يقال عدم استعمالها
في المسائل الحاكمة على الافراد وفي دلائلها لا فيما هو اشارة الى مسائلها
او دلائلها كالشرطيات والمهملات المشيرة اليهما ثم نقول ان كان التقوية
المأخوذة في مفهوم السند اعم مما بالذات او بالواسطة دخل موضوعات
السند فيه وان خصت بما بالذات كما اختاره الشارح والمحشى خرجت

فحينئذ يتجه ان دفع الموضع المساوي نافع دون غيره بالدليل الذي ذكره
 في دفع السند المساوي وعدم دفع غيره ويحتاج الى تعميم السند ههنا
 من الموضع تساوي اولى احالة حاله الى المقايضة كما لا يخفى قوله
 المشهور ان مساواة الخ قيل يريد ان قولهم السند مساو المنع مجاز
 في النسبة والمراد انه مساو لنقيض المنوع والملازمة بين المنع وبين
 تلك المساواة ان المنع كانه مكان لها انتهى يعني ان المكان الذي ذكره
 في الملازمات اعم من المكان الحقيقي والتزيلي كما في قوله تعالى فارجع
 نجاتهم اى في نجاتهم ولك ان تقول مراده من النسبة المجازية
 هو الاستعارة التخييلية عند السلف والخطيب فانهم شبهوا المنع بمعرض
 المساواة وخلطها الذي هو النقيض في ان كلامهم سار ترفع بدفع السند المساوي
 ثم اسندوا اليه لازم النقيض المشبهه اسنادا مجازيا هو الاستعارة التخييلية التي
 هي قرينة الاستعارة المكنية هذا على تقدير المشهور واما على تقدير القول
 الاقنى فالمراد بالمنع سببه الذي هو الخفاء واحتمال النقيض وبالسند جواز
 حكمه وهو ظاهر قوله بالقياس الى نقيض الخ هذا القياس
 يدل على ان نفس النقيض لا يكون سندا والالم ينحصر السند في المساوي
 والاخص والاعم وايضا لم يصح قولهم لا بدفع السند الا اذا كان مساويا
 لان دفع نفس النقيض ارفع وايضا يجب في السند ان يقيد بقوة زائدة
 على ما فاده المنع من احتمال النقيض وقول السائل بعد المنع لم لا يجوز
 ان يقع نقيض المنوع لا يفيد قوة زائدة في المنوعة وانما يفيد تقرير المنع
 كما هو شأن التوكيد فلا وجه لما قيل النقيض حتى بان يسمى سندا
 قوله بالمعنى المشهور في القضاء بالفعل او بالقوة كما في اطراف الشرطيات
 وذلك المعنى هو النسبة بحسب التحقيق قوله كما اشار في الحاشية
 حيث قال معنى مساواة السند المنع مساواته لا تنفاه المقدمة المنوعة
 ونقيضها كما في قولنا لا نسلم ان الاربعة زوج لم لا يجوز ان يكون فردا وكذا
 الحال في كونه اخص او اعم منه وهذا المعنى الذي ذكرناه مستفاد

قوله فلا وجه لما قيل الخ كونا
 لا حاجة الى ما قيل كون النقيض
 سندا لم يوجد في كتاب القوم
 قوله ثم اسندوا اليه اى المنع لازم
 النقيض المشبهه به وذلك اللازم
 هو المساواة بحسب التحقيق
 العارضة بنقيض المقدمة فان
 قولهم السند مساو المنع يتضمن
 نسبة المساواة الى كل من السند
 والمنع لان المقابلة المشاركة
 بين اثنين والقرينة الصارفة عن
 ابتغاء المنع على معناه الحقيقي هو ظهور
 ان المنع الذي هو فعل اختياري
 ان حصل على المبنى لا فاعل او ما
 يتزب على ذلك الفعل الاختياري
 ان حصل على المبنى لا يفعل لا يكون
 مساويا لحكمه عند اتصال بل هو

من كلام المحقق الشريف ههنا وقد اخذناه من بعض المحققين
 من استاذنا انتهى قال الشريف المحقق في تمثيل السند المساوي
 مثل ان يقال في دليل المدعى هذا زوج فقيل لا نسلم انه زوج لم لا يجوز
 ان يكون فردا واذا قيل ذلك وثبت انه ليس بفرد ثبت انه زوج اذ لا واسطة
 ثبت المقدمة انتهى لا يقال نقيض المقدمة المنوعة اعني سلب
 الزوجية سالبة بسيطة وقولنا انه فرد معدولة والسالبة البسيطة اعم
 من المعدولة فالسند المذكور اخص مطلقا من النقيض لا نأقول
 السالبة والمعدولة متلازمان عند وجود الموضوع والموضوع
 موجود ههنا كما اشار اليه الشريف بكلمة هذا للاشارة الى الموجود
 المحسوس والاربعة موجودة ايضا نعم يمكن ان يكون ذلك السند
 اخص من النقيض باعتبار الجهات فان ايجاب الزوجية ان كان ضروريا
 فنقيضه سلب الزوجية بالامكان العام فاجاب الفردية ان كان ممكنا عاما
 يكون سندا مساويا وان كان ايجابا ضروريا او دائما ومطلقا عاما وممكنا
 خاصا فالسند المذكور يكون اخص مطلقا وان كان ايجاب الزوجية
 بالامكان العام فنقيضه سلب الزوجية بالضرورة فان كان ايجاب الفردية
 ضروريا ايضا كان سندا مساويا وان كان دائما ومطلقا عاما وممكنا عاما
 كان السند اعم مطلقا وان كان ممكنا خاصا كان السند مبيضا وقس
 عليه اعتبار سائر الجهات في هذا المثال وسائر المواد على ما يقتضيه باب
 الموجهات قوله بالقياس الى خفاء المقدمة المنوعة لا يخفى
 ان خفاء المقدمة المنوعة تعبارة عن عدم كونها معلومة بمبطل الماسب
 فقدمه البرهان يكون خفية تتعلق الجزم او الظن او الشك او الوجود
 بنقيضها ومقدمة الامارة انما تكون خفية تتعلق اثباته لا اول بنقيضها
 فالسند المساوي للنقيض اذا اشتمل على واحد من هذه الادراكات الموجبة
 لخفاء المقدمة لموعة يكون سندا اخص من خفاء المنوع كان يقال
 لا نسلم انه زوج كيف وهو فرد قطعا فانه كلما كانت الفردية مجزومة

اعلم من وجه من حكم كل سند
 وبهذا يعلم ان المساواة لحكم السند
 من خواص النقيض ولا توجد
 في نفس المنع ولذا كان استنادها
 قرينة للاستعانة المكنية
 واما فائدة المجاز ههنا فهي
 الاشارة الى ان دفع ابطال المساوي
 لا يفيض ليس من حيث كونه
 ابطالا لما هو مساو للنقيض بل
 من حيث انه ابطال لما هو مساو
 لاحتمال النقيض فيكون اشارة
 الى ما تقول فيما بعد من ان الساقع
 فيها يكون لزوم بين ابطال
 السند واطالان النقيض خفيا
 هو ابطال السند مع بان اللازم
 لا يجزى الا بطلان

لم تكن الزوجية معلومة بالعلم المناسب ولا ينعكس لان ظن الفردية
او الشك فيها يوجب انتفاء العلم بالزوجية ايضا ولو قيل في السند المذكور
كيف وفردية محتمل عندنا كان سندا مساويا لانه كلما ثبت احتمال الفردية
لم يكن الزوجية معلومة وبالعكس لكنه انما يكون سندا مساويا حيث
اذا كان سندا لمنع مقدمة البرهان واما اذا كان سندا لمنع مقدمة الامارة
كان سندا اعم مطلقا لان احتمال الفردية مرجوحا لا يثبت في ظن
الزوجية وانما يثبت فيه الاحتمال المساوي او الراجح ومن هذا القبيل قواهم
لجواز ان يكون فردا او لم لا يجوز ان يكون فردا لان الجواز فيها بمعنى
الاحتمال العقلي الاعم الشامل لجميع هذه الادراكات المناسبة للعلم المناسب
بالمقدمة لا بمعنى الامكان ليكون دعوى الامكان على ان يكون محمولا
او كيفية للنسبة والسند الاخص من التقيض قد يكون مساويا للحق
فيما اذا كان هناك اسانيد كل منها اخص من التقيض وقد ظهر بطلان
ما عدا واحد منها اما بدهة او بالدليل او بالتنبيه فذلك السند الباقي
اخص من التقيض ومساو للحق اذ لم يبق هناك احتمال آخر يوجب
خفاء المقدمة فقد ظهر الفرق بين القولين واما ما سيجي من المحشى
من ان السند الذي هو اخص من وجه من التقيض يجوز ان يكون مساويا
لحقها ففيه نظر كما ستطلع عليه قوله الذي بناء المنع عليه
قبل اشارة الى وجه صحة العدول عن المشهور واپس بشي اذا صح غير
كافية في العدول بل لابد من مرجح وهو صالح للمرجح وكل مرجح محتمل
ولا عكس فالوجه انه اشارة الى المرجح بان يقال ان المنع انما يدور
وجودا وعدمه على خفاء المنوع فالناسب ان يعتبر النسب بالقياس
اليه لا بالقياس الى التقيض ليصح قولهم لا يدفع السند الا اذا كان
مساويا للمنع وذلك لما عرفت ان الاخص مطلقا من التقيض ربما
يكون مساويا للحق كما اذا رأينا من بعد شيئا قائما لبس من ذوات القوائم
الاربعة ولا من الطيور والحشرات بدهة وقلنا انه حجر او شجر لانه

لاحيوان

لاحيوان وكل لحيوان هناك حجر او شجر وقال السائل لانتم انه لحيوان
لم لا يجوز ان يكون انسانا فهذا السند مع كونه اخص من التقيض بقيد
ابطاله اذ ليس هناك احتمال آخر يوجب حقا للحيوانية سوى احتمال
الانسانية فاذا بطل يرتفع الحق ويندفع المنع ولو استقرت بحاث العلماء
وجدت مثله اكثر من ان يحصى وبه ين دفع تحير من قال ليت شعري
بانهم لا يجوزون ابطال السند الاخص ولا يعملون بما يقولون فلا يصح الجزء
السلي من الحصر المذكور اللهم الا ان يكون انسانية ذلك الشئ الذي
ليس من افراد سائر الحيوانات بدهة سندا مساويا لحيوانية وان كانت
اخص من مطلق الحيوانية وبأول امثاله يمثل ذلك وايضا السند المساوي
لالتقيض فديكون اخص مطلقا من الحق فيما اذا اشتغل على واتخذ معين
من الادراكات المناسبة للعلم المناسب بالمقدمة كما سبق فاذا ابطال
فلا يكون ارتفاع الحق وندفاع المنع من جهة بطلان السند بل من جهة
ان دليل الابطال كما ينبغي ذلك السند مع ذلك الادراك المعين بنفيه
مع سائر الادراكات فلا يكون اثباتا للمقدمة بواسطة ابطال السند
بل اثباتا برأسه كما اذا ابطال انسانية الشئ المذكور بان يقال لانه جواد
ولاشي من الجواد بحيون واوسلم ان السند هناك نفس القضية مع قطع
النظر عن عروض الادراك المعين كما يدل عليه قولهم في بيانه النسبة
متى تحقق السند الخ فلا شك ان اللزوم بين بطلان السند المساوي
لالتقيض وبين التقيض قد لا يكون بينا فلا يرتفع الحق والمنع بمجرد ذلك
الابطال بل مع بيان اللزوم فلا يصح الجزء الايجابي من الحصر بخلاف
ما اذا كان مساويا للحق فانه انما يكون مساويا للحق حيث يكون اللزوم يدا
اللهم الا ان يحمل مرادهم على ان النافع هو ابطال المساوي اما وحده
او مع بيان اللزوم ولا يخفى ما في التوجيهين من التكلف فالارلى ما ذهب
اليه هذا القائل وما قيل لواء المساواة وسائر النسب بالقياس الى الحق
لم يصح قولهم لا يدفع الا اذا كان مساويا لان السند الذي كان مساويا

للتفحص ولم يكن مبالوا بالحقا يفيد ابطاله لانه يلزم منه اثبات المقدمة
 للمجموعة ففيه نظير لانه ان اراد انه يلزم اثباتها من جهة بطلان السند
 فممنوع كيف واذا كان ذلك السند اخر مطلقا ومن وجه من الخفاء
 لم يلزم من بطلانه ارتفاع الحقا وبدون ارتفاعه لا يندفع المنع قطعا
 وان اراد انه يلزم من دليل ذلك الابطال اثباتها فليس ولكن النفع هناك
 ليس من جهة بطلان السند بل من جهة ان الدليل يستلزم المقدمة
 المجموعة ايضا ومثله لا يبعد اثباتا بواسطة الابطال كما صرح به بعض
 الافاضل قاضيه هذا الكلام فانه عزيز المرام قوله وفيه ان الظاهر
 ان السند من قبيل التصديقات اما بالفعل كما في الاسانيد المذكورة
 على سبيل القطع واما بالقوة كما في الاسانيد المذكورة على سبيل الجواز
 ودعوى القطع في حكم السند اشد تقوية ووجه الظهور انهم يقيمون على
 بطلانه الدليل والتنبيه فيكون نقيض السند تصديقا ونقيض التصديق
 لا يكون الا تصديقا ولو بالقوة ويبدل عليه قولهم الكلام على السند
 لما على سبيل المنع والتمني بالدليل والتنبيه وانما لم يقع بذلك لما يشير
 اليه في الحاشية من ان السند يجوز ان يكون جواز القضايا المذكورة على
 ان يكون المراد انشاء الاحتمال العقلي لا دعوى ذلك لاحتمال ولا دعوى
 الامكان في الواقع فيكون من قبيل الانشاء كما هو المناسب لتسام الطلب
 فلا يكون مفهوما من شأنه ان يتعلق به التصديق ولا يقدح فيه ما ذكرنا
 في وجه الظهور لان الابطال بالدليل والتنبيه يرفع الاحتمال الذي انشأه
 لكن الظاهر المنبسط هو الاول لانه لا يمتنع في الاسانيد المذكورة على
 سبيل القطع ودعوى انها وان ذكرت على سبيل القطع لكنها مأخوذة
 في الحقيقة من حيث الجواز والاحتمال مشكلة لما عرفت ان دعوى
 القطع اشد في التقوية فليس في حقيقة السند ما يوجب ذلك التأويل
 ويهدا احتل ما قاله بعض الافاضل في شرح الرسالة البركوية من الاداب
 نافلا عن استثناء ان الظاهر ان السند من قبيل التصورات ولذا قال

المع

المعنى ان السند دون ابطال السند بناء على ان التخيير في التصورات
 دون الابطال انتهى مالا اقول مع انه مبني على ان اللامطابقة تخير
 في التصورات كالتصديقات اذا لامعنى لتفي الاحتمال الذي انشأه المانع
 الا باعتبار مطابقته للواقع لان نفي ذاته نفي البديهي كني نقض النقاش
 والتحقيق ان اللامطابقة انما تجرى في التصديقات لا في التصورات فالنفي
 انما يتعلق بحكم تضمنه السند لا بنفس السند الذي ليس بمفهوم تصديق
 واما ما قيل السند ما يقوى المنع لا ما يشته ولا يورد الا بما يشعر بالتردد فلا
 يكون من قبيل التصديقات ففيه انه على تقدير تمامه انما ينفى كونه تصديقا
 بالفعل لا مطلقا والمراد ذلك لما عرفت ان المقدمة كما تنهدم بالحكم
 بتقيضا تنهدم بالشك والوهم فلا يحتاج السند الى التصديق بالفعل
 قطعا فكيف يدعيه المحشي كما لا يخفى قوله وخفاء المقدمة
 من قبيل التصورات لانه عبارة عن عدم العلم المناسب للمطلب من
 المقدمة التي من شأنها ان تكون معلومة بذلك العلم فيكون من المعاني
 المفردة كالجهل والعمى نعم خفاء المقدمة مركب تقيدي لكن
 المركبات التقيدية لما شتمل على تفصيل النسبة الخبرية لم يكن من شأنها
 ان يتعلق بها التصديق فلا يكون شي منها مفهوما تصديقا وان تضمنه
 فيكون من قبيل التصورات قطعا قوله فاعتبار النسبة ليس
 على ما ينبغي اذ اللابقي اعتبارها اما بين مفهومين تصديقيين واما
 بين مفهومين تصوريين لا بين المختلفين ولم يقل غير صحيح اذ لا شبهة
 في صحته اذ لابد من انساب احد المفهومين واو مختلفين الى الاخر باحدى
 النسب سواء بحسب الحمل او بحسب التحقق واعلم انه قال في الحاشية
 وايضا يلزم على هذا ان لا يكون قولنا الاربعة فردا مساويا بالمنع قولنا
 الاربعة زوج مع انه مساو له قطعا وابطاله يستلزم اندفاعه ضرورة
 ولك ان تقول السند جواز معنى القضية المذكورة لانفسها كما يدل عليه
 قولهم لم لا يجوز ان يكون كذلك او ما يودى مؤداه ولا شك ان جواز

فردية الاربعة مساو خفا زوجيتها ويمكن ارجاع القول الاول اليه بان
يقال المراد بنقيض المقدمة الممنوعة احتمال النقيض والسند هو الجواز
في هذا القولان بلا اشكال لكن يلزم على هذا اعتبار النسبة في المفهومات
التصورية بحسب التحقق وهو خلاف المشهور فتدبر انتهى يعني ان تحقق
الفردية في الواقع اعم من وجه من خفا الزوجية لامساولة اذ قد يتحقق
الفردية في الواقع ولا يتحقق الزوجية عند السائل حيث يعلمه زوجا وقد
يتحقق الزوجية ولا يتحقق الفردية حيث يكون زوجا ولا يعلمه السائل وقد
يجتمعان حيث يكون فردا ويتحقق زوجية عند السائل اقول يتوجه
عليه وجوه البحث منها ان الجواب المشار اليه بقوله ولك ان تقول الخ
بما لا يتشبه في الاسانيد المذكورة على سبيل القطع اذ لا وجه لتأويلها بالجواز
لما عرفت ان القطع والحكم في السند اشد تقوية على ان تعريف السند
كما يصدق على مجموع الجواز والخاص بصدق على مجرد الخاص ومنها
ان الزوجية مثلا ربما يكون مقدمة برهان ويكون معلومة عند السائل
تقليدا ومع ذلك بمنعها ويكون منعه اياها موجه من غير احتمال للنقيض
اذا التقليد مع كونه علما جازما غير مناسب للمطلب بالبرهان فالحق الذي
هو مدار المنع الموجه لا يصح ان يحمل على معنى احتمال النقيض اللهم
الا ان يحمل على ما يعم الاحتمال في الحال او في المسأل وفي التقليد احتمال
النقيض في المسأل بتشكيك المشكك وان لم يكن منه احتمال في الحال
ومنها انه بعد ذلك لا يتم فيما اذا كان سند المنع مقدمة البرهان
لما عرفت ان الجواز بمعنى الاحتمال العقلي للفردية بمجامع مع
ظن الزوجية فيكون سندا اعم من منع مقدمة الامارة الا ان يحمل الجواز
على الجواز المنافي للعلم المناسب ومنها ان ارجاع المشهور الى ذلك القول
لا يرتضيه اعتبارهم النسبة بين حكمي السند والنقيض فانهم قالوا
في المساواة مثلا متى تحقق حكم السند تحقق النقيض وبالعكس وحل
ذلك على معنى متى تحقق احتمال السند تحقق احتمال النقيض وبالعكس

مع كونه تكلفا يجعل كلامهم منظورا فيه اذ ربما يحتمل احد المساويين
بدون الاخر فيما اذا كان اللزوم بينهما خفيا الا ان يقال اذا حل كلامهم
على ذلك المعنى يختص السند المساوي عندهم بما يكون التلازم والمساواة
بين الحكمين بينا اذ المساواة بين الاحتمالين يحتاج الى ذلك ومنها
انك عرفت ان السند الاخص مطلقا من النقيض قد يكون مساويا
لاحتمال النقيض وخفا المنوع وسيجيء منه ان الاخص من وجه يجوز
ان يكون مساويا لخفا فلو كان مراد اهل المشهور بهذا لجوزوا
ابطال الاخص مطلقا او من وجه من النقيض مع انهم لم يجوزوا ابطال
شيء منهما الا ان يمنع عدم تجويزهم اياه حيثئذ ومنها ان لا نسلم انه على تقدير
ارجاع القواين اليه يلزم اعتبار النسبة بين مفهومين تصورين لجواز
ان يعتبروها بين الحكمين بناء على تأويل احتمال النقيض وجواز السند
بالضمتين كخفا المقدمة الممنوعة كما يأتي ولو سلم فتلك النسبة بينهما
ربما يقع من القوم فعدم اللياقة بمنوع ولو سلم فلانسلم انه غير لائق
ههنا اذ الحاجة مست اليه بناء على ان الاحتمالين متباينان بحسب الحمل
وكذا احتمال السند وخفاء المنوع فبا اعتبار النسبة بحسب الحمل
لا يتغير من الاسانيد ما ينفع استناده او ابطاله عن غيره بل لابد من النسبة
بحسب التحقق واعمله وجه التدبر او بعض الوجوه السابقة او كلها
قوله اللهم الا ان يرجع الخ بان يقال هذه المقدمة خفية حيثئذ
يكون الخفا مفهوما تصديقا وكذا احتمال النقيض اي نقيض المقدمة
محتمل لكن المنع مبني على نفس الخفا لا على دعواه فقوله الذي بناء المنع
عليه اياه ويحتاج الى تأويله بان المراد بناء المنع على تحقق مضمونه
ولذا صدره بما يدل على الضعف قوله ليس بوجه اصلا اي قطع
احتمال التوجيه قطعا فلا يوجه منعه بوجه لا قبل اثبات المنوع ولا بعده
ولامن حيث انه سند ولامن حيثية اخرى ولذا اورد عليه القائل
فما بعد بان منعه بوجه بعد الاثبات من حيث انه معارض قوله

قوله الا ان يمنع عدم تجويزهم
ايه حيثئذ الخ اي حينما ارادوا
بالنقيض احتمال النقيض اذ يكون
مرادهم حيثئذ من السند المساوي
لنقيض هو السند المساوي
لاحتمال النقيض قد ب

وابطلاله موجه ولو كان بعد اثبات المنوع لان ذلك الابطال دليل آخر
على ثبوت المنوع وتعدد الادلة جاز قوله كما اشار اليه في الحاشية
حيث قال اشهر بينهم ان منع السند مطلقا ليس بموجه وابطلاله
لا يفيد الا اذا كان مساويا لقائل ان يقول لاحاجة الى هذه الحاشية
ولا الى البناء عليها لان المبنى عليه مذکور في اصل الشرح الا ان يحتاج
الى ذكر الاشهر قوله وقد يقال الخ القائل هو الفاضل العصام
حيث قال ثم اقول يجب دفع السند الملزوم لتقيض المقدمة المنوعة بعد
اثباتها اما بالمنع او الابطال اذ لو لم يدفع لم ينفع الاستدلال على المقدمة
اوجود معارض وهذا بين وان اتفق كلهم على انه لا يدفع السند بالمنع اصلا
ولا بالابطال اذ لم يكن مساويا وليس لك ان تقول ان مرادهم انه لا يمنع
السند من حيث انه سند وموقوفاته لا ينفع فيها هو واجب على المعلن
عن اثبات المقدمة المنوعة واما من حيث انه معارض فلا بد من دفعه
لان دفع السند بالابطال ايضا من حيث انه سند لا ينفع فلا يصح
انه لا يجوز ابطال السند الا اذا كان مساويا لان نفع ابطال السند المساوي
ليس من حيث انه سند ومقولان بطلان المقوى للشيء لا ينفع في بطلانه
بل من حيث انه مساو له في التحقيق انتهى بعبارة اقول لتقيضه انه لا يصح
قولهم ان السند لا يمنع اصلا لجواز منع السند الملزوم لتقيض من حيث كونه
معارضا سواء كان مساويا للتحقق او اخص منه مطلقا ومن وجه ولا قولهم
لا يصح ابطال غير المساوي لان ابطال الاخص من التقيض من هذه الحاشية
نافع وان لم يكن مساويا للتحقق فنقل المحشى ايراده على قولهم الاول
دون الثاني ليس كما ينبغي قوله ينبغي ان يكون منع السند المساوي
اي منع ذاته او منع استلزامه تقيض المنوع اذ المعارض كيندفع بمنع الكل
فحينئذ يشمل هذا الكلام من الفاضل على النقد في قولهم ان الدخل
في السند بانه غير صالح للاستدلال لانه غير مقول بالمنع خارج عن قانون التوجيه
لا يقال الكلام في السند الملزوم فلا يصح منع استلزامه لانا نقول المراد

ما هو ملزوم في زعم المانع فيجوز ان لا يكون ملزوما في الواقع ولو سلم فالمنع
المربح لا يجب ان يكون واردا لامدفعوا كما سبق مثله ثم ان قيد المساوي
سهو وقع بدل قيد الملزوم الاعم من الاخص والمساوي كما هو مصرح به
في كلام القائل نعم لو كان ايراد القائل على الشارح لكان له وجه لكن
ايراده على المبنى عليه المشتهر كما يدل عليه قوله عليهم قوله يكون
حينئذ معارضا اي ممانعا في ثبوت المقتضى فالمعارضة ههنا مستعملة
في المعنى المجازي الذي هو الممانعة في ثبوت المقتضى لافي الاصطلاح
الذي هو ممانعة الدليل للدليل في ثبوت المقتضى كما ان المنع في منع السند
مستعمل في مطلق المطالبة فلا يرد عليه ان المعارضة في الاصطلاح
انما توجد بين دليلين لا بين سند ودليل مع ان القائل يتزعم في تخصيص
المعارضة بما بين الدليلين واما ما قبل لا يبق بعد اثبات المقدمة باقامة
الدليل سند في الحقيقة فلا يتصور التعارض ولو سلم فلا يصدق
عليه تعريف المعارضة ففيه انه بعد ما توجه عليه ما قد مناه يرد عليه
انه ان اراد ان السند بعد اثبات المقدمة لا يبق سندا بل ينقلب دليلا
فلا يفرع قوله فلا يتصور التعارض وان اراد انه بعد الاثبات يمتلئ
بالكلية بناء على ان اثبات المقدمة برفع احتمال التقيض اللازم للسند فيرفع
احتمال السند الملزوم ففيه انه انما يتم في الاسانيد المذكورة على سبيل
الجواز لا على سبيل القطع اذ القطع يقاوم القطع ويعارضه ومرار
القائل يجوز منع الاسانيد المذكورة على سبيل القطع وهي التي من شأنها
التعارض لا منع كل سند وهذا القدر ينقدح قولهم لا يمنع شيء من السند
اصلا واعلم ان الجواز المأخوذ في السند اذا حبل على معنى الامكان
سواء كان محمولا او كيفية للنسبة كان ذلك السند من الاسانيد المذكورة
على سبيل القطع فان كان السند بعد ذلك ملزوما للتقيض يتم ما اورده
القائل عليهم بالنسبة اليه ايضا قوله فيكون دفعه بالمنع او الابطال
اي دفع ذاته واستلزامه لما عرفت ان المعارض يتدفع بالكل ثم المراد

دفع السند اذا لا كلام في جواز دفعه بعد اعتبار السائل حيثية التعارض وانقلابه دليلا وفي اخذ الابطال نعيم الاراد عليهم حيث خصصوا جواز ابطال المساوي بحقيقة المساواة بان ابطاله نافع من حيث كونه معارضا وملزوما للنقيض كالسند الاخص فيجوز ابطاله بكلا الحيتين فان قلت ذات السند واستلزامه يكون مقدمة معينة من المعارض فيكون ابطاله غصبا غير موجه قلت قد عرفت ان الكلام في دفع السند مادام سندا وقبل انقلابه دليلا والغصب ابطال مقدمة معينة من الدليل لامن السند اذ ليس التعليل على السند حق المانع ليكون هناك اخذ منصبه ولو سلم فالمراد ابطال السند بجميع مقدماته من حيث المجموع لا ابطال الدليل المأخوذ من السند كما وهم اذ لا دليل قبل اعتبار التعارض من جانب المانع قوله كما ان ابطال السند الخ جواب السؤال الذي اورده القائل على نفسه بقوله وليس لك ان تقول الخ كما نقلنا اعلم ان اراد القائل معارضة لقولهم لاشي من منع السند ينفع باثبات نقيضه فحاصل السؤال اسقاط المعارضة بمنع تقريب دليل المعارضة مستند بتحرير مرادهم بان يقال يجوز ان يكون مرادهم لاشي من منع السند من حيث هو سند ومقوي نافع فاذا كرر لا يدل على نقيض مدعاهم وانما يدل على ان منع السند من حيث كونه معارضا نافع وهم لا ينكرونه ولا تنافي بينهما وحاصل الجواب ابطال السند بانه لا يجوز ان يكون مرادهم ذلك والالم يصح قولهم منع السند ليس بموجه اصلا وابطاله موجه اذا كان مساويا كما هو المنتهز بينهم لان السند في الحكمين المذكورين واحد فاذا قيد في الحكم الاول بحقيقة السندية والتقوية فلا بد وان تعديها في الحكم الثاني فثبت بلزم ان لا ينفع ابطال السند المساوي الا من حيث كونه سندا ومقويا مع ان نفعه من حيث كونه مساويا يلزم من دفعه دفع المنع لامن حيث كونه سندا ومقويا والانتفع ابطال الاخص عندهم وهو باطل فقد ثبت ان مرادهم بيان حكم السند مطلقا لامن حيث

كونه

قوله ابطال السند بجميع
مقدماته المقدمة منها مجاز
فلا ينبغي ان المقدمة مخصوص
بالدليل ولا تصور في السند

كونه سندا فثبت يكون مدعاهم لا يمنع السند بحقيقة من حيثيات ويتم المعارضة المذكورة وبما قررنا اندفع عنه ما يمكن ان يقال يجوز ان يقيد بحقيقة السندية في حكمهم بعد جواز منعه ولا يقيد في حكمهم بجواز ابطاله قوله وفيه نظر الخ اعلم ان حاصل اراد القائل عليهم الجرا الى ان يقال ان ارادوا السند مطلقا فكما يجوز ابطال المساوي من حيث المساواة يجوز دفع السند الملزوم للنقيض بالمنع او الابطال من حيث التعارض بقياس من الشكل الاول بان يقال لان دفعه من حيث التعارض نافع في دفع المعارض لدليل الاثبات وكل ما هو كذلك فهو موجه وان ارادوا السند من حيث هو سند فكما لا يجوز منعه لا يجوز ابطاله وهذا النظر من المحشى اختصار للشق الاول ومنع الكبرى الشكل الاول مستندا بان الموجه يجب ان يكون مبنيا على ما اعتبره الخصم فلما لم يعتبر المانع في سند ما عدا حيثية السندية والتقوية فالاصل ان لا يكون الدفع المبني على اعتبار المساواة او التعارض موجهما لكن وجهوا ابطال المساوي من حيث المساواة لضرورة احتياج المعلن اليه في الاثبات الواجب عليه في مقابلة المنع وتلك الضرورة متغية في الدفع المبني على اعتبار التعارض لان اثبات المقدمة الممنوعة لا يتوقف على دفع المعارض وفيه بحث من وجوه الاول ما قاله بعض الافاضل انما يثبت الاحتياج اذا لم يكن له دليل اخر لاثباتها واما اذا كان له دليل اخر فلا يحتاج الا ان يعتبر اطراد الباب الثاني ان كل دليل يصلح لابطال السند المساوي فهو صالح لاثبات المقدمة اول الامر فغ وجوده لا يحتاج المعلن الى اعتبار المساواة اذا الواجب عليه مطلق الاثبات للاثبات بواسطة ابطال السند الثالث ان المعلن القاصد لاظهار الحق يحتاج الى اثبات المقدمة بلا معارض ظهر عنده وان لم يحتاج الى دفع معارض لم يظهره الرابع ان جواز المنع والدفع انما بدوران وجود او عدمه على جواز الاعتبار لاعلى الاحتياج اليه فلما جاز

وابطاله موجه ولو كان بعد اثبات المنوع لان ذلك الابطال دليل آخر
على ثبوت المنوع وتعدد الادلة جاز قوله كما اشار اليه في الحاشية
حيث قال اشتهر بينهم ان منع السند مطلقا ليس بموجه وابطاله
لا يفيد الا اذا كان مساويا لقائل ان يقول لاحاجة الى هذه الحاشية
والا الى البناء عليها لان المبني عليه مذكور في اصل الشرح الا ان يحتاج
الى ذكر الاشتهار قوله وقد يقال الخ القائل هو الفاضل العصام
حيث قال ثم اقول يجب دفع السند الملزوم لتقيض المقدمة المنوعة بعد
اثباتها اما بالمنع او الابطال اذ لو لم يدفع لم ينفع الاستدلال على المقدمة
اوجود معارض وهذا بين وان اتفق كلهم على انه لا يدفع السند بالمنع اصلا
ولا بالابطال اذ لم يكن مساويا وليس لك ان تقول ان مرادهم انه لا يمنع
السند من حيث انه سند وموقوف انه لا ينفع فيها هو واجب على المعلن
من اثبات المقدمة المنوعة واما من حيث انه معارض فلا بد من دفعه
لان دفع السند بالابطال ايضا من حيث انه سند لا ينفع فلا يصح
انه لا يجوز ابطال السند الا اذا كان مساويا لان نفع ابطال السند المساوي
ليس من حيث انه سند ومقولان بطلان المقوى للشيء لا ينفع في بطلانه
بل من حيث انه مساو له في التحقيق انتهى بعبارة اقول فليخصه انه لا يصح
قولهم ان السند لا يمنع اصلا لجواز منع السند الملزوم لتقيض من حيث كونه
معارضا سواء كان مساويا للخصم او اخص منه مطلقا ومن وجه ولا قولهم
لا يصح ابطال غير المساوي لان ابطال الاخص من التقيض من هذه الطبيعة
نافع وان لم يكن مساويا للخصم فنقل المحشى ابراهه على قولهم الاول
دون الثاني ليس كما ينبغي قوله ينبغي ان يكون منع السند المساوي
اي منع ذاته او منع استلزامه تقيض المنوع اذا معارض كيندفع بمنع الكل
فحينئذ يشتمل هذا الكلام من الفاضل على القدح في قولهم ان الدخول
في السند بانه غير صالح للسندية لانه غير مقول بالمنع خارج عن قانون التوجيه
لا يقال الكلام في السند الملزوم فلا يصح منع استلزامه لانا نقول المراد

ما هو

ما هو ملزوم في زعم المانع فيجوز ان لا يكون ملزوما في الواقع ولو سلم فانع
الموجه لا يجب ان يكون واردا لامدفعه كما سبق مثله ثم ان قيد المساوي
سهو وقع بدل قيد الملزوم الاعم من الاخص والمساوي كما هو مصرح به
في كلام القائل نعم لو كان اراد القائل على الشارح لكان له وجه لكن
ايراده على المبني عليه المشتهر كما يدل عليه قوله عليهم قوله يكون
حينئذ معارضا اي ممانعا في ثبوت المقضي فالمعارضة ههنا مستعملة
في المعنى المجازي الذي هو الممانعة في ثبوت المقضي لافي الاصطلاح
الذي هو ممانعة الدليل للدليل في ثبوت المقضي كما ان المنع في منع السند
مستعمل في مطلق المطالبة فلا يرد عليه ان المعارضة في الاصطلاح
انما توجد بين دليلين لا بين سند ودليل مع ان القائل يتنازعهم في تخصيص
المعارضة بما بين الدليلين واما ما قبل لا يبق بعد اثبات المقدمة باقامة
الدليل سند في الحقيقة فلا يتصور التعارض ولو سلم فلا يصدق
عليه تعريف المعارضة ففيه انه بعد ما توجه عليه ما قد مناه يرد عليه
انه ان اراد ان السند بعد اثبات المقدمة لا يبق سندا بل ينقلب دليلا
فلا يفرع قوله فلا يتصور التعارض وان اراد انه بعد الاثبات يطل
بالكلية بناء على ان اثبات المقدمة يرفع احتمال التقيض اللازم للسند فيرفع
احتمال السند الملزوم ففيه انه انما يتم في الاسانيد المذكورة على سبيل
الجواز لا على سبيل القطع اذ القطع يقاوم القطع وبمعارضة ومراد
القائل تجوير منع الاسانيد المذكورة على سبيل القطع وهي التي من شأنها
التعارض لا منع كل سند وهذا القدر ينقدح قولهم لا يمنع شيء من السند
اصلا واعلم ان الجواز المأخوذ في السند اذا حمل على معنى الامكان
سواء كان محمولا او كيفية للنسبة كان ذلك السند من الاسانيد المذكورة
على سبيل القطع فان كان السند بعد ذلك ملزوما للتقيض يتم ما اورده
القائل عليهم بالنسبة اليه ايضا قوله فيكون دفعه بالمنع او الابطال
اي دفع ذاته او استلزامه لما عرفت ان المعارض يندفع بالكل ثم المراد

دفع السندا اذ لا كلام في جواز دفعه بعد اعتبار السائل حيثية المعارض
وانقلابه دليلا وفي اخذ الابطال نعميم الايراد عليهم حيث خصصوا
جواز ابطال المساوي بحجية المساواة بان ابطاله نافع من حيث كونه
معارضاً وملزوماً للنقض كالسند الاخص فيجوز ابطاله بكافة الحيتين
فان قلت ذات السندا واستلزامه يكون مقدمة معينة من المعارض
فيكون ابطاله غصبا غير موجه قلت قد عرفت ان انكلام في دفع السند
مادام سندا وقيل انقلابه دليلا والغصب ابطال مقدمة معينة
من الدليل لامن السند اذ ليس التعليل على السند حق المانع ليكون
هناك اخذ منصبه ولو سلم فالمراد ابطال السند بجميع مقدماته
من حيث المجموع لا ابطال الدليل المسأخوذ من السند كما وهم اذ
لادليل قبل اعتبار المعارض من جانب المانع قوله كما ان ابطال
السند الخ جواب السؤال الذي اورده القائل على نفسه بقوله ولبس
لك ان تقول الخ كما نقلنا اعلم ان اراد القائل معارضة لقولهم لاشي
من منع السند ينافع باثبات نقيضه فحاصل السؤال اسقاط المعارضة
بمنع تقريب دليل المعارضة مستند بتحرير مرادهم بان يقال يجوز ان يكون
مرادهم لاشي من منع السند من حيث هو سند ومقوب نافع فاذا ذكره لا يدل
على نقيض مدعاهم وانما يدل على ان منع السند من حيث كونه معارضا نافع
وهم لا ينكرونه ولا تنافي بينهما وحاصل الجواب ابطال السند بانه لا يجوز
ان يكون مرادهم ذلك والام يصح قولهم منع السند ايس بموجه اصلا
وابطاله موجه اذا كان مساويا كما هو المشتهر بينهم لان السند في الحكمين
المذكورين واحد فان قيد في الحكم الاول بحجية السندية والتقوية فلا بد
وان تقيد بها في الحكم الثاني فحينئذ يلزم ان لا ينفع ابطال السند المساوي
الامن حيث كونه سندا ومقوبا مع ان نفعه من حيث كونه مساويا يلزم
من دفعه دفع المنع لامن حيث كونه سندا ومقوبا والانتفع ابطال الاخص
عندهم وهو باطل فقد ثبت ان مرادهم بيان حكم السند مطلقا لامن حيث

قوله ابطال السند بجميع
مقدماته المقدمة منها مجاز
فلا ينبغي ان المقدمة مخصوص
بالدليل ولا تصور في السند على

كونه

كونه سندا فحينئذ يكون مدعاهم لا يمنع السند بحجية من الحيات ويتم
المعارضة المذكورة وبما قررنا اندفع عنه ما يمكن ان يقال يجوز
ان يقيد بحجية السندية في حكمهم بعد جواز منعه ولا يقيد في حكمهم
بجواز ابطاله قوله وفيه نظر الخ اعلم ان حاصل اراد القائل
عليهم الجرا الى ان يقال ان ارادوا السند مطلقا فكذلك يجوز ابطال المساوي
من حيث المساواة يجوز دفع السند الملزوم للنقض بالمنع او الابطال
من حيث المعارض بقياس من الشكل الاول بان يقال لان دفعه
من حيث المعارض نافع في دفع المعارض لدليل الاثبات وكل ما هو
كذلك فهو موجه وان ارادوا السند من حيث هو سند فكذلك لا يجوز
منعه لا يجوز ابطاله وهذا النظر من المحشى اختيار للشق الاول ومنع
الكبرى الشكل الاول مستندا بان الموجه يجب ان يكون مبنيا على ما اعتبره
الخصم فلما لم يعتبر المانع في سنده ما عدا حجية السندية والتقوية
فلا يصلح ان لا يكون الدفع المبني على اعتبار المساواة او المعارض موجه
ايكن وجه ابطال المساوي من حيث المساواة لضرورة احتياج
المعلل اليه في الاثبات الواجب عليه في مقابلة المنع وتلك الضرورة
متغية في الدفع المبني على اعتبار المعارض لان اثبات المقدمة المتنوعة
لا يتوقف على دفع المعارض وفيه بحث من وجوه الاول ما قاله بعض
الافاضل انما ثبت الاحتياج اذا لم يكن له دليل اخر لاثباتها واما اذا كان له
دليل اخر فلا يحتاج الا ان يعتبر اطراد السبب الثاني ان كل دليل
يصح لا بطل السند المساوي فهو صالح لاثبات المقدمة اول الامر دفع
وجوده لا يحتاج المعلل الى اعتبار المساواة اذا الواجب عليه مطلق
الاثبات للاثبات بواسطة ابطال السند الثالث ان المعلل القاصد
لاظهار الحق يحتاج الى اثبات المقدمة بلا معارض ظهر عنده وان
لم يحتاج الى دفع معارض لم يظهر له الرابع ان جواز المنع والدفع انما يدوران
وجود او عدمه على جواز الاعتبار لاعلى الاحتياج اليه فلما جاز

اعتبار التعارض وان لم يحتج اليه جاز الدفع المبني عليه واعلمه مراد
من قال عدم الاحتياج اليه في اثبات المقدمة مما لا يفيد في المقام شيئا كما
لا يخفى اقول هذا مدفوع بما حررنا مراد المحشي من ان الاصل ان لا يجوز
ابطال المساوي من حيث المساواة ايضا لكنه جواز لضرورة كما
لا يخفى واعلم انه قد وقع في بعض النسخ جواب اخر حيث قال
بعد قوله فامر زائد على ما اعتبره فلا يفيد المنع المبني عليه اذ المنع لا بد
ان يتطرق بما اعتبره الخصم من حيث انه اعتبره واللام يكن مضمر له بخلاف
الابطال لان اثبات المقدمة المنوعة لا يجب ان يكون مبنيا على اعتبار
الخصم بل يجوز بتساؤه على مساواة السند بحسب نفس الامر انتهى
اقول لا يخفى التدافع بين النسختين لان النسخة الاولى دلت على ان مطلق
الدفع منع كان او استدلالا لا يجب ان يكون مبنيا على ما اعتبره الخصم
كما اشترنا فان صحت الاولى لم يصح ما في هذه النسخة وان صحت الثانية
تفقد الاولى بوجه اخر خامس للوجوه الاربعة التي ذكرناها مع ان القائل
ان يقول هذا على تقدير تمامه انما يفيد عدم جواز منع السند من حيث
المساواة او من حيث التعارض او من حيثية اخرى غير ما اعتبره المانع
ولا يفيد عدم جواز ابطال السند الملزوم من حيث التعارض بل جوازه
من هذه الحيثية فلا يكون حاسما لمادة الاشكال لما عرفت اشكال القائل
ليس في مجرد قولهم لا يمنع السند اصلا بل شامل لقولهم ولا يبطل
الا اذا كان مساويا ثم اقول مع وضوح الامر خفي تحقيق هذا المقام على
هذين القاضلين المحشي والفاضل المعصم لانه مدفوع عنهم بما فاض
العزير العلام بان يقال السند الملزوم للتقبض وان ذكر على سبيل
القطع في ذاته لكن لا شك ان ذاته واستلزامه مأخوذ في الظاهر على
سبيل الجواز لان المنع في الظاهر مبني على التردد والجواز فلا يكون
معارضا لدليل الاثبات ما لم يعتبر الخصم التعارض ويدعى القطع فيه
اذا الاحتمال لا يعارض القطع وكذا الكلام فيما اذا كانت المقدمة ظنية

وكان

وكان دليل الاثبات اشارة اذ الظن انما يعارضه الظن فلا يعارض السند
ايها ما لم يدع الخصم فيه الظن فالسند مادام سندا لا يتحقق فيه حيثية
التعارض وانما يتحقق تلك الحيثية بعد ادعاء القطع او الظن فيه وحيث
لا يبقى سندا بل ينقلب دليلا وقد عرفت ان مرادهم السند مادام سندا
لا يمنع بحيثية من الحيثيات الجامعة مع سندیته ويبطل اذا كان مساويا
بحيثية المساواة الجامعة مع سندیته لان المساواة بين الحكمين لا يتوقفه
على التصديق بهما كما في اطراف الشرطيات بخلاف التعارض فلا
اشكال عليهم اصلا قوله ولا شك ان في ابطال الخ كلمة ان في امثاله
مخففه عاملة في ضمير الشأن المقدر اذ الفعل لا يصلح اسم لها قوله نعم
الخ ظاهره تعيين لمنشأ غلط السائل بانه اشتبه عنده جوازه قبل اعتبار
السائل التعارض بجوازه بعد الاعتبار وانقلاب السند دليلا معارضا
فيه ان العامل لم يشبه احدهما بالآخر بل اعدى حكم الثاني الى الاول
ايضا فالوجه انه لما انكر جوازه قبل اعتبار التعارض اوهم انكاره
بعده ايضا فدفعه بان لا تنكر جوازه بعد الاعتبار وهو لا يقدح في مدعى
القوم لانه مشروطة عامة او خاصة وبعد اعتبار التعارض لا يبقى سندا
بل ينقلب دليلا ولقد انطق الله ههنا بالحق لا فيما قبل لما عرفت
من وجوه البحث بخلاف التحقيق الذي ذكرناه آنفا قوله اعني
المطالبة مطلقا اي سواء كانت مطالبة على المقدمة او على شيء اخر
كالسند والمنع وسواء كانت مجردة او مع السند وهذا التجوز من المعنى
الاخص من باب ذكر الخاص وارادة العلام وسنعرّف ان الحق ان يجوز
من المنع بالمعنى الاعم قوله كما يدل عليه تقابل النفي يعني ان النفي بالادليل
او التنبيه بعينه هو معنى الابطال لكنه كما يقابل مطلق المطالبة بتقابل
المطالبة المخصوصة لان المبين للعلام مبين للخاص قطعا فحصر
التقابل لم يدل على ان المراد مطلق المطالبة ولذا عطف عليه الحصر
ليكون مجموع التقابل والحصر دالا على ان المراد مطلق المطالبة اذ لو

جعل على المعنى الاعم الشامل للمطالبة والابطال لم يصح التقابل ولو حمل
على المطالبة المخصوصة كالمجردة او مع السند لم يصح حصر الكلام
على السند فهما لان حصره في الابطال والمطالبة المجردة مثلا غير
حاصر لان المطالبة مع السند داخل في المقسم ايضا فظهر فساد ما قبل
ان التقابل معين للمراد والحصر صارف وينجبه على المحشى ان المقسم
ان كان عبارة عن الكلام الموجه لم يصح تقسيمه الى القسم الاول وان كان
عبارة عن مطلق الكلام يدخل فيه الحكم بطلان السند من غير دليل
او تنبيه فلا يكون التقسيم حاصرا وان حمل المنع ههنا على مطلق
المطالبة فالصواب ان يحمل المنع ههنا على مطلق الدخول مطابقة كان
او ابطالا ثم يخصص بماعدا الابطال بالدليل والتنبيه بقربة التقابل
وينتظم استدلال الشارح على عدم افادته لان دعوى بطلان السند
من غير دليل او تنبيه لا يفيد اثبات المقدمة المنوعة كالمطالبة عليه فعلى
هذا يكون الجوز من المعنى الاعم قوله وكذا المنع المضاف اى لكونه
مضافا الى ما ليس بمقدمة ولا دليل فلا يحمل على شئ من المعنيين الحقيقيين
المختصين بالمقدمة والدليل فاما محمول على مطلق الدخول او على مطلق
المطالبة والاول باطل بشهادة ان ابطال المؤيد بالدليل او التنبيه مفيد
فمعين الثاني فالاضافة صارفة وما ذكره في القسم الثاني معين للمراد
ويتوجه عليه مثل ما ذكرنا واما ما قبل ان منع المنع غير معقول ولو بالمعنى
المجازى فليس بشئ لان المراد بمنع المنع صحة كما ان المراد بابطاله
ابطال صحته ولا شك ان دعوى الصحة تتعلق بما كل من المطالبة والابطال
وان لم يكن الاول مقبدا قوله فلا ينجبه ما ذكره في الحاشية حيث قال
وانت تعلم ان المنع على ما سبق طلب الدليل على المقدمة وان المقدمة
ههنا ما يتوقف عليه صحة الدليل فلا يتصور حينئذ تعلق المنع بشئ
من المنع وما يؤيده فلا يظهر وجه قولهم ان منع المنع ومنع ما يؤيده الخ
لانه بظاهره يفيد جواز تعلق المنع بكل منهما لكنه لا يتعلق بشئ منهما

كاسبق انفسا انتهى وحاصل دفع الانجباء انه انما لا يكون لقولهم وجه
لو لم يكن المنع فيه مجازا المطلق المطالبة بقربة ظاهرة وهو ممنوع
ولاشك ان مطلق المطالبة يتصور تعلقها بدعوى صحة المنع وما يؤيده
وان لم تكن مقيدة لاثبات المقدمة اذ بمجرد احتمال صحة المنع
والمؤيد يتم المنع واحتمال عدم الصحة الذى يفيد منع المنع لا يدفع احتمال
الصحة اذ الجواز لا يدفع الجواز قال الشارح لان منع المنع ومنع ما يؤيده
لا يفيد اثبات المقدمة المنوعة وكل ما هو موجه في مقابلة المنع فهو
يفيد ذلك الاثبات ينتج من الشكل الثانى انه لا شئ منهما بموجبه في مقابلة
المنع لكنه جار في الانتقال الى دليل اخر مع انه بموجه هناك واوقالوا
لانهما لا يفيد اثبات اصل المطلوب ولو بالواسطة لما جرى فيه وكفاهم
لان ابطال السند المساوى واثبات المقدمة يفيدان اثبات اصل المطلوب
بالواسطة وستعرف جوابه قوله **يعنى** ان اثبات المقدمة الخ يعنى
ان ليس مرادهم من قولهم عند منع المسامع معنى في جميع اوقات توجده المنع
والا لم يجوز عندهم انتقال المعطل هناك من دليل الى دليل اخر او من بحث
الى اخر لغرض من الاغراض لانه ترك الواجب حينئذ وايضا لو كان
مرادهم ذلك لتحقيق الوجوب في صورة الالزام والسكوت لان ذلك الالزام
وقت توجده المنع واللازم باطل عندهم لان الالزام انما يكون وقت العجز
عن اثبات المقدمة وعند العجز سيقط الوجوب كسائر التكاليف الشرعية
بل مرادهم ان اثبات المقدمة واجب عليه في مقابلة المنع ودفعه عن
تعليقه خاله الى ان تدفع المنع عن تعليقه يتوقف على اثبات المقدمة
المنوعة فلا يجب عليه الاثبات الا في دفع المنع وانما التعليق لا مطلقا
وفي جميع اوقات توجده المنع فعلى هذا يكون الدليل المرتب من الشكل
الثانى هكذا ان منع المنع ومنع المؤيد لا يفيد اثبات المقدمة وكل وظيفة
موجبة دافعة للمنع فهي تفيد ذلك الاثبات ينتج انهما ليسا بوظيفتين
موجهتين دافعتين للمنع وهذا الدليل وان جرى في الانتقالين لكن

حكم المدعى غير متخلف عنهما لانهما موجهتان مطلقا لا موجهتان
 دافعتان المنع فاندفع ما قدمنا عن القوم وفي هذا الكلام تعريض للشارح
 بانه ان حمل دليل القوم على ظاهرة فتخصيص الاراد بالدخلات الثلاثة
 فاصبريل الاراد بصورة الالزام وجواز الانتفالين اظهر ورودا ولذا
 جعلها قرينة على تأويل كلامهم وان حمل على ما ذكرنا فلا وجه
 للاراد بالدخلات لان وجوب الاثبات في دفع المنع لا يوجب وجوبه
 في جميع اوقات توجه المنع قوله في مقابلة المنع قد عرفت بما حققنا
 ان المقابلة ههنا بمعنى المدافعة لا بمعنى المجازاة وان قوله لا مطلقا عطف
 على قوله في مقابلة المنع اي الاثبات واجب عليه في دفع المنع لا مادام المنع
 متوجها وقوله حتى يتم تعليله متعلق بالمقابلة اي دفع المنع لئتم تعليله
 الذي منع مقدمته ولك ان تحمل كلمة حتى على السببية اي سببية الاثبات
 يتم التعليل قوله او ينتقل قبل ان كان معطوفا على يصير فلا يصح
 التقابل بين الصورة الاولى والثالثة وان صح التقابل بين الاولين
 بان يحمل الالزام على الالزام في اصل البحث وان كان معطوفا بسكت
 فقد الثانية من صور الالزام يتنافى قولهم جواب المنع قد يكون بتغيير
 الدليل الا ان يكون الزاما بالنسبة الى الدليل الاول اقول قوله لغرض
 من الاغراض بدل على عدم العجز فهو ياتي عطفيه على يسكت اذ لا بد
 من العجز في صور الالزام فهو معطوف على يصبر والتقابل بين الاولى
 والاخيرتين باعتبار السكوت بالكلية وعدم ذلك السكوت او باعتبار
 ان السكوت في الاولى عن عجز وفي الاخيرتين لا عن عجز قوله لا يصح
 للسندية لانه لا يقوى لقائل ان يقول ان ارادته لا يقوى في زعم المانع
 فظاهر المنع وان ارادته لا يقوى في نفس الامر فغير مضر لان المقوى
 في الزعم صالح للسندية كما يدل عليه حقيقة السند لا يقال المقوى
 في الزعم سند في الزعم لافي الواقع والمراد انه لا يصلح للسندية في الواقع
 لانا نقول لما كان التقوية مأخوذة في مفهوم السند تقوية زعمية كان

المقوى في الزعم سندا بحسب نفس الامر ولا يخلص الابان يقال ما كان
 سندا في الواقع قسما صحيح هو ما كان مقويا في الواقع بان يكون
 مساويا واخص وفاسد هو ما لم يكن كذلك والمراد انه لا يصلح للسندية
 الصحيحة لانه لا يقوى في الواقع وهذا الدخل يمكن توجيهه على كل مسند
 وان كان مقويا في الواقع لان حكم المعلل بعدم تقويته في الواقع مبني
 على زعمه فربما لا يكون مطابقا للواقع وهو ظاهر قوله بانه في حد
 ذاته اي مع قطع النظر عن مساواته وعن لزوم دفع المنع بدفعه وان كان
 لازما في الواقع اذ لما قطع النظر عن هذه الخبيثة لم يكن غرضه اثبات
 المقدمة المتنوعة واتمام البحث الاول فلم يكن مناظرة بالنسبة الى البحث
 الاول فضلا عن كونه مناظرة موجهة بالنسبة اليه لان قصد اظهار
 الصواب معتبر في المناظرة وانما يكون مناظرة بالنسبة الى البحث الاخر الذي
 هو استقامة السند وعدم استقامته فقد ظهر ان ذلك الدخل ليس
 مناظرة متعلقة بالبحث الاول وان كان دخلا في السند المساوي بل هو مناظرة
 متعلقة بالبحث الاخر قوله وكذا الدخل فيما ذكر لتوضيح الخ يعني
 في ذاته او صلاحيته كما في السند والافا بطلان الموضع المساوي باعتبار
 مساواته نافع كالسند المساوي ونفعه في كلامهم محال على المقايسة
 والاولى ان يعم التقوية في مفهوم السند من التقوية بالذات او بالواسطة
 ليدخل الموضحات في مفهوم السند ويستغنى عن هذه المقايسة
 قوله وحاصله تسليم المنع واظهار قساد ذات ما ذكر معه او صلاحيته
 من السند او الموضع وفيه بحث من وجوه الاول انه لا تسليم في هذه
 الدخلات اذ وقعت بعد اثبات المقدمة الا ان يقال الاعتراض ايضا
 انما يتوجه بالدخلات الواقعة قبل الاثبات الثاني يجوز ان يكون
 هذه الدخلات من المحققين لغرض الابعاء الى ثبوت المقدمة بداهة
 او بما يعلمه المانع بان في تأمل من الدليل او التفيه المبسوط في محله على طريقة
 اسلوب الحكم كافي السؤال عن سبب اختلاف انوار الاهل واجيبوا

بيان الغرض الا ان يقال على هذا ترجع الى الدخلات بعد الاثبات
اشألت ان مجرد الاعراض عن الاثبات الدافع للمنع لا يوجب تسليم
وروده وانما يوجب اذا كان اعراضا عن الواجب وقد بني وجوبه في ذاته
وذلك لانه اذا كان كل من الاثبات والاعراض جائزا فلا يكون الاثبات
موفقا بوقت معين فاعله يشتغل بالاثبات بعد هذه الدخلات فيثبت
لا تسليم بخلاف ما اذا كان الواجب بعد المنع هو الاثبات لا غير فان الاعراض
عنه والاشتغال بشئ آخر يدل على تسليمه وورد المع اللهم الا ان يحمل
مراده ان هناك تسليما وقت الاشتغال بهذه الدخلات وان تسليما ظاهريا
حيث لم يشتغل بما يهده سواء وجد تسليم في الباطن ام لا وبهذا يدفع
ما قيل لبس في الدخول الاول تسليم المنع بل هدم ما يبنى عليه المنع انتهى
مع ان فيه هدم ما يبنى عليه قوة المنع لاصل المنع المبني على خفاء المنوع
فانه لا يهدم الا بوضوحه بالاثبات قوله محل نظر حاصله
انما يلزمهم ترك الواجب لو وجب اثبات المقدمة المنوعة مادامت ممنوعة
اي ما لم يدفع عنها المنع وذلك ممنوع والمقدمة المشهورة لا تدل على ذلك
الوجوب وانما تدل عليه لو كانت باقية على ظاهرها وليس كذلك
والالدلت على تحقق الوجوب عند العجز والسكوت وهو تكليف بما لا يطاق
وايضالم يحجز عند هم الانتقال من دليل ممنوع الى آخر او من بحث الى آخر
لفرض من الاعراض والكل باطل فتلك المقدمة بمعنى انه يجب الاثبات
في دفع المنع ولا يلزم منه وجوب دفع المنع في نفسه لان وجوب شئ
في الاكرام مثلا لا يقتضي وجوب ذلك الاكرام في نفسه اقول فيه بحث
من وجوه الاول لا وجه لتعرضه بصورة الازام والسكوت لان ظاهر
المقدمة المشهورة وجوب الاثبات مادام مقدورا لامطالفا لعين ما ذكرنا
من ان لا تكليف بالايطاق الثاني ان تجوزهم الانتقال لا يوجب
في الوجوب بالكلية لجواز ان يكون ذلك التجوز منهم لضرورة العجز
عن الاثبات او لامر آخر مجوز هناك لا يقال قصة ابراهيم عليه السلام

يدل

يدل على جواز الانتقال من دليل الى آخر من غير ضرورة اصلا لانه
عليه السلام لما استدل على ثبوت رب الارباب بدليل الاحياء والامانة حيث قال
ربي الذي يحيى ويميت عارضة العين وقلبه على نفسه حيث قال
انا احبى واميت واراد بالاحياء ترك الامانة وفي هذه المعارضة معنى
التقص بالجريان والتخلف الموجب لابطال مقدمة من دليله عليه السلام
في زعم العين انتقل عليه السلام الى دليل آخر حيث قال فان الله باني
بالشمس من المشرق فأت بهامن المقرب مع الاقتدار التام على تحرير
الدليل الاول على وجه لا ينقلب ولا يجري بان المراد من الاحياء اعطاء
حيوة للجناد لا ترك الامانة لا نأقول انما انتقل الى دليل آخر محافة
تليس العين على قومه في معنى الاحياء فهناك مانع عن الاشتغال
بالدليل الاول والوجوب كما يسقط بالعجز عن اداء الواجب يسقط بالمانع
مع ان المجادلة المأمور بها هي المجادلة بالنهي احسن فلا يجب الاشتغال
بالدليل الاول عند ظهور دليل احسن من الاول بحيث لا التباس فيه
اصلا وبالمجلة جواز الانتقال في تلك القصة لا يوجب في وجوب الاثبات
بالكلية مع ان بعض المفسرين حمله على تحرير الدليل الاول بان يحمل
الشمس على النفس الناطقة والمشرق على الرحم والمغرب على القبر
على ان الضرورة في الانتقال في صورة العجز والازام كافية في تجوز
جميع الصور باطراد الباب الثالث ان وجوب الاثبات ثابت بمقدمة مسلمة
عند كل عاقل هي ان من يدعي حكما يجب عليه محافظته بقدر الامكان
فلا يصح في الوجوب بالكلية وكيف يصح وقد قالوا ان في الانتقال عن عجز
الزام وبناء الازام على الوجوب قطعا كما قاله بعض الافاضل وايضا
قد سبق من المحشى ان جواب الشارح بطريق منع السند خارج
عن قانون التوجيه ومثله منه ومن القوم اكثر من ان يحصى فلو لم يجب
الاثبات لجاز الكل فلا وجه للحكم بكونه خارجا عن قانون التوجيه الرابع
لو سلمنا جواز الانتقال من دليل الى آخر بناء على ان غرض العقل

اثبات اصل المطلوب بدليل ما لا يثبت بدليل معين فلا يجب عليه التزام
 دليل معين فحينئذ جواز الانتقال من بحث الى آخر عليه فاسد
 اذ لو لم يجب عدم ذلك الانتقال لم يحصل الالتزام عند العجز عن اثبات
 اصل المطلوب لما تقدم ان بناء الالتزام على الوجوب وبهذا ظهر اختلال
 ما ذكره بعض الافاضل من ان كون الدخلات المذكورة من قبيل
 ترك الواجب مما لا شبهة فيه كيف لا وبناء الالتزام على الوجوب فانه يجب
 عليه انسام التعليل الاول والا فلا يلزم الالتزام نعم لا ينافي كون هذه
 الابحاث موجهة بناء على جواز الانتقال من بحث الى آخر فلا يرد ما اوردته
 على الحق الشريفي كما هو فذل لك الكلام انتهى ولا يخلص ههنا
 الا بان يحصل مراد المحشى على ما ذكرنا ايضا بان مراده من الغرض
 في الانتقالين هو الغرض المجوز للانتقال لا مطلق الغرض فلا يكون
 مراده نفي وجوب اثبات المقدمة بالكلية بل نفي الوجوب عند ظهور
 مانع عن الاثبات او غرض اخر اهم منه فكانه قال لبس المقدمة
 المشهورة بمعنى وجوب اثبات المقدمة مادامت ممنوعة اذ في بعض
 هذه الاوقات يسقط الوجوب اما بالعجز او بظهور مانع او موجب قوي
 فيجوز الانتقال حينئذ من دليل الى آخر او من بحث الى آخر لكن
 على هذا لا يتفرع عليه وقع ايراد الشارح على المحققين من لزوم ترك
 الواجب لان هذه الدخلات صادرة عنهم بدون غرض مجوز قطعاً
 ولعل قوله فانظر اشارة الى ما اوردنا والحق في هذا المقام ابقاء المقدمة
 المشهورة على ظاهرها ودفع اعتراض الشارح عليهم بانهم انما اشتغلوا
 بهذه الدخلات اما بعد الاثبات او الالتماء الى ثبوت المقدمة بداهة
 او بادي تأمل واما من حيث كونهم في مقام الافادة لا من حيث كونهم
 معللين او ناصرين للمعلل لانهم لما كانوا في مقام الافادة والتعليم فكما جاز لهم
 ان ينصروا احد الخصامين جاز لهم ان ينهوا على كل خلل وقع في كلامها
 فلا اشكال اصلاً قوله فانظر قبل اشارة الى انه على تقدير ان تحدد

المقدمة المشهورة بما ذكره لا يتم تقريب دليلهم لانه على هذا انما يدل
 على ان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يكون موجهاً اذا كان لاجل دفع المنع
 ومدعاهم انه ليس بموجه مطلقاً للدفع المنع ولا غيره اقول وفيه ما فيه
 لان الظاهر ان مدعاهم في هذا الاستدلال هو ما يفيد ذلك الدليل
 لاعداء الموجهية مطلقاً والالتماء مدعاهم شاملاً لما بعد الاثبات وقبله
 ضرورة ان منع المنع ومنع ما يؤيده غير موجه سواء كان قبل اثبات
 المقدمة او بعده مع ان ذلك الدليل لا يفيد عدم الموجهية بعده
 وان حلت المقدمة المشهورة على ظاهرها واما دليل ذلك المدعى الاصح
 فهو ان الجواز لا يقابل الجواز قوله يمكن بوجه الترك الخ حاصله
 لزوم كونه متروكاً بالكلية بحيث لا تعرض له لاصراحة ولا اشارة ممنوع
 لجواز ان يكون تركه للاشارة الى عدم مقبولية جداً وانما قل جداً لانه
 مقابلة الجواز للجواز وهي غير مقبولة في موضع اصلاً بخلاف ابطال السند
 الغير المساوي فانه مقبول بالنسبة الى بحث آخر وان لم يقبل في دفع المنع
 وفيه ان الترك انما يكون اشارة الى عدم الاعتذار بالمتروك اذا كان ذلك
 المتروك مما يخطر بالبال ويكون الظاهر ان يتعرض به وذلك متفق
 ههنا مع انه ترك من وظائف المعلل اثبات المقدمة والانتقال من الدليل
 المنوع الى آخر فلو كان الترك موجبا لذلك لكان تركها اشارة الى عدم
 قبولها ايضا وليس كذلك والجواب عن الاول بان المنع والابطال
 متضادان متقاربان في الذكر فاذا ذكر احدهما يخطر الاخر بالبال السامع
 غالباً وعن الثاني بان تلك الاشارة من قبيل النكات والمزايا وقد حقق
 في علم المعاني ان النكات لا يجب ان تكون مطردة او منعكسة ويمكن
 ان يقال ليس قوله مع ان حكمه الخ وجهها آخر للترك بل هو ضمنية
 الوجه الاول يعني ان تركه المقارن لظهور حكمه ياد في تأمل للاشارة
 المذكورة فينبغي لا يلزم شيء اذ بالتأمل في دليل الجزئية الثبوت من الحصر
 الذي ذكره المعص يعلم ان ترك الاثبات للاشارة الى كونه مقبولا بطريق

الاولى وبالتأمل في دليل الجزء السليبي يعلم ان ترك منع السند ليس بمقبول بالطريق الاولى نعم يلزم ان يكون ترك الانتقال اشارة الى عدم قبوله في دفع المنع ولا محذور فيه لانه موجه مطلقا لا في دفع المنع كما عرفت قوله بادنى تأمل فيما ذكره اى فيما ذكره المص اذ الكلام في تركه ولا يخفى ان كلمة الذى هو عدم الموجهية في دفع المنع انما يعلم في دليل الجزء السليبي مما ذكره كما اشرنا بان يقال منع السند لا يفيد دفع المنع اذ لا يلزم من منعه دفع المنع كابطال السند الغير المساوى ولا يعلم في التأمل في نفس ما ذكره لانه لم يذكر دليل الحصر فكونه معلوما بادنى تأمل محل نظر الا ان يقال ليس مراده من التأمل بمجرد تصور معنى الحصر المذكور بل التصديق به من دليله الظاهر من توصيف السند بالمساوى بناء على ان التعليق بالمشق يفيد عليه مأخذ الاشتقاق للحكم ثم نقول من عادة المصنفين في هذا الفن بيان وظائف المعلل عند كل من وظائف السائل وعند منع السائل مقدمة معينة من دليل المعلل فلمعلل هناك ثلث وظائف اخديهما اثبات المقدمة المنوعة وثانيتهما ابطال السند المساوى وهو اثبات المقدمة بالواسطة والثالثة الانتقال من الدليل المنوع الى الآخر وانما ترك المص اثبات المقدمة لان نفعه علم فيما سبق في قوله او مدعيها فالدليل اذ يندفع الطلب باتيان المطلوب لا غير وامارك تغيير الدليل فلعلة للاشارة الى انه ليس بموجه مالم يمنعه مانع قال الشارح ويمكن ان يخصص الدفع بالابطال لا يخفى ان هذا التخصيص تكلف بالنسبة الى ظاهر الدفع الاعم من المطالبة والابطال وظاهر بالنسبة الى ان الدفع المستثنى حيث لا يحتاج الى تخصيص بخلاف ما اذا لم يخصص الدفع ولذا احتاج الى تخصيصه بقوله حيث لا يدفع بالابطال ولاجل انه تكلف من وجه وظاهر من وجه اخر جميع بين اخذ الامكان واخذ الظهور المتدافعين بحسب الظاهر لا يقال لما كان كل من التوجيهين تكلفا من وجه ظاهر من وجه اخر فوجه تقديم التوجيه الاول وتوجيه

على الثاني

على الثاني لانا نقول وجهه ما يستفاد من الاستدراك الاى قال الشارح وانت خير بان مجرد المساواة الخ اعلم ان النسب بين الشئيين قد تعتبر بحسب المفهوم والاحتمال العقلي وقد تعتبر بحسب الواقع فالفرس احص مطلقا من الماشى بحسب الواقع ومن وجه بحسب المفهوم اذ العقل يجوز فرسا غير ماش وان كان محالا في الواقع فلو حل المساواة في كلامهم ههنا على المساواة بحسب المفهوم لا ندفع نظر الشارح لكن يلزم ان ينحصر السند المساوى في عرفهم في حقيقة تقيض المقدمة المنوعة لما قالوا في باب المعارف ليس المساوى للماهية بحسب المفهوم الا الحد التام كالحوان الناطق للانسان لا الرسم وهو ظاهر ولا الحد الناقص كالجسم الناطق فانه اعم مطلقا من الانسان بحسب المفهوم اذ لما اخذ كل من الجسم والناطق في ماهية الانسان كان كل انسان جسما ناطقا عند العقل ولا عكس اذ لما ترك قيد التام فيه مع كونه مأخوذا في الانسان فالعقل يجوز جسما ناطقا غير تام فلا يكون انسانا عنده فقد جوز جسما ناطقا غير انسان وان كان محالا وعلى هذا القياس يكون الناطق اعم من وجه من الانسان بحسب المفهوم وقس البواقى واذا انحصر السند المساوى في ذلك يلزم ان لا يكون الفردية سندا مساويا لمنع الزوجية وكذا يلزم ان لا يكون الناطقية سندا مساويا لمنع اللا انسانية وهو باطل عندهم فلا بد ان يحمل النسب في باب السند على النسب بحسب الواقع وحيث لا ينتج ما ذكره الشارح من ان السند المساوى الغير اللازم لتقيض المقدمة المنوعة لما جاز الانفكاك بينهما لم يكن ابطاله مستلزما لابطال التقيض فلا يفيد دفعه واقول وايضا المساواة المجردة عن اللزوم لا يمكن تقييدها في مادة من المواد الا بالعلم بدوام الوقوع من الجانبين ضرورة ان تلك المساواة متحققة في مادة الاتفاق الكلى ولا يمكن العلم بكليته الاتفاق الا بالعلم بدوام الوقوع بينهما وقد سبق ان المعلل يحتاج الى اعتبار

مساواة السند لتحقيق اثبات المقدمة فالمعلل ان حقق المساواة بين
السند والتقيض في تلك المادة فقد علم وقوع كل من السند والتقيض
في الواقع فلا يصح ابطاله لمطالب الحق وان لم يحقق فلا ينفعه ابطاله
لعدم تحقق الاثبات عنده لا يقال الشرطيات المأخوذة في مفهومات
النسب بحسب التحقيق المعبرة ههنا متصلات مطلقات للزوميات
والاخراج للنسب في غير مواد الزوم ولا اتفاقيات والاخراج للنسب
في مواد الزوم لانها مشروطة بعدم الزوم لانها غير مشروطة بالزوم
فلا يتوقف تحقيق المساواة بين الشئيين الاعلى صدق المتصلتين
الكليتين من الجانبين ومن البين ان صدق الشرطيات لا يتوقف
على صدق اطرافها في الواقع لانا نقول المتصلة المطلقة منحصرة
في الزومية والاتفاقية فهي فيما تجرد المساواة عن الزوم لا يتحقق
الا في ضمن الاتفاقية الكلية فيتوجه ما ذكرنا نعم على تقدير تحققها
في ضمن الزومية لا يتوقف العلم بكلية الاتصال على العلم بوقوع اطرافها
كما في قولنا كلما كان زيد حجرا كان حيوانا فالحق ان ابطال المساوى
انما يفيد في مواد الزوم لا فيما تجرد عنه اللهم الا ان ينفع ابطاله الزاما
وان لم ينفع تحقيقا قال الشارح فحيث لا يكون دفع السند المساوى
على اطلاقه الخ الظاهر منه ان يحمل على معنى لا يصدق الايجاب
الكلى القائل بان كل سند مساو يفيد ابطاله فيكون الابراد معارضة
وقوله مع انهم يقولون لدفع امكن الجواب بتخصيص مدعاهم بالمساوى
الملازم لكن المنفرع على سلب استلزام المساواة للزوم هو سلب لزوم
الصدق لاسلب نفس الصدق الا ان يجعل سلب الاستلزام كناية
عن عموم المساواة من الزوم كما يشير اليه المحشى فان حمل على سلب
الصدق يكون معارضة لهم وان حمل على سلب لزوم الصدق يكون
منعاً لدليهم المشار اليه فالترديد الذي يذكر المحشى في التخصيص
لا يستفاد من كلامه الا يتمحل بان يحمل على الاكتفاء عن الشق الثاني

بما يستفاد من قوله مع انهم يقولون كذلك مع الاشارة الى الشق الاول
بقوله لا يستلزم الخ مكان الشارح قال ان المساواة اعم من الزوم فان كان
قولههم بحيث يلزم من دفعه الخ اشارة الى الدليل فهو ممنوع وان كان
اشارة الى تقييد المدعى فهو باطل لانهم يقولون خلافا ولا يخفى ما فيه
واما التوجيه الذي اشار اليه بقوله وان كان عبارة المص قابلة للتوجيه
فهو حمل كلمة اذا على الاهمال الذي هو في قوة الجزئية فان قولنا اذا كان
السند مساويا يفيد دفعه وان لم يصدق كلية لكنه يصدق جزئية
باعتبار الاسانيد اللازمة لكن على هذا يلزم اهمال حال المساوى
الغير اللازم اللهم الا ان يقال اذا خص الجزء الثبوتى من الحصر ببعض
الاسانيد المساوية اعني اللازم فبمقتضى الحصر الحقيقي يبقى البعض
الاخر في الجزء السلبى فيفيد الكلام انه لا يدفع فلا يلزم اهمال شئ
من الاسانيد المساوية ولعله وجه الامر بالفهم قوله لتخصيصه
ان قوله الخ لان ذلك القول اما صفة كاشفة للمساوى في زعم الواصف
واما صفة مخصصة له بمواد الزوم فعلى الاول يكون اشارة الى ما ذكرنا
من دليل الحكم وعلى الثاني يكون تقييدا للسند المساوى في المدعى
ويستفاد منه ايضا دليل الحكم بمعونة ان التعليق بالمشق يفيد عليه
ماخذ الاشتقاق فالتقابل بين الشقين باعتبارانه وصف كاشف او غير
كاشف او وصف مخصص او غير مخصص او باعتبار ان الاول مستلزم
لعدم صحة دليلهم مع موافقة المدعى لمذهبهم وان الثاني مستلزم للعكس اعني
صحة دليلهم مع مخالفة المدعى لمذهبهم او باعتبار ان ذلك القول لمحض
الاشارة الى الدليل اول تقييد المدعى مع الاشارة اليه لا باعتبارانه على
الاول اشارة اليه وعلى الثاني لبس باشارة اليه كما وهم لان سباق
كلام الشارح يدل على ان ذلك القول للاشارة الى دليل الحكم على
الاطلاق ولا باعتبارانه على تقدير كونه اشارة الى الدليل متعلق يفيد
على ان يكون الحثية تعليلية وعلى تقدير كونه تقييدا متعلق بالسند

المساوي كما قبل لان تعلق الباء السببية يفيد نصريح بالدليل لاشارة اليه وايضا الشايع في الحثية التعليلية في امثاله كلمة من لالباء كما لا يخفى قوله لان المساواة اعم من اللزوم لما عرفت انها يتحقق بمجرد صدق الاتفاقيتين الكليتين من الجانبين كما طقية الانسان وناهية الحمار فاذا حكم العقل بطلان احدهما لا يحكم بطلان الاخر لعدم العلاقة المشعور بها هناك وان وجدت العلاقة هناك في الواقع والابطال المفيد هو الابطال الراجع لاحتمال نقيض المقدمة الممنوعة ولا يرتفع ذلك الاحتمال الا بان يوجد بينهما علاقة مشعور بها بداهة او كسبا فلا يندفع المنع بابطال السند المساوي المجرد عن اللزوم المعتبر عندهم وهو اللزوم بعلاقة مشعور بها كما صرحوا في الشرطيات اللزومية وسيجيء زيادة تحقيق وبهذا يندفع ما قبل في دفعه الشرطيات المأخوذة في مفهومات النسب بحسب التحقيق اما لزومية واما اتفاقية وعلى كل تقدير يتم المرام اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان جميع الاتفاقيات لزومية في الواقع وكونها اتفاقية انما هو بحسب علم الحاكم لا بحسب نفس الامر انتهى وستعرف اختلال هذا القول من وجوه مع انه عين الجواب الذي يذكره المحشي فيما بعد من ان الدوام لا ينفك عن اللزوم فلا وجه لابراده ههنا قوله يلزم ان يكون الخ لان ذلك القول على هذا يكون تقييد المساوي المأخوذ في المدعى الذي هو قوله وهو انما يفيد اذا كان مساويا ولا يخفى ان هذا المدعى المشتمل على الحصر مشتمل على حكيمين مختلفين بالنفي والاثبات وكل ما خرج عن احدهما دخل في الاخر اذ لا واسطة بين النفي والاثبات فاذا قيد المساوي باللازم في جانب حكم الاثبات فقد خرج عنه السند المساوي الغدير اللازم ودخل في جانب حكم النفي فيلزم ان لا يكون دفعه مقيدا ومن توهم انه على تقدير كونه تقييدا انما يخصصا للمساوي المأخوذ في الدليل اورد عليه بان لاولى ان تقول لا يلزم ان يكون دفع المساوي على اطلاقه

مقيدا وليس كذلك لانه صريح في تقييد المساوي المأخوذ في المدعى كما لا يخفى قوله فبان يقال هذا الدليل مبني على ما هو التحقيق من ان الدوام لا ينفك عن اللزوم اي اللزوم بعلاقة مشعور بها بناء على ان لكل من الدائم علة فان كان احدهما علة الاخر او كانا معلولى علة واحدة فقد تحقق العلاقة الموجبة بينهما والا فلا بد من انتهاءهما الى الواجب بالذات لاستحالة الدور والتسلسل فاما ان يكون احدهما علة للاخر بالذات او بالواسطة واما ان يكونا معلولى علة واحدة بالذات او بالواسطة وعلى كل تقدير تحقق العلاقة المشعور بها فثبت بين كل دائمين علاقة مشعور بها واورد على هذا التحقيق انه يهدم ثلث قواعد احدهما وجود عرض مفارق دائم الثانية عموم الدائمة من الضرورية الثالثة تحقيق الاتفاقية الكلية اقول تلك القواعد مبنية على المشهور فليهدمها التحقيق ومنهم من اجاب عن هذا الاراد بان تلك القواعد مبنية على عدم الضرورة واللزوم بالنسبة الى علم الحاكم وان وجدت في الواقع ولذا قالوا اللزومية ما يوجد فيه اللزوم بعلاقة مشعور بها لا مطلق العلاقة والاتفاقية ما لم يوجد فيه ذلك وان وجد هناك علاقة من غير شعورها واعتراض على هذا الجواب بان العلم بالضرورة واللزوم متحقق في جميع مواد الدوام بقاعدة ان كل ممكن لا بد له من علة وقد قررنا دليله واجيب عن هذا الاعتراض بان تلك القاعدة انما تفيد العلم بلزوم كل دائم اعلمته الموجبة لا العلم بلزوم احد الدائم للاخر وهو المطلوب ههنا اذ يجوز ان يكون لكل من الدائم علة مغايرة لعلة الاخر ولا يكون بينهما لزوم واذا جاز الانفكاك بين العلتين جاز الانفكاك بين المعلولين فيصح الجواب الاول واقول لا يخفى فساد هذا الجواب من وجهين الاول ان تحرير التحقيق على هذا الوجه الغير الهادم للقواعد مما لا يرتضيه المحشي قطعنا لانه يوجب حل التحقيق على اثبات مطلق اللزوم سواء بعلاقة مشعور بها ولا مع ان جواب المحشي عن اراد الشارح انما يصح اذا كان

بين السند المساوي والنقيض لزوم متعارف اعني امتناع الانفكاك
مع العلاقة المشعور بها لما اشترنا من ان اندفاع المنع يتوقف على ارتفاع
احتمال النقيض وارتفاعه يتوقف على وجود العلاقة المشعور بها
ففراد المحشى من التحقيق اثبات لزوم بين كل دائمين مع العلاقة المشعور بها
لامطلقا الثاني لا يجوز الانفكاك بين العلتين لانها تنمى الى الواجب
بالذات كما اشير اليه في دليل التحقيق فلا يصح الجواب الاول في تحقيق
مذهب الحكماء قطعا واما ما قيل ذلك الجواب انما يتم على مذهب الحكماء
الحاكمين بان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فانه لا يستند حينئذ
الى الواجب شيان عندهم الا بواسطة شرط فباعتبار ذلك الشرط
يكون العلة التسامة لكل من الشبثين متغاية واما على مذهب المتكلمين
القائلين بان جميع الممكنات مستندة الى الواجب تعالى ابتداء وبلا واسطة
فلا يتم ان يكون بين العلتين اقتضاء لاستنادهما الى علة واحدة فظهر
ان القول بان الدوام لا ينفك عن اللزوم انما يصح على مذهب المتكلمين
لا على مذهب الحكماء انتهى فتوهم فاسد اما اولافلانه لما استحال
عند الحكماء تعدد الواجب وصدور المتعدد عنه والدور والتسلسل
فلا بد من انتهاء العلتين المتغاييرتين الى علة واحدة هي الواجب بالذات
عندهم لكن لا بان تصدرا معا من الواجب تعالى بل بان تصدر
احدهما بواسطة الاخرى والازم الدور والتسلسل في العلة والشروط
او انتهاء احدى السلسلتين الى واجب والاخرى الى واجب آخر فيلزم
تعدد الواجب والكل باطل عندهم ببراهين قاطعة وهو مصرح به
في كتبهم حيث الممكنات عنه تعالى بواسطة صدور العقل الاول وحده
ولما استند السلسلتان الى الواجب بالذات الموجب في افعاله عندهم
فقد كانتا معلولى علة واحدة فثبت اللزوم المتعارفه بين كل دائمين
على تحقيقهم واما ثانيا فلان الاشياء غير مستندة الى الواجب تعالى
عند المتكلمين الا بواسطة تعلق الارادة الازلية وان لم يشترط ذلك التعلق

بشرط عندهم فالعلة التسامة لكل ممكن عندهم ايس ذات الواجب
وحده والالكان الواجب تعالى موجبا في افعاله لا مختارا ولكل ممكن
قدما والكل باطل عندهم بل العلة التسامة عندهم هي الواجب مع
تعلق الارادة بذلك الممكن ولا شك ان تعلقها بكل ممكن غير تعلقها
بالممكن الاخر فالقول بتعدد العلة التسامة التي ينتهي اليها السلسلة
على مذهب الحكماء دون مذهب المتكلمين ظاهر الفساد واما ثالثا
فلان المتكلمين حكموا بكون الواجب تعالى فاعلا مختارا بالاختيار بالمعنى
الاخص الهادم للزوم بين الاشياء فلا يمكن الشعر بوجود العلة
على مذهبهم وانما يمكن ذلك اذا كان الواجب تعالى موجبا في افعاله
ومشباته كما هو مذهب الحكماء فقد ظهر ان ذلك الجواب انما يصح
على مذهب المتكلمين وان ذلك التحقيق انما يصح على مذهب الحكماء
وان القواعد الثلاث مبني على مشهورهم لا على تحقيقهم واما رابعا فلانه
بعد استناد جميع الاشياء الى الواجب تعالى ابتداء على مذهب المتكلمين
فلا معنى لاثبات العلل المتوسطة المنتهية اليه تعالى وايضا اطلاق العلة
عليه تعالى مما يخالف اصول المتكلمين اذا المراد هو العلة الموجبة والايجاب
بنا في الاختيار بالمعنى الاخص نعم يتوجه على ذلك التحقيق
من الحكماء بجحان الاول انه انما يتم في الدائمين الممكنين المحتاجين في كل
من الوجود والعدم الى علة لافي الدائمين الذين وجود احدهما وعدم
الاخر او عدمهما مقتضى الذات كالدوام بين وجود الواجب وعدم
اجتماع الضدين او النقيضين ولا في الدائمين الذين وجود احدهما
او عدمه مقتضى الذات ووجود الاخر او عدمه ممكن كالدوام بين وجود
الواجب وعدمه محرم من زيق وكالدوام بين عدم اجتماع النقيضين وعدم
ذلك المحرم وذلك لان احتياج كل منهما الى علة انما يتصور في الممكن
فليتأمل الثاني انه لا يتم فيما اذا استند احد الدائمين او كلاهما الى الفاعل
المختار فان الحكماء انما نفوا الاختيار بالمعنى الاخص عن المبادئ العالية

خدرا عن لزوم الجمل عن المستعد التام ولزوم السفة في غير المستعد التام
 وكل منهما محال في حق المبادئ العالية وليس شيء منهما محال في حق
 العباد فهم لم ينفوه عنهم ولذا اثبتوا في كتب احكام الجوم اختيارات
 جزئية نعم قالوا بوجوب المرجح في كل فعل اختياري وبيان افعال العباد
 واقعة وجوبا بقدره بخلقها الله تعالى في العبد عند اجتماع الشروط
 والاسباب وارتفاع الموانع لكن وجوبها من جهة ايجاب علمها التامة
 لا يقتضي وجوبها في نفسها لحوال ان يكون علمها التامة غير واجبة التحقق
 في ذلك الوقت الا يرى ان رمي الحجر الى الزجاج بوجوب كسره مع ان الرامي
 ليس بمضطر لافي الكسر ولا في الرمي ولا ينقل الكلام الى تلك العلة التامة
 بناء على ان الشيء ما لم يوجب لم يوجد اذ يجوز ان لا تكون تلك العلة
 من الاعيان المحتاجة الى العلة لكونها مشتملة على امور عديدة او اعتبارية
 فقولهم كلما وجد الفعل الاختياري وجب وجود المرجح لا يتعكس
 الى نفسه القائلة بانه كلما وجد المرجح وجب الفعل او فانيه لزوم الجمل
 او السفة وليس شيء منهما محالا في حق العبد ولذا صرح الشارح
 اخذ يد التجريد بان الحكماء والمعتزلة ذهبوا الى ان افعال العباد واقعة
 بقدرتهم استقلالها بالاختيار لا بالاجاب فاذا مكث زيد وعمر في موضع
 واحد في زمان واحد في عمرهم امة فالكثان هالك متساويان بحسب التحقق
 ودائمان ولا لزوم بينهما اذ لا طريق للعلم بعلاقة اللزوم بينهما فالخلق
 ما هو المشهور قوله على ان مجرد الدوام الخ اي لو سلم انه ليس
 بمبنى عليه اما عدم صحة المبنى عليه لما قدمنا من البحثين واما عدم
 صحة البناء عليه بناء على ان هذا الفن من علوم المتكلمين النافين
 للزوم احد الدائمين للآخر بناء على اختيار الواجب تعالى بالمعنى الاخص
 فلا يبين مسائله يتحقق الحكماء ولو سلم انه ليس بمختص بالتكلمين فهو
 فن مشترك بين الكل فلا بد من بيان مسائله على وجه يتفاد اليه الكل
 فيكون دستورنا مسلما عند جميعهم وما قيل بادر الى العلالة لان عدم

انفكك الدوام عن اللزوم مما لا يجدي في المقام بل لابد من استلزام الدوام
 اللزوم فليس بشيء لان اللزوم بين شيتين ليس يجعل جاعل بل هو حيث
 وجد مقتضى طبيعة اللزوم فلا يمكن انفكاكه عن الدائم اللزوم
 فقولهم الدوام لا ينفك عن اللزوم سلبية ضرورية كما لا يخفى وينجى
 على المحشى انما يكفي مجرد الدوام اذا حل قولهم دفع السند المساوي
 مفيد على الدائمة ويطلبه ما نقل عن الشيخ من ان مطلقات العلوم
 ضروريات الا ان يكون مبنيا على تخصيص العلوم بالحكمة قوله
 اذ لنا ان نقول بطلان احد المتساويين لا ينفك الخ لان تخصيص
 المتساويين متساويان اقول فيه نظر من وجوه الاول ما اشرنا اليه
 من ان تحقيق المعال المساواة فيما لم يوجد فيه علاقة اللزوم لا يمكن
 الا بتحقيق دوام وقوعهما فيكون ابطاله منافيا لغرض المناظر فذلك الدفع
 على تقدير وجوده لا يكون مفيدا موجهها بخلاف ما اذا كانت المساواة
 بعلاقة اللزوم لصديق اللزومين الكلتيين من الجانبين وان لم يقع
 شيء منهما في الواقع فيمكن ابطاله ابطالا ملائما لغرض المناظر اللهم
 الا ان يجوز ذلك في البحث الازامي وهذا الوجه متوجه على الشارح
 ايضا الثاني ان اراد ان بطلان احدهما لا ينفك عن بطلان الآخر
 في اعتقاد المانع فهو ممنوع كيف وانما لا ينفك اذا علم المانع المساواة بينهما
 ويجوز ان لا يعلمها المانع اذ لا يلزم من تحقق المساواة العلم بها بل ربما
 لا يعلمها المانع وهو ظاهر وان اراد انه لا ينفك عنه في الواقع فسلم لكن
 لا يفرع عليه قوله فدفع السند المساوي يكون الخ اذا المانع لا يدفع
 بالفعل ما لم يرتفع احتمال النقيض بطلان ذلك النقيض في اعتقاد المانع
 وذلك غير مرتفع مع تجوز الانفكاك بين السند والنقيض قطعا وكيف
 يرتفع احتمال النقيض بابطال السند في مثل قولنا لا نسلم ان الافلاك
 تسعة كيف والارض ساكنة في الوسط او لقمر واحد وفي مثال المكثين
 في قولنا لا نسلم ان زيدا لم يمكث هناك في ذلك الوقت كيف وقدمك

قوله لكن وجوبها من جهة
 ايجاب الخ قد سبق منا في بحث
 الدليل الوصول ما هو تحقيق
 هذا المقام فارجع اليه
 قوله على امور عديدة او اعتبارية
 ومن جعلها الارادة الجزئية للعبد
 هذا القائلين بانها حال لا موجودة
 ولا معدودة صرفة

هناك عمرو في ذلك الوقت نعم لو كان المراد من السند المساوي ماهو
مساوي زعم المانع اتم ذلك لكن المراد ماهو مساوي في الواقع او اعم الثالث
انه لو تم فانه يتم في المطلب الظني بناء على ان الظن لا يتوقف
على الاستلزام الكلي كما في الاستقراء والتمثيل ولا يتم فيما اذا كان المطلب
برهانيا قطعيا كما ذكره بعض الافاضل واما ما اورده بعضهم من ان قولهم
نقيضا المتساويين متساويان مخصوص بماعدا نقايض المفهومات
الشاملة كالاشياء واللا يمكن العام وبغير المفهومات السلبية كالاشريك
الباري والاجتماع النقيضين لاحتياج بيانها الى انعكاس السالبة
الجزئية في غير الخاصيتين كما فصله المحشي في حاشيته التهذيب فليس بشي
اذا للكلام في الاسانيد الواقعة في كلامهم ولذا احصروها في الاعم
والاخص والمساوي استقراء ولم يجعلوا المباني قسما لانه لا يستند به
ما قل كما لا يستند بشي من المفهومات الشاملة واما المفهومات السلبية
فلا يتوجه الابراد بها ايضا اذ ان الكلام هناك في المتساويين بحسب الحمل
والكلام ههنا في المتساويين بحسب التحقق وهذه المساواة لا تحتاج الى
انعكاس السلبية الجزئية بل ثبت بمجرد صدق المتصلتين الكلتين من الحائنين
بان يقال متى عدم الشريك عدم اجتماع النقيضين وبالعكس والواقع المحال
قوله يكون مع دفع المنع اي بدوم له دفع المنع مطلقا سواء وجد معه
شرط المساواة او لا وان لم يلزم احد الدفعين بالآخر وهذا القدر
كاف اذا الغرض دفع المنع بالفعل لا بالضرورة وفي بعض النسخ بدل على
دفع المنع وهو للاشارة الى ان ابطاله يكون مع ابطال النقيض في اعتقاد
المانع واورد عليه بان الاستلزام مأخوذ في مفهوم الدلالة فيكون عين
الدليل الاول لا تغيره وفيه ان المأخوذ في دليل الشارح هو الاستلزام
بين المعلومين كما يدل عليه قوله بطلان احد المتساويين الخ ولما اخوذ
في الدلالة هو الاستلزام بين العلمين فيكون غيره نعم يتجه عليه ان اللزوم
بين العلمين ممنوع ههنا لما ذكرنا آنفا قوله بادي تغير لان الدليل

في الحقيقة هو المعقول ومن البين ان معنى قولهم يلزم من دفعه دفع
المنع الخ انه لا ينفك عنه بالضرورة فلم يكن ههنا التفسير جهة الغضبة
من الضرورة الى الدوام فلا حاجة الى ما قيل هو اللزوم الى عدم الانفكاك
وكلمة من الى كلمة عن ولم يشتغل بنحوه بحمل اللزوم على اللغوي الذي هو
عدم الانفكاك لانه بعيد وان كان التحري راوي من التغير قوله وما يقال
الخ في اختيار الشق الاول وحاصله تحري الصغرى الممنوعة بالمشرطة
للعمامة بالمعنى الاول بان يقال مرادهم كل سند مساو مادام سندا
مساويا يلزم من دفعه دفع المنع اي يدفع المنع بدفعه بالضرورة وكل
سند كذلك فهو مفيد الا بطلان مادام يدفع المنع بدفعه ينتج ان كل سند
مساو فهو مفيد الا بطلان مادام سندا مساويا وهو المطلوب في دفع
المنع الذي اورده الشارح على تلك الصغرى اذ لو بطل السند المساوي
يشترط المساواة ولم يبطل النقيض لم يكن مساويا له لانفكاك احدهما
عن الآخر حينئذ وهو خلاف المفروض فهو بشرط كونه مساويا
يلزم من بطلانه بطلان النقيض قطعيا ولم يحملها على المشروطة بالمعنى
الثاني اعني الضرورة في وقت الوصف العنواني لماتقرر في محله
ان الضرورة في وقت الوصف انما تصدق حيث يكون الوصف ضروريا
للذات في وقته ولذا صدقت المشروطة بالمعنى الثاني في قولهم كل
منخفض مظلم مادام منخفا ولم تصدق في قولهم كل كاتب منحرك
الاصابع مادام كاتبيا وانما صدقت فيه المشروطة بالمعنى الاول الحاكمة
بالضرورة على الذات بشرط الوصف ووصف المساواة كالتكافؤ
ليست ضرورية في وقتها للسند المساوي المحرد عن اللزوم ان كانت
دائمة له لانه اذا امكن انفكاك احد المتساويين عن الآخر فقد امكن
انفكاك وصف المساواة عن كل منهما واذا لم يكن المساواة ضرورية
لذلك السند في شيء من الاوقات فلا يكون ما ثبت له بمدخليتها اعني
اندفاع المنع بدفعه ضروريا بالذات ذلك السند وقت المساواة وان كان

ضروريا له بشرط المساواة فلا تصدق المشروطة بالمعنى الثاني ولذا لم يقل مادام مساويا مع انه الاوفق لقولهم لا يدفع السند الا اذا كان مساويا فان قلت المشروطة بالمعنى الثاني اعم مطلقا من المشروطة بالمعنى الاول عند القائل اعني الفاصل العصام وعند المحشى اتباعا للعلامة التفزازاني وان كانت اعم من وجه عند العلامة انقطب الرازي فاذا صدقت المشروطة بالمعنى الاول ههنا صدقت المشروطة بالمعنى الثاني عندهم قلت كون المعنى الثاني اعم مطلقا من المعنى الاول مبنى على ان الشيء مالم يوجب لم يوجد فيكون كل موجود ضروري الوجود في وقته وحيث لا ينفك الدوام عن الضرورة والزموم كما هو التحقيق السابق وهذا الجواب من القائل مبنى على الانفكاك الدوام عن الضرورة ولذا احتج الى المشروطة بالمعنى الاول وحيث لا يكون كل موجود ضروريا في وقته بل يكون بعضه غير ضروري كالكتابة وغيرها مما استند الى الفاعل المختار فلا بد ان يصار الى العموم من وجه بين المعنيين قوله بشرط كونهما متساويين تفسيره بل لازم المشروطة اذا المساواة من الجانبين والمراد السند المساوي بشرط كونه سندا مساويا كما يشير اليه المحشى ثم نقول لا يخفى ان ايس المراد ما هو مساو في زعم المانع فقط والا لما نفع ابطال المساوي في الواقع لاني اعتقاده بل المراد اما المساوي في الواقع او اعم وعلى تقديرين يتجه عليه مثل ما اورده على المحشى فيما اختاره بقوله على ان محرد الدوام الخ من انه ان ارادته بشرط المساواة يلزم من بطلانه بطلان النقيض عند المانع فمنوع لجواز ان يكون مساويا في الواقع ولا يكون مساويا في اعتقاده وحيث بمجرد ابطاله لا يرتفع احتمال النقيض عنده نعم ابطال المساوي في الواقع بشرط كونه مساويا في اعتقاده المانع يستلزم ارتفاع احتمال النقيض والدفاع المزمع لكن الحمل على المشروطة لا يفسده وانما يفيد اشتراط العنوان الذي هو المساوي في الواقع او اعم وان اراد ان بطلانه بذلك الشرط يستلزم

بطلان

بطلان النقيض في الواقع فسلم لكن لا يجب اندفاع المنع بهذا القدر لجواز ان يبطل النقيض في الواقع ولا يعلم المانع فان قلت قد يكون بطلان النقيض لازما غير بين لبطلان السند اللازم فكما ان النافع في ابطال السند اللازم ابطاله وحده او مع بيان اللزوم فكذا النافع ههنا ابطاله وحده او مع بيان المساواة قلت قد عرفت انه لا يمكن بيان المساواة فيما تجرد عن علاقة اللزوم الا ببيان تحقيقهما في الواقع وبعد بيان المعلل تحقق السند والنقيض لا يجوز له ابطاله لهما لا تحقيقا ولا لزاما فالحق ان ابطال المساوي المجرد عن اللزوم على تقدير افادته انما يكون مفيدا في المباحث الازامية واعل الشارح والقائل جملا كلام القوم على بيان مطلق الوظائف الحقيقية كانت او الزامية بناء على تعميم قصد اظهار الصواب مما في الباطن وظاهر الحال فقط حيث يدفع ما اورده على القائل ههنا وعلى الشارح فيما سبق قوله على تقدير تمامه الخ قيل اشارة الى منع الاستلزام بعد هذا التخصيص بناء على ان المساواة اعم من اللزوم كما مر ولا يخفى فساد له لان المساواة اعم من اللزوم لذات السند المساوي لامن اللزوم لذات المأخوذة مع وصف المساواة كما هو معنى المشروطة بالمعنى الاول بل المساواة مستلزمة لذلك اللزوم بالبرهان الذي قد مناه من انه لو انفك احدهما عن الآخر لم خلاف المفروض وهو اجتماع النقيضين وهذا كما ان تحريك الاصابع غير ضروري لذات الكاتب في شيء من الاوقات وضروري للكاتب المأخوذ مع وصف الكتابة بل الحق انه اشارة الى ما قدمناه يعني انه انما يفيد الاستلزام بين البطلانين في الواقع وهو لا يوجب بطلان النقيض في اعتقاده المانع فلا يلزم من دفعه دفع المنع وان دام له هذا مراده وقد اشترنا الى ان الدوام بين الدفعين ممنوع ايضا فليس ما اختاره فيما سبق اولى من ذلك من هذه الجهة وان كان اولى من جهة ما ذكره بعد قوله انما يدل الخ اي انما يدل على صدق المشروطة العامة

قوله ولا يخفى فساد الخ اللاحق
الان قيل مراده على ان المساواة
موجب الواقع او الاعم منه وما
في الزعم اعم من لزوم احد
المساويين للآخر في اعتقاده
المانع فحيث يرجع الى ما ذكرنا
ولا يخفى ان حله عليه بعيد جدا

او الخاصة مع ان مدعاهم افادة ابطال المساوي وقت المساواة مطلقا
سواء اخذ مع شرط المساواة او لا بشرط المساواة فقط فحينئذ لا يتم
التقريب فان قلت قد تقرر في باب المحتلطات ان النتيجة انما تكون
كالصغرى اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع اعني المشروطتين
العامة والخاصة والعرفيتين العامة والخاصة واذا كانت الكبرى
غيرها تكون النتيجة كالكبرى في الجهة والكبرى ههنا وقتية قائلة بان
كل ما يلزم من دفعه دفع المنع فهو مفيد الابطال وقت لزوم دفع المنع
بدفعه ان جعل نفس اللزوم محمولا في الصغرى او قائلة بان كل ما يدفع
المنع بدفعه فهو مفيد الابطال وقت اندفاع المنع بدفعه ان جعل
اللزوم والضرورة جهة الصغرى المشروطة فعلى هذا يكون النتيجة
وقتية كالكبرى قائلة بان سبب مساويا فهو مفيد الابطال وقت كونه
مساويا وهو بعينه معنى قولهم لا يدفع الا اذا كان مساويا قلت لما
كان كلام القائل مبنيا على انفكاك الدوام عن اللزوم كما عرفت كان
كلام المحشى ايضا مبنيا على انه بعد تسليم انفكاك الدوام عن اللزوم
انما يدل على ذلك اذ قد عرفت ان اندفاع المنع بدفعه انما كان لازما
وضروريا لذلك السند بشرط المساوات الغير الضرورية في وقتها
واذا لم يكن الشرط ضروريا في وقته فاطلكت بالمشروط به واذا انتفى
اصل اللزوم انتفى لزوم بالطريق الاولى فلا يكون عنوان الموضوع
ضرورا بذاته في وقت ذلك العنوان في شئ من هاتين الكبيرتين فلا تصدق
شئ منهما مشروطة بالمعنى الثاني ولا وقتية لما عرفت ان الضرورة
في وقت الوصف العنوانى في امثاله انما تصدق حيث يكون العنوان
ضروريا في وقته لذات والحكم فيما عدا المشروطة بالمعنى الاول
من الموجهات انما هو على الذات لاعلى الذات المأخوذة بشرط العنوان
وانما تصدق كل من الكبيرتين مشروطة بالمعنى الاول ايضا قائلة بان كل
ما يلزم من دفعه دفع المنع او كل ما يدفع المنع بدفعه فهو هذا الشرط

مفيد الابطال وحينئذ يكون النتيجة كالصغرى مشروطة كما قال
المحشى ومن ههنا يعلم ان شيئا من هاتين الكبيرتين لا تصدق ضرورة
مطلقة حاكمة بضرورة المحمول لذات الموضوع مادام ذاته موجودا
اذ الحكم فيها ايضا على مجرد الذات لاعلى الذات بشرط الوصف فان قيل
يجوز ان تكون الكبرى عرفية عامة او خاصة او دائمة مطلقة فيكون
النتيجة عرفية بحذف الضرورة المخصوصة بالصغرى على الاول ودائمة
مطلقة كالكبرى على الثاني فلا يجوز حصر دلالة الدليل في الافادة بشرط
المساواة قلنا الحصر اضافي بالنسبة الى سائر الضروريات محافظة
على ظاهر قولهم مطلقات العلوم ضروريات اذ على تقدير حل مسائل
هذا العلم على غير الضروريات كالدائمة والعرفية يكون اشتغالهم باخذ
اللزوم في الدليل من فضول الكلام لان الدوام بين الدفعين كاف
في اثبات المرام حينئذ مع ان التوقيت بوقت المساواة يأتى عن حل
النتيجة على الدائمة المطلقة على انا نقول ربما يكون السند الواحد
مساويا لبعض المقدمة قبل تحريرها ولا يكون مساويا له بعد تحريرها
لدفع منع اخر وربما يكون الامر بالعكس فلا يصدق الحكم بافادة
الابطال على كل سند مادام موجودا والسند موجود ما لم يدل على
ابطاله دليل قوله والظاهر ان دفع السند المساوى الخ يعنى
ان الظاهر ان دفعه مفيد عندهم مطلقا لا بشرط المساواة اذ الظاهر
من كلمة اذا في قولهم لا يدفع السند الا اذا كان مساويا هو التوقيت المحض
لا التوقيت مع الشرط فالظاهر ان مدعاهم وقتية او مشروطة بالمعنى الثاني
وكل منهما حاكمة على مجرد ذات الموضوع لاعلى الذات المأخوذة
بشرط الوصف وايضا لو كان مرادهم الحكم بالا فادة على السند المساوى
المأخوذ مع شرط المساواة لا فاد عندهم ابطال وصف المساواة بانه اعلم
مطلقا او من وجه لان مجموع القيد والمقيد كما يبطل بابطال المقيد
يبطل بابطال القيد مع انه غير مفيد عندهم كالدخل في سندية السند

اللهم الا ان يحمل مدعاهم على ان كل سند مساو يقيد ابطال ذاته بشرط كونه سندا مساويا ولا يخفى انه خلاف الظاهر اذا ظاهر ان يكون متعلق الابطال ما هو المحكوم عليه بالافادة فان كان مشروطة بالمعنى الاول كان متعلق الابطال بمجموع القيد والمقيد بخلاف ما اذا حمل على الوقتية او المشروطة بالمعنى الثاني فان متعلق الابطال حينئذ ما هو المحكوم عليه بالافادة بعينه وايضا لو كان مرادهم ذلك لبقى ابطال المساوي بدون ذلك الشرط في جانب حكم النفي من حصرهم فيلزم ان لا يكون مقيدا مع ان ابطال سند الفردية لمنع الزوجية مقيد سواء بشرط المساواة او بدونها اللهم الا ان يمنع الافادة بدون ذلك الشرط ولا يخفى انه تجويز مرجوح وتلخيص كلامه في هذا المقام ان الظاهر من كلامهم انهم انما حكموا بافادة الابطال على ذات السند المساوي لا بشرط عنوان المساواة فيحمل مدعاهم على المشروطة بالمعنى الثاني او على الوقتية محافظة على ظاهر قولهم مطلقا العلوم ضروريات فحينئذ لا بد من حل الصغرى المنوعة والكبرى على المشروطة بالمعنى الثاني او الوقتية بناء على ما هو التحقيق من ان الدوام لا ينفك عن اللزوم ليدل الدليل على ما هو المدعى اذ المساواة على هذا يكون ضرورية للسند المساوي في وقتها فكذا ما يتبعها من الحد الاوسط بخلاف ما اذا حملنا على المشروطة بالمعنى الاول بناء على انفكاك الدوام عن الضرورة فان تقرب ذلك الدليل غير تاما حينئذ وان خص العلوم في قولهم بالعلوم الحكيمية فيحمل مدعاهم على العرفية فحينئذ لا حاجة في الدليل الى اخذ اللزوم اذ مجرد الدوام بين الدفعين يكفي في اثبات هذا المرام وانت خبير بانه لا يلزم من عدم اعتبار القوم وصف المساواة مع الموضوع في حكمهم هذا عدم اعتبار المعلل اياها حين الابطال حتى يتوجه ما اوردوا عليه بانه متاف لما سلف منه من ان المعلل يحتاج في ابطاله لاثبات المقدمة الى اعتبار المساواة ليتحقق اثباتها اذ لو لم يثبت

المساواة عند الخصم لم يكن بطلان النقبض من بطلان السند مسلما عنده فلا يندفع منه فلو وصف المساواة مدخل في افادة الابطال البتة فليتأمل في هذا المقام فانه من مطارح الافهام قوله واما الثاني فلا نالنا في الح هذا منع لبطلان الثاني على تقدير كونه تقييدا اى لانسلم ان ذلك اللازم خلاف رأيهم لجواز ان يكون مرادهم افادة ابطال المساوي اللازم لا كل مساو وبويده ما في شرح الاداب المسعودي وفيه بحث من وجوه الاول ان مراد القوم انما يتأيد بكلام انفسهم لا بكلام واحد منهم اذ ورد عليه ايضا انه خلاف رأيهم الثاني اوسم انه اعلم بمرادهم فانما يكون كلامه المذكور مؤيد لو كان ذلك الكلام تحريرا لمرادهم والظاهر انه تغيير الباطل الى الحق عنده اذ اللازم اعم من المساوي والاعم المطلق اللازمين اللهم الا ان يحمل على التفسير من وجه اى من جهة نفع ابطال الاعم وعلى التحرير من جهة ان مرادهم بالمساوي ما هو اللازم الثالث انه هادم لكلامهم بناء على نفع ابطال الاعم اللازم ولا شيء من الهادم بمؤيد وهو مندفع بما قدمنا قوله فليتأمل اشارة الى وجوه الابحاث التي قدمناها واشارة الى ما قيل من دفع المناقاة التوهمة بين هذا الجواب وبين قوله والظاهر ان دفع السند الح بان الاول مبنى على الظاهر والثاني مبنى على الجواز ولا ينافي بينهما اوبان الاول مبنى على رأيه والثاني مستند الى القوم انتهى وفيه ما فيه والاولى انه اشارة الى دفع المناقاة المحققة بينه وبين ما اختاره فيما سبق من ان مجرد الدوام يكفي في المرام لان مقتضى هذا الجواب ان يبقى ابطال المساوي المجرد عن اللزوم في جانب حكم النفي من حصرهم فلا يكون مقيدا بان الحكم بالافادة مبنى على تحقيق المحشى كما يبيده قوله اذ لنا ان نقول الح فلا ينافي ما هو المشهور عندهم كما يدل عليه قوله عندهم ههنا اشارة الى دفع التناقض الذي اوردوه عليه في الجواب الاول بما فصلنا اوالى بعض ما اوردناه على جوابه عن الاول قوله ويمكن ان يجاب الح ليس

هذا جوابا باختبار الشق الثاني كما يتوهم من ابراده في سلك الجواب عنه
ولا باختبار كل من الشقين كما توهم بل جواب باختبار الشق الاول فقط
كما قال بعضهم لكن لما ذكرنا من دلالة قوله وح ينطبق الدليل الخ
لما قد منا ان حله على التقييد يتضمن الاشارة الى دليل الحكم بقاعدة
ان التطبيق على المشتق يقتضي عليه التماخذ ولذا اورد الشارح على ذلك
الدليل بقوله فان قيل السيد على ما نقلتموه الخ مطلقا لا على تقدير
الشق الاول فقط كما ستعرف وايضا يجوز ان يكون قوله وحيث
ينطبق الخ اشارة الى الجواب باختبار الشق الاول بعد الجواب
باختبار الثاني بل هو الاظهر بل لاجل ان التقييد في الشق الثاني
بمعنى تقليل الاشتراك لا بمعنى ايراد القيد مطلقا كاشفا كان او مخصصا
والالم يصح التقابل بين الشقين اذ لا تقابل بين ايراد الوصف الكاشف
وبين كون ذلك الوصف لمحض الاشارة الى الدليل ومن البين انه
اذا اختص المساوي في عرفهم باللازم لم يكن ذلك الوصف مخصصا
بل كاشفا فلا معنى لكونه جوابا باختبارانه مخصصا نعم يصح ان يقال
لازم انه خلاف رأيهم لجواز ان يكون المساوي في عرفهم ما هو المتلازم
كما لا يخفى قوله تلازم انما احتساج الى اعتبار الزوم من الجانبين
مع ان لزوم السند كاف في نفع الابطال لقولهم السند المساوي نافع
للسائل استنادا وللمعلل ابطالا ولا يتم الاستناد بمجرد لزوم السند بل لابد
فيه من لزوم المنع ولان اعتبار الزوم في جزء من المساواة دون جزء آخر
تحكم ولان ذلك مبني على حل الشرطيات المأخوذة في مفهومات النسب
على الزوميات ههنا فالزوم معتبر في جميع النسب الاربعة المتصورة
بين السند والتقيض قوله لكن يرد لا يخفى ان ايراد الشارح على تقدير
الشق الاول بطريق المنع فلا يجاب عنه الا بالاستدلال فلذا اجاب
عنه المحشي تارة بآيات المقدمة المتنوعة بالبناء على التحقيق وتارة بتغير
الدليل وهذا الجواب الذي ذكره الشارح في الحاشية باثبات المتنوع

ايضا

ايضا ولذا احتساج الى الادعاء وذلك المتنوع هو الصغرى المتنوعة
ان كانت كلية او التقريب ان كانت جزئية وقوله وحيث ينطبق
الدليل الخ يلايم الثاني وهذا الايراد نقض اجمالى لدليل الاثبات
بانه لو صح ان المساوي في عرفهم ما هو المتلازم لما حصر السند
في هذه الاقسام الثلاثة لكنهم حصروه فيها قوله بل لازم بينهما
بلو قال بل لازم بينهما اكان ملائما للسوق ولا تدراج الواسطة الثانية
فيهما من واسطتي المحشي واعلمه مني على التمثيل او على درج ما كان
اللزوم من جانب فقط في الاعم والاخص بناء على ان اعتبار الزوم
في المساوي يقتضي اعتباره في الاعم والاخص من جانب فقط دون
جانب آخر فيعتبر فيها بحساب الزوم الكلي من جانب وسلبه من جانب
آخر وسيجي ما يتعلق به قوله وهي المساوي والاعم والاخص الخ
لا يخفى ان السند الاعم من وجه داخل في الاعم والاخص اذ لم يقيد بالمطلقين
وكل ما هو اعم من وجه اخص من وجه آخر فهو اما داخل في الاعم
واما داخل في الاخص او هو من حيث عمومته داخل في الاعم ومن حيث
خصوصته داخل في الاخص وهو الاوجه هذا واما اخراجه عن الاقسام
الثلاثة وجعله مندرجا في المابين بناء على ان المراد هو الثابتين في الجملة
كلما كان اوجزا فاما لا يرتضيه الفطرة السليمة لانه اكثر وقوعا من الاعم
المطلق لانه اشبه بالاخص والمساوي منه فهو اقرب الى زعم الصحة
فجعل الاعم المطلق من اقسام التقسيم الاستقرائي دونه ترجيح المرجوح
قطعا قوله وفيه انه الخ منع لقوله مع انهم حصروه فيها
وحاصله لانهم حصروه فيها بكيف وهو حصر باطل لا يصدر
عن القوم لانه اما حصر غير حاصر لخروج المابين واما حصر الشيء
في نفسه وغيره وهو الاعم الغير الصحيح قوله لجواز ان يكون
السند مابين في الواقع وان لم يكن مابين في الزعم اذ الاستناد بزعم الصحة
والصحيح الذي هو المقوى في الواقع منحصر في المساوي والاخص المطلق

قوله ولذا احتساج الى الادعاء
لانه قال في الحاشية اللهم
الا ان يدعى ان السند المساوي
ما يكون لازما للمنح كما
في عرفهم ما لم انتهى ولاجل
ان المنع لازم له لازم له حل المحشي
قوله كما ان المنع لازم له لازم له حل المحشي
صلى معنى ما يكون بينه وبين المنع
تلازم من الجانبين

فيكون المبين في الواقع اما مساويا والاخص مطلقا في الزعم وكذا الكلام
في سائر الاسانيد الغير الصحيحة في الواقع كالاغم مطلقا او من وجه
وانت خبير بان للشارح تغيرا للدليل النقيض بان يقول لو كان متعارفهم
في المساوي ذلك ثبت واسطة سواء جعل التقسيم ثانيا باخراج الاغم
والمباين او ثانيا باخراج المبين او رباعيا بادراجة في الاقسام لان
تلك الواسطة واسطة بين اقسام الكل تأمل قوله فالاولى الخ
اي الاولى للشارح في الردان يعتبر في المقسم السند الصحيح ويقول
لكن على هذا يلزم ثبوت واسطة بين قسمي السند الصحيح المساوي
والاخص مطلقا ويحذف الاغم من البين فان ما قصده من اليراد
يتم بهذا القدر ولا يرد عليه ما ذكرنا وانما لم يقل فالصواب للاشارة
الى امكان دفع ما اورده باختيار شق ثالث هو ان يراد حصر السند الواقع
في ابحاثهم زعم الصحة والعقل لا يزعم المبين صحيحا بخلاف الاغم المجامع
مع المنع في الجملة ومن المجاب ما قيل انما قال فالاولى لجواز ان يعتبر
السند المطلق ويحمل الحصر على الاضافي بناء على عدم الالتفات
الى المبين او يعتبر السند الصحيح والاغم صحيح عند من جوزه انتهى
اذ لم يسمع الحصر الاضافي في حصر التقاسيم من غيره وانما يتصور ذلك
في الحصر بواحد من طرق القصر كما يحى مثله من المحشى في قولهم
لا يدفع السند الا اذا كان مساويا واعلم منشأ غلطه وايضا ان اراد
بصحة الاغم صحة وقوعه في ابحاثهم زعم الصحة فيجوز الكلي لا البعض
وان اراد صحة دخوله في مفهوم السند عند من فسر به بما يذكر لتقوية
المنع زعم المنع فلا يجزئ به لان المراد من الصحة هو التقوية في الواقع
ولذا انحصر الصحيح في المساوي والاخص وان اراد التقوية في الواقع
فلا يجوز عاقل وينجى على المحشى ان كون واسطة الشارح سندا
صحيحا بعد انفكاك الدوام عن الزوم محل نظر وكيف يكون نطق الانسان
سندا صحيحا لمنع عدم صحتها القرس وهو ظاهر فالاولى ان يثبت الواسطة

بين اقسام التقسيم الرباعي قوله على ان الحصر استقرائي الخ
اي لو سلمنا انهم حصروه فيها فلان سلم انه لو كان المساوي في عرفهم ذلك
لما حصروه فيها وانما يلزم ذلك لو كان حصروهم حصرا عقائيا وهو م
خافيل العلاوة منع لبطلان التالي وما بعد هامع للملازمة وزعم
بعض الافاضل ان معنى قوله فالاولى الخ ان الاولى في نسبة الحصر الى القوم
ان يسبب حصر السند الصحيح فأورد عليه بان واسطة الشارح واسطة
بين قسمي الصحيح ايضا ولا تندفع الاجمالة على الاستقرائي ايضا فالظاهر
ان يحذف كلمة على ويقال فالاولى ان يعتبر السند الصحيح ويدعى كون الحصر
استقرائيا ولا يخفى انه مبني على التوهم الفاسد على ان الصحيح منحصر في القسمين
قطعا او مما يدل على ان العلاوة جواب آخر لا متعلقة بقوله فالاولى الخ
مأذكر في بعض النسخ يدل قوله وفيه انه ان اراد الخ حيث قال
ويمكن دفعه بان الحصر استقرائي وتحقق الصورة المذكورة غير معلوم
وبهذا يتدفع ما يمكن ان يورد على الحصر من انه ان اراد حصر مطلق
السند في الاقسام المذكورة فهو ظاهر المنع لجواز ان يكون السند مبينا
في الواقع وان اراد حصر السند الصحيح فيها فالاعم خارج عنه فلا يجوز
عده منها وبالجملة لا بد من ذكر المبين وترك الاغم انتهى اقول حاصل
الاندفاع كما اشيرنا باختيار شق ثالث هو ان يراد السند المحقق الوقوع
في ابحاثهم زعم الصحة والاغم مطلقا كان او من وجه واقع ولذا وقع
منهم الدخول في السند بانه غير صالح للسندية لانه اعم مطلقا او من وجه
بخلاف المبين هذا وفي دفع ابراده بما يدفع به ما يرد عليه تعريض له
بانه يرد عليه انه لا وجه لترك المبين وان حمل الحصر على الاستقرائي
لندفع ذلك فلا وجه لابراده باثبات الواسطة لان ابراده يندفع بذلك
ايضالا ان واسطته غير محققة كالمباين قوله ان اعتبر الزوم فيهما
الخ تحقيق هذا المقام يقتضي نوع بط في المرام فاعلم انه يتصور اعتبار
الزوم هنا على وجهين الوجه الاول زيادة الزوم على ما هو المشهور

فيكون اللزوم مقبلا وجودا اى ايجابا فقط فالمعتبر في المساواة لزوم
الاجتماع كليا من الجانبين وفي العموم والخصوص المطلق هو لزوم
الاجتماع كليا من جانب ولزوم الانفكاك في الجملة من جانب آخر وفي العموم
والخصوص من وجه هو لزوم الاجتماع والانفكاك في الجملة من الجانبين
فكل من المساوي والاعم والاخص بهذا الاعتبار اخص مطلقا من نفسه
بحسب المشهور لان لزوم الاجتماع والانفكاك اخص مطلقا من الاجتماع
والانفكاك الوجه الثاني ان يعتبر في المساواة وجودا وفي العموم
والخصوص وجودا وعدم اى ايجابا وسلبا فالمعتبر في المساواة هو
اللزوم الكلي من الجانبين وفي العموم والخصوص مطلقا هو اللزوم
الكلي من جانب وسلبه من جانب اخر سواء انفك احدهما عن الآخر
في الجملة اولا وفي العموم والخصوص من وجه هو اللزوم الجزئي من الجانبين
مع سلب اللزوم الكلي منهما سواء انفك كل منهما او احدهما فقط
عن الآخر في الجملة اولم ينفك اصلا بناء على ان اثبات الواسطة مبنى
على جواز انفكاك الدوام عن اللزوم الكلي وهو ظاهر فالمساوي بهذا
الاعتبار اخص مطلقا من مساوي المشهور ايضا لان اللزوم اخص
مطلقا من الدوام لا يقال بل المساوي بكل من الاعتبارين اعم من وجه
من مساوي المشهور لان اللزوم بين شيئين لا يتوقف على تحققهما
في الواقع بخلاف المساواة لا نقول التحقيق المعتبر في المساواة اعم
من التحق المحقق كما في المساواة بطريق الاتفاق ومن التحقق المفروض
كما في المساواة بطريق اللزوم بدليل قولهم وتقيضا المتساويين متساويان
وقولهم اللزوم اما اخص او مساو وكذا التحقق في العموم والخصوص
بدليل قولهم ان تقيض اعم اخص وتقيض اخص اعم اذ التحقق
في الواقع احد التقيضين وليس كل ملزوم متحققا والاعم والاخص
مطلقا بهذا الاعتبار اعم من وجه منهما بحسب المشهور لاجتماعهما
فيما وجد لزوم كلي من احد الجانبين مع انفكاك احدهما في الجملة

كالانسانية

كالانسانية والحيوانية وينفك المشهور ان فيما لم يوجد لزوم كلي
بينهما مع انفكاك في الجملة كوجود زيد ووجود البحر ومن هذا القبيل
واسطة المحشى في الشق الاول وبالعكس فيما يوجد اللزوم الكلي من احد
الجانبين فقط بلا انفكاك بينهما اصلا كواسطته في الشق الثاني واما
الاعم والاخص من وجه بهذا الاعتبار فاعم مطلقا منهما بحسب المشهور
لان بين كل مجتمعين ومنفكين في الجملة لزوما جزئيا مع سلب اللزوم
الكلي منهما بدون العكس اما الاول فلانه اذا اجتمع شيان في الجملة
كان المقارنة بينهما من الاوضاع الممكنة الاجتماع مع كل منهما ولا شك
ن كلامهما مع وضع المقارنة للاخير يستلزم الآخر واما ما ذهب اليه
بعضهم من ان بين كل شيئين حتى التقيضين لزوما جزئيا بمرهات
من الشكل الثالث بان يقال كلما تحققا تحقق احدهما وكلما تحققا تحقق
الآخر فمع انه يوجب اندراج المبين في الاعم والاخص من وجه ههنا
وينفي اللزوم الكلي من اصله لثبوت اللزوم الجزئي حيث يثبت بين كل ملزوم
وتقيض لازمة مغلطة ظاهرة قد سبق حلها في بحث الدليل واما الثاني
فلا صدقهما بدون المشهورين في واسطة الشق الاول وواسطة الشارح
فنقول ههنا بحث هو ان قيد فقط في قوله ان اعتبر اللزوم من احد الجانبين
فقط يقتضى تخصيص القسمين الاخيرين بالاعم والاخص مطلقا اذ اللزوم
المختص بجانب واحد هو اللزوم الكلي الغير المتصور في الاعم والاخص
من وجه لا اللزوم الجزئي المتصور فيهما المنعكس الى نفسه من جانب اخر
وذلك التخصيص مما لا دليل عليه في كلام الشارح ولا في كلام القوم بل
غير صحيح في نفسه لما اشرنا ان السند الاعم من وجهه كثر وقوعا في اجابهم
من الاعم المطلق كيف وهو سيصرح بان السند يجوز ان يكون اخص
من وجه من تقيض المقدمة ويمكن دفعه عنه بان ذلك التخصيص وقع
من الشارح والمحشى جرى على وفق زعمه وان لم يكن مرضيا عنده
وذلك لانه لما اعتبر التلازم من الجانبين في المساوي فالظاهر ان يكون

المساوي الغير المتلازم مع المنع واسطة سواء وجد اللزوم الكلي من احد الجانبين او لم يوجد اصلا فان ظاهر للشارح في اثبات الواسطة ان يقول بمتلازم بينهما لكنه انما لم يقل كذلك لاجل انه اذا ثبت اللزوم الكلي من احد الجانبين فقط لا يلزم ان يكون واسطة لجواز ان يندرج في الاعم والاخص بناء على جواز اعتبار اللزوم فيهما ايضا على الوجه الثاني اعلى الوجه الاول والالم يندرج فيهما ويكون العدول عن عبارة التلازم عبثا او الانفكاك فيه بالفعل كواسطة الشارح فضلا عن لزوم الانفكاك بالفعل كما يقتضيه الوجه الاول بخلاف واسطة الشارح فانها واسطة سواء ابقيا على ماهو المشهور فيهما واعتبر اللزوم فيهما على الوجه الاول او على الوجه الثاني وفي هذا الترتيب من المحشى مع تخصيص كل شق بواسطة واحدة تليها اشارة الى جميع ذلك وبالجملة في عدول الشارح في واسطته عن عبارة التلازم الظاهرة اشارة الى جواز اعتبار اللزوم فيهما على الوجه الثاني ومن البين ان اثبات الواسطة منه مع تجويز ذلك انما يصح اذا خصص الاحيران والالاندراج واسطته في الاعم والاخص من وجه لما عرفت ان بين كل مجتمعين في الجملة لزوما جزئيا لا محالة وقد نفي اللزوم الكلي بينهما ولاجل ان اثبات الواسطة ههنا مبني على تخصيص الاخيرين دفعهما المحشى بتعميمهما حيث قال في الحاشية ههنا يمكن ان يقال المراد من الاعم والاخص اعم من ان يكون مطلقا ومن وجه واللزوم معتبر فيهما وجودا وعدمهما مع الاجتماع في الجملة وحيث يندرج فيهما هذه الواسطة بل واسطة الشارح ايضا فتفطن انتهى ثم نقول بعد ذلك ههنا نظر من وجوه اما اولها فلانه يجوز ان يكون اثبات الواسطة من الشارح مبنيا على تعميم الاخيرين مع ابقائهما على ماهو المشهور او مع اعتبار اللزوم فيهما على الوجه الاول اى وجودا فقط والاكتفاء بالواسطة الواحدة محمولا على التمثيل والعدول عن عبارة التلازم لمجرد الايماء الى كفاية واسطة واحدة

في ابطال الجواب المذكور الا ان يقال ابقاؤهما على ماهو المشهور مقدوح بقوله على ما يقتضيه الخ واعتبار اللزوم فيهما على الوجه الاول يوجب ان لا ينحصر نسبة السند الى المنع في الاربعة ولو بعد تعميمهما سواء بقي المبين على ماهو المشهور او اعتبر فيه لزوم الانفكاك كلياً من الجانبين ايضا مع ان النسبة بين كل مفهومين سواء بحسب الحمل او بحسب التحقق منحصرة في الاربعة عقلا عند الكل بخلاف ما اذا اعتبر فيهما اللزوم على الوجه الثاني كما نعرف واما ثانيا فلان ما ذكره في الحاشية غير حاسم لمادة الواسطتين بالكليّة لان كلاهما قسمان قسم يشتمل على اللزوم الجزئي وقسم لا يشتمل على اللزوم اصلا لا كلياً ولا جزئياً والمندرج فيهما بما ذكره هو القسم الاول لا الثاني وما ذكرتم من ان بين كل مجتمعين في الجملة لزوما جزئيا لا محالة محل نظر كيف ولا بد في اللزوم المتعارف من علاقة مشعور بها كلياً كان او جزئيا ولا علاقة كذلك بين ركوب زيدا لسفينة وركوب عمرو الفرس وان اجتماعا في زمان واحد وما ذكرتم في يسانه انما يفيد الاستلزام بينهما بشرط المقارنة لا بدون ذلك الشرط لان نفس المقارنة غير واجبة لشيء منهما بل هو اول البحث فاذا جاز انفكاك الدوام عن اللزوم الكلي جاز انفكاك الاجتماع في الجملة عن اللزوم الجزئي اللهم الا ان يقال لما كان شرط المقارنة الممكنة شرط امر ممكن كان نفس ذلك الشرط من الاوضاع الممكنة الاجتماع مع كل منهما كنفس المقارنة بخلاف شرط المقارنة بين الضدين او النقيضين تأمل واما ثالثا فلان قوله في الحاشية مع الاجتماع في الجملة ان كان عبارة عن الاتصال الذي يتضمنه اللزوم اعم من ان يكون اتصالا في الوجود المحقق او في الوجود المفروض فاعتبار اللزوم مفق عنه وان كان عبارة عن الاجتماع بالفعل في الوجود المحقق فذلك حشو مفسد لان الدليل الذي اقيم على اللزوم الجزئي بين كل مجتمعين في الجملة جار فيهما لا يجتمعان اصلا مع انتفاء اللزوم الكلي

في انفكاكهما بناء على اندوام الانفكاك يجوز انفكاكه عن لزومه كدوام
الاجتماع وذلك الجريان بان يقال اذالم يكن بينهما لزوم كلي امكن
اجتماعهما فيكون المقارنة بينهما وشرطها من الاوضاع الممكنة الاجتماع
مع كل منهما ونسوق الدليل فان تخلف الحكم فيهما بطل ذلك الدليل
فلا يثبت اللزوم الجزئي بين كل مجتمعين ايضا فلا يخسرمادة الواسطتين
تحقيقا وان انحسرت منعا وان لم يتخلف لم يكن اللزوم الجزئي المعتبر
في الاعم والاختص من وجه مشروطا بذلك الاجتماع بخفاء الحشو المفسد
اللهم الا ان يكون ذلك القول منه مبنيا على ابقاء المبان على ماهو
المشهور مع التزام صحة ذلك الدليل الجاري في غير المجتمعين في الجملة
بان يعتبر التقسيم هكذا ان تفارقا كليا فتباينان والافان كان في اجتماعهما
لزوم كلي من الجانبين فتساويان او من جانب فقط فاعم واخص مطلقا
والافلا محالة يكون في اجتماع كل منهما مع الاخر لزوم جزئي مع انتفاء
اللزوم الكلي في انفكاكهما فهما اعم واخص من وجه وفيه ما فيه
اذ كما يجوز ابقاء المبان على ماهو المشهور يجوز اعتبار اللزوم فيه وجودا
على وجه ينحصر النسبة في الاربعة بان يقال ان كان في انفكاك احدهما
عن الاخر لزوم كلي فتباينان لان اللزوم الكلي في انفكاك ينعكس
الى نفسه والافان كان في اجتماعهما لزوم كلي من الجانبين فتساويان
او من جانب فقط فاعم واخص مطلقا وان لم يكن لزوم كلي لاني اجتماعهما
ولا في انفكاكهما فاعم واخص من وجه لما ذكر ويجوز اعتبار
اللزوم فيه عدما بان يقال ان كان في اجتماعهما لزوم فاركان كليا
من الجانبين فتساويان او من جانب فقط فاعم واخص مطلقا وان كان
جزئيا بدون الكلي بينهما فاعم واخص من وجه وان لم يكن بينهما لزوم
لاكليا ولا جزئيا فتباينان فتجوز ابقائه على ماهو المشهور دون اعتبار اللزوم
فيه وجودا او عدما او وجودا وعدما بناء على ان قولنا كلما لم يكن
بين انفكاكهما لزوم كلي يثبت اللزوم الجزئي في اجتماعهما ينعكس

بمعكس

بمعكس النقيض الى قولنا كلما يوجد في اجتماعهما لزوم جزئي كان
في انفكاكهما لزوم كلي وبالعكس تخصيص من غير تخصص بل تجوز
مرجوح مع الاعراض عن الراجح بل سيجي منه ما يدل على ان العموم
والخصوص من وجه غير مشروطين بالاجتماع في الجملة بل يكفي فيهما
مجرد انتفاء اللزوم الكلي في اجتماعهما وانفكاكهما سواء اجتماعا في الجملة
اولا حيث يقول ان بين نقيض المقدمة المنوعة وخفائها عمومها من وجه
لان من النقيض ما لا يتحقق في الواقع ابدا فلا يجتمع مع خفائها في التحقيق
المحقق ابدا نعم على تقدير تحققه لا يلزم الحقا ولا عدمه وكذا العكس
ويمكن ان يقال ههنا ما ذكره في الحاشية مبنيا على ان ليس بين كل مجتمعين
في الجملة لزوم جزئي ولذا لم يكتب بالاجتماع في الجملة بل اعتبر اللزوم
الجزئي بعده وما ذكرتم من عدم انحسام مادتي الواسطتين بالكلي مدفوع
لان اعتبار اللزوم فيهما مبنيا على اعتبار اللزوم في المبان عدما فقط
فعلى هذا يكون الصورة الخالية عن مطلق اللزوم مندرجة في المبان سواء
انفك احدهما عن الاخر دائما وفي الجملة اولم ينفك شيئا منهما عن الاخر اصلا
والغرض ههنا اثبات واسطة اخرى غير المبان لكن على هذا يلزم
اشتراط العموم والخصوص من وجه بالاجتماع في الجملة وما سيجي منه
يبطله كما عرفت ولعل جمع ما ذكرناه او بعضه وجه الامر بالتفطن
واما رابعا فلان واسطة الشق الاول ان كانت مختصة بالمنفك
من جانب واحد فقط فهنا على تقدير كل من الشقين واسطة اخرى
هي المنفك من الجانبين مع الاجتماع في الجملة بل اللزوم كلي بينهما
اعني الاعم والاختص من وجه بحسب المشهور فثبت ههنا واسطتان
اخرتان لا واسطة واحدة اخرى كما هو ظاهر كلامه وان كانت
متاولة لهما فلا وجه لتخصيصها بالشق الاول اذ المدرج فيهما
على تقدير الشق الثاني بعض افرادها اعني المنفك من جانب فقط بناء
على تخصيص الاخرين فكلامه ههنا لا يخلو عن اضطراب ولا يخلص

ههنا الابان يقال ليس مرادهما تخصيص الاخيرين بل اثبات واسطة خالية عن مطلق اللزوم واما قيد فقط من المحشى فانما ذكره لاجل ان اعتبار اللزوم الكلى في المساوى انما يقتضى اولاً اعتباره فيهما من جانب فقط ثم بواسطته يقتضى اعتباره في سائر افرادهما على وجه يليق بهما ولا اعتداد بالخاصية المنقولة عنه نعم يمكن دفع الواسطين بدرجتهما في المبين لكنه لا ينافي اثباتهما لا بطال الجواب المذكور لان امكان اندفاع السؤال لا ينافي ابراده فليتأمل في هذا المقام فانه مما غفل عنه اقوام بعد اقوام قوله على ما يقتضيه اعتباره الخ لانهم انما اعتبروه في المساوى لاجل انه لا تقوية بدون الاستلزام ولا نفع في الابطال بدون اللزوم فاعتباره في المساوى باعتبار التقوية يستلزم اعتباره في الاخص ومن حيث النفع يستلزم اعتباره في الاعم وفيه ما فيه والاولى ان يقال فاعتباره في المساوى لاجل التقوية يقتضى اعتباره في الاخص وعدم اعتباره في الاعم وهو الموافق لقيد فقط فالافتضاء لم يـ ولك ان تقول اعتبار من جانب واحد كاف في التقوية ومع ذلك اعتبروه في المساوى من الجانبين فليس ذلك الا لاجل انهم لم يكتفوا في الشرطيات المأخوذة في مفهومات النسب ههنا بالمتصلات المطلقات بل حملوا موجباتها على الموجبات اللزومية وسواء اليها على اللزوميات السالبة فالافتضاء انى ولك ان تقول لو اعتبر اللزوم في المساوى دون غيره لم ينحصر نسبة السند الى المنع في الاربعة عقلا واللازم باطل لما مر فلا بد ان يعتبر في باقى الاقسام اما ايجابا وسلبياً او ايجاباً فقط او سلبياً فقط كما عرفت قوله فالسند الذى لا يكون بينه وبين المنع لزوم اصلاً اى لا يكون بينهما لزوم كلى لاسن الجانبين ولا من جانب واحد فقط فيكون احتراز عن المساوى والاعم والاخص المطلقين ههنا ان خصص الاخيران وان عمما فالمراد من قوله اصلاً انى مطلق اللزوم كلياً كان اوجزئياً فيحصل الاحتراز عن الاعم والاخص من وجه ايضا وعلى كل تقدير فقوله لكن ينفك

الخ للاحتراز عن واسطة الشارح والمراد منه لكن ينفك احدهما فقط اولكن ينفك احدهما عن الاخر سواء انفك الاخر عنه ايضا ولا قوله فالسند الذى يكون الخ اثبات اللزوم للاحتراز عن واسطة الشارح وقوله فقط للاحتراز عن المساوى ونفى الانفكاد للاحتراز عن اعم والاخص حينئذ فبطل نسخة بينهما بضمير التثنية لانها لا توجب محذورا وما قيل نسخة بينهما بضمير الوحدة وان كانت ملائمة للسوق لكنها لا يلائم قوله واعلم ان ههنا واسطة اخرى فانه ليس واسطة اخرى بل هو داخل في الواسطة الاولى سهو ظاهر واعلم نسخة في واسطة الشارح على نفي التلازم لا على نفي اللزوم وليس كذلك قوله لكن هذه الواسطة ايضا مجرد احتمال الخ وقع هذا في بعض النسخ يعنى ان واسطة كل من الشقين كواسطة لشارح مجرد احتمال عقلى فلا ينقدح بها الحصر الاستقرائى ايضا وليس مراده ان واسطة الشق الثانى فقط غير محققة لان واسطة الشق الاول غير محققة سندا وان تحقق ذاته كما شرنا وبطل على ان مراده ما ذكرنا ما يذكره في بعض النسخ لدفع ما يورده فيما بعد كما تعرف قوله وايضا لا يخفى ان دفع كل الخ يعنى كما يرد على الجواب المذكور لزوم الواسطة بدعوى لزوم عدم صحة الحصر في قولهم لا يدفع السند الا اذا كان الخ وتلخيصه لو كان المساوى في عرفهم ماهو المتلازم لدخل الواسطتان اعنى واسطة الشارح وواسطة الشق الثانى في غير المساوى فيلزم ان لا يكون حصرهم صحيحا لان ذلك الحصر حاكم بان دفع كل ماهو غير متلازم ليس بمفيد مع ان دفع كل من الواسطتين من غير المتلازم مفيد لان خلاصة دليلهم المشار اليه بقوله بحث يلزم من دفعه الخ جارية في افادة دفعهما فلولم يكن دفعهما مفيدا لبطل دليلهم بالجريان والتخلف واللازم باطل فليس المراد من الدليل دليله المختار بقوله على ان مجرد الدواديكفينا الخ والاضاع قيد الخلاصة لان الجارى في دفعهما عينه لا خلاصة بل المراد منه دليلهم

المشار إليه ومن الخلاصة دليله المختار الذي هو الدوام بين الدفعين
وحاصل مراده ان مدار الاستدلال في دليلهم على الدوام بين الدفعين
ولامدخل فيه اقيد الزوم وفيه ما قد عرفت من ان لا دوام بين الدفعين
فيما اتفق لزوم السند ولو سلم فالثابت بمجرد الدوام المذكور دوام الافادة
لا ضرورتها المترتبة في مسائل العلوم فلقيد الزوم دخل بليغ في الاستدلال
وايضا الاولى ان يقول خلاصة دليلهم جارية في افادة الواسطتين فلو كان
مرادهم من المساوي ما هو المتلازم فان كان دفعهما مفيدا يلزم بطلان
حصرهم والا يلزم بطلان دليلهم بالجريان والتخلف بخلاف ما اذا كان
المساوي بالمعنى المشهور وقد وقع في بعض النسخ هكذا نعم يرد
على قولهم ابطال السند لا يفيد الا اذا كان مساويا ان ابطال كل
من الواسطة الاولى والثالثة مطلقا وبعض افراد الثانية على تقدير
وقوعها مفيد بخلاصة الدليل الدال على كون ابطال السند المساوي
مفيدا على ما عرفت فلا يثبت دعوى حصر ابطال السند في المساوي
لامكان وقوع الوسائط المذكورة اللهم الا ان يجعل الحصر اضافيا
او تخصيص السند بما هو محقق الوقوع انتهى يعني لارد الاعتراض
بالوسائط الغير المحققة الوقوع نعم يرد عليه انه لو كان المساوي
في عرفهم ذلك لورد على قولهم ابطال السند لا يفيد الخ انه غير صحيح
لان حكمي الحصر حقيقتان حاكمان على الافراد الممكنة المقدرة الوجود
ومن البين ان هذه الوسائط الثلاث ممكنة وان لم تكن محققة بالفعل
وانها على تقدير وجودها يكون دفعها مفيد بخلاصة الدليل المذكور
وحاصل الجوابين انما يلزم عدم صحة الحصر لو كان الحكمان فيه حكما
حقيقيا لا خارجيا وكان الحصر حقيقيا لا اضافيا بالنسبة الى الاخص
وكل من الامرين ممنوع وينجى على هذه المسألة ما ذكره بعض الافاضل
من ان الثانية فسمان قسم كان السند فيه اعم والتعريض اخص وقسم
بالعكس وابطال شيء منهما غير مفيد كما سيجي وفيه ان مراده ببعض

قسم الاعم ودفعه غير موجه للضرر لانه لا يفيد دفع المدعى كما سيجي
من الشارح فكونه مفيدا من وجه لا ينافي كونه مضرا من وجه آخر الا ان
يقال على هذا لا يلزم بطلان حصرهم لانه بمعنى لا يدفع السند بالدفع
الموجه الا اذا كان مساويا وانما يلزم ذلك لو كان دفع الاعم مفيدا افادة
موجهة وليس كذلك ولو سلم فبطلان حصرهم من جهة افادة دفع الاعم
لم ينشأ من تخصيص المساوي بالمتلازم فان ذلك الايراد متوجه على حصرهم
سواء كان المساوي في عرفهم ما هو المتلازم او ما هو المشهور وسيتعرف
اندفاعه ولذا عدل عن هذه النسخة الى النسخة الاولى المشهورة واقتصر
فيها على الواسطتين واحتاج الى اجراء الخلاصة في جميع افراد الثالثة
باعتبار المساواة مع ان عين دليلهم جارية في بعض افرادها باعتبار الزوم
لما قدمه من ان اعتبار الزوم في المساوي يقتضي اعتباره في الاعم
والاخص فحينئذ يكون بعض افراد الثالثة باعتبار الزوم مندرجا في الاعم
وقد عرفت ان دفعه غير مفيد افادة موجهة لان معنى العموم يقتضي
الجماعة مع عين المقدمة ولو بحسب الاحتمال لا بحسب التحقق الواقع
فيكون ابطاله مضرا لانه يبطل محتملات مقدمته فلا ينجيه عليه انه
لما كان مساويا في الواقع لم يكن مجامعا مع عين المقيدة فلا يكون
ابطال هذا الاعم مضرا فليتأمل قوله فلا يصح حصر الخ اي
فلو كان المساوي في عرفهم ما هو المتلازم يلزم ان لا يصح حصرهم
المذكور واللازم باطل قد يقال هذا ابطال الجواب الشارح بما يدل
على ثبوت اصل المدعى فانه انما احتاج الى جعل المساوي في عرفهم
ما هو المتلازم لا ثبات ان كل سند مساو يفيد دفعه فلا شارح تغيير
دليل الاثبات الى ما ذكره فلا يكون مضرا له بالنسبة الى اصل المدعى
ولا يخفى ان مراد المحشي مجرد القدح في الجواب المذكور لان
اصل المدعى لا يثبت بذلك الدليل ولا بدليل آخر وهو ظاهر قال الشارح
فان قيل السند على ما نقلتموه هو ما الخ لا يخفى ان الظاهر ان يقول

السند الاعم يفيد دفعه كالمساوي لكن لما كان مانع ان يمنع صدق عنوان السند على الاعم بناء على جواز ان يكون حقيقة السند ما يكون مقويا في الواقع ويكون الاعم سندا في الزعم لاسندا في الواقع وهو المراد ههنا فحينئذ لا يثبت نقض مدعاهم اعني بعض السند الغير المساوي مفيد الابطال لان صدق الموجبة التي هي نقض المدعي كما يتوقف على تحقق عقد الحمل يتوقف على تحقق عقد الوضع في الواقع ولو بعد فرض وجود الموضوع وذلك مشروط بامكان صدق العنوان عليه قرره على وجه يتدفع ذلك من اول الامر فالاشتغال بنقل تعريف السند لتحقيق الامكان الذاتي المعتبر في عقد الوضع كما اعتبره الشيخان القارابي وابن سينا وان لم يكف الثاني بهذا القدر بل زاد الفعلية عليه هذا ان حمل الجواز على معنى الامكان الذاتي وان حمل على الامكان الوقوعي فيمكن ان يكون الاشتغال لتحقيق ان الاعم سندا بالفعل في الاعيان يعني انهم ما زادوا قولهم بزعم المانع الادفع الانتقاض بالسند الاعم مطلقا ومن وجه ومن البين ان لانقض الا بالتحقق فتعريفهم بهذا الوجه يدل على ان الاعم واقع بالفعل وانه يصدق عليه مفهوم السند بالفعل لا يقال جعلهم الاعم قسما من اقسام التقسيم الاستقرائي يدل قطعا على انه واقع ويصدق عليه السند لمقسم بالفعل فلا حاجة الى الاشتغال بنقل التعريف ولا وجه للمنع الا في بناء على ضعف التعريف المذكور كما أتى لانا نقول الدلالة متنوعة لجواز ان يكون المقسم اعم من السند في الواقع او في الزعم بخلاف التعريف المذكور فانه يدل على ان الاعم سندا في الواقع فتأمل ولا تغفل وعلى كل تقدير لا يرد ان لا وجه لاخذ الجواز في السؤال اذا حمل على المعارضة او النقص اذا المنافي للاستدلال هو الجواز بمعنى الاحتمال العقلي لا بمعنى الامكان على انه غير منافي ايضا لان احتمال النقيض ربما يكون دليلا على كون منع المقدمة موجهها لكن الاشتغال بصدقه على الاعم بالفعل في الاعيان لغو على تقدير

حمل حصرهم على القضية الحقيقية اذ يكفيها الفعل الفرضي بان يقال بعض ما لو وجد كان سندا اعم فهو بحيث لو وجد كان مفيدا لابطال فثبت نقض المدعي وان لم يوجد الاعم بالفعل ولم يصدق عليه السند بالفعل وانما يحتاج اليه اذا حمل حصرهم على القضية الخارجية ولا يخفى ان القضايا المستعملة في العلوم حقيقيات لا خارجيات كما ذكره المحقق الرازي فان قلت لو كان المراد تحقيق الامكان المعتبر في عقد الوضع لقال فيجوز ان يكون الاعم سندا قلت قوله فيجوز ان يكون السند الخ بمعنى انه يجوز ان يكون مفهوم السند متحققا في ضمن الاعم لا بمعنى انه يجوز ان يكون متصفا بالعموم كما لا يخفى قوله الظاهر انه معارضة لقوله الخ بان يقال كلما جاز ان يكون السند اعم فيفيد دفع بعض السند الغير المساوي الذي هو ذلك السند الاعم وكلما افاد ذلك فلا يصح حصرهم باعتبار جزئه السلبي القائل بان لا شيء من غير المساوي بما يدفع عندهم كما هو مقتضى الحصر الحقيقي ينتج من الاقرار في الشرطي شرطية استثناء عين مقدمها بشهادة التعريف المنقول ينتج عين التالي اعني عدم صحة الحصر وهذه المعارضة المحصر باعتبار دليله المطوى في المنن ولا يجب تعيين ذلك الدليل اذ يجوز المعارضة بمجرد تقدير دليل من جانب المعلن بناء على ان العاقل لا يحكم بالنظري بدون دليل بخلاف النقص والمنع اذ لا يتوجهان الاعلى الدليل المعين لا محالة وذلك الدليل المطوى في نفسه عبارة عن مجموع امور ثلاثة الاول اللزوم بين الدفعين وهو المشار اليه بقوله بحيث يلزم الخ وهو دليل الجزء الايجابي من الحصر والثاني عدم اللزوم بينهما وهو المستفاد من قوله لان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب الخ وهو دليل الجزئي السلبي باعتبار الاخص مطلقا ومن وجه كما يدل عليه قول الشارح في الجواب كما هو في الاخص والثالث وجود الضرر للمعلن وهو دليل الجزء السلبي باعتبار الاعم مطلقا لكنه غير مستفاد من شيء فيما قبل ولك

ان تستدل بالشأنى او الثالث او بمجموعهما على عدم دفع المباين من غير
المساوى ان حل حكم الحصر على الحقيقين لاعلى الخارجيين
وليس الدليل المطوى عبارة عن مجرد الامر الاول او مجموع الاولين كما
وهم لان كلا منهما ليس دليلا لتام الحصر في التحقيق بل في التوهم
وقد خص الدليل المتوهم بصورة المنع فلا بد ان يكون كل من المطوى
والمقوض دليلا في التحقيق تأمل واعلم ان حاصل جواب الشارح
على تقدير المعارضة امام عارضة في دفع الاعم يلزم الضرر بناء على جواز
معارضة المعارضة كما سيجي من الشارح واما منع بان يقال ان اريد بافادة
دفع الاعم انه يفيد دفع المنع افادة موجهة عندهم فالصغرى من القياس
الاقراني الشرطى ممنوعة وان اريد انه يفيد مطلقا فسلمة لكن الكبرى
حيث ممنوعة وانما يلزم بطلان حصرهم لو كان دفع الاعم موجهها
وليس كذلك لانه غير موجه للزوم الضرر وان لم يزل منه دفع المنع لا يقال
لاوجه لصورة الحصر في قوله لانه لا يلزم الخ لانه انما يرد كرد خطاه
المخاطب ولا معنى له في دفع المعارضة بل الملايم في الجواب ان يقول قلنا
في دفع الاعم ضرر للمعلل فلا يكون موجهها وان لم يزل منه دفع المنع لا نقول
لعله قصد التنبيه على خطأ المعارض لانه لما توهم مما سبق ان الدفع
انما يدور على مطلق اللزوم بين الدفعين وجودا وعدمه ما زعم ان عدم
الدفع لا يكون الا لعدم اللزوم فرده الشارح بان عدم دفع الاعم
في الواقع ليس لعدم اللزوم كما في الاخص حتى يرد ما ذكرت من انه
غير صحيح اوجود اللزوم بل لوجود الضرر فكانه قال انما يلزم بطلان
حصرهم حيث لو انحصر علة عدم الدفع في عدم اللزوم وليس
كذلك وبه يحصل الملايمة بين السؤال بطريق لمعارضة وبين الجواب
المذكور قوله ويجوز ان يكون نقضا للدليل المذكور على التحقيق
اي الدليل الجزء الايجابى من الحصر في التحقيق لاني التوهم بان يقال
لو صح هذا الدليل لافاد دفع السند الاعم كالمساوى لجرىانه فيه مع

انه ليس مفيد عندهم افادة موجهة والا لبطل حصرهم وجواب الشارح
حيث انما يمنع الجريان بتحرير ان في الدليل قيد المحذوف هو عدم الضرر
للمعلل ان كل سند مساو يلزم من دفع المنع من غير ضرر فلا يجزى في دفع
الاعم واما تسليم الجريان والتخلف ومنع بطلان الدليل بناء على
ما ذهب اليه البعض من جواز التخلف لما منع عن الحكم في مادة التخلف
وهو ههنا لزوم الضرر وقوله لانه لا يلزم الخ هو التنبيه على منسأ
غلط المناقض اما على الاول فيان يقال انما يجزى في دفع الاعم لودار
الدفع عندهم على مطلق اللزوم وجودا وعدمه ما وليس كذلك بل
على اللزوم المقيد بعدم الضرر فعدم دفع الاعم ليس لعدم اللزوم المقيد
بل لعدم قيده اعني وجود الضرر واما على الثاني فيان يقال انما يلزم
دفع الاعم حيث لو انحصر علة عدم الدفع في عدم اللزوم وليس كذلك
وههنا بحث وهو ان مطلق اللزوم الجارى في الاعم انما يكون دليلا
للجزء الايجابى في التحقيق اذا جوز التخلف لمانع والا فمطلق اللزوم
دليل الجزء الايجابى في التوهم لاني التحقيق ولا يخفى ان تجوز التخلف
لما منع مذهب مرجوح فلا وجه للبناء عليه ولو سلم فلا وجه للاقتصار
عليه ولا يندفع ذلك بما قيل من ان معنى قوله على التحقيق بناء على ما هو
التحقيق من ان الدوام لا يخلو عن اللزوم لان البناء على ذلك التحقيق
مع انه ليس بما يرتضيه الشارح مستغنى عنه ههنا اذ النقص والمعارضة
يتمان بمجرد دفع الاعم اللازم وان لم يدفع كل اعم اللهم الا ان يقال ههنا
على ان قوله لانه لا يلزم الخ اوفق بحمل الجواب عن النقص على الجواب
باطم ارا مانع من حمله على الجواب بمنع الجريان كما تخفى ويمكن ان يقال
قوله بناء على توهم الخ بمعنى توهم كون اللزوم وحده وبدون قيد عدم
الضرر دليلا الخ متعلق بكل من جواز المنع وجواز النقص وقوله
على التحقيق ههنا بمعنى انه مذكور تحقيقا لا تقديرا كما في صورة المعارضة
يا اعتبار الدليل المطوى وانما اخر النقص عن المعارضة لان حله

على النفس يحتاج الى كفاين الاول التقدير في قوله فيفيد الخ اي فلو صح
الدليل المذكور لافاد الخ الثاني صرف قوله فلا يصح حصر الخ
عن التفرع الى جملة دليلا بخلاف لمقدراي مع انه ليس بمفيد عندهم
كالمساوي والا يصح حصرهم واللازم باطل بخلاف المعارضة فانها
تحتاج الى شيء ولذا حكم بظهورها هذا ان حل على النقيض بالخرين
والخلف كما اجمعوا واما اذا حل على النقيض باستلزام خصوص الفساد
الذي هو بطلان حصرهم بواسطة الخريان كما نقول فيستغنى عن التكلف
الثاني كما لا يخفى وبهذا يخل ما قبل انما حكم بظهور المعارضة لتفريع
قوله فلا يصح تأمل قوله ويجوز ان يكون منع الدليل المذكور
بناء على توهم الخ يعني ان السائل توهم ان قوله بحيث يلزم بالمنطوق
دليل على الجزء الايجابي مرتب من الشكل الاول بان يقال لان كل
سند مساو بحيث يلزم من دفعه دفع المنع وكل ما هو كذلك فهو مفيد
الدفع عندهم وبالمفهوم دليل الجزء السلبي مرتب من الشكل الثاني
بان يقال لشيء من السند الغير المساوي بحيث يلزم من دفعه دفع المنع
وكل ما هو مفيد الدفع عندهم فهو بحيث يلزم الخ والخاص ان توهم
ان ذلك القول بالمنطوق والمفهوم جميعا دليل على تمام الحصر فتع
صغرى الشكل الثاني فرد الشارح بانما تحكم بعدم دفع الاغم لعدم اللزوم
كما في الاخص كما زعمت بل اوجود الضرر فتعك منع مقدمة غير ملتزمة
اذ لم نجعل مفهومه دليلا على تمام الجزء السلبي بل على بعضه باعتبار
الاخص او مراده لم نجعل مفهومه دليلا على الجزء السلبي اصلا ودليل
عدم دفع الاخص مستفاد من قوائنا لان منع المنع الخ وانما جعلنا منطوقه
دليلا على الجزء الايجابي وبالجملة الملتزم في صغرى الشكل الثاني
هو السالبة الجزئية لا السالبة الكلية حتى تقبل المنع وانما اخر المنع عن النقص
والمعارضة لانه لا يحتاج الى جعل قوله فيفيد دفعه كالمساوي كتابة
المن لزوم دفع المنع من دفعه ليكون سند المنع صغرى الشكل الثاني ولانه

يوجب استدراك التفرع اللهم الا ان يكون منع الصحة الحصر راجعا
الى منع تلك الصغرى بخلاف النقص والمعارضة اذ لا يحتاجان الى الكتابة
ولا بوجبان الاستدراك ثم لا يخفى ان الاظهر ان يحمل على منع كبرى الشكل
الاول بان يقال لانم ان كل ما يلزم من دفعه دفع المنع فهو مفيد الابطال
عندهم كيف ولو صح ذلك لافاد دفع الاغم ويلزم بطلان حصرهم
الا يرى ان النقص راجع الى تلك الكبرى وقد سبق من الشارح ان الناظر
اذا وجد نفسه حاكه بفساد مقدمة معينة يجوز ان يكون ناقضا وان يكون
مناقضا وذلك المنع لا يحتاج الى البناء على توهم كونه دليلا لان الشكل الاول
دليل الجزء الايجابي في التحقيق لافي التوهم الا ان يقال انه اشار الى جواز
حمله على هذا المنع في ضمن تجويز النقص بناء على ما سبق من الشارح واحتاج
الى هذا البناء في حمله على المنع الملايم للجواب لان ذلك الجواب انما يلزم
منع صغرى الشكل الثاني لا منع كبرى الشكل الاول قوله وهذا
هو الملايم الخ اي المنع المبني على التوهم المذكور هو الملايم الجواب
لا المعارضة ولا النقص لان ذلك الجواب المشتمل على طريق الحصر
ظاهر في رد خطأ السائل وزعمه بانهم انما عللوا عدم دفع الاغم بعدم اللزوم
كعدم دفع الاخص والغرض من هذا الكلام هو التعريض للشارح
بان بين ظاهري السؤال والجواب تدافع اذا ظاهر من تقرير السؤال
ان يحمل على المعارضة ثم على النقص ومن تقرير الجواب ان يحمل
ذلك السؤال على المنع المبني على التوهم المذكور واقول ذلك التعريض
مدفوع اما اولافيمنا اشرا من ملايمة الجواب للمعارضة ايضا لان غاية
مدلول طريق الحصر هي رد خطأ السائل في زعم ان عدم الدفع
لا يكون الا لعدم اللزوم وهو مشترك بين المنع والمعارضة غاية انه زعم
في المعارضة ان عدم الدفع في الواقع لا يكون الا لعدم اللزوم وفي المنع
ان عدم الدفع عند اقوم لا يكون الا لعدم اللزوم واما ثانيا فلان
قول الشارح في الجواب على تقدير جوازه يوجب حمل السؤال

على الاستدلال وظاهر الموجب مقدم على ظاهر الملازم المرجح لا يقال
واما المثلثا فلانه يجوز ان يحمل على نقض الشكل الثاني بناء على التوهم
المذكور لانا نقول بآية تقرير السؤل قطعا اذ على تقدير صحة ذلك الدليل
يلزم عدم افادة دفع الاعم وصحة حصرهم لا افادة دفع الاعم وبطلان
حصرهم والحق ان السؤل معارضة على وجه يستفاد منه الحكم
بصحة الجزء الايجابي ودليله والحكم ببطلان الجزء السلبي ودليله بناء
على زعم ان الدفع في الواقع وعند القوم انما يدور على مطلق اللزوم وجودا
وعدم وان جواب الشارح معارضة المعارضة في دفع الاعم يلزم الضرر
مع التنبيه على خطائه في لزعم المذكور ومع الاشارة الى دفع النقض
المتوجه على دليل الجزء الايجابي بالحريان والتخلف بعد الحكم بعدم
دفع الاعم لوجود الضرر اما منع الحريان بتحرير ان المراد هو اللزوم المقيد
بعدم الضرر لا مطلق اللزوم الجاري في دفع الاعم او باظهار المانع
عن الحكم في مادة التخلف كما عرفت وذلك التنبيه والاشارة يتضمن القدر
في داليل المعارض الذي هو مطلق اللزوم وسيجيئ منهما ان معارضة
المعارضة جائزة فيما اذا استفيد منها خلل دليل المعارض ولا يقدح
فيما ذكرنا قوله على تقدير جوازه لان قوله لا لانه لا يلزم الخ ترقى
من المنع الى الاستدلال قوله وعلى كل تقدير يمكن الخ اما على تقدير
حمله على المعارضة فكل من جوابه تسليم لدفع الاعم عندهم ومنع
لزوم بطلان حصرهم وانما يلزم ذلك لو كان مرادهم حصر دفع
مطلق السند حصر حقيقيا وهو ممنوع لجوازان يكون مرادهم حصر
دفع السند الصحيح حصر حقيقيا او حصر دفع مطلق السند حصر
اضافيا بالنسبة الى الاخص مطلقا او من وجه وعلى التقديرين
لم يلزمهم الحكم بعدم دفع الاعم المطلق حتى يلزم بطلان حصرهم
بدفعه واما على تقدير النقض فكل من جوابه تسليم الحريان
ومنع التخلف اذ ليس للمناقض دليل على التخلف سوى لزوم بطلان

حصرهم وحيث لم يلزم لم يثبت التخلف ولا فرق بين الجوابين في ذلك
وهذا مع وضوحه جدا خفي على الناظرين ففعلوا الجواب الثاني منعا
للتخلف كما ذكرنا واختلفوا في الجواب الاول فقال بعضهم انه منع الحريان
بتحرير ان في الدليل قيد الصحيح ولا يخفى ان مدار الاستدلال على اللزوم
ولا مدخل لقيد الصحيح اصلا فلان نقض ان يعود بالنقض المكسور
وقال بعضهم انه لا يصلح لمنع الحريان ولا منع التخلف وقد عرفت فساد
واما على تقدير المنع فكل من جوابه ابطال المنع بان ذلك المنع منع مقدمة
غير ملتزمة اذا الملتزم في صغرى الشكل الثاني المموعة هو السالبة
الكليية بقيد الصحيح اعني لاشي من السند الصحيح الغير المساوي للمنع بما يلزم
من دفعه دفع المنع او السالبة الجزئية القائلة بان بعض السند الغير المساوي
الذي هو الاخص لا يلزم من دفعه دفع المنع وشيئ منهما لا يقبل المنع
واقول يتجه على كل من الجوابين انه يستلزم قصور اهمل الفن
اذا لاعم واقع في اباحتهم البينة كما عرفت فاذا لم يبين حاله من الدفع وعدمه
في هذا الفن ففي اي فن يبين ذلك وعلى الثاني ان المناسب يكون
المساثل كليات ان يحمل الحصر على الحقيقي لا على الاضافي على
ان الاضافي يحتاج الى محاطب يعتقد العكس او الشركة او دفع واحد
من المساوي والاخص ويتردد في تعيينه ولا يشبه احد في عدم
دفع الاخص بل دفع الاعم او في جميع ذلك من دفع الاخص كما لا يخفى
قوله والسند الاعم مطلقا او من وجه غير صحيح لان الصحيح ما يكون
ملزوما للنقيض بان يكون مساويا له او اخص منه مطلقا وليس المراد
من الاعم الغير الصحيح ههنا ومن الاعم الغير المثبت اليه في الجواب الاتي
مختصا بالاعم المطلق بل شامل للاعم من وجه والالم يندفع الابرار الاتي
بهذا الجواب بناء على ان مبنى الابرار الاتي حل المساوي في حصرهم
على المساوي للنقيض فبمقتضى الحصر الحقيقي يلزم منهم الحكم بعدم
دفع الاعم مطلقا او من وجه ولو كان مساويا لمقتضى او اعم منه مطلقا

ثم ان المراد من الصحيح ما يكون صحيحا من حيث الاستناد لا من حيث
الابطال ولا اعم منهما وهو ظاهر والاعم غير صحيح وان كان مساويا
للخفا او اخص منه مطلقا لان كونه ملزوما للخفا برغم انه ملزوم
للتقيض فيكون مستندا الى الباطل والمستندا الى الباطل باطل ففي
هذا الكلام تعريض للفاضل العصام حيث جعل ملزوم الخفا صحيحا
كملزوم التقيض وبهذا يدفع عنه ما يمكن ان يقال ان اراد ان بعض
السند الاعم مطلقا غير صحيح فلا يخسرمادة ايراد الشارح لانه متوجه
بكل اعم لازم وان اريد ان كل سند اعم مطلقا غير صحيح فممنوع فيما كان
ملزوما للخفا بان يكون مساويا له او اخص منه مطلقا على ان شئت
من السند الاعم مطلقا من التقيض لا يجوز ان يكون ملزوما للخفا
والا لصدق الكلية من جانب التقيض بان يقال متى تحقق التقيض
تحقق السند الاعم منه مطلقا ومتى تحقق ذلك السند تحقق الخفا اللازم له
ففي تحقق التقيض تحقق الخفا فيبطل العموم من وجه بين التقيض
والخفا وسيصرح بخلافه بعد قوله وبهذا يدفع اي بكل
من الجوابين يندفع لا بجواب الشارح وسيجي منه ان جواب الشارح
غير حاسم لهذا اليراد اما عدم اندفاعه بجواب الشارح فلان قوله
لانه لا يلزم الخ دليل على انه مسوق لعدم دفع اعم المطلق فلا يندفع
بعينه ولا بخلافه لان الاخص من وجه من التقيض لا يجب ان يكون
اعم مطلقا من عين المقدمة بل يجوز ان يكون اعم من وجه من عينها
ايضا فلا يلزم من دفعه الضرر بابطال عين المقدمة لا باعتبار كونه
اخص من وجه من التقيض ولا باعتبار كونه مساويا للخفا او اعم منه
مطلقا لما سبشير اليه من ان اللازم من ابطاله ابطال وضوح المقدمة
لا بطلان ذاتها واما اندفاعه بكل من جوابه فبان يقال هاتان صورتان
سندان غير صحيحين فهما غير مندرجين في عنوان موضوع القضية او غير
ملتفت اليهما في الحكم فلا يلزمهم الحكم بعدم دفعهما حتى يخل

حصرهم بدفعهما وما قبل السند الصحيح ما يكون مقويا للمنع في الواقع
والمنع كما يتقوى في الواقع بملزوم التقيض يتقوى بملزوم الخفا فجعل الاول
صحيحا وملتفتا اليه في حصرهم هذا دون الثاني بما لا وجه له فقد عرفت
اندفاعه بما قد مناه من ان الاستنادية وكونه ملزوما للخفا عند المانع
مستندان الى الباطل الذي هو زعم الصحة حتى لو علم انه ليس بملزوم التقيض
لما اوجب الخفا عنده وما استند به ويمكن ان يقال كل من جوابه مبني
على تغيير مرادهم في اعتبار النسبة عما هو المشهور من اعتبارها بين السند
والتقيض الى ما هو المختار عنده بان يحمل مرادهم من المنع على اعم
من التقيض والخفا فالصحيح ما يكون ملزوما لشيء من التقيض والخفا
وغير الصحيح ما ليس كذلك فعلى هذا يندفع بكل من جوابه ايراد الشارح
لما عرفت ان الاعم مطلقا من التقيض كما هو ليس بملزوم التقيض
ليس بملزوم الخفا فلا يكون صحيحا ولا ملتفتا اليه ويندفع ابراه
بان الاخص من وجه من التقيض ان كان ملزوما للخفا فهو صحيح وملتفت
اليه في الحصر ويفيد دفعه ان كان مساويا له لا اخص مطلقا وان لم يكن
ملزوما له فهو غير صحيح وغير ملتفت اليه لانه ليس بملزوم الخفا ولا للتقيض
فعلى تقدير كل من الجوابين لا يلزم اختلال حصرهم وان كان دفع اعم
مطلقا من الخفا مفيدا عندهم لكن حل كلامه عليه بعيد عن السوق
جدا ثم ان الحصر المستفاد من التقديم اضافي بالنسبة الى جواب الشارح
كما اشرنا وهذا القدر كاف في غرضه الذي هو ترجيح جوابه
على جواب الشارح كما تعرفه في القول الاتي وهو لا ينافي اندفاعه
بجواب آخر فلا يرد ما قبل لاحاجة الى شيء من الجوابين لا ندفاع ما اورده
بحمل حصر السند في اقسامه الثلاثة على الاستقرار لان الصورتين
المذكورتين غير معلومين على انا نقول ذلك الحمل انما يدفع الاعتراض
عن حصر السند لا عن حصر دفع السند المراد منها لما عرفت ان مسائل
العلوم حقيقات يكفيها امكان افراد الموضوع وتقدير وجودها

وان لم توجد بالفعل لا خارجيات حاكمة على الافراد الموجودة المحققة
بل لا بد فعه ولو حل قولهم لا بد فع السند الخ على القضية الخارجية
لان الوجود المحقق المعتبر في موضوع الخارجية بمعنى الوجود المقابل
للوجود المقدر لا بمعنى الوجود المعلوم الذي هو اخص مطلقا من الوجود
المعتبر في الخارجية لان الوجود المقابل لذلك هو الوجود الكائن في نفسه
من غير فرض وتقدير معلوما كان او غير معلوم ومن ههنا يعلم ان قول
الشارح في الجواب على تقدير جواز ان يحتمل على معنى على تقدير
وقوعه ليكون اشارة الى منع صدق قبض الجزء السلي من الحصر بناء
على حله على القضية الخارجية قوله ما يمكن ان يورد على الحصر
الخ اما مع الجزء السلي واما معارضته بناء على حل حكمي الحصر
على الحكم الحقيقي الحاكم على الافراد الممكنة المقدرة الوجود بانه لما يمكن
الصورتان المذكورتان فقد ثبت تقيضه اعني بعض ما لو وجد كان سدا
غير مساو من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان مفيدا لدفع عندهم
وان عم الابرار على الحصر من الابرار على دليله امكن ان يكون منعاً
لدليل الجزء السلي وان يكون نقضا لدليل الجزء الايجابي على قياس
ابرار الشارح بناء على ان دفع ذلك السند يستلزم دفع المنع وعلى كل
تقدير فهو مبني على توهم انهم حصروا دفع مطلق السند في المساوي
للقبض حصراً حقيقياً وحكموا بعدم دفع ما عدا المساوي وان كان
مساوياً للخفا او اعم منه مطلقاً فيندفع بكل من الجوابين وما ذكرنا
عرفت ان هذا الابرار منه مبني على اعتبار النسبة بين السند والقبض
لا على اعتبار هاتين وبين الخفا كما وهم ثم ان ابرار المحشي متوجه على الحصر
وان كان مرادهم من المساوي وغيره اعم مما هو في الواقع اوفي زعم المانع
اذ يجوز ان يكون الاخص من وجه من القبض في الواقع اخص مطلقاً منه
في الزعم مساوياً للخفا او اعم منه مطلقاً في الواقع فبعد هذا التعميم لا بد
في دفعه جواب اخر بجواب المحشي مع ان ذلك التعميم بعيد جداً

بل الظاهر

بل الظاهر ان مرادهم ما هو مساو واخص في الواقع ولو بعد فرض
وجوده قوله اخص من وجه الخ قد عرفت ان مدار دفع الابرار
تعميم الاعم الغير الصحيح من الاعم مطلقاً او من وجه فاللازم له ان يقول
اعم من وجه لكنه عدل عنه للاشارة الى الاستنادية اكثر من الاستناد بالاعم
المطلق لان الخصوص اقرب الى زعم الصحة من العموم فالابرار به اهم
من ابرار الشارح اول الاشارة الى ان الاعم والاخص من وجه مندرج
في قول الشارح كما هو في الاخص بناء على ان مطلق الاخص لا يلزم
من دفعه دفع القبض لا مندرج في قوله عدم دفع الاعم الخ لان قوله
لالانه لا يلزم الخ صريح في ان مراده من الاعم هو الاعم المطلق فهذا
الابرار متوجه على جواب الشارح ايضا لا مندفع به وان اوجهه قوله
تحقيقاً لمعنى العموم وما قيل لم يقل اعم من وجه لظهور المغايرة بين
ابراره وابرار الشارح ففقد انه يباين ما يشير اليه من ان هذا الابرار
من مشمولات ابرار الشارح وان جوابه غير حاسم لمادة اشكاله بالكلية
وحجتي تفصيله فان قلت لا وجه لتخصيص الابرار بالاخص من وجه
ولا وجه لكون كل من جوابيه حاسماً لمادة الاشكال اذ يجوز ان يكون
السند اخص مطلقاً من القبض مساوياً للخفا المقدرة او اعم منه
مطلقاً في الواقع وهو سند صحيح وثبتت اليه في حصرهم فالابرار به
لا ينحصر بجواب الشارح ولا بشئ من جوابيه قلت قد اشار الى دفع
الكل بالبناء الا ان الشئين الذين بينهما عموم من وجه ملزوم احدهما
لا يجوز ان يكون لازماً للآخر وان جاز ان يكون ملزوماً له ايضا ولازم
احدهما لا يجوز ان يكون ملزوماً للآخر وان جاز ان يكون لازماً له والا لصدق
الكلية من احد الجانبين وبطل العموم من وجه بينهما قال السند
الاخص مطلقاً من القبض او المساوي له لا يجوز ان يكون مساوياً
للخفا او اعم منه مطلقاً والا لصدق الكلمة من جانب الخفا بان يقال
متى تحقق الخفاء تحقق السند المساوي له او الاعم منه مطلقاً متى تحقق

ذلك السند تحقق النقيض فتي تحقق الخفاء تحقق النقيض وصدق
هذه الكلية مما يهدم العموم من وجه بينهما والسند الاعم مطلقا
من النقيض لا يجوز ان يكون مساويا للخفاء او اخص منه مطلقا واذا صدق
الكلية من جانب النقيض ويبطل العموم من وجه بينهما على قياس
ما سبق نعم يجوز ان يكون السند اخص مطلقا من كل من النقيض
والخفاء كالزوم الاخص مطلقا من كل من الانسان والايض الذين
بينهما عموم من وجه وان يكون اعم مطلقا من كل منهما كالجسم الاعم
مطلقا من الانسان والايض لكن الاراد بالاول لان دفعه غير مفيد
قطعا وترك الاراد بالثاني احالة على المقايضة بما ذكره اولانه اندفع
في ضمن دفع اراد الشارح بجوابه اولانه مندفع بجواب الشارح على تقدير
تمامه فان جوابه يدل على ان ابطال الاعم مطلقا يوجب ابطال عين
المقدمة فيكون مضرا فلا يكون موجها وان كان له نفع من جهة اخرى
وغرضه فيما سيجيء ان جواب الشارح على تقدير تمامه ليس بحاسم
لهذا الاراد واما الاعم والاخص من وجه من النقيض الذي ليس بملزوم
للقبض ولا لازماله فكما يجوز ان يكون مساويا للخفاء كالناطق بالنسبة
الى الايض والانسان وان يكون اعم مطلقا منه كالحوان بالنسبة
اليهما فكذلك يجوز ان يكون اخص مطلقا من الخفاء كالانسان
بالنسبة الى الايض والحوان وان يكون اعم من وجه منه كالحوان بالنسبة
الى الايض والانسان وان يكون مساويا له كالايض بالنسبة الى الانسان
والاسود فظهر فساد ما قيل اذا كان بين السند والنقيض عموم من وجه
وكان بين النقيض والخفاء عموم من وجه ايضا كان بين السند والخفاء
اما المساواة او العموم المطلق بقى كلام هو ان الاخص من وجه من النقيض
ربما يكون اعم مطلقا من عين المقدمة كما اذا استند بالحوانية
في منع الانسانية بل كونه اعم مطلقا من عين المقدمة اكثر من كون
الاعم المطلق من النقيض اعم مطلقا من عينها فحيث ثبت الضرر

بمخلاصة دليل الشارح في الجواب فلو قال يجوز ان يكون السند اخص
من وجه من كل من نقيض المقدمة وعينها ومساويا لخفاءها في الواقع
او اعم منه مطلقا لكان اولي اذ لا يتوهم حيث شد اندفاعه بجواب الشارح
كما لا يخفى قوله بناء على ان بين نقيض المقدمة وخفاءها عموما الخ متعلق
بكل من جواز كونه مساويا للخفاء وجواز كونه اعم منه مطلقا كما عرفت
لأبلاول فقط كما وهم ثم اعلم اولان وضوح المقدمة عبارة عن كونها
معلومة بالعلم المناسب المطلب والخفاء عبارة عن عدمه ولكل منهما معنيان
وضوح وخفاء في الواقع وهو العلم الذي يكون مناسباً في الواقع وعدم
ذلك العلم فعلى هذا يكون المقدمة المجزومة تقليدا او جهلا مركبا خفية
فيما كانت مقدمة البرهان او المطلب هو العلم اليقيني المطابق فلا يكون
الظن والتقليد مناسباً في الواقع وكذا الجهل المركب اذ غير المطابق
للواقع لا يكون مناسباً مستلزما للمطابق في الواقع وان كان مناسباً
في اعتقاد الجاهل نعم هو غير مناف له اذ قد يؤدي اليه كما استدل بان كل
انسان حجر وكل حجر حيوان لكن المناسبة اخص من عدم المافره اللهم
الا ان يفسر المناسبة بمجرد الاشتراك في مرتبة والجهل المركب مشترك
لليقين في مرتبة الجزم والثبات فحيث يكون مناسباً في الواقع وفيه
حافيه فخفاء مقدمة البرهان بهذا المعنى اعم مطلقا من احتمال نقيضها
اذ متى تحقق احتمال نقيضها عند المانع بان يكون ذلك النقيض موهوما
او مشكوكا فيه او مظنوناً ومجزوما تحقق خفاؤها لا تنفاه اليقين عنها
في جميع هذه الصور ولا عكس لما عرفت من تحقق خفاؤها بدون احتمال
نقيضها فيما كانت مجزومة تقليدا او جهلا مركبا وخفاء مقدمة الامارة
اخص مطلقا من احتمال نقيضها لان وضوحها بالظن المطابق للواقع
فخفاؤها اما بالظن الغير المطابق لها او بالشك فيها او بتضديق نقيضها
ظنا او جزما وعلى كل تقدير يتحقق احتمال نقيضها عند المانع بدون
العكس لتحقيق الاحتمال المرجوح لنقيضها بدون الخفاء فيما كانت واضحة

بالظن المطابق ووضوح وخفا في الاعتقاد وهما العلم المناسب في اعتقاد العالم وان لم يكن مناسباً في الواقع وعدم ذلك العلم فعلى هذا يكون الجهل المركب وضوحاً لمقدمة البرهان والظن الغير المطابق وضوحاً لمقدمة الامارة بلاربيب واما التقليد فان كان مناسباً في اعتقاد المقلد فهو وضوح بهذا المعنى والافتقار بل ينقلب الى الظن او الشك لانه اذا لم يكن مناسباً في اعتقاده يحتمل نقيض المقدمة عنده ولو مرجوحاً فخفاً مقدمة البرهان بهذا المعنى مساو لاحتمال نقيضها اذ متى تحقق خفاؤها بهذا المعنى احتمل نقيضها وبالعكس لما عرفت وخفاً مقدمة الامارة اخص مطلقاً من احتمال نقيضها لمثل ما سبق وان اخص احتمال النقيض بالاحتمال المناسب للعلم المناسب كان مساوياً لخفاً مقدمة الامارة والبرهان فقد ظهر ان مراده اثبات العموم من وجه بين الخفاً وذات النقيض لا يثبت وبين احتمال النقيض وايضا الابرار بالاخص من وجه من النقيض مبني على ما هو المشهور من اعتبار النسبة بين ذاتي السند النقيض فلا بد ان يعتبر هذا العموم ايضاً بالقياس الى ذات النقيض والالم يصح بناء الجوازين على هذا العموم وهو ظاهر اذا تقرر هذا فنقول ههنا بحاث اما اولاً فلان مدار المنع الموجه هو الخفاً بالمعنى الاول لا بالمعنى الثاني لان المقلد للمخطي والجاهل اذ انما المقدمة المجزومة عندهما كان منعهما منع مقدمة غير معلومة بالعلم المناسب في الواقع فيكون موجهها موافقاً للفرض المسطرة في الواقع وان لم يكن موجهها موافقاً في زعمها وحيث يكون النقيض اخص مطلقاً من الخفاً الذي يدور عليه المنع الموجه لان تحقق النقيض في الواقع يستلزم كون العلم المتعلق بالمقدمة غير مطابق للواقع فحق تحقق النقيض تحقق خفاً المقدمتين اعني مقدمة البرهان ومقدمة الامارة ولا عكس لجواز خفاً لهما بدون تحقق النقيض بالشك فيهما مع صدقهما في الواقع اللهم الا ان يقال الوضوح الذي لا يكون المنع معه موجهها هو الوضوح في اعتقاد المعلل

والمانع

قوله وضوحاً لمقدمة البرهان
اي البرهان في زعم السند
لان ذلك الجهل يثبت في زعمه

والمانع جميعاً وان كان جهلاً مركباً في الواقع لا الوضوح في اعتقاد احد هما الا يرى ان اثبات المقدمة او المدعى على وجه التحقيق في اعتقادها انما يفيد الوضوح بذلك المعنى وبه ينقطع البحث تحقيقاً لا ازاماً وانما يكون الزاماً لو كان وضوحاً في اعتقاد السائل دون المعلل فانما الذي هو ملابز المنع الموجه في المساحة الحقيقية هو عبارة عن عدم الوضوح في اعتقادها جميعاً سواء كان خفاً في اعتقادها جميعاً او في اعتقاد احد هما وسيجيء من كلامه ما يدل عليه واما ثانياً فلو سلمنا ان مدار المنع الموجه هو الخفاً بمعنى عدم الوضوح عندهما فان اراد اثبات العموم من وجه بينهما في بعض المواد فلا يكون شيء من جوابيه حاسماً لمادة الاشكال اذ قد عرفت السند الاخص مطلقاً من النقيض انما لم يجز كونه مساوياً للخفاً او اعم منه مطلقاً بناءً على هذا العموم واذا لم يثبت ذلك في جميع المواد بل في بعضها فيحوز ذلك في البعض الآخر فلا يندفع الابرار به بحجوب الشارح ولا بشيء من جوابيه لكون ذلك السند صحيحاً وعلقت اليه في حصرهم كما سبق وان اراد اثباته في جميع المواد فان اراد العموم من وجه بين الخفاً وبين تحقق النقيض في الذهن فهو باطل بل الخفاً بذلك المعنى اخص مطلقاً من تحقق النقيض في الذهن اذ كلما تحقق ذلك الخفاً تحقق احتمال النقيض فبمع تحقق النقيض في الذهن ولا عكس اذ قد يتخيل نقيض المقدمة الواضحة وايضاً على هذا الاصح بناء الجوازين على هذا العموم ايضاً لان النسب معتبرة في المشهور بالقياس الى تحقق مضمون النقيض في الواقع لا بالقياس الى تحقق ذلك النقيض في الذهن والا لم يكن ابطال المساوي للنقيض مفيداً عندهم ضرورة ان المقدمة انما يثبت بطلان تحقق نقيضها في الواقع لا بتحقيق نقيضها في الذهن وهو ظاهر وان اراد العموم من وجه بينه وبين تحقق النقيض في الواقع فهو غير صحيح فيما كان النقيض دائماً الوقوع ازلا وابدأ كنقيض الحكم بنى الصفات الحقيقة عنه تعالى ان كان مبني على ابقاء الاعم والاخص

على ما هو المشهور اذ لا ينك كل من الخفا والنقيض حيثئذ عن الآخر
في الجملة وغير صحيح فيما كان النقيض دائماً اللا وقوع سواء كان مبني
على ابقائهما على ما هو المشهور وفيها او على اعتبار اللزوم فيهما وجودا
وعدمهما مع الاجتماع في الجملة كما اختاره في الحاشية المنقولة عنه فيما سبق
اذ لا يجتمعان حيثئذ في زمان اصلا وغير صحيح فيما كان النقيض ممتنع
الوقوع بالذات كنقيض الحكم باجتماع الضدين والنقيضين سواء كان
مبني على ابقائهما على ما هو المشهور او على اعتبار اللزوم فيهما وجودا
وعدمهما بشرط الاجتماع في الجملة او بدون ذلك الشرط على ان يكون
بمجرد سلب اللزوم الكلي بينهما في كل من انفكاكهما واجتماعهما كافيا
في العموم من وجه بينهما كما حققنا اذ لا يمكن اجتماع ذلك النقيض
مع الخفا في الوجود فينبى انفكاك احدهما عن الآخر لزوم كلي اذ متى
تحقق الخفا يلزم ان لا يتحقق ذلك النقيض فيبطل العموم من وجه بينهما
في هذه المادة وان بنى على كفاية مجرد سلب اللزوم الكلي بينهما
لا في انفكاكهما ولا في اجتماعهما نعم يمكن اجتماع الخفا مع احتمال النقيض
عند العقل في جميع هذه الصور الا ان يقال اثبات العموم من وجه
بينهما مبني على كفاية مجرد سلب اللزوم الكلي لا في انفكاكهما
ولا في اجتماعهما كما هو التحقيق ويصح اثباته في جميع المواد وعدم
تحقق النقيض الممتنع بالذات لم يلزم من فرض تحقق الخفا بل هو اتفاق
لان ذلك النقيض غير واقع سواء تحقق الخفا ام لا نعم بمتنع انفكاك
عدم تحققه عن تحقق الخفا لكن فرق بين اللازم للشيء واللازم من الشيء
والغدير ههنا هو الثاني لا الاول حيثئذ يتحقق العموم من وجه بينهما
في جميع المواد وان دام الانفكاك والاجتماع بينهما اذ لا يلزم من تحقق
الخفا تحقق النقيض في الواقع ولا عدم تحققه وكذا لا يلزم من فرض
تحقق النقيض في الواقع تحقق الخفا ولا عدم تحققه وهذا هو التحقيق
في هذا المقام واما ثالثا فلان اثبات العموم من وجه بينهما في جميع المواد

قوله والمغبر ههنا هو الثاني يعني
ان المغبر ههنا وفي الشرطيات
اللازمة هو اللزوم الثاني
من فرض تحقيق اللزوم لوجود
علاقة مشعور بها هناك فقامل
فيه

اما ان يكون مبني على اشتراطه باجتماعهما في الجملة فيتوجه ما ذكرنا
من قبل او مبني على ذلك التحقيق فيبطل ما ذكره من الصورتين
لجريان ذلك التحقيق بعينه في كونهما اخص من وجه من الخفا ايضا
للقطع بانه لا يلزم من تحقق الخفا تحقق حكم ذلك السند ولا عدم تحققه
وبالعكس بل ذلك التحقيق جار بعينه في كون الخفا اعم من وجه من ذات
كل سند فابنى الايراد عليه دافع له قطعا واما رابعا فلانه اذا كان
بين الشبثين عموم وخصوص من وجه فربما يجوز العقل احدهما
مع القطع بطلان الآخر اذ ربما نتردد في كون الشبح البعيد انسانا
مع القطع بطلان كونه اسود فالسند الاخص من وجه من النقيض
قد يجوز العقل تحققه في الواقع مع القطع بطلان النقيض ووقوع
حكم المقدمة فهو مجامع للوضوح فكيف يكون ملزوما لخفا المقدمة
بل ما اورده من الصورتين قطعي البطلان بعد التأمل وان كان محتملا
في بادى النظر الا ان يقال كونه ملزوما للخفا برغم انه ملزوم النقيض
اذ العقل لا يجوز انفكاك اللازم عن الملزوم واما خامسا فلما كان ما ذكره
من الصورتين ملزوما للخفا برغم كونه ملزوما للنقيض في الواقع اما مساويا
او اخص مطلقا فلا شك في ان ما هو ملزوم النقيض في الواقع فهو
ملزوم الخفا فذلك اما من حيث ذاته واما من حيث احتمال حكمه
عند العقل والاول باطل بشاء على ما ذكره من العموم من وجه بين الخفا
وذا النقيض ولذا اخص الايراد ههنا بالاخص من وجه من النقيض
ولم يورد بالاخص المطلق كما فصلنا فتمين ان كون المساوى للنقيض
او الاخص منه مطلقا مساويا للخفا او اعم منه مطلقا انما هو من حيث
احتمال حكمه عند العقل حيثئذ نقول يتجه على حصرهم انه يجوز
ان يكون السند الاخص مطلقا من النقيض مساويا للخفا او اعم منه
مطلقا من حيث احتمال حكمه عند العقل وان لم يجز ان يكون كذلك
من حيث ذاته بشاء على ان بين ذاته واحتمال حكمه ايضا عموم من وجه

بمقتضى ذلك التحقيق كما ان بين الخفا وبين ذات كل سند عموماً من وجه
بمقتضى ذلك كما عرفت فبين احتمال حكمه وخفاً المقدمة يتصور
جميع النسب على ما فصلناه وقد اشرنا الى وقوعه فيما سلف من انا
اذ رأينا من بعيد شجراً ليس غير الانسان من انواع الحيوان بداهة وقلنا
انه ليس بحیوان لانه ليس بحساس ومنعه المانع واستند باحتمال الانسانية
فهذا السند مع كونه اخص مطلقاً من نقبض المقدمة مساو للخفا
اذ ليس هناك احتمال آخر يوجب خفاً للاحساسية وابطال ذلك السند
الرافع لذلك الاحتمال بفقد اندفاع المنع ووضوح المقدمة ولو استقرت
ابحاث المحققين وجدته أكثر من ان يحصى وذلك منهم منى على ان سائر
الاحتمالات الموجبة للخفا باطلة اما بداهة او كسبا قبل هذا البحث
ولا يخفى ان الاراد بذلك لا يندفع بجواب الشارح اذ لا جامعة له
مع المقدمة اصلاً ولا بشئ من جوابه لان الاخص مطلقاً من النقبض
سند صحيح وملتفت اليه في حصرهم وبالجمله بمجرد عدم جواز كون
ذات السند الاخص مطلقاً من النقبض مساوياً للخفا او اعم منه مطلقاً
لا يكون شئ من جوابه حاسماً للمادة الاشكال لجواز كونه مساوياً له
او اعم مطلقاً منه من حيث الاحتمال وانما ينحصر ذلك بحمل المساوى
في كلامهم على المساوى للخفا فالخفى ان من اعتبر النسبة بالقياس
الى الخفا انما اعتبرها بينه وبين احتمال حكم السند عند العقل لانه
منشأ الخفا لا بينه وبين ذات السند مع قطع النظر عن ذلك الاحتمال
كما اعتبره المحشى اذ لا معنى له فلا فائدة في دفع ما اورده وانما الفائدة
في دفع الاراد بسند هو من حيث الذات غير مساو للنقبض ومن حيث
الاحتمال مساو للخفا او اعم منه مطلقاً وقد اخلت كلام المحشى ههنا
واخلت بالمقلم وان اردت ههنا تحقيق الكلام فاستمع لما تبلى عليك مما افاض
العزير العلام ولا بد من تمهيد مقدمات الاولى ان الخفا الصحيح المنع
هو الخفا وقت المنع لاني وقت ما والا لصح منع المقدمة بعد وضوحها

بالاثبات

بالاثبات لكونها خفية قبله الثانية ان مدار الاستناد في منع مقدمة
البرهان على مطلق الاحتمال العقلي الشامل للاحتتمالات الاربعه
في حكم السند احتمال الاحتمال المرجوح والاحتمال المساوى للطرف
الآخر والاحتمال الراجح والاحتمال المقطوع به اذ الكل يوجب خفاً لها
والجواز المذكور في الاسانيد بمعنى ذلك الاحتمال الشامل وامادعوى
القطع او الظن في حكم السند فلفقصد زيادة التقوية لا لكونها مدار
حجة المنع وهو ظاهر وان مدار الاستناد في منع مقدمة الامارة
على الاحتمال المتأني للعالم المناسب وهو الاحتمال الشامل للاحتتمالات
الثلاثة الاخيرة فقط لما عرفت ان وضوح الامارة لا ينافي في احتمال نقبضها
مرجوحاً ولا ما يوجب ذلك الاحتمال من الاحتمال المرجوح في حكم السند
المرزوم للنقبض فالجواز المذكور في اسانيد منع الامارة بمعنى الاحتمال
المتأني لا بمعنى مطلق الاحتمال الا ان يقوم بداهة او دليل على ان الجواز
هناك متحقق في ضمن الاحتمال المرجوح فحينئذ لا يكون المنع موجهاً لانها
من مقدمة معلومة بالعالم المناسب الثالثة اذا كان بين السند والنقبض
لزوم كلي معلوم بداهة او كسباً فالعقل لا يجوز وجود المرزوم منهما
بدون اللازم مع العلم بلزومه ويجوز العكس اذ لا جاز كون اللازم اعم
من المرزوم فللازم عند العقل احتمال آخر بدون المرزوم وان لم يكن ذلك
الاحتمال متحققاً في الواقع وان العقل اذا جاوز المرزوم بواحد من الاحتمالات
الاربعة المتفاوتة قوة وضعفاً على الترتيب الذي ذكرناه فيجب مثله في اللازم
ولا يجوز فيه ما هو اضعف منه اذا تقرر هذا فنقول اذا كان بين السند
والنقبض لزوم كلي معلوم فان كان من الحائزين فالسند المساوى
من حيث الذات للنقبض هناك مساوياً للخفاً المقدمة بالمعنى المختار
عند المحشى لانه مني تحقق مطلق الاحتمال الشامل للاربعة في حكم السند
عند العقل تحقق ذلك الاحتمال في حكم النقبض بعد الالتفات اليه
ومنني تحقق ذلك الاحتمال في حكم النقبض تحقق خفاً المقدمة فني تحقق

مطلق الاحتمال تحقق الخفا وبالعكس لما عرفت ان خفا المقدمة
يستلزم احتمال النقيض مطلقا وهو يستلزم ذلك الاحتمال في حكم
السند عند الالتفات اليه وان كان من جانب فقط فان كان السند ملزوما
والنقيض لازما فسواء كان السند هناك من حيث الذات مساويا للنقيض
بحسب المشهور او اخص منه مطلقا هو من حيث مطلق الاحتمال اخص
مطلقا من الخفا لما عرفت ان للنقيض اللازم احتمال الاخر عند العقل
الا ان يقوم بدهة او دليل او تنبيه على بطلان سائر الاحتمالات الغير الجامعة
مع السند فيثبت يكون ذلك السند من حيث الاحتمال مساويا للخفا
وان كان السند لازما والنقيض ملزوما فسواء كان السند هناك من حيث
الذات مساويا للنقيض في المشهور او اعم منه مطلقا هو من حيث
مطلق الاحتمال اعم مطلقا من الخفا الا ان يقوم شيء مما ذكر على بطلان
سائر الاحتمالات الغير الجامعة مع النقيض فيثبت يكون السند من حيث
الاحتمال مساويا للخفا ايضا وان لم يكن بينهما لزوم كلي معلوم فسواء
كان ذلك السند من حيث الذات مساويا للنقيض في المشهور او اخص
منه مطلقا او اعم منه مطلقا او من وجه هو من حيث الاحتمال اعم
من وجه من الخفا اذ لما لم يكن بينهما لزوم معلوم فالعقل يجوز
كلا منهما بدون الاخر وقد يجمع الاحتمالان في مادة اجتماع السند
مع النقيض الا ان يقوم شيء مما ذكر على بطلان سائر احتمالات كل
من النقيض والسند بدون الاخر فيثبت يكون ذلك السند من حيث الاحتمال
مساويا للخفا وان قام على بطلان سائر احتمالات احدهما بدون الاخر
فقط كان ذلك السند من حيث الاحتمال اخص مطلقا من الخفا
ان قام على بطلان احتمالات السند واعم مطلقا من الخفا ان قام
على بطلان احتمالات النقيض جميع ذلك في سند منع مقدمة البرهان
وكذا الكلام في سند منع مقدمة الامارة ان كان الاستناد به مبنيا
على الاحتمال لما في العلم المناسب اهني الاحتمال الشامل للثلاثة الاخيرة

قوله هو من حيث الاحتمال اعم
من وجه الخ هذا مبني على ان
المراد من السند ما هو
الانحصار في الاقسام الثلاثة متفراة
فلا بد المباني الذي في انفاكه
عن النقيض لزوم كلي معلوم

فقط واما ان كان مبنيا على مطلق الاحتمال الشامل للاربعة فالسند
اللازم اعم مطلقا من خفاها وان كان متلازما اذ متى تحقق خفاؤها
تحقق احتمال نقيضها بواحد من الثلاثة الاخيرة ومتى تحقق ذلك تحقق
مطلق الاحتمال في لازمة الذي هو حكم السند ولا عكس لجواز ان ينفق
مطلق الاحتمال في ضمن الاحتمال المرجوح في حكم السند وهو
انما يوجب مثله في حكم النقيض لاما هو اقوى منه ليلزم خفا المقدمة
وما عداه من الاسانيد اعم من وجه من خفاها وان كان ملزوما للنقيض
يلزم معلوم الا ان يقوم شيء مما ذكر على بطلان الاحتمالات الباقية كما سبق
فعلم من هذا ان جميع انواع الاسانيد المحققة الوقوع يجوز ان يكون مساوية
للخفا او اعم منه مطلقا فتوجه الابرار بالاخص المطلق من النقيض مساويا
للخفا ولا يتدفع بشيء من جوابه فالحق ههنا ما اختاره الفاضل العصام من
اعتبار النسب بالقياس الى الخفا حتى يصح خصمهم دفع السند في المساوي
للمهم الا ان يقال انسانية الشيخ في المثال السابق مثلا وان كانت اخص
مطلقا من مطلق الحيوانية لكنها مساوية لحيوانية ذلك الشيخ الذي
دل البدهة او الدليل على انه لبس غير الانسان من افراد الحيوان ويجرى
مثله في الاعم من وجه فيكون كل مساو للخفا مساويا للنقيض وكل ما هو
اعم مطلقا من الخفا اعم مطلقا من النقيض ايضا وفيه ما فيه لان غاية
ان انسانيته عند المانع مساوية لحيوانيته عنده ايضا فيرجع الى مساواته
للخفا لا الى المساواة بحسب تحققها في الواقع تحقفا فرضيا تأمل وانما
اطبنا الكلام في هذا المقام لما سبق من المحشي في الهامش من انه يجوز
ان يكون السند جوار حكم القضية المذكورة فيه لانفس القضية فلا بد
من التفصيل فيه وازالة الابهام مع انه الى الان لم تحققه احد من الاعلام
وهو في نفسه عزرا اذ هو الحامل لنا على جمع هذا الكتاب فالتحقق
ههنا اولي من مخافة الاطباء قوله يدل على ثبوت المقدمة اي على
ثبوتها في الواقع في اعتقاد السائل ووضوحها عنده وان لم يدل على ثبوتها

قوله وان كان متلازما اي مع
النقيض يلزم معلوم من الجانبين

في الواقع بحسب نفس الامر وتلخيص مراده هو ان غاية ما في وسع المعلن
ايضاح المدعى والمقدمة عند السائل بما يدل على ثبوتها في الواقع في اعتقاده
ويوجب وضوحها عند نفسه فكما ان اثبات المقدمة وابطال السند
المساوي لا يوجبان دائما ثبوت المقدمة في الواقع بحسب نفس الامر بل
قد يتفق فكذا ما يفيد وضوحها عند السائل مع كونها واضحة عند المعلن
اذ لا معنى لظهور الصواب الا للوضوح عندهما جميعا فكما ان المنع
يندفع بهما في المباحث الحقيقية بمجرد الوضوح عندهما وان لم يكن
المقدمة ثابتة في الواقع بحسب نفس الامر كما يقتضيه اختيار المحشي للوضوح
والخفاء بالمعنى الثاني من المعنيين اللذين اسلفناهما فكذا ين دفع في تلك
المباحث بما يفيد الوضوح عند السائل مع الوضوح عند المعلن نعم
اذا افاد وضوحا عند السائل ولم تكن واضحة عند المعلن فانما ين دفع به
المنع الزا لا لتحقيقا وبهذا التدفع ما قيل هذه الدلالة ممنوعة وانما يدل
على وضوحها وهو لا يستلزم الثبوت في الواقع كما في اغلاط الحس
ولعل ما ذكرنا هو مراد قال الوضوح يستلزم الثبوت في الواقع والا
فهو انما يستلزم الثبوت في الواقع بحسب نفس الامر اذا كان وضوحا
بالمعنى الاول الغير الشامل للعلم الغير المطابق للواقع لا بالمعنى الثاني المختار
عند المحشي ولذا اثبت الوضوح فيما بعد في اغلاط الحس قوله
الظاهر ان الضمير الخ اما لفظا فلنقرب المرجع واما معنى فلان الظاهر
ان الجواز الذي اشترى الى منعه ههنا هو الجواز الذي اشتغل الشارح
باثباته في السؤال لكونه محل الشبهة وهو جواز كون السند اعم واما
رجوعه الى الدفع المضاف فغير ظاهر بالنسبة اليه والاولى ان يقول
الاظهر واستعرف وجهه قوله وفيه اشارة الخ هذا المنع على تقدير
المعارضة منع المقدمة الاستثنائية من دليلها المقرر بان يقال كلما جاز
كون السند اعم فيفيد دفع بعض غير المساوي وكلما افاد فلا يصح
حصصهم فكما جاز ذلك فلا يصح حصصهم لكن المقدم حتى ومنعها

راجع

راجع الى دليلها ولذا قال بناء على ضعف الخ وعلى تقدير النقض تسليم
الجريان ومنع التخلف اى لا نسلم ان دفعه ليس بموجه عندهم وقولكم
والابطال حصصهم ممنوع وانما يلزم بطلان حصصهم اودخل الاعم
تحت عنوان السند وهو ممنوع ولا يخفى ان استفادة هذا المعنى مبني على
اعتبار قيد الحيثية اى جواز السند الاعم من حيث هو سند اعم للسلط
الجواز على الاتصافا بالعنوان او مبني على ان نفي امكان وجوده يستلزم
نفي امكان صدق العنوان عليه في الواقع من غير فرض لانه فرع امكانه
قوله لان السند قد فسر الخ يعني انه كثر بف الشريف صادق
على الاعم فكل منهما يتعارض بالآخر من هذه الجهة وان ضعف
الكل من جهة اخرى فالظاهر ان الاعم سند عندهم وان لم يقطع به
فذلك المنع انما توجه على دعوى القطع لا على دعوى الظن ولذا كان
ضعيفا وكما يجب دفع الاعتراض المبني على القطع من حصصهم يجب
دفع الاعتراض المبني على الظن فهو اثبات المقدمة الممنوعة بخلاصة
دليل الشارح هي ان السند عندهم مفسر على وجه شامل للاعم لا يثبتها
بتعريف الاداب المسعودي حتى يتوجه عليه انه ضعف ايضا قوله
بما كان المنع مبنيا عليه لا يخفى ان هدم المبني عليه يوجب هدم المبني
فهو شامل للمساوي والاعم مطلقا دون الاخص مطلقا ومن وجه فدا
فسره شارحه الفاضل بما كان المنع مبنيا به ومؤيدا بسببه يعني ان جهة
المنع مبني لا ينفيها الا السند والاحتمال المبين الميشتد الى جهة معينة اقوى
منه لا يكون كذلك ولذا قال ومؤيدا بسببه لكن يتبادر التأييد في الواقع لاني مجرد
زعم المانع ولذا يادر الى العلوة قوله على انه لا يدفعه ليس مراده
لو سلم ضعفه ايضا والا لما خص عدم دفع الاعتراض بالشريف بل مراده
لو سلم ان الشمول للاعم مختص بتعريف الشريف وان المنع المبني على
ضعفه ليس بضعف فذلك المنع لا يدفع الاعتراض المذكور عن الشريف
القائل يكون الاعم سندا بل لا يدفعه عن احدا اذا قرر معنا ولا يتضح

حصرهم ما لم يندفع الاعراض عنه على كل تقدير اذ السائل بعد ما عجز
عن الاستدلال يعود الى المنع بخلاف الجوابين اللذين قد طاهما فانهما
يدفعانه عن كل احد وعلى كل تقدير ولذا قال هناك وعلى كل تقدير
يمكن الخ ففرضه ههنا ترجيح جوابيه على جواب الشارح بوجوه
بعضها مذكور ههنا فيما بعد فاندفع عنه امور الاول لا يجب دفعه
عن كل احد الثاني هذا المنع من الشارح دليل على انه حل السؤال على
الاستدلال الثالث لا وجه للايراد بالضعف لان التسليم المشار اليه بقوله
على تقدير جوازه لاجل ذلك الضعف وانت علمت ما في جوابيه من لزوم
قصور اهل الفن مع امكان التعرض بحال جميع الاسانيد المحققة ومن عدم
ملازمة الحصر الاضافي لكلية المسائل قوله هذا مبني الخ اي لزوم
المجمعة مع نفس المقدمة مبني على ذلك اذ على تقدير اعتبار النسبة
بالقياس الى الخفاء لا يلزم ذلك وفيه تنبيه على ان مراده لزوم المجموعة
مع نفسها لا مع وضوحها ليكون تمهيدا لما سياتي من ان جوابه غير
حاسم قوله ضرورة ان تحقيق معنى العموم على هذا انما يقتضي الخ
القاتل ان يقول انما يتم هذا الاقتضاء لو كان الوضوح والخفاء متقابلين
بالاجاب والسلب وهو ممنوع كيف والظاهر ان الوضوح عبارة
عن الوضوح عند المعلن والسائل جميعا والخفاء عن عدمه عن الحكم
الذي من شأنه ان يكون واضحا عندهما وكون ذلك من شان الحكم
الذي لم يحصل في ذهنهما ممنوع اذ يجوز ان يكون الاحكام الحاصلة
في اذهان اخر دون ذهنهما لا واضحة ولا خفية عندهما فيكون
التقابل بينهما بالعدم والملكية ويجوز ارتفاعهما عن موضوع غير
قابل فلا يتم الاقتضاء المذكور فان قيل هذا غير مضر للمعنى لانه
اذ لم يتم الاقتضاء المذكور فعند ثبوت تلك الملازمة بالطريق الاولى
قلنا نعم لكن على هذا يخل قوله نعم على تقدير كون السند الخ كالا يخفى
قوله وهو لا يستلزم صدق الخ اي لا بالالذات ولا بالواسطة ثم ان النسب

بين القضايا انما تعتبر بحسب تحقق مضمونها في الواقع لا بحسب صدقها
المقابل للكذب والالكان جميع المطلقات العامة الصادقة منسوية
لما حققه المحقق الرازي في شرح المطالع وتبعه الفاضل العصام في شرح
الشمسية من ان كل مطلقة صادقة فهي صدقه ازلا وبدا وان كان تحقق
مضمونها في زمان معين لا ازلا وبدا فالصدق ههنا اما بمعنى التحقق كما هو
قد يستعمل فيه واما بمعنى يقابل الكذب لكن لان عموم السند معتبر
بالقياس الى صدق المقدمة بهذا المعنى بل لانه يستلزم تحقق مضمونها
في الواقع لانه مطابقة الحكم للواقع ثم ان الظاهر ان مراد المحشى ههنا
هو ان هذه الملازمة من الشارح مبنية على ما هو المشهور لانها ممنوعة
على تقدير ابتنائها على اعتبار النسبة بالقياس الى الخفاء فكيف تحكم بها
الشارح المحقق ويحتمل ان يكون مراده الحكم بعدم اللزوم والاستدلال
عليه بقياس افتراضي شرطي بان يقال لو كان السند اعم من الخفاء لكان
اكان مجامعا للوضوح وكما كان مجامعا للوضوح لا يلزم ان يكون السند
مجامعا للمقدمة الممنوعة ينتج من الشكل الاول سالبية كلية قائلة بانه
لو كان اعم من الخفاء لا يلزم ان يكون مجامعا للمقدمة الممنوعة وينجبه
على هذه الكبرى السالبة ما اوردته بعض الاذكياء من ان جواب الشارح
مبني على ان كل ما هو اعم مطلقا من الشيء فهو اعم مطلقا من نقيضه
ايضا ولذا دفعه بمنع تلك الكلية كما يأتي منه فعلى هذا يكون السند
الاعم مطلقا من الخفاء اعم مطلقا من الوضوح ايضا فيثبت نقول عدم
استلزام الصدق لا يمنع الصدق لا يمنع الاقتضاء المذكور لجواز
استلزام الصدق اياه بان يكون صدقها اخص مطلقا من الوضوح
فعلى هذا الوضع يلزم ان يكون السند اعم مطلقا من الوضوح اعم
مطلقا من صدق المقدمة لان الاعم من الاعم اعم فيلزم مجامعة لنفس
المقدمة الممنوعة هذا خلاصة ما وردته الذكي واجاب عنه بعض
الافاضل بان عدم الاستلزام الصدق اياه واضح لا يحتاج الى البيان ولذا

فركه ثم عاد الذكي وقال صدق المقدمة لا يخلو عن الموضوع والخفأ
ولما كان السند اعم مطلقاً منهما كان اعم مطلقاً من صدقها ايضاً
فثبت المجامعة على ذلك التقدير ايضاً وصح بناء الملازمة على غير المشهور
ايضاً واجاب عنه ذلك الفاضل ايضاً بان الكلام في لزوم المجامعة
من مجرد تحقيق معنى العموم ولا يستلزمها وحده بل مع ضميمته المقدمة
القياسية بان صدقها لا يخلو عنهما اقول وللذكي ان يعود ويقول او كان
الكلام في اللزوم بمجرد وتحقيق معنى العموم لكان قوله وهو لا يستلزم
صدق الخفأ وفضولاً من الكلام ضرورة انه لدفع توهم الاستلزام
بالواسطة وايضاً اتهم الجواب لا يتوقف على اللزوم بلا واسطة اخرى
غير تحقيق معنى العموم لانه يتم بمطلق الاستلزام قطعاً نعم يمكن
تخليص المحشى عن الذكي بان ما اورده انما يتوجه عليه لو كان مراده
بيان الابطناء على المشهور بالحكم بعد الاستلزام وليس كذلك بل الظاهر
ان مراده بيان الابطناء عليه بمنوعة الملازمة على غير المشهور كما اشرنا
وحينئذ لا يتوجه عليه ما اورده وانما يتوجه لو ثبت ان يقال كل من الموضوع
والخفأ لا يخلو عن الصدق وقد ابطله الفاضل في الجواب السابق
الا ان يقال مراد الذكي ان صدق المقدمة ككذبها لا يخلو عن الموضوع
والخفأ فالسند اعم مطلقاً من كل من الخفأ والموضوع فهو اعم
مطلقاً من كذبها وصدقها جميعاً اى من تقيضها وعينها معا وهو
المطلوب فيندفع المنوعة عن الملازمة على تقدير ابطالها على غير المشهور
فلا يخلص للمحشى عن الذكي بوجه ولولا اختلال قوله نعم على
تقدير كون الخ لا يمكن تخليصه عنه بما اشرنا من جواز خلو المقدمة
عن الموضوع والخفأ بان يكونا متقابلين بالعدم والملكة لا بالاجباب
والسلب كما لا يخفى والحق ان ذلك الجواب ليس مبنياً على تلك المقدمة
الباطلة كما زعمه الشارح والمحشى بل على لزوم المجامعة والضرر في الجملة
كما ستعرف وحينئذ انما يتم تلك الملازمة على ما هو المشهور لا على غيره

فاعرف

قوله كذبها الخ يعني ان المقدمة
صادقة كانت او كاذبة لا يخلو
عن الخفأ والموضوع فالسند اعم
مطلقاً منهما اعم مطلقاً من صدقها
وكذبها جميعاً

فاعرف ذلك قوله نعم على تقدير كون السند الخ بمعنى يتم الجواب
على هذا التقدير ايضاً لكنه ليس مراد الشارح اذ لم يسبق منه الاشارة
الى اعتبار النسب بالقياس الى الخفأ حتى يجوز ان يحمل كلامه في هذه الملازمة
على لزوم المجامعة لوضوحها بحذف المضاف قوله يتم الجواب
على قياس الخ اى على مقدمة ان الاعم من الشئ مطلقاً فهو اعم
مطلقاً من تقيضه فالسند الاعم من الخفأ هو اعم مطلقاً من مطلق الموضوع
سواء كان وضوحاً بمنزلة كفاي الموضوع بالدليل او التنبية او وضوحاً
من غير منزل كفاي وضوح البديهيات فابطال المعلل ذلك السند بوجوب
حكمه بان مقدمة المنوعة ليست من شأنها ان يكون واضحة لا بداهة
ولا كسباً وان توجه عليه ما يتوجه على جواب الشارح من انه يجوز
ان يكون ذلك السند اعم مطلقاً من الخفأ واعم من وجه من الموضوع
فلا يلزمه الابطال بعض افراد الموضوع لاجمع انحائه ليلزم الضرر
مثلاً اذا كان المقدمة هي اللا انسانية ومنعها المانع واستند بجواز الحيوانية
فكما ان ذلك السند اعم مطلقاً من التقيض فكذلك هو اعم مطلقاً
من خفأ المقدمة لما عرفت انه كلما تحقق خفاء اللا انسانية احتمل الانسانية
عند العقل وكلما احتمل الانسانية احتمل الحيوانية فكلمة تحقق الخفأ
تحقق احتمال الحيوانية ولا عكس اذ قد يحتمل الحيوانية عند العقل
بدون احتمال الانسانية ولكن ذلك السند اعم من وجه من وضوحها
اذ قد يجمع وضوح اللا انسانية مع احتمال الحيوانية فيما اذا ظهر
ان ذلك الشئ فرس ويوجد الموضوع بدون احتمال الحيوانية فيما
اذا ظهر انه جواد وبالعكس فيما اذا ظهر انه انسان فتلك المقدمة قد تنضح
بدليل انه جواد ولا شئ من الجاد بانسان وقد تنضح انه فرس او نفل او غيرهما
من افراد الحيوان غير الانسان ولا شئ من ذلك بانسان فجواز الحيوانية
انما يجمع الموضوع الحاصل بالدليل الشائى لا الموضوع الذى يحصل
بالدليل الاول فاذا ابطال ذلك السند فانما يبطال الموضوع الثانى لا الاول

فلا يكون ابطاله مضرا اذ بعد ابطاله يجوز للمعلل ايضاح تلك المقدمة
 بالدليل الاول بخلاف ما اذا كان اعم مطلقا من مطلق الوضوح
 اذ ابطاله يبطل جميع أنحاء الوضوح الممكن لتلك المقدمة فلا يمكن
 ايضا حها بعد ذلك فيكون مضرا وبهذا البيان ظهر ان الوضوح
 الباطل باطل ذلك السند هو الوضوح الممكن للمقدمة لا الوضوح الحاصل
 بالفعل ومعنى ابطاله ازالته امكانه للمعلل اذ بعد الحكم بعدم كون
 ذلك الشيء حيويا لا يمكنه الحكم بكونه فرسا او بكونه حمارا والا كان
 مناقضا لنفسه فينشذ بمنع ايضاحها باها بالدليل الثاني فلا ينجم
 عليه ان لا وضوح للمقدمة عند المانع حين المنع وقبل الاثبات فيلزم
 ابطال الباطل وهو محال قوله فلا يثبت دعواه الخ لقائل
 ان يقول ان اراد انها لا يثبت اصلا فظاهر الفساد لجواز ثبوتها بدليل
 آخر غير مشتمل على هذه المقدمة وان اراد انها لا يثبت بهذا الدليل
 فسلم وغير مضرا فلا يجب على المعلل اثباتها بدليل معين ولا انعام تعطيله
 الاول كما زعمه فيما سبق نعم او وجب عليه انعام التعليل الاول واثبات
 مقدمته عند منع المانع كان ذلك الابطال مقوتا لانعام الواجب ويكون
 مضرا لكنه لم يرتضيه فيما سلف مع انه على تقدير وجوب اثبات المقدمة
 عليه يثبت الاضرار في مجرد عدم ثبوت المقدمة من غير التفات
 الى جانب الدعوى فالمناسب ان يقول فلا يثبت مقدمته ولا يخلص
 الابان يقال هذا مبني على ما سلفه من ان الواجب على المعلل انعام الدعوى
 لانعام تعطيله المعين لكن في ابطال ذلك السند ازالة امكان اثباتها
 بهذا التعليل الذي ادعى ثبوتها به وشرع فيه فيثبت الضرر قوله
 قد يتوهم ان الاولى الخ وجه الاولوية ان ما ذكره الشارح يشعر بإمكان
 دفع الاعم لان ثبوت الاضرار له فرع وجوده التوقف على امكانه هذا
 ولم يقل الصواب لا مكان حله على الموجبة الحقيقية الفرضية التي
 لا تستدعي الوجود الموضوع فرضا بان يقال مراده ان دفع الاعم

على

على تقدير وجوده يكون مضرا والوجود الفرضي لا ينافي امتناع الوجود
 الحقيقي الثابت في نفسه بدون فرض فارض واعتبار معتبر لكنه
 خلاف الظاهر اذ الظاهر انهم يبحثون عن احوال الافراد الممكنة
 فقط اذ لا فائدة في البحث عن احوال الممتنعات في هذا الفن واعله لاجل
 ما ذكرنا عدل عما في بعض النسخ حيث قال كون الابطال مطر افرع
 امكانه لكنه غير ممكن لاستلزامه ارتفاع النقيضين اي المقدمة وتقيضها
 لان غاية الاستلزام المذكور امتناع الوجود الحقيقي لامتناع الوجود
 الفرضي اذ قد تفرض وجود اجتماع النقيضين او الضدين ويحكم
 بان اجتماع الضدين على تقدير وجوده يستلزم اجتماع النقيضين كما لا يخفى
 قوله لجواز ان يكون الدليل المقام فاسدا الخ يعني ان اثبات المقدمة
 والدعوى وابطال السند المساوي مع كونها موجهين قد يكونان باقامة
 دليل فاسد فالاقامة في الابحاث الموجهة اعم من ان تكون اقامة دليل صحيح
 او فاسد فانك في الاقامة على دفع السند الاعم الغير الموجه وبالجملة
 ابطال السند الاعم اقامة مطلق الدليل على بطلانه صحيحا كان او فاسدا
 ولا شك في امكان الاقامة بهذا المعنى بل في وجودها ولبس المراد من ابطاله
 اقامة دليل صحيح حتى لا يمكن ذلك فالحكم بالاضرار على دفع الاعم
 وابطاله حكم على الافراد الممكنة الوجود قطعا فلا ضرر في اشعاره
 بامكانه فان قلت فامعنى قولهم ان كل ما هو اثبات المقدمة المنوعة
 او ابطال السند المساوي مفيد موجه عندهم قلت معناه انها على تقدير
 تمامها يكونان مفيدتين فيكونان موجهين لان كل مستدل يدعى صحة دليله
 وهو قبل ظهور فساد محتمل الصحة واما دليل ابطال السند الاعم
 فهو على تقدير تمامه يكون مستلزما لابطال المقدمة ويكون مضرا
 قوله نعم يستلزم ارتضاع النقيضين برغم المعلل الخ لا يقال
 يجوز ان يكون اعم مطلقا من النقيضين في الواقع واعم من وجه من عين
 المقدمة في زعم المعلل وان لم يجز ذلك في زعم المحب فلا يتم الاستلزام

المذكور وهو مراد القائل فيما بعد لا نأقول تجوز كونه اعم من وجه
من المقدمة ولو في الزعم لا يجوز من طرف المجيب لانه يبطل اصل الجواب
قوله لكنه بحث آخر لا تعلق له بإمكان الاقامة وامتناعها اذ غاية
عدم كون تلك الاقامة الممكنة موجهة لكونها منافية لغرض المناظر
القاصد لاظهار الصواب في اعتقاد المعلول وذلك مفيد للشارح
في دعوى ان ابطال الاعم غير موجه لاضرره على ان عدم موجهيتها
ممنوع بناء على ان المحشى وشارح الاداب جوزا قصد التغليب مع اظهار
الصواب اقول بل يجب تغليب المعاند الذي يريد القدر في عقائد المسلمين
فان تغليبه لا يتنافى قصد اظهار الصواب بل يوافقه ويلازمه وبهذا
ظهر اختلال ما قيل ابطال السند الاعم يستلزم ارتفاع النقيضين
بزعم المعلول فلا يتنافى له ذلك الابطال وقصد التغليب يتنافى غرض المناظر
مع انه مشترك الورد بينه وبين ما قاله الشارح ومجرد جواز كون الدليل
فاسدا مما لا يلتفت اليه بل لو اعتبر مثله لم يوجد بين انتهى واما جعل
الايثار مشترك الورد قد فوج ايضا بان ليس حكم الشارح بلزوم
الضرر لاجل ان ابطال الاعم يستلزم بطلان مقدمته في الواقع حتى
يتوجه عليه ايضا ان يقال ذلك الاستلزام ممنوع لجواز ان يكون
دليل الابطال فاسدا بل لاجل ان ايراد دليل على بطلان ذلك السند
يوجب حكم المعلول ببطلان مقدمته في الواقع وان لم يكن ذلك الحكم
مطابقا للواقع وبعد ذلك الحكم لا يمكن الحكم بصحتها والا كان مناقضا
لنفسه واما القول بان مجرد جواز كون الدليل فاسدا مما لا يلتفت اليه
فما لا يلتفت اليه لان مراد المحشى ان الدليل المقسم على بطلان السند
الاعم او المساوي قد يكون فاسدا وهو ظاهر لان الدليل الصحيح
في نفسه يجوز ان يكون فاسدا عند العقل نعم صرح اهل الاصول
بان لا اعتبار للاحتمال الغير الناشئ عن دليل لكن لا دليل على الفساد
اقوى من استلزام ارتفاع النقيضين قوله واوسم الخ قال بعض الافاضل

قوله على ان عدم التوجيه
لا يرى ان المخالطات العامة الورد
ربما تقع في الامجاء اما التوجيه
او على قصد تغليب المعاند تأمل
كله

من قال ان الابطال غير ضرر لانه فرع الاستكان كيف يقابل بهذا الجواب
فالصواب تركه اقول يقابل بحمله على لموجبة الفرضية كما اشترنا وبدا
اجاب بعد تسليم امتناعه نعم يتجه عليه ان حمله على الحكم الفرعي
يوجب تأويل قولهم لاشئ من دفع غير المساوي بموجه عندهم
بالسابقة الكلية الحاكمة على الافراد الممكنة والممتعة وقد سماها المحشى
في حاشية التهذيب بالحقيقة المجدثة مع ان ذلك التأويل غير ظاهر
لما اشترنا من ان الظاهر ان يبحثوا عن احوال الافراد الممكنة فلا يندفع به
الاولوية وانما يندفع به الايراد بعدم الصحة كما هو الظاهر من النسخة
المعدول عنها الا ان يلتزم هذه النسخة او يمنع ظهور ذلك مستندا
بما اشار اليه الشريف في الحاشية الصغرى من ان مسائل بعض العلوم
حاكمة على مطلق الافراد ممكنة او ممتعة كسائل الهندسة فان الحكم
يكون الزوايا الثلث لكل مثلث مساوية للقائمتين شامل للثلث الذي وترو
اعظم من قطر الفلك الاعظم مع امتناعه في الخارج عند الحكماء القائلين
بناهي الابعاد بالضرورة عند تحديق ذلك الفلك قوله عن الابحاث
من حيث انها نافعة او مضررة الخ كلمة عن صلة البحث وهي في امثاله
قد تدخل على الموضوع كما هي هنا وقد تدخل على المحمول كما لو قدر
مضاف هنا اي عن احوال الابحاث على مانص عليه بعض المحققين
فالابحاث الكلية هي موضوع الفن وقوله من حيث انها نافعة الخ اشارة
الى العوارض الذاتية التي هي محمولات المسائل في هذا الفن لانه تقييد
الموضوع بالاستعداد لهذه المحمولات وتلخيص مراده ان العوارض
الذاتية المبحوث عنها في هذا الفن هي النفع والضرر لا الامكان والامتناع
فبعد تسليم امتناعه يكون ما ذكره الشارح اولى بحال الفن مما ذكره القائل
وفيه نظر اما اولا فلان الاعراض الذاتية في هذا الفن هي التوجيه
وعدم التوجيه لا النفع والضرر لان دفع السند الاخص مطلقا ومن وجه
ليس بنافع ولا مضرر مع انهم يبحثون عنه ايضا لانه غير موجه بل النفع

بدون الضرر علة التوجيه والضرر علة عدم التوجيه كعدم النفع والضرر
واما ثانيا فلان كلام الشارح والقائل في دليل الجزاء السلي من الحصر
لا في نفس المسئلة والبحث عن العوارض الذاتية انما يجب في المسائل
لا في المبادئ كيف وقد بين مسائل علم مسائل علم آخر والذات الى العلاوة
قوله على انه الخ اي لو سلم فاما يكون ما ذكره اولي اولم يسبق من الشارح
اشارة الى امتناعه وهو ممنوع لجواز ان يكون الضمير راجعا الى دفع السند
الاعم فحينئذ لا معنى لان يقال لا نسلم امكانه وعلى تقدير امكانه فابطاله
غير ممكن وفيه انه جعل رجوع الضمير اليه غير ظاهر كما سبق فلا بد دفع به
الاولوية اذ يكفيها الابتداء على الظاهر واوجع رجوعه الى السند اعم
اظهر من رجوعه الى دفعه لا يمكن دفعها بذلك وفيه ان الاولوية يكفيها
الابتداء على الاظهر ولا مخلص الا بالترام الفسخة الاخرى قوله وايضا
يجوز الخ بان يحمل على معنى اننا لا نسلم لزوم الضرر على تقدير كونه اعم مطلقا
من قبض المقدمة وعينها كيف ولزوم الضرر فرع الامكان وهو غير
ممكن ولو سلم ذلك على ذلك التقدير فهو غير مسلم فيما كان اعم مطلقا
من قبضها ومن وجهه من عينها ولعل ذلك انه يستلزم ارتفاع النقيضين
في اعتقاد كل من المعلن والسائل لا يزعم المعلن فقط والمعلن يعلم انه
يستلزمه في اعتقاد المانع ايضا فلا يمكنه الاشتغال بابطاله لا لظهور
الصواب ولا قصد التغليب بخلاف سائر الادلة الفاسدة الموردة في الابحاث
فان ارادها اما زعم الصحة او لا تغبط ومدار التسليم جواز الذهول
عن الاستلزام المذكور من احد الجانبين بناء على ان المراد من الاعم
واخوانه ما هو بحسب نفس الامر او ما هو اعم منه وما في زعم كل منهما
او زعم احدهما لا ما هو مختص بالزعم كما مر مع ان ذلك انما يصح على
مذهب الحكماء القائلين بامتناع صدور الفعل عن العاقل بدون
التصديق بفائدة ما وهو خلاف ما عليه المنكفون ولقائل ان يقول
ما ذكره ايضا احتمال بعينه لا بد دفع به الاولوية بل الظاهر انه شارة

الى

الى ان مجرد العموم عير كاف في لزوم الضرر بل لابد من لزوم على
قياس ما ذكره في المساواة ومدار التسليم حينئذ تخصيص الاراد بالاعم
اللازم كما اشير قوله واما ما قيل الخ نصرة للشارح بمنع الاستلزام
الذي هو دليل الاولوية في بعض النسخ ودليل الشارح باستلزامه
امكان الحال في نسخة اخرى وسند ذلك المنع جواز كونه اعم من وجهه
من عين المقدمة وقوله فليس شيء اثبات للاستلزام المنوع بخبر
ان المراد يستلزمه في زعم المجيب لانه يستلزمه في الواقع بشهادة ان الاراد
بالاولوية هو اراد بالفصول في تقرير الجواب فيكون المناقشة الزامية
مبنية على زعمه لا محالة وقد بني جوابه على ان الاعم مطلقا من قبض
الشيء فهو اعم مطلقا من عينه ايضا ونجوز كونه اعم من وجهه من عينه
ينطل اصل جوابه قوله فهو غير مسلم الخ هكذا اورد عليه كثير
من الفضلاء مع ان هذا الجواب عن ذلك الاعتراض مشهور في كتب
هذا الفن واقول هذا الاراد مدفوع بان مرادهم من الضرر اللازم هو
الضرر في الجملة لا الضرر الكلي بحيث لا يمكن للمعلن بعد ذلك اثبات
المقدمة اصلا وذلك لان المعلن ربما يعجز عن اتمام دليله الابطال
فيحتاج الى اثبات المقدمة المنوعة ببعض الاحتمالات التي ابطالها في
ابطال السند اعم المجامع المقدمة في الجملة سواء كان اعم مطلقا
او من وجهه تضيق بساحة الاثبات على نفسه فبليزم الضرر في الجملة
واذا لم يستعملوا الفصيص بمجرد استلزامه البعد عن المرام وعدم اشغالهم
ما يوجب الضرر في الجملة بالطريق الاولى وهذا الذي ذكرناه هو
مقتضى قولهم تحقيقا لمعنى العموم وبه يدفع ما اوردوا على قوله اذ نسبه
بطل مقدمته كما يبطل منع السائل بان الصواب كما يبطل نقيضها
او كما لا يبطل منع السائل لان منعه انما يبطل اذا بطل النقيض دون
المقدمه واما اذا ابطلا معا كما يقتضيه كون السند اعم مطلقا من كل
منهما فلا يبطل منعه المبني على عدم ثبوت المقدمة اذ على تقدير ابطال

نقيضها وعينها معا لا يثبت شيء منهما عند المانع وايضا نسبة زعم
ان الاعم مطلقا من نقيض شيء يجب ان يكون اعم مطلقا من عينه الى القوم
بما لا ينضيه الفطرة السليمة فان قلت ذلك للتضييق واقع في اثبات
المقدمة المنوعة وابطال المساوي فيما اذا كانا بابطال ما هو اعم من نقيض
المقدمة كما اذا استدل على عدم الانسانية بعدم الحيوانية والجسمية
وربما يعجز المعلن ايضا عن اتمام دليلهما فيحتاج الى اثبات المقدمة
ببعض الاحتمالات التي اظهرها كاثبات اللانسانية بالفرسية فلو كان
الضرر في الجملة موجبا لعدم التوجيه لما كانا موجبهين في هذا الموضع
مع انهما موجبهان مطلقا قلت لعل تجوزهما في مثل هذا الموضع لاطراد
الباب كما سبق مثله من الحشى اذ لا ضرر فيهما فيما اذا لم يكونا بابطال
ما هو اعم مطلقا او من وجه من نقيض المقدمة بخلاف ابطال السند
الاعم اذ ليس له فرد لا ضرر فيه حتى يسمع سائر افراد لاطراد الباب
فتأمل وانصف في ان اللايق بشأنهم حل جوابهم على ما ذكرنا ام على
ما حلوه عليه واما ما ذكره بعض الافاضل في هو امش شرحه على
الرسالة البركوية من الاداب من ان تحقيق معنى العموم لا يقتضي مجامعته
مع المقدمة لجواز مجامعته مع امر ثالث فباطل يستلزم ارتفاع النقيضين
عن ذلك الامر الثالث وهو محال بناء على ان المقدمة ونقيضها نقيضان
سليبيان لا يجوز العقل ارتفاعهما عن شيء لاعدوا لبيان يجوز ذلك
كما لا يخفى قوله وايضا لا يدفع الخ الى ان جواب الشارح كما لا يدفع
الاعتراض الذي اورده لا يدفع النقيض الذي اورده بالاختصاص من وجه
من النقيض مساويا للخصا او اعم فإرادته اما النقيض التفصيلي المجازي
على دعوى الحصر او الحقيقي على دليل الجزئية السليبي باعتبار الاختصاص
في التحقيق لا في التوهم لما اشار اليه الاختصاص من وجه داخل في قول
الشارح كما هو في الاختصاص فعدم دفع مطلق الاختصاص عندهم لعدم اللزوم
بين الدفوعين في التحقيق واما النقيض الاجمالي على دليل الجزئية الاجمالي

بالجريان

قوله لاطراد الباب الخ اقول بل
قصد الاطراد هنا اول من قصد
في باب النقيض والمعارضة اللذين
هما مخطوران في الاصل واما
جوز بعض افرادها بخلاف اثبات
والبواقي لاطراد المساوي فانها
المقدمة وابطال الاصل حيث
حازن قباحتان في الاصل حيث
لا علة تقتضي الخطر فيهما فقص
الاطراد مع ما انصف بالجواز
الاصل اول من قصد مع
ما انصف بالجواز العارضى

بالجريان والتخلف على ما شرنا ويمكن حمله على المعنى اللغوي الذي
هو الابطال ليكون اشارة الى هذا النقيض او المعارضة بدعوى الحصر
كما مر تقريرها وعلى كل تقدير عرفت ما فيه من وجوه الاول ان كون
السند اعم مطلقا من النقيضين قليل جدا لا يوجد الا اذا كان واحدا
من لمفهومات الشاملة كالشيء والممكن العام بل لا يوجد الا اذا كان
مرددا بين الايجاب والسلب كان يقال لانسان انه ليس بانسان لم لا يجوز
ان يكون ناطقا او ليس بناطق بناء على ان الانصاف واو بالمفهوم
الشامل يستدعي وجود الموصوف خارجا وذهنا والسلب من النقيضين
لا يستدعيه اللهم الا اذا كان الموضوع موجودا وان كون
السند اعم من وجه من نقيضها ومطلقا من عينها او بالعكس اكثر مما
لا يحصى فكون الاعم من وجه من النقيض اعم مطلقا من المقدمة
اولى بالزعم من كون الاعم مطلقا من النقيض كذلك فيندفع بجواب
الشارح على تقدير تمامه الثاني انما لا يتدفع به اذا كان مبناه على الضرر
الكلّي كما زعمه ا شارح وتابعوه لا اذا كان على الضرر في الجملة كما عرفت
الثالث ان هذا النقيض لا يستحق الدفع لانه دافع لنفسه لما شرنا ان العموم
من وجه من نقيض كل مقدمة وخفاها لما كان مبنيا على سلب اللزوم
الكلّي في اجتماعهما وانفكاكهما اقتضى ثبوته بين الخفا وبين ذات كل
سند فكان مبنى الارادة ما له نعم هناك نقيض مستحق للدفع هو النقيض
بما كان ذاته اعم واخص مطلقا او من وجه واحتمال حكمه مساويا للخصا
او اعم منه مطلقا لكن النقيض بالاختصاص المطلق كما لا يتدفع بجواب
الشارح لا ينجم شيء من جوابه على ما سبق قوله فهو غير خاص
اي على تقدير تمامه لا يقال جواب الشارح على تقدير تمامه حاسم الاراد
الذي سبق لدفعه وهو الاراد بالاعم المطلق ولا يجب في صحة الجواب
وحسنه ان يكون دافعا لكل ما يمكن وروده بل يكفي دفع ما سبق
لدفعه لا نأقول مراده ان هذا الاراد من مشمولات اراد الشارح بناء

على ان المتفرع على التعريف المنقول عن الشريف جواز كون السند
اعم مطلقا ومن وجهه فيفيد دفع كل منهما كالمساوي اما دفع الاعم
المطلق فيفيد مطلقا واما دفع الاعم من وجهه فيفيد فيما اذا كان مساويا
للمنوع او اعم منه مطلقا اذ يلزم من دفع كل منهما دفع المنع بقي ههنا كلام
هو ان هذا اللزوم وان تم في الاعم لمطلق اللزوم لكنه غير تام في الاخص
من وجهه اذ لما كان مساواته للمنفأ مبنيا على زعم كونه ملزوما للنقيض
فيجوز زوال ذلك الزعم بالاطلاع على ما في نفس الامر حين اشتغال المعلل
بابطاله والالتفات اليه ومع ذلك الجواز لا يتم اللزوم المذكور وان لم يطلع
ابدا ولذا قالوا في التقليد والجهل المركب احتمال النقيض في المسأل
بتشكيك المشكك في الاول والاطلاع على الواقع في الثاني وان لم يكن
فيهما ذلك الاحتمال في الحال فلا يصح بناء هذا النقص على الدليل
الذي اشار اليه الشارح من اللزوم بين الدفعين بل لا يصح بناؤه على
ما هو المختار عنده من الدوام بين الدفعين اذ بما يطلع المانع على الواقع
عقيب الابطال نعم قد لا يطلع وبقيد ابطاله بالفعل لكنه انما يوجب
اختلال حصرهم اذ اجل حكماء على الدائم لا على الضروريين
الملتزمين في المسائل فقد ظهر اندفاع نقضه بوجه اخر قوله وقوله
على تقدير جوازه يدل الخ فيه ان هذه الدلالة ممنوعة اذ الظاهر منه
انه ليس بجائز وعلى تقدير جوازه الخ وانما يدل عليه اذ اجل على معنى
ان جوازه غير مسلم وعلى تقدير تسليم جوازه الخ محذوف المضاف وهو
تقدير من غير قرينة الا ان يقال اذ اجل على الحكم بعدم الجواز كان
مكارة اذ لا دليل على عدم جواز كون السند اعم بل التعريف دليل
على جوازه ولو سلم فلا دليل على شيء من الطرفين ولا داهية فيهما فلذا
حكم بكونه دالا على المنع نعم يتوجه ان الدلالة غير تامة على تقدير رجوع
الضعف الى الدفع المضاف لان عدم جواز الدفع المستلزم لارتفاع النقيضين
بدوي فيصح الحكم بقيام داهية مقام الدليل فلا مكارة لكن

كلامه

كلامه ههنا مبني على ما هو الظاهر من رجوعه الى السند الاعم قوله
فيلزم مقابلة المنع بالمنع اي مقابلة المنع الذي هو الجواب بالمنع المفصل
في الحاشية ولك ان يجعله شاملا لمقابلة المنع الذي هو اصل الاعتراض
الملازم لتقرير الجواب كما سبق منه بالمنع الذي هو الجواب وانت خبير
بانه ضعيف جدا لان الجواب المشار اليه بقوله على تقرير جوازه جواب
اخر غير الجواب الذي ذكره بقوله لانه لا يلزم الخ فليكن الاول منعنا
لدليل المعارضة والثاني استدلالا يتوجه عليه المنع الذي فصله
في الحاشية وما يقال اذ اجل قوله لانه لا يلزم الخ على الاستدلال
يكون معارضة فيلزم الجمع بين المنع والمعارضة في الجواب وهو غير
مرضى عند المص كما فصله في شرح مختصر المنهي فغير مرضى عند
الحشي ولذا جوز فيما سبق اجتماع المنع مع النقص والمعارضة لا يقال
انما يجوز اجتماعه مع المعارضة فيما اذا تأخر المنع واما اذا تقدم فلا اذ الدليل
الممنوع ليس من شأنه ان يعارض دليلا اخر لانا نقول توجه المعارضة
على تقدير صحته لا بدونه فلا اشكال وقد يقال يمكن ان يجعل المنع الذي
اورده في الحاشية دليلا على ابطال السند الذي استند به المجيب بان يقول
لانسلم ان السند يجوز ان يكون اعم ولو سلم فلانسلم ان دفعه مفيد موجه
عندهم كلف وان عدم دفعه مدلل عندهم بلزوم الضرر لا بعدم
اللزوم كالاخص ليكون مفيدا موجهها عندهم وذلك الابطال
بان يقال لا يجوز ان يكون ذلك مدلا عندهم بلزوم الضرر لانه دليل
ممنوع وانت خبير بان توجه المنع لا ينافي استدلالتهم وانما ينافيه
ظهور توجهه الا ان يحمل على انه ممنوع منع ظاهرا كما يدل عليه
بعض نسخ الحاشية حيث قال فظاهرا انه لا يتم الخ ونحن نقول
يجب حل الجواب ههنا على الاستدلال بلزوم الضرر على وجه
يستفاد منه منع دليل المعارض لان اثبات الحصر من وظيفة الشارح
ولا يثبت بمجرد منع دليل المعارض بل لابد من الاستدلال عليه بلا معارض

فسواء كان السؤال استدلالاً او منعاً مع سندهم معارضته لدليل الشارح
فبما سبق وسواء كان قوله على تقدير جوازه حكماً بعدم جوازه بداهة
او اشارة الى المنع والتسليم يجب حمل الجواب على الاستدلال نعم المنع
وظيفة شائعة في مقابلة الاستدلال لكن نفعه للمطل في هدم دليل السائل
لا في ثبوت مدعاه وانما نفعه فيه فيما اذا كان المدعى ثابتاً بدليل آخر
وههنا ليس كذلك اذ لا دليل على تمام الحصر قبله فاضبطه فانه
من الفوائد الجلية قوله وما يقال من ان ما ذكره الخ هذا القائل
هو الفاضل العصام والظاهر من كتابة انه اثبات لحصرهم بتغيير
دليل الشارح الذي هو لزوم المجامعة مع نفس المقدمة الى ما هو المختار
عنده من لزوم المجامعة مع وضوحها بتغيير المبنى عليه الذي هو اعتبار
النسب بالقياس الى النقص كما هو المشهور الى ما هو المختار عنده من اعتبارها
بالقياس الى الخفاء فعلى هذا معنى قوله ان ما ذكره بقوله فان قيل الخ
انما يرد على حصرهم لو كان مرادهم من المساوى للمنع ما هو المساوى
للتقيض وليس كذلك بل مرادهم ما هو المساوى للخفاء ويحتمل ان يكون
مراد المحشى من ايراده ههنا اثبات المقدمة التي منعها الشارح بقوله
تأمل فقه ما فيه وفصله في الحاشية بتحرير مرادهم من الدليل فمعنى
كلامه فينبغي ان ما اوردته على دليلهم المذكور في الشرح من المنع المفصل
في الحاشية انما يرد او كان مرادهم لزوم الضرر من جهة المجامعة مع
نفس المقدمة وليس كذلك بل مرادهم لزوم المجامعة مع وضوحها
ويلزم الضرر من هذه الجهة بحيث لا يقبل المنع اصلاً والناظرون
رجحوا الاحتمال الثاني لقوله حتى يكون اعم من وجه الخ مع انه لا يأتى
الاحتمال الاول اصلاً لان مراده انه لا يرد عليه مثل ما اورد على الدليل
الذي ذكره الشارح وعلى كل تقدير اندفع ما قبل ايراد الشارح مبنى
على اعتبار النسبة بالقياس الى النقص كما هو المشهور وهو لا يندفع
بالاعتبار الاخر انتهى نعم لا يندفع عن الاعتبار المشهور لكن

اصل البحث ههنا في صحة حصرهم وعدم صحته لا في ذلك الاعتبار
قوله من غير مزيل الخفاء ظاهر هذه العبارة ان ذلك الوضع ناش
من امر مغاير لمزيل الخفاء فلا يشمل وضوح البداهة الاولى لانه غير ناش
عن شيء فضلاً عن امر مغاير لمزيل وحمل الغير على معنى التني لا يجدى
اذ لا ينشأ عن العدم شيء الا ان يقال اشارة العلامة التقاراني في شرح
التلخيص الى ان امثال هذه العبارة محمولة على الكناية بان يراد لازم
معناها اي لم ينشأ من مزيل الخفاء سواء كان ناشياً عن شيء آخر كالوضوح
الحاصل بمثل الحدس والاحساس والتجربة وغير ذلك مما يوجب
وضوح البديهيات المجهولة او لم يكن ناشياً عن شيء اصلاً كوضوح البداهة
الاولوية الذي هو الوضوح الاصيل ثم ان مراده من مزيل الخفاء
مخصوص بالدليل او التنبيه الذي هو كالدليل مؤلف من قضايا الا انه
لازالة خفاء الحكم البديهي والدليل للنأدى الى المجهول النظري لا اعم
من مثل الاحساس والتجربة وغيرهما مما يوجب ازالة الخفاء عن البديهيات
المجهولة لان المنع بمعنى طلب الدليل او التنبيه على المقدمة انما يتوجه
عليها فيما امكن ترتبها على شيء من الدليل والتنبيه في اعتقاد الطالب
كما سبق الاشارة اليه فمدار المنع الموجه هو خفاء المقدمة الممنوعة المحتاجة
الى شيء منها عند المانع وانما قيد الوضوح بكونه غير ناش من مزيل الخفاء
لان تحقيق معنى العموم انما يقتضى المجامعة مع هذا الوضوح لا الوضوح
بمزيل واما مجامعته معه فهي مقتضى مجامعته مع الخفاء الذي هو مدار المنع
الموجه لا مقتضى تحقيق معنى العموم واعل ذلك من هذا القائل مبنى
على ما سبق منه من جواز استعمال الحكم المعلوم بطرق متعددة
فان وضوح مزيل الاول يتحقق معه في زمانه خفاء من وجه آخر فليس
مدار المنع الموجه عنده هو خفاء المقدمة وقت المنع من كل وجه بل خفاؤها
فيه بوجه ما سواء كانت خفية من كل وجه كما كانت نظرية مجهولة
او كانت واضحة من وجه خفية من وجه آخر كما كانت نظرية معلومة

بدليل دون دليل او بديهية واضحة بتنبية دون تنبيه فالوضوح بمزبل
 اخص مطلقا بحسب التحقق من الخفاء بوجه ما اذ متى تحقق الوضوح
 بمزبل تحقق الخفاء بوجه ما لما عرفت ولا عكس كما في الخفاء من كل وجه
 فالسند المساوي للخفاء المصحح للمنع الموجه اعم مطلقا بحسب التحقق
 من الوضوح بمزبل فاطنك بالسند الاعم مطلقا من ذلك الخفاء فقد ظهر
 ان تحقيق معنى العموم انما يقتضي مجامعة السند للوضوح من غير مزبل
 وان ذلك الوضوح غير متعدد لانه وان كان عبارة عن وضوح
 مطلق البداهة المتعددة بحسب مراتبها المختلفة قوة وضعفا لكن لما كان
 مدار المنع الموجه هو الخفاء بوجه ما وقت المنع لا مطلقا كان المراد
 من الوضوح ايضا وضوحها الممكن لها في ذلك الوقت ومن البين
 ان المقدمة في وقت واحد انما يمكن لها وضوح مرتبة واحدة من تلك المراتب
 لا وضوح مرتبتين فصاعد بخلاف وضوحها بمزبل في ذلك الوقت اذ يمكن
 وضوحها فبذلك من الادلة الممكنة التي لا تخصي مثلا فلما كان ذلك السند
 اعم مطلقا من مطلق الوضوح بمزبل المتعدد افراده في ذلك الوقت
 ومن الوضوح من غير مزبل الغير المتعدد في ذلك الوقت كان اعم مطلقا
 من مطلق الوضوح كما هو صريح عبارته فابطال المعلن ذلك السند
 يوجب حكمه بان مقدمته في هذا الوقت ابست بوضحة لا بشي من الادلة
 والتنبيهات الممكنة لها في هذا الوقت ولا بالبداهة الممكنة لها في هذا الوقت
 فبلزوم الضرر الكلي بخلاف ما اذا كان مساويا للخفاء بوجه ما فان ابطاله
 يوجب حكمه بانها ابست بخفية بوجه من الوجوه بل واضحة داخلية
 تحت مرتبة ممكنة لها في هذا الوقت من مراتب البداهة وهو محض النفع
 فان قلت توجيه كلام القائل على هذا الوجه ينافي ما سبق منه حيث قال
 واعلم ان المدعى اذا لم يكن نظريا غير معلوم ان التي اليه فاما ان يكون
 بديهيا ظاهرا غير خفي فلا يطلب له شيء واما ان يكون بديهيا خفيا
 فيطلب له ما يزبل الخفاء واما ان يكون نظريا معلوما لا يطلب طرق

متعددة اليه فلا يطلب له شيء واما ان يكون نظريا معلوما لا يطلب طرق
 متعددة اليه فيطلب ما كان دليلا عليه لولم يكن معلوما له لعله يكون
 طريقا غير ما ثبت به المدعى عند من التي اليه انتهى فانه يطلب ما ذكرتم
 من ان كل وضوح بمزبل فهو مقارن للخفاء من وجه آخر ولا يتم
 كلامه ههنا بمجرد كون بعضه كذلك اذ على هذا يرد على ما ذكره مثل المنع
 الذي فصله الشارح في الحاشية بان يقال يجوز ان يكون معنى العموم
 متحققا بمجامعة للوضوح بمزبل فيما لم يكن ذلك الوضوح مقارنا للخفاء
 كما في النظرى المعلوم الذي لا يطلب طرق متعددة اليه قلت قد لا يطلب
 الشيء مع جواز الطلب فاعل مراده انه لا يطلب طريقه ولا يليق طلب طريقه
 وان جاز ذلك والمراد ههنا الخفاء المجوز للطلب لا الموجب والا فالحكم
 الواحد ادلة او تنبيهات ممكنة لا تخصي وللطالب ان يطلب كل ما يفيد
 زيادة وضوح الى مرتبة عين اليقين التي لا يمكن البلوغ اليها بمحض البيان
 وهذا الذي ذكرنا هو غاية توجيه كلامه نعم يرد على القائل انما
 ستطلع عليه واما ما ذكره بعض الافاضل حيث قال توضيح كلامه
 ان وضوح المقدمة الخفية منه ما هو حاصل بعد ازالة خفائها بالدليل
 او التنبيه ومنه ما هو اصلي وهو الوضوح الذي لو لم يكن المقدمة خفية
 حين خفائها كانت واضحة فقابل الخفاء الذي لا يجتمع معه في مقدمة
 واحدة هو هذا الوضوح لا الوضوح الاول وهو ظاهر فالسند الاعم
 لا بد ان يجامع هذا الوضوح والارز ان يجامع الوضوح الاول وهو
 مستلزم للخفاء بلا خفاء فلا يكون السند اعم مطلقا منه هذا حلف
 وهذا الوضوح لا يقبل التعدد الى آخر ما قال فان قلت ان اريد بالوضوح
 الذي كان السند اعم مطلقا منه مطلق الوضوح فغير مسلم انه لا بد ان يكون
 اعم مطلقا منه وان اريد بالوضوح الاصلي فعلى تقدير تسليم المذكور
 لا يلزم من ابطال السند ابطال مطلق الوضوح وهو المضرك قلنا
 نختار الثاني ونقول غرض المعلن من ابطال السند الذي هو من الخفاء

اثبات الوضوح الاصلى اذ المثبت للاول انما هو الدليل او التنبية
على المقدمة على ما سبق فابطاله السند يستلزم ابطال الغرض
فلا ضرر ثابت فظهر من هذا البيان وجه تقييد الوضوح بقوله من غير
مزيل الخفاء الا انه يرد عليه المنع باننا لانسلم انه لا يقبل التعدد كيف وهو
بتعدد بتعدد الاوقات والاضاع على ما يشهد به قولهم كلا وضح المقدمة
كان كذا انتهى ففيه نظر اما اولاً فلانه ان اراد ان تحقق الوضوح
العارضى بمزيل يستلزم كون المقدمة خفية من وجه آخر في زمان ذلك
الوضوح بناء على ما ذكرنا فلا وجه في دفع ما اورده لاختيار الشق الثاني
بل الواجب ان يدفع ذلك باختيار الشق الاول لما عرفت ان السند الاعم
مطلقاً بحسب التحقيق من الخفاء فهو اعم مطلقاً من كلا الوضوحين
فباطاله يلزم ابطال جميع أنحاء الوضوح الممكنة المقدمة وقت المنع
وان اراد ان وضوحها بمزيل يستلزم كونها خفية في وقت آخر فذلك
لا يقدح في التقابل بينهما اذ التقابل امتناع اجتماعهما في مقدمة واحدة
في زمان واحد فيجوز ان يكون معنى العموم متحققاً بمجرد مجامعته
مع الوضوح العارضى بمزيل الغير المتحقق مع الخفاء ولا يلزم خلاف
المفروض بوجه واما ثانياً فلان كون الغرض من ابطال امثال هذا السند
اثبات الوضوح الاصلى محل نظر بل مراد القائل انه لاثبات الوضوح
من غير مزيل اصلياً كان او عارضياً اذ المنع كما يبطل يكون المقدمة
من الاوليات يبطل بكونها من المحسوسات والمشاهدات واما ثالثاً فلان
منع تعدد الوضوح الاصلى مدفوع بما ذكرنا من ان المراد وضوحها
وقت المنع لافي وقت آخر ولا مطلقاً فاعلم انه مقام صعب وكان صعوبته
سبباً لاعتراض اكثر الناظرين عن بيانه مع انه لا بد لكلام القائل من محمل
صحيح قوله وهو لا يقبل التعدد لان تعدد الوضوح انما يكون
بتعدد المزيل واذ لا مزيل فلا تعدد وقوله حتى يكون السند الخ معنى
حتى يجوز ان يكون الاعم مطلقاً اعم من وجه من ذلك الوضوح

اذا المترتب على التعدد هو الجواز لا العموم بالفعل قوله والسند واضح
هو ان للوضوح من غير مزيل من الدليل والتنبية مراتب متعددة متفاوتة
قوة وضعفاً فيجوز ان يتحقق معنى العموم بمجرد المجامعة مع بعضهم دون
بعض لكن قد عرفت ما فيه من ان وضوحها وقت المنع انما يكون
من احدى المراتب الا ان يقال هذا ايضا ممنوع اذ الدليل عليه ولو سلم
فذلك مرتبة منها افراد لا تخصي الا يرى ان الوضوح بالتواتر يمكن ان يكون
حاصلاً في وقت معين بتواتر جماعة وبتواتر جماعة اخرى على سبيل البدلية
وان استحالة حصوله بتوارد هاتين العنتين المستقلتين على سبيل
الاجتماع وقس عليه البواقي منها قوله غير ظاهر يعني انه لو سلم
انه لا يقبل التعدد فانما لا يجوز ان يكون اعم من وجه من الوضوح لو صح
لزوم المجامعة مع هذا الوضوح المقيّد وهو ممنوع وانما يصحح على احتمال
بعينه غير ظاهر بل غاية ما ثبت هو لزوم المجامعة مع مطلق الوضوح
المتعدد بداهة ولعل ذلك لما في لزوم المذكور من الابحاث الاول
ان ذلك اللزوم انما يتم اذا صح استلزام الوضوح بمزيل الخفاء بوجه
ما وذلك انما يتم لو جاز ان يكون المقدمة المعلومة بدليل معلومة من وجه
اخر وسبق من المحشى في بحث الدليل انه غير ظاهر لا يقال هذا
اللزوم ليس مبني عليه بل على ان منع المقدمة صحيح بمجرد جهالة الوجه
المطلوب لما نقلتم هناك عن صاحب الموافق من ان المطلوب بما بعد
الدليل الاول من الادلة الموردة على مطلوب واحد هو العلم بوجه دلالة
ذلك الدليل لا العلم بالمطلوب المعلوم بالدليل الاول لاستحالة تحصيل
الحاصل لانا نقول مدار المنع هو خفاء المقدمة لا خفاء دلالة الوجه
واما تعميمه من كل الخفتين فغير ظاهر ايضا الثاني لو سلم ذلك فانما
يتم اللزوم المذكور لو صح ان كل وضوح بمزيل يجب ان يقارن الخفاء
من وجه اخر وهو ممنوع لاسيما في المقدمة البدئية الواضحة بتبنيها
عديدة اذ ليس للمقدمة وجوه غير متناهية فيجوز ان يكون بعض

المقدمات المتنوعة واضحة بجميع وجوهها الممكنة فحينئذ يتحقق
الوضوح بمزيل بدون الخفاء بوجه ما واما كون الوضوح بمزيل مستلزما
لخفاء بوجه ما في جميع المواد فغير ظاهر ايضا السالك لوسم جميع ذلك
فانما يتم لزوم المذكور لو كان الخفاء الذي اعتبرت النسب بالقياس اليه
هو مطلق الخفاء بوجه ما الاعم المقسم الى الخفاء من كل وجه والى الخفاء
بوجه دون وجه وهو ممنوع كيف ولو كان كذلك لم يتدفع المنع باثبات
المقدمة المنووعة بدليل واحد بل بادلة متعددة لبقاء الخفاء فيها
من وجه دليل اخر ممكن بل ذلك الخفاء هو الخفاء الذي بني عليه المنع
الموجه وهو احدهما من القسمين ضرورة ان المانع اما ان يمنع المقدمة
لعدم كونها معلومة اصلا واما ان يمنعها لعدم كونها معلومة بدليل
دون دليل او تنبيه دون تنبيه ولا يمنعها لاحد الامرين الا يرى ان الزوجية
قد تكون نظرية مجهولة عند المانع في الواقع فيمنعها مستندا باحتمال
قربته وهذا السند مساو للخفاء الزوجية الذي هو مبني المنع هناك
اعني الخفاء من كل وجه فاثبات الزوجية بدليل واحد او ابطال
هذا السند بدليل واحد يرتفع ذلك الخفاء ويندفع منه كما اشار اليه
الحشي في الحاشية فيما سلف وقد سبق تحقيقه وقد يكون الزوجية
بدية عند المانع في الواقع ونظرية مجهولة في زعمه بناء على انه لا يلزم
من كون شيء بدية كون بدايته بدية بل قد يكون نظرية محتاجة
الى بيانها بالدليل فيمنعها بناء على انها خفية عنده من كل وجه مستندا
بان يقول كيف وزوجية غير بدية عندى فبابطال هذا السند بدليل
واحد او تنبيه واحد يرتفع ذلك الخفاء ويندفع منه ايضا وقد تكون
الزوجية معلومة له بدليل دون دليل مثالا فيمنعها طالبا للدليل اخر
للاستعلام بطرق متعددة والسند الاعم مطلقا من القسم الاول
اعني الخفاء من كل وجه لا يجب ان يكون مجامعا للوضوح من غير مزيل
الجواز ان يتحقق معنى العموم فيه بمجرد مجامعته للوضوح بمزيل المقابل له

ايضا

ايضا واما اعتبار النسب بالقياس الى مطلق الخفاء بوجه ما في جميع
المواد فغير ظاهر اقول بل هو باطل لان معنى حصرهم على هذا يؤل
الى ان يقال لا يدفع السند الا اذا كان ذلك الدفع مفيدا لبداية المقدمة
على توجيها وللوضوح الاصل على توجيها بعض الافاضل كما اشرفنا
ولا يخفى فساد الكل ضرورة ان ابطال احتمال الفردية مفيد في دفع منع
الزوجية سواء كان ذلك الابطال مفيدا لبداية الزوجية ووضوحها
من غير مزيل عن نفس الزوجية او مفيدا للوضوحها بالدليل او التنبيه
وان حل حصرهم على الاضافي بالقياس الى الاخص والاعم لدفع
ذلك الفساد فقد احتاج الى احد جوابي الحشي فحينئذ لا حاجة الى العدول
عما هو المشهور من اعتبار النسب بالقياس الى النقيض فالحق في هذا
المقام ان دعوى القائل في ان النسب معتبرة بالقياس الى الخفاء حق لكن
لا على الوجه الذي ذكره بل على الوجه المستفاد مما حققناه بان يقال
مرادهم لا يدفع السند الا اذا كان مساويا للخفاء الذي بني عليه المنع هناك
وهو الخفاء من كل وجه ان لم يجوز استعمال بطرق متعددة في مقام
المناظرة وان جوز ذلك في مقام التعليم والتعلم او احد القسمين اعني
الخفاء من كل وجه والخفاء بوجه دون وجه ان جوز ذلك في مقام المناظرة
وليكن المنع في بعض المواضع مبنيا على مطلق الخفاء بوجه ما وان السند الاعم
مطلقا من الخفاء من كل وجه او من الخفاء بوجه دون وجه يجوز ان يكون اعم
من وجه من مطلق الوضوح كما صورناه فيما سبق بمثال الاستناد بجواز
الحيوانية لمنع الانسانية فكل اراد الشارح في الحاشية متوجه ههنا ايضا
ومندفع بلزوم الضرر في الجملة ايضا وهذا يدفع عن حصرهم ايضا
ما اشار اليه القائل الفاضل في هذا المقام حيث قال بقي ان السند
المساوي لنقيض المقدمة المتنوعة كالسند المساوي لخفاها في انه يتفع
ابطاله انتهى اذ قد سبق ان السند الذي كان ذاته مساويا للنقيض هو
من حيث الاحتمال اما مساو للخفاء او اعم او اخص مطلقا ان علم اللزوم بين

قوله عن نفس الزوجية يعني
ان قيام الدليل على بدايتها
لا عن نفسها فيجوز ان يكون
بدايتها واضحة بمزيل وفيه ما فيه
واضح من غير مزيل
لان ثبوت بدايتها بالدليل يكون
تنبيها على نفسها فاوضح المقدمة
المنووعة عند المانع يكون الا بمزيل
تمام

السند والنقيض والافاض من وجه ولا ينفع ابطال الاخص مطلقاً
من الخفاً كما اذا استند في مع الاحبوانية بسندين احدهما جواز
الانسانية والاخر جواز الفرسية فابطال احدهما لا ينفع قطعاً لانه
اخص من الخفاً كما انه اخص من النقيض وينفع ابطال المساوي الخفاً
وابطال الاعم مطلقاً نافع ومضر في الجملة وابطال الاعم من وجه
من الخفاً مضر وغير نافع وهذا لتحقيق هذا المقام اذ به ينقسم جميع
مواد الاعتراضات عن الكلام واذ قد طلع الاصباح فاطنى المصباح
والحمد لله على الانعام في كل مساء وصباح قوله على تخلف الحكم
عن الدليل الخ الحكم هنا بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها لكن مع قطع
النظر عن خصوصية المحكوم عليه في المدعى اعني الوقوع او الالاقوع
الكل القابل لتحقيقه في جميع مجاري الدليل كما ان الدليل الجارى
عبارة عن مثله والتنبيه عليه فسر بعضهم بالمحكوم به في المدعى اى
المحكوم به ثبوتاً وانتفاءً والافاض المحكوم به مفهوم تصورى لا يمكن ان يستدل
عليه اذ الدليل انما يقيم على المفهوم التصديقي الذي هو الوقوع او الالاقوع
وليس الحكم بمعنى الاركان لان تخلفه عن الادلة الغير البينة الانتاج
لا يدل على فسادها ثم ان تخلف الحكم عن الدليل بمعنى ان الدليل جا
الى المادة الخصوصية ولم يبي الحكم معه بل تخلف عنه فهو متضمن
الجريان فلذا لم يقل المص بالخريان والتخلف مع انه الاشهر قوله
وما اذا حل على ما هو اعم من تخلف الحكم الخ قيل اوفال واما اذا حل
على تخلف اللازم عن الملزوم لكان اولافان معناه ان لا يصدق الا كبر
على تلك المادة مع صدق الدليل عليها مع ان الدليل يقتضى صدقه عليها
ايضا فهو من قبيل تخلف اللازم عن الملزوم ايضا اقول لكن بقوة
التنبية على ان للشاهد قسمين وان اشتراكا في ان دلالتها على فساد
الدليل من جهة دلالتها على انه لو كان دليلاً صحيحاً لوجد الملزوم بدون
اللازم فاراد باللازم ماعد الحكم بحافظة على هذا التنبيه قوله كان

لازمة متخلفاً عنه ضرورة ان ذلك فساد اللازم كوقوع الدور والنسب
او اجتماع النقيضين او ارتفاعهما غير متحقق في الواقع سواء صح
الدليل اولا يعنى ان عدم وقوعه بديهى فيستدل على بطلان الدليل
بانه لو كان دليلاً صحيحاً لوجد الملزوم بدون اللازم كما ان عدم تحقق
الحكم في مادة الجريان معلوم فيستدل على بطلان الدليل بانه لو كان
دليلاً صحيحاً لوجد الملزوم بدون اللازم فليس لنا دليل على البطلان
في جميع افراد النقيض ماعد لزوم تخلف اللازم فراد القائل نعيم
التخلف من الحكم واللازم لكن اللازم متخلف عن صحة الدليل
المفروضة والحكم متخلف عن وجود الدليل تحقيقاً وعن صحته
المفروضة جميعاً وبهذا الاعتبار جعلوا الشاهد قسمين فاندفع ما قيل
هذا سفسطة اذ لا يتصور تخلف اللازم الذى هو الفساد ههنا عن الملزوم
اذ لا يتصور التخلف بين الموجودين او المعدومين بل بين موجود
ومعدوم وكما ان اللازم غير متحقق في الواقع كذلك الدليل غير متحقق
فيه لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم انتهى اذ يتصور التخلف
عما فرض ملزوماً وان لم يتصور عما كان ملزوماً في الواقع وقد يجاب
بان المراد تخلفه عما تحقق في زعم المستدل وليس بشئ اذ المستدل
ربما يحجز عن دفع النقص ويسلم بطلان دليله لاجل تخلف لازمه فهو
بعد التسليم حاكم بالتخلف مع انه غير متحقق في زعمه فالتخلف عما
فرض وقوعه لا عما تحقق في زعمه نعم يجبه على القائل بحثان الاول
ان الشاهد على بطلان الدليل بطلان تخلف اللازم عن الملزوم لانفس
ذلك التخلف الا يرى ان ذلك التخلف يقع تالياً من الشرطية القائلة
بانه لو صح الدليل لكان لازمة متخلفاً عنه ولا معنى لكون التالى دليلاً
على نقيض المقدم بل الدليل عليه نقيض التالى التالى ان اراد بالضرر
معنى البداة فرمما يكون عدم تحقق ذلك الفساد في الشاهد نظراً
وان اراد معنى الوجوب على ان يكون جهة القضية فرمما يكون تحقق

ذلك الفساد امرا ممكنا كان يقال اوضح ذلك الدليل لكان كل رجل
كاتبيا واللازم باطل بمعنى انه غير واقع بالفعل لبالضرورة ولا مخلص
الا بان يحمل الضرورة على معنى العلم القطعي كما هي قد تستعمل فيه
والكلام محمول على تصوير النقض في البراهين العمدة قوله ولا يخفى
عليك الخ الظاهر انه اراد على القائل بانه بعد حل كلام المص على
خلاف المتبادر لاحاجة الى تعميم المتخلف من الحكم واللازم بل يكفي
تعميم الحكم المتخلف من حكم المدعى ومن حكم غير من اللوازم من غير
احتياج الى العدول عما اشتهر بينهم في تفسير المتخلف بتخلف الحكم ويمكن
ان يكون دفعا اخر يدل ما يقال وان اتحد معه في المال وههنا دفع
اخر يحمل الحكم على معنى الاثر المترتب على الدليل اذ الحكم قديمي بمعنى
الاثر المترتب كما اشار اليه في بعض النسخ حيث قال انما يريد السؤال
اذا اريد من الحكم النتيجة واما اذا اريد الاثر المترتب على الدليل سواء
كان نتيجته او غيره من اللوازم فلا ورود له ايضا وفيه انه ان اراد الترتيب
الخارجي يلزم اختصاص النقض بالادلة الملية النسبة الى لوازمها
المرتبة عليها اذ امر الترتيب في الادلة الانسية بالعكس وان اراد الترتيب
الذهني ففيه ان المبتل للدليل تخلف نفس اللوازم لا تخلف العلم بها
والا لم يصح شيء من الادلة الغير اليقينية الانتاج اللهم الا ان يكون الترتيب
من حيث الدهن ولو بالوسطة والتخلف من حيث الخارجى ولا يخفى
ما فيه وفي بعض النسخ جواب اخر حيث قال انما يريد ان حل قوله
فاذا اشتغلت به الخ على الكلية لا على المهمة الا انه لا بد من نكتة
في تخصيص التخلف بالذكر وكان النكتة فيه انه اشهر الشواهد
كما يشهد به الاستقراء انتهى وفيه ان ذلك السؤال انما يندفع
بحمل تلك الشرطية على المهمة لو كان مناه على حل النقض بالتخلف
في كلام المص على النقض به بالفعل وليس كذلك لان ذلك الحمل فاسد
لان المص في صدد بيان الوظائف من حيث انها صحيحة بوجهة او غير

موجهة لامن حيث انها ودفعة بالفعل او غير واقعة او ممكنة او ممتنعة
فراده انه اذا اشتغلت بالدليل يصح ان ينقض بالتخلف وحينئذ يتجه عليه
ما اورده الشارح سواء حملت الشرطية على الكلية او على المهمة
اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان اختيار الاهمال لا يصح
ان يكون لاجل انه لا يصح ان ينقض بغير التخلف ضرورة ان النقض
كلما كان حاكما بفساد الدليل باستلزامه شيئا من المفاسد صح ان ينقضه
سواء بالتخلف او بامر آخر وانما يصح الاهمال بالنسبة الى انه قد لا يعلم
فساد الدليل بل صحته فلا يصح نقضه كما اشار اليه في التقييد
لتعميم الكلية وبالجملة اما ان يختار كلية الشرطية او يختار اهما لها
لاجل انه قد لا يحكم السائل بفساد الدليل فنتجه على التقديرين
ما اورده الشارح او يختار الاهمال لاجل انه لا يصح النقض بغير التخلف
فنتجه عليه انه لا وجه له بل هو فاسد ضرورة فالصواب في الجواب
الاقتصار على ما ذكره في النكتة ولا يخفى في وهمك ان البعض عدمهم
هو ابطال الدليل باحد الشاهدين فلا يرتبط قوله بالتخلف الا بالتجريد
عنه لكن التجريد عن احد الشاهدين بخصوصه لا يستلزم التجريد
عن الاخر لانه تجريد من غير داع ولا تجريد الا بقدر الاحتياج فلا يتجه
ما اورده الشارح اذ لا ترك في كلام المص بشيء من الشاهدين لان شاهد
استلزام فساد آخر مذكور في ضمن قوله نقض وشاهد التخلف مذكور
بقوله بالتخلف لا نقول تقييد النقض بشاهد التخلف يصرفه عن شاهد
الاستلزام ويخصه بالاول لان ذلك التقييد يستلزم التجريد عن كلا
الشاهدين والا لكان التخلف شاهدا للنقض باستلزام فساد آخر
وهو باطل لان كلا من الشاهدين شاهد لمطلق النقض لا شاهد للنقض
بالشاهد الاخر وهو ظاهر بقي كلام هو ان اللابقي للمص ترك شاهد
التخلف ايضا للاستغناء عن تكافؤ التجريد واعلم للدلالة على ان المراد
من النقض ههنا هو النقض الاجالى لا النقض التفصيلي لانه عبارة

عن المنع السابق كالمناقضة وذلك لان النقص مشترك بين الاجالي
والتفصيلي ولاجل تلك الدلالة خص شاهد التخلف بخصوص بالاجالي
بالذكر بخلاف استلزام الفساد المخصوص فانه بما يكون سند المنع
كان يقال لانسلم هذه المقدمة كيف وهي تستلزم الدور او التسلسل
وبه يندفع ايراد الشارح لان تقييد المص بالتخلف محمول على التمثيل
وانما خصه بالذكر تلك الدلالة لالان النقص لا يكون بغيره قوله
متعلق بالقول لا بالمقول اي متعلق بقوله يقال لا بقوله هذا الدليل غير
صحيح اذ لو كان متعلقا بالمقول لزم امران فاسد ان احدهما اشتغال كل
نقص على التردد بين الشاهدين واپس كذلك لان كل نقص باحد
الشاهدين او بكليهما لا بالترديد بينهما الثاني وجوب اشتغال كل نقص
على ذكر احد الشاهدين فيلزم ان لا يصدق على النقص الذي كان الحكم
ببطلان الدليل بديهيا اوليا بخلاف ما اذا كان متعلقا بالقول فانه على هذا
لا يدل على ان الشاهد يجب ان يذكر مع الحكم بالبطلان وانما يدل
على ان ذلك القول الذي هو الحكم الظاهري باطلان ناش من احدي
هاتين العلتين سواء ذكرت معه اولا اذ الحكم في الظاهر يكفيه وجود
علته في الباطن ولا يتوقف على اظهارها وقد سبق من المحشى ان بداهة
فساد الدليل مما يدل على فساد ذكر اوله وذكر ولم يتعرض بلزوم
الامر الاول لجواز ان يكون متعلقا بالمقول ويكون التردد باعتبار القول
لا باعتبار المقول ايضا فيكون حاصل كلام الشارح بان يقال هذا الدليل
غير صحيح للتخلف او بان يقال هذا الدليل غير صحيح للاستلزام فعلى
هذا لا يرد الامر الاول بخلاف الامر الثاني فانه لازم لتعلقه بالمقول سواء كان
الترديد باعتبار المقول ايضا او باعتبار القول كما لا يخفى ولما توجه عليه
ان يقال مجرد جعله متعلقا بالمقول لا يدفع لزوم الامر الثاني فان تعليل
ذلك القول باحد الشاهدين اللذين هما من جنس الدليل او التقييد يدل
على ان الحكم بالبطلان نظري او بديهي خفي فيخرج النقص الذي

كان الحكم فيه بديهيا جليا دفعة بالتفسير بقوله اي يكون منشأ القول الخ
يعني ان المراد من جعله متعلقا بالقول جعل احد الامرين علة لنفس ذلك
القول والتكلم وسببها سواء كان دليلا او تنبيها على الحكم بالبطلان
كما اذا كان ذلك الحكم نظريا او بديهيا خفيا ولم يكن دليلا او تنبيها كما اذا كان
ذلك الحكم بديهيا جليا وكانت بداهته علة للقول في الخارج فاللام
لمطلق العلية الشاملة للعلة الخارجية والذهنية لا مخصوصة بالذهنية
ولما توجه عليه بعد ذلك ان البداهة ليست شئنا من التخلف والاستلزام
قالا يرد مشترك بين تعلقه بالمقول وبين تعلقه بالقول دفعة بقوله لان
بداهة عدم صحة الخ وحاصل الدفع انه على تقدير تعلقه بالقول
بالمعنى الذي ذكرناه غير وارد لان البداهة داخلة في الاستلزام هذا
وبما ذكرنا ظهر ان قوله لثلا يرد الخ متعلق بقوله متعلق بالقول لكن لا مطلقا
بل مع ملاحظة تغييره بقوله اي يكون منشأ القول الخ فكانه قال
متعلق بالقول بالمعنى الذي ذكرناه لا متعلق بالقول بالمعنى المتبادر منه
من كون احدي العلتين دليلا او تنبيها على الحكم بالبطلان ولا متعلق
بالمقول والا لورد على كل من التقديرين انه يجوز ان يكون عدم صحة
الدليل الخ واپس ذلك القول متعلقا بمجرد التعلق بالقول ولا بمجرد
التفسير المذكور كما سبق الى الاوها لان كلا منهما نظري يحتاج الى البيان
فبيان احدهما دون الاخر غير مناسب ويؤيد انه ليس متعلقا بمجرد
التفسير المذكور ما وقع في بعض النسخ بعد قوله سواء احتج الى بيانه اولا
حيث قال او متعلق بمنع الدليل لا بتفسيره لثلا يرد الخ فانه على هذه النسخة
متعلق بتعلقه باحد الامرين يعني اما متعلق بمنع الدليل المفسر بقوله
بان يقال الخ بمعنى ان يكون منشأ ذلك المنع احد الامرين واما متعلق
بالمقول في تفسيره بذلك المعنى لا متعلق احدهما بالمعنى المتبادر ولا بالمقول
في تفسيره والا لورد ذلك وظهر ايضا ان قوله لان بداهة عدم صحة
الدليل الخ علة لعدم الورد على تقدير تعلقه بالقول بالمعنى المذكور

او يمنع الدليل بذلك المعنى لاعماله الوارد على تقدير المقول بمعنى
ان الحكم بالبطلان البديهي بلا ذكر شاهد انما يرد على تفسير النقض
وتعريفه او على تقسيمه المستفاد في ضمن التفسير اذا كانت بداهة فساد
الدليل شاهدا عندهم وكان ذلك الحكم نقضا عندهم داخلا في المعرف
اوفي المقسم كما وهم لان الاراد انما يتوقف على جعل البداهة داخلة
في مطلق الشاهد لافي خصوصية القسم الثاني ولا على انحصار الشاهد
في القسمين اللذين ذكرهما الشارح والناقض لا يتخاشى عن نقض حصر
الشاهد في القسمين ولا يجب عليه دعوى الانحصار فيها بخلاف دفع
الاراد هكذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه من الالزام قدم قوله على
ان مجرد الاحتمال العقلي الخ اي لو سلم انه ليس بمتعلق بالقول بالمعنى
الذي ذكرناه سواء كان متعلقا بالقول بالمعنى الاخر المنبسط الى الافهام
كما اثبتنا او متعلقا بالمقول لكن على ان يكون التردد باعتبار القول
لا باعتبار المقول لئلا يلزم اشتمال كل نقض على ذلك التردد فلهذه
العلاوة ندل على ما قدمنا من انه لم يتعرض بالامر الاول لجواز ان يكون
متعلقا بالمقول ويكون التردد باعتبار القول لا باعتباره المقول واللام يمكن
ان يجوز تعلقه بالمقول ههنا وجه اضلا كما لا يخفى وان خفي على الناظرين
طرا ولعل مدار التسليم ما في ذلك التوجيه من البحث بوجهين اما اولاه
فلان ذلك التوجيه يحتاج الى تعميم العلية المستفادة من اللام من العلية
الخارجية والذهنية والى حل الدلالة المأخوذة في مفهوم الشاهد
على المعنى اللغوي الذي هو الارشاد لا على المعنى المصطلح الذي هو لزوم
العلم من العلم به للقطع بان علة الحكم بالفساد البديهي الاولى هي نفس
البداهة لا العلم بها وانها علة خارجية له على نحو قولك فعدت عن الحرب
جنبا وقولك علمت ذلك لبداهة لاعلة له في الذهن على ان يكون
البداهة عرضا من الحكم بالبطلان على نحو قولك ضربته تاديبا ولا
على ان يكون البداهة دليلا او تنبيها عليه واللام يمكن بدعيها اوليا بل

قوله وكان ذلك الحكم اي الحكم
بالبطلان بعضا اجابا عندهم
لا يمكن

نظريا

نظريا او بدعيها خفيا مع ان تعميم العلية المستفادة من اللام الداخلة على
الشاهدين من الذهنية والخارجية وصرف الدلالة من معناها المصطلح
الى المعنى اللغوي بعيد ان ياتي عنهما مقام التعريف وامانا ناسيا فلان جعله
متعلقا بالقول باي معنى كان يستلزم ان يكون القول بالفساد النظري
او الخفي بلا ذكر شاهد نقضا موجهها مع انه مكابرة عندهم وذلك لما
عرفت ان كون القول ناشيا من احدي العلتين لا يقتضي ان يذكر المنشأ
معه ولذا لم يرد الاراد السابق واما اشتراط الذكر فيما لم يكن القول
بدعيها اوليا وعدم الاشتراط فيما كان بدعيها اوليا كما اشار اليه بالتعميم
بقوله سواء احتج الى بيانه الخ فلا يفهم ان من الكلام على تقدير تعلقه
بالقول بخلاف ما اذا تعلق بالمقول وكان التردد باعتبار القول فانه
على هذا تخرج جميع افراد المكابرة عن تعريف النقض لاشتراط حيث
يذكر احد الشاهدين مع القول بالبطلان ويتجه عليه الاراد المذكور
لو كان تلك الصورة محققة لكنها مجرد احتمال عقلي لان العاقل لا ياتي
بالدليل الذي كان فساد بدعيها اوليا فلا يتقدم بها تعريف النقض
ولا تقسيمه في ضمن تعريفه اذ لابد من تحقق المسادة في نقض التعريفات
والتقسيمات واقول وفيه بحث ايضا لان البداهة وعدمها يختلفان
باختلاف الاشخاص فكون الفساد بدعيها اوليا عند السائل تحقيقا
او ادعاء لا يقتضي كونه كذلك عند المطل بل وقوع الحكم بالبطلان بدون
ذكر شاهد ادعاء لبداهته في انحاءهم اكثر من ان يحصى كما يعرفه المتبع
لا يقال انما يقع ذلك منهم بالتنبيه على بداهته بان يقال هذا الدليل
ظاهر البطلان او بدعيها الفساد وامثالهما ولما كانت البداهة داخلة
في الشاهد عندهم كان ذلك الحكم منهم مقارنا بذكر الشاهد لا بالقول
كما انه واقع منهم بالتنبيه على بداهته كذلك هو واقع منه بدونه في انحاء
المحققين مع ان العلاوة تاتي كون البداهة داخلة في الشاهد اللهم
الا ان يكون مدار التسليم هو الوجه الثاني فقط والجواب الحاسم

ههنا ان يقال فختار ان ذلك القول متعلق بالمقول على ان يكون احدي
العلتين المذكورتين دليلا او تتيها على الفساد بناء على ان العاقل
لا يستدل بما كان فسادا بديها اوليا عنده بل هو عنده اما نظري
بجهول واما بديهي حتى وان كان بديها جليسا عند السائل فلا بد
في جميع صور النقص من شاهد يلزم من العلم به العلم بالفساد او وضوحه
وهو كالسند عبارته عن الكلام لكن الشاهد قد يحذف لقريته تدل
عليه بناء على ان المعتبر في مفهومه مطلق الذكرك تحقيقا او تقديرا
اذ المفرد كالمفرد وقد اشرنا فيما سلف الى ان المراد من المعينة بين الحكم
بالفساد وبين الشاهد هو المعينة في فهم الخصم الذي هو المستدل وكل
ابطال حذف شاهده بقريته فهو مع الشاهد في فهم الخصم فيكون
نقضا اجاليا وكل ابطال حذف شاهده بدون قريته تدل عليه فليس
مع شاهد في فهم الخصم فيكون مكابرة فلاشكال ولا يرد عليه ماورد
على جوابه كما لا يخفى قوله المبادر من المعارضة الخ دفع به
ماورده على الشارح في الصفحة الاخرى ههنا حيث قال فيدان المعارضة
بحسب الاصطلاح اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل
وهذا المعنى لا يقتضي كون المعارضة متعلقة بالدليل بحسب الظاهر
بل تعلقها بالدليل اظهر والدليل مسكوت عنه وان كانت راجعة
الى القدح فيه في الحقيقة ويمكن دفعه بان المراد ان المتبادر من المعارضة
بحسب العرف ان يكون متعلقها الدليل الذي اقامة المعلن على ما ادعاه
الا يرى انه يوصف الدليلان بالتعارض دون المدلولين نعم لابد
من اعتبار التجرد فيها على التقديرين وانت تعلم ان قوله بدليل الخلاف
لا يرتبط بقوله عورض الا بتكلف بعيد يحمل المعارضة على المعنى اللغوي
وهو المقابلة على سبيل الممانعة اي قول بدليل الخلاف او يجعل المعارضة
بمعنى الرد والدفع اي رد دليل الخلاف فليتامل انتهى اقول ذلك التعريف
المصطلح كتعريف لمنع لا يمكن ان يحمل على ظاهره اذ لو كانت المعارضة

ههنا عن تلك الاقامة لم يصح اسناد عورض حقيقة الا الى الدليل
الذي اقامه السائل وليس كذلك فهو مؤل اما يجعل المدعى المدلل
بحيث اقيم على خلافه دليل واما يجعل دليل المعلن بحيث اقيم على خلاف
مدلوله دليل فعلى الاول يستند عورض حقيقة الى مدعى المعلن وعلى الثاني
الى دليله والتأويل الاول اظهر لان منازعة المعارض اولا في المدعى
وهو المستفاد من ظاهر التعريف فهو اظهر لفظا ومعنى وانما قال
بل تعلقها بالمدعى اظهر ثم ان مقابلة العرف بالاصطلاح تدل على ان مراده
العرف العام بناء على ان توصيف الدليلين بالتعارض مما اتفق عليه
ارباب سائر العلوم مع اهل هذا الفن وتلخيص الدفع ان حكم الشارح
بظهور ذلك ليس بمجرد النظر الى ظاهر التعريف المصطلح ليجه عليه
ان ظاهره يقتضي تعلقها بالمدلول بل بالنظر الى العرف العام في توصيف
الدليلين بالتعارض دون المدلولين فانه يدل على ان التعريف المصطلح
مؤل بالتأويل الثاني لا بالاول والا ووصف المدلولين دون الدليلين والامر
بالعكس فتفسير المحقق الشريف بالمدعى غير ظاهر وليس مراده
ان الحكم بالتبادر مبني على معنى آخر معتبر في العرف العام لا على ما هو
المصطلح كما ظن لان الظاهر ان يحمل كلام المص على المعنى الاصطلاحي
الذي به الخطاب في هذا الفن وتفسير الشريف مبني عليه فلا يقابله
دعوى الظهور بالنسبة الى المعنى الاخر في العرف العام وايضا سوق
العلاوة الانية يدل على ان ما قبلها متعلق بالمعنى الاصطلاحي كما يصح
نعم يتجه عليه ان دلالة ذلك التوصيف في العرف على كون المصطلح
مؤلا بالتأويل الثاني ممنوعة لجواز ان يكون ذلك التوصيف مبنيا على معنى
آخر كما يشير ويجوز جواز توصيف المدلولين باعتبار المعنى المصطلح
لا يوجب التوصيف بالفعل فضلا عن الاتفاق عليه لجواز ان يترك
ذلك لعل من العلل وايضا عدم توصيف المدلولين ممنوع كيف ورمما
يقال بين الاثنين او الحديتين تعارض مع قطع النظر عن كونهما دليلين

الحكم ولذا بادرا الى العلوة قوله الذي اقامة المعلن الخ هذا التقيد
لدفع توهم ان متعلقها هو الدليل المقام بناء على عدم تأويل التعريف
وليبيان مقتضى قوله عورض من متعلقها على طريقه الوقوع لا على طريقة
القيام ليكون دليل السائل معارضا اسم فاعل ودليل المعلن معارضا
اسم مفعول ولا يتأخر استدلاله بقولهم الدليلان متعارضان لان المفعول
في باب المفاعلة يصير فاعلا في باب التفاعل يقال صالح زيد عمروا
ونصالحا فالاختلاف بينهما من هذه الجهة انما نشأ من جهة البابين
لان جهة الاختلاف في اصل المعنى حتى يتوجه عليه ان يقال دليله
كل يدل على خلاف مدعاه لان قولهم الدليلان متعارضان يدل على ان متعلقا
من الدليلين لا ما اقامة المعلن فقط قوله على ان المراد بالمعارضة ههنا الخ اي
لوسم ان المعنى المصطلح ظاهر في تعلقها بالمدعى فانما يكون تفسير الشريف
وجبها لو كان مراد المص بالمعارضة ههنا هو ذلك المعنى المصطلح وليس
كذلك بل المراد بعض المحققين وهو المحقق الرازي في شرح الشمسية من انها
المقابلة على سبيل الممانعة بقرينة قوله بدليل الخلاف حيث يرتبط به
لا بالمعنى المشهور فالظاهر ما ذكره الشارح لا ما ذكره الشريف اقول
فيه بحث من وجوه اما اول فلان المراد من المقابلة في هذا التعريف
هو معنى المواجهة المتعدية بنفسها كما يدل عليه قوله بعضهم هي
مقابلة الدليل للدليل وكادل عليه كتب اللغة من ان المقابلة بمعنى المواجهة
لا تعدى بالساء بل بنفسها يقال هذا يقابله ذلك فعدم الارتباط
مشترك بين المعنيين واما ثانيا فلان المعارض على هذا المعنى هو دليل
السائل المقابل لانفس السائل فيختل نظام كلام المص في النوع الثلاثة
من جهة اخرى اذ المانع والناقض هو نفس السائل لا كلامه وسيجيء
من الشارح والمحشى اطلاق المعارض على السائل وايضا يختل
قولهم المعارضة من وظائف السائل فانه صريح في انها من صفاته
بخلاف ما اذا حل المعارضة على المعنى المشهور لان فاعل الاقامة هو السائل

فبتنظيم

فبتنظيم الكل ولذا حل الشريف المحقق عليه اللهم الا ان يكون
مبنا على جعل الباء في قوله بدليل الخلاف للتعدية ليكون المعارضة
في كلام المص عبارة عن جعل احد الدليلين مقابلا ومواجهها للآخر
على سبيل الممانعة بينهما والدليلان هما المتقابلان المتعارضان ونظيره
ما قاله الفقهاء من ان البيع مبادلة مال بمال والمتبادلان هما المبيع والثمن
ويجوز ان يحمل المقابلة على المقابلة المتعدية بالباء كالمعارضة المتعدية بها
يقال عارضت كتابي بكتابه اذا قابلت به ويحمل الوجهين قولهم اذا قبول
العام بالخاص براد به ما وراء الخاص وعلى التقديرين يتدفع الوجهان
معاً كما لا يخفى واثانيا فلان الممانعة بين الدليلين انما يتحقق اذا تساوبا
قوة وضعفا والمعارضة المتعدية عند اهل هذا الفن اهم من ذلك اذ ربما
يكون دليل السائل اقوى من دليل المعلن او اضعف ولذا عدلوا عن معنى
المقابلة على سبيل الممانعة الى التعريف المشهور فلا يصح حل كلام
المص ههنا على ذلك المعنى ولذا حل الشريف على المعنى المشهور اللهم
ان يحمل الممانعة على الممانعة في الجملة لا على الممانعة الموجبة المساواة
من الجانبين واما رابعا فلان قوله على ما فسرناه به بعض المحققين
يدل على ان ذلك المعنى معنى اصطلاحى اخر وقد جعله في النسخة الاخرى
معنى لغويا فبين النسختين تدافع الا ان يقال المرضى ما في هذه النسخة
لاما في النسخة الاخرى واما خامسا فلانه ان اراد انها عبارة عن مقابلة
احد الشئيين بالآخرى على سبيل الممانعة بينهما دليلين كانا ومدلولين يلزم
ان يكون المعارضة متعلقة حقيقة بكل من الدليل والمدلول لا بالدليل
فقط كادل عليه قوله الابري الخ وان اراد انها عبارة عن مقابلة احد
الدليلين بالآخر على سبيل الممانعة بينهما في ثبوت مقتضاها كما صرح به
الشريف المحقق في الحاشية الصغرى فانرباط قوله بدليل الخلاف بها
بهذا المعنى يحتاج الى تجريدها عن احد الدليلين بل سنادها الى الدليل
المشغول به مع ذلك الارتباط يحتاج الى تجريدها عن كلا الدليلين

قوله ويجوز ان يحمل المقابلة الخ
لكن فيه شيء هو انه على ما
يكون المعارضة عبارة عن مقابلة
السائل دليل نفسه بدليل المعلن
فيلزم ان يستند عورض حقيقة
الى دليل السائل لا الى دليل المعلن
والامس بالعكس نعم لوجه
المعارضة والمقابلة التعديتين
بالباء بمعنى قابلت كتابه بكتابي
وعارضته به كانت السائل دليل
المدلول لا دليل المعلن لا الى دليل
السائل لكن مجيها هذا المعنى
غير مذكور في كتب اللغة اللهم
الا ان يتكون لاجل المقابلة

والجريد تكلف بل تجوز من باب ذكر المقيد واردة المطلق وبنوع
 من التكلف يرتبط ذلك القول بها بالمعنى المشهور ايضا كما ستعرف فلا
 فضل لاحد التفسيرين على الآخر بل الفضل للتقدم حيث لا داعي
 للعدول عن المعنى الذي اشتهر اللهم الا ان يقال فختار انها عبارة
 عن مقابلة الدليل بالدليل على سبيل الممانعة في ثبوت مقتضاهما ولكن
 لما لم يذكر الدليلان في التعريف وانما دل عليهما قيد الممانعة في ثبوت
 المقتضى كان دلالة المعارضة عليهما التزامية ولا معنى لتجريد اللفظ
 عن معناه الالتزام لامن حيث الدلالة لانه غير ممكن ولا من حيث
 الارادة لانه غير مراد لا اصالة ولا تبعاً بخلاف المعنى التضمني المراد في ضمن
 المراد في ضمن المطابق فان اللفظ يمكن تجريده عنه من حيث الارادة
 وان لم يمكن من حيث الدلالة ايضا كما مر الاشارة اليه فقوله بدليل
 الخلاف واسنادها الى الدليل المشغول به يرتبطان بها بهذا المعنى من غير
 تجريد ولو سلم التجريد اقرب الى الحقيقة من التجوز الاخر كاستعمالها
 في مطلق الرد والدخل لبقاء سائر القيود في التجريد دونه فيكون تفسير
 الشارح اظهر قوله اذ لا يرتبط بها حينئذ قوله بدليل الخ بمعنى
 لا قبل تجريدها عن الدليل المقام ولا بعده اذ لو ارتبط بها بعد التجريد
 لم يصح ما يفهم من قوله نعم لو في الكلام الخ من حصر الارتباط في معنى
 مطلق الرد والدخل بخلاف المعنى الغير المشهور حيب لا يحتاج الى التجريد
 لافي الارتباط ولا في الاسناد كما اشير اليه لكن يرد عليه ما اشار اليه
 في الصفحة الاخرى من احتياجها الى التجريد على التقديرين الا ان يكون
 تلك النسخة مرضية وقد اشيرنا الى وجهه ولك ان تقول مراده انه
 لا يرتبط بالمعنى المشهور لا قبل التجريد ولا بعده بخلاف المعنى الغير المشهور
 حيث يرتبط به بعد التجريد الاقرب الى الحقيقة وعلى كل تقدير يتجه عليه
 ان عدم ارتباطه بالمعنى المشهور بعد تجريده عن الدليل المقام ممنوع وما قاله
 بعض الافاضل في بيانه لان الباء السببية لا تدخل على المفعول به فليس

بشيء

بشيء من وجوه اما اول فلان الدليل المقام انما كان مفعولاً له لمضائق الاقامة
 التي هي جنس التعريف لا تمام حقيقة المعارضة وقد عرفت ان حقيقة تعارضها
 عبارة عن جعل مدعى المعلن او دليله بحيث اقيم على خلافه او على خلاف
 مدلوله دليل لا عما يستفاد من ظاهر التعريف المشهور والا لم يستند
 عورض حقيقة الا الى الدليل المقام وهو باطل فعلى تقدير وجوب
 تأويل التعريف المشهور باحد الجملتين يكون المفعول به تمام حقيقة
 المعارضة امام مدعى المعلن واما دليله لا الدليل المقام قطعاً ولا شك
 ان ذلك الجعل بسبب الاقامة نعم سبب اقامة الدليل لا يكون عين الدليل
 المقام لكن الكلام في سبب المعارضة لافي سبب اقامة الدليل واما ثانياً
 فلان الظاهر ان دليل الخلاف الـ المعارضة لاسبابها الذي هو اقامته
 كما ان المفتاح الـ الفتح وسببه تحريكه كما اظهر ان الباء للاستعانة
 باللسانية نعم لو كانت المعارضة عبارة عن نفس اقامة الدليل
 على الخلاف دون الجعل المسبب عنها لا يمكن ان يقال كما ان الباء السببية
 لا تدخل على المفعول به كذلك الباء الاستعانة واما ثالثاً فلان الباء يجوز
 ان يكون للمصاحبة الدالة على كون الدليلين مشتركين في معنى التعارض
 اذ يجعل كل منهما معارضا ومعارضاً كما ان الباء في قولهم خرج زيد بعشرين
 تدل على اشتراك العشرين مع زيد في العامل الذي هو الخروج فينشئ
 يرتبط به بعد التجريد الا ان يقال المراد من الاقامة هو اقامة السائل
 لا مطلق الاقامة فلا تكون مشتركة بين الدليلين فلا تصح حملها
 على المصاحبة وان كانت المعارضة بمعنى المقابلة اذ المراد ايضا مقابلة
 السائل دليل المعلن بدليله نعم يشتركان في المعنى الحاصل بالمصدر
 الذي هو مطلق المقابلة بمعنى المواجهة سواء حصلت من اقامة السائل
 او من اقامة المعلن وهذا الاعتبار مع قولهم الدليلان متعارضتان
 لكن الكلام في المعنى المصدرى لافي الحاصل بالمصدر وبعد ذلك فيه
 مافيه واما ما زعموا فلو سلمنا جميع ذلك فيجوز ان يكون الباء لتفسير محذوف

قوله فيه مافيه يستفاد وجهه
 مما قلنا اذ يجعل كل منهما معارضا
 اسم فاعل ومعارض اسم مفعول
 كما هو مقتضى باب الفاعلة

المضاف اى باقامة دلائل الخلاف ومثله شايح جدا قوله ولا شك
ان المقابلة الخ اوردوا عليه بان فيه منع اظاهر افا ان المقابلة على سبيل الممانعة
كما توجد في الدليل توجد في المدعى فالتخصيص بالدليل تحكم واقول
ان دفاعه ظاهر اذ ليس المراد من الممانعة مجرد منع الجمع بينهما بل المراد
الممانعة في ثبوت المقتضى الذي هو المدعى او خلافة على ما صرحوا به
فلا يتصور تلك المقابلة في عين الدليلين ولذا قلنا ان ذلك القيد يدل
على الدليلين التزاما ولو سلم فخراده ان المقابلة على سبيل الممانعة
وان كانت في ذاتها اعم بما بين الدليلين والمدعين لكن تقيدها بدليل
الخلاف يخصصها بالدليل فلا بد ان يفسر الضمير بالدليل فلا اشكال
اصلا قوله نعم لو بنى الخ اما تصديق للاستفسار المقدر كانه قيل
هل يرتبط بالمعنى المشهور بوجه من الوجوه فقال نعم الخ واما تعيين
لنشأ غلط الشريف بله لما ارتبط بمعنى مجازى باعتبار المعنى المشهور
اشبه احد الارتباطين بالآخر وطمأنه يرتبط بالمعنى المشهور
ولو بعد التجريد وليس الامر كما ظنه بل لا يرتبط به بوجه فلا بد ان يحمل
على معنى الغير المشهور وعلى التقديرين لا بد من البناء على المعنى المشهور
اذ الكلام يتعلق به لا بغير المشهور ومن عقل عنه اورد عليه بان لا حاجة
الى هذا البناء اذ اقول جميع هذه الابحاث مبنية على ان مراد الشريف
من التفسير تفسير مرجع الضمير وليس كذلك لانه اعلم باختلال نظام كلام
المصنف بل مراده تفسير حاصل المعنى وذلك التفسير منه مجرى مجرى التفسير
في قولهم نهر جار اى ماؤه للقطع بان ليس مرادهم ان ضمير جار عائد الى الماء
بل مرادهم ان الضمير عائد الى النهر لكن المقصود جريان مائه وانما لم يفسر
المرجع لظهوره وانما فسر الحاصل للإشارة الى ان المعارضة بالمعنى
الاصطلاحي المشهور مما يتعلق بالمدعى حقيقة وان اسندت ههنا الى الدليل
مجازا فلا اشكال والشريف المحقق حقيق بان يستفاد من مزاي كلامه
فوائد جسام لا بان ينسب الى السهو والخطأ خصوصا في مثل هذا

المقام كما لا يخفى على ذوى الافهام قوله هذا مبنى اى تفسير الخلاف
بالنقيض مبنى على ذلك ابتداء المدعى على الدليل والابرار الا ان نقض
اجالى لذلك الدليل باستلزام خصوص الفساد الذى هو اختلال
حصرهم قوله الدليل الدال على اخص من النقيض سواء كان
اخص منه بالذات او بالواسطة وكذا المساوى فيدخل الاخص
من المساوى وكذا المساوى للاخص في الاخص ومساوى المساوى
في المساوى قوله لظهور انه ليس منع اى مع ظهور انه داخل
في المقسم بل هو اظهر منه ولذا لم يتعرض به معه ومن هذا يعلم ان النقيض
مخصوص بالاخص والمساوى للزومين للنقيض والا فجرد الخصوص
والمساواة غير كاف في المعارضة الموجدة للقطع بان اثبات ناطقة
الانسان لا يعد عندهم معارضة موجهة في مقابلة من ادعى سلب الصالة
عن الفرس مع انه اثبات ما يساوى نقيض مدعى فهو غير داخل في المقسم
فضلا عن ظهور دخوله فيه وبهذا يستغنى عن بناء الجواب الا على
ان الدوام لا يخلو عن الزوم كما اجعوا عليه فانه فاسد ههنا والا كانت
الصورة المذكورة معارضة موجهة عندهم بلا خفاء وليس كذلك قوله
دال على نقيضه قطعا الخ اقول هذا محتمل فيما اذا كان لزوم النقيض
للاخص او المساوى غير بين كما اذا ادعى ان زوايا هذا الشكل ليس
كثاثنين واقام الخصم على انه مثلث وامثاله كثير جدا والجواب
ما سبق منه ان الدليل اعم مما يلزم من العلم به وحده اومع الضمائم
شيء اخر العلم بشئ اخر وبهذا يصح التعليق بقوله ضرورة
استلزام الخ وتلخيص الجواب منع الملازمة القائلة بانه لو كان الضمير
ذلك لم يكن الدال على الاخص او المساوى معارضا مستندا بانه انما يلزم
ذلك لو لم يدل على النقيض ايضا ولما كان للسائل ان يعود ويقول
ان لم يدل على النقيض يتوجه ما ذكرنا وان دل عليه ايضا فلا حاجة
الى تخصيص الخلاف بالنقض وتفسيره به بل لا وجه له لانه معارض

قوله ولو سلم مدار التسليم ان تلك
المقابلة تتصور بين المدعين اللذين
بكل منهما اخص من نقيض الآخر
كما اذا ادعى احدهما ان هذا الشئ
انسان وادعى الآخر انه فرس
فلما كان مقتضى كل منهما نقيض
الآخر فقد كانا متقابلين في ثبوت
مقتضاهما وان لم تتصور تلك
المقابلة فيما اذا كان احدا المدعين
نقيض الآخر

بكل من الحثيثين لا بحيثية كونه دالا على النقص فقط شرع في دفعه بقوله فيجوز الخ والفاء فصحة اي اذا دل عليه فيجوز الخ وحاصل الدفع انه لا يلزم من كونه دالا عليه ان لا يحتاج الى تخصيص الخلاف بالنقيض لجواز ان يكون المعتبر عندهم في المعارضة حثية الدلالة على النقيض ولا يكون الدليل معارضا مع قطع النظر عن هذه الحثية وقوله بل هو مع قطع النظر الخ ترك من الجوز الى الاستدلال والحكم لما اشترنا ان لزوم النقيض للاخص او المساوي ربما لا يكون بيننا فلا يعلم المعلن قيام الدليل على خلاف مدعاه ما لم يبين السائل لزوم النقيض له بدليل اخر ففائدة الحثية هي ان هذه المعارضة يكون موجهة بعد ذلك البيان لاقوله هذا واقول لا مدخل في القدر حثية كونه دالا على انهما لا يرتفعان وانما المدخل لحثية كونه دالا على انهما لا يجتمعان وكما ان استحالة اجتماع النقيضين من الاوليات فكذلك قد يكون استحالة اجتماع الضدين المتنافيين في الصدق فقط من الاوليات في مجرد العلم باستحالة اجتماعهما في الصدق بحكم المعلن بانقراض مدعاه ويكون المعارضة موجهة بمجرد حثية كونه دالا على ما ينافي المدعى من غير مراجعة الى لزوم اجتماع النقيضين فالحق ان يفسر الخلاف بمطابق النافي في الصدق سواء كان منافيا في الكذب ايضا او لم يكن قوله والمقصود حصر الكلام القادح فيه اي في مدعى المعلن اما باعتبار ذاته كما في المعارضة باقامة الدليل على خلافه واما باعتبار ثبوته كما في المنع والنقض المفوتين لاثباته بل نقول حكم المعارضة المساقطة فتدح الكل في ثبوته والغرض من هذا الكلام دفع توهم اختلال الحصر بعد ذلك بان اقامة الدليل الدال على الاخص او المساوي من حيث كونه دالا عليه داخل في القسم كما انه داخل فيه من حيث كونه دالا على النقيض مع ان تخصيص الخلاف بالنقيض مخرجها عن المعارضة من الحثية الاولى فدفعه بانه من تلك الحثية ليس بقادح والمقصود

حصر الكلام القادح فيه مع انه يمكن دفعه بان الحصر استقرار في وقوع المعارضة بمجرد تلك الحثية غير معلوم قوله واعلم الشارح الفاضل للاداب المسعودي الخ واعلم ان الشارح المحقق قال في الحاشية عند قوله ونقيضه هذا كلامهم وبديل على ان المراد بالخلاف ههنا النقيض فينبغي يلزم ان لا يكون الدليل الدال على اخص من النقيض بل على مساويه معارضا لدليل المعلن فلا يكون قول الحكم العالم قديم لانه مستغن عن المؤثر وكل ما هو مستغن عن المؤثر فهو قديم معارضا لقول المتكلم العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث لان كل واحد منهما اخص من نقيض الاخر انتهى واجاب المحشي عما اورده عليهم بما سبق ثم قدح في قوله هذا كلامهم بان هذا ليس كلام جميعهم بل كلام بعضهم لان شارح الاداب منهم فقوله هذا كلامهم ليس على ما ينبغي ولم يقل ليس بصواب لاحتمال ان يكون المراد كلام اكثرهم ولا كبر حكم الكل ومثله شائع لكن مع ذلك لا ينبغي اخراج شارح الاداب لانه العمدة في هذا الفن ومعظمهم هذا واقول شارح الاداب في صدد بيان محل الاقامة كما هو مقتضى تفسير الخلاف المعبر في التعريف المشهور ولا بد من تعميمه لاحتماله اذ الدليل المعارض وان وجب كونه دالا على النقيض لا يجب ان يقام على النقيض بل قد يقام على اخص منه او على المساوي والشارح المحقق ههنا في صدد محل الدلالة وذلك لا ينافي ان يقول جميعهم دليل الخلاف وان اقيم على الاخص او المساوي يجب ان يكون دالا على النقيض وان يقول الشارح هذا كلام جميعهم ويستلزم ان لا يكون الدليل المقام على الاخص او المساوي معارضا فيما اذا لم يكن لزوم النقيض بينا واحتاج دلالة على النقيض الى دليل اخر لم يذكره السائل فتعجب شارح الاداب لا قدح فيما ذكره الشارح ولا يندفع اعتراضه عليهم الا باحد الامرين احدهما ان هذه المعارضة ليست بموجهة داخلة في القسم لانها لا تقدح في مدعى المعلن في عتقاده

والثاني ما اشار اليه من ان الدلالة مأخوذة في الدليل اعم من ان يكون من العلم بالدليل وحده اومع انظام شئ اخر فهذه الصورة موجهة قاذحة في مدعى المعلن في الواقع وفي اعتقاده بواسطة ذلك الانضمام نعم يرد على الشارح ان تمثيله باقامة دليل على قدم العالم غير مطابق للمثل لان لزوم نقيض حدوثه للقدم بين لكنه مناقشة في المثال وليست من دأب المحصلين قوله ويؤيده العبارة المشهورة الخ لا يقال النقي هو الرفع ورفع كل شئ نقيضه فكلتا العبارتين انما يؤيد ان النقيض لانا نقول المتبادر من المناقاة والنقي هو المناقاة في الصدق لا المناقاة في الصدق والكذب معا ذلك التأييد مبني على هذا المتبادر ولذا لم يقل وبدل عليه العبارة الخ قوله المراد اتحاد الدليلين الخ يعني ان المتبادر من العينية هو اتحادهما من جميع الوجوه بان يتحد في كل من الحدود والقضايا مأخوذة فيهما وفي خصوص الشكل والضرب لكن ليس المراد ذلك والالم يتصور التعارض بينهما بل يرتفع التعدد باعتبار الاذهان فلا بد من صرف العينية عن ظاهرها الى قدر ما يمكن التعارض بينهما لالي الزائد عليه لثلا يكون صرفا بلا صارف وذلك القدر هو الاتحاد في الصورة المخصوصة اي المعينة بنوع تعين كان يكونا من الشكل الاول مثلا وان اختلفا ضربا وفي بعض المادة ومادة الدليل اعم مما هو مادة له بالذات كالتقضايا مأخوذة فيه ومما هو مادة له بالوسطية كالحدود التي تألف منها القضايا اعني الاصغر والاكبر والايوسط مثلا فاذا اتحدا في جميع هذه الحدود وفي احدي القضيتين المأخوذتين فيهما واختفا في القضية الاخرى فهما متحدان في بعض المادة لاني جميعها وانما يتحدان في الجميع اذا اتحدا في جميع الحدود والقضايا مأخوذة فيهما وبالجملة لاشبهة في تفرع قوله بل باعتبار خصوص الصورة وبعض المادة على ما سبق نعم في تعيين ذلك البعض وتخصيصه بالكبرى اشكال كما بآتي فاندفع بعض الظن قوله وهو الكبرى اقول لعلة الكبرى في كلام

هذا القائل وقع ههنا سهوا من القلم التاسخ بدل الصغرى بقربته عطف الجزء المنكر الذي هو عبارة عن المقدمة الاستثنائية عليه لان الدليل المقرر على صورة الاستثنائي اذا قرر اقتزانيا يقع المقدمة الاستثنائية منه صغرى في الاقتزاني بعينها الا يرى ان المعتزلة قالوا رؤيته الله تعالى ليست بجائزة لانها امر نفاه الله تعالى في قوله لا يدركه الابصار وقلبه الاشعري عليهم بانها جائزة لانها امر نفاه الله تعالى في هذه الآية فقولنا انها امر نفاه مقدمة استثنائية من الدليلين المتعارضين ان قررا استثنائيين وصغرى منهما ان قررا اقتزائيين وقس عليه امثاله فيتحقق القلب بالانحاد في المقدمة الاستثنائية او في الصغرى لاني الكبرى والجل على سهو التاسخ اول من تخطئة القائل كما حكم به بعض الافاضل حيث قال لا يخفى ان اتحاد الدليلين في الكبرى يستلزم اتحادهما في الاوسط ومعلوم انه لو تغاير الصغرى فيهما لم يتصور التعارض ايضا فيتحد الدليلان من كل وجه ولعل منشأ هذا البيان انهم ينوون اجريان الدليل بعينه في صورة النقيض بذلك فظن ان المراد ههنا ايضا ذلك انتهى لا يقال يمكن ان يحمل مراده من الاتحاد في الكبرى على الاتحاد في موادها اعني الاوسط والكبرى وهو لا ينافي اختلافيهما في حكم الكبرى بالايجاب في احدهما والسلب في الاخر كما في المثال المذكور لانا نقول فعلى هذا ينجم عليه انه لا وجه لتخصيص بعض المادة بمواد الكبرى بل الظاهر ان يخصص بجميع الحدود مع الصغرى لما عرفت من امكان التعارض في هذه الصورة ايضا فصرف العينية الواقعة في كلامهم الى مادونه صرف بلا صارف وبهذا يختل تخصيصه بمجرد الصغرى ايضا فان قلت لعلة التخصيص بمواد الكبرى لقصد الاشارة الى ما ذكرتم من ان الدليل المعارض الدال على النقيض لا يجب ان يقام عليه بل قد يقام على الاخص منه او على المساوي وربما يكون التخصيص والمساواة بسبب مغايرتهما في الاصغر كما اذا ادعى المعلن ان كل انسان

حيوان واقام عليه ثم قلب السائل دليله على ان بعض الناطق ليس
بحيوان قلت وربما يكون الخصوص والمساواة بسبب مغايرتهما في الاكبر
كما اذا قلب السائل دليل ذلك الممثل على ان بعض الانسان ليس بحساس
فلا وجه لتعرضه بالاكبر ايضا ولذا اورد المحشي عليه بان الظاهر هو
الاتحاد في الاوسط وستعرف وجهه واما ما قيل الاتحاد في الكبرى يستلزم
الاتحاد في الصغرى ايضا فانه قد سبق ان المعتبر في المعارضة ان يكون
دليل المعارض دالا على النقيض وذلك يقتضي الحاد الدليلين المتعارضين
في الاصغر والاكبر اذا لا يتحقق التناقض عند يغيارهما والاتحاد في الكبرى
يقتضي اتحادهما في الاوسط فعلى هذا يلزم الاتحاد في جميع المادة
لا في بعضها وكذا الكلام اذا جعل الاتحاد بمعنى الاتحاد في الاوسط كما
اختاره المحشي في بعض النسخ فالحق ان الدليلين في القلب متحدان في جميع
المادة لا في بعضها وان اشتهر ذلك فيما بينهم ولعله لهذا الامر بالتأمل في آخر
الحاشية انتهى ففيه نظر اما اولاً فلانه ان اراد ان اتحاد الدليلين
المتعارضين في الكبرى يستلزم اتحادهما في نفس الصغرى فممنوع
لجواز ان يكون الصغرى في احدهما موجبة وفي الاخرى سالبة كنتجتهم
وان اراد ان اتحادهما فيها يستلزم اتحادهما في مواد الصغرى وان اختلفا
في حكمهما فعلى تقدير تمامه لا يستلزم اتحادهما في جميع المادة بل
في بعضها واما ثانياً فلان القول بان الاتحاد في الكبرى يستلزم الاتحاد
في الصغرى او في موادها وكذا الاتحاد في الاوسط يستلزم اتحادهما
في الاصغر والاكبر فاسد مبنى على الاشتباه بين الدلالة على النقيض
وبين الاقامة عليه واما ثالثاً فلانه ان اراد ان الدليلين في القلب
متحدان في جميع المواد الاولى والثانوية يلزم ان لا يوجد القلب في مثال
الرؤية كما تقدم مع انه مثال مشهور وان اراد انهما متحدان في الحدود
التي هي الاجزاء الثانوية ففيه انه لو كفي في القلب ذلك لتحقق القلب
فيما اذا استدل المعارض بنقيض دليل الممثل على نقيض مدعاه بان يقول

الممثل مثلاً العالم حادث لانه اثر المختار وكل ما هو اثر المختار حادث
ويقول المعارض العالم ليس بحادث لانه ليس اثر المختار وكل ما هو
اثر المختار فهو حادث ودليل المعارض بل دليل الممثل لا يجب ان يكون
صحيحاً وتحقق القلب في هذه الصورة باطل لان المغايرة بين الشيء ونقيضه
اكمل من المغايرة بينه وبين ما هو اخص من نقيضه فجعل هذه الصورة
قلبا دون قول الحكم لانه اثر الفاعل الموجب ظاهر الفساد وهذا الوجه
متوجه على نسخة الكبرى وان حملت على مواد الكبرى وعلى ما اختاره
المحشي من الاتحاد في الاوسط بابلغ وجهه ويمكن دفعه عن المحشي
بان يحمل مراده على الاتحاد في حكم الاوسط بان يكون ايجابا فيهما او سلبا
فيهما فلا يمكن مثله في تلك النسخة وان حملت على مواد الكبرى بان يحمل
على الاتحاد في حكم الاوسط والاكبر وان اختلفا في الاصغر وذلك لانه يوجب
اتحادهما في حكمي الصغرى والكبرى فلا يتصور التعارض ايضا قوله
والجزء المكرر بعينه نفيا او اثباتا وفي بعض النسخ او نفيا واثباتا فقوله
نفيا واثباتا على النسخة الاولى اما تغيير من نسبة التكرار الى تكرار بعينه
او اثباتا بعينه او حال من فاعل التكرار اي حال كونه منفي او مثبتا
وعلى النسخة الثانية عطف على قوله بعينه يعني التكرار بعينه في صورة
واحدة او بجزئه في صورتي النفي والاثبات ولا يخفى ان مقتضى النسخة الاولى
اختصاص القلب من بين الاقضية الاستثنائية بقياس استثنى فيه عين المقدم
السلبى او الايجابى لان تكرار الشيء ذكره مرتين فلا يتكرر شيء من النفي
والاثبات او من النفي والمثبت في القياس الذي استثنى فيه نقيض التالي
وانما يتكرر ذلك فيما استثنى عن المقدم مع ان القلب غير مخصوص بذلك
بل موجود في القيلتين واثباتهم بعضهم ههنا من ان المراد من الجزء
المكرر بعينه هو الجزء المشترك بين الايجاب والسلب من اجزاء القضية
اعنى الموضوع المحمول والنسبة بين بين وقوله نفيا واثباتا معني منفي او مثبتا
تعميم الجزء المكرر بعينه في الدليل اعم من ان يكون كل منهما من قبيل

استثنا العين كافي استثناء عين المقدم المنفي او المثبت او من قبيل استثناء النقيض
 كافي استثناء نقيض التالي المنفي او المثبت ففاسد لانه يستلزم ان يتحقق
 القلب فيما اذا استدل المعارض على النقيض بنقيض دليل المعلل ضرورة
 ان الدليلين المتعارضين متحدان حينئذ في موضوع المقدمة الاستثنائية
 ومحمولها والنسبة بين بين مع ان هذه المعارضة معارضة بالغير لا قلب
 كما يشير اليه ولاجل ذلك صوب عن الافاضل في حاشية الحسينية النسخة
 الثانية على ان يكون قوله او نفيا واثباتا عطفيا على قوله بعينه ويكون
 قوله بعينه اشارة الى استثناء عين المقدم المنفي او المثبت فان عينه متكرر
 في الدليل حيث ذكر مرتين ويكون قوله او نفيا واثباتا اشارة الى استثناء
 نقيض التالي المنفي او المثبت فانه وان لم يتكرر عينه في القياس لكنه متكرر
 بجزءه المشترك بين النفي والاثبات وحاصل هذه النسخة اتحادهما في المقدمة
 الاستثنائية المتكررة بعينها في صورة واحدة من صورتي النفي والاثبات
 او المتكررة بجزئها المشترك في مجموع صورتي النفي والاثبات بان يذكر
 ذلك الجزء مرتين مرة في صورة الاثبات ومرة في صورة النفي وليس المراد
 انه متكرر بعينه في صورتي النفي والاثبات ليتوجه ما قبل انه لا يحصل له
 وليس المراد ايضا اتحادهما في ذلك الجزء المشترك ليتوجه عليه ما توجه
 على التوهم السابق من لزوم تحقق القلب فيما اذا استدل المعارض
 بنقيض دليل المعلل وانما المراد اتحادهما في نفس المقدمة الاستثنائية
 التي تكررت في الدليل بعينها كافي استثناء العين او بجزئها في صورتي النفي
 والاثبات كافي استثناء النقيض فقول الاشعري رؤية الله تعالى جائزة
 لانها امر نفاه تعالى في الآية المذكور قلب على المعتزلة سواء قرر الدليلان
 على صورة القياس الاستثنائي المستقيم اعني ما استثنى فيه عين المقدم
 او على صورة غير المستقيم اعني ما استثنى فيه نقيض التالي او قرر احدهما
 مستقيما والاخر غير مستقيم فانهما في جميع هذه الصور الثلاث متحدان
 في المقدمة الاستثنائية كالا يخفى ويمكن توجيه النسخة الاولى بان يحمل

الجزء المتكرر على معنى المتكرر كلا او جزأ كما هو المراد في النسخة الثانية
 ويكون قوله بعينه توكيده لكن لا باعتبار نسبة التكرار اليه بل باعتبار
 نسبته الى الضمير اي وهو المقدمة الاستثنائية بعينها لا بجزئها وقوله نفيا
 واثباتا تعميم للمقدمة الاستثنائية من المقدمة المنفية او المثبتة فيتحكم مأل
 النسختين وانما احتاج الى التوكيد لدفع توهم ان القلب يتحقق بمجرد
 اتحادهما في الموضوع والمحمول والنسبة بين بين كما توهمه التوهم
 السابق لكن يتجه عليه ان مثل ذلك التوهم قائم في الكبرى فتخصيص
 التوكيد بالجزء المتكرر لدفع ذلك التوهم دون الكبرى من غير تخصيص قوله
 كد يقال غراه الى الغير اما لما يورده عليه في بعض النسخ من وجهي
 النظر وسد خفصله واما لانه فاصر مخصوص بنوع القياس كما يشير
 اليه بقوله وعلى هذا القياس الكلام في الاستقراء والتثيل او اشار به
 الى ان ما عدا القياس محال على المقايضة قوله وعلى هذا القياس
 الكلام في الاستقراء والتثيل لا يخفى ان اهل المعقول اخرجوهما
 عن حد القياس قيد الاستلزام فدل على ان كلامهما قول مؤلف من القضايا
 والمقدمة الاولى منها صغرى والثانية كبرى فالقلب في التمثيل بمعنى الاتحاد
 في الصغرى بان يقول المعلل مثلا المتخذ من الذرة كالبيذ والبيذ حرام ويقول
 المعارض المتخذ من الذرة كالنبيذ ليس بحرام فالتخذ ليس بحرام
 ومعنى الاتحاد في الكبرى غير ظاهر الابان يتخذ عبارة المدعين ايضا
 كان يقول المعلل هذا المانع كالماء البالغ الى القلتين والماء البالغ اليهما
 لا يتحمل الخبث فهذا المانع لا يتحمل الخبث ويقول المعارض ذلك
 الكلام بعينه لكن عبارة تحمل الخبث في مدعى احدهما معنى يتنجس
 وفي مدعى الاخر لا يتنجس كما ياتي بيانه واما القلب في الاستقراء فلا تجر له
 مثلا صححنا لان الاستقراء استدلال باحكام الجزئيات المستقراة على
 الكل كما كان يقال كل حيوان بحركة فكله الاسفل لان الانسان بحركة
 والفرس بحركة وسائر الانواع المستقراة بحركة فاذا قاله المعلل فلا يتجدد

عاقلا بقوله لبس كل حيوان بحرك فكه الاسفل لان الانسان والفرس
وغيرهما من الانواع المستفراة بحركة وانما يقول لان التماسح بحرك فكه
الا على لكنه معارضة بانغير او بالمثل لا قلت نعم لو كان الحكم
في الاستفراء بامر مغاير للحكم في المدعى كما في سائر الادلة لا يمكن فيه
القلب بالانحداد في الصغرى او في الكبرى ايضا اللهم الا ان يجوز القلب فيما
اذ قال المعارض لان الانسان والفرس وغيرهما بحرك فكه الاسفل
الا التماسح فتأمل واما ما قيل اذا وجد شخص في اكثر الكليات حكما
فاجرى عند الحكم على ذلك الكلى فعارضه شخص اخر بان وجد في بعض
الجزئيات خلاف ذلك الحكم فاجراه على الكلى يكون هذه المعارضة
معارضة بالقلب فقد ضاق عليه المفاضة في المعارضة بالمثل او بالغير قوله
واما اذا كان مبنيا على اصطلاح الاصوليين الخ يعني يجوز ان يكون
تقسيم المعارضة الى الاقسام الثلاثة لاهل الاصول ويطاوعهم في ذلك
اهل هذا الفن او ان يكون تقسيم اهل الفن مبنيا على الدليل الاصولي
فحينئذ لا حاجة الى صرف العينية الواقعة في كلامهم عن ظاهرها لان
كلام من دليلي المعلن والمعارض في نفي جواز الرؤية واثباته مثلا هو
قوله تعالى لا يدركه الابصار وهو يدرك الابصار بعينه وانما كان
دليلا لاثباته بناء على ان الآية في التمدح بامتناع الرؤية بسبب حجاب
الكبرياء لا لذات الوجوب والا لكان المعدوم ممدوحا بامتناع رؤية لذاته
وكذا دليل كل منهما في نفي الخبث عن الماء البائع الى الفلتين واثباته قوله
عليه السلام اذا بلغ الماء الفلتين لا يتحمل الخبث لكن الشافعي يحمله
على معنى لا يكون حاملا للخبث بل يطرده عن نفسه فلا يتنجس والحنفي
يحمله على معنى يثاثره ولا يتحملة فيتنجس اقول لكن التوقيت بوقت
البلوغ يدل على معنى الشافعي والا لكان الماء قبل البلوغ ظاهرا مع
ان الماء الاقل من الفلتين يتنجس به وفاقا اللهم الا ان يكون البلوغ اليهما
في النزول عن الكثرة لافي التكرار وبعد يتجه عليه انه يفيد الطهارة

بعد النزول عن مقدار الخوض الكبير الى البلوغ اليهما عنده مع انه
يتنجس به عنده فيما دون الخوض الكبير مطلقا الا ان يقال هذا من قبيل
المفهوم الخالف وهو معتبر عند الحنفى وهذا من مثالا مشهور ان القلب
ولذا تعرضنا بشرحهما قوله لكن يابى عنه قوله صورته الخ لانه
انما لا يحتاج الى الصرف اذا اختص القلب بالاصول المفرد وذلك القول
يدل على ان المراد من العينية هو الانحداد في المادة والصورة والاصورة
للمفرد ولقائل ان يقول لا يصح اضافة الصورة الى الدليل المنطقي
الا بعد تجريده عنها والا لكان للصورة صورة اخرى الا ان تحمل على
اضافة بمعنى في وهي قليلة نادرة كما صرح به ابن الحاجب وبمثل هذا
التأويل يصح البناء على الاصول بان تحمل على الاضافة لادنى الملازمة
اي الصورة المتعلقة به سواء كانت صورة نفسه او صورة احواله فالبناء
بحسب الظاهر وعدم الابعاء بعد التأويل مشترك بين البنائين ولعله
لهذا الامر بالتأمل قوله غير ظاهر مع انحاء الصورة والكبرى لم يقل
غير صحيح لما اشترنا من امكان التعارض فيما اذا لم يكن احدي الصورتين
صحيحة كما اذا قال المعلن العالم حادث لانه اثر المختار وكل ما هو اثر المختار
حادث وقال المعارض لانه لبس اثر المختار وكل ما هو اثر المختار حادث
لكنه يوجب ان لا يتحقق القلب بين الصورتين الصحيحتين وهو غير
ظاهر وفيما اذا انفرد عبارة الكبرى مع اختلاف المعنى كما اذا قال المعلن
هذا ماء بلغ الفلتين وكل ماء كذلك فهو لا يتحمل الخبث وقال المعارض
عين ذلك لكن الاكبر في كلام المعلن بمعنى يتنجس وفي كلام المعارض
بمعنى لا يتنجس او بالعكس لكنه ايضا يوجب اختصاص القلب بالدليلين
المفوقين المتحددين في العارة من كل وجه وان اختلف الدليلان المعقولان
ههناك وهو ايضا غير ظاهر وفيه على الثاني نوع ايمالى القدر في قوله
والا لم يمكن التعارض بينهما الا ان يحمل الانحداد من كل وجه على الانحداد
لفظا ومعنى قوله بل الظاهر ان يحمل الانحداد في المادة عبارة

قوله مشترك بين البنائين اي البناء
على الاصول والبناء على المنطق

عن الاتحاد في الاوسط اى في حكم الاوسط لان الدليل في الحقيقة
عبارة عن الاوسط مع قطع النظر عن نسبته الى خصوصية المحكوم
عليه ولذا جرى عينه في مادة اخرى فاذا اتحد في حكم الاوسط فقد
اتحد في الحقيقة وان اختلفا في الاصغر والاكبر وايضا الدليل الواحد اذا قرر
استثنائيا واقرانيا فالقدمة الاستثنائية في التقرير الاول تقع صغرى
في التقرير الثاني كما عرفت في الامثلة السابقة فجعل القلب في الاقضية
الاستثنائية بالاتحاد في الجزء المتكرر يقتضى ان يجعل في الاقضية الاقرائية
بالاتحاد في الصغرى لكن لما لم يجب ان يقام دليل المعارض على النقيض
لم يجب الاتحاد في الاصغر والاكبر ولذا جعله بالاتحاد في الاوسط لكن
على هذا ينبغي ان يجعل الاتحاد في الجزء المتكرر عبارة عن الاتحاد في حكم
القدمة الاستثنائية لاعن الاتحاد في نفسها وهو ظاهر وينجى على
المحشى ان صرف العينية عن ظاهرها انما كان لضرورة امكان التعارض
وقد عرفت امكانه فيما اذا اتحد في جميع الحدود والصغرى فالظاهر
ان القلب عندهم مختص بذلك بان يكون دليل المعارض مقام على
النقيض لاشمال له وللإقامة على الاختصاص والمساوى ولعله لهذا امر
بالتأمل وما يوجب المحشى قطعا ما ذكره الشارح الجديد للتجريد حيث
جعل اتحادهما في الخلاصة والصورة قلبا فيما اذا استدل الحكماء على
بساطة النفس الناطقة بانها تلاحظ البسيط وقال ذلك المحقق هناك هذا
مقلوب عليهم لانها تلاحظ المركب اقول انما جعله قلبا لان الدليلين
متحدان في الخلاصة التي هي ان الملاحظ متصف بحال المحفوظ ولا مدخل
لكون ذلك المحفوظ بسيطا بخصوصه او مركبا بخصوصه كما لا يخفى فلما
ان النقيض قد يكون بجرى بان عينه وقد يكون بجرى بان خلاصته كذلك
الدليل المعارض قد ينقلب باتحاد عينه وقد ينقلب باتحاد خلاصته
واما ضرورة امكان التعارض فانما كان دليلا للصرف عن الظاهر
للمصرف الى ما هو المصطلح في القلب فلا اشكال في اصطلاح المصطلح

على

على ما يشأ قوله مثل ان يقال الشيء الذي يكون الخ هذا بظاهره
قياس اقتراني مؤلف من صغرى منفصلة وكبرى بين متصلتين بقدر اجزاء
المنفصلة لكن الاشتراك بين الصغرى والكبرى في الجزء التام فلا يكون
فلا تكون من الصور المطبوعة ويمكن ان يقرر مطبوعا بان يكون
الاشتراك في الجزء الناقص بان يقال العالم حادث لان العالم اما
ان يكون الشيء المستلزم وجوده وعدمه لحدوثه موجودا او معدوما وكلما
كان موجودا يكون العالم حادثا وكلما كان معدوما يكون حادثا ايضا
ينجى ان العالم حادث ويمكن ان يقرر استثنائيا بان يقال كلما صدقت
المنفصلة القائلة بان الشيء الذي وجوده وعدمه مستلزمان لحدوث
العالم اما ان يكون موجودا او معدوما يلزم حدوث العالم لكن تلك
المنفصلة صادقة فيكون العالم حادثا فقوله وايا ما كان الخ على التقرير
الاول اشارة الى الكبرى المتصلتين وعلى التقرير الثاني الى دليل
الملازمة لا الى نفسها تأمل وعلى كل تقرير يتجدد ان القبول بهذه المغالطة
غير مطابق للممثل لان عنوان المستلزم لحدوثه غير عنوان المستلزم
لعدم حدوثه فلا اشتراك بين الدليلين المتعارضين لافي الاوسط
ولافي الصغرى ولا في الكبرى وان سبق اتحادهما في جميع المادة الى بعض
الاهام نعم لامغارة بحسب العبارة لكن مراد احد المتخصيصين
من المطلوب حدوث العالم مثلا ومراد الاخر قدمه اللهم الا ان يكون
قلبا بمجرد اتحادهما في العبارة او يكون قلبا باتحادهما في الخاصة كما
اشار اليه الشارح الجديد لان خلاصة الاستدلال فيها هي الاستدلال
بالتزديد بين طرفي الشيء من الوجود والعدم المستلزمين لشيء معين
ولا مدخل في الاستدلال لكون ذلك الشيء اللازم خصوصية حدوث
العالم او خصوصية قدمه لانه جار في كل مطلب قوله او يقال
الخ هذا من القياس الاستثنائي مستقيما او غير مستقيما اما الاول فبان
يقال كلما كان الشيء الذي عدمه محال ووجوده مستلزم لحدوث العالم

اولا قدمه موجودا يلزم حدوث العالم او قدمه لكن ذلك الشيء موجود
فثبت ان العالم حادث او قديم اما للملازمة فظاهرة واما المقدمة الاستثنائية
فلان ذلك الشيء اما موجودا ومعدوم والثاني باطل والاولى وقوع
المحال فثبت انه موجود واما الثاني فبان يقال لو لم يكن العالم حادثا
لم يكن ذلك الشيء موجودا لكنه موجود لما قررنا قوله وحلها الخ
الحل عندهم تعيين منشأ الغلط بمنع مقدمة معينة واكثر استعماله بعد
التقيض الاجالى ولما اشار اولا بقوله حتى التقيضين الى تقضيها بالجريان
في تقيض المدعى والتخلف اشار ثانيا الى حلها بان تختار عدم ذلك
ويعتبر الملازمة المذكورة بقوله واما ما كان يلزم الخ في الاول وبقوله
والا يلزم المحال في الثاني واقول الاولى في الحل ان يردد ويقال ان اريد
ان ذلك الشيء اما موجود او معدوم مع بقاء وصف الاستلزام فالمنفصلة
الحقيقية ممنوعة لان هناك احتمالا اخر هو كونه معدوما مع انتفاء ذلك
الوصف وان اريد انه اما موجود او معدوم مطلقا فالمنفصلة مسلمة
لكن اللازمة ممنوعة وانما ثبت الملازمة في الاولى لو كان معدوما حال كون
عدمه مستلزما للمطلوب وفي الثانية لو كان معدوما حال كون عدمه باعتبار
انتفاء ذاته لا باعتبار انتفاء وصف الاستلزام اى استلزام وجوده للمطلوب
والكل ممنوع قوله او بانتفاء تلك الصفة الخ لا يقال يجري مثله في اختيار
وجوده بان يكون موجودا مع انتفاء وصف الاستلزام لانا نقول هذا
توهم فاسد سبق الى بعض الاوهام لان صدق الاحتياج كما يتوقف
على تحقق عقد الحمل في الواقع يتوقف على تحقق عقد الوضع فبعد
اختيار ان ذلك الشيء المنصف بهذا العنوان موجود لا يمكن ان يقال
يجوز ان يوجد ذلك الشيء ولا يوجد وصف الاستلزام الذي هو جزء
من العنوان بخلاف السلب فانه كما يصدق بانتفاء عقد الحمل فقط كما في قوانا
لا شيء من الانسان بحجابه يصدق بانتفاء كلا العقدين كما في قولنا لا شيء
من اجتماع التقيضين في الخارج بحجابه او جسم اذ ليس هناك شيء

يصدق

يصدق عليه في الخارج مفهوم اجتماع التقيضين ولا مفهوم الحيوان
او الجسم من الافراد التي فرضها الذهن افراد له وما نحن فيه من قبيل
الثاني لان امكان ذلك الشيء المذكور في كل من المغالطين يستلزم امكان
اجتماع التقيضين وامكان المحال محال فذلك الشيء من المستحيلات
التي وجودها يستلزم عدمها لكن لما كان عقد الوضع نسبة تقييدية
بحيث اوفصلت صارت تامة خبرية وكان عنوان الموضوع ههنا مركبا
من المقيد والمقيد اعني الشيء ووصف استلزام كل من وجوده وعدمه
للمطلوب في المغالطة الاولى ووصف استلزام وجوده للمطلوب في المغالطة
الثانية جعل انتفاء ذلك العقد اما بانتفاء المقيد والمقيد جميعا بان يكون
ذلك الشيء متمما بالذات ولا يصدق عليه مفهوم الشيء ولا اشار المفهومات
في الواقع واما بانتفاء المقيد فقط بان يكون ذلك الشيء الذي يصدق في حقه
سلب ذلك العنوان ممكنا ويصدق عليه شيء من المفهومات كما واجب
والارض والسماء وغير ذلك ولا يصدق عليه قيد العنوان اعني وصف
الاستلزام للمطلوب فالوجود الذي دل عليه عطف هذا القول
على ما قبله وجود فرد المقيد اعني الشيء المأخوذ في العنوان لا وجود فرد
ذلك العنوان المركب من المقيد والمقيد لينا في اختيار عدمه وليتوجه
ما توهمه ذلك المتوهم حيث قال ولا يتحقق اشكال عطف هذا القول
على ما قبله قوله كذا في شرح القسطاس لعله انما غراه اليه
لما ان ظاهره يوهم انتفاء الموصوف وبقا صفة وهو سفسطة الا انه
مدفوع بان تلك الصفة الباقية صفة العدم المتحقق لاصفة المعدوم
الغير المتحقق هذا والمغالطات العامة الورود امثلة اخرى اشار اليها
بقوله الى غير ذلك مثل ان يقال الاعم كالحيوان واقع لان الاخص
منه كالانسان اما واقع فيلزم وقوع الاعم اولا فيلزم وقوع الاعم ايضا
والا لكان الخاص مساويا للعام لانه كما ثبت ثبت حينئذ وكما لم ثبت لم ثبت
فلا يكون الخاص خاصا وهو باطل ويقول المعارض ذلك العام

ليس توافق بل الواقع سلبه لان الاخص من ذلك السلب كسلب الجسم
الاخص من سلب الحيوان اما واقع فليزوم وقوع ذلك السلب اولاً فليزوم
وقوعه ايضا لما مر هذا خلاصة ما ذكره وليس مرادهم الاقامة على وقوع
مطلق الاعم ووقوع نقيضه لان الاعم من الشيء لا يكون اعم منه الا اذا تحقق
بدونه فوقوع الشيء المنصف بالعموم اطهر من ان يخفى وايضا لا تدافع
بين وقوع الاعم ووقوع نقيضه اذا الحيوان واللاحيان واقعا معا
بل مرادهم ان الاعم واقع في مادة معينة كدعوى ان هذا الشئ المرئي
من بعيد حيوان لان الاخص منه كالانسان او الفرس اما واقع في تلك المادة
فكون حيوانا اولاً فليكون حيوانا ايضا لئلا يلزم مساواته لذلك الاخص
كما قررنا ويجري المعارض ذلك الدليل بعينه في لاجوائته والحل انه
لا يلزم من عدم تحقق الحيوان مثلاً في تلك المادة مساواته للاخص لجواز
ان يتحقق بدونه في مادة اخرى كما لا يخفى في قال الشارح او كان صورته
كصورته الخ هذه المقابلة دلت على ان المراد اتحادهما في الصورة
فقط ولذا قال في الحاشية بان يكونا من الشكل الاول مثلاً مع تغير المادتين
وقوله اولاً بمعنى اولا لا يكون عينه ولا صورته كصورته فعلى هذا
يدخل التحد معه في المادة دون الصورة في المعارضة بالغير لاني المثل
قال الفاضل العصام لامشاحة في الاصطلاح فلا يتناقش بان لامزية
لاتحاد الصورة على اتحاد المادة حتى يكون الاول معارضة بالمثل والشاى
معارضة بالغير على ان الصورة ما يكون الشيء معها بالفعل بخلاف المادة
اقول لا حاجة اليه لان المماثلة هو الاتحاد في النوع ولا يتحد الشئان
في النوع بمجرد الاتحاد في المادة بل لابد من الاتحاد في الصورة النوعية
الجمهورية كما في افراد الانسان وغيره او العرضية كما في افراد السرير
فالمتحد في المادة فقط لا يكون مثلاً لا قليلاً لان العينة فوق الاتحاد في النوع
قال المص في الصورة صرت مانعا اي في هاتين الصورتين الاخيرتين
لا الصورة الاولى فالتقديم المحصر سواء كان قوله مانعا بمعنى مناقضا او بمعنى

سائلا

سائلا اذا انقلاب وظيفة المناقضة اوجع الوظائف مخصوص بها
ثم لا يخفى ان قوله صرت مانعا كقوله منع او نقض او عورض بمعنى القضية
الممكنة اي جازلك ان تصير مانعا بشهادة ان المص في صدد بيان الوظائف
من حيث كونها صحيحة موجهة او غير صحيحة لامن حيث وقوعها
وعدم وقوعها بالفعل كما مر غير مرة وفي قول الشارح فكما ان للسائل
هناك ثلاثة مناصب الخ اشارة الى جميع ذلك لان الانتصاب في تلك
المناصب لا يوجب العمل بالفعل فاقاله الفاضل العصام ههنا اي صرت
ممكنة من ان تمنع وصار منصبك المنع والافصح على ان يعجز عن دفع المنع
والمعارضة مع سكوتة عن مثله في الوظائف الثلاث المتقدمة فخصيص
من غير تخصص لان احتمال المجزأ في الكل قوله الظاهر انها
عاطفة على قوله منع اي بعد ملاحظة ما عطف عليه من النقض والمعارضة
ليكون جواز الصيرورة معطوفا على جواز احدى الوظائف الثلاث للسائل
ويكون الفأمية للترتيب بين الجوازين اذ جواز صيرورة المعلن مانعا
انما هو بعد جواز الوظائف الثلاث للسائل لان جواز الوظائف عند
اشتغال المعلن بالدليل وجواز صيرورة المعلن بعد اشتغال السائل
بالنقض والمعارضة فجواز مناقضة المعلن بعد جواز مناقضة السائل
وان لم يكن موجهة في دفعها فلا اشكال في الترتيب المقاد والفأى قوله
فلا حاجة الى تقدير ما لتعليل الظهور واما فصحة اشارة الى ايراد آخر
ووجه الظهور حيث ما اشار اليه بقوله على قياس ما عرفت واقول
يتوجه على المحشى انظار الاول ان الظاهر ان مراد الشارح حل الفأ
في كلام المص على التفرع وما ذكره من الشرط لبيان وجه التفرع
لالحل الفأ على الفصية المحتاجة الى التقدير لان السائل اذا اشتغل
بالاستدلال في الصورتين فقد توجه اليه الخطاب بقول المص فاذا اشتغلت
بالدليل يتوجه عليه احدى الوظائف ويتفرع عليه جواز الوظائف
الثلاث لخصمه الذي هو المعلن الاول الا يرى ان الفاضل العصام فعل ههنا

قوله بمعنى القضية الممكنة المراد
من الامكان هو سلب الاشياء العقلية
الغادى لا سلب الاشياء العقلية
فان المراد هو الجواز عند عدم فلا يرى
ما استلزمه المحشى من ان الجواز
من حيث النفع والضرر لامن حيث
الامكان والاشياء بآمل

مثل ما فعله الشارح لاجل ما ذكرنا من حل الشأ على التفريع مع انه
 حل الشأ فيما سبق في قوله فاذا اشتغلت الخ على العاطفة وتابعد المحشى
 هناك الثاني لو سلم ان مراد الشارح والفاضل العصام ههنا حل الشأ
 على الفصيحة فالجمل عليها ليس تكلفا بل هو ايجاز حذف معتبر
 في البلاغة لان الفصيحة مبدئة عن المحذوف لا محتاجة اليه مع ان الترتيب
 الذي افاده العاطفة ليس معتد به لانه ضرورى ولو سلم فيفيدة التوقيت
 بالشرط المحذوف ايضا لان لما تستعمل استعمال اذا وايضا حلها
 على العاطفة يحتاج الى صرفها الى لازم معناها لان منع المعلن كما يجوز
 معاقبة الوظائف يجوز متراخيا عنها ولذا اختار الترتيب مكن التعقيب
 فليأمل الثالث ان عطفه على الجزاء يقتضى تقييده بالشرط السابق
 مع ان جواز صيرورته مانعا بعد انزاله عن منصب التعليل لا وقت الاشتغال به
 فالوجه ان يعطف على الجملة الشرطية لا على مجرد الجزاء اللهم
 الا ان يفرق بين منصب التعليل وبين الاشتغال به والمعلن الاول بعد
 انزاله عن منصب التعليل مشغول بتصحيح دليله الاول بالقدح في معارضة
 اوفى مبطله فيكون المعلن مانعا وقت اشتغاله بالدليل وان لم يكن وقت
 منصب التعليل وفيه ان المراد هناك اذا اشتغلت بالاستدلال ولا مخلص
 الا بان يحمل مراده على العطف على الجملة الشرطية بقرينة انفاء العاطفة
 دالة على ان زمان جواز الصيرورة بعد زمان جواز الوظائف وهو وقت
 اشتغال المعلن بالاستدلال فتدل على ان زمان جواز الصيرورة بعد
 زمان الاشتغال وانما اقتصر في ذكر المعطوف عليه على ذكر الجزاء
 لما قاله اهل العربية من ان الحكم في الجزاء والشرط قيد من قيوده تأمل
 قوله وانت تعلم الخ تمهيد لتوجيه سكوت الشارح ههنا عن التقييد
 بان يقال ان لم يكن محتمل ما معلومة والمراد بصحة النقض والمعارضة صحة
 دليلهما مادة وصورة اذ لو كانت معلومة المعلن كان المنع منافية لغرض
 اظهار الصواب على ما سبق اقول لقد انطق الله ههنا بالحق حيث قال

انما يصح والموافق لما سبق انما يليق وقد ذكرنا وجه ذلك الحق في صدر
 الكتاب فارجع اليه وفي قوله انما يصح الخ ههنا دلالة على ان صحتها
 اذ لم يكن ظاهرة للمعلن يجوز له المنع سواء اراد المنع او لم يرد بل اراد
 الانتقال الى دليل آخر لغرض من الاغراض فان جواز الانتقال لا ينافي
 جواز المنع فاقبل ههنا لا بد من قيد آخر هو ارادة المعلن منعها والا
 فيجوز له الانتقال الى دليل آخر فلا يصير مانعا فقد ركب متن عجبا
 لان ذلك القيد انما يحتاج اليه لو حل المنع ههنا على المنع بالفعل لا على صحة
 وجوازه عندهم وذلك الجمل مع انه خلاف ما صرح به المحشى بقوله انما يصح
 الخ خارج عن وظيفة الفن كما عرفت وانما قال اذ لم يكن صحتها ظاهرة
 ولم يقل معلومة بالعلم المناسب للمطلب اذ لا مطلب للمعارض ما عدا التشكيك
 تأمل قال الشارح يعني ان المعلن الاول الخ لما حل المانع على مطلق
 السائل الاعم من المناقض واخويه والاتصاف بالشئ الاعم لا بوجوب
 الاتصاف بجميع انواعه ولا بجواز اتصافه بذلك الجميع لجواز عموم المحمول
 كما في قولنا زيد حيوان حيث اتصف به في ضمن الانسان ولم يلزم
 منه جواز اتصافه به في ضمن الفرس والجمار وغيرهما من الانواع
 المندرجة تحته احتاج الى حل كلام المص بعد ذلك التفسير
 على الكناية لان اتصافه بجميع الوظائف يستلزم اتصافه بمطلق المانع
 فاستفادة جواز جميع الوظائف الثلث من كلام المص بطريق ذكر اللازم
 الاعم وارادة الملزوم الاخص مع جواز ارادة الموضوع له اعني اللازم
 فيكون من باب الكناية واذا احتاج الى هذه العناية كما لا يخفى
 قال الشارح وما يقال المعارضة لا تعارض الخ تلخيصه ليس للمعلن
 الاول في الصورتين جميع تلك المناصب لان المعارضة منها لا تعارض
 اى لا يجوز معارضتها وان جاز مناقضتها او نقضها كما جاز جميع تلك
 المناصب في صورة النقض وذلك لان دليل المعارض كما يعارض دليله
 الاول يعارض دليله الثاني فلا يثبت مطلوب المعلن بسبب معارضة

المعارضة فلا يكون موجهة فإن قلت وكذا الدليل الاول للمعلل
يعارض دليل المعارض فلا يثبت المطلوب المعارض فاما ان لا يصح
اصل المعارضة واما ان يصح المعارضة على المعارضة قلت ليس
غرض المعارض اثبات خلاف المدعى بل اسقاط دليل المعلل عن درجة
الدلالة على المطلوب اذ بوجود المعارض لا يفيد الدليل العلم المطلوب
وان افاد علما اخر اضعف من العلم المطلوب كما اذا كان دليل المعارض
ضعيفا بخلاف غرض المعلل فان غرضه تحصيل العلم المطلوب ولذا
جاز اصل المعارضة بما هو اضعف من دليل المعلل او بما يساويه ولم يجز
المعارضة على المعارضة الا بما هو اقوى من دليل المعارض كما سبب
اليه الشارح والمحشي لا يقال ينبغي ان تعارض المعارضة بل اريب
لان دليل المعارض تساقط مع الدليل الاول للمعلل فهو بعد سقوطه
لا يكون معارضا للدليل الثاني فيبقى الدليل الثاني بلا معارض لانا
نقول ليس التساقط ههنا عبارة عن بطلان التأثيرين بالكيفية بل الجبرين
المتدافعين المتساقطين عند تلافيهما في الجوة بل عبارة عن تخلف
الآثرين لما نفعه الاخر مع بقاء وصف التأثير فيهما بحيث متى زال ممانعة
الاخر ترتب الآثر عليه كالثوب المذبذب بين شخصين متساويين في القوة
فانه لا يجذب الى جانب منهما بل يقع في الوسط لتساوي القوتين الجاذبتين
ومقتضى كل جذب ان يجذب الثوب الى صاحبه فادام المجاذبة يكون
كل من الجاذبين مؤثرا ويختلف عنه مقتضاه لما نفعه الاخر ولذا قال
العلامة التفتازاني في بعض كتبه المناقضة والنقض بقدر حان في تأثير
دليل المعلل بخلاف المعارضة فانها قاذحة في ترتيب الآثر لا في التأثير
والتساقطان بهذا المعنى يمكن ان يعارض كل منهما دليلا اخر قوله
اما عقلا فلما اشار اليه في الحاشية الخ حيث قال في الحاشية وذلك
لان الدليل الثاني للمعلل يجوز ان يكون اظهر مادة وصورة من الاول
او مستلما عند المعارض او يكون اختلال دليل المعارض مستفادا منه

بلا خفا

بلا خفا فيعرض بسببه عن المعارضة فلا يكون السلب الكلي على
ما ينبغي وايضا اذا انضم الى الدليل الاول دليل اخر كان راجعا على دليل
المعارض فيكون مفيدا تاملا انتهى والمحشي اجل ذلك التفصيل وقال
يجوز ان يكون الدليل الثاني اقوى من دليل المعارض بوجه من الوجوه
وحل قوله وايضا اذا انضم الخ على الجواب التسليمي واقول في كل
من نقل المحشي والنقول اشكال اما في النقل فلان قول الشارح بلا خفاء
يدل على جواز المعارضة على المعارض في البراهين لانه اذا دلت على الخلل
الواضح في دليل المعارض لم يبق للدليل الاول للمعلل معارض اصلا لا قويا
ولا ضعيفا فيرتب عليه اليقين المطلوب منه بخلاف ما نقله المحشي
فان غاية كونه اقوى من دليل المعارض افادة الظن لا امتناع افادة اليقين
مع وجود المعارض واوضحه في الالهة الا ان يكون القوة في المفضل عليه
اعم من الحقيقة والتقديرية كقولهم فلان افقه من الجار واما في المقول
فن وجوه اما اولها فلانه ان اشترط في المعارضة مساواة الدليلين قوة
وضعا فلا يجوز كل معارضة ايضا لانها قد تكون بدليل اضعف
من دليل المعلل واغوى وان لم تشترط فلا وجه لمنع ان دليل المعارض
كما يعارض الدليل الاول للمعلل يعارض دليله الثاني بل يعارض
مجموع الدليلين في البراهين فلا يفيد المعارضة على المعارضة في شيء
من البراهين العقلية اصلا اصل المعارضة الهادمة لليقين بمطلق الدليل
واوضحه في اختصاص افادتها بغير البراهين مما ياباه الجواب النقل لانها
واقعة من المحققين في البراهين ايضا واما ثانيا فلان مراد القائل انها
لا تنفع من حيث المعارضة واذا ظهر خلل دليل المعارض من الدليل
الثاني فالنفع ههنا ليس من حيث المعارضة بل من حيث النقض
او المناقضة المستفادين في ضمنها ولا كلام في نفعهما وجوازهما سواء كانا
مصرحاهما او اشار اليهما واما ثالثا فلان ائمة الاصول صرحوا
بان لا ترجح بكثرة الاجزاء والادلة وانما الترجيح بقوة الدلالة فلا يكون

قوله لان قول الشارح بلا خفا
الخ ويمكن ان يقال انما كان بلا خفا
لان اصل المعارضة يدل على خلل
في دليل المعلل مع الخفاء في انه فيه
اوفي دليل المعارض لانها تدل
على ان احدي الدليلين قاسد وكذا
ولا يدري ان القاسد المعارضة تدل على
المعارضة على المعارض تدل على
الخلل في دليل المعارض مع الخفاء
في انه فيه اوفي دليل المعارض مع الخفاء
وانما يكون موجهة اذا دلت قطعا
على ان الخلل في دليل المعارض
سواء كان ذلك الخلل واضحا وخفيا
فلا بد له

مجموع الدليلين اقوى الا ان يقال ليس مرادهم انه لا يحصل الترجيح
بالكثرة اصلا والالكان اشتغالهم بتكثير الادلة عبثا بل مرادهم ليس
الترجيح من حيث الكثرة بل من حيث القوة سواء حصلت من الكثرة
اولا فلا ترجح بالكثرة ما لم تستوجب القوة قوله بوجه من الوجوه
كما وجوه التي ذكرها الشارح في الحاشية وكان يكون اقوى ثبوتا
بان يكون خبرا متواترا او مشهورا ودليل المعارض من خبر الاحاد او دلالة
او دلالة كان يكون نصا او مفسرا او محكما ودليل المعارض بخلافه
ففيه تعريض للشارح بأنه لو قال كما قلنا لكان اخصر واشمل قوله
وهذا القدر كاف للقائل ان يقول اذا حل المنع في كلام المص على المعنى
الاعم وكفى به عن جواز جميع الوظائف في مسألة من مسائل الغن دل على
ان كل ما هو معارضة على المعارضة موجهة نافعة كادل على الكلية
قوله منع او نقض او عورض مع ابكم اعترفتكم بأنه اذا كان الدليل
الثاني او مجموع الدليلين اقوى من دليل المعارض لم تكن نافعة فلا يكفي
هذا القدر في بيان المسئلة لانها يجب ان يكون كلية والجواب ان تلك
الدلالة ممنوعة اذا كان منع المقدمة والمطالبة على المدعى لا يجوز ان
اذا كان الحكم ملوما عند الطالب وقد حل كلام المص فيهما على الكلية
بقبولات مقدرة كما سبق فكذا ههنا فان حاصل كلام الشارح ههنا تنقييد
جواز المعارضة بما اذا كان الدليل الثاني او مجموع الدليلين اقوى
من دليل المعارض والمراد كونه اقوى منه في اعتقاد المعلن اذ بهذا
القدر تخرج عن كونها مناقبة لغرض اظهار الصواب فيكون موجهة
ويمكن ان يقال مراده ان هذا القدر كاف في حل كلام المص ههنا على
الكلية القائلة بان كل ما هو معارضة للمعارضة لغرض اظهار الصواب
موجهة لان جميعها بما هو اقوى في اعتقاد المعلن وان لم يكن بعضها
بما هو اقوى في الواقع وهذا كما ان اثبات المنوع وابطال الستد
المساوى موجهان مطلقا لكونهما نافعين في زعم المعلن مع ان النفع

في الواقع

في الواقع ليس الا في بعضهما اذ كثير اما يكونان بدليل فاسد في الواقع
لكن المعلن يدعى صحة الكل ولا يظهر الفساد الا بالمناظرة فوجب
ان يكون الكل موجهها عندهم ثم نقول والحق في هذا المقام انه لانفع
للمعارضة على المعارضة من حيث المعارضة في اليقنيات لما عرفت وانما
يتصور النفع فيها من حيث المعارضة في الظنيات اذا كان الدليل الثاني
او مجموع الدليلين اقوى من دليل المعارض ووقوعها من المحققين
في اليقنيات مبنى على استفادة النقض او المناقضة منها لان حيث
المعارضة فان كان مراد القائل انها غير موجهة نافعة لان حيث المعارضة
ولا من حيث استفادة النقض او المناقضة لافي الظنيات ولا في اليقنيات
فهو ظاهر الفساد وان كان مراد الشارح انها نافعة موجهة في اليقنيات
واو من حيث المعارضة فهو فاسد ايضا وان كان مراد القائل انها غير
نافعة في اليقنيات من حيث المعارضة وان كانت نافعة فيها من حيثية
اخرى وفي الظنيات مطلقا ومراد الشارح انها نافعة في اليقنيات
من حيثية الاستفادة وان لم يكن نافعة من حيث المعارضة ونافعة
في الظنيات مطلقا فالتراع بينهما نفطي فتأمل قوله واما نقلا
فلما اشار اليه في الحاشية الاخرى حيث قال ويؤيده وقوعها في كلام
المحققين مثل الحكيم المحقق نصير الدين الطوسي والمحقق الشريف
والشارح الفاضل للاداب المسعودي انتهى اقول هذا صريح في وقوعها
في البراهين العقلية لكن عبارة التأييد لم تقع في محلها لان الواقع منهم
لا يتصور ان يكون خارجا عن قانون التوجيه وان امكن ذلك فيما وقع
من واحد منهم وان كان تلك العبارة لاحتمال ان الواقع منهم منع مع
السند في صورة الدعوى والدليل للتنبيه على قوته فالمراد حيث
كلامهم الظاهر في المعارضة على المعارضة لا وقوع تلك المعارضة
فالصواب حيث ان يقول ويؤيده ما وقع منهم من الكلام الظاهر فيها
فتبصر قوله ومن البين ان النقض ليس مقدما بالطبع اي بحسب

الوجود في الخارج والالامتنع المناقضة والمعارضة قبل النقض لان التقدم الطبيعي تقدم المحتاج اليه على المحتاج من غير تأثير فيه قوله فلعل المراد بالطبع الخ اما بحذف المضاف اي مقتضى الطبع واما بان يذكر الطبع ويراد لازمه ومقتضاه وهو الترتيب الذي يقتضيه طبائع المنوع الثلاثة والمراد من الوضع هو الوضع المعهود المشهور الذي هو الترتيب لان الترتيب وضع كل شيء في مرتبة والمراد من الطبع كما اشرنا طبائع المنوع لا طبع مطلق البحث والمناظرة لان طبع الشيء ما يكون مبدءا للاثار الخصوصية به كما قالوا فطبع المطلق انما يقتضي اثارا مخصوصة بذلك المطلق لا اثارا متباينة مختصة بالانواع المندرجة تحته الا يرى الطبع الحيوان انما يقتضي المشي والحركة الارادية وغيرها ولا يقتضي الضحك المختص بنوع الانسان مثلا وانما يقتضيه طبع الانسان ومن البين ان التقدم على الكل اثر مختص بنوع النقض وقس عليه فالمراد بالطبع المقتضى ههنا طبائع المنوع المندرجة تحت مطلق البحث اي حقايقها لا طبع ذلك المطلق وحقيقته وانما افرد الطبع لمشاكله الوضع الذي لا يمكن ان يجمع ههنا اذ ليس ههنا الترتيب واحده هو وضع المنوع في مراتبها والمراد بموافقته له اتحاده معه قوله بناء على ان الدليل موصل قريب الخ هذا دليل اقتضا الطبع تلخيصه ان النقض بطبعه دخل في الموصل القريب والمناقضة بطبعها دخل في الموصل البعيد والدخل في الموصل القريب متقدم على الدخل في الموصل البعيد فالنقض بطبعه متقدم على المناقضة اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان الدخل في الموصل القريب اقرب الى ما هو المقصود الاصل من المناظرة الذي هو رد المدعى هذا وفيه انه لو صح لاقتضى طبع المعارضة التقدم على الكل لانها تدل على عين الرد المقصود فيكون اقدم على ما هو اقرب اليه فضلا عن الابعاد ولو قيل انه دليل اقتضا طبع النقض التقدم على المناقضة فقط لا يجدي لانه مستلزم للفساد المذكور البتة على انه حينئذ لا يدل على تمام الترتيب فلا يتم

التقريب

التقريب ولعله لهذا عدل عنه الى ما في النسخة الاخرى حيث قال بناء على ان النقض يدل صريحا على فساد الدليل بخلاف المنع فانه انما يدل على خفاءه واما المعارضة فهي قدح في الدليل ضمنا فلا غيره بها تلخيصه ان منصب السؤال عبارة عن الهدم كما يدل عليه تعريفهم السائل بمن نصب نفسه لهدم الحكم فالاقدم ما هو الاقوى في معنى الهدم فالنقض بطبعه يقتضي التقدم على الكل لانه بطبعه يدل صريحا على الفساد والمناقضة بطبعها تدل صريحا على الخفاء والمعارضة بطبعها تدل ضمنا على مطلق الخلل المحتمل للفساد والخفاء واما استلزام المعارضة للنقض كما يحكى في آخر الكتاب فليس باقتضا بطبعها والاستلزام من كل معارضة بل بواسطة خصوص مادة المعقولات ومن البين ان الدلالة صريحا على الفساد اقوى في ذلك المعنى من الدلالة صريحا على الخفاء ومن الدلالة ضمنا على مطلق الخلل كما ان الدلالة صريحا على الخفاء اقوى في ذلك المعنى من الدلالة الضمنية على مطلق الخلل فالنقض بطبعه يقتضي ما هو اقوى في معنى الهدم وكل ما هو كذلك فهو بطبعه يقتضي التقدم على الكل وكذا الكلام في اقتضا طبع المناقضة التقدم على المعارضة وفيه بحث ايضا لان كلام الكبريين انما يتم لو كان المعبر في السؤال هو هدم الدليل وهو ممنوع بل المعبر فيه هو هدم المدعى وايضا انما يتم لو لم يكن المعارضة بطبعها ابطالا للمدعى وهو ممنوع والى كل منهما يشير في سياق كلامه وستعرف اندفاع الكل وان الحق هو الترتيب الذي ذكره الرازي قوله لان سلم ان طبع البحث الخ منع لاقتضا طبع النقض التقدم على المناقضة لكنه راجع الى منع كبرى دليله كما اشرنا لان منع المدلل راجع الى دليله وانما لم يمنع دليله ابتداء لانه في صدد بيان وجوه البحث التي اوردها الشارح على نفسه في الحاشية كما يشير اليه في قوله وكأنه اشار الى جميع هذه الوجوه الخ وليس ذلك الاقتضا مدالا في الشرح وانما استدلل عليه المحشى من عند نفسه وقوله بل الظاهر الخ اما ترى

من المنع الى الاستدلال او سند المنع قوله لما تقرر في المناظرة الخ
 تلخيصه ان المناقضة بحث بالطبع والنقض والمعارضة بحثان
 لعارض الضرورة لانهما غصبان جواز الاجل الضرورة بناء على انهما
 تعليل وهو حق العمل مادام معللاً كما سبق تفصيله وما هو بحث بالطبع
 هو بطبعه يقتضي التقدم على ما ليس كذلك وما قاله بعض الافاضل
 من ان قولهم مادام معللاً بمعنى ما لم يكن سائلاً كما في صورة منع السائل
 واما اذا كان سائلاً كما في صورة النقض والمعارضة فلا يكون التعليل
 حقه بل حق السائل الاول وهذا ظاهر وان خفي على المحشي فليس فيه
 دلالة على ما ذكره ففيه نظر لان قواهم مادام معللاً لو كان بالمعنى الذي
 ذكره ذلك لفاضل لما دل على ان ابطال المقدمة مطلقاً سواء كان
 عقيب منعها او لا غصب غير مسموع لجواز ان يكون المعلل سائلاً
 عند ذلك لابطال مع انهم ساقوه لبيان انه غصب بل هو بمعنى مادام
 ناصباً نفسه لاثبات الحكم وكونه سائلاً في صورتي النقض والمعارضة
 لا ينفى كونه ناصباً نفسه لاثبات الحكم لان قدح دليل الناقض والمعارض
 بالمنع او لابطال لاصلاح دليله الاول واسقاط معارضة ففرضه
 في كل من صورتي النقض والمعارضة اثبات مطلوبه بدليل صحيح من غير
 معارض فهو في جميع صور الوظائف ناصب نفسه لاثبات الحكم وكذا
 في صورة ابطال المقدمة المعينة ولذا اجراه الشارح في النقض والمعارضة
 وهذا ظاهر وان خفي على ذلك الفاضل نعم لو ساقوا ذلك الكلام
 لبيان ان ابطال المقدمة المعينة عقيب منعها غصب كما هو المفهوم
 من كلام شارح الاداب لا يمكن حمله على المعنى الذي ذكره لكن على هذا
 لا يثبت حصر وظائف السائل في الثلاثة لجواز ان يكون ابطال المقدمة
 المعينة ابتداء اي قبل منعها من وظائف السائل نعم يتوجه على كل
 من الشارح والمحشي ما اشرنا اليه فيما سلف من ان ذلك الدليل
 انما يقتضي كون النقض والمعارضة غصبين لو كان بمعنى انه مادام معللاً

يكون كل تعليل حقه سواء كان تعليلاً على المدعى او على الدليل
 او على مقدمته وسواء كان تعليلاً على صحة هذه الاشياء او على بطلانها
 وهو فاسد لان ظهور الصواب مشترك بين الخصمين ومن البين ان الصواب
 لا يظهر في يد السائل بمجرد المنع والمطالبة بل بالاستدلال فوجب ان يكون له
 حصة من التعليل ما يدل على صحة هذه الاشياء هو حق المعلل وما يدل
 على فسادها هو حق السائل لكن لما لم يخرج السائل في اظهار الصواب
 الى ما يدل على فساد المقدمة الحقوه بحق المعلل فمضى قواهم هذا انه
 مادام معللاً يكون كل تعليل على المقدمة حق المعلل وهذا تحقيق
 ذلك الكلام ويدل على ان ابطال المقدمة المعينة مطلقاً غصب
 ولا يجري في النقض والمعارضة ويتوجه على المحشي ان الشارح
 ابطال ذلك فيما سبق باجرائه في النقض والمعارضة فكيف
 يستدبه هننا واما ما قيل فيه ان ما ذكره مقتضى طبع الباحث
 ولا كلام فيه لا مقتضى طبع البحث والكلام فيه فليس بشيء
 لان الباحث من له البحث فتنقضاء كاسله اما مقتضى ذن الباحث
 واما مقتضى بحثه والاول باطل ضرورة ثبت انه مقتضى البحث
 وقد عرفت كيفية اقتضائه قوله ولان المنع اسلم ولان تقديم متعلق
 المناقضة وهو مقدمة الدليل الخ هكذا وقع في بعض النسخ فقد علل
 اقتضاً طبع البحث تقديم المناقضة بوجوه ثلثة والصواب ما في النسخة
 الاخرى من ترك هذين الوجهين لان الوجه الثالث اقتضاً طبع المتعلق
 والوجه الثاني اقتضاً وصف السلامة لا اقتضاً طبع البحث اللهم الا
 ان يعنى اقتضاً طبع البحث من اقتضائه بالذات او بواسطة لارمة الذي
 هو المتعلق ووصف السلامة قوله واما ثانياً فلان ذلك لا يضر
 المص الخ اي لو سلم ان ذلك الترتيب هو مقتضى طبع البحث فلا نسلم
 ان كل ترتيب يكون على خلاف مقتضى الطبع فهو غير لائق لان علته
 التقديم والتأخير لا تخص في مقتضى الطبع بل ربما يعمل ذلك باقتضاً

طبع المتعلق وليس ذلك عدولا عن الاصل لان التقديم باقتضاء طبع
المتعلق اصل يرجع اليه في باب التقديمات ايضا لكنه انما يتم اذا كان
الاصل فيما بعد بمعنى القاعدة لا بمعنى الراجع اذ لا شبهة في رجحان رعاية
ما هو مقتضى الطبع على رعاية مقتضى طبع المتعلق قوله واما ثالثا
فلانه يجوز الخ يعني لو سلم انه عدول عن الاصل فلانسلم ان كل ما هو
عدول عن الاصل غير لائق وانما يكون غير لائق لو لم يكن العدول لنكتة
تدعو اليه وكثيرا ما يعدل عنه البلفاء لنكتة كما يشهد به علم المعاني
وتلك النكتة ههنا هي بيان حكم النقص والمعارضة بقوله في صورتين
صرت الخ على الوجه المناسب الذي هو الاداء بعبارة مختصرة بعد
تمام وظائف السائل اذ لو لم يقدم المناقضة عليهما فاما ان تتوسط
بينهما فان ادى حكمهما بهذه العبارة المختصرة اعني قوله في صورتين
صرت الخ او هم خلاف المقصود اذ المتبادر هو صورتان الاخيرتان
وان ادى بان يقال في صورتين النقص والمعارضة اوفي الصورة
الاولى والثالثة اختصار المطلوب في هذه الرسالة والكل غير مناسب
اما ان تأخر عنهما فحينئذ ان بين حكمهما عقيبهما قبل المناقضة يلزم
بيان وظائف المعلن في اثناء وظائف السائل والمناسب ان لا يختلط
وظائفهما وايضا لا يحسن حمل قوله صرت مانعا على معنى صرت
سائلا لا بعد بيان جميع الوظائف للسائل وان بين حكمهما بعد الكل
او هم خلاف المقصود ايضا او يفوت فائدة الاختصار والكل غير مناسب
ولعله لاجل ما فصلنا قال على الوجه المناسب وعدل عما في بعض النسخ
حيث قال في بيان تلك النكتة ورعاية الاختصار في بيان حكم النقص
والمعارضة بقوله في صورتين صرت الخ اورعاية تناسبهما في كون
كل منهما استدلالا وفي كون منهما راجعا الى مقدمة غير معينة انتهى
وذلك لان هذه النكتة كما تجري في تقديم المناقضة عليهما تجري في تأخيرها
عنهما كما قيل اللهم الا يكون نكتة لتقديمها على النقص فقط بنسأ

على ان المعارضة متأخرة عنهما وفاقتهم كما مبشّر اليه في بعض
النسخ وايضا كون المعارضة راجعة الى المقدمة فاسد والالكان عدم
المعارض مما يتوقف عليه صحة الدليل وليس كذلك ولو سلم فهمي
راجعة الى مقدمه غير معينة من احد الدليلين لامن دليل المعلن بخصوصه
لانها انما تدل على ان احد الدليلين فاسد الخ اللهم الا ان يكون مبنيا
على ما سيحى من ان المعارضة في المعقولات يستلزم النقيض ولو في زعم
السائل تدبر وايضا تلك النكتة نكتة لتأخير النقص عن المناقضة
للتقديم المناقضة وان لاستلزم احدهما الآخر والاولى ان يعلل تقديمها
برعاية التناسب بين المناقضة وبين المطالبة المتوجهة على النقل
والمدعى قبل الاشتغال بالدليل كما لا يخفى قوله وكانه اشارت
قال لو سلم ان الحق ما نقل اشارة الى الوجه الاول وانه سندا يقوم على
المص مضرابه اشارة الى الوجه الثاني فنقول يجوز ان يكون ذلك
لاجل قوله في صورتين صرت مانعا اشارة الى الوجه الثالث وقول
المحشى فتوجه اما بمعنى فتوجه الى تلك الحاشية نجد الوجوه التي ذكرناها
اوفق بها او بمعنى فتوجه في هذه الوجوه الى ما اتفقوا عليه من تأخير
المعارضة واما ان توجهت على ما سنحقه فيمكن ان يكون الوجه الاول
اشارة الى ان يقال لا تسلم ان مقتضى طبع البحث هو تقديم النقص بل
مقتضاه تقديم المعارضة وان خالفه المص لنكتة اخرى قوله واعلم
ان تأخير المعارضة الخ هكذا وقع في بعض النسخ وحاصله انهم اختلفوا
في تقديم المناقضة او النقص واتفقوا على تأخير المعارضة وذلك الاتفاق
غير لائق بل الظاهر تقديم المعارضة على الكل لانها اقوى في معنى الهدم
المعتبر في السؤال الذي هو هدم المدعى لانها ابطال للدعوى صريحا
وهو الغرض الاصل من المناظرة بخلاف المناقضة فانها مطالبة
والابطال اقوى منها في معنى الهدم وبخلاف النقص فانه وان كان ابطالا
الا انه ابطال الدليل وهو مقصود لاجل ابطال المدعى لاذاته وليس

بإبطال المدعى وهو ظاهر ولا مستلزم له اذ الدليل يجوز ان يكون اخص ولا يلزم من ابطال الاخص ابطال الاعم لا يقال يستلزمه فيما كان الدليل مساويا للمدعى لانا نقول النقص ابطال مجموع المادة والصورة ولذا ربما يرجع النقص الى فساد الصورة والمساوى المدعى مادته فجميع ما يبطله النقص ملزوما اخص اذ لا يلزم من ابطال مجموع المادة والصورة ابطال المادة المساوية ولو سلم فالنقص مستلزم لا ابطال المدعى في بعض المواد والمعارضة ابطال له صريحا في جميع المواد فيكون المعارضة اقوى منه وقوله واما ما قيل من ان المعارضة الخ معارضة لدعوى انها اقوى وقوله ففيه ان الدخول الخ منع لدليل المعارضة مستندا بانها وان كانت ابطالا للدليل ضمنا الا انها ابطال للدعوى صريحا والدخول الموجه الذي هو قسم من مطلق السؤال لا يجب ان يكون دخلا في الدليل بل الاولى ان يكون دخلا في المدعى واقول دليل الناقض يفيد الحكم والاذعان بطلان دليل المعلن ودليل المعارض لا يفيد الحكم والاذعان بخلاف مدعى المعلن والالحكم المجتهدون يبطلان النقيضين عند تعارض الادلة وهو باطل بل غاية ما افادته المعارضة ان احد الدليلين فاسد ولا يدري ان الفاسد ايها ولذا قالوا حكم المعارضة المساقطة من الجانبين فيبقى المدعى كانه بلا دليل اصلا واما حكم المعارض بخلاف مدعى المعلن واقامة الدليل عليه فهو اما حكم ظاهري لتقرير المعارضة وتصويرها لالحكم الباطني واما حكم باطني لظهور خلل دليل المعلن عنده بالنقص او المناقضة المصريح بهما بعد المعارضة او المشار اليهما في ضمنها لالحكم الباطني من حيث المعارضة بل من حيث ان دليله قائم على خلافه بلا معارض فالحق ان المعارضة من حيث المعارضة ليست بابطال لمدعى المعلن والدليله بخصوصه بل غايتها انها قدح في دلياله ضمنا وليس ذلك القدح قدحا في تأثيره واقضائه بل قدح في ظهور اثره الذي هو العلم المطلوب

بإبداء مانع عنه وذلك لان العلم الزائل بالمعارضة يعود بمجرد زوال المعارض مع ان ارتفاع المانع غير كاف في وجود الشيء بل لابد من وجود مقتضى ايضا فثبت ان الدليلين المتعارضين مادامتا معارضين مؤثران مقتضيان وان تخلف عنهما مقتضاهما لمانع هو لمعارض الاخر بخلاف النقص والمناقضة فانهما يزيلان العلم بصحة الدليل وهذا تحقيق ما ذكره العلامة التفتازاني في بعض كتبه ان النقص والمناقضة قادحان في تأثير الدليل والمعارضة قادحة في ظهور اثره لاقى تأثيره وبما حققنا ظهور ان غرض السائل في جميع هذه الوظائف الثلاث المعينة له بعد اشتغال المعلن بالدليل هو القدح في المدعى لكن لا بداته بل بواسطة هدم دليله اما بالقدح في تأثيره كما في مسورتى النقص والمناقضة واما بالقدح في ظهور اثره كما في صورة المعارضة فحينئذ نقول انما اتفقوا على تأخير المعارضة لانها اضعف الوظائف في معنى الهدم الممكن فيها وهو هدم المدعى بواسطة هدم دليله لوجوه الاول ما اشار اليه هذا القائل من انها ليست قدحا في المدعى لاصريحا ولا ضمنا بل هي قدح في الدليل ضمنا بخلاف النقص والمناقضة فانهما يقدحان فيه صريحا والقدح الضمني اضعف من الصريح الثاني ان ما افادته المعارضة من احتمال الفساد مشترك بين الدليلين لا بخصوص بدليل المعلن بخلاف ما افادته النقص والمناقضة الثالث انها قادحة في ظهور الاثر لاقى التأثير والنقص والمناقضة قادحان في التأثير بطبع والقدح في التأثير اقوى من القدح في ظهور الاثر لان القدح في التأثير يستلزم القدح في الاثر بدون العكس هذا ومن ههنا يعلم ان مقتضى طبع البحث هو الترتيب الذي ذكره المحقق الرازي لان مقتضى طبع النقص هو القدح في التأثير بطريق الابطال صريحا والقدح صريحا في التأثير بطريق الابطال اقوى في معنى الهدم الممكن في هذه الوظائف الثلاث من القدح صريحا في التأثير بطريق المطالبة كما هو مقتضى طبع المناقضة كما انه اقوى من القدح في الاثر كما هو مقتضى طبع

المعارضة من حيث المعارضة بقى كلامه وان كان حاصل المعارضة
المساقطة فكيف تستلزم النقص في المعقولات اللهم الا ان تستلزمه
في ادعاء السائل بحسب الظاهر وسيجي ما يتعلق به قال الشارح
وايضاً ان المنوع الثلاثة الخ لا يخفى انه عطف على الاعتراض السابق
فالظاهر انه اعتراض آخر بان اقتصاره على النوع الجارية في الادلة
غير مناسب لانها كما تجري في الادلة تجري في التنبهات فشرع في دفعه
بقوله فالفصل على الدليل الخ والعلة فصحة اي اذا توجه عليه ذلك
فنقول في دفعه الاقتصار على الدليل ههنا اي في مقام بيان الوظائف
الثلاث حيث اسند الكل الى الدليل وعرف المناقضة بطلب الدليل
على مقدمة الدليل والاولى ان يقال اي في مقام بيان الوظائف
التوجه على الدليل والمدعى اذ ربما يطلب التنبه على المدعى الخفي
ثم ان هذا الاراد محتمل ان يكون مبنياً على ان حقائق المنوع جارية
في التنبهات ايضاً ويحتمل ان يكون مبنياً على ان حقايقها وان كانت
مختصة بالادلة لكن مطلق المنوع حقيقة كانت او مجازية جارية
في التنبهات فيما بينهم وواقعة في اجرائهم فلا ينبغي الاقتصار على بيان
الوظائف الحقيقية اذ الفن باحث عن الوظائف الموجهة وغير الموجهة
حقيقة كانت او مجازية كما في المنوع المتوجهة على النقل والمدعى
وعلى التقديرين يندفع بكل من الوجهين اما اندفاعه بالوجه الثاني
فظاهر لانه منع لاقتصار المص على ما يجري في الادلة واما اندفاعه
بالوجه الاول فلان التنبه على اصالة ما يجري في الادلة انما يحصل بذكره
مع ترك ما يجري في التنبهات والمراد بما هو الاصل هو ما يجري في الادلة
والاصل بمعنى الراجح ورجحانه اما في ذاته لانه كثير الوقوع والكثير راجح
على القليل واما في النفع لما يشير اليه من ان المنوع الجارية في التنبهات قليلة
النفع واما في الاتهام عن الفاظ فان الجارية في الادلة المتبادرة عند اطلاق
لفظ المنع والنقص والمعارضة اما لكونها معاني حقيقة لها دون

الجارية في التنبهات واما الكثرة وقوعها في اجرائهم ودورها فيما بينهم
لا يقال الاكتفاء بالاصل في تعريف المناقضة يجعل تعريفاً بالاختصاص
على الاحتمال الاول لانا نقول لعله مبني على تخصيص المعرف ايضاً
بما هو الاصل قوله فيه انه يجوز ان يكون جريانها الخ جواب
عن طرف المص بان يقال ان اريد جريانها بطريق الحقيقة فمنوع
كيف وتعاريفها مشتملة على الدليل فلو كان حقايقها مشتملة على
ما يجري في التنبهات ايضاً كانت التعاريف المذكورة تعريفات
بالاختصاص فلا يكون جامعة لافرادها واما تعميم الدليل المأخوذ فيها
من التنبه مجاز لئلا يلزم ذلك فيما ياباه مقام التعريف وان لم ياب مقام
تصور الوظائف الموجهة وان اريد جريانها مطلقاً ولو بطريق
المجاز فليس لكن ذلك لا يوجب شيئاً على المص لانه في صدد بيان
الوظائف الحقيقية المعينة للسائل بعد اشتغال المعلل بالاستدلال وانت
خبير بانه انما يدفع اراد الشارح اذا حل اراده على الاحتمال الاول
من الاحتمالين اللذين ذكرناهما واما اذا حل على الاحتمال الثاني الاظهر
فلا ادلة ان يقول لما كان الفن باحثاً عن الوظائف الموجهة وغير
الموجهة سواء كان اطلاق الفاظ المنوع عليها حقيقة او مجازاً كما
في منع النقل والمدعى فاللايق ان يتعرض بما يجري في التنبهات ايضاً
وان كانت وظائف مجازية بان يقول في تعريف المناقضة هي طلب
الدليل او التنبه على مقدمة الدليل او التنبه وفي تصور المنوع فاذا
اشتغلت بالدليل او التنبه منع او نقض او عورض فلا بد ان يرجع في دفعه
في دفعه الى احد الوجهين اللذين ذكرهما الشارح كما لا يخفى على المتأمل
قوله ويؤيده ان الدليل معتبر الخ لم يقل ويدل عليه لجواز الحمل
الاتي وان لم يكن ظاهر العدم القرينة الظاهرة وايضاً يجوز ان يكون
تلك التعريفات تعريفات للمنوع الجارية في الادلة الكثيرة الوقوع
لالمطلق المنوع لكنه ايضاً غير ظاهر اذا ظاهر انها تعريفات لمطلق

النوع قوله ولو سلم الخ أي لو سلم أن جرياتها فيها على سبيل الحقيقة فلا نسلم أن الاعتراض عما يجري في التنبهات فصور كيف وهي قليلة الجدوى مع أنها معلومة بالمقايضة على ما يجري في الأدلة وما قيل مراده لو سلم أن جرياتها فيها على سبيل الحقيقة وإن نعيم الدليل من التنبه مناسب لمقام التعريف بقربنة الجريان المذكور إلا أنها لم يتعرض لها المص ادم الفائدة المضد بها ففاسد إذ على تقدير نعيم الدليل المذكور في كلام المص يلزم تعرض المص بها لعدم تعرضه بها حتى يكون الاعتراض عنها لقلة النفع فالحق ما اشرنا من كون التسليم منسوطا على كون الجريان بطريق الحقيقة مع ابتداء الدليل المذكور في كلام المص على ظاهره ولا يلزم من ذلك التسليم حيث ذكرنا كون تعريف المناقضة تعريفا بالاختصاص لجواز أن يكون مبنيا على ما اشرنا من كونه تعريفا للمناقضة الجارية في الدليل لا المطلق المناقضة الحقيقية وانت خبير بأن مراد الشارح بالأصل يحتمل أن يكون منوعا كثيرة الجدوى كما اشرنا فلا يكون ما ذكره بعد التسليم مغاير للتوجيه الأول من الشارح قوله مما لا يجدي كثير نفع وإن كان لها نفع في الجملة بناء على أن اظهار الصواب اعم من زيادة الوضوح فباي قدح في تلك الزيادة نافع للسائل في الجملة لكنه نفع قليل وذلك لأن المراد من الدليل والتنبه ههنا ما هو دليل اوتيه بالنسبة إلى السائل في الواقع كما إذا قلنا المعلن العالم متغير لانا شاهد فيه التغيرات من الحركات والابار المختلفة كما ذكره المسعودي ولما كان أصل الحكم بدبيها عند السائل والتنبه أوضح منه والواضح من البدبي أيضا كان النوع المتوجه عليه مندفعه بادي تأمل لأن البدبي لا يتوقف على ترتيب المقدمات بخلاف ما إذا كان أصل الحكم نظريا وبين دليل فان مقدما كثيرا ما يكون نظريات أيضا فيحتاج اندفاع النوع المتوجه عليه إلى انظار دقيقة بل لا يتدفع أبدا والنوع المندفعه بادي تأمل مما لا يسأل بل ربما يحال اندفاعها على علم الخصم

ولذا

ولذا تدفع بهذا الوجه أي بأن يقال أصل الحكم بدبيها وما ذكر في بيانه تنبيه عليه لادليل فلو تأملته علمت وبهذا البيان ظهر أن الفرق بينهما في قلة النفع وكثرته لا في أصل النفع كما توهمه من قال التنبيه لازالة الخفاء الذي هو مانع عن تسليم المدعى فإذا منع أو نقض أو عورض لا يزول ذلك الخفاء فإدام ذلك الخفاء باقيا لم يظهر ثبوت المدعى لدى هو المقصود الأصلي فلم يبق فرق بين التنبيه والدليل في نفع المنوع التنبه انتهى نعم ربما يكون تنبيهها في زعم المعلن في الواقع كما زعم ابن سينا أن ما ذكره الحكماء في بيان امتناع إعادة المعدوم بعينه تنبيه عليها ويكون المنوع ههنا نفع كثير لكنه داخل في الدليل لما عرفت أن المراد ما هو دليل اوتيه في الواقع لا ولو في الزعم ولاجل ما حققناه ههنا قال الشريف المحقق في بعض كتبه المقصود من التنبيه تنبيه السامع لاثبات أصل المطلوب فإذا منع أو نقض أو عورض لا يفوت التنبيه السامع فلا يجدي كثرة نفع فتأمل قوله كمتعلق الظرف اللغو بعينه كما بقوله الحاجة لكن ذلك يتعلق بأن يكون البناء النهجية متعلقه بقوله إذا قلت ملاحظة قوله مثلا أي بأن تقول مثلا مثلا يلزم اختصاص المناظرة بمسئلة الكلام قوله وفيه أن شيئا من الأفعال السابقة الخ يعني فضلا عما في صدر الرسالة ولعل ذلك لاجل أنه لا شبهة في أن الغرض منه بمثل جميع ما سبق كما صرح به الشارح وتمثيل الجمع يقتضي أن يقال هذا المجموع كهذا المجموع ولا يحصل هذا المعنى ههنا إلا بأن يحمل على معنى أن ذلك القول منك ناقلا أو مدعيا غير مستدل عليه أو مستدلا وجريان الوظائف السابقة عليه بأن تقول مثلا الله تعالى متكلم بكلام لزلنا ناقلا عن المقاصد أو مدعيا بدليل أنه أسند الكلام إلى ذاته فان يمتنع أو ينقض أو يعارض بأن يحمل الفاعل الداخلة على الوظائف على العاطفة على تقول والعطف قبل الربط ولاجل ذلك العطف عدل عن صيغ الماضي في قوله منع أو نقض أو عورض في جانب المثال

المضغ الى صارع في جانب المثال فالأثر النهجبة داخله على مجموع الافعال
ومن البين ان مجموع الافعال لا يكون بياناً لنهيج بعضها بل لنهيج المجموع
ايضاً فلذا قال ان شئت من الافعال السابقة لا يصلح لان يتعلق
هذا الطرف بل هو خبر مبتدأ محذوف كما اشرنا وحل الفأ في جانب المثال
على العاطفة لئلا يعترضه لا ينافي حيلها على الفصيحة في جانب الممثل
لعدم ذلك الداعي وبهذا البيان اندفع ما توهموا ههنا من جواز تعلقه
اللفظي بقوله اذا قلت في صدر الرسالة نعم يجوز تعلقه اللفظي بكل
من الافعال السابقة على سبيل التنازع بان يكون البأ داخله على مجموع
الافعال ويكون تعلق المجموع بكل فعل باعتبار جزء معين من ذلك
المجموع مغاير للجزء الذي باعتباره تعلق ذلك المجموع بفعل آخر منها
لكنه تأويل بعيد ومراده انه لا يصلح لان يتعلق بشيء من الافعال بناء
على الظاهر واما ما قيل لو تعلق بقوله اذا قلت يلزم تعلق جارين
بمعنى واحد من غير عاطف ولا يجوز الحاة ففاسد لان البأ في قوله بكلام
للاستعانة قطعاً وههنا نهجبة فلا يكونان بمعنى واحد ولو سلم
فالاولى متعلقة بالمطلق والثانية بالمقيد كقولهم اكلت من ثمره من تقاحه
قوله فلذا فسر التعلق الخ يعني مع ان التعلق اللفظي الواحد
لا يحتاج الى تفسير ولو سلم فهو تفسير بالاعم فلو كان مراده التعلق اللفظي
لما احتاج الى ذلك التفسير لاعم فثبت ان مراده هو التعلق المعنوي الذي
هو الارتباط بوجه من الوجوه لا يقال لو كان مراده التعلق المعنوي
لضاع قيد الظهور من الشارح اذ لا احتمال لعدم ارتباطه من حيث
المعنى وايضاً على تقدير كونه خبر مبتدأ محذوف كما ذكره يرتبط ذلك
بجميع ما في الرسالة لا بما في صدرها فلو كان مراده التعلق المعنوي لضاع
قيد الصدر لانا نقول الاول مدفوع بان قيد الظهور ناظر الى قيد الصدر
لا الى نفس الارتباط اذ يحتمل ان يرتبط بقوله ان كنت ناقلًا فطلب الخ
ويكون ذكر القول ههنا لمجرد التمهيد والتوطئة لتمثيل القواعد وبهذا

الاعتبار صرح تفسير المحشى في بعض النسخ حيث قال اي القواعد
المذكورة ممثلة بان تقول الخ والا فامثل بمجموع القول والقواعد لا مجرد
القواعد والثاني مدفوع بان المراد بما في صدر الرسالة ما في صدرها الى هنا
وقد اشار اليه المحشى لدفع ذلك وفيه ان ما في صدر الرسالة لا يمتد الى آخرها
فالصواب ههنا ان يقال كما ان مجموع الامور المذكورة في جانب المثال
تمثيل لمجموع القول والقواعد ومتعلق به كذلك القول وحده مع قطع النظر
عما عطف عليه تمثيل لقوله اذا قلت بكلام ومتعلق به لما ذكرنا من ان كل
جزء من المجموع المثال متعلق بجزء من المجموع الممثل وتمثيل له فاذا ذكره
الشارح ههنا هو هذا التعلق الكائن في ضمن تعلق المجموع بالمجموع
لان نفس تعلق المجموع بالمجموع حتى يحتاج الى امتداد ما في صدرها
الى آخرها كانه قال الجزء الاول من المثال متعلق بالجزء الاول من الممثل
المشار اليه بقوله اذا قلت بكلام في صدرها وانما اتى به لدفع توهم انه مجرد
تمهيد لتمثيل القواعد لاجزاء من المثال لان ذلك التوهم غير ظاهر
لان القول الصادر من الناقل او المدعى احد طرفي المناظرة فلا ينبغي
ان لا يكون مقصوداً بالتمثيل ههنا بل الظاهر ان كلام القول والقواعد
مقصود بالتمثيل ولعل ما ذكرنا هو وجه التدبر كما ذكره في آخر الحاشية
قوله يعني ان قوله الخ لما توجه عليه ان حل الارتباط في كلامه
على رعاية الناظر بين الصيغ الواقعة في جانبي المثال والممثل مما لا يحصل له
عند المحصلين بل هو من قبيل الخيالات الشعرية ولا يحصل لها عند
مقام الافادة والاستفادة دفعه بانه ينساق الى فائدة يعتد بها هي ان يحمل
قوله بان تقول على صيغة الخطاب لاعلى الغيبة والتكلم بناء على احتمال
ترك الاعجام ففي ذلك الحمل شرح لكلام المص وفيه ان ذلك الشرح
مستغنى عنه لان الظاهر ان يكون على صيغة الخطاب لانه نظير قوله
اذا قلت بكلام الخ في الصدر ولو سلم فليس فيه فائدة يعتد بها اذا تمثيل
حاصل باي طريق كان سواء كان على صيغة الخطاب او على صيغة الغيبة

او التكلّم قوله لكن لا يلايم قوله في آخر التمثيل الخ فانه مع كونه مرتبطا بقوله في الصورتين صرت مانعا الخ يخالفه في الصيغة لانه على صيغة الغيبة بدليل قوله بان يقال لانسلم ان الكلام مركب من الحروف الخ ومثل هذا الدليل لم يوجد في كلام المص فيما ذكره في مقابلة النقص بقوله فيمنع مستنداته حفي في يجوز حله على صيغة الخطاب المطابقة لصيغة المثل ولذا خص عدم الملازمة بما في آخر التمثيل اعني بما في مقابلة المعارضة ولم يقل ياباه لان ذلك الدليل مرجح لصيغة الغيبة لا موجب لها اذ لا فساد في ان يقال فتمنع بان يقال لكن الظاهر اتحاد المنع والقول في الصيغة وبهذا ظهر فساد ما قيل قوله بان يقال نص في كون المنع على صيغة الغيبة بنى ههنا كلام هو ان الحاكم بهذا التعلق والارتباط هو الشارح فحمل مراده من الارتباط على الارتباط من جهة التناظر بين الصيغ كما لا يلزمه ما ذكره المص في آخر التمثيل لا يلزمه ما ذكره الشارح في مقابلة النقص لان مثل ذلك الدليل موجود في كلامه هناك حيث قال بان يقال لانسلم انه اضافة فتخصيص عدم الملازمة بما في آخر التمثيل من غير تخصيص كما لا يخفى اللهم الا ان يكون مراده من هذا الاستدراك اظهر ما مانع عن قصد الشارح من الارتباط الارتباط من هذه الجهة لا اظهر ما مانع عن حمل المحشى مراد الشارح من الارتباط على الارتباط من هذه الجهة اذ التخصيص على الاول وجبه لا على الثاني فتأمل فانه دقيق لكن الظاهر من قوله والمراد من الارتباط الخ هو الثاني ويمكن ان يقال مراده من الاخر الاو اخر وقوله بان يقال نظرف مستقر صفة لقوله فيمنع يعني لكن لا يلزمه قوله فيمنع الملابس بقوله بان يقال سواء في المتن اوفي الشرح فلا إشكال ولك ان تقول ما في الشرح متروك بالمقايضة الى ما في المتن ولم يعكس لاتفاق المص والشارح فيه ثم انه لم يعتبر الوفاق والخلاف في صيغة الماضي والاستقبال بل اقتصر على اعتبار الوفاق والخلاف في الغيبة والخطاب كما في باب الالتفات ولو اعتبر ذلك

ايضا

ايضا لارتفاع عدم الملازمة ولعله رجح جانب المعنى على جانب اللفظ لان كلمة اذ في قوله اذا اشتغلت الخ اخرجت الشرط والحزاء مع ما عطف عليه من معنى الماضي الى معنى الاستقبال فقد توافقت الافعال في جانبي المثال والمثل في معنى الاستقبال وكذا الكلام في قوله في الصورتين صرت الخ سواء حل الفأ على العاطفة او على الفصيحة المبينة عن الشرط المحذوف كما قدره الشارح او على التفرع اذ المتفرع على المستقبل مستقبل تأمل قوله فان قدر قد عرفت وجهه وقيل اشارة الى اولوية الوجه الاول لان الوجه الثاني يقتضي حل قوله وهذا شروع على التأكيد والتأسيس خبر منه اقول قد عرفت ان لا فائدة يعتقد بها في الاول وما ذكره من الاقتضاء مدفوع بانه انما يكون توكيدها لفهم تمثيل جميع ما سبق من مجرد قوله هذا متعلق بما سبق وليس كذلك لان التعلق اعم من التمثيل وان تخصص به بعد بيان وجهه بقوله وهذا تمثيل لجميع ما سبق كما صرح به المحشى وقيل اشارة الى مرجوحية الثاني ببعده عن كلام الشارح وفيه انه ليس ههنا معنى اقرب من الارتباط بطريق التمثيل وايضا كيف يكون الاول راجعا مع عدم ملازمته لما في آخر التمثيل فالحق ان الثاني راجع والمنازع فيه متعسف قوله وانقول المذكور وهو قوله ولا يمنع النقل والمدعى الاجازا بالمعنى الذي اخبره الشارح ليس من مقاصد الفن بل هو من فروع علم البيان الحاربية في كل علم وفي كل كلام بخلاف قوله فان كنت ناظرا الخ فان المطالبة على النقل والمدعى من الوظائف الوجهة عندهم الحاربية في بحثهم وان لم يسموها باسم خاص بطلق عليها حقيقة وقد مر غير مرة ان الفن باعث عن الوظائف الوجهة وغير الوجهة سواء كان اطلاق الفاظ المتنوع الثابتة عليها بطريق الحقيقة او بطريق المجاز ولذا جعل طلب الصحة والدليل من المقاصد كما يأتي قوله كطلب الصحة وطلب الدليل على المدعى والمنع المجرد اقول هذه الامور واضحة مستغنية عن التمثيل الذي هو

ذكر الجزئي لا يوضح الكلي ومراده من الجمع هو الجمع المحتاج الى الايضاح
بقرينة اضافة التمثيل اليه ولو سلم افراد الشارح اعم من التمثيل صراحة
او اشارة وفي قوله فيمنع مستندا نصريح بتمثيل المنع مع السند و اشارة
الى المنع المجرد بل الى سائر المطالبات اذ بتجريده عن السند يكون منعاً
مجرداً أو بتجريده عن خصوصية المقامة يكون طلب الدليل وبتجريده
عن خصوصية الدليل المطلوب يكون مطلق الطلب الصالح لطلب الصحة
واما ما قبل فيه ان طلب الصحة وطلب الدليل انما ذكر في ضمن قوله
ان كنت ناقلاً في طلب الصحة او مدعياً فالدليل الخ وقد عرفت ان ذلك
القول ليس من مقاصد الفن فظاهر الفساد اذ ما لم يكن من المقاصد
هو قوله ولا يمنع لنقل المدعى الاجازا لا قوله ان كنت ناقلاً في طلب الخ
لما عرفت تحقيقه آنفاً ومراده من مثال منع النقل والمدعى مجازاً ان يطلب
صحة النقل عن المقاصد او الدليل على دعوى ان الله تعالى متكلم بكلام
ازلى مع التنبيه على ان اطلاق المنع على كل من هاتين المطالبتين
مجازي لا حقيقي بان يقال بعد قوله ناقلاً في طلب الصحة منعاً مجازياً او بعد
قوله او مدعياً في طلب الدليل منعاً مجازياً وقد يدفع الكل بان مراد الشارح
من المقاصد التي ذكرها في الحاشية في الجواب الاول هو الوظائف الثلاث
اعني المناقضة والنقض والمعارضه لان المقاصد الاصلية هي هذه الثلاثة
وهي السابعة فيما بينهم لكنه غير حاسم لتوجه المنع المجرد قال الشارح
وهو ما لا سبق على وجوده عدمه اى على وجوده في الخارج لان المراد
من الازلى ههنا معنى القديم الذي هو قسم من الوجود الخارجي فكل قديم
ازلى بمعنى ما لا يسبق على وجوده وتحقيقه في نفس الامر عدمه فيها
ولا عكس كما في الاعدام الازلية ولاجل ان الازلى ههنا معنى القديم اورد
عليه البحث الاتي قال المص ناقلاً عن المقاصد الخ لا يخفى ان قوله
الله تعالى متكلم بكلام ازلى هو المنقول عن المقاصد لا الكلام الدال
على الحكاية فهذا الكلام من المص بمنزلة التصريح بان مراده من الكلام

في قوله اذا قلت بكلام الخ في صدر الرسالة ما ينقسم الى المنقول والمدعى
كما ذهب اليه الفاضل العصام لا ما ينقسم الى النقل والمدعى كما ذهب
اليه الشارح والمحشي وان قوله ناقلاً او مدعياً بمعنى ناقلاً او مدعيه
لا بمعنى ناقلاً فيه او مدعيه فيه تأمل قوله ولقائل ان يقول الخ
نقض اجمالاً للدليل السابق وحاصله اوضح هذا الدليل لثبوت به
الكلام اى لحصل من العلم به العلم بالمدعى واللازم باطل لانه مستلزم
للدور الباطل لان ثبوت الكلام به يتوقف على ثبوت الشرع وثبوت
الشرع يتوقف على ثبوت الكلام على ما في التلويح يتبع من قياس
المساواة ان ثبوت الكلام بهذا الدليل يتوقف على نفسه لصدق المقدمة
الاجنبية في مادة التوقف والتقدم وليس المراد من ثبوت الشرع والكلام
تحققهما في الواقع بل ثبوتهما عند المستدل اعني العلم بثبوتهما
في الواقع كما اشار اليه بقوله فاثبات الكلام بالشرع الخ اذا اثبات
هو العلم بالثبوت كالايجاب وقد يدفع هذا النقض بمنع الصغرى مستندا
بان الاستدلال بالشئ لا يستلزم التوقف اذا الحكم الواحد ثبت باداة
متعددة من غير توقف على واحد معين منها لا يمكن ثبوته بالآخر
وان توقف الحكم النظري على دليل ما وفيه نظر اما ولا فلان ليس
المراد الزام الدور لمطلق الثبوت سواء بهذا الدليل او بدليل اخر حتى
يتوجه ذلك بل المراد الزامه لثبوته بهذا الدليل المشتل على قيد الشرع
والالم يكن الايراد ابطالاً للدليل ونقضاً له بل ابطالاً لثبوت المدعى مطلقاً
مع ان الظاهر ان المراد هو ابطال الدليل باستلزام الدور كما اشترنا
ومن البين ان ثبوت الكلام بهذا الدليل اعني وقوع الاسناد في الشرع
يستحيل بدون العلم بان هناك شرعاً شرعه الله تعالى لعباده وان الكلام
الذي وقع الاسناد فيه من جلته فالصغرى المنوعة ثابتة قطعاً نعم على
هذا يمكن دفع ذلك النقض بان ثبوت الشرع انما يتوقف على ثبوت الكلام
بدليل ما لا على ثبوته بهذا الدليل ليلزم الدور فيمكن الكلام ثابتاً بدليل

آخر قبل ثبوته بهذا الدليل فلا دور وللناقض ان يعود بان المراد لوضح
هذا الدليل لا يمكن ثبوت المدعى به ابتداء اى على تقدير كونه مجمولا غير
معلوم بدليل آخر قبله اصلا لكن اللازم محال مستلزم للدور لان
ثبوته بهذا الدليل ابتداء يتوقف على ثبوت الشرع قبله كما هو مقتضى
التوقف وثبوت الشرع قبله يتوقف على ثبوت الكلام قبله ايضا اما
هذا الدليل فيلزم الدور الباطل او بدليل آخر قبله فلا يكون المدعى
ثابتا بهذا الدليل ابتداء وهو خلاف المفروض فعلى تقدير ثبوته بهذا
الدليل ابتداء يلزم ان يثبت به قبل ثبوته به فيلزم الدور واما ثانيا فلانا
لو سلمنا ان المراد الزام الدور لمطلق الثبوت فنقول لا يمكن ثبوت الكلام
بدليل عقلي ولا بدليل منقول عن تصور كذبه بل بدليل شرعي فثبوت
الكلام بدليل ما يتوقف على ثبوت الشرع قطعا اذ ليس هناك من لا يتصور
كذبه غير الشارع وثبوت الشرع يتوقف على ثبوت الكلام بدليل
ما فيلزم الدور ولذا لم يلتفت المحشي في الجواب الى هذين الدفعين
بل احتاج الى منع الكبرى او التقريب بوجه آخر كما أتى واما ما قاله بعض
الفضلاء من العلم بكون الكلام صفة ازلية يتوقف على ثبوت الشرع
وثبوت نفس الشرع يتوقف على ثبوت نفس ان الكلام لا على علمه فلا دور
اصلا فليس بشئ اصلا لما قررنا قوله ويمكن ان يجاب عنه الخ
اجاب عن هذا الاراد بثلاثة اجوبة في بعض النسخ وفي البعض الآخر
اقتصر على الاخيرين اما الجواب الاول فبمنع الكبرى مستندا بان ثبوت
شئ من اقسام الشرع لا يتوقف على ثبوت الكلام كما هو مقتضى سوق
كلامه والاخير ان يمنع الكبرى تارة والتقريب اخرى لكن الثاني
بان يقال لو سلم ان ثبوت الشرع يتوقف على ثبوت الكلام فان اريد توقفه
على ثبوت الكلام النفس فتلك الكبرى ممنوعة اذ لا يستفاد الاحكام
الشرعية الا بما حصل الى سمع الامة وهو ان الكلام اللفظي وان اريد توقفه
على ثبوت اللفظي فالكبرى مسلمة لكن التقريب حيث منوع اذ المقصود

بالاثبات ههنا هو الكلام النفسى لا اللفظي ليلزم الشئ الدور وغايته
توقف ثبوت النفسى على ثبوت اللفظي لا على نفسه فلا دور والثالث
بتحري الصغرى بان المراد من قيد الشرع فيها السنة فلو سلمنا ان ثبوت
الشرع المتحقق في ضمن الكتاب يتوقف على ثبوت الكلام النفسى فان اريد
بالكبرى ان ثبوت الشرع المتحقق في ضمن السند يتوقف على ثبوت
النفسى فتلك الكبرى ممنوعة بل فاسدة فلا يمكن حل مراد صاحب
التلويح عليه بل مراده ان ثبوت الشرع المتحقق في ضمن الكتاب يتوقف
على ثبوت الكلام وان اريد ذلك فالكبرى مسلمة لكن التقريب ممنوع
ايضا لعدم تكرر الاسط الذي هو شرط الاستلزام وبالجملة فلما يلزم
الدور او كان المراد من الدليل هو الاسناد في الكتاب او كما ثبوت جميع
اقسام الشرع موقوفا على ثبوت الكلام والكل ممنوع كما لا يخفى قوله
بان ثبوت الشرع لا يتوقف على ثبوت الكلام كما لا يخفى على التأمل الصادق
وكلام المحقق لا يكون سندا على المص وغيره من المتكلمين في اثبات
الكلام بالشرع هذا هو عبارة الجواب الاول المذكورة في بعض النسخ
واورد عليه بعض الافاضل بانه ان اريد ان ثبوت الشرع كذا او غيره
لا يتوقف على ثبوت الكلام فباطل ضرورة ان ثبوت الكتاب يتوقف
على ثبوت مطلق الكلام وان اريد ان ثبوت مطلق الشرع ولو في ضمن
السنة لا يتوقف عليه فسلم لكنه ليس كلاما اخر سوى قوله ولو سلم
فالمراد بالشرع الخ انتهى اقول يمكن دفعه بان يختار الاول ويقال
مراد المحشي ان ثبوت شئ من اقسام الشرع من الكتاب والسنة
لا يتوقف على ثبوت ما هو المدعى ههنا وهو كون الكلام صفة ازلية
والالم يثبت الكتاب عند المعتزلة المنكرين لاتصافه تعالى بالكلام
ولا عند الكرامية المنكرين لاتصافه تعالى به ازلا وابدا حيث ذهبوا
الى اتصافه تعالى باللفظي الحادث كما أتى واللازم باطل وايضا يلزم
ان لا يثبت كون القرآن كتاب الله وشرعه عند البلغاء بدليل اعجازه مع

انه ثبت عند كثير منهم بذلك الدليل فاسلموا وذلك لان العجز لا يتوقف
على كونه وصفا قائما بذاته تعالى ازلا وابدا لثبوته في خلق كل مخلوق حيث
لا قدرة لاحد على الاتيان بمثل غلة او ورقة شجر فالثابت بالعجز كونه
كلاما من عند الله لا من عند غيره سواء كان وصفا قائما بذاته تعالى
ازلا وابدا كما ذهب الاشاعرة او حادثا كما زعم الكرامية او لم يكن وصفا
قائما بل مخلوقا في جسم من الاجسام كما زعم المعتزلة فالحق ان كلام المحقق
ان حل على معنى ان ثبوت الشرع يتوقف على ثبوت كون الكلام صفة
ازلية كما هو المدعى هنا وكما يشير اليه في الجواب الثالث حيث يقول
واما السنة فلا يتوقف ثبوتها على ثبوت صفة الكلام فهو ظاهر المنع
فيسقط اعتراض الفاضل لما ذكرنا وان حل على معنى ان ثبوت الشرع
يتوقف على ثبوت مطلق الكلام من غير تقييد بكونه وصفا ازليا او غير
وصف فلا يقبل المع كاذره الفاضل فعلى هذا يكون معنى قوله
وكلام المحقق لا يكون سندا الخ انه لا يكون سندا يقوم على خلافهم
في هذه المسئلة لانه ان كان بالمعنى الاول فهم لا يسلمونه لما ذكرنا وان كان
بالمعنى الثاني فليس يمكن لا يصلح لكبرى هذا النقص فكيف يكون سندا
على خلافهم هنا وللفاضل ان يعود ويقول اما اول فلان نفي التوقف
من المحشى لو نفي على المعنى الاول لبطل جوابه الثاني المبني على تسليم
ذلك لان نسائه على المعنى الاول يوجب حل جوابه الثاني على ان يقال
لو سلم ان ثبوت الشرع يتوقف على ثبوت كون الكلام صفة ازلية فانما يلزم
الدور لو توقف على ثبوت كون الكلام النفسي صفة ازلية وهو ممنوع بل
لا يتوقف الاعلى ثبوت كون الكلام اللفظي صفة ازلية وهذا الجواب كما
ترى غير صحيح على شيء من المذاهب لان الكلام اللفظي الحادث لا يمكن
ان يكون صفة ازلية له تعالى لا عند الاشاعرة والمعتزلة ولا عند الكرامية
فلا بد ان يكون نفي التوقف منه مبنيا على المعنى الثاني فيتوجه ما ذكرنا
وعدم صلاحية المعنى الثاني لكبرى النقص لا يكون دليلا على ان نفي

التوقف منه مبني على المعنى الاول لانه مبني على توهم الناقض صلاحية
ولو سلم فليس نفي التوقف منه عين منع الكبرى والالكان حتما بطلان
الكبرى وهو غصب بل ذلك النفي مستند لمنعها يعني لا نسلم ان ثبوت
الشرع يتوقف على ثبوت كون الكلام صفة ازلية كيف ولو توقف
عليه لتوقف على ثبوت مطلق الكلام توقف ثبوت الخاص على ثبوت
العام بناء على ان الكلام القائم بذاته تعالى ازلا وابدا اخص من مطلق
الكلام خصوصا المقيد من المطلق مع ان ذلك التوقف غير واقع قطعيا
واما ثانيا فلو سلمنا ان نفي التوقف منه مبنيا على المعنى الاول منع صحيح
لكبرى فذلك المنع غير حاسم لمادة الاشكال اذ للناقض ان يعود
ويقول ثبوت كون الكلام صفة ازلية بدليل شرعي محال اذ لو ثبت به
لثبت به مطلق الكلام لان مثبت الاخص مثبت للاعم قطعيا لكن ثبوت
مطلق الكلام به محال مستلزم للدور لان ثبوت ذلك المطلق بدليل
شرعي يتوقف على ثبوت الشرع وثبوت الشرع يتوقف على ثبوت
مطلق الكلام بدليل شرعي فيلزم الدور فلا مخلص عن ايراد الفاضل
وقد يجاب بان مراد المحشى ان ثبوت الشرع لا يتوقف على ثبوت مطلق
الكلام لجواز ثبوت الشرع بالهام الله تعالى لنبه عليه السلام كما
كان ايهض الانبياء عليهم السلام وفيه نظراذ لا زاع لاحد من المتكلمين
في الامكان الذاتي لذلك الالهام وانما مراد صاحب التلويح اثبات
التوقف بمعنى نفي الاسكان الوقوعي لثبوت الشرع المنقسم الى الكليات
والسنة بدون ثبوت كلام الله فمنع المحشى التوقف بناء على ذلك لامكان
الذاتي يكون منعاً لمقدمة غير ملتزمة عند الناقض ولا عند صاحب
التلويح على ان ثبوت قسم الكليات يتوقف على ثبوت مطلق الكلام
ولو كان ثبوت الكلام بطريق الالهام فليستأمل في هذا المقام قوله
ولو سلم فانما يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي الذي هو دليل النفسى
وذلك لان قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما يدل بناء على الاصل

على اتصافه تعالى بالكلام النفسى بمجرد العلم بكونه كلاما من عند الله
 لامن عند غيره سواء كان ذلك الكلام الدال متفرعا على الكلام النفسى
 كما ذهب الاشاعرة او كان مخلوقا في جسم من الاجسام من غير تفرع
 عليه كما ذهب المعتزلة ولذا ثبت الشرع عند المعتزلة مع انكارهم الكلام
 النفسى لا يقال لما كان اللفظى متفرعا على النفسى عند الاشاعرة كان
 ثبوت اللفظى موقوفا على ثبوت النفسى توقف الفرع على الاصل فيعود
 الزام الدود عليهم وان لم يعد على غيرهم لانا نقول ذلك التفرع خارجى
 عندهم لا على المحذور انما يلزم من الثانى لامن الاول وقد عرفت
 وجه عدم التوقف العلمى آنفا من ان اللفظى ثابت بمجرد العلم بكونه
 كلاما من عند الله تعالى وذلك العلم لا يتوقف على العلم باتصافه تعالى
 بالكلام وبهذا يتدفع ما اورده بعضهم ايضا من ان اللفظى قالب النفسى
 فبالواسطة يتوقف ثبوت الشرع على ثبوت النفسى انتهى واما ما ذكره
 ذلك البعض في دفعه من ان التوقف ممنوع لجواز ان يخلقه الله تعالى
 على لسان ملك او رسول فانما يدفعه اذا حيل التوقف على نفي الامكان
 الذاتى الاعلى نفي الامكان الوقوعى الموجب لارتفاع الموانع بحيث لو فرض
 الممكن لم يلزم محال واو فرض ذلك ههنا يلزم نفي صفة الكلام
 ولا يرتضيه الاشاعرة واورد على الحشى بان في قوله ان ثبوت الشرع
 انما يتوقف على ثبوت الكلام اللفظى بحثا فان المراد بالشرع ههنا على
 ما يستفاد مما ذكره في الجواب الاتى انما هو الكتاب الذى هو الكلام
 اللفظى فيلزم دعوى توقف الشئ على نفسه واجيب عنه بان يفرق
 بالجزئية والكلية ويقال المراد بالشرع ههنا ما هو غير الكلام اللفظى
 وفيه ان انقسام الشرع الى الكتاب الواصل الى الامة وهو اللفظى
 والى السنة يظل ذلك الجواب بل الصحيح ههنا وفي الجواب الاتى ان يقال
 قولنا الله تعالى متكلم بكلام ازل اعم من القرآن وغيره من الانجيل والتوراة
 وغيرهما مما لا ينفد بفساد مداد البحار وثبوت كون القرآن مثلا كتاب الله

وشرعه يتوقف على ثبوت ان له تعالى كلاما مطلقا للقطع بان الحزم بكونه
 شرعا وكذا يستحيل مع التردد في ثبوت مطلق كلام من عند الله صالح
 للتحقق في ضمن القرآن والانجيل وغيرهما بل هو مسبوق بالحزم بثبوت
 هذا المطلق سبق ثبوت العلم على ثبوت الخاص نفي كلام هو ان هذا
 الجواب لا يصح على القول بان اتحاد اللفظى مع النفسى كما ذهب اليه
 محمد الشهرستاني وتبعه المص وسيجيء تفصيله الا ان يقال غايته ما اقتضاه
 ذلك القول اتحادهما بالماهية لا بالهوية كيف وتشخص النفسى القائم
 بذاته تعالى يقتضى القدم والا حجاب بالحجب لما نعه عن سماعه
 وتشخص اللفظى القائم بالاجسام يقتضى الحدوث والظهور على كل
 سماع فبمعزى مغايرتهما بالهوية والتشخص يصح الجواب المذكور مع انه
 يجوز ان يكون مدارا للنسليم قوله ولو سلم فالمراد بالشرع الخ
 اقول الظاهر ان مراد المحقق التفاضل من الشرع هو مجموع الكتاب
 والسنة ومن توقفه على الكتاب توقف ثبوت الكل على ثبوت الجزء وجبته
 لا يتوهم توقف الشئ على نفسه ولا يحتاج في دفعه الى التكلف الذى ذكرناه
 آنفا فالظاهر ان يقول ههنا ولو سلم فيجوز ان يثبت الكلام بالشرع
 باعتبار جزء السنة لا باعتبار جزء الكتاب ولا باعتبار جميع اجزائه بل يلزم
 الدور ثم اقول والجواب التحقيق ههنا ان يقال ولو سلم ان المراد بالشرع
 هو الكتاب وان ثبوت الكتاب يتوقف على ثبوت الكلام فانما يلزم الدور
 لو توقف ثبوت الكتابات على ثبوت المدعى ههنا عني كون الكلام صفة ازلية
 وهو ممنوع كيف وهو لا يتوقف على ثبوت كونه صفة فصلا عن ثبوت
 كونه صفة ازلية وانما يتوقف على ثبوت ان الكلام الذى استدل به
 على المدعى كلام من عند الله لامن عند غيره وهونان بالنسبة المتواترة
 الثابتة بالمعجزات وتلك السنة هي حكاية النبي عليه الصلوة والسلام
 ذلك الكلام عن الله تعالى وتلك الحكاية من الامور التبليغية المصدقة
 بالمعجزات كما يأتى ولذا استدل المص بهذه الامة ولولا قوله نعم لا يلازم

الح لا يمكن حل جوابه الثالث على هذا فتأمل جدا قوله بل يكفي
فيها الح لان السنة هي الطريقة المنقولة عن النبي عليه السلام
سوى الكتاب قوليا وفعليا وتقريرا والنبي انسان بعثه الله تعالى
الى الخلق لتبليغ الاحكام فلا يثبت عند العقل كونها سنة الا بمجموع
الاثباتين احدهما اثبات ان للعالم صانعا عليما بمصالح العباد في النشأتين
وبافعالهم الظاهرة والباطنة وبكيفية وضع الاحكام عليهم قادر اعلى وضع
تلك الاحكام بارسال الرسل والانبياء عليهم الصلوات والتسليمات وعلى
ترتيب الجزاء على اعمالهم وثانيهما اثبات ان الانسان الذي اتى بهذه الطريقة
مبعوث لتبليغ احكامه الى الخلق واثبات الاول بالبراهين العقلية واثبات
الثاني بالمعجزات كما فصل في الكتب الكلامية وقد يقال اظهار المعجزة
على يد الانبياء عليهم السلام انما كان تصديقهم في دعوى النبوة لا في جميع
الاحكام والاختبار كخبرهم بان الله تعالى متكلم اقول هذا غفول
عن ان دعوى النبوة مشتملة على دعوى تبليغ جميع ما اوحى اليه كما هو
مقتضى معنى النبوة فالمعجزة الدالة على صدقهم في دعوى النبوة دالة
على صدقهم في جميع الامور التبليغية ولهذا قال المحقق الشريف في شرح
المواقف وتبعه المولى الخيال المعجزة تدل على صدقهم في دعوى النبوة
وسائر الامور التبليغية وان لم تدل على صدقهم في الاحكام الغير
التبليغية وصدقهم فيها ثابت بادلة قطعية اخرى فافهم انتهى ومن البين
ان كونه تعالى متكلما من الامور التبليغية ولذا جعلوه من المسائل
الاعتقادية الكلامية الواجبة الاعتقاد ولو سلم فراد المحشى ان اثبات
الصانع بالبراهين والنبوة بالمعجزات كاف في اثبات مطلق السنة وان لم تكن
من الامور التبليغية لثبوت الكل بمدخلية المعجزات سواء كان ثبوتها
باستقلال المعجزات كثبوتها عند الذين شاهدوا النبي عليه السلام ومعجزاته
او بواسطة انضمامها الى شئ اخر كثبوتها عند الذين لم يشاهدوها
مذروية ان مجرد ذلك غير كاف بالنسبة اليهم بل يحتاج ثبوتها عندهم

الى ثبوت النقل عند عليه السلام ولذا لم يثبت سنة الاحاديث الموضوعة
مع ثبوت الصانع والنبوة ومراد الشريف ان المعجزة لا تدل بالاستقلال
على صدقهم في الامور الغير التبليغية لانها لا تدل عليه مطلقا بالاستقلال
ولا بواسطة انضمام امر اخر لان الادلة القطعية الدالة عليه لا تحصل
في حق كل واحد وانما تحصل في حق من ظهر على يده معجزات فثبوت الكل
بمدخلية المعجزات فلا اشكال قوله نعم لا يلائمه الح اى لا يلائم
الجواب الاخير المبني على حل الشرع في الدلائل على السنة قوله وكلم الله
موسى تكليما لانه يدل ظاهرا على انه استدل بالكتاب اى بالاسناد الحقيقى
في الكتاب لا بالسنة ولا بطلاق الشرع الصالح للكتاب والسنة كما
قدره المحشى لاجل هذا الجواب الاخير فالظاهر ان الدور مدفوع عند
المص باحد الجوابين الاولين لانهما الجواب وقد عرفت انه مدفوع عنده
باجواب الرابع الذى ذكرناه وانما قيد بقوله ظاهر الاحتمال ان يكون
ذلك القول من المص اقتباسا على التحقيق على ان يكون دليلا اخر ثابتا
بالسنة واعلم انه لم يتعرض الجواب بحمل الشرع على اجماع الامة مع
ان المص صرح في المواقف بثبوت هذه المسئلة بالاجماع وكذلك صرح به
العلامة التفتازانى في شرح المقاصد وشرح العقايد وامله بناء على
المعاصرة او كلامه في ثبوتها عند الاصحاب الذين ليس لهم دليل سوى
الكتاب والسنة ولا يجدى اسناد الاجماع اى احدهما بالنسبة اليها
لان استنده الى احدهما لا يوجب توقف ثبوتها عندنا على ثبوت ما استند
هو اليه بل ربما استدل به عند المعجز عن الاستدلال بالكتاب والسنة ولذا
جعلوه دليلا شرعيا رأسه قوله واقام يصرح بكلمة نحو او مثل الح اعله
جواب سؤال مقدر بانه لو كان مراد المص الاستدلال بالكتاب لصرح بمثل
كلمة نحو او مثل قد دفعه ان عدم التصريح لا يهمل الاقتباس اى ايقاع في وهم
السامع مع عدمه في الواقع فانه لا يخلو عن اطافة لانه ليس استدلالا
بالكتاب اقول والا حسن انه للاشارة الى دفع الدور المذكور بان الاستدلال بهذا

الكلام لا يتوقف على ثبوت كونه كلام الله تعالى بل يثبت به المدعى بمجرد
ثبوت كونه كلاما صادرا عن الرسول المؤيد بالمجرات فيؤول الى الاستدلال
بالسنة كما هو الجواب الثالث وبهذا يندفع عدم الملازمة الذي ذكره
كما لا يخفى واعلم ان قوله اسند الخ يحتمل ان يكون على صيغة المعروف
فلا استدلال به بالكتاب فقط لانه فاعله اما ضمير عائذ الى الله تعالى كما هو
الظاهر المتبادر واما قوله وكلم الله الخ بتأويل هذه الآية على ان يكون
اسناد الاسناد الى الآية مجازا عقليا كما ذكره الفاضل العصام فهنا
ويحتمل ان يكون على صيغة المجهول فلا استدلال به يحتمل الاستدلال
بالكتاب والسنة لما تواتر عن الانبياء عليهم الصلوات من اجماعهم على
نسبة الامر والنهي وغيرهما مما هو من جنس الكلام الى الله تعالى
وعلى الاحتمالين فقوله وكلم الله موسى تكليما اما من كلام المص بان يراد
معناه ويعطف جملة كلام الله اسند بطريق الاقتباس حقيقة فحينئذ
يكون استدلالا اخر ثابتا بالكتاب او السنة لاستدلالا اخر باحدهما
كما وهم لانه على تقدير الاقتباس اخبار من المص بوقوع التكليم في الواقع
لا بوقوع ما يدل عليه في الشرع ليكون استدلالا باحدهما واما
من كلام الله تعالى بان يراد لفظه فلا يكون استدلالا اخر بل تعدى استدلال
الاول فحينئذ نقول هو اما بغير تقدير شيء اصلا ليكون فاعلا لاسند
المعروف كما رجحه الفاضل العصام واما مع تقدير حرف الجر ليكون
ظرفا لاسند المعروف او المجهول اى اسند في هذه الآية كما نقول فلا استدلال
على التقديرين هذه الآية لا بمطلق الكتاب ولا بمطلق الشرع واما مع
تقدير كلمة نحووا ومثل او القول المعروف او المجهول اى قال اوفيل وكلم الله
الخ على ان يكون حذف هذه الاشياء لايهام الاقتباس كما هو الظاهر
من كلام الشارح ههنا اكن ان كان مع تقدير كلمة نحووا ومثل يكون تمثيلا
وايضا حال وقوع الاسناد الحقيقي في الكتاب اوفى شرع فيكون الاستدلال
ههنا بمطلق الكتاب او بمطلق الشرع لان التمثيل بهذه الاية لا يخص

المثل بها

المثل بها وان كان مع تقدير القول ففيه ثلثة اوجه الاول ان يكون
جملة القول والمقول بيانا لوقوع الاسناد بطريق التعليل كانه قال
اذ قد قال اوفيل وكلم الله الخ فحينئذ يكون الاستدلال ههنا ايضا
بمطلق الكتاب او بمطلق الشرع اذ يجوز تعليل الاعم بالاخص فاخصاص
التعليل بها الآية لا يوجب اختصاص التعليل بها الوجه الثاني ان يكون
تلك الجملة عطفا بيان لجملة اسند على ان يكون المراد من جملة اسند هو
الاسناد في هذه الآية انه ذكر في الجملة الاولى على سبيل الاجمال والايهام
ثم بين في الجملة الثانية الوجه الثالث ان يكون تلك الجملة بدلا عن الجملة
الاولى ليكون المقصود اصلي من الدليل ههنا هو ذلك القول وذكر
الاسناد للتمهيد لان البدل هو المقصود بالنسبة وذكر المبدل منه
للمتمهيد والتوطئة كانه قال بدليل انه قال اوفيل وكلم الله موسى تكليما
وعلى هذين الوجهين الاخيرين يكون الاستدلال ههنا بوقوع الاسناد
في هذه الآية لافي مطلق الكتاب ولا في مطلق الشرع وما يستفاد
عن حاشية الشارح من ان النقيض الاقوى في المتن يجريان خلاصة الدليل
المذكور في الخلق لا يجريان عينه فيه يدل على انه حل هذا القول ههنا
على احد الوجهين الاخيرين لان اسناد الخلق في الآية الاخرى لافي هذه
الآية فالجاري فيه خلاصته التي هي الاسناد في مطلق الكتاب اوفى
مطلق الشرع لاعمينه لما عرفت وبهذا يندفع ما سيورده المحشي عليه
من ان الدليل المذكور جار فيه بعينه لا بخلاصته ولا يأتى الوجه الثالث
قول الشارح ههنا هذا بيان اسناده الى ذاته لان البدل ايضا لا يخلو
عن التقرير والايضاح كما تقر في موضعه هكذا يجب ان يفهم هذا المقام
فافهم قوله بسند ان المسند الخ يشير الى ان هذا المنع غير مناسب
من المص فانه يسند تجويز المجاز في الطرف اوفى الاسناد كما يذكره
الشارح وهذا المنع بسند ان المسند في هذه الآية هو التكليم لا الكلام
المقصود اثباته ههنا وهذا المنع متوجه وان لم يكن هناك مجاز اصلا

قوله وفيه ان الظاهر ان يقول الخ اراد على الشارح على وجه يدفع
عن المص المنع الذي اشار اليه بقوله على تقدير تمامه بان ذلك المنع منع
مقدمة غير ملتزمة عند المص اذ ليس في كلام المص في جانب المدعى
بقوله الله تعالى متكلم بكلام ازلى ما يدل على انه ادعى كون الكلام صفة لله
تعالى ولا في جانب الدليل ما يدل على انه قصد اسناد الكلام بل مدعا
كون المتكلم بالكلام صفة لله تعالى فالظاهر ان مراده من الكلام
في جانب الدليل هو معنى التكلم كما هو قد يستعمل فيه لبوافق الدليل
المدعى ولا يدل عليه قوله بكلام ازلى لان البناء فيه اما للاستغانة كما
في قولهم الله تعالى عالم بعلمه مراد بارادته متكلم بكلامه لا بذاته الى غير
ذلك ومدخول بآلة الاستعانة لا يجب ان يكون صفة للفاعل والا لكان
القلم صفة للكاتب في قولهم كتبت بالقلم واما الملائكة والمصاحبة اي
متكلم ملاسبا بكلام ازلى فلا يجب ان يكون مدخولها صفة ايضا كما في قولهم
خرج زيد بعشيرته واما تعدية التكلم به على ان يكون المراد من الكلام
هو الحاصل بمصدر التكلم والحاصل بالمصدر ايضا لا يجب ان يكون
صفة للفاعل بل قدم يقوم بالمنفعلة كهيئة المضروبة الحاصلة
من مصدر الضرب فالاولى للشارح ان لا يترك الكلام المسند في قوله
اسناد الكلام على ابهامه بل يفسره بالتكلم وان يقول ههنا لا التكلم بالكلام
واللايق به ان يمنع كون التكلم بالكلام مسندا الى ذاته تعالى حقيقة بناء
على ان المسند في هذه الآية هو التكلم لا التكلم بالكلام وهذا البيان
ظهر امران الاول ان قوله او المدعى الخ تعليل لكلا الظهورين الثاني
فساد ما قيل نعم المدعى هو التكلم لكن لما كان النزاع بينهما وبين المعتزلة
في صفة الكلام لافي صفة التكلم حله عليه انتهى لانه جل الكلام على
ما لا يدل هو عليه نعم يدل عليه بواسطة ما ذكره بعد من ان التكلم
عند الاشاعرة هو الاتصاف بالكلام لكنه جواب المحشى لا دفع اخر
وانما قال فالاولى الخ ولم يقل فالصواب لاجل ذلك الجواب اول اجل

جواز جل الكلام في كلام الشارح على معنى التكلم كما جاز ذلك في كلام
المص وان كان الاولى واللايق بمقام الشرح والكشف ازالة ابهامه
بتفسيره بالتكلم بالكلام قوله الا ان الكلام ههنا مبني على عدم الفرق
الخ يعني لا فرق بين الاسنادين في ان كلا منهما يقتضي اتصاف المتكلم
بالكلام عند الاشاعرة اما اسناد الكلام الى فاعله فظاهر لانه موضوع
لذلك الاتصاف وكذا اسناد كل فعل او شبهه الى فاعله واسناد التكلم
الى فاعله فلانه باضع يقتضي اتصاف فاعله بالتكلم لما عرفت واتصافه
بالتكلم يقتضي اتصافه بالكلام عند الاشاعرة لانه لما كان التكلم هو
الاتصاف بالكلام عندهم فالاتصاف بالتكلم عبارة عن الاتصاف
بالاتصاف بالكلام ومن البين ان الاتصاف بذلك الاتصاف يستلزم
الاتصاف بنفس الكلام وبالعكس والالم يتصف بذلك الاتصاف فلم
يتصف بالتكلم وهو خلاف المفروض الا يرى ان الاتصاف بصفة ما يستلزم
الاتصاف بذلك الاتصاف والاتصاف بذلك الاتصاف يستلزم الاتصاف
بالاتصاف الثاني والثالث وهكذا الى غير النهاية ولذا اوردوا على الصفات
بلزوم التسلسل ودفعوه بانه تسلسل في الامور الاعتبارية وبالجملة
لا شبهة في ان اسناد التكلم الى فاعله يستلزم اتصافه بنفس الكلام عنه
الاشاعرة فمن يدعى كون التكلم صفة من الاشاعرة كالمص فهو لا محالة يدعى
كون الكلام صفة فلا باس في منع الشارح ولا في عدم تفسيره بالتكلم فان قلت
هذا الجواب يصلح كلام الشارح من وجه ويفسده من وجه اخر لان كلامه
ان كان مبني على الفرق بين الاسنادين فيتوجه ما اورده المحشى وان كان
مبني على عدم الفرق فلا وجه لمنع الشارح اسناد الكلام قلت ليس
المراد من علم الفرق بينهما اتحادهما في الذات ضرورة ان المغاربة بين
المستندين اعني التكلم والكلام توجب المغاربة بين الاسنادين في ذاتهما
بل المراد اتحادهما في المقضى اعني كون الكلام صفة كما اشرنا فجرد
مغابرتهم في ذاتهما كاف في اراد المنع وان كان مدفوعا باتحادهما في المقضى

ولذا سلمه بقوله على تقدير تمامه لكن بني كلام هو انه لا تحقق لاسناد الكلام في لغة العرب وانما المحقق اسناد التكلم وما هو اخص منه كالتكلم الذي هو التكلم مع الغير والمكاملة التي هي التكلم من الجانبين مع ان نفي الفرق بينهما يوجب تحققهما جميعا اللهم الا ان يحمل على نفي الفرق على تقدير تحققهما وان لم يتحقق احدهما ابدا قوله بناء على ان التكلم بالكلام هو الاتصاف بالكلام عند الاشاعرة ولذا عرفوا المتكلم بمن انصف بالكلام حيث قالوا المتكلم من قام به الكلام لامن اوجده كما ان المتحرك ما قام به الحركة لامن اوجدها كذا في شرح المقاصد وغيره وبهذا يعلم ان الاشاعرة قائلون بعدم الفرق بين اسناد الكلام وبين اسناد التكلم بمطلق الكلام سواء كان كلاما ازليا او غير ازلي والمعتزلة ينازعونهم في الكل فلا وجه لما قاله بعض الافاضل ههنا الكلام مبني على عدم الفرق بين اسناد الكلام وبين اسناد التكلم بالكلام الا ان يثبت فيهما على عدم الفرق بين اسناد الكلام وبين اسناد التكلم بمطلق الكلام وما منعه المعتزلة هو الثاني لا الاول فالثاني ليس بمنوع والمنوع ليس بمبني انتهى نعم يتوجه على المحشى بحثان قويان البحث الاول ان الصواب ترك قوله كما سيجي لان المنع الاثني من المعتزلة مبني على جواز المجاز في الآية اما في الطرف اوفى الاسناد كما ستطلع عليه لامبني على ان التكلم الحقيقي لا يقتضي الاتصاف بالكلام على خلاف ما ذهب اليه الاشاعرة ولا على ان بين الاسنادين فرقا بل المنع المبني عليه منع اخذ من طرف المعتزلة متوجه على تلك الصغرى المنوعة بعد تسليم ان التكلم الحقيقي مسند الى ذاته تعالى حقيقة كما لا يخفى اللهم الا ان يحمل قوله كما سيجي على التنظير لا على التمثيل البحث الثاني انه ان اراد ان التكلم مطلقا سواء باللفظي او بالنفسي هو الاتصاف بذلك الكلام عند الاشاعرة كما هو الظاهر فذلك فاسد لان كون الالفاظ والاصوات من الكيفيات المسموعة القائمة بالهواء مدسوط في كتب الاشاعرة بل هو مما اتفق عليه جمهور الحكماء والمتكلمين فكيف

يقولون

قوله لا تحقق لاسناد الكلام اي الى فاعله اذ ليس في لغة العرب صيغة يسند بها الكلام الى فاعله الذي هو المتكلم بل جميع الصيغ الموجودة في تلك اللغة انما يسند بها الى المتكلم ما هو من جنس التكلم لا ما هو من جنس الكلام الحاصل به

يقولون بان تلك الالفاظ قائمة بالتكلم مع استحالة قيام العرض بمحلين ضرورة فلا يصح ذلك في الكلام اللفظي قطعا بل مرادهم من الكلام في تعريف المتكلم هو معنى المتكلم اعني احداث تلك الالفاظ المسموعة في الهول بواسطة اللسان او مرادهم الكلام النفسي وعلى الاول يحمل ما يستفاد من سياق كلام شارح المقاصد من ان المتكلم منصف بالكلام اللفظي على ما ذكرنا فتأمل وان اراد ان التكلم بمطلق الكلام هو الاتصاف بالكلام النفسي عندهم فهو ايضا فاسد لان الاتصاف بالكلام النفسي لكونه نسبة بينه وبين المتكلم متأخر بالذات عن الطرفين فيكون متأخرا عن الكلام النفسي المتأخر بالذات عن التكلم بالنفسي لان التكلم بالنفسي هو ترتيب المعاني في الباطن وحدها اومع الالفاظ المحيلة المرتبة ايضا على حسب ما يقضيه ترتيب المعاني والكلام النفسي هو تلك المعاني وحدها اومع تلك الالفاظ لكن لا مطلقا بل بشرط الترتيب الباطني فلا تصاف بالكلام النفسي متأخر بالذات عن التكلم بالنفسي بمرتبتين ومتقدم بالذات على التكلم اللفظي الذي هو ذلك الاحداث فلا يكون حين شئ من المتكلمين قطعا فكيف يقول به الاشاعرة ولا مخلص ههنا الا بان يحمل كلامه على التسامح ومراده ان التكلم الحقيقي مطلقا سواء كان تكلما باللفظي او بالنفسي يستلزم الاتصاف بمعنى قائم بنفس المتكلم هو كلام حقيقة عند الاشاعرة بدليل قول الاخطل وليس بكلام حقيقة عند المعتزلة ولا نزاع بين الفريقين في انه يستلزم قيام ذلك المعنى لاستحالة الكلام اللفظي بدونه وانما النزاع في ان ذلك المعنى القائم هل يطلق عليه الكلام في عرف اهل اللغة العربية وعلى ترتيبه في الباطن التكلم وان المتكلم متكلم حقيقة باعتبار ذلك الترتيب الباطني ايضا كما ذهب اليه الاشاعرة او لا يطلق عليهما الكلام والتكلم ولا يكون المتكلم متكلم حقيقة الا باعتبار احداث الالفاظ المسموعة لمرتبة في الخارج قائمة بالهواء كما ذهب اليه المعتزلة وبهذا الاعتبار صرح القول بان التكلم

قوله لان التكلم بالنفسي هو ترتيب المعاني وحدها اومع الالفاظ من اين تريد مبني على الروتين الحج من اين حنيفة فانه لا ذهب على الاول جواز سلوة مترجم القرآن بلغة اخرى ثم يرجع الى الاحتمال الثاني ولذا شرط في الجواز الفاسد لقرآن العربية وعبارة الخيلة بالنسبة الى التكلم الانسان والعبارة الشاملة عبارة المعلوم كما لا يخفى تأمل قوله ومتقدم بالذات على التكلم اللفظي لان التكلم باللفظي بواسطة الكلام النفسي وعبد خلية فيكون بواسطة الاتصاف بالنفسي متقدم بالزمان بل الاتصاف باللفظي ضرورة ان المرتبة على التكلم اللفظي ضرورة ان المرتبة للمعاني والالفاظ تكلمه باللفظي بالكلام النفسي قبل ذلك الاتصاف فكيف يكون ذلك الاتصاف ههنا التكلم باللفظي

الحقيقي يستلزم الاتصاف بما يطلق عليه الكلام حقيقة اعني النفس
عند الاشاعة ولا يستلزمه عند المعترلة كما لا يخفى وهذا العذر كاف
في مراد المحشي ههنا لما عرفت ان مراده عدم الفرق بين الاسنادين
في المقتضى لافي ذاتهما فان قلت بل التكلم الحقيقي يستلزم الاتصاف
بالكلام عند المعترلة ايضا لان التكلم الحقيقي عندهم منحصر في التكلم
باللفظي ولاقتضائه اتصاف المتكلم بالكلام اللفظي عندهم احتاجوا
الى التجوز في الاية لئلا يلزم قيام الحوادث بذاته تعالى ولو كان اتحاد
الانفساط المسموعة في جسم من الاجسام تكلما حقيقيا عندهم مطلقا
سواء قام بالموجد او بغيره لما احتاجوا الى التجوز في الاية فعلى هذا
يكون قوله عند الاشاعة حشوا مفسدا اذا النزاع ههنا بين الفريقين
في استلزام التكلم الحقيقي لافي استلزام مطلق التكلم حقيقيا كان
او مجازيا والافكيكف يتصور القول من الاشاعة بان التكلم المجازي
في مثل قولهم نطقت الحمال يستلزم اتصاف الحمال بالكلام حقيقة
مع انه ظاهر الفساد قلت لعلى التكلم الحقيقي عند المعترلة هو احداث
الانفساط المسموعة في جسم من الاجسام لكن لا مطلقا بل بواسطة
اللسان المستحيل في حقه تعالى فلذا احتاجوا الى التجوز في الاية مع
ان هذا المع من المعترلة يجوز ان يكون منعيا على تقدير تسليم اقتضاء
التكلم الحقيقي الاتصاف بذلك الكلام فلا اشكال هذا واما ما قيل عليه
من ان ما ذكره ههنا انما يقتضي نفي الفرق بين اسناد الكلام وبين التكلم
لاينه وبين اسناد التكلم بالكلام والكلام في الثاني لافي الاول فظاهر
الاندفاع لانه ان حمل نفي الفرق على الاتحاد الذاتي بين الاسنادين
فالاقتضاء الذي ثبته غير واقع لان اسناد الكلام دال بالوضع على
الاتصاف بالكلام فكون التكلم بمعنى الاتصاف بالكلام عند الاشاعة
لا يقتضي اتحاد الدال مع المدلول في ذاتهما وان حمله على الاتحاد
في المقتضى كما والحق فالاقتضاء الذي نفاه واقع كما بينا قوله نعم

قوله ولا يستلزمه عند المعترلة
لان المعنى القائل بنفس التكلم ليس
بكلام والانفساط المرتبة المسموعة
كلام عندهم لكنها ليست بقائمة
بالتكلم بل بالهواء فحققت التكلم
الحقيقي لم يستلزم قيام ما يطلق
عليه الكلام حقيقة بالتكلم عندهم
وكان مستلزما عند الاشاعة

ينجيه

ينجيه ان التكلم الخ هكذا في بعض النسخ ولخصه نعم على تقدير منع
اسناد التكلم مستندا بان المسند في الاية هو التكلم لا التكلم بوجه عليه
انه لا وجه لهذا المنع لان ما ذكره المانع في مقام السند يدفع ذلك المنع
بناء على ان التكلم احص من التكلم وثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم
فيثبت الصغرى الممنوعة بسند المانع لان المراد من تلك الصغرى حينئذ
ان مطلق التكلم مستند الى ذاته تعالى حقيقة في الشرع سواء تحقق
في ضمن التكلم اولا وليس المراد ان التكلم المطلق بشرط الاطلاق
مستند الى ذاته تعالى في الشرع ليتوجه عليه ان وقوع اسناد التكلم
الذي هو التكلم المقيد لا يستلزم وقوع اسناد التكلم المطلق فلا يثبت به
الصغرى بل يكون انتقالا الى دليل اخر على المطلوب وهو لا يقدح
في توجه المنع على الدليل الاول ولك ان يحمل مراده على الجواب بتغيير
الدليل لا يراد على الشارح لكن الاول اظهر فتأمل قوله وهو
الصغرى تسامحا فيه بحث لان اسناد الدلالة اليه ياباه اذ المقدمة الواحدة
لا يلزم من العلم بها العلم بالنتيجة بل انما تستند الى الدليل المؤلف
من مقدمتين او اكثر ولو سلم فاذا ذكره في التلخيص الاتي منظوره فيه
لان استفادة منع الكبرى من نفي الدلالة مشكل بل انما يستفاد منه منع
التقريب نعم لو وقع عبارة الاستلزام بدل عبارة الدلالة لامكن
من نفيه استفادة منع الكبرى بناء على ان الدليل الواحد اذا قرر
استثنائيا واقرانيا فالمنع المتوجه على الملازمة من الاستثنائي يتوجه
على الكبرى من الاقراني اللهم الا ان يكون نفي الدلالة كناية عن نفي
الاستلزام بناء على ان الدلالة كثيرا ما تكون بالاستلزام بين المعلومين
وهذه الكتابة كثيرا ما ينساق اليه الاذهان فلا ينجيه عليه ما قيل ان ذلك
المعنى بعيد عن لفظ الشارح كل البعد قوله فخطوره فيه لانه ان اراد
بالدليل مجموع المقدمتين المذكورتين فيتوجه ما ذكره القائل وان اراد
بمجرد الصغرى فالعلم بالمقدمة الواحدة كما لا يفيد اليقين لا يفيد الظن

وابيض الظاهر ان غرض المص افادة مسألة الكلام للطالب في ضمن
 التمثيل وهي من المسائل الاعتقادية التي لا يكتفى فيها بانظن والتقليد
 قوله ولك ان تقول الخ دفع اخر لما اورد القائل على وجه لا يتوجه
 عليه البحث الذي اوردناه على الجواب الاول وحاصله ان المراد من الدليل
 مجموع المقدمات لكن بحذف قيد الازلي من الكبرى وهذا الدليل بعد
 تسليم مقدمتيه انما يلزم من العلم به العلم بما هو اعم من المطلوب اعني
 كون الكلام صفة ثابتة له تعالى مطلقا سواء في الازل او فيما لا يزال
 والمطلوب هو الاول فلا يتم تقريبه فلا يرد ما اورد القائل فالشارح
 المحقق في الكلام في الشرح على الاحتمال الاول الذي لا يتوجه المنع
 فيه الا الى الاستلزام ولذا اسند الدلالة وفي الحاشية على الاحتمال
 الثاني الذي لا يتوجه فيه المنع الا الى الكبرى ولذا احتاج الى تحرير الدليل
 بالصغرى وترك في كل من الشرح والحاشية حكم الاخر لكونه معلوما
 بالمقايضة الى حكمه ولاجل ان مراده اعم من الشرح والحاشية ايهم
 احدا الاحتمالين ولم يقل في الكلام على الاحتمال الاول مع انه الظاهر
 قوله فليتأمل لعله اشارة الى ان مقايضة ما في الشرح على ما في الحاشية
 وبالعكس غير جيدة ولو سلم فالظاهر ان الشارح في الحاشية في صدد
 توجيه ما في الاصل فوجب ان يجعل الحاشية والاصل مبنيين على وجه
 واحد بان يقال ليس مراده في الحاشية مجرد الصغرى بل مراده بقريته
 اسناد الدلالة هو الصغرى مع الكبرى التي يوجب صدق الصغرى
 صدقها وهي الكبرى المحذوف عنها قيد الازلي فيكون كلامه في كل
 من الاصل والحاشية متبنا على الوجه الاول وبه يندفع البحث الذي
 قدمناه اشارة الى ان كون الاستلزام مسلما على الثاني انما هو اذا كان
 قيد الازلي في كل من الدليل والمدعى بمعنى واحد او كان في الدليل بمعنى القديم
 وفي المدعى بالمعنى الاعم واما اذا كان بالعكس فكل من الكبرى والاستلزام
 ممنوع حينئذ كما يتضح اشارة الى اثبات الاستلزام الممنوع

بان

بان المطلوب بهذا الدليل كونه صفة ثابتة ولا مدخل لقيد الازلي في المطلوب
 ههنا وانما ثبت ذلك القيد بواسطة استحالة قيام الحوادث بذاته تعالى
 وفيه ما فيه وقد يقال اشارة الى منع الكبرى على الاول لما قاله
 الفاضل العصام يجوز ان يكون المسند الى ذاته تعالى غير ثابت له كما جاز
 ان يكون غير ازلي كالخلق بل غير موجود كما وجوب القدم الذاتيين اقول
 هذا قطعي الفساد اذ كيف يتصور صدق الاسناد الايجابي بدون الثبوت
 للمسند اليه بل هو فرية على الفاضل العصام لان كلامه مبني على منع
 الكبرى بناء على الوجه الثاني فانه قال نعم يمنع الكبرى لجواز
 ان يكون المسند الى ذاته غير ازلي بل غير موجود انتهى يعني لا سلم ان كل
 ما هو مسند الى ذاته فهو صفة قديمة ولو سلم ان مانقله عن الفاضل وقع
 في بعض نسخة فيجب عزوه الى سهو الناسخ اذ لا ينسب ذلك الباطل الى مثل
 هذا الفاضل قوله بكمال التوحيد لان الايق به تقليل القدماء
 بقدر الامكان وان كانت صفات قوله على ما قالوا اشارة الى ضعف
 الدليلين اما ضعف الاول فلان كمال التوحيد في نفي تعدد الذات فان كان
 منافيا لتعدد من جهة الصفات فينافيه السبعة والثمانية ايضا والا فلا بأس
 في الزيادة على ان اشكال ذلك الدليل ادلة اقناعية لا يلتفت اليها
 في المطالب اليقينية بل في المقامات الخطائية واما ضعف الثاني فلانه
 يوجب نفي الخفيات التي استأثرها الله تعالى بعلمه وما قالوا يجب نفي ما لا دليل
 عليه والاجاز ان يكون محضرتا جبال شاهقة لازها وهو سفسطة
 ففيه ان نفي الجبال بالبداهة او بدليل العدم هو ان الجبال اجسام كثيفة
 صلبة فلو كانت رأيناها واوجبت عند المرور بمواضعها صعودا منعبا
 واللازم باطل بالبداهة نعم قد يكون عدم الدليل دليل العدم
 كما اذا نصب دلائل وعلامات على اشياء عديدة وعلم نصيب الدليل على كل
 واحد منها لكنه في بعض المواد لا في جميعها كما يقتضيه عموم الموصول
 في كلامهم وايضا حكم النفي هناك بدليل العدم لا بعدم الدليل كما يقتضيه

تعليقهم النفي بالمشتق اذا المعنى ما لم يثبت له جنس الدليل يجب نفيه لكونه
مما لا دليل له فان قلت عدم الدليل ههنا يكون دليل العدم لان الله تعالى
كلف المكلفين بمعرفة ذاته وجميع صفاته وارشدتهم اليها بنصب الدلائل
واكمل دينهم بالنص فلو كان هناك صفة اخرى لنصب عليها دليل
لئلا يلزم التكليف بالمحال ولئلا يلزم القصور في الهداية قلت لما توقف
هذا الدليل على المقدمات العقلية كما اعترفت بها صار دليلا انقلابيا
اذ ليس الدليل العقلي ما كان جميع مقدماته عقلية بل بعضها والالم يوجد
دليل عقلي والكلام ههنا في الدليل العقلي كما لا يخفى قوله ولا يبعد
اي كل البعد ولذا يستعمل في البعيد اعلم ان الصفة في قول الشارح ولا يلزم
من كون الشيء صفة لشيء الخ يحتمل ان تحمل على الصفة الثبوتية
التي لم يكن السلب جزأ من مفهومها ويحتمل ان تحمل على مطلق الصفة
ثبوتية كانت اوسلبية وما ذكره المحشي فيما قبل مبنى على الاحتمال الاول
ولذا احتاج في ابطال اللزوم الى الدليلين الضعيفين وما ذكره ههنا مبنى
على الاحتمال الثاني فينبذ لاحاجة الى هذين الدليلين اذ يلزم حينئذ
كون الصفات السلبية من الاعيان الموجودة وذلك ضروري البطلان
من غير احتياج اليهما وانما استبعده لوجوه الاول ان التكليم صفة ثبوتية
فالظاهر ان مراده هو الاحتمال الاول وفيه انه ينفيه تعرضه بالقدم
الذاتي الذي هو عدم المسبوقية بالغير الثاني ان قوله اكثر من ان يحصى
ظاهر في المتناهي ولو حمل الصفة على ما هو اعم من السلبية لكانت
الصفات الموجودة غير متناهية ضرورة ان جميع الممكنات والتمتعات
الموجودة في علمه تعالى مسلوقة عن الواجب تعالى مع عدم تناهيها لا يقال
لزوم عدم تناهي الصفات مشترك بين الاحتمالين لان الخلق
من الصفات الثبوتية مع ان خلق اكل الجنة غير متناه لا نأقول عدم
تناهي الخلق بمعنى لا يقف عند حد لا بمعنى ان اى جملة اخذت منها
كان الباقي ازيد منها وهو غير المتناهي بالفعل ولا يستلزمه المعنى الاول لان

كل ما خرج من القوة الى الفعل متناه في كل زمان على تقدير حدوث العالم ولذا
جوزه المتكلمون الثالث ان قوله اكثر من ان يحصى ظاهر في ان منشأ البطلان
لزوم زيادة الصفات الحقيقية على السبعة او الثمانية وهو حاصل بالاحتمال الاول
المتبادر لالزوم كون الصفات السلبية موجودات في الخارج مع كونه باطلا
بالبداهة العقلية والالزوم كون مطلق الصفات صفات حقيقية غير
متناهية مع كونه باطلا بالبراهين العقلية كبرهان التطبيق ليحمل على
الاحتمال الثاني واقول بعد الانغماس عن هذا الوجه الثالث لاحاجة
في توجيه كلام الشارح الى العدول عن الاحتمال الاول ولا الى شيء
من الدليلين الضعيفين لان من الصفات الثبوتية ما هو متجدد كخلق
الحوادث لكونه عبارة عن تعلق القدرة عند الاشاعة وتعلق التكوين
عند المازيدية فلو كان صفة ثبوتية له تعالى موجودة في الخارج لزم
ان يكون الواجب تعالى محلا للحوادث وهو باطل بالدلة العقلية المذكورة
في محله اللهم الا ان يقال لم يلتفت اليه لان التعلقات ازلية عند المحققين
وان لم تكن التعلقات ازلية فلا تجدد لخلق الحوادث عند التحقيق
قوله ضرورة ان من صفاته الخ قيل عليه ان اراد ان نفس المسلوبات
صفات ثابتة له تعالى فظاهر ان بطلان وان اراد ان سلب تلك المسلوبات
صفات ثابتة فمنوع فان السوالب ليست بمعنى انه تعالى متصف
بالسلب بل بمعنى انه تعالى يتمصف بالايجاب وليس بشيء لما تقر عند
اهل المعقول من ان السالبة البسيطة والمعدولة متلازمان فيما وجد
الموضوع فقولنا الله تعالى ليس بجسم مستلزم لصدق قولنا الله تعالى
لا جسم اي متصف باللاجسمية فيختار الثاني ونقول ليس السلب
صفة من حيث كونه سلبا من حيث كونه ثابتا له تعالى اذ الثبوت لازم
لماهية الصفة لاحالة وبهذا الاعتبار كان السلوب صفات كما لا يخفى
واعلم انه نقل عن الشارح ههنا ما حاصله ان الكلام محكوم عليه بالثبوت
والمحكوم عليه بالحكم الايجابى يجب ان يكون موجودا ثم اجاب بان ذلك

الثبوت حكم ذهني لا يستدعي وجود الموضوع في الخارج بل في الذهن
والصفة الحقيقية يجب ان تكون من الموجودات الخارجية قوله
جواب بتحريك المدعى ويلزمه تحرير الكبرى ان اتحادا في الاكبر وحاصله
اثبات المقدمة المتنوعة التي هي الكبرى او الاستلزام قوله بل بمعنى اعم
شامل للاعيان القديمة وللأموال الاعتبارية لازلية كوجوب الوجود بخلاف
القديم فانه الموجود الخارجي الازلي فكل قديم ازلي ولا عكس كما اشرنا
وكذا الحادث المقابل للقديم مخصوص بالموجود الخارجي فلا يكون
الأمور الاعتبارية موصوفة بالقدم والحديث حقيقة والابدي المقابل
للأزلي شامل للموجود الخارجي وللأموال الاعتبارية كقابلية والسرمدى
اخص مطلقا من كل من الازلي والابدي فانه الازلي الابدي لكن الظاهر
اختصاصه بالموجود الخارجي قوله وما ذكره في دفعه اولا امامه
للتحريك المذكور بان يقال لانسلم ان مراد المص من الازلي هو المعنى الاعم
كيف والقوم صرحوا بالقديم ههنا فالظاهر ان مراد المص ايضا ذلك
لان ما ذكره منقول عن المقاصد ولما توجه عليه ان يقال لما لم يكن
ذلك الاحتمال باطلا في نفسه ولم يجب موافقة كلام المص لكلامهم من كل
الوجوه تدعى ان مراد المص ذلك بقريضة اختلال جملة على معنى القديم
فيسقط المنع المذكور بقوله فيه ان هذا الدليل يدل الخ دفعه بان ذلك
المنع المذكور مبني على هذا الاحتمال الظاهر فلا يندفع بغيره قوله
واما ايراد المنع المذكور مع السند الذي هو قوله لاحتمال ان يكون كالمقدم
الذاتي الخ على كلام القوم الخ يعني ان مراده من قوله هم يقولون الخ
بيان ان الغرض من قوله فيه ان هذا الدليل على تقدير تمامه يدل الخ ايراد
المنع على كلام القوم لا على كلام المص فتحرير مراد المص من الازلي
بالمعنى الاعم لا يدفع ذلك لمنع عنهم لان ارادة المص بانه لا يستلزم ارادتهم
اباه بل لا يصح حمل كلامهم عليه وليس مراده ان الغرض ايراد المنع
ههنا بعد ايراده على المص فيما سبق كما توهمه من قال بمجرد التحرير

المذكور

المذكور يثبت المتنوع من دلائل المص وايراده على دليل القوم ههنا خارج
عن قانون التوجيه انتهى نعم يفهم انه لا يلائم العلالة الالائية المبنية
على تسليم جملة على المعنى الاعم لانها ايراد على دليل المص لا محالة فالوجه
هو الاول قوله وما ذكره ثانيا الخ في حيز العلالة ايراده اي
المنع المذكور بسند آخر بان يقال او سلم ان مراده من الازلي هو المعنى
الاعم فلانسلم الكبرى او الاستلزام ايضا كيف والسند الحقيقى في الشرع
انما يستلزم مطابق الثبوت لا الثبوت في الازل فهو تجديد السند لا تجديد
المنع فيؤى الى ان هذا الجواب غير حاسم قوله وانت تعلم ان النقص
الاجالى الخ لان كون الخلق اضافة لا يستلزم التخلف مالم يؤخذ قيد
الوجود الخارجي في المدعى لان من الاضافات ما هو ازلي كتعلق العلم
بالمعلومات في الازل وانما قال يدل ظاهر اذ دلالة في الباطن لان دليل
التخلف تعلق القدرة لا مطلق التعلق وقد ذهب جمهور المتكلمين
الى ان تعلق القدرة متحقق وقت حدوث الحوادث لا في الازل فيجوز
ان يحمل النقص على انه جار في ازلية الخلق الذي هو تعلق القدرة مع
انه ليس بازلي عند جمهور المتكلمين لكن ذلك الحمل غير ظاهر من سياق
كلامه والاحتجاج في دفع ذلك النقص الى الاستناد بان الخلق صفة
حقيقية بل كفاء الاستناد بازلية ذلك التعلق وان كان المتعلق حادثا
غير ازلي كما ذهب اليه المحققون واعلم لهذا قال فلا تغفل ومع ذلك غفلوا
قوله الاول اشارة الى دفع العلالة المذكورة باثبات المقدمة المتنوعة
التي هي الاستلزام على الوجه الاول والكبرى على الوجه الثاني
من الوجهين اللذين قدمهما لكن ذلك الاثبات ليس قبل تحرير المدعى
وصرفه عما يفهم من ظاهره بواسطة كلامهم بل بعد تحرير المدعى بان المراد
بالازلي فيه هو المعنى الاعم بناء على انه لما ثبت بذلك الدليل كونه صفة
ثابتة له تعالى فلم يكتف باثباته في الازل يلزم قياس الحوادث بذاته تعالى
واللازم باطل والثاني اشارة الى منعه اي منع لزوم قياس الحوادث حيث

مستندا بانه انما يلزم ذلك لو كان الكلام الثابت له تعالى موجودا في الخارج
اذل حادث قسم الموجود الخارجي كما عرفت وتحقق الموجود الخارجي
فبما نحن فيه اي في ضمن الكلام الثابت ممنوع بل هو اول البحث لان
قوله لاحتمال ان يكون كاقدم الذاتي والوجوب الذاتي بمعنى احتمال كونه
من الامور الاعتبارية لامن الاعيان الموجودة واذالم يكن وجود الكلام
في الخارج مسلما عند الخصم فكيف يكون للزوم المعنى عليه مسلما عنده
ولذا اي لا جمل كونه ممنوعا بل اول البحث احتيج الى تحرير المدعى بحمل
الازلي فيه على المعنى الاعم بقوله فان قيل الخ لكن ينجه ان المحجوج
الى التحرير المذكور عدم امكان اندفاع ذلك المع لا مجرد توجهه على ان كونه
تحريرا محملا نظر لان الازلي ظاهر في المعنى الاعم ولا يسمى الجمل
على الظاهر تحريرا بل التحرير حمله على معنى القديم ويمكن دفع الاول
بان المراد لا جمل كونه ممنوعا غير ثابت بعد ودفع الثاني بان الظاهر
من الازلي بمعونة كلامهم هو معنى القديم فالصرف عنه الى المعنى الاعم
صرف عن الظاهر من حيث الارادة وان لم يكن ظاهرا من حيث الدلالة
كما اشير اليه وبهذا سقط ما قيل مراده لاجل ان ما نحن فيه من الكلام
محتمل للوجود والعدم احتيج الى تحرير المدعى لينتخص محل النزاع ولو قال
ولذا امكن تحرير المدعى بما حرره به لكان اظهر قوله واما قيام الصفة
المتحدة الغير الموجودة الخ يعني قيام الصفات الاعتبارية المتجددة ليس
بمحال اتفاقا لان تلك المتجددة صفات نسبية والصفات النسبية يتجدد
بتغير احد المنسبين كما اذا مر قوم امام امرأة معلقة فانها تقابلهم واحدا
بعد واحد وتتجدد تلك المقابلة بسبب تغير حصل فيهم وهو تغير
تحرزهم بالحركة والمشى واذا حرك المرأة في امامهم وسكنوا كان الامر
بالعكس اي يتجدد مقابلة المرأة لكل منهم بسبب تغير حصل في المرأة
لافهم ولكن لما كان مرتبة الالهية متعالية عن التغير في الذات والصفات
الحقيقية بالبراهين القاطعة ثبت ان المتجدد من صفات الله تعالى صفات

اعتبارية نسبية القياس الى المخلوقات وهي تعلقات صفاته تعالى بها
وان تجددتها انما هو بسبب تغيرات حصلت في ذرات المخلوقات او في صفاتها
الحقيقية قال الشارح لم لا يجوز ان يراد خلق الكلام اما فيما ليس
من شأنه التكلم كشجرة موسى عليه السلام فيكون المجاز في الطرف
على سبيل الاستعارة بان يشبه خلق الكلام فيها بالتكلم في ان فهم
المقصود من اللفاظ المسموعة الحاصلة منه او على سبيل المجاز المرسل
بناء على ان التكلم اعني ايجاد الكلام بواسطة اللسان اخص مطلقا
من ايجاده مطلقا عند المعتزلة واما فيمن من شأنه التكلم كالمالك فيكون
المجاز في النسبة بان ينسب تكلم المالك مع موسى عليه السلام الى الله تعالى
من النسبة الى السبب ولذا عم المجاز بما في الطرف والنسبة ولا يتوهم من
متوهم ان ارادة خلق الكلام مختصة بالمجاز في الطرف لانا نقول
افعال العباد انما تنسب حقيقة اليهم لا الى خالق تلك الافعال فتكلم الملك
انما يستند حقيقة اليه لا الى خالق ذلك التكلم فان قلت فعلى هذا لا يصح
على مذهب المعتزلة مع ان هذا المنع من جانبهم اذ لما كان العباد خائفين
لاعمالهم عندهم كان تكلم الملك بخلق الملك عندهم لا بخلق الله تعالى
قلت لعل هذا المنع من المعتزلة مبني على المماشة مع الاشاعة مع تسليم
مذهبهم في هذا الباب ولو سلم فلعلة مبني على ان الله تعالى خلق التكلم
في الملك من غير اختياره والمعتزلة انما يقولون بخلق العباد افعالهم
الاختيارية لا افعالهم القائمة بهم مطلقا او كانت اضطرارية ضرورة
ان الابدان مسبوق بالقصد والاختيار وبمجرد القيام بهم او من غير
اختيار مصحح للاسناد والحق في اليهم كافي قولهم سقط فلان من الجدار
فات قوله بحتم الخ اي يحتمل ان يعود ضمير يدفع الى المنع المذكور
في ضمن الفعل وان يعود الى السند الذي هو جواز المجاز كما يلايمه عنوان الدفع
المأخوذ في قوله ولا يدفع السند الخ والاول ظاهر السوق ولذا قدمه
وما اورد عليه بقوله لكنه زائد على المثل يعارضه احتياج الثاني الى البناء

على احد الامرين كما يأتي قوله وان لم يتم في الواقع اذا الغرض هو التمثيل
لا التتميم وانما لم يتم في الواقع اما لان غايته اثبات الاسناد الحقيقي للتكليم
لا الكلام والكلام فيه فيكون اشارة الى ما قدمه بقوله وان منعه اهل الحق
في بعض النسخ وان منعه المعتزلة في البعض الآخر واما لما يشير اليه
من البحث عليه بوجهين الاول ان اثبات المقدمة الممنوعة التي
هي الصغرى ليس بمجرد اصاله الحقيقة وفرعية المجاز بل بهما مع
عدم الصارف ههنا ظاهرا وعدمه باطا ممنوع فاحتمال المجاز
باق ههنا ولو مرجوحا فلا يفيد اليقين المطلوب وانما يفيد الظن
الثاني ان احتمال الاشتراك واحتمال النقل قادحان في هذا الاستدلال
اذ لا يلزم من اسناد المعنى الاخر اليه تعالى حقيقة اسناد الكلام
اليه تعالى حقيقة وهذا ان الاحتمال ان كانا مرجوحين
ايضا الا ان شيئا من الادلة معهما لا يفيد اليقين المطلوب ايضا واقول
الكل مدفوع بان كلا من احتمال المجاز واحتمال النقل والاشتراك احتمال
غير ناش عن دليل عقلي او نقلي وامثال هذه الاحتمالات لا تقدر في العلم
القطعي والالم يثبت القرض والحرام بالادلة اللفظية لان تلك الادلة
غير سالمة عن امثال هذه الاحتمالات كما تقرر في الاصول ومراد اهل
الكلام من اليقين المطلوب في مسائلهم اعم من العلم القطعي المجامع
لامثال تلك الاحتمالات الغير الملتفت اليها لانهم كثيرا ما يستدلون على
مسائلهم بالادلة اللفظية فان قلت بل جميع هذه الاحتمالات عن دليل
اذ لا شبهة ان المراد من الاية هو الكلام الذي سمعه موسى عليه السلام
وليس ذلك المسموع هو الكلام النفسي لانه ليس من جنس الحرف
والصوت مع انه قديم وسمع موسى عليه السلام حادث بل هو الكلام
اللفظي الحادث وقتئذ فانظروا ان المراد من التكليم خلق الكلام اللفظي
اما مجازا او على سبيل كون التكليم مشتركا في اسل اللغة العربية بين
التكلم وبين ايجاد الكلام او نقولا من الاول الى الثاني في عرف الشرع

كالصلوة

كالصلوة المنقولة من الدعاء الى الافعال المعلومة ولهذا قال بعضهم
ههنا ان الاحتمال المجاز اقوى قلت صرح المتكلمون بان الكلام صفة
ذات تعلق كالقدرة فكما جاز ان يكون القدرة وتعلقها بالذات وتعلقها بعني
المقدور حادثا كما ذهب اليه المحققون منهم فكذلك يجوز ان يكون صفة
الكلام بمعنى المبدء وتعلقها بالكلام مع موسى عليه السلام اعني
التكليم بمعنى الاتصاف بالكلام النفسي معه عليه السلام اذ ليس وتعلقه
حادثا في ذن موسى عليه السلام اعني الكلام اللفظي القائم بالهواء
المحيط بموسى عليه السلام كما يؤيده انه عليه السلام سمعه من جميع
الجوانب لا من جهة واحدة فحينئذ يرد بالتكليم هو الاتصاف الازلي
بالكلام النفسي على سبيل الحقيقة ولا صارف عنه ويمنع المجاز فيما
امكن الحقيقة مع ان الامكان الحقيقة ههنا وجه اخر مرضي عند المص
اتحاد النفس مع اللفظي وحدوث السمع لحديث ارتفاع الحجب لحدوث
الكلام المسموع كما ذهب اليه محمد الشهرستاني وتبعه المص فبراد
بالتكليم هو الاتصاف الازلي على سبيل الحقيقة ايضا فلا اعتداد لهذه
الاحتمالات ولا لدانها ولا كلام في ان هذا الدليل يفيد القطع ولو سلم
فلا شبهة في ان هذه الاحتمالات مرجوحة والمطلوب بكل دليل ههنا
هو الظن والعلم القطعي مطلوب بالقدر المشترك بين تلك الادلة المشار
اليه بكلمة نحو او مشل المقدرة في كلام المص كما قدرها وهذا كما ان تواتر
الخبر يفيد اليقين به مع ان خبر كل واحد من الاحاد انما يفيد الظن كالحبل
المفتول من الشعرات كل شعرة قابلة للانفصام دون المجموع وبهذا
يندفع الجبرة في ان اهل الكلام كيف يدعون اليقين في مسائلهم مع
ان كل دليل لهم لا يخلو عن منع ضعيف فاعرف هذه المساجت قوله
اكنه زائد على المثل له اذ لم يسبق اشارة الى دفع المع كذا قال الفاضل
العصام وفيه نظر لان ما لم يسبق هو التصریح به لا الاشارة لان قوله
ولا يدفع السند الخ تصریح بدفع السند المستلزم لدفع المع واشارة

الى دفع المنع قوله اما بناء على فرض مساواته للمنع مع العلم بعدمها
في الواقع لانه كاف في التمثيل او على توهم المص المساواة مع الذهول
من عدمها في الواقع وذلك الاحتياج الى البناء على احد الامرين ثابت
لان للمنع المذكور اى منع الصغرى مستندات اخرى يستند بها بعد بطلان
السند المذكور بان يقال لو سلم ان لبس في الآية تجوز لافي الطرف
ولا في الاسناد فانما يلزم اسناد الكلام حقيقة الى ذاته تعالى في الشرع
لو استعمل التكليم ههنا في معنى بوجوب الانصاف بالكلام وهو ممنوع
لجواز ان يكون التكليم والتكليم في اصل اللغة مشتركا بين الانصاف بالكلام
وبين ايجاده في جسم من الاجسام او يكون منقولا في عرف الشرع
من المعنى الاول الى المعنى الثاني فلا يتم تلك الصغرى كما لا يخفى وبما قررنا
اندفع عنه انه على تقدير النقل والاشتراك لا تجوز في شيء الظرف والاسناد
فيكون التكليم مسندا الى ذاته تعالى حقيقة في الشرع فلا يكون تلك
المستندات لمنع الصغرى بل لمنع الكبرى فتبصر قوله هذا الاصل
بمعنى الراجح الخ اى الاصل الذي وقع محمولا في قولهم ان الحقيقة اصل
بمعنى الراجح عند عدم المانع لا بمعنى القاعدة اذا الحقيقة لكونها مفردة
لا تكون قاعدة بل موضوعها وفيه بحث اما ولا فلان هناك مجازات
مشهورة راجعة على الحقيقة الا ان يقال شهرتها مألوفة عن الحقيقة
والكلام في رجحانها عند عدم المانع وامانيتها فلانه يستلزم ان يكون
كل دليل لفظي مستعمل في معناه الحقيقي دليلا ظاهريا وهو باطل ضرورة
ان من الادلة اللفظية المستعملة في معانيها الحقيقية ما هو قطعي ثبت به
الفرض والحرام والقول يكون كل دليل لفظي ظاهريا انما هو قول شرزمة
قليلة لا يعاينهم عند الاشاعة وجهور المتكلمين واما ثانيا فلانه مناف
لقواهم بمنع المجاز فيما يمكن الحقيقة لان رجحان الحقيقة يوجب جواز
المجاز مرجوحا والامتناع بنفيه وايضا هو مناف لظاهر قوله فيما بعد
من ان الحقيقة اصل لا يعدل عنه بلا عارف اذ الظاهر ان قوله لا يعدل

عنه سالبه ضرورة وهي الموافقة لقولهم بامتناع المجاز فيما يمكن الحقيقة
فالصواب ان الاصل ههنا معنى المبني عليه لكن لا يخصيص الحقيقة بالحقيقة
الحقيقة ليتوجه عليه انه يستلزم ان يراد في كل مجاز المعنى الحقيقي اولا
ثم يراد المعنى المجازي وهو فاسد لاستلزامه ارادة معنيين في اطلاق واحد
وايضا القرينة مانعة عن الارادة المعنى الحقيقي فكيف يراد معها بل
بتعميمها من الحقيقة المحققة والمقدرة لان كون احد مستعملا في الرجل
المشجع على سبيل المجاز مبني على اعتبار العلاقة بينه وبين معناه الحقيقي
الذي هو الحيوان المفترس واعتبار تلك العلاقة مبني على كونه موضوعا
لارادته بحيث لو استعمل فيه كان حقيقة فيه فذلك المجاز المحقق مبني
على الحقيقة المقدرة وبويد ما ذكرنا اثبات الفرعية للمجاز ولا ينقدح
بمجازات مزوكة الحقائق لان جميعها مبنية ومنفرعة على الحقائق
المقدرة نعم ينقدح بالحقيقة والمجاز العقليين بناء على ما ذهب اليه
الشيخ عبد القاهر ورجحه العلامة اتفقا زاني في شرح التلخيص من ان المجاز
العقلي لا يجب ان يعرف له حقيقة عقلية كما في قولهم محبتك جاءت بي اليك
الا ان يكون مذهب المص في ذلك ما ذهب اليه الامام الرازي وتابعوه
من وجوب المعرفة ولا يخلص ههنا الا بان يستعمل الاصل ههنا في الراجح
بمعنى نعم القطع تسامحا على نحو ما سيجي من الشارح من ان الادلة
النقلية امارات مع ان منها الادلة القطعية قوله والفرع ما يقابله
اى المرجوح عند عدم المانع عنه فالمراد التقابل هو التضاد لا اليجاب
والسلب ولا العدم والملكية والا لكان احد المتساويين اللذين لا رجحان
بينهما اصلا للاخر والاخر فرع له ولبس كذلك قوله واما الاصل
في كلام المص فيجوز ان يكون بهذا المعنى ليكون معنى كلامه في دفع
بالراجح المعهود الذي هو الحقيقة على ان يحمل لام الاصل على العهد
الخارجي كما في قولهم خرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير واحد اذ لبس
ههنا راجح يناسب دفع المنع سوى الحقيقة لكن هذا التوجيه مبني

على ملاحظة قيد الحثية المتبادرة اى بالراجع من حيث هو راجع ابول
الى الدفع برهان الراجع اذا الدفع باصالة الحقيقة ورجحانها لانفسها
وبجوزان يكون بمعنى القاعدة المعهودة ايضا ولذا قال وهى ان الحقيقة
اصل لا يعدل عنه بلا صارف فيكون الدفع باصالة الحقيقة ايضا ولذا
قال ومالهما واحد لكن الثانى اظهر لاستغنائه عن الاحتياج الى ملاحظة
قيد الحثية وان كانت متبادرة واما الاحتياج الى حمل لام الاصل على
الاصل فمشارك بين التوجهين كما اشرنا اعلم ان الشريف المحقق قال
فى شرح كلام المص ههنا بان يقال الحقيقة اصل والمجاز خلافه فلا يحتاج
الى دلائل ارادة الحقيقة وانما الدليل على من زعم انه اراد غير المعنى الاصل
وفى التقرير تسامح واورد عليه الفاضل العصام بان التسامح نشأ من حمله
الاصل فى كلام المص على معنى ان الحقيقة اصل واذا حمل على معنى
القاعدة وهى انه لا يعدل عن الحقيقة بلا صارف بن دفع المسامحة فاشار
المحشى الى دفع ما اورده على الشريف بان لبس مراد الشريف التسامح
فى اطلاق لفظ الاصل على ان الحقيقة اصل لان المراد بالاصل فى كلام
المص اما الراجع المعهود من حيث هو راجع واما القاعدة المعهودة وكلا
المعنيين ظاهر ان وان كان الثانى اظهر لاستغنائه عن قيد الحثية المتبادرة
فلا تسامح فى ارادة شئ من المعنيين اذا التسامح استعمال اللفظ فى خلاف
الظاهر لافى خلاف الاظهر وان توهموه ههنا فكيف يريد الشريف
المحقق بل مراده التسامح من جهة ان قوله فلا يحتاج الى دليل الخ
ظاهر فى دعوى بداهة المقدمة المنوعة لكنه مصروف عن هذا الظاهر
كما اذا اشار اليه بقوله ولذلك قال السيد السند الخ او من جهة انه
اريد بالدفع بالاصل الدفع بمجموع الاصل والفرع مع عدم الصارف
لاما هو الظاهر منه من الدفع بمجرد الاصل كما اشار اليه بقوله ولا يخفى
ان حقيقة التقرير ومن البين ان التسامح باحد هذين الوجهين او بكليهما
لا يدفع بحمل على معنى القاعدة قوله وهى ان الحقيقة اصل الخ

تخصيص

تخصيص الاصل بهذه القاعدة انما يصح اذا كان الدفع اثبات المقدمة
المنوعة واما اذا كان ابطال السند كما جوزه فالقاعدة الدافعة حينئذ
هى ان المجاز فرع لا يعدل اليه بلا صارف الا ان يقال الدفع على كل
تقدير يحتاج الى قاعدتين اذ يجوز على الاول ان يكون المجاز اصلا والحقيقة
وعلى الثانى ان يكون الحقيقة فرعاً كالمجاز فى الكلام على تقدير اكتفاء
بذكر اجد التوأمين عن الآخر وقد اشار اليه بقوله لكنها لا تنفرع على
اصالة الحقيقة وفرعية المجاز قوله وقوله فلا يحتاج الى شروع
فى بيان وجه التسامح الذى ذكره الشريف وحاصله ان هذا القول
ظاهر فى دعوى بداهة المقدمة المنوعة ليسقط المنع بمصادمته للمقدمة
البدئية لكنه مصروف عن هذا الظاهر الى خلافه بان يحمل على
انه لا يحتاج الى دليل غير الاصالة بقرينة تقريره على القاعدة المذكورة
لان دعوى البداهة لا تنفرع على اصالة الحقيقة وفرعية المجاز اذ يجوز
ان يكون ارادة الحقيقة اصلا ونظريا بل لا تنفرع على بداهته الاصالة
والفرعية لجواز ان يكون الدليل بدئيا والمدعى نظريا وانما تنفرع
عليهما نفس المقدمة المنوعة قوله وتوجيهه ان يراد انه لا يحتاج
الى دليل غير الاصالة اى مع عدم الصارف قوله وحينئذ لا فائدة
يعتد بها يعنى اذا احتاج ارادة الحقيقة الى دليل الاصالة فلا يصح
قصر وجوب الدليل غير الاصالة عليه فبعد احتياج كل من ارادنى
الحقيقة والمجاز الى دليل فلا فائدة يعتد بها فى ذلك القول بل الوجه
ان يقول فثبتت المقدمة المنوعة بدليل الاصالة وانما قيد الفائدة المنفية
بقوله يعتد بها لان فيه فائدة فى الجملة بناء على دليل الاصالة اقرب تناولا
من غيره اذ اللفاظ موضوعة بازاء معانيها تستعمل فيها بالقرينة وهذا
البيان ظهر ضعف ما قبل انما قيدها بالاعتداد لجواز ان يكون الحصر
المستفاد من انما اضافيا بالنسبة الى ما عدا اصالة الحقيقة انتهى اما ولا
فلان تخصيص المقصور لا يسمى عندهم حصر اضافيا اللهم الا ان يكون

بحسب المال اى ليس الواجب على من زعم الا الدليل غير الاصلالة واما
ثانيا فلان عدم الفائدة المقتضية بها متوجه بعد حمل الحصر على الاضافي
كما قررنا ثم نقول مراد الشريف من الدليل هو الدليل الخارجى الحاصل
من خارج اللفظ كقرينة المجاز لا مطلق الدليل لان دليل الاصلالة حاصل
اكل من يعلم الغرض من وضع الالفاظ وحاصل مراده ان ثبوت المقدمة
المنوعة لا يحتاج الى دليل من خارج اللفظ لكونها ثابتة بدليل الاصلالة
المستفاد من نفس اللفظ بواسطة العلم بالوضع افرض الاستعمال بلا قرينة
وانما الدليل الخارجى على من زعم ويخفى ان فيه فائدة يعتد بها وان غرضه
لثبات المقدمة المنوعة بدليل الالة كما هو المتبادر من كلام المص لا دعوى
البداهة فيها لا يقال على هذا متوجه عليه ان اللفظ المشترك يحتاج
في ارادة حقيقة المعينة الى دليل من خارج اللفظ لانا نقول هذا دليل
ارادة الحقيقة المعينة لا دليل ارادة مطلق الحقيقة المقابلة للمجاز والكلام
في الثاني لا في الاول قوله ولذلك قال السيد السندى لاجل
ان المراد ما ذكرناه في هذا التوجيه لا ظاهره وليس ذلك اشارة الى قوله
وحينئذ لا فائدة الخ كما يوهمه ظاهره لان عدم الفائدة المعتد بها لا يكون
منشأ للتسامح وفي تقديم العلة على الفعل دلالة على الحصر بطريق
القلب ردا لما اعتقده الفاضل العصام اى قوله بالتسامح لهذه العلة لا لما زعمه
وفيه بحث اذ الظاهر ان غرض الشريف اثبات التسامح في كلام المص لا في
كلام نفسه اذ لا فائدة يعتد بها في ارتكاب التسامح في تقرير نفسه ثم التنبيه عليه
مع امكان التقرير بدون التسامح فالظاهر ان مراده من التسامح هو التسامح
في كلام المص من جهة انه ذكر الدفع بالاصل واراد الدفع بالاصلالة كما
قال الفاضل العصام قوله ولا يخفى ان حقيقة التقرير الخ يعنى
ليس حقيقة بمجرد اصلالة الحقيقة بل مع انضمام امرين آخرين هما
قرينة المجاز وعدم الصارف ههنا فهو توجيه التسامح الذى ذكره
الشريف بوجه آخر ولك ان تقول مراده توجيه التسامح من جهة انه

لا حاجة

لا حاجة الى تقرير قوله فلا يحتاج الى دليل الخ في دفع المنع وان كان ظاهر
تقريره الاحتياج اليه قوله وهذا الدليل ظنى الخ شروع في بيان
مراد الشارح مما ذكره في الحاشية بانه ايراد على دليل المص بالاصلالة
بانه لا يفيد العلم المناسب المطلوب بالمقدمة المنوعة ولذا زاد قوله مع انه
من المطالب اليقينية وذلك لان اصلالة الحقيقة وقرينة المجاز من العلوم
الظنية وايضا معناه هو الراجح والمرجوح كذا قيل وقد عرفت
فساد كل من الوجهين فالوجه ان مراده ما اشار اليه آغا من ان عدم
الصارف انما هو في الظاهر وعدمه باطنا ممنوع وقد اشار اليه بعض
الافاضل لكن عرفت انه فاعه وجه احسن من ان المطلوب بهذا الدليل
هو الظن واليقين مطلوب من القدر المشترك ويمكن حمل مراد الشارح
على هذا لا على الاعتراض فتأمل قوله على ما عرفت من قوله
وان لم يتم في الواقع لكنه انما ينفي الظن اذا كان عدم تمامه لاجل المنع
الذى اوردته من طرف المعتزلة بناء على منع ان التكلم هو الاتصاف
بالكلام واما اذا كان لاجل احتمال المجاز باحتمال الصارف باطنا او لاجل
احتمال الاشتراك والنقل فهو لا ينفي الظن لما عرفت ان جمع هذه
الاحتمالات مرجوحة بل قد عرفت انها احتمالات لا عن دليل لا يمكن
الحقيقة مع عدم دليل على الاشتراك والنقل فلا يلتفت اليها فتدبر
قوله ضرورة ان تعدد المدعى الخ لان مدعى المستدل ههنا مثله هو
ان الكلام صفة ازلية فلا بد ان يشتمل دليله على ان الكلام ومدعى الناقص
ان الخلق صفة ازلية فلا بد ان يشتمل دليله على الخلق فلا بد ان يتغير
الدليلان في المحكوم عليه ثم مراده من الدليل هو الذى قصد اجزاؤه
بعينه وهو المطلق والاصولى المركب لا المفرد لان الجارى بعينه في مادة
التخلف احواله لانفسه فلا يرد ان تعدد المدعى لا يستلزم تعدد الاصولى
المفرد قوله الا باعتبار المحكوم عليه هو بحسب الاصطلاح اعم
من الموضوع والمقدم كما ان المحكوم به اعم من المحمول والنال فالعدول

عن الموضوع ليعم صور الاجزاء في الجمليات والشرطيات الافتراضية والمراد من المحكوم عليه ما كان محكوما عليه في المدعى سواء كان محكوما عليه في الدليل ايضا كما اذا قرر الدليل من الشكل الاول والثاني اولا كما اذا قرر من الثالث والرابع كان يقول المستدل ههنا بعض المسند الى ذاته تعالى حقيقة هو الكلام وكل مسند الى ذاته تعالى صفة ازلية فالكلام صفة ازلية ويقول الناقض بعض المسند هو الخلق وكل مسند هو صفة ازلية فان خلق صفة ازلية فالبيان شامل لصور اجزاء جميع الاشكال لكن حل المحكوم عليه على ما هو محكوم عليه في المدعى لا يلائمه عطف قوله وباعتبار الجزء المنكر في الدليل لافي المدعى فالاولى الالباعبار الاصغر ثم المراد من تفاوت الدليلين باعتبار المحكوم عليه في المدعى ان يشتمل احد الدليلين عليه ولا يشتمل الاخر عليه بل على امر يفارقه بالذات او بواسطة جزئه بناء على ان مفارقة الجزء توجب مفارقة الكل فيشمل ما اذا كان المفارقة باعتبار جزء المقدم في الافتراضية الشرطية كما اذا ادعى احد الشرطية الكلية القسالة بانه كلما كان الانسان حيوانا كان كائنا واستدل عليها بانه كلما كان الانسان حيوانا كان حساسا وكلما كان حساسا كان كائنا فينتج تلك الشرطية واجراء الناقض في كتابة الفرس بان يقول كلما كان الفرس حيوانا كان حساسا وكلما كان حساسا كان كائنا ينتج انه كلما كان الفرس حيوانا كان كائنا مع ان هذه النتيجة باطلة قطعاً فوقع في بعض نسخ المحشى حيث قال الالباعبار جزء المحكوم عليه فبنى على ان اضافة الجزء الى المحكوم عليه بيانية هي الجزء الذي هو المحكوم عليه لانه جزء المدعى لاعلى انها لامية ليلزم خروج ما كان المفارقة باعتبار تمام المحكوم عليه كما في اجراء دليل المص ههنا في الخلق عن صور الجريان بعينه كما وهم بقي ههنا بحث شريف هو ان هذا الكلام من المحشى ظاهر في اشتراط الجريان بعينه باتحاد الدليلين في الصورة كما في المعارضة بالقلب وهو محل بحث بل الظاهر ان قول الناقض مثلاً لو كان الاسناد

الحقيقي

الحقيقي الى الذات في الشرع موجبا كون المسند صفة ازلية لا وجبه في الخلق ايضا لانه مسند الى الذات في الشرع ايضا اجر العين الدليل سواء قرر دليله افتراضيا واستثنائيا اللهم الا ان يكون ذلك المعنى معنى الجريان بعينه فيما اذا اتحد الدليلان صورة لا مطلقا وكذا الكلام فيما بعد فليتأمل فيه قوله وباعتبار الجزء المتكرر اي ان لا يتفاوت الدليلان الا في المقدمة الاستثنائية التي تكررت في القياس اما بعينها كما في استثناء العين او يجرئها في صورتها التي والاثبات كما في استثناء النقيض كما اذا قرر دليل المص ههنا استثنائيا بان يقال كلما كان الكلام مسندا الى ذاته تعالى حقيقة في الشرع كان صفة ازلية لكن المقدم حق واجراء الناقض في الخلق بان يقول كلما كان الخلق مسندا الى ذاته تعالى حقيقة في الشرع كان صفة ازلية لكن المقدم حق فقد كانت المقدمة الاستثنائية في احدهما كون الكلام مسندا وفي الاخر كون الخلق مسندا وينهما مفارقة بناء على ما قدمنا من ان المفارقة بين الجزئين توجب المفارقة بين الكلين واقول فيه بحث من وجوه اما اولها فلان المفارقة بين الدليلين لم تكن الا في المحكوم عليه في المدعى كما في الاقضية الافتراضية واما ثانيا فلان تخصيص المفارقة بينهما بالجزء المتكرر بوجبه عدم امكان جريان العين في الاقضية الاستثنائية ضرورة ان المفارقة بينهما باعتبار الجزء المتكرر بوجبه المفارقة بينهما في طرفي الشرطية المأخوذة فوهما ايضا الا يرى ان ضمير كان في احد الدليلين راجع الى الكلام وفي الاخر الى الخلق فلو قال ان لا يتفاوت الدليلان الالباعبار المحكوم عليه في الاقضية الافتراضية والاستثنائية لم ينجح الوجهان وكان اخصر واما ثالثا فلان جريان العين قد يكون بعدم المفارقة بينهما باعتبار المقدمة الاستثنائية اصلا كما اذا قل الحكيم كلما كان الواجب تعالى موجبا في افعاله كان العالم قديما لكن المقدم حق واجريته بعينه في قدم الحوادث بان يقول كلما كان الواجب تعالى موجبا في افعاله كان الحوادث قديما لكن المقدم

فليتأمل اشارة الى جواب
الاشترط حسب الاصلاح
ان لا يلاحظ في الاصلاح

حق على زعمكم ولعله لاجل هذه الابحاث عدل الى ما في بعض النسخ
حيث قال ولا يتفاوت الدليلان في الجزء المتكرر في الاقضية الاستثنائية
انتهى وفيه بحث ايضا اما ولا فلما عرفت من ان الدالين فيما نحن فيه
متفاوتان باعتبار المقدمة الاستثنائية الا ان يقال اراد بالجزء المتكرر المحكوم به
في تلك المقدمة لانفسها واراد بعدم تفاوتهما في الجزء المنكر لانهما
في حكمه مع قطع النظر عن خصوصية المحكوم عليه كالمسندية الى الذات
حقيقة مع قطع النظر عن ثبوتها للكلام بخصوصه والخلق بخصوصه
فان الدليل في الحقيقة هو هذه المسندية والاتحاد في حكم الجزء المتكرر
الايجابي او في حكمه السلبي اعم من اتحادهما في المحكوم عليه في المدعى
كافي اجراء دليل الحكيم على قدم العالم ومن عدم اتحادهما فيه كافي اجراء
دليل المص المقرر على هيئة الاستثنائي في الخلق وانما حملنا مراده
على الاتحاد في حكم الجزء المتكرر الذي هو المحكوم به في المقدمة الاستثنائية
اذ لو حمل على الاتحاد في نفس ذلك المحكوم به لصدق معنى الجريان بعينه
على ما كان المقدمة الاستثنائية من احد الدليلين نقضها من الدليل الاخر
كان يقان في نقض دليل الحكيم كالم يكن الواجب تعالى موجب في افعاله
لم يكن اعلم قديما او كان الحوادث قديمة لكن المقدم حق ومن البين
انه ليس نقضا فضلا عن كونه نقضا بجريان العين واما ثانيا فلانه قاصر
عن افادة اتحاد الدليلين في المحكوم به في المدعى مع ان ذلك الاتحاد شرط
في جميع صور الاجراء سواء بعينه او بخلافه كما لا يخفى فالحق ان معنى الجريان
بعينه في الاقترانية والاستثنائية اتحاد الدليلين في الحكم الذي جعله المستدل
مستلزما للطلوب مع قطع النظر عن خصوصية المحكوم عليه لكن بشرط
اتحادهما في حكم المدعى مع قطع النظر عن خصوصية المحكوم عليه ايضا وبشرط
ان لا يترك قيد من قبود الحكم لان ترك قيده مقيارهما في الحكم المقيده حتى اذا ترك
الناقض قيدها من قبوده المأخوذة في دليل المستدل كان نقضا باجراء
خلاصته لبعينه ونذا سمى نقضا مكسورا فعلى هذا لا يشترط الجريان

بالعين باتحادهما في الصورة فاعرف هذا المقام فانه مما سبى عنه اقوام
قوله ولا شك ان ما نحن فيه من هذا القبيل اي من النقض بجريان العين
لما اشترنا ان الدليل في الحقيقة هو الاسناد الحقيقي الى الذات في الشرع
ولا دخل لكونه المسند خصوصية الكلام وكذا الكلام في سائر الادلة
الخارجية بعينها والالم يمكن النقض بجريان العين في شيء من الادلة
لما اشار من ان تعدد المدعى يستلزم تعدد الدليل ولذا سماه فيما بعد
تحقيقا فسواء قرر دليل المص من الاقتراني كما اشار اليه المحشي
او من الاستثنائي كما اشارنا لكون النقض ههنا بجريان العين لا بجريان
الخلاصة فلا وجه لما اشار اليه الشارح في الحاشية من ان هذا النقض
بجريان خلاصة لا بجريان عينه هذا وانت قد علمت انه فاعده بما قدمنا
من ان الاستدلال ههنا في الحقيقة بالاسناد الحقيقي في هذه الآية والاسناد
الحقيقي في مطلق الكتاب اوفى مطلق الشرع خلاصته لبعينه فالجاري
في قدم الخلق خلاصته لبعينه لان الخلق مسند الى الذات حقيقة في الآية
الاخرى المذكورة في الشرح لافي آية التكليم كما لا يخفى قوله فقد حدث
الاشاعرة في صفري القياس الخ اي منعوها مستندين بان للكلام
معنى حقيقيا آخر غير اللفظي المتعاقب الاجزاء في الوجود الخارجي
بشهادة كلام الاخطايل وهو المراد من قولنا كلام الله قديم وهو غير العلم
والارادة كما تقرر في محله قوله والحنبلة في كبراه قالوا كلام الله تعالى
مع كونه مركبا من حروف واصوات مرتبة فهو قديم ومنعوا تلك الكبرى
بعد تسليم الصفري وهم المنسوبون الى احمد بن حنبل المجتهد الكامل
صاحب احد المذاهب الاربعة فلا ينبغي لهم ما نسبوه اليهم من منع الكبرى
بعد تسليم الصفري فان ذلك المنع ضروري البطلان فلا بد ان يحمل
مرادهم على وجه صحيح عند العقلاء اما بما قيل انهم منعوا اطلاق لفظ
الحادث على الكلام اللفظي رعاية للادب واحترازا عن ذهاب الوهم
الى حدوث الكلام النفسي فحينئذ لا يخالف بينهم وبين الاشاعرة

وانما سلموا صفرى القياس الثانى مع ذهابهم الى القياس الاول للاشارة الى ان الكلام المنسوب الى الله تعالى قسمان نفسى قائم بذاته تعالى ولفظى غير قائم به تعالى واما بان يحمل مرادهم من المتعاقبة في الوجود على لازمه الذى هو الترتيب في الوجود بمعنى ان كل جزء منه لو عكس في الترتيب افسد معناه من غير انقضاء بعض اجزائه عند وجود الآخر بل جمع اجزائه مرتبة موجودة في الازل والابد والتعاقب والانقضاء في السنين القصور الالهة لا مقتضى ذات الكلام المركب من الحروف والاصوات فيكون الكلام النفسى القائم بذاته تعالى متحد مع الكلام اللفظى وقد بما من حيث قيامه بذاته تعالى وحادثا من حيث قرأنا كما ذهب اليه محمد الشهرستاني والمصطفى في توجيه مراد الاشعري وسيأتى تفصيله واما بما ذهب اليه المتصوفة من جواز ظهور شئ واحد بالشخص في محال متعددة في زمان واحد كما روي عن قضيب البيان من انه ظهر في زمان واحد في اماكن مختلفة مستغلا بايمان متخلفة فيجوز ان يكون لكلام الله تعالى وجود وظهور قديم في عالم الغيب المطلق اعني من حيث قيامه بذاته تعالى ووجود وظهور حادث في عالم الشهود اعني من حيث قيامه بجسم من الاجسام وهو بحسب الوجود الاول ليس من جنس الحرف والصوت وقائم بذات الله تعالى وبحسب الوجود الثانى من جنسهما وقائم بجسم من الاجسام ولا بأس في ظهور شئ واحد بالشخص في اطوار متعددة باعتبار عالم واحد عند هم فضلا عن ظهوره فيها باعتبار عالين وقد ذهب كثير من الحكماء الى ان الجواهر جواهر في عالم الاعيان واعراض وكميات في عالم الازهان وبعض المتكلمين في مسألة وزن الاعمال الى انها اعراض في هذا العالم وتنقلب اجساما نورانية او ظلمانية فتوزن في عالم الآخرة فيصح اهم منع الكرى بعد تسليم الصغرى فتأمل قوله فقدح المعتزلة في صفرى الح مستدين بان لا معنى للكلام الا الكلام اللفظى المركب من الحروف المتعاقبة في الوجود الحادث بالضرورة ويستحيل قيام الحوادث

بذاته تعالى عند الكل الا الكرامية ومن ههنا يعلم ان النزاع بينهم وبين الاشاعرة يرجع الى النزاع في اطلاق لفظ الكلام على ما عدا اللفظى ولو جوزوه كالأشاعرة لما خالعوهم ولو لم يجوزوه الاشاعرة كما لمعتزلة لو افقوهم كما اشار اليه التفازاني في كتبه قوله والكرامية في كبراه لانهم سلموا كون كلام الله تعالى صفة له تعالى ومركبا من الالفاظ الحادثة يومه واقدم جميع صفاته تعالى حيث جوزوا قيام الحوادث بذاته تعالى وهو باطل عند التحقيق ومع ذلك يتجه عليهم ان الكلام اللفظى الذى هو كيفية قائمة بالهواء بالضرورة كيف يكون صفة قائمة بذاته تعالى نعم يتجه مثله على الخاتبة لكن بتدفع احد التأويلات السابقة ولا يمكن مثل هذه التأويلات في كلامهم والافلا وجه لذهابهم الى عدم صحة القياس الاول كما لا يخفى وبهذا البيان ظهر اختلال ما قيل ان معنى كونه تعالى متكلما كونه تعالى خاتما للكلام في الغير مخالف للعرف واللغة انتهى لان اصل التكلم باللفظى في العرف واللغة ايجاد الكلام اللفظى في الهواء فتأمل فيه جدا قوله ان الكلام المتنازع فيه الخ بمعنى ان الاشاعرة لا ينزعون المعتزلة في حدوث الكلام اللفظى ولا في كونه مركبا من الحروف المتعاقبة في الوجود وانما ينزعونهم في حدوث كلام الله تعالى بمعنى اخر هو النفسى وفي تركبه منها فلا يرد عليه ان ليس مراد المعتزلة فيما ذهبوا اليه من القياس الثانى الا الكلام اللفظى فكيف يكون الكلام المتنازع فيه بين الفريقين هو الكلام النفسى فقط او اللفظى فقط بل هو ما يطلق عليه كلام الله تعالى حقيقة اذ قد ذهب المعتزلة الى ان كل ما يطلق عليه كلام الله حقيقة فهو مركب من الحروف المتعاقبة في الوجود وكل ما هو كذلك فهو حادث ومنع الاشاعرة صغريهم الكلية وبذهبوا الى ان بعض ما يطلق عليه كلام الله تعالى حقيقة يعنون النفسى صفة حقيقية له تعالى وكل ما هو كذلك فهو قديم فتأمل قوله وهو معنى قائم بذاته تعالى هذا هو المشهور فيما بين جمهور الاشاعرة لكن يحتمل

ان يكون مرادهم من المعنى ما يقال بل اللفظ اعني المدلولات الوضعية
 كعاني القرآن مع قطع النظر عن الدلالة عليها بنظم معين من لغة
 معينة كالعربية او العبرانية كما يدل عليه احدى الروايتين عن ابي حنيفة
 حيث جوز صلوة من يترجم القرآن بلغة اخرى او بشرط الدلالة
 عليها بخصوصية النظم المنزل من لغة معينة كما يؤيده الرواية الاخرى
 الصحيحة حيث رجع عن القول الاول الى القول باشتراط الجوار بنظم
 القرآن ويحتمل ان يكون مرادهم ما يقابل العين كما وقع في قول النخاء
 حيث اطلقوا اسم العين على ما وضع بازاء ما يقوم بذاته واسم المعنى على
 ما وضع بازاء ما يقوم بالغير كالصادر ليكون صفة الكلام عبارة عن صفة
 حقيقية ذات تعلق وهي صفة حقيقة منافية للسكوت والافه التي هي
 الخرس الباطنين وتلك الصفة في الازل صفة واحدة وتشكر الى الامر
 والتهى وغيرهما عند التعلقات فيما لا يزال كالعلم والقدرة كما ذكره
 التفتازاني في شرح العقايد فعلى الاحتمال الاول يكون مرادهم من قولهم
 يدل عليه الكلام اللفظي الدلالة اللفظية الوضعية وعلى الثاني يكون
 الدلالة العقلية اذ يستحيل الكلام اللفظي بدون القدرة على التكلم
 فوجوده من احد يستلزم قدرته عليه عقلا ويتجه على الاحتمال
 الاول اباحت الاول ان معاني القرآن مثلا بحسب الوجود الخارجي
 منقسمة الى قديم من الواجب تعالى وصفاته والى حادث من الممكنات
 من الجواهر والاعراض فلا يكون مجموعها وصفا قديما بالضرورة
 وبحسب وجودها العلمي ليست من الاعميان فلا يكون قديما وان كانت
 وصفا زليلا الثاني ان تلك المعاني المرتبة في العلم الازلي متكررة في الازل
 فلا يكون الكلام صفة واحدة بالشخص في الازل وهو خلاف ما يدل
 عليه كلام الاشعري فان كلاما من الصفات السبعة واحد شخصي عنده
 الثالث انه يستلزم ان لا يكون الكلام المتحدى به المكتوب في المصاحف
 المقروء باللسن موصوفا بالقدم لان التحدى بالالفاظ الموصوفة

بالفصاحة لا بالمعاني الغير الموصوفة بها مع ان مشاجرة ائمة الدين مع
 المعتزلة على ذلك الرابع ما اشار اليه المحقق الدواني من انه يستلزم
 عدم تكفير من انكر كلامية ما بين دفتي المصحف حقيقة مع ان كونه
 كلام الله علم من الدين بالضرورة وعدم كون المعارضة والتحدي بما
 هو كلام الله تعالى حقيقة بل بدوالة وعدم كون المقروء والمحمول كلامه
 تعالى حقيقة الى غير ذلك مما لا يخفى فسادا على المتفطن في الاحكام الدينية
 وفيه نظر لان اضافة الكلام الى الله تعالى حقيقة انما يوجب اختصاصه به
 تعالى ولا توجب كونه صفة له تعالى كخلق الله تعالى فالخلق
 ان كلام الله يطلق حقيقة عند الاشاعرة على كل من للدن والنفسي مع
 انهم لا يقولون يكون اللفظي الحادث صفة له تعالى وقد نص عليه
 العلامة التفتازاني في شرح العقايد وايضا قد اشرفنا الى ان الكلام
 اللفظي القائم بالهواء لا يكون صفة قائمة باحد من المتكلمين وانما الصفة
 هناك هو التكلم اعني احداث الكلام مع ان اضافته الى متكلمه حقيقة
 بلا نزاع نعم يستلزم عدم اكفار من انكر وصفة ما بين الدفتين
 لمكن كونه معلوما من الدين بالضرورة محل بحث لا يخفى ويتجه على
 الاحتمال الثاني ان كون الصفة الحقيقة واحدة شخصية في الازل متكررة
 بذاتها فيما لا يزال غير معقول وانما المتكرر متعلقاتها المنقسمة الى الامر
 والتهى وغيرهما فان كان القرآن مثلا عبارة عن تلك المتعلقات الحادث
 هي الكلمات المخلوقة في الاجسام يلزم حدوث القرآن ومحموليته
 وقد عرفت فسادا وان كان عبارة عن المعاني المرتبة المتكررة في العلم
 الازلي يتوجه عليه ما يتوجه على الاحتمال الاول من وجوه الابحاث ماعدا
 الوجه الثاني وهذا ينقدح ما ذهب اليه المحقق الدواني من ان كلام الله
 تعالى عبارة عن الكلمات التي رتبها الله تعالى في علمه الازلي بصفته
 القديمة التي هي مبدأ ناليفها انتهى اذ يدرك عليه مثل الوجه الاول قوله
 وقال بعض المحققين وهو محمد الشهرستاني وبعده المعنى والذالم يقل

وقال المص مع انه الظاهر هذا ولكن في بعض النسخ والمص رسالة
 مستقلة في تحقيق الكلام وحاشاه ان الكلام النفسى امر قائم بذاته تعالى
 شامل للفظ والمعنى يحتمل ان يكون مراده من المعنى ما يقابل اللفظ اعنى
 المدلول الوضعى كما هو الظاهر من مقابلته للفظ لكن عرفت ان المدلولات
 الوضعية موجودات علمية لا خارجية فلا تكون هى ولا المجموع المركب
 منها ومن اللفظ وصفا قديما وان كان وصفا ازليا ويحتمل ان يكون
 القائم بالغير وحيث لا يصح المقابلة بينه وبين اللفظ لانه معنى بذلك
 المعنى ايضا الا ان يخصص بقرينة المقابلة بما هو صفة له تعالى على
 ان يراد به الصفة الحقيقية التى هى مبداء تأليف الكلمات كما اشار اليها
 المحقق الدوائى او على ان يراد به اللفظ القائم بذاته تعالى وباللفظ
 الكلام اللفظى القائم بالاجسام وعلى كل تقدير فمراده من الشمول اما شمول
 الكل لجزئه واما شمول الكلى لجزئياته ولك ان تحمل مراده من المعنى
 على ما يقابل اللفظ ومن الشمول شمول المشروط للشرط بناء على
 ان كلام الله تعالى عنده هو اللفظ القائم بذاته تعالى بشرط الدلالة
 على معانيه وقوله غير مرتب الاجزاء لعله اراد به انه امر اجمالى بسيط
 بحسب الوجود الخارجى بحيث لا ترتيب فى اجزائه بحسب ذلك الوجود
 فى الازل وان كان مرتب الاجزاء فى الوجود العلمى او اراد به انه غير متعاقب
 الاجزاء فى الوجود الخارجى وان كان مرتب الاجزاء وقوله كالقائم
 بنفس الحافظ تشبيهه فى مجرد عدم الترتيب بالفعل لامن جميع الوجوه
 فان القائم بنفس الحافظ موجود علمى لا ظاهرى ومراده من الامر القائم
 بذاته تعالى هو الموجود الخارجى ليكون موصوفا بالقدم كما اشار اليه
 ابن الكمال فى رسالة مستقلة فى ترجيح هذا القول وتلخيص كلام المص
 فى هذا الباب ان كلام الله تعالى واحد بالنوع كلى صادق على الكلام
 اللفظى القائم بالاجسام وعلى الكلام اللفظى القائم بذاته تعالى لكن
 تشخص ذلك النوع فى ضمن الفرد القديم القائم بذاته تعالى يقتضى عدم

التعاقب فى الوجود الخارجى او عدم الترتيب والاحتجاب تحت حجب مانعة
 عن استماعه وفى ضمن الفرد الحادث القائم بالاجسام يقتضى عدم الاحتجاب
 والترتيب والتعاقب لعدم مساعدة الالات التى يحصل بواسطتها فيكون
 المعارضة والتحدى بما هو كلام الله تعالى حقيقة ويكون المقرو والمحفوظ
 كلام الله تعالى حقيقة مع كونه وصفا قديما وبهذا البيان اندفع ما اورد
 عليه المحقق الطوسى وتبعه العلامة التفتازانى من ان قيام الالفاظ
 القديمة بذاته تعالى خرج عن طور العقل فتأمل فيه فانه مزال اقدام
 الاعلام قوله وفى كل من القوانين اثبات اما فى القول الاول فقد
 اشترنا اليه فى وجوه الابحاث واما فى القول الثانى فلما اشار اليه المحقق
 للدوائى من انه يستلزم كون صفة الكلام متعدد الاو احدا وهو بخلافه
 ما ذهب اليه الاشعرى وكون الاصوات غير سببية مع انها من الاعراض
 السببية وكون الفرق بين يقوم بالقارى من الالفاظ وبين ما يقوم بالبارى
 تعالى باجتماع الاجزاء وعدم اجتماعها بسبب قصور الالة وهو
 افلسد لانه يؤدى الى كون بعض صفاته الحقيقية مجانسا لصفات المخلوقات
 لى غير ذلك من المفاسد اقول قد عرفت اندفاع الكل اما الاول فلما
 عرفت من حديث الاجمال البسيط وقد جوزه ذلك المحقق فى علم الله
 تعالى مع كونه مخالفا لمذهب جمهور المتكلمين فليت شعري بانه لم يجوزه
 فى كلام الله تعالى على ان مراد الاشعرى يجوز ان يكون وحدة الكلام
 الذى هو مبداء التأليف لا وحدة الكلام الموافق كيف وكلمات الله تعالى
 لا تنفذ واو كان البحار مدادا واما الثانى فلان تشخص نوع واحد يجوز
 ان يقتضى السيلان فى ضمن فرد وعدم السيلان فى ضمن فرد اخر كما
 ان تشخص الانسان يقتضى البياض فى ضمن الرومى والسواد فى ضمن
 الرنجمى واما الثالث فلان المجانسة المردودة فى الشرع هى المجانسة مع
 الاتحاد فى نوع التشخص لا مطلقا الا يرى ان كثيرا من المتكلمين ومنهم
 الامام فخر الدين الرازى ذهبوا الى ان علم الله تعالى من مقولة الاضافة

كعلم المخلوق كما لا يخفى هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فلا يرد عليه
 شيء مما اورده الاعلام والمجد لله على الافضال والانعام قوله البيت
 للاخطل وهو من البحر الكامل وقيله بيت آخر حيث قال لا ينبغي
 من امرى بكلامه حتى يكون مع الكلام اصيلا ان الكلام لفي القواد وانما
 جعل للسان على الكلام دليلا يعني ايتها الحبيبة لا تعمدى على كلام احد
 حتى يقول ما في قلبه ويكون متكما ذا اصل اذا صل الكلام ما في القواد
 وما في اللسان فرعه ولا اعتبار للفرع بدون الاصل لا يقال كلامه انما
 يدل على اثبات الاصل في الاعتماد والاعتبار لاني الوضع واللغة فلا يدل
 على ان لفظ الكلام حقيقة في النفس ويجاز في اللفظي او مشترك بينهما
 لانا نقول نعم لكن الاستشهاد ههنا ليس من جهة اثبات الاصل بل
 من جهة اطلاق الكلام على ما في القواد بلا قرينة وجعل اللفظي دليلا
 عليه ولذا قال المحشي ومدار الاستشهاد على الكلام الاول ولم يقل على
 اصله. بقي ههنا كلام هو ان النفس مارتبه المتكلم في نفسه ولا تعلم
 وجوده في نفس المتكلم الا بكلامه اللفظي فاللفظي دليل عقلي على النفس
 كما شرفنا فان كان مراد الشاعر بما في القواد مطلق النفس سواء كان
 مطابقا للواقع في اعتقاد المتكلم او لا فلا معنى للبيت اذ لس هناك كلام
 لفظي خال عن النفس وان كان مراده هو النفس المطابق فقط فلا يصح
 جعل اللفظي دليلا على النفس اذ يجب ان يكون الدليل مستلزما للدلول
 والجواب ان المراد هو الثاني لكن مراده من الدليل هو الامارة التي رعا
 بتخلف عنها مدلولها في الواقع كما سيحكي تفصيله لا يقال فعلى هذا
 يلزم المحصر النفس في المطابق مع ان من النفس ما ليس بمطلق لانا نقول
 ذلك للزوم بحسب ادعاء الشاعر وتنزيل غير المطابق منزلة العدم
 لا بحسب اصل اللغة ولو سلم فجميع كلام الله تعالى مطابق لما في علمه
 والاستشهاد ههنا يتم بمجرد ان الكلام معنى حقيقيا اخر غير اللفظي
 قال الشارح لكننا نورد مسألة متعلقة بفننا هذا الخ اقول الغرض

من هذه المسئلة دفع ما توجه على صحة المعارضة في المعقولات من انها
 لو صحت لزمت تصديق السائل بالقبضين كما يشير اليه المحشي وكما صرح به
 شارح الاداب المسه ودي حيث قال هذا الكلام تنبيه على جواب دخل
 مقدر على المعارضة المذكورة ههنا وتقريره ان يقال لا يمكن للسائل
 ان يعارض المعلل في الادلة العقلية لان السائل اذا سلم دليل المعلل
 وصدقه يلزم ان يصدق المدلول ايضا لان تصديق المازوم يوجب
 تصديق اللازم ونسليمه فعلى هذا يلزم ان يكون استدلال السائل على
 ما يناقض المدلول موجبا لتصديق المتناقضين وهو محال انتهى ونحن
 نقول ههنا بحث اما اولاه فانه تجوز المعارضة فيما لم يسلم دليل المعلل
 بلا محذور وفيما سلم باطراد الساب والجواب لعله لم يعتبر التجوز بالاطراد
 واورد الدخول على قولهم كل معارضة في المعقولات جائزة بان بعضها غير
 جائزة وهي التي كانت فيما سلم دليل المعلل وذلك لان شارح الاداب لما
 خص الغصب بالاستدلال على بطلان المقدمة المعينة عقيب منعها
 فهو ليس ممن يجعل النقص والمعارضة غصبين مقبولين لاجل الضرورة
 ولو سلم فالضرورة انما يتحقق فيما سلم السائل دليل المعلل لا فيما لم يسلم
 فالجائر لقصد اطراد الساب هو المعارضة في صورة عدم تسليم دليل
 المعلل لا المعارضة في صورة التسليم فانها جائزة لاجل الضرورة
 لا لاطراد واما ثانيا فلانه انما يلزم التصديق بالقبضين لو توقف صحة
 المعارضة على الحكم بصحة الدليلين المتعارضين وهو ممنوع بل كل معارض
 حاكم بفساد احد الدليلين لا على التعيين بل غاية ما يستلزمه صحة
 المعارضة المذكورة عدم تصديق شيء من القبضين لما نفع الدليلين
 في ثبوت المقضى ولذا تساقطا فالصواب ان يدفع ذلك الدخول بهذا
 لا بما ذكره اذ كون كل معارض حاكما بفساد دليل المعلل بخصوصه
 محل نظر والاما توقف المجتهدين عند تعارض الادلة كما لا يخفى واما
 ثالثا فقد ظهر ان الاول للشارح ان يورد هذه المسئلة في بحث المعارضة

قوله يجوز المعارضة فيما لم يسلم
 حكم في المعارضة بعد المح

قوله سواء كان مطابقا مثال المطابق
 كما اذا وعد الحبيبة باعطاء اموال كثيرة
 مع قصد لا عطاها ايها ومثال غير
 المطابق ايضا هو ذلك الوعد مع
 القصد لعدم الاعطاء

نعم اوردها المسعودي وشارحه في المسئلة الثانية من الحكمة عقيب
المعارضة في المعقولات لكن دليل المص على مسئلة الكلام دليل
منقول عن الشارع فلا يكون معارضته معارضة في الادلة العقلية
وهو ظاهر اللهم الا ان يقال لمعارضة بقوله انه تأدية الحروف الحادثة
معارضة الدليل العقلي للنقل بناء على ان استحالة قيام الحوادث بذاته
تعالى ثابتة بالادلة العقلية فتلك المعارضة في حكم في المعقولات على
ان المشرح لم يرتض وجه التخصيص بالمعارضة في المعقولات فلذا اوردها
بعد المعارضة في المثال كالمسعودي وشارحه قوله فيه ان دعويهم
الح اي انما ورد ما اورده الشارع من منع دلالة دليلهم على مدعاهم
لواخذوا في مدعاهم لفظ القوة بمعنى التلازم وليس كذلك وانما اخذوا
كاف التشبيه الدالة على كون المعارضة مشابهة للنقض في وجود
معنى ابطال دليل المعلن في كل منهما ولا يخفى ان مجرد استلزام المعارضة
للقص كاف في دعوى المشابهة وان لم يكف في دعوى التلازم من الجانبين
ولما توجه عليه ما قيل ان شارح الاداب المسعودي صرح بلفظ القوة
في هذا المدعى في مواضع من الفصل الثاني من كتابه بادر الى العداوة
فقال على الالظاهر من القوة الح اي لو سلم ان مدعاهم كون المعارضة
في قوة النقص فانما يرد ذلك لو كان القوة بمعنى التلازم كما في قول المنطقيين
المهمل في قوة الجزئية وهو ممنوع فان معنى التلازم مصطلح اهل المعقول
في باب المحصورات لا في كل باب ولا مصطلح غيرهم فحمل القوة عليه
في كلام اهل هذا الفن بعيد وايضا ليس النقص عبارة عن مجرد الحكم
الباطني بطلان دليل المعلن بل عن الحكم الظاهري بذلك مع شاهد
كما سبق فليس المعارضة نقضا بالفعل ولا مستلزما له بل من شأنها
ان يكون نقضا بان يقال لو صح دليلك لما قام على خلاف مدلوله دليل
لكنه فلم عليه فالظاهر ان مرادهم من القوة ما يقابل الفعل اعني
الامكان الاستعداد المفسر بكون الشيء من شأنه ان يكون وليس مكان

وما ذكره في بيان هذا المدعى دال عليه كما لا يخفى واقول فيه نظر
من وجوه اما اولافلان من النقوض ما لا يستلزم المعارضة كالنقض
باستلزام الدور او التسلسل فكيف يدعى الشارح الحق في حمل القوة
في كلامهم على معنى التلازم من الجانبين واما ثانيا فلان حمل القوة
في كلامهم على الامكان الاستعدادي يناقض غرضهم من سوق هذا الكلام
اذ قد عرفت ان غرضهم دفع ما توجه على صحة المعارضة في المعقولات
من انها لو صححت لزم تصديق السائل بالنقض لان امكان النقص
غير كاف في دفعه بل لا بد من النقيض بالفعل اللهم الا ان تحمل القوة
على القرينة من الفعل بناء على ان تلك المعارضة مستلزمة للابطال
الباطني وان لم يكن ذلك الا بطلان نقضا بالفعل كما يؤيده التشبيه في وجود
معنى الابطال واما ثالثا فلان الثابت بالمعارضة مقدمة واحدة
من مقدمات دليل النقص على مقتضى ما صوروا استلزامها اياه ومن البين
ان ليس من شأن المقدمة الواحدة ان يكون دليلا فليس النقص
بالقوة القرينة لا بمجموع المقدمات المتفرقة فالظاهر ان مراد الشارح
من القوة ايضا ما يقابل الفعل وحاصل كلامه ان ما ذكره في بيان
هذا المدعى انما يدل على ان كل دليل معارض فهو منقوض بالقوة وهو
لا يستلزم كون كل معارضة نقضا بالقوة لان امكان الحمل بين المشتقين
لا يوجب امكان الحمل بين مبدئي الاشتقاقين فكما ان صحة الحمل بين الكاتب
والضاحك لا يوجب صحة الحمل بين الكتابة والضحك فكذا صحة الحمل
بين الدليل المعارض والمنقوض لا يوجب صحة الحمل بين المعارضة
والنقض بل الحمل بينهما ممنوع لما عرفت في الوجه الثالث وغاية
ما ذكره استلزام المعارضة للنقض وهو لا يكتفي في كونها نقضا بالقوة
الا يرى ان وجود ممكن ما يستلزم وجود الواجب بالذات وليس من شأن
الممكن ان يكون واجبا بالذات في شيء من الازمنة كما لا يخفى ولكن قوله
لذا ما له الاستلزام محمل نظر اللهم الا ان يحمل النقص في كلامهم

على الإبطال الباطني الكافي في غرضهم من دفع المحذور السابق وهو
بعد ذلك منظور فيه لما اشرفنا من ان غاية المعارضة هو الحكم ببطلان
احد الدليلين لابعينه لا بطلان دليل المعلن بخصوصه اللهم
البحسب ادعاء السائل في ظاهر حاله حيث نصب نفسه للهدم فتأمل
قوله والحاصل ان جعل الأدلة الخ لما توجه على الشارح انهم
لم يجعلوا كل دليل عقلي يقينا دفعه بوجهين احدهما ما ذكره بقوله
ان جعل الأدلة العقلية امارات تدل الخ وثانيهما ما اشار اليه بقوله
وايضاً لا بد لهم من هذا الفرق حتى يتم الخ واقول الجامعون لكل دليل
نقل امارة ظنية شرزمة قليلة من المتكلمين ومذهبهم مردود في نفسه
والما ثبت الفرض والحرام بالأدلة العقلية ولما ثبت بها الحدود المندرجة
بالشبهات فكيف ينسب ذلك الجمل الى الجمهور القادحين فيه بما ذكرنا
فالحق ان قولهم اذهى امارات الخ مبني على التغليب ومرادهم اعم
من الامارات حقيقة ومن الأدلة العقلية القطعية الشبهة بالامارات في جواز
تخلف مدلولاتها وان كان ذلك الخلف مبطلاتها وتحقيق مرادهم
ان كل دليل صحيح عقلي او نقلية قطعية او ظنية مشروط باستلزام العلم به العلم
بالمدلول لكن البراهين العقلية منها كما انها مشروطة بالاستلزام
بين العلمين كذلك مشروطة بالاستلزام بين العلمين بمعنى انها متى وجدت
في الواقع يستحيل ان لا توجد مدلولاتها فيه ايضا بخلاف الامارات
العقلية لما مر غير مرة من ان حصول الظن من شيء لا يتوقف على الاستلزام
الكلّي الذاتي بين العلمين كما في الاستقراء والتمثيل وبخلاف الاداة العقلية
ظنية كانت او قطعية لانها قابلة للنسخ والتخصيص فليس تخصيصهم
بالمعارضة في المعقولات لاجل ان المعارضة في غيرها لا تستلزم النقص
كما وهم الشارح والحشي ضرورة ان صحة احد الدليلين المتعارضين
عقليين كانا وتقليبين برهانيين كانا وامارين او مختلفين تستلزم بطلان الآخر
لفقد شرط من شروطه كلفق عدم النسخ والتخصيص بالنسبة

الى الأدلة العقلية بل لاجل ان توهم لزوم التصديق بالنقيضين مخصوص
بما اذا كانا برهانيين عقليين من بين تلك الصور اذ مع احتمال عدم الاستلزام
الذاتي بمثل النسخ والتخصيص في الأدلة العقلية ومع احتمال حصول
الظن بدون الاستلزام الذاتي في الامارات العقلية لا يلزم التصديق
بالنقيضين وانما يلزم فيما اذا كان الدليلان برهانيين لما عرفت انهما
مشروطان بالاستلزام الذاتي ولا يقبلان النسخ والتخصيص عن ذلك
الاستلزام في وقت من الاوقات بوجه من الوجوه فاندفع ما أورده الشارح
عليهم وتابعه المحشي في ذلك وظهر اخلال قوله وايضاً لا بد لهم
من هذا الفرق الخ لان مقصودهم من عدم استلزام المعارضة للتصديق
المذكور تام وان لم يكن هذا الفرق وانما يحتاج اليه من توهم لزوم التصديق
بالنقيضين لان دفع ذلك التوهم قوله وجعل الأدلة العقلية ملزومات
يدل الخ لاجل الحاجة الى هذا الاستدلال لان عدم اعتبار اللزوم في العقلية
مصرح به في كلامه بقوله بخلاف الأدلة العقلية فهو تطويل بلا طائل
قوله وكل من الفرقين محل بحث اقول قد عرفت ان مرادهم من الاستلزام
المعتبر في العقلية اعني القطعية دون العقلية هو الاستلزام الذاتي
بين العلمين وهو كذلك وان كان الاستلزام بين العلمين معتبرا في الكل
فوضع الفرق والمحل عقدة الاشكال قوله الظاهر انه من قبيل
عطف الاخبار على الانشاء الذي هو قوله ونختم الكلام فيما لا محل له
من الاعراب وانما يقيد به لجوازه فيما له محل من الاعراب كما في قوله تعالى
قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل كما فصله الشريف في حاشية المطول الا ان
يقال الظاهر ان يحمل الاول على الاخبار كالثاني فتفقان في معنى الاخبارية
وان اختلفتا لفظا فيصح العطف لان المانع عن جواز العطف اختلافهما
لفظا ومعنى او معنى فقط وانه مبني على جعل هذه الجملة معطوفة على قوله
نورد مسألة على معنى نورد مسألة ونختم الكلام في تلك المسألة على هذا
القدر او على جملة البسطة اي ابتداء بسم الله ونختم الكلام في الكتاب على

هذا القدر لا يقال او مبني على جعل هذه الجملة المعطوف عليها للاستئناف
اولا اعتراض على رأى من جوزه في ختام الكلام لانا نقول كما يجوز
الاستئناف والاعتراض في الجملة الاولى كذلك يجوز في الجملة الثانية لكن
ما عدا احتمال العطف والجالية غير ظاهر والابراد مبني على الظاهر كما
اشار اليه في صدر البحث فلا يندفع الا باحتمال الظاهر فلذا جعلنا
هذه الاجوبة مبنية على الظاهر ولهذا لم يلتفت اليهما ومن غفل
عنه دفع الابراد المذكور بهما مجازا بقرينة ظاهرة هي امتناع ذلك
للعطف عند البلغاء فلا بد من تأويل احدي الجملتين اما بان يستعمل
الجملة الاولى الانشائية في الاخبار بوجوب الختم على هذا القدر انشائلا
ينجر الى الاملال على سبيل الاستعارة كما في قوله عليه السلام فليتبوأ
مقعده من النار او يستعمل الجملة الثانية الخبرية في معنى الانشاء مجازا
ايضا ويؤيده ان كون مرجع كل شئ اليه تعالى فقط معلوم من كتاب الله
تعالى فليس في الاخبار به ولا في لازمه فائدة فيحمل على اظهار الاخلاص
بانا لا نطلب في مقابلة هذا التأليف اجرا من غيره تعالى على نحو قوله
تعالى رب ابق وضعتنا اثنى او يحمل على معنى ولدفع اليه تعالى فقط
في الامور كلها وفي جميع الاحوال لانشاء الرجوع اللساني والى الثاني
اشار بقوله او يحمل الثاني على الانشاء كذلك اى مجازا وانما آخر
التوجيه الثاني مع ان حل الجملة الثانية على الانشاء اظهر من حل الاولى
على معنى الاخبار لما ذكرناه من المؤيد ولان منشا الاحتياج الى التأويل
هو الجملة الثانية فان كتابه فيها اولى لان الوجه الثاني يتوجه عليه ان نقل
الكلام الى الجملة الاولى بناء على ان الاستئناف والاعتراض غير ظاهر
فاذا عطف على جملة توردمسئلة او على جملة البسملة يلزم الوقوع فيما
هرب اللهم الا ان يدعى ظهور الاستئناف والاعتراض في الجملة الاولى
او يحتمل جملة توردمسئلة او جملة البسملة على معنى الانشاء مجازا ايضا ونحن
نقول الاولى ان يعطف الجملة الثانية على جملة البسملة اى بسم الله

البداية واليه المرجع والنهاية او يجعل الواو المحال عن فاعل الختم اى حال
كون رجوعنا اليه تعالى فقط لكن ان اريد بالمرجع ما يعبر الرجوع القلبي
فالحال مقارنة والا فقدره اى حال كوننا مقدرى الرجوع اليه تعالى
فقط في عاقبة الامر فليأمل او يجعل العطف المذكور من قبيل عطف
القصة على القصة من غير اعتبار الاخبارية والانشائية اى مع قطع
النظر عن اختلافهما خبرا وانشا اذ ليس النظر في هذا العطف الى نفس
الجملتين بل الى مناسبتيهما في الغرض فكلما كانت المناسبة اشد كان
العطف احسن كذا قالوا ولعل المناسبة ههنا ان الغرض من طلب الختم
على هذا القدر الغير الملل بيان ان هذا القدر مما يكثر به الانتفاع والرغبة
والغرض من افادة انفراده تعالى برجوع الامور اليه بيان ان الانتفاع
لا يحصل الا بارشاده تعالى وتوفيقه ولا يتحقق المناسبة بين هذين الغرضين
قوله واعلم الخ واعلم ان نسخ المحشى لما كانت مختلفة جدا بذلت
جهدى في تمييز بعضها عن سميها بقدر الامكان واستقصيت الكلام
في هذا الشأن وحقيقة المرام عند الملك العلامة وقد استقرت سفينة القلم
على جودى الانعام في اليوم الثانى عشر من شهر جمادى
الثانية سنة تسع وثمانين بعد المائتين والالف
من الهجرة النبوية عليه افضل الصلوات
والسلام

قد استرح قلم الطبع من عنوان استنكاية هذا الكتاب بعون الله الملك
العزى الوهاب من تعليقات الفاضل الشهير بكليوى على مير الاداب
فرحم الله المؤلفين وقاطبة المؤمنين طوبى لهم وحسن مأب بمحمية
سلطان سلاطين العظام ادام الله دولته الى يوم القيام يسر الله حسن
خاتمه باضعف العباد مقترا الى عقوره يوم الميعاد السيد عبد الرحيم محب
جعل الله فعله موافقا لما يرضيه ويحب في اواخر شوال المكرم في سنك
شهور سنة اربع وثلاثين ومائتين والالف من هجرة من له العز والشرف

Seyid Chafy	58	16
Year	Esh	Tasrif No.